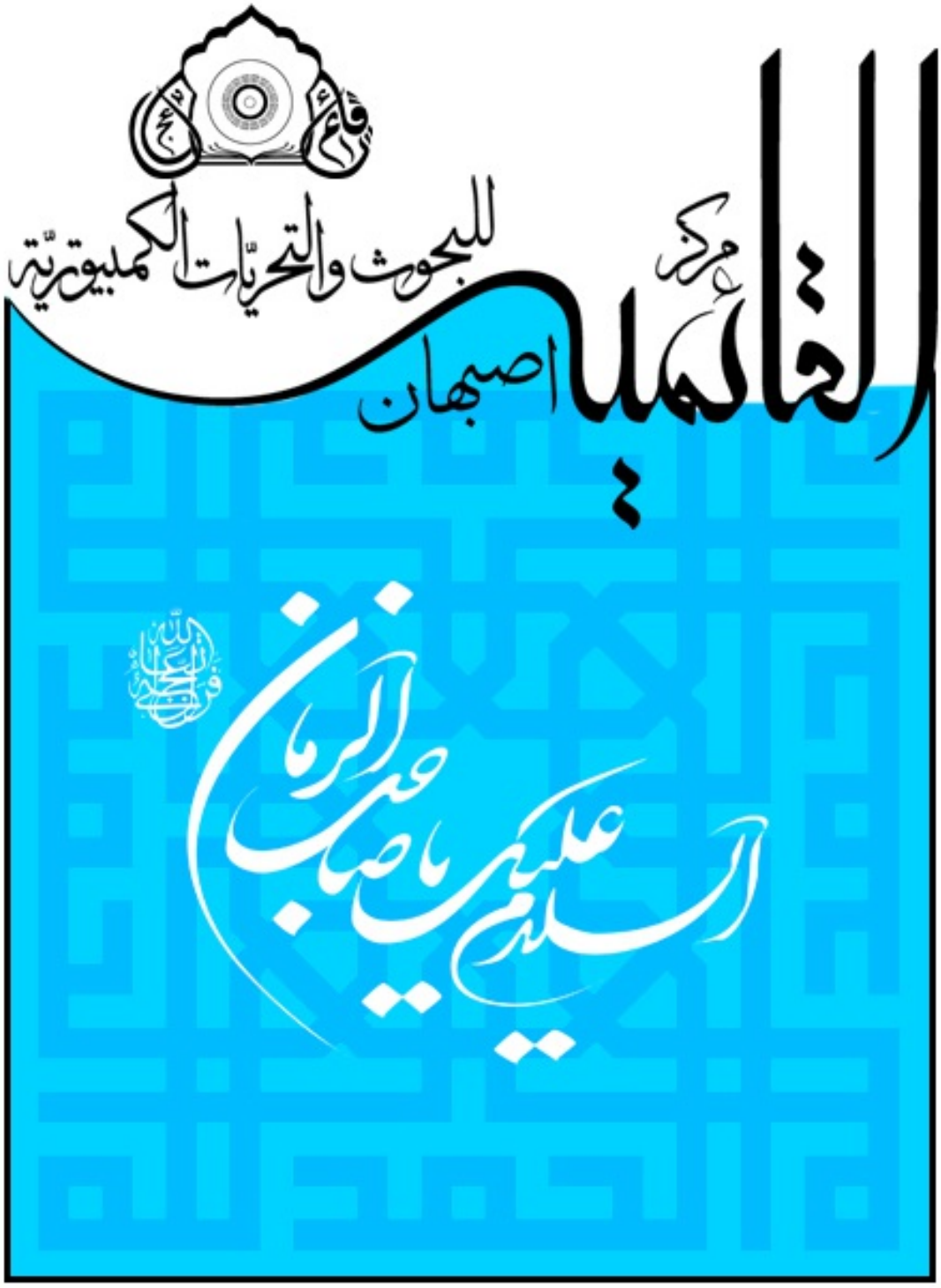

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

البدر الزاهر

في صلاة الجهر والسرار

تقرير الإمام

محمد المرحوم آيت ملولي

لما كان يدرسه بالمسجد الجامع بتارودانت

وعلق

عليه الفقيه العلامة الأديب سيدي

بسم الله الرحمن الرحيم

البدر الزاهر فی صلاه الجمعه و المسافر

كاتب:

آیت الله سید حسین طباطبایی بروجردی

نشرت فی الطباعة:

دفتر آیت الله منتظری

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

الفهرس ----- ۵
البدر الزاهر فی صلاه الجمعه و المسافر ----- ۱۳
اشارة ----- ۱۳
الإهداء ----- ۱۳
کلمة المقرر: ----- ۱۳
الفصل الأول فی صلاة الجمعة ----- ۱۴
اشارة ----- ۱۵
بعض ما یشترط فی صحة انعقادها ----- ۱۵
تفسیر آیة الجمعة ----- ۱۵
إشارة إلی أمرین: ----- ۱۶
اشارة ----- ۱۷
الأوّل: بیان نکتة تاریخیة فی باب إقامة الجمعة ----- ۱۷
الأمر الثانی: تقسیم مسائل الفقه إلی أصول و تفریعات ----- ۱۸
طوائف الأخبار التی یستدلّ بها علی وجوب الجمعة ----- ۱۹
اشارة ----- ۲۰
ما تدلّ علی وجوب حضور الجمعة بعد فرض انعقادها ----- ۲۰
عناوین جهات البحث فی المسألة ----- ۲۵
نقل کلمات الأصحاب ----- ۲۶
الجهة الأولی: هل یشترط فی الجمعة اشتراط الإمام أو من نصبه و ما تدلّ علی الاشتراط ----- ۲۸
الأخبار الدالّة علی اشتراط الإمام أو من نصبه ----- ۳۱
اشارة ----- ۳۱
إشارة إجمالیة إلی طبقات رجال الأحادیث ----- ۳۱
الجهة الثانیة: هل تحرم الجمعة فی حال الغیبة؟ ----- ۳۶

ما استدلّ بها على الترخيص فى إقامتها و الجواب عنها ----- ۳۶
و ينبغى التنبيه على أمرين: ----- ۴۲
فذلكة ----- ۴۶
تذنيبان ----- ۴۷
الأوّل: فى بيان وجه الإفتاء بكون الفقهاء مأذونين فى إقامة الجمعة ----- ۴۷
اشارة ----- ۴۷
إشارة إجمالية إلى ولاية الفقيه و حدودها: ----- ۴۷
الثانى: فى بيان قسمى شروط صلاة الجمعة ----- ۵۳
اشارة ----- ۵۳
العدد المعتبر فى الجمعة ----- ۵۳
فرع فى حكم ما إذا انعقدت الجمعة ثمّ انفضّ العدد ----- ۵۶
الفصل الثانى فى صلاة المسافر ----- ۵۷
اشارة ----- ۵۷
اختلاف العامّة فى كون القصر عزيمة ----- ۵۷
تفسير آية القصر ----- ۵۷
الشروط المعتبرة فى القصر ----- ۵۹
اشارة ----- ۵۹
الأوّل: المسافة ----- ۵۹
اشارة ----- ۵۹
الأقوال فى تحديد المسافة المعتبرة ----- ۵۹
طوائف أخبار المسألة ----- ۶۱
اشارة ----- ۶۱
أخبار الثمانية ----- ۶۱
أخبار الأربعة ----- ۶۴

أخبار التلفيق ----- ۶۶
الجمع بين الطوائف الثلاث ----- ۶۸
البحث فی مقامين ----- ۶۹
اشارة ----- ۶۹
اعتبار عدم كون الذهاب أقلّ من أربعة ----- ۶۹
هل المعتبر فی الملفّقة الرجوع ليومه؟ ----- ۷۱
الأخبار المستفاد منها عدم اعتبار الرجوع ليومه ----- ۷۳
اشارة ----- ۷۳
المناقشة فی الاستدلال بأخبار عرفات ----- ۷۵
بحث فی سند فقه الرضا ----- ۷۸
ما ربّما يستفاد منها اعتبار الرجوع لليوم ----- ۷۹
اشارة ----- ۷۹
المناقشة فی الاستدلال بهذه الطائفة من الأخبار ----- ۸۰
تنبيه ----- ۸۲
تتمة ----- ۸۳
الأقوال فيمن لم يرجع ليومه ----- ۸۳
و ها هنا خمس مسائل ----- ۸۴
مرجع التعبيرات الواردة فی تحديد المسافة ----- ۸۴
تحديد الفرسخ و الميل و الذراع ----- ۸۶
حكم الشكّ فی المسافة ----- ۸۷
حكم الفحص عند الشک فی المسافة ----- ۹۱
مبدأ المسافة ----- ۹۲
الشرط الثانی: قصد المسافة ----- ۹۵
الشرط الثالث: أن لا يكون كثير السفر ----- ۹۶

اشارة ----- ۹۶
نقل الأقوال فی المسألة ----- ۹۷
أخبار المسألة ----- ۹۸
مخالفة العنوان المشهور للعنوانین ----- ۱۰۰
هل یکون لخصوصیة التحرف دخل فی الحکم؟ ----- ۱۰۱
تذییل و مناقشة فیما سبق ----- ۱۰۴
و ها هنا ست مسائل ----- ۱۰۵
حکم من کثر سفره فی بعض السنة ----- ۱۰۵
حکم من کثر سفره فی أقل من المسافة ----- ۱۰۷
قاطعیة الإقامة للکثرة ----- ۱۰۸
هل الإقامة فی المقصد قاطعة للکثرة؟ ----- ۱۱۱
هل یعتبر فی الإقامة القصد ----- ۱۱۲
هل تختص قاطعیة الإقامة بالمکاری أو تعمّ؟ ----- ۱۱۲
هل یعتبر فی الإقامة التوالی أم لا؟ ----- ۱۱۲
هل یثبت حکم الکثرة فی السفر الثانی أو الثالث؟ ----- ۱۱۳
الرابع: أن لا یقطع السفر بإحدی القواطع ----- ۱۱۴
اشارة ----- ۱۱۴
الفصل الأوّل فی بیان قاطعیة الوطن، و تحدیده ----- ۱۱۴
اشارة ----- ۱۱۴
طوائف أخبار المرور بالملک ----- ۱۱۶
اشارة ----- ۱۱۶
أما الطائفة الأولی: ----- ۱۱۷
و أما الطائفة الثانیة ----- ۱۱۷
و أمّا الطائفة الثالثة ----- ۱۱۸

و قد جعلنا الروایة طائفة رابعة ---- ۱۱۹
إشکالان و تفصیان ---- ۱۲۰
تکمیل حکم ما استوطنه ستة أشهر ---- ۱۲۱
اشارة ---- ۱۲۱
نقل کلمات القدماء فی المسألة ---- ۱۲۱
محتملات روایة ابن بزیع ---- ۱۲۳
و ینبغی التنبیه علی أمرین: ---- ۱۲۵
ما هو محطّ النظر فی الأخبار و تقریب «الوطن الشرعی» ---- ۱۲۷
تنبیه و فذلکة لما سبق ---- ۱۲۸
عدم اعتبار قصد الدوام فی الاستیطان ---- ۱۲۹
الفصل الثانی: فی بیان قاطعیة الإقامة بقسمیها ---- ۱۳۰
اشارة ---- ۱۳۰
تحدید الإقامة و خصوصیاتها فی مسائل ---- ۱۳۲
اشارة ---- ۱۳۲
هل تکفی الإقامة فی البادیة؟ ---- ۱۳۲
هل یعتبر فی الإقامة کونها فی محل واحد؟ ---- ۱۳۲
اعتبار عدم قصد الخروج من البلد ---- ۱۳۳
هل یکفی فی الإقامة الیوم الملفّق؟ ---- ۱۳۷
حکم اللیلة الأولی و الأخیرة ---- ۱۳۷
حکم إقامة التابع و المکره ---- ۱۳۸
حکم إقامة الصبی ---- ۱۳۸
هل یعتبر العزم علی العنوان أو الواقع؟ ---- ۱۳۸
هل یعتبر فی إقامة الشهر إقامة الثلاثین؟ ---- ۱۴۰
لا یعتبر فی إقامة الثلاثین مضیّها بنحو التردید ---- ۱۴۱

خروج المقیم و المارّ بالوطن موضوعی أو حکمی؟ ---- ۱۴۲
إذا عزم علی الإقامة ثمّ بدا له أن لا یقیم ---- ۱۴۶
هل الرباعیة القضائیة تکفی فی استقرار حکم العزم؟ ---- ۱۴۸
هل البداء کاشف أو ناقل؟ ---- ۱۴۹
حکم خروج المقیم إلی دون المسافة ---- ۱۵۰
الخامس: أن لا یکون السفر فی معصیة الله ---- ۱۵۶
اشارة ---- ۱۵۶
و ها هنا سبع مسائل ---- ۱۵۹
حکم ما إذا کان بعض السفر معصیة ---- ۱۵۹
حکم تبدّل قصد المسافر ---- ۱۶۲
حکم حال الرجوع من سفر المعصیة ---- ۱۶۳
إذا کانت غایة السفر ملفّقة ---- ۱۶۴
إذا نذر أن یتمّ الصلاة فسافر ---- ۱۶۵
ما هو المعتبر فی العصیان؟ ---- ۱۶۶
حکم تبدّل قصد الصائم العاصی بسفره بعد الزوال ---- ۱۶۶
تذنیب فی حکم سفر الصید ---- ۱۶۷
اشارة ---- ۱۶۷
ما یوجب القصر من سفر الصید و ما لا یوجبه ---- ۱۶۷
اشارة ---- ۱۶۷
طوائف أخبار المسألة و التحقیق فیها ---- ۱۶۷
حکم سفر الصید إذا کان للتجارة ---- ۱۶۹
بیان حکمه التکلیفی ---- ۱۷۱
السادس: الوصول إلی حدّ الترخّص ---- ۱۷۳
اشارة ---- ۱۷۳

تعیین حدّ الترخّص ---- ۱۷۴
تکمیل رفع التهافت بین روایتی الخفاء و التوارى ---- ۱۷۶
و ها هنا ستّ مسائل ---- ۱۷۹
اعتبار حدّ الترخّص فی طرف الرجوع ---- ۱۷۹
هل یعتبر حدّ الترخّص فی محلّ الإقامة؟ ---- ۱۸۰
عدم اعتبار الحدّ فی غیر الوطن و محلّ الإقامة ---- ۱۸۱
إذا اعتقد الوصول إلی الحدّ فصلّی قصرا ---- ۱۸۱
حکم من وصل فی أثناء الطریق إلی ما دون الحدّ ---- ۱۸۲
حکم الوصول إلی حدّ الترخّص فی أثناء الصلاة ---- ۱۸۳
اشارة ---- ۱۸۳
حکم من بدا له الإقامة و هو فی الصلاة ---- ۱۸۵
خاتمة ---- ۱۸۵
اشارة ---- ۱۸۶
القصر فی السفر عندنا عزیمة ---- ۱۸۶
اشارة ---- ۱۸۶
ثبوت التخییر فی المواطن الأربعة ---- ۱۸۶
اشارة ---- ۱۸۶
إثبات أصل الحکم ---- ۱۸۶
بیان موضوع المسألة ---- ۱۹۰
حکم من أتمّ فی موضع القصر ---- ۱۹۴
اشارة ---- ۱۹۴
أخبار المسألة و وجه الجمیع بینها ---- ۱۹۵
تذنیب فی حکم من قصّر فی موضع الإتمام ---- ۱۹۹
ورود إشکال عقلی فی المقام و الجواب عنه ---- ۲۰۰

حکم ما إذا قصّر الجاهل من باب الاتفاق ----- ۲۰۲
حکم ما إذا کان فی بعض الوقت حاضرا و فی بعضه مسافرا ----- ۲۰۴
اشارة ----- ۲۰۴
حکم من کان فی أوّل الوقت مسافرا ----- ۲۰۵
حکم ما إذا کان فی أوّل الوقت حاضرا ----- ۲۰۸
حکم ما إذا فاتته الصلاة ----- ۲۱۲
فهرس المصادر ----- ۲۱۶
تعریف مرکز ----- ۲۲۳

البدر الزاهر فی صلاه الجمعه و المسافر

اشارة

سرشناسه : بروجردی، حسین، ۱۳۴۰ - ۱۲۵۳

عنوان و نام پدیدآور : البدر الزاهر فی صلاه الجمعه و المسافر/ تقریر الابحاث حسین الطباطبایی البروجردی؛ بقلم حسینعلی المنتظری

وضعیت ویراست : [ویرایش]۲

مشخصات نشر : قم: مکتب آیه‌الله العظمی المنتظری، ۱۴۱۶ق. = ۱۳۷۵.

مشخصات ظاهری : ص ۳۹۹

شابک : ۹۰۰۰ریال

یادداشت : عربی

یادداشت : چاپ سوم: ۱۴۱۶ق. = ۱۳۷۴؛ ۹۰۰۰ ریال

یادداشت : کتابنامه: ص. [۳۷۶] - ۳۹۰؛ همچنین به‌صورت زیرنویس

موضوع : نماز مسافر

موضوع : نماز جمعه

شناسه افزوده : منتظری، حسینعلی، ۱۳۰۱ - ، محرر

رده بندی کنگره : BP۱۸۷/۴/ب۴ب۴ ۱۳۷۵

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۵۳

شماره کتابشناسی ملی : م۷۷-۵۶۵۷

الإهداء

إلی حجّة اللّه و ولیه و بقیة اللّه فی أرضه و خلیفته علی عباده، صاحب العصر و الزمان و ناشر العدل و الإیمان، الإمام المنتظر و العدل المظفر، الحجّة بن الحسن العسکری- عجّل اللّه تعالی فرجه- أهدی هذه البضاعة المزجاة.

و المرجوّ من ساحته المقدسة أن یغمض عما قصرت فیه و أقصر من أداء حقوقه و أن یشفع لی عند اللّه شفاعة حسنة، سهّل اللّه مخرجه و قرّب زمانه، و جعلنا من أعوانه و أنصاره بحق أجداده الطیبین الطاهرین و لعنة اللّه علی أعدائهم أجمعین إلی یوم الدّین.

البدر الزاهر فی صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۷

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِیمِ

کلمة المقرر:

الحمد للّه الذی جعل الصلاة معراجا لمن یؤمن به لیعرج بها فی مدارج الکمال و السعادة، و قربانا لمن یتقیه فیتقرب بها إلی معدن الجمال و العظمة، و میزانا یوزن به المخلصون من عباده و أولیائه، و عمودا للدین یعتمد علیه من سافر إلی رحمته و رضوانه.

و الصلاة و السلام علی جامع شمل الدین و خاتم النبیین محمد و علی آله و عترته المصطفین الأخیار و الطیبین الأطهار، الناطق بفضلهم و وجوب التمسک بهم حدیث الثقلین المتواتر بین الفریقین بنحو لا یشوبه ریب و لا مین.

أما بعد، فلا يخفى على المتتبع البصير و الناقد الخبير أنّ علم الفقه فى هذه الأعصار و إن تشعبت أغصانه و أثمرت فروعه، و وصل إلى ذروهٔ الكمال و السعهٔ التى تليق به فصار كشجرهٔ طيبهٔ أصلها ثابت و فرعها فى السماء: اخضرّت غصونها و أينعت ثمارها و تناول منها كل من أرادها، لكنه مع تشعب الفروع و كثرهٔ الأثمار قد ضلّت الثمرات خلال الأوراق و الزيادات، فعسر اجتناؤها و اقتطافها على طلّاب الحقيقهٔ و روّادها، و لم يتأت لكلّ أحد الوقوف على المقاصد الأصليهٔ فيها، إلى أن

البدر الزاهر فى صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۸

انتهت رئاسهٔ الشيعهٔ الإماميهٔ و زعامهٔ حوزاتهم العلميهٔ إلى شمس فلك الفقاهه و الاجتهاد و مركز دائرهٔ البحث و الانتقاد، زبدهٔ الفقهاء و المجتهدين و آيهٔ اللّه العظمى فى الأرضين، حافظ الشريعهٔ الباقيهٔ و ملجأ الشيعهٔ الإماميّهٔ، سيدنا الأعظم «الحاج آقا حسين الطباطبائى البروجردى» «۱» مدّ ظلّه العالى على رءوس المسلمين، فهو- مدّ ظلّه- كان فى أثناء تدريسه لأبواب الفقه يميز المسائل الأصليهٔ الأساسيهٔ المتلقاهٔ عن الأئمهٔ عليهم السّلام من التفريعات المستنبطهٔ التى أعمل فيها الرأى و الاجتهاد، و يشير فى كل مسألهٔ إلى تأريخها و التطورات اللاحقهٔ لها فى أدوار فقه الفريقين، ثم يأتى خلال الاستدلال عليها بما هو الركن و الأساس و عليه اعتماد الفحول، و يحذف ما لا يفيد من الزوائد و الفضول، و قد أفاد و درس- مدّ ظلّه- منذ تصدى لزعامهٔ الحوزهٔ العلميهٔ بقم، من أبواب الفقه كتب الإجارهٔ و الغصب و الشركهٔ و الوصيهٔ و كتاب الصلاهٔ بطولها، و كنت أضبط من بادئ الأمر كلّ ما يفيده و يلقيه من مباحث الفقه و الأصول، و قد شرع- مدّ ظلّه- فى تدريس كتاب الصلاهٔ فى السابع من جمادى الثانيهٔ سنهٔ ۱۳۶۷. و أوّل ما شرع فيه عنون البحث عن صلاهٔ الجمعهٔ و صلاهٔ المسافر فضبطت ما أفاده و ألقاه فى المسألتين، و لكن مرّ الزمان و تعاقب الجديدان و لم أوفّق خلاله لمراجعتهما طرفهٔ عين، إلى أن التمس منى فى هذه الأزمان بعض من لا يسعنى مخالفته من الأصدقاء و الخلّان نشر ما كتبت سابقا فى المسألتين، فراجعت السيد الأستاذ- مدّ ظلّه العالى على رءوسنا- و شاورته فى ذلك فأجاز النشر و استحسنه، فبادرت إلى ذلك مستعينا باللّه و متوكلا عليه، و سميته: «البدر الزاهر» فى حكم الصلاهٔ الجمعهٔ و المسافر و رتبته على فصلين: الفصل الأوّل فى صلاهٔ الجمعهٔ، و الفصل الثانى فى صلاهٔ المسافر.

---

(۱) تجدر الإشارهٔ إلى أنّ آيهٔ اللّه العظمى البروجردى- قدس سرّه الشريف- انتقل إلى جوار رحمهٔ ربّه الكريم سنهٔ ۱۳۸۰ ه. ق.

البدر الزاهر فى صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۹

و لا يخفى أنّ الروايات المرويهٔ فى هذا الكتاب عن المشايخ الثلاثهٔ أكثرها مأخوذهٔ من كتاب «وسائل الشيعهٔ» «۱» اعتمادا عليه. نعم، ربما أخذنا بعضها من الكتب الأربعهٔ لكون الروايهٔ فى الوسائل مقطّعهٔ أو لجهات أخر.

و المرجوّ ممن عثر فى الكتاب على خطأ و زلّهٔ أن ينظر إليه بعين العفو و الإغماض فإنّ الإنسان محلّ النسيان و الخطأ.

و فى الختام أقدّم صلاتى و تحيّتى إلى صاحب العصر و الزمان- عجّل اللّه تعالى فرجه.

و قد وقع الفراغ من طبع الكتاب فى يوم ولادته: ۱۵ شعبان سنهٔ ۱۳۷۸ ه. ق.

حسين على المنتظرى النجف‌آبادى

---

(۱) لا يخفى على القارئ الكريم أنه يراعى فى تعليقات هذه الطبعهٔ، الطبعات الحديثهٔ لمصادر الكتاب إن كانت، إلّا فى موارد قليلهٔ كما توافيك فى فهرس المصادر

البدر الزاهر فى صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۱

الفصل الأول فى صلاهٔ الجمعهٔ

اشارة

صلاة الجمعة و هی واجبة بإجماع الفریقین، بل هو من الضروریات.

و اختلف فی کونها صلاة مستقلة أو ظهرا مقصورة، و المستفاد من بعض الأخبار أنّها ظهر مقصورة و أن الخطبتین بدل الأخیرتین، فکونها صلاة مستقلة محل إشکال و إن ادعاه العلامة فی التذکرة «۱» و عقد لها الفقهاء فی متونهم الفقهیة فصلا مستقلا.

بعض ما یشترط فی صحة انعقادها

و یشترط فی وجوبها إقامة السلطان أو نائبه عند علمائنا، و به قال أبو حنیفة. و قال الشافعی و مالک و أحمد: لیس السلطان و لا أذنه شرطا، لأنّ علیا علیه السلام أقامه و عثمان محصور مع أنّ الخلافة لم تنتقل بعد إلیه. و الجواب عن ذلک علی أصولنا واضح، و علی أصولهم أنّ حصر عثمان عزل له من قبل المسلمین و نصب لعلی علیه السلام «۲» «۳»

---

(۱) راجع الوسائل ۵- ۲۹ (ط. أخری ۷- ۳۳۱)، الباب ۱۴ من أبواب صلاة الجمعة، الحدیث ۲، و التذکرة ۱- ۱۴۳ (ط. أخری ۴- ۱۲)، البحث الأوّل من المطلب الأوّل من الفصل الأوّل من المقصد الثالث، المسألة ۳۷۷.

(۲) المصدر السابق ۱- ۱۴۴ (ط. أخری ۴- ۱۹)، البحث الثانی، المسألة ۳۸۱.

(۳) النصب علی أصولهم یتوقف علی البیعة بالخلافة و لم تتحقق إلّا بعد ما قتل عثمان. ح ع- م.

البدر الزاهر فی صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۱۴

تفسیر آیة الجمعة

و لنذکر أوّلا مفاد آیة الجمعة ثم نرجع إلی تحقیق المسألة:

قال اللّه تعالی فی سورة الجمعة یٰا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا إِذٰا نُودِیَ لِلصَّلٰاةِ مِنْ یَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلیٰ ذِکْرِ اللّٰهِ وَ ذَرُوا الْبَیْعَ ذٰلِکُمْ خَیْرٌ لَکُمْ إِنْ کُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (الی أن قال:) وَ إِذٰا رَأَوْا تِجٰارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَیْهٰا وَ تَرَکُوکَ قٰائِماً «۱» الآیة.

و قد یتوهم دلالة الآیة الشریفة علی وجوب صلاة الجمعة بنحو الإطلاق علی کل أحد، فیجوز التمسک بها لنفی کل ما شک فی شرطیته.

و قد نشأ هذا التوهم من عدم الملاحظة لمورد نزولها، إذ بملاحظته یعلم أنها لیست بصدد تشریع الجمعة، و إنما نزلت فی واقعة خاصة اتفقت بعد ما کانت صلاة الجمعة مشرعة و معمولا بها بین المسلمین.

و قصة ذلک أن دحیة بن خلیفة الکلبی کان یسافر إلی الشام و یأتی بمال التجارة إلی المدینة ثم یضرب بالطبل لإعلام الناس بقدومه، فقدم ذات جمعة و رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله قائم علی المنبر یخطب، فلمّا ارتفع صوت الطبل خرج الناس و انفضوا إلیه، بعضهم الاشتراء المتاع، و بعضهم لاستماع اللهو (الطبل) و ترکوا النبی صلّی اللّه علیه و آله قائماً فنزلت الآیات الشریفة.

و المراد بالذکر فیها هو الخطبة کما علیه الأکثر، و لذا استدل بها أبو حنیفة علی کفایة ذکر اللّه فقط فی خطبة الجمعة. کما استدل لها أیضا بفعل عثمان، فإنّه حین ما ولی الخلافة خطب الجمعة فقال: الحمد للّه، فلمّا قال ذلک صار ألکن. فقال: إنّکم إلی إمام فعّال أحوج منکم إلی إمام قوّال «۲».

---

(۱) سورة الجمعة (۶۲) الآیات ۱۱- ۹.

(۲) راجع التذكرة ۱- ۱۵۰ (ط. أخرى ۴- ۶۲)، البحث السادس من المطلب الأوّل، المسألة ۴۰۵، و تفسير القرطبى ۱۸- ۱۱۵.

البدر الزاهر فى صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۱۵

و قوله تَرَكُوكَ قائِماً يعنى به قائماً فى الخطبة. و كان سيرته صلّى اللّه عليه و آله و سيرة الخلفاء بعده على القيام فيها، إلى أن وصلت النوبة إلى معاوية فاختار القعود. «۱»

و تقديم التجارة على اللهو فى صدر الآية لعله من جهة كونها عندهم أهمّ، و تأخيرها فى الذليل من جهة أنّ الترتيب الطبيعى يقتضى تقديم الأوضح على الواضح، و كون ما عند اللّه خيرا من اللهو أوضح.

و المراد بالنداء للجمعة هو الأذان لها، فإنّه لم يكن على عهد رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله نداء سواه، و كان يجلس على المنبر فيؤذن مؤذنه بلال على باب المسجد ثم كان أبو بكر و عمر كذلك، حتى إذا كان عثمان و كثر الناس زاد أذانا للجمعة فأمر بالتأذين الأول على سطح دار له بالسوق و بالثانى على باب المسجد. «۲» و إلى هذا يشير ما فى بعض الأخبار «۳» من كون الأذان الثانى أو الثالث يوم الجمعة بدعة. و التثليث إنما يتحقق بضمّ أذان الصبح.

و كيف كان فالمراد بالذكر فى الآية بقرينة المورد هو الخطبة، و المقصود أمر الناس بأن يسعوا و يسرعوا لإدراك الخطبة و لا يقدّموا عليه المشاغل الدّنيوية، و هذا بعد ما فرض النداء إلى الجمعة التى أريد بها الجمعة الصحيحة الواجدة للشرائط لا محالة.

و إن شئت قلت: إنّ الآيات ليست بصدد تشريع الجمعة و إثبات وجوبها بل نزلت بعد ما كانت من قبل مشرعة و كان رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله يقيمها، فإنها نزلت بالمدينة و قد عقدها و أقامها صلّى اللّه عليه و آله فى طريق مهاجرته إليها على ما فى التواريخ «۴» فالآيات الشريفة إنما وردت فى مقام التوبيخ و التعيير لمن ترك حضور الجمعة المنعقدة و قدّم

---

(۱) راجع الخلاف ۱- ۶۱۵، المسألة ۳۸۲ من كتاب الصلاة، و التذكرة ۱- ۱۵۱ (ط. أخرى ۴- ۷۰)، البحث السادس، المسألة ۴۰۸.

(۲) راجع مجمع البيان ۵- ۲۸۸ (الجزء العاشر من التفسير)، و تفسير القرطبى ۱۸- ۱۰۰.

(۳) راجع الوسائل ۵- ۸۱ (ط. أخرى ۷- ۴۰۰)، الباب ۴۹ من أبواب صلاة الجمعة.

(۴) راجع سيرة ابن هشام ۲- ۱۳۹.

البدر الزاهر فى صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۱۶

التجارة أو اللهو عليها بعد ما كان أصل تشريعها بشرائطها مفروغا عنه. فمفادها أنه إذا أقيمت صلاة الجمعة بشرائطها و حدودها فعلى الناس أن يسعوا إليها و يذروا ما يشغل عنها، و أما أنّه على من يجب عقدها و إقامتها، و ما هى حدودها و شروطها فليست الآية فى مقام بيانها.

فإن قلت: نعم، الآية لا تدل على وجوب العقد، و لكنها تدل بإطلاقها على وجوب السعى إليها كلّما عقدت و أينما أقيمت، و بالجملة مفادها أنه كلّما أقيمت الجمعة يجب السعى إليها، عملا بإطلاق الشرط و عمومه كما يعمل به فى نحو: إذا جاءك زيد فأكرمه، و يشمل إطلاق الشرط لما عقدها السلطان أو نائبه و لما عقدها غيرهما.

قلت: ليست الآية فى مقام بيان أنّ كل جمعة أقيمت يجب السعى إليها، بل فى مقام التوبيخ لمن يفرّ عن الجمعة الصحيحة المعقودة بقصد البيع أو اللهو أو سائر المشاغل. [۱] و الحاصل أنها غير مسوقة لبيان وجوب العقد و الإقامة، أو لبيان وجوب الحضور و السعى إلى كل جمعة أقيمت كيفما كانت، بل وردت للتوبيخ على تساهل الحضور و تقديم سائر المشاغل بعد ما فرض إقامة جمعة واجدة للشرائط و ثبت إجمالا وجوب السعى إليها.

إشارة إلى أمرين:

اشارة

و كيف كان فلنشرع فى تحقيق أخبار الباب، و لنشر قبله إلى أمرين:

الأوّل: بيان نكتة تاريخية فى باب إقامة الجمعة

اعلم أنّ ها هنا نكتة تاريخية تكون بمنزلة القرينة المتصلة للأخبار الصادرة عنهم عليهم السلام فيجب التوجه إليها فى فهم مفاد الأخبار، و هى أنّه لا ريب فى أنّ

---

[۱] و إن شئت قلت: إنّ الأسامى قد وضعت للصحيح على الصحيح، فمفاد الآية وجوب السعى إلى الجمعة الصحيحة الواجدة للشرائط فلا تدل بإطلاقها على صحة كل جمعة أقيمت. ح ع- م.

رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله كان بنفسه يقيم الجمعة و يعقدها، و بعده أيضا ما أقامها إلا الخلفاء و الأمراء و من ولى الصلاة من قبلهم، حتى وصلت النوبة إلى أمير المؤمنين على عليه السلام فكان هو أيضا كذلك، و كان من سيرتهم جميعا تعيين أشخاص معينة لإمامة الجمعة فى البلدان و إن كان الغالب تعيين الحكام لها، فكان عقدها و إقامتها من مناصبهم الخاصة و لم يعهد فى عهدهم إقامة شخص آخر لها، بدون إذنهم حتى فى عصر خلافة على عليه السلام و هكذا كان سيرة الخلفاء غير الراشدين من الأموية و العباسية، فكان ينظر و يرى كل واحد من آحاد المسلمين أنه كلما أقبل يوم الجمعة حضر الخليفة بنفسه أو نائبه لإقامتها و اجتمع الناس و سعوا إليها و لم يروا قط أحدا يعقدها باختياره.

فهذه السيرة و الطريقة كانت مشهودة للمسلمين مركوزة فى أذهانهم حتى لأصحاب أئمتنا عليهم السلام، فالأخبار الصادرة عنهم عليهم السلام قد ألقيت إلى أشخاص قد شهدوا هذه الطريقة من الخلفاء و عمّالهم و من الناس فى الجمعات و ارتكزت هذه الطريقة فى أذهانهم من الصغر، و قد استمر سيرة السلاطين بعد الخلفاء أيضا على إقامة الجمعة بأنفسهم و على نصب أشخاص خاصة لها، حتى إنّ السلطان إسماعيل الصفوى [۱] قد مال إلى إقامتها فى قبال العثمانية و كانت الصفوية يعينون أشخاصا خاصة لإقامة الجمعة فى البلدان، و كان إقامة الجمعة من المناصب المفوضة من قبلهم، و هكذا كان سيرة القاجارية، و لأجل ذلك كان فى كل بلد شخص خاص ملقبا بلقب إمام الجمعة.

و الحاصل أنّ إقامة الجمعة و إمامتها منذ عهد الرسول صلّى اللّه عليه و آله إلى زماننا هذا كانت من مناصب سلطان المسلمين و من بيده أزمّة أمورهم أو المنصوبين من قبلهم.

---

[۱] المراد منه إسماعيل الأوّل- من أحفاد الشيخ صفى الدين الأردبيلى- المؤسس للحكومة الصفوية فى إيران فى العشر الأوّل من القرن العاشر للهجرة النبوية.

و قد نقل فى نفائس الفنون: أن السلطان خدا بنده بنى فى سلطانية قزوين مدرسة كان يدرس فيها خمسة من الفقهاء بالمذاهب الخمسة، منهم العلّامة بمذهب الشيعة، ثم حضر السلطان يوما من الأيام لإمامة الجمعة، فسأل العلماء بعد اجتماعهم عن وجه وجوب الصلاة على الآل، ثم قال: لعل النكتة فيه أنّ اللّه تعالى أراد عدم نسيان الآل و كونهم فى ذكر الناس حتى يرجو إليهم. «۱» انتهى.

فيعلم من ذلك أن السلطان خدا بنده كان بنفسه يقيم الجمعة مع حضور العلماء و الفقهاء.

و كان سيرة الأمراء و الحكام بناء المسجد الجامع قرب دار الإمارة فكان دار الإمارة و المسجد الذى تقام فيه الجمعة متقاربين كما هو

الحال فى مسجد الكوفة، و كان فى كل مصر مسجد واحد يسمى عند العرب بالمسجد الجامع و عند العجم بمسجد الجمعة، و أغلبها باق إلى زماننا هذا، و لم يعهد بناء الجامع فى القرى، حيث إن إيران كانت من توابع العراق و كان فقيه العراق أبا حنيفة و هو ممن يخص إقامة الجمعة بالأمصار و ينكر مشروعيتها فى القرى «۲»، و قد كان إقامة الجمعة فى المسجد المعدّ لها فى كل مصر من خصائص شخص خاص عينه خليفة الوقت لذلك. هكذا كان سيرة النبى صلّى اللّه عليه و آله و الخلفاء و الأمراء و المسلمين من عهد النبى صلّى اللّه عليه و آله إلى اليوم، فلتكن هذه النكتة التاريخية فى ذكر منك عند مراجعة الأخبار الصادرة عنهم عليهم السلام.

الأمر الثانى: تقسيم مسائل الفقه إلى أصول و تفريعات

لا يخفى أنّ رواياتنا معاشر الإمامية لم تكن مقصورة على ما فى الكتب الأربعة بل كان كثير منها موجودة فى الجوامع الأولية، كجامع على بن الحكم و ابن أبى

---

(۱) راجع نفائس الفنون ۲- ۲۶۰- ۲۵۷، المقالة الرابعة، الفن الثالث، الباب الخامس. و لغة الكتاب فارسية. و ليس فيه أن السلطان حضر يوم الجمعة.

(۲) راجع الخلاف ۱- ۵۹۷، المسألة ۳۵۸ من كتاب الصلاة.

البدر الزاهر فى صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۱۹

عمير و البزنطى و حسن بن على بن فضّال و مشيخة حسن بن محبوب و نحو ذلك، و لم يذكرها المشايخ الثلاثة فى جوامعهم، فإذا عثرنا فى مسألة على إطباق أصحابنا و إجماعهم على الفتوى فى كتبهم المعدّة لنقل خصوص المسائل المتلقاة عن الأئمة عليهم السلام مثل كتب القدماء من أصحابنا نستكشف من ذلك وجود نص و أصل إليهم يدا بيد، و هذا هو الإجماع المعتبر عندنا، فالعمل بالإجماع ليس رفضا لقول المعصومين بل هو من الطرق القطعية الكاشفة عن أقوالهم.

و إن شئت تفصيل ذلك فنقول: إن القدماء من أصحابنا كانوا لا يذكرون فى كتبهم الفقهية إلّا أصول المسائل المأثورة عن الأئمة عليهم السلام و المتلقاة منهم يدا بيد، من دون أن يتصرفوا فيها أو يذكروا التفريعات المستحدثة، بل كم تجد مسألة واحدة تذكر فى كتبهم بلفظ واحد مأخوذ من متون الروايات و الأخبار المأثورة، بحيث يتخيل الناظر فى تلك الكتب أنهم ليسوا أهل اجتهاد و استنباط بل كان الأواخر منهم يقلدون الأوائل، و لم يكن ذلك منهم إلّا لشدّة العناية بذكر خصوص ما صدر عنهم عليهم السلام و وصل إليهم بنقل الشيوخ و الأساتذة، فراجع كتب الصدوق كالهداية و المقنع و الفقيه و مقنعة المفيد و رسائل علم الهدى و نهاية الشيخ و مراسم سلار و الكافى لأبى الصلاح و مهذب ابن البراج و أمثال ذلك تجد صدق ما ذكرنا.

و قد ذكر الشيخ «ره» فى أول المبسوط ما ملخصه: أنّ استمرار هذه الطريقة بين أصحابنا صار سببا لطعن المخالفين، فكانوا يستحقرون فقه أصحابنا الإمامية و ينسبونهم إلى قلّة الفروع و المسائل، مع أنّ جلّ ما ذكروه من المسائل موجود فى أخبارنا، و ما كثروا به كتبهم من الفروع فلا فرع من ذلك إلّا و له مدخل فى أصولنا و مخرج على مذهبنا لا على وجه القياس. و كنت على قديم الوقت و حديثه متشوق النفس إلى عمل كتاب يشتمل على ذلك تتوق نفسى إليه فيقطعنى عن ذلك القواطع و تضعف نيتى أيضا فيه قلّة رغبة هذه الطائفة فيه و ترك عنايتهم به لأنهم ألقوا

البدر الزاهر فى صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۲۰

الأخبار و ما رووه من صريح الألفاظ، حتى إنّ مسألة لو غيّر لفظها و عبّر عن معناها بغير اللفظ المعتاد لهم لعجبوا منها. و كنت عملت على قديم الوقت كتاب النهاية و ذكرت جميع ما رواه أصحابنا فى مصنفاتهم و أصلوها من المسائل، و لم أ تعرّض للتفريع على المسائل و لا لتعقيد الأبواب و ترتيب المسائل و تعليقها و الجمع بين نظائرها، بل أوردت جميع ذلك أو أكثره بالألفاظ المنقولة حتى

لا یستوحشوا من ذلک و عملت بآخره مختصر جمل العقود فی العبادات، و وعدت فیه أن أعمل کتابا فی الفروع خاصهٔ یضاف إلی کتاب النهایهٔ، ثم رأیت أنّ ذلک یکون مبتورا یصعب فهمه علی الناظر فیه، لأن الفرع إنما یفهمه إذا ضبط الأصل معه فعدلت إلی عمل کتاب یشتمل علی عدد جمیع کتب الفقه و أعقد فیه الأبواب و أقسم فیه المسائل و أجمع بین النظائر و أستوفیه غایهٔ الاستیفاء و أذکر أکثر الفروع التی ذکرها المخالفون. انتهی. [۱]

و هذا الکلام منه «قده» ینادی بما ذکرناه، و بأنّه أیضا عمل کتاب النهایهٔ علی طریقتهم مقتصرا فیها علی ذکر ما رواه أصحابنا فی مصنفاتهم و أصلوها، و لکنه لدفع طعن المخالفین عمل کتاب المبسوط لیستوفی فیه الفروع و الأصول و یجمع بین الأصول و النظائر.

و علی هذا فإذا عثرت فی مسألهٔ علی إطباق القدماء من أصحابنا علی فتوی أو اشتهاره بینهم فی تلک الکتب المعدهٔ لنقل خصوص المسائل المتلقاهٔ و المأثورهٔ فأحدس بتلقیهم ذلک یدا بید من قبل الأئمهٔ علیهم السلام و إن لم تجد به نصا فی الجوامع التی بأیدینا حیث إن سلسلهٔ فقهنا لم تنقطع و لم تحصل فترهٔ بین الفقهاء من أصحابنا و بین

---

[۱] المبسوط ۱- ۳- ۱. و قال الصدوق فی أوّل المقنع (الجوامع الفقهیهٔ ص ۲): «و سمیته کتاب المقنع لقنوع من یقرأه بما فیه، و حذفت الأسناد منه لئلا یثقل حمله و لا یصعب حفظه و لا یمل قارئه، إذ کان ما أبینه فیه فی الکتب الأصولیهٔ موجودا مبینا عن المشایخ العلماء الفقهاء الثقات». و هذا الکلام أیضا یؤید ما ذکره الأستاذ مد ظله العالی. ح ع- م.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۱

الحجج المعصومین، کما لا یخفی علی من تتبع تاریخ الفقه و الحدیث، و قد عثرنا فی أثناء تتبعنا علی مواضع کثیرهٔ یستکشف فیها من فتاوی الأصحاب وجود نص و أصل إلیهم من دون أن یکون منه فی الجوامع التی بأیدینا عین و لا أثر.

فتلخص مما ذکرنا أنّ مسائل الفقه علی قسمین: فبعضها أصول متلقاهٔ عنهم علیهم السلام و قد ذکرناها القدماء فی کتبهم المعدهٔ لنقلها، و یکون إطباقهم فی تلک المسائل بل الاشتهار فیها حجهٔ شرعیهٔ لاستکشاف قول المعصوم علیه السلام بذلک، و بعضها تفریعات تستنبط من تلک الأصول بإعمال الاجتهاد، و لا یکون الإجماع فیها فضلا عن الشهرهٔ مغنیا عن الحق شیئا.

و لا یخفی أن الاجتهاد عند أصحابنا الإمامیهٔ لیس إلّا استقصاء طرق الکشف عن قول المعصوم و استنتاج الأحکام من آثارهم و استنباط الفروع من الأصول المأثورهٔ عنهم، نعم الاجتهاد عند العامهٔ یخالف ما ذکر، فإنّه عندهم دلیل مستقل فی قبال سائر الأدلهٔ الشرعیهٔ، و لذلک کانوا فی کتبهم الأصولیهٔ یذکرونه فی فصل مستقل.

فالاجتهاد عندنا عبارهٔ عن استفراغ الوسع فی استنباط الأحکام الشرعیهٔ عن أدلتها و أما عندهم فدلیل فی قبال سائر الأدلهٔ.

بیان ذلک أنهم لما لم یقرّوا بإمامهٔ أئمتنا و حجیهٔ أقوالهم و لم یکن الأخبار النبویهٔ وافیهٔ بالفقه احتاجوا إلی استنباط أحکام الوقائع بالقیاسات، و حیث لم یف القیاس أیضا بذلک لجئوا إلی الاستحسانات الذوقیهٔ و الحکم علی طبق المصالح و المفاسد المظنونهٔ، فهذا هو المراد بالاجتهاد عندهم. فالاجتهاد عندنا لیس إلّا تطبیق الأصول المأثورهٔ علی الموارد، و عندهم إعمال النظر فی النظائر و الملاکات المظنونهٔ لیقاس علیها و یحکم علی وفقها، و الأخبار الواردهٔ فی ذمّه ناظرهٔ إلی ما هو المعهود عندهم من تفویض الواقعهٔ إلی الفقیه حتی یحکم فیها علی وفق ما یبدو فی نظره من الملاکات. و کیف کان فمستندنا فی الفقه لیس إلّا الأخبار المأثورهٔ و ما بحکمها

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۲

مما یکشف عن قولهم علیهم السلام، و حجیهٔ الإجماع عندنا أیضا من هذا الباب فلا طعن علینا فی العمل به، فتدبّر.

طوائف الأخبار التی یستدلّ بها علی وجوب الجمعهٔ

اشارة

و أما الأخبار الواردة التی یستدل بها علی وجوب صلاة الجمعة فثلاث طوائف:

الأولی: ما تدل علی أصل وجوبها إجمالا، و یتبادر منها وجوب الحضور و السعی إلی الجمعة بعد ما فرض انعقادها بشروطها، و إن کان ربما یستدل بالإطلاق المتوهم فی بعضها علی عدم اشتراط حضور السلطان أو من نصبه و وجوبها العینی حتی فی عصر الغیبة.

الثانیة: ما تدل علی اشتراط الإمام أو من نصبه و أنّ إقامتها من وظائفه و مناصبه.

الثالثة: ما استدل بها علی ترخیص الأئمة علیهم السلام لشیعتهم فی إقامتها، و یترتب علیه جواز إقامة الشیعة لها أو وجوبها فی عصر الغیبة، و أکثر هاتین الطائفتین أیضا تدل علی أصل الوجوب إجمالا.

ما تدلّ علی وجوب حضور الجمعة بعد فرض انعقادها

أما الطائفة الأولی فهی أخبار کثیرة ذکرها القوم، و إن کان فی دلالة بعضها علی أصل الوجوب أیضا نظر:

۱- ما رواه الصدوق بإسناده عن زرارة، عن أبی جعفر الباقر علیه السلام، قال: «إنما فرض اللّه عزّ و جلّ علی الناس من الجمعة إلی الجمعة خمسا و ثلاثین صلاة، منها صلاة واحدة فرضها اللّه عزّ و جلّ فی جماعة، و هی الجمعة، و وضعها عن تسعة: عن الصغیر و الکبیر و المجنون و المسافر و العبد و المرأة و المریض و الأعمی و من کان علی رأس فرسخین.» و رواه الکلینی عن محمد بن إسماعیل، عن الفضل بن شاذان و عن

علی بن إبراهیم، عن أبیه جمیعا، عن حماد بن عیسی، عن حریز، عن زرارة. و رواه الشیخ بإسناده عن محمّد بن یعقوب «۱» و لا بأس بسند الحدیث. و لا یخفی أنه لیس بصدد بیان وجوب إقامة الجمعة فضلا عن وجوبها علی کل أحد و إن لم یؤذن له من قبل الإمام علیه السلام، و لا فی مقام بیان شروط الانعقاد، بل هو بصدد بیان وجوب حضور الجمعة و السعی إلیها بعد ما فرض انعقادها بشرائطها، و یشهد لذلک استثناء الذین لا یجب علیهم الحضور من التسعة المذکورة فی الحدیث.

و الحاصل أنه بالدقة فی الحدیث یعلم کونه فی مقام بیان وظیفة الناس بالنسبة إلی الجمعات المعقودة، و أنه یجب علیهم حضورها إلّا علی التسعة المذکورین و منهم من بعد عن الجمعة المنعقدة بفرسخین.

و قوله «فی جماعة» یحتمل أن یکون المراد منها اجتماع الناس بنحو یناسب الجمعة لا الجماعة المصطلحة، و هذا أیضا شاهد آخر علی کون الحدیث فی مقام بیان وجوب الحضور بعد اجتماع الناس.

۲- ما رواه الکلینی عن محمد بن یحیی، عن أحمد بن محمد، عن الحسین بن سعید، عن النضر بن سوید، عن عاصم بن حمید، عن أبی بصیر و محمد بن مسلم، عن أبی عبد الله علیه السلام قال: «ان الله عزّ و جلّ فرض فی کل سبعة أیّام خمسا و ثلاثین صلاة، منها صلاة واجبة علی کل مسلم أن یشهدنا إلّا خمسة: المریض و المملوک و المسافر و المرأة و الصبی.» و رواه الشیخ بإسناده عن محمّد بن یعقوب. «۲»

و الروایة صحیحة من حیث السند. و مرسلة المفید فی المقنعة أیضا مأخوذة من الحدیثین، فراجع «۳».

---

(۱) الوسائل ۵- ۲ (ط. أخری ۷- ۲۹۵)، الباب ۱ من أبواب صلاة الجمعة، الحدیث ۱.

(۲) المصدر السابق ۵- ۵ (ط. أخری ۷- ۲۹۹) و الباب، الحدیث ۱۴.

(۳) المصدر السابق ۵- ۶ (ط. أخری ۷- ۳۰۰) و الباب، الحدیث ۱۹، عن المقنعة- ۱۶۲.

و الروایهٔ صریحهٔ فی کونها بصدد بیان وجوب السعی و الحضور بعد ما فرض انعقاد الجمعهٔ، و لیست بصدد بیان وجوب العقد و من یجب علیه ذلک من الإمام أو نائبه أو مطلق الناس. و لعل الاقتصار فیها علی استثناء الخمسهٔ من جههٔ دخول الأعمی و الکبیر فی المریض، و کون الروایهٔ فی مقام تقسیم الناس باعتبار حالاتهم إلی من تجب علیه الجمعهٔ و من لا تجب، و کون الشخص علی رأس فرسخین لیس من تطوراته و حالاته.

۳- ما رواه الشیخ بإسناده عن الحسین بن سعید، عن صفوان بن یحیی، عن منصور بن حازم، عن أبی عبد الله علیه السلام، قال: «یجمع القوم یوم الجمعهٔ إذا کانوا خمسهٔ فما زادوا، فإن کانوا أقلّ من خمسهٔ فلا جمعهٔ لهم، و الجمعهٔ واجبهٔ علی کل أحد لا یعذر الناس فیها إلّا خمسهٔ: المرأهٔ و المملوک و المسافر و المریض و الصبی.» «۱»

و هذا الحدیث أیضا بصدد بیان وجوب الحضور لا العقد و الإقامهٔ.

۴- ما رواه الصدوق فی الفقیه. قال: خطب أمیر المؤمنین علیه السلام فی الجمعهٔ فقال:

«الحمد لله الولیّ الحمید (إلی أن قال:) و الجمعهٔ واجبهٔ علی کل مؤمن إلّا علی الصبی و المریض و المجنون و الشیخ الکبیر و الأعمی و المسافر و المرأهٔ و العبد المملوک و من کان علی رأس فرسخین.» «۲»

و عدم کون الروایهٔ بصدد بیان وجوب العقد فضلا عمن یجب علیه ذلک، بیّن لا یدخله ریب، فإنّه علیه السلام کان بنفسه یعقد الجمعهٔ و یقیمها حینما صدر عنه هذه الخطبهٔ، و لیس بصدد بیان الوظیفهٔ لنفسه أو لعمّاله، بل بصدد بیان وظیفهٔ الناس بالنسبهٔ إلی الجمعات التی کانت تنعقد بشرائطها، أعنی وجوب الحضور و السعی إلیها. و نحوها الأحادیث النبویهٔ الدالهٔ علی وجوب الجمعهٔ و حثّ الناس علیها، فإنّ

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۵ (ط. أخری ۷- ۳۰۰) و الباب الحدیث ۱۶ و ۵- ۸ (ط. أخری ۷- ۳۰۴)، الباب ۲ من أبواب صلاهٔ الجمعهٔ، الحدیث ۷.

(۲) المصدر السابق ۵- ۳ (ط. أخری ۷- ۲۹۷)، الباب ۱ منها، الحدیث ۶.

المتصدی لعقدها فی زمن الرسول صلّی الله علیه و آله کان نفسه الشریفهٔ.

۵- ما رواه المحقق فی المعتبر مرسلا من قوله علیه السلام «۱»: «إنّ الله کتب علیکم الجمعهٔ فریضهٔ واجبهٔ إلی یوم القیامهٔ.» «۲»

و قد عرفت أنّ الأخبار النبویهٔ إنما صدرت عنه صلّی الله علیه و آله فی عصر کان هو بنفسه یتصدی لإقامهٔ الجمعهٔ أو ینصب لها من یقیمها، فلیست بصدد بیان وجوب العقد و الإقامهٔ بل بصدد بیان وجوب الحضور و السعی إلی ما انعقدت بشرائطها.

۶- ما رواه أیضا مرسلا من قوله علیه السلام: «الجمعهٔ واجبهٔ علی کل مسلم فی جماعهٔ.» «۳»

و الظاهر کونه بصدد بیان اشتراطها بالجماعهٔ المصطلحهٔ، أو الجماعهٔ بمعنی الاجتماع الخاص المناسب للجمعهٔ کما مرّ بیانه فی ذیل الخبر الأوّل.

۷- ما رواه أیضا مرسلا من قول النبی صلّی الله علیه و آله: «الجمعهٔ حق علی کل مسلم إلّا أربعهٔ.» «۴»

و الاستثناء فیه دلیل علی کونه فی مقام بیان حکم الحضور، و المراد بالحق فیه هو الثابت أو حق الله علی الناس أو حق الإمام المقیم لها علیهم.

۸- ما رواه الشهید الثانی فی رسالهٔ الجمعهٔ مرسلا قال: قال النبی صلّی الله علیه و آله «الجمعهٔ حق واجب علی کل مسلم إلّا أربعهٔ: عبد مملوک أو امرأهٔ أو صبی أو مریض.» «۵»

و الظاهر اتحاده مع سابقه.

(۱) لم یصرح فی المعتبر بمرجع الضمیر، و لعل المراد به النبی صلّی الله علیه و آله کما فهمه فی الوسائل، و کذا الکلام فی الروایهٔ التالیهٔ. ح ع- م

(۲) الوسائل ۵- ۶ (ط. أخری ۷- ۳۰۱)، الباب ۱ من أبواب صلاهٔ الجمعهٔ، الحدیث ۲۲.

(۳) المصدر السابق، الحدیث ۲۳.

(۴) المصدر السابق، الحدیث ۲۱.

(۵) المصدر السابق، الحدیث ۲۴، عن رسالهٔ الجمعهٔ للشهید (المطبوعهٔ مع جملهٔ من رسائله) ص ۵۴.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۶

و لا یخفی أنّ اشتراط إقامهٔ الجمعهٔ بوجود السلطان العادل أو من نصبه کان من واضحات فقه أصحابنا الإمامیهٔ إلی عهد الشهید الثانی، و فی عصره شرع فقهاؤنا فی تألیف الرسالات باسم رسالهٔ الجمعهٔ و ألغوا فیها الشرط المذکور. و المراسیل التی ذکرت أو تذکر فی هذه المسألهٔ أخبار نبویهٔ عامیهٔ أخذها أصحابنا من المسانید المذکورهٔ فی کتب العامّهٔ کسنن ابن ماجهٔ و نحوه، فراجع «۱».

۹- ما رواه أیضا مرسلا. قال: قال النبی صلّی الله علیه و آله فی خطبهٔ طویلهٔ نقلها المخالف و المؤالف: «إنّ الله تعالی فرض علیکم الجمعهٔ، فمن ترکها فی حیاتی أو بعد موتی استخفافا بها أو جحودا لها فلا جمع الله شمله و لا بارک له فی أمره. ألا و لا صلاهٔ له، ألا و لا زکاهٔ له، ألا و لا حج له، ألا و لا صوم له، ألا و لا برّ له حتی یتوب.» «۲»

کذا فی الوسائل و فی الرسالهٔ المفصلهٔ للشهید، و لکن متن الحدیث فی رسالته المختصرهٔ هکذا: «فمن ترکها فی حیاتی أو بعد موتی و له إمام عادل استخفافا.» «۳» و لا یخفی أنّ المتبادر منه إمام الأصل لا مطلق إمام الجماعهٔ، مضافا إلی أنّ الظاهر من الحدیث کونه بصدد بیان وجوب السعی و الحضور کما مر فی نظائره.

۱۰- ما رواه الشیخ بإسناده عن الحسین بن سعید، عن ابن أبی عمیر، عن عمر بن أذینهٔ عن زرارهٔ، قال: قال أبو جعفر علیه السلام: الجمعهٔ واجبهٔ علی من إن صلّی الغداهٔ فی أهله أدرک الجمعهٔ، و کان رسول الله صلّی الله علیه و آله إنما یصلّی العصر فی وقت الظهر

(۱) راجع سنن البیهقی ۳- ۱۷۱ و ۱۷۲ و ۱۸۳، کتاب الجمعهٔ، و باب من تجب علیه الجمعهٔ، و باب من لا تلزمه الجمعهٔ، و سنن ابن ماجهٔ ۱- ۳۴۳ و ۳۵۷.

(۲) الوسائل ۵- ۷ (ط. أخری ۷- ۳۰۲)، الباب ۱ من أبواب صلاهٔ الجمعهٔ، الحدیث ۲۸ عن رسالهٔ الشهید فی صلاهٔ الجمعهٔ المطبوعهٔ مع جملهٔ من رسائله ص ۶۱. و راجع سنن ابن ماجهٔ ۱- ۳۴۳، و سنن البیهقی ۳- ۱۷۱، کتاب الجمعهٔ. و فیهما: «و له إمام عادل أو جائر.» و الروایهٔ ضعیفهٔ عندهم أیضا.

(۳) راجع رسائل الشهید ص ۹۹.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۷

فی سائر الأیّام کی إذا قضوا الصلاهٔ مع رسول الله صلّی الله علیه و آله رجعوا إلی رحالهم قبل اللیل، و ذلک سنهٔ إلی یوم القیامهٔ.» و بإسناده عن محمّد بن علی بن محبوب، عن یعقوب بن یزید، عن ابن أبی عمیر مثله. «۱»

و یستفاد من هذه الروایهٔ إنّ إقامهٔ الجمعهٔ لیست بید کل أحد، و کذلک جمیع الروایات الدالهٔ علی وجوب حضور الجمعهٔ علی من بعد عنها بفرسخین و عدم وجوبه علی من بعد بالأزید کیف و لو لم تشترط بحضور السلطان العادل أو من نصبه و کان لکل أحد عقدها و إقامتها لم یتکلف الناس فی تلک الأعصار طیّ الفرسخین مع سهولهٔ اجتماع الخمسهٔ أو السبعهٔ، و أقل الواجب من الخطبهٔ أیضا یسهل تعلمه لکل أحد، و حمل الروایات علی الموارد التی لا یتیسر فیها اجتماع العدد المعتبر أو لا یوجد من یقدر علی الإتیان

بأقلّ ما یجب فی الخطبهٔ حمل للأخبار المستفیضهٔ علی الموارد النادرهٔ جدا.

۱۱- ما رواه الصدوق فی المجالس عن الحسین بن إبراهیم بن تاتانهٔ «۲» عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن حماد بن عیسی، عن حریز بن عبد الله، عن زرارهٔ بن أعین عن أبی جعفر الباقر علیه السلام، قال: «صلاهٔ الجمعهٔ فریضهٔ، و الاجتماع إلیها فریضهٔ مع الإمام، فإن ترک رجل من غیر علّهٔ ثلاث جمع فقد ترک ثلاث فرائض، و لا یدع ثلاث فرائض من غیر علّهٔ إلّا منافق.» و رواه البرقی فی المحاسن عن أبی محمد، عن حماد بن عیسی مثله. و رواه الصدوق أیضا فی عقاب الأعمال عن محمد بن الحسن، عن الصفار، عن یعقوب بن یزید، عن حماد بن عیسی، عن حریز و فضیل، عن زرارهٔ، عن أبی جعفر علیه السلام. «۳»

.

---

(۱) الوسائل ۵- ۱۱ (ط. أخری ۷- ۳۰۷)، الباب ۴ من أبواب صلاهٔ الجمعهٔ، الحدیث ۱

(۲) فی تنقیح المقال ۱- ۳۱۵ أسقط کلمهٔ الابن بین إبراهیم و تاتانهٔ. و فی ضبط تاتانهٔ أقوال:

تاتانهٔ- یایانه- بابایه- ناتانهٔ. ح ع- م.

(۳) الوسائل ۵- ۸ (ط. أخری ۷- ۲۹۸- ۲۹۷)، الباب ۱ من أبواب صلاهٔ الجمعهٔ، الحدیثان ۸ و ۱۲.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۸

و لعل الجملهٔ الأولی ناظرهٔ إلی وجوب الإقامهٔ و الثانیهٔ إلی وجوب الحضور، و لکن قوله: «مع الإمام» یدل علی أنّ المتصدی لإقامتها هو الإمام، و الظاهر منه إمام الأصل لا- إمام الجماعهٔ و إلّا لکان ذکره لغوا، لاستفادته من لفظ الاجتماع، بداههٔ أنّ المتبادر منه هو الاجتماع للجماعهٔ لا الاجتماع فقط و إن صلّوا منفردین، و لیس قوله: «صلاهٔ الجمعهٔ فریضهٔ» بصدد بیان من یجب علیه عقدها، بل بصدد بیان أصل وجوبه إجمالا- فلا- إطلاق له بالنسبهٔ إلی شرطیهٔ الإمام أو من نصبه، کما لا إطلاق له بالنسبهٔ إلی سائر الشروط المشکوکهٔ. و لقائل أن یقول: إن ترتیب النفاق علی ترک ثلاث جمع لا علی ترک صرف الطبیعهٔ یوهن الدلالهٔ علی الوجوب أیضا، فتأمّل.

۱۲- ما رواه الشیخ بإسناده عن الحسین بن سعید، عن النضر بن سوید، عن عاصم، عن أبی بصیر و محمد بن مسلم، عن أبی جعفر علیه السلام، قال: «من ترک الجمعهٔ ثلاث جمع متوالیهٔ (بغیر علهٔ- عقاب الأعمال) طبع الله علی قلبه.» و رواه الصدوق فی عقاب الأعمال عن محمد بن الحسن، عن الصفار، عن محمد بن عیسی بن عبید، عن النظر. و رواه البرقی أیضا فی المحاسن عن أبیه، عن النضر. «۱»

و الظاهر أنه أیضا بصدد بیان وجوب الحضور و السعی إلی الجمعهٔ المنعقدهٔ بشرائطها لا بیان وجوب الإقامهٔ، إذ من البیّن أنّ سیاقه یشبه سیاق ذیل الحدیث الحادی عشر.

۱۳- ما رواه الشهید فی رسالته من قول النبی صلّی الله علیه و آله: «من ترک ثلاث جمع تهاونا بها طبع الله علی قلبه.» و رواه أیضا بعبارهٔ أخری تقرب منه. و رواه المفید أیضا فی المقنعهٔ کذلک. «۲»

و الکلام فیه هو الکلام فی سابقه.

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۵ و ۴ (ط. أخری ۷- ۲۹۹ و ۲۹۸) و الباب، الحدیثان ۱۵ و ۱۱.

(۲) المصدر السابق ۵- ۶ (ط. أخری ۷- ۳۰۲- ۳۰۱) و الباب، الأحادیث ۲۵ و ۲۶ و ۲۰.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۹

۱۴- ما رواه الشیخ بإسناده عن محمد بن أحمد بن یحیی، عن أبی جعفر، عن أبیه، عن وهب، عن جعفر علیه السلام أنّ علیا علیه

السلام کان یقول: «لأن أدع شهود حضور «۱» الأضحی عشر مرات أحبّ إلیّ من أن أدع شهود حضور الجمعهٔ مرّهٔ واحدهٔ من غیر علّهٔ.» «۲»

و کونه فی مقام بیان حکم الحضور لا العقد غیر خفیّ.

۱۵- ما رواه الشهید فی رسالته مرسلا عن النبی صلّی الله علیه و آله أنه قال: «لینتهین أقوام عن ودعهم الجمعات أو لیختمنّ علی قلوبهم ثم لیکوننّ من الغافلین.» «۳»

و الظاهر أنه أیضا لبیان حکم الحضور کما لا یخفی وجهه.

۱۶- ما رواه الصدوق فی المجالس عن الحسین بن إبراهیم بن تاتانهٔ، عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن محمد بن أبی عمیر، عن أبی زیاد النهدی، عن عبد الله بن بکیر، قال: قال الصادق علیه السلام: «ما من قدم سعت إلی الجمعهٔ إلّا حرم الله جسدها علی النار.» «۴»

و لا یخفی عدم دلالهٔ الحدیث علی الوجوب، مضافا إلی کونه فی مقام الحثّ علی السعی لا الإقامهٔ.

۱۷- ما رواه فیه بإسناده، قال: جاء نفر من الیهود إلی رسول الله صلّی الله علیه و آله فسألوه عن سبع خصال، فقال: «أمّا یوم الجمعهٔ فیوم یجمع الله فیه الأوّلین و الآخرین، فما من مؤمن مشی فیه إلی الجمعهٔ إلّا خفّف الله علیه أهوال یوم القیامهٔ ثم یؤمر به إلی الجنّهٔ.» «۵» و الکلام فیه کسابقه.

---

(۱) کذا فی الوسائل فی الموضعین.

(۲) الوسائل ۵- ۵ (ط. أخری ۷- ۳۰۰)، الباب ۱ من أبواب صلاهٔ الجمعهٔ، الحدیث ۱۸.

(۳) المصدر السابق ۵- ۶ (ط. أخری ۷- ۳۰۲) و الباب، الحدیث ۲۷.

(۴) المصدر السابق ۵- ۳ (ط. أخری ۷- ۲۹۷) و الباب، الحدیث ۷.

(۵) المصدر السابق ۵- ۴ (ط. أخری ۷- ۲۹۸) و الباب، الحدیث ۹.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۰

۱۸- ما رواه فی ثواب الأعمال عن أبیه، عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن النوفلی، عن السکونی، عن أبی عبد الله، عن آبائه علیهم السلام، قال: «قال رسول الله صلّی الله علیه و آله:

من أتی الجمعهٔ إیمانا و احتسابا استأنف العمل.» «۱»

و الکلام فیه کسابقه. و معنی الحدیث أنّ الآتی بالجمعهٔ یمحی عنه سیئاته و یکون کمن شرع فی العمل فی أوّل بلوغه.

۱۹- ما رواه فی الفقیه بإسناده عن حماد بن عمرو و أنس بن محمد، عن أبیه، جمیعا عن جعفر بن محمد، عن آبائه علیهم السلام فی وصیّهٔ النبی صلّی الله علیه و آله لعلیّ علیه السلام. قال:

«لیس علی النساء جمعهٔ و لا جماعهٔ (إلی أن قال:) و لا تسمع الخطبهٔ.» «۲»

۲۰- ما رواه فیه أیضا. قال: و قال الصادق علیه السلام: «لیس علی النساء أذان و لا إقامهٔ، و لا جمعهٔ و لا جماعهٔ.» «۳»

و دلالهٔ الخبرین علی الوجوب علی فرض ثبوتها دلالهٔ مفهومیهٔ، و کونهما بصدد بیان حکم الحضور لا الإقامهٔ أوضح من أن یخفی.

هذه جملهٔ الروایات من الطائفهٔ الأولی. و قد عرفت أنّ بعضا منها لا- تدلّ علی الوجوب، و ما تدل علیه إنما سیقت لبیان وظیفهٔ المسلمین بالنسبهٔ إلی الجمعات التی فرض انعقادها بشرائطها و أنه یجب علیهم حضورها و السعی إلیها إلّا علی الطوائف التسع أو الخمس أو الأربع المستثناهٔ، و لیست بصدد بیان وجوب إقامهٔ الجمعهٔ فضلا عمن تجب علیه الإقامهٔ و ما یشترط فی صحتها أو وجوبها. فلا- تنافی هذه الأخبار کون الإمام أو نائبه شرطا فی الصحهٔ أو الوجوب إذا فرض استفادتها من أدلّهٔ أخری، کما لا تنافی اشتراطها بالجماعهٔ و العدد الخاصّ و الخطبتین و أن لا یکون بینها و بین مثلها أقل من فرسخ. فتدبّر فی المقام فإنه من مظانّ زلل الأقدام.

(۱) المصدر السابق ۵- ۴ (ط. أخری ۷- ۲۹۸) و الباب، الحدیث ۱۰.

(۲) المصدر السابق ۵- ۳ (ط. أخری ۷- ۲۹۶) و الباب، الحدیث ۴.

(۳) المصدر السابق ۵- ۳ (ط. أخری ۷- ۲۹۷) و الباب، الحدیث ۵.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۱

عناوین جهات البحث فی المسألهٔ

إذا عرفت ذلک فنقول: إنّ جهات البحث فی المسألهٔ کثیرهٔ فلنشر إلیها إجمالا:

الأولی: هل یکون وجوب الجمعهٔ مشروطا بحضور الإمام أو من نصبه أو لا؟

الثانیهٔ: علی فرض الاشتراط هل تحرم حال الغیبهٔ، أو تکون الفقهاء مأذونین من قبله علیه السلام فی إقامتها، أو یشتمل الإذن جمیع المؤمنین فلکل أحد منهم عقدها و إقامتها؟ فی المسألهٔ وجوه ثلاثهٔ و سیأتی تفصیلها. [۱]

الثالثهٔ: علی فرض الاشتراط هل یجب علی الإمام إقامتها مطلقا أو لا، بل یراعی فی ذلک مصالح المسلمین؟

الرابعهٔ: هل یجب علیه أن ینصب فی کل بلد من یقیم الجمعهٔ أو لا؟

الخامسهٔ: هل یجب علی المنصوب أن یقیمها مطلقا أو یجوز له أن یراعی المصالح؟

السادسهٔ: علی فرض وجوب النصب هل یجب نصب خصوص الحاکم لإقامتها أو یجوز نصب غیره؟

السابعهٔ: إذا عیّن الإمام علیه السلام حاکما لبلد فهل یکفی جعل الحکومهٔ له فی جواز إقامهٔ الجمعهٔ أو وجوبها، أو هو منصب آخر یحتاج إلی جعل خاص؟

الثامنهٔ: إذا ثبت إذن الإمام علیه السلام للفقهاء أو لجمیع الناس فی إقامتها فهل یجب علی المأذونین إقامتها تعیینا أو لا بل الوجوب علی القول به مخصوص بمن نصب؟

---

[۱] و هنا وجهان آخران:

الأوّل: أن یکون الإمام أو من نصبه شرطا علی فرض کونه مبسوط الید، ففی هذا الفرض تکون إقامتها من مناصبه، و من أقامها بغیر إذنه فهو غاصب و لکنه من قبیل استحقاق ولیّ المیت للصلاهٔ علیه فی أنّه إن وجد مانع عن قیام الولی بحقه من غیبهٔ أو تقیهٔ أو نحوهما فعلی سائر المکلّفین أن یصلّوا علیه.

الثانی: أن یکون الإمام أو من نصبه شرطا فی الوجوب التعیینی لا التخییری، فلا یشترط فی التخییری إذنه و لو عموما. ح ع- م.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۲

التاسعهٔ: هل یترتب علی الجمعهٔ المأذون فیها جمیع أحکام الجمعهٔ التی یقیمها الإمام أو من نصبه من وجوب حضورها و عدم جواز التخلف عنها إلّا للطوائف المستثناهٔ و سائر الأحکام أو لا بل غایهٔ الأمر صحتها إن وجد شرائطها من العدد و غیره؟

العاشرهٔ: هل یجب علی الإمام علیه السلام النصب للأزمنهٔ المستقبلهٔ کزمن الغیبهٔ إذا علم تعذر النصب فی تلک الأزمنهٔ أو لا یجب؟

هذه جهات یمکن أن یبحث عنها فی المسألهٔ. و العمدهٔ هی الجهتان الأولیان.

و الظاهر أنّ الأقوال فی المسألهٔ بحسبهما أربعهٔ:

الأوّل: أن لا یکون الإمام أو من نصبه شرطا أصلا، فیجوز لکلّ واحد من المسلمین إقامتها بل تجب کفایهٔ، و قد حدث و ظهر هذا القول فی الإمامیهٔ من عهد الصفویهٔ، و قوّاه الشهید الثانی و ألّف فیه رسالهٔ مستقلهٔ، و من هذا الزمان انفتح باب تألیف الرسالهٔ فی هذا

الموضوع.

الثانی: الاشتراط و عدم الإذن، فتحرم فی عصر الغیبهٔ. و به قال ابن إدریس و سلّار و السیّد المرتضی فی المیافارقیات، و لعله یظهر من المفید أیضا کما سیأتی.

الثالث: الاشتراط و کون الفقهاء مأذونین من قبلهم علیهم السلام فی إقامتها، و هو المستفاد من بعض عبائر الشیخ «قده».

الرابع: الاشتراط و کون جمیع المؤمنین مأذونین فی الإقامهٔ، و هو الظاهر أیضا من بعض عباراته.

نقل کلمات الأصحاب

فلنذکر کلمات القوم فی المسألهٔ ثم لنشرع فی الاستدلال:

۱- قال الشیخ فی الخلاف (المسألهٔ ۳۹۷): «من شرط انعقاد الجمعهٔ الإمام أو من یأمره الإمام بذلک من قاضٍ أو أمیر و نحو ذلک، و متی أقیمت بغیر أمره لم تصح، و به

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۳

قال الأوزاعی و أبو حنیفهٔ. و قال محمد: إن مرض الإمام أو سافر أو مات فقدّمت الرعیهٔ من یصلّی بهم الجمعهٔ صحت لأنّه موضع ضرورهٔ. و صلاهٔ العیدین عندهم مثل صلاهٔ الجمعهٔ. و قال الشافعی: لیس من شرط الجمعهٔ الإمام و لا أمر الإمام. و متی اجتمع جماعهٔ من غیر أمر الإمام فأقاموها بغیر إذنه جاز. و به قال مالک و أحمد.

دلیلنا: أنه لا خلاف أنها تنعقد بالإمام أو بأمره و لیس علی انعقادها إذا لم یکن إمام و لا أمره دلیل.

فإن قیل: أ لیس قد رویتم فیما مضی و فی کتبکم: أنه یجوز لأهل القرایا و السواد و المؤمنین إذا اجتمع العدد الذی تنعقد بهم أن یصلّوا الجمعهٔ؟

قلنا: ذلک مأذون فیه مرغب فیه فجری ذلک مجری أن ینصب الإمام من یصلّی بهم. و أیضا علیه إجماع الفرقهٔ، فإنّهم لا یختلفون أن من شرط الجمعهٔ الإمام أو أمره.

و روی محمد بن مسلم عن أبی جعفر علیه السلام قال: «تجب الجمعهٔ علی سبعهٔ نفر من المسلمین و لا تجب علی أقلّ منهم: الإمام و قاضیه و المدعی حقا و المدعی علیه و الشاهدان و الذی یضرب الحدود بین یدی الإمام.» و أیضا فإنّه إجماع، فإنّ من عهد النبی صلّی الله علیه و آله إلی وقتنا هذا ما أقام الجمعهٔ إلّا الخلفاء و الأمراء و من ولی الصلاهٔ، فعلم أن ذلک إجماع أهل الأعصار. و لو انعقدت بالرعیهٔ لصلّوها کذلک.» «۱»

۲- و قال فی النهایهٔ فی باب صلاهٔ الجمعهٔ: «الاجتماع فی صلاهٔ الجمعهٔ فریضهٔ إذا حصلت شرائطه. و من شرائطه أن یکون هناک إمام عادل أو من نصبه الإمام للصلاهٔ بالناس.»

۳- و فیه أیضا: «و لا بأس أن یجتمع المؤمنون فی زمان التقیهٔ بحیث لا ضرر علیهم فیصلّوا جمعهٔ بخطبتین.» «۲»

---

(۱) الخلاف ۱- ۶۲۶، کتاب الجمعهٔ.

(۲) النهایهٔ- ۱۰۳ و ۱۰۷، باب الجمعهٔ و أحکامها.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۴

۴- و فی باب الأمر بالمعروف منه: «و یجوز لفقهاء أهل الحق أن یجمعوا بالناس فی الصلوات کلّها و صلاهٔ الجمعهٔ و العیدین و یخطبون الخطبتین و یصلّون بهم صلاهٔ الکسوف ما لم یخافوا فی ذلک ضررا، فإن خافوا فی ذلک الضرر لم یجز لهم التعرض لذلک علی حال.» «۱»

۵- و فی المبسوط: «فأمّا الشروط الراجعهٔ إلی صحّهٔ الانعقاد فأربعهٔ: السلطان العادل أو من یأمره السلطان و العدد.» «۲»

و مراده «قده» بالإجماع المذکور فی الخلاف أوّلا هو إجماع الإمامیهٔ، و بالإجماع المذکور ثانیا إجماع جمیع المسلمین. و یظهر منه عدم الاعتداد بخلاف الشافعی و مالک و أحمد، حیث یعلم بطلان مستندهم، فإنّهم استدلّوا لعدم الاشتراط بأنّ علیا علیه السلام أقامها حین ما حصر عثمان. و قد عرفت الجواب عنه علی أصول الفریقین.

۶- و فی السرائر: «و الذی یقوی عندی صحّهٔ ما ذهب إلیه فی مسائل خلافه و خلاف ما ذهب إلیه فی نهایهٔ، للأدلّهٔ الّتی ذکرها من إجماع أهل الأعصار. و أیضا فإنّ عندنا بلا خلاف بین أصحابنا أنّ من شرط انعقاد الجمعهٔ الإمام أو من نصبه الإمام للصلاهٔ». «۳»

۷- و فی باب الأمر بالمعروف من المقنعهٔ: «و للفقهاء من شیعهٔ آل محمد صلّی الله علیه و آله أن یجمعوا بإخوانهم فی الصلوات الخمس و صلوات الأعیاد و الاستسقاء و الخسوف و الکسوف إذا تمکنوا من ذلک و أمنوا فیه معرّهٔ أهل الفساد». «۴»

و لم یذکر «قده» الجمع مع کونه فی مقام بیان ما یجوز للفقهاء. و إدخالها فی الأعیاد بعید. فیستفاد منه عدم مشروعیتها مع عدم الإمام علیه السلام، کما أفتی به تلمیذه

---

(۱) المصدر السابق- ۳۰۲.

(۲) المبسوط ۱- ۱۴۳، کتاب صلاهٔ الجمعهٔ.

(۳) السرائر ۱- ۳۰۳، باب صلاهٔ الجمعهٔ و أحکامها.

(۴) المقنعهٔ- ۸۱۱.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۵

سلّار و ابن إدریس. و ما توهمه صاحب الحدائق [۱] من عدم کونه ممن یشترط فی الجمع حضور الإمام أو من نصبه و أذن له، فاسد جدا، إذ لو کان مثله «قده» مخالفا فی الفتوی لما علیه جمیع أسلافه و معاصریه لصرح بذلک و أصرّ علیه، مع أنّه لم یشر بذلک فضلا عن التصریح. «۱»

---

[۱] أقول: قال «قده» فی باب عمل الجمعهٔ من المقنعهٔ (ص ۱۶۳): «فرضها وفّقک الله الاجتماع علی ما قدّمناه إلّا أنّه بشریطهٔ حضور إمام مأمون علی صفات، یتقدم الجماعهٔ و یخطبهم خطبتین (إلی أن قال:) و الشرائط التی تجب فیمن یجب معه الاجتماع أن یکون حرّا بالغا طاهرا فی ولادته مجنّبا من الأمراض: الجذام و البرص خاصهٔ فی جلدته مسلما مؤمنا معتقدا للحق بأسره فی دیانته مصلّیا للفرض فی ساعته. فإذا کان کذلک و اجتمع معه أربعهٔ نفر وجب الاجتماع.»

و لا یخفی أنّ ظاهر هذه العبارهٔ عدم الاشتراط الإمام أو من نصبه، و لا أقلّ من جواز عقدها فی عصر الغیبهٔ لمن کان بالشرائط التی ذکرها، فتدبّر.

و لنذکر فی المقام نبذا آخر من عبارات القوم تتمیما للفائدهٔ: فنقول:

حکی فی المختلف (ص ۱۰۸ ط. أخری ۲- ۲۴۷) عن الحسن بن أبی عقیل أنه قال:

«صلاهٔ الجمعهٔ فرض علی المؤمنین حضورها مع الإمام فی المصر الذی هو فیه، و حضورها مع أمرائه فی الأمصار و القری النائیهٔ عنه».

و فی الغنیهٔ (الجوامع الفقهیهٔ- ۴۹۸ ط. أخری- ۵۶۰): «و أمّا الاجتماع فی صلاهٔ الجمعهٔ فواجب بلا خلاف إلّا أن وجوبه یقف علی شروط، و هی الذکورهٔ و الحریّهٔ (إلی أن قال:) و حضور الإمام العادل أو من نصبه و جری مجراه».

و فی الوسیلهٔ لابن حمزهٔ (ص ۱۰۳): «و یحتاج فی الانعقاد إلی أربعهٔ شروط: حضور السلطان العادل أو من نصبه لذلک و حضور سبعهٔ نفر.» هذا.

و فی المقنع (الجوامع الفقهیهٔ- ۱۲): «و إن صلّیت الظهر مع الإمام یوم الجمعهٔ بخطبهٔ صلّیت رکعتین، و إن صلّیت بغیر خطبهٔ صلّیتها أربعا.»

و فی المختلف (ص ۱۰۸ ط. أخری ۲- ۲۵۰) عن أبی الصلاح الحلبی (فی الکافی- ۱۵۱):

«لا تنعقد الجمعهٔ إلّا بإمام الملّهٔ أو منصوب من قبله أو بمن یتکامل فیه صفات إمام الجماعهٔ عند تعذر الأمرین.» ح ع- م.

---

(۱) الحدائق ۹- ۳۷۸، المطلب الأوّل من الفصل الأوّل من الباب الثالث من کتاب الصلاهٔ.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۶

۹- و قال سلار بن عبد العزیز- تلمیذ المفید- فی المراسم: «صلاهٔ الجمعهٔ فرض مع حضور إمام الأصل أو من یقوم مقامه و اجتماع خمسهٔ نفر فصاعدا الإمام أحدهم» ۱۰- و قال فی باب الأمر بالمعروف: «و لفقهاء الطائفهٔ أن یصلّوا بالناس فی الأعیاد و الاستسقاء، و أما الجمع فلا.» «۱»

۱۱- و فی المختلف عن السید المرتضی فی المیافارقیات أنه قال: «صلاهٔ الجمعهٔ رکعتان من غیر زیادهٔ علیهما. و لا جمعهٔ إلّا مع إمام عادل أو من نصبه الإمام العادل، فإذا عدم صلّیت الظهر أربع رکعات». «۲»

البحث عن جهتین من الجهات فی المسألهٔ إذا عرفت ذلک فنقول: جهات البحث فی المسألهٔ و إن کانت کثیرهٔ کما أشرنا إلیها سابقا لکن المهم هو البحث عن جهتین:

الأولی: هل یشترط فی الجمعهٔ حضور السلطان العادل أو من نصبه أو أذن له، أو لا- یشترط ذلک بل یجب إقامتها علی جمیع المسلمین بالوجوب العینی؟

الثانیهٔ: علی فرض الاشتراط فهل تحرم فی حال الغیبهٔ أو یکون الفقهاء أو مطلق المؤمنین مأذونین من قبلهم علیهم السلام فی إقامتها؟

الجههٔ الأولی: هل یشترط فی الجمعهٔ اشتراط الإمام أو من نصبه و ما تدلّ علی الاشتراط

أمّا الجههٔ الأولی فالأقوی بل المقطوع به فیها هو الاشتراط، فیکون إقامتها من وظائف الإمام أو من نصبه أو من ثبت له الإذن فیها و لا یجب علی کلّ مکلّف

---

(۱) المراسم- ۷۲، ذکر صلاهٔ الجمعهٔ، و ص ۲۶۱.

(۲) المختلف- ۱۰۸ (ط. أخری ۲- ۲۵۱)، الفصل الأوّل من الباب الثالث من أبواب الصلاهٔ، المسألهٔ ۱۴۷، و رسائل الشریف المرتضی ۱- ۲۷۲.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۷

إقامتها. و لنا علی ذلک أمور:

الأوّل: أنّ مقتضی القول بعدم الاشتراط و وجوبها علی کلّ أحد مطلقا هو وجوب تعلمها و تعلم خطبتها کفایهٔ علی جمیع المسلمین فی جمیع الأعصار و وجوب إقامتها فی جمیع الأمکنهٔ (من الأمصار و القری و البوادی النائیهٔ المسکونهٔ) فی رأس کل فرسخین، فیکون وزانها وزان سائر الصلوات الیومیهٔ بحیث یجب علی کل مسلم أن یهتم بتعلمها بمزایاها و یسعی فی إقامتها بنحو یعاقب الجمیع علی ترکها إذا فرض جهلهم بها.

و من الواضح عدم کونها کذلک و أنّ أصحاب النبی صلّی الله علیه و آله و أصحاب الأئمهٔ علیهم السلام لم یکونوا بصدد تعلمها و لم یکونوا یقیمونها بأنفسهم فی قبال النبی و الأئمهٔ.

کیف؟ و لو کان الأمر کذلک لکان عقد الجمعة و إقامتها متداولا بین المسلمین فی جمیع الأمکنة و الأزمنة، و صار وجوبها کذلک من ضروریات الإسلام کسائر الفرائض و الصلوات الیومیة، و اعتاد جمیع المسلمین فی جمیع البلدان علی أن یجتمعوا فی کل جمعة لإقامتها سواء وجد فیهم من نصب من قبل الخلیفة أم لم یوجد، بل لم یکن علی هذا للنصب معنی و فائدة.

مع وضوح أنّ عادة المسلمین فی أعصار النبی صلّی الله علیه و آله و الأئمة علیهم السلام لم تکن کذلک، بل کان رسول الله صلّی الله علیه و آله هو بنفسه یعقد الجمعة و یقیمها و کذلک الخلفاء من بعده حتی أمیر المؤمنین علیه السلام، و کان الخلفاء ینسبون فی البلدان أشخاصا معینة لإقامتها، و لم یعهد فی تلک الأعصار أن یتصدی غیر المنصوبین لإقامتها و کان الناس یرون من وظائفهم فی کل جمعة حضور الجمعات التی کان یقیمها الخلفاء و الأمراء و المنصوبون من قبلهم، فکان إذا أقبل یوم الجمعة حضرا الخلیفة أو من نصبه لإقامتها و اجتمع الناس حوله.

فهذه کان سیرة الخلفاء حتی الأمویة و العباسیة المقلدة لرسوم الراشدین، و ذاک

البدر الزاهر فی صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۳۸

کان دأب الناس و دیدنهم فی جمیع البلدان، و صار هذا الأمر مرکوزا فی أذهان جمیع المسلمین حتی أصحاب الأئمة علیهم السلام، فکان جمیع الأخبار الصادرة عنهم علیهم السلام ملقاة إلی الذین ارتکز فی أذهانهم کون إقامة الجمعة من خصائص الخلفاء و الأمراء و لم یکن یخاطر ببالهم جواز إقامة سائر الناس لها. فلو کان حکم الله و رأی الأئمة علیهم السلام علی خلاف ذلک لکان یجب علیهم بیان ذلک و تکراره و الإصرار علیه و إعلام أصحابهم بأنّه یجب علی جمیع المسلمین السعی فی إقامتها و أنها لا تختص ببعض دون بعض، کما استقر علی ذلک سیرتهم علیهم السلام فی جمیع المسائل التی خالف فیها أهل الخلاف لأهل الحق کمسألتی العول و التعصیب و نحوهما. [۱]

و بالجملة لو لم یکن الإمام أو من نصبه شرطا فی إقامة الجمعة و کانت إقامتها من وظائف جمیع المسلمین لبیّنها النبی صلّی الله علیه و آله و أوصیاؤه و صارت من الصدر الأوّل کسائر الفرائض الیومیة من ضروریات الدین بحیث یعرفها جمیع المسلمین حتی النساء و الصبیان، و کان سکّان کل مصرا و قریة أو بادیة یقیمونها فی بلدتهم و محلهم

---

[۱] لقائل أن یقول: إنّه إنما یجب علی الأئمة علیهم السلام إعلام أصحابهم بما هو الحق و الإصرار علیه إذا کان ظهور الحق متوقفا علی إعلامهم علیهم السلام، کما إذا اتفق إجماع فقهاء المخالفین و اتفاقهم علی خلاف الحق، لا ما إذا لم یتفقوا بل أفتی بعضهم علی وفق ما هو الحق. و فی مسألتنا هذه و إن أفتی أبو حنیفة بالاشتراط و کون إقامة الجمعة من المناصب الخاصة لکن جل فقهائهم کالشافعی و مالک و أحمد قد أفتوا بعدم الاشتراط، غایة الأمر أنّ الخلفاء و الأمراء قد ابتزوها و جعلوها من المناصب المختصة لأنفسهم و لم یتمکن غیرهم من إقامتها خوفا منهم، و لأجل ذلک لم یکونوا یقیمونها فی بلادهم، و لم یکن من وظائف الأئمة علیهم السلام تعریض أنفسهم لمکافحة خلفاء الجور و أمرائهم مع کون الحق واضحا لأهله.

و بالجملة السیرة المدعاة لعلها نشأت من إجبار خلفاء الجور و عدم تمکن الناس من مخالفتهم.

هذا مضافا إلی أنّه قد تنتقض هذه السیرة بالسیرة المستمرة فی الجماعة، فإنّ إقامتها فی جمیع الصلوات أیضا کان بتصدی النبی صلّی الله علیه و آله و الخلفاء و الأمراء و کان ینصبون لها أشخاصا معیّنة، اللهم إلّا أن یقال إنها أیضا کانت من المناصب الخاصة غایة الأمر أنّ الأئمة علیهم السلام قد أذنوا لشیعتهم فی إقامتها، فتأمل ح ع- م.

البدر الزاهر فی صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۳۹

و لم یکونوا یتحملون مشقة السفر إلی الفرسخین مع القدرة علی أقل الواجب، و قد عرفت أنّ السیرة المستمرة قد استقرت علی تصدی الخلفاء و الأمراء لإقامتها و علی سعی سائر الناس إلی ما انعقدت بتصدیهم من دون أن یظهر من الأئمة علیهم السلام إنکار و

ردع بالنسبة إلى ذلك.

فهذه السيرة المستمرة بالتفصيل الذى ذكرناه من أقوى الشواهد على كون إقامتها من مناصب الإمام عليه السلام أو من نصبه، و قد مرّ تقرير ذلك ببيان آخر فى أوائل المسألة، فراجع.

الثانى من أدلّة الاشتراط: إجماع الإمامية بل المسلمين، كما ادعاهما الشيخ فى الخلاف و قد اطلعت آنفا على ذلك و على جلّ أقوال القدماء من أصحابنا و قد أفتوا بالاشتراط فى كثير من كتبهم المعدة لنقل أصول المسائل المتلقاة عنهم عليهم السلام، و عرفت أيضا أنّ خلاف الشافعى و مالك و أحمد لا يضرّ بالإجماع للعلم ببطلان مستندهم، فراجع. [۱]

الثالث: أنّ وزان الجمعة عندنا وزان صلاة العيدين فى الشرائط، و إقامة صلاة

---

[۱] و فى المعتبر (ج ۲ ص ۲۷۹): «السلطان العادل أو من نصبه شرط وجوب الجمعة و هو قول علمائنا.»

و فى المنتهى (ج ۱ ص ۳۱۷): «يشترط فى الجمعة الإمام العادل أى المعصوم عندنا أو إذنه، أما اشتراط الإمام أو إذنه فهو مذهب علمائنا أجمع و الحسن و الأوزاعى و حبيب بن أبى ثابت و أبى حنيفة».

و فى التذكرة (ج ۱ ص ۱۴۴ ط. أخرى ۴- ۱۹، المسألة ۳۸۱): «يشترط فى وجوب الجمعة السلطان أو نائبه عند علمائنا أجمع و به قال أبو حنيفة».

و قال فى مصباح الفقيه (كتاب الصلاة ص ۴۳۷): «بل يكفى فى الجزم بعدم الوجوب فى مثل المقام وجود خلاف يعتد به فيه، لقضاء العادة بأنّه لو كانت الجمعة بعينها واجبة على كل مسلم لصارت من الصدر الأوّل من زمان النبى صلّى الله عليه و آله كغيرها من الفرائض اليومية من ضروريات الدين». ح ع- م.

البدر الزاهر فى صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۴۰

العيدين و إمامتهما من المناصب المختصة بالأئمة عليهم السلام أو من نصب من قبلهم، و إنما تصداها خلفاء الجور و أمراؤهم بتبع غصب مقام الخلافة و الإمامة، فيظهر من ذلك أنّ إقامة الجمعة أيضا من المناصب.

و يشهد لكون إمامة العيدين من مناصبهم المختصة ما رواه الصدوق بإسناده عن حنان بن سدير، عن عبد الله بن سنان، عن أبى جعفر عليه السلام أنّه قال: «يا عبد الله ما من عيد للمسلمين أضحى و لا فطر إلّا و هو يجدد لآل محمّد صلّى الله عليه و آله فيه حزن.» قال: قلت: و لم؟ قال: «لأنّهم يرون حقّهم فى يد غيرهم». و رواه الصدوق أيضا مرسلا، و رواه الشيخ و الكلينى أيضا بإسنادهما عن عبد الله بن دينار، عن أبى جعفر عليه السلام. «۱»

الرابع: قول السجاد عليه السلام فى ضمن دعائه يوم الأضحى و الجمعة: «اللهم إنّ هذا المقام لخلفائك و أصفيائك و مواضع أمنائك فى الدرجة الرفيعة التى اختصصتهم بها قد ابتزوها و أنت المقدر لذلك، لا يغالب أمرك، و لا يتجاوز المحتوم من تدبيرك كيف شئت، و أنّى شئت، و لما أنت أعلم به غير متهم على خلقك و لا لإرادتك حتى عاد صفوتك و خلفاؤك مغلوبين مقهورين مبتزّين يرون حكمك مبدّلا و كتابك منبوذا و فرائضك محرّفة عن جهات أشراعك و سنن نبيّك متروكة. اللهم العن أعداءهم من الأوّلين و الآخرين و من رضى بفعالهم و أشياعهم و أتباعهم.» «۲»

فدعاؤه عليه السلام بهذا الدعاء فى يوم الجمعة من أدلّ الدلائل على أنّ إمامة الجمعة أيضا كانت من المناصب المغصوبة بتبع غصب أصل الخلافة.

و لا يخفى أنّ كون الصحيفة من الإمام عليه السلام من البديهيات، و هى زبور آل محمد صلّى الله عليه و آله يشهد بذلك أسلوبها و نظمها و مضامينها التى يلوح منها آثار الإعجاز، و لها أسناد ذكرها الشيخ و النجاشى، و لشارحها السيد عليخان «قده» أيضا سند عن

---

(۱) الوسائل ۵- ۱۳۶ (ط. أخری ۷- ۴۷۵)، الباب ۳۱ من أبواب صلاهٔ العید، الحدیث ۱.

(۲) الصحیفهٔ السجادیهٔ، الدّعاء ۴۸.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۴۱

آبائه، و لنا أیضا سند آخر إلیها.

الأخبار الدالّهٔ علی اشتراط الإمام أو من نصبه

اشارهٔ

الخامس: طائفهٔ من الروایات، و هی الطائفهٔ الثانیهٔ من أخبار الباب کما أشرنا إلیها سابقا:

۱- ما رواه الصدوق فی العیون و العلل عن الفضل بن شاذان: «فإن قال (أی القائل): فلم صارت صلاهٔ الجمعهٔ إذا کانت مع الإمام رکعتین و إذا کانت بغیر إمام رکعتین و رکعتین؟ قیل: لعلل شتّی؟ منها: أنّ الناس یتخطون إلی الجمعهٔ من بعد فأحبّ الله عزّ و جلّ أن یخفّف عنهم لموضع التعب الذی صاروا إلیه. و منها: أنّ الإمام یحبسهم للخطبهٔ و هم منتظرون للصلاهٔ و من انتظر الصلاهٔ فهو فی الصلاهٔ فی حکم التمام. و منها: أنّ الصلاهٔ مع الإمام أتمّ و أکمل لعلمه و فقه و فضله و عدله.

و منها: أنّ الجمعهٔ عید و صلاهٔ العید رکعتان و لم تقصر لمکان الخطبتین.

فإن قال: فلم جعلت الخطبهٔ؟ قیل: لأنّ الجمعهٔ مشهد عام فأراد أن یکون للأمیر سبب إلی موعظتهم و ترغیبهم فی الطاعهٔ و ترهیبهم من المعصیهٔ و فعلهم و توقیفهم علی ما أرادوا من مصلحهٔ دینهم و دنیاهم و یخبرهم بما ورد علیهم من الآفاق (الآفات- العلل) من الأهوال (و من الأحوال- العلل) التی لهم فیها المضرّهٔ و المنفعهٔ و لا یکون الصابر (الصائر- العلل) فی الصلاهٔ منفصلا و لیس بفاعل غیره ممّن یؤمّ الناس فی غیر یوم الجمعهٔ.» «۱»

و فی العلل و العیون بعد نقل حدیث العلل ما حاصله: «حدثنا عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النیسابوری العطار، قال: حدثنا علی بن محمد بن قتیبهٔ

---

(۱) الوسائل ۵- ۱۵ (ط. أخری ۷- ۳۱۲)، الباب ۶ من أبواب صلاهٔ الجمعهٔ، الحدیث ۳، و ۵- ۳۹ (ط. أخری ۷- ۳۴۴)، الباب ۲۵ منها، الحدیث ۶، عن علل الشرائع- ۲۶۴، و عیون أخبار الرضا ۲- ۱۱۱.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۴۲

النیسابوری، قال: قلت للفضل بن شاذان لمّا سمعت منه هذه العلل: أخبرنی عن هذه العلل التی ذکرتها من نتائج العقل أو هی مما سمعته و رویته؟ فقال: ما کنت أعلم مراد الله مما فرض، بل سمعتها من مولای أبی الحسن علی بن موسی الرضا علیه السلام مرهٔ بعد مرهٔ و الشیء بعد الشیء فجمعتها. فقلت: فأحدثها عنک عن الرضا علیه السلام؟ فقال: نعم». «۱»

و دلالهٔ الحدیث علی کون إقامهٔ الجمعهٔ من مناصب الإمام علیه السلام و من هو سائس المسلمین و زعیمهم بل علی کون ذلک أمرا مفروغا عنه مما لا تخفی علی أحد.

و فضل بن شاذان النیشابوری من ثقات الطبقهٔ السابعهٔ، و کان فی الکوفهٔ یأخذ العلم و الحدیث من صفوان و حماد بن عیسی و ابن أبی عمیر، و کان عالما متکلما فقیها یناظر المخالفین، روی کتبه محمد بن إسماعیل النیشابوری، و یروی الکلینی عنه بواسطهٔ هذا الرجل، و الصدوق عنه بواسطتین.

إشارهٔ إجمالیهٔ إلی طبقات رجال الأحادیث

و اعلم أنّ رجال الشیعهٔ الإمامیهٔ بل المسلمین بحسب تلمذهٔ بعضهم لبعض تنقسم إلی طبقات، و یراعی فی ذلک الغلبهٔ و الکثرهٔ، و یبتدأ بصحابهٔ النبی صلّی الله علیه و آله، فصحابته الآخذون منه کلّهم من الطبقهٔ الأولی. و التابعون الذین أخذوا من الصحابهٔ و تلمذوا لهم طبقهٔ ثانیهٔ. و تابعوا التابعین طبقهٔ ثالثهٔ، و الغالب فیه أخذ الحدیث من النبی صلّی الله علیه و آله بواسطتین. و تلامذهٔ الطبقهٔ الثالثهٔ طبقهٔ رابعهٔ، و الأغلب فی روایتهم عنه صلّی الله علیه و آله وجود ثلاث وسائط، و هو أصحاب الباقر علیه السلام، کزرارهٔ و محمد بن مسلم و أمثالهما. و تلامذهٔ هذه الطبقهٔ طبقهٔ خامسهٔ، و هم أصحاب الصادق و الکاظم علیهما السلام، و قد تکثروا من الروایهٔ عن الطبقهٔ الرابعهٔ، منهم: علاء بن رزین، و حریز بن عبد الله، و عمر بن یزید، و هشام بن سالم، و ربعی بن عبد الله، و عبد

---

(۱) العلل- ۲۷۴، و العیون ۲- ۱۲۱.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۴۳

الله بن بکیر. و تلامذهٔ هذه الطبقهٔ طبقهٔ سادسهٔ، أصحاب الرضا علیه السلام، و منهم مؤلفو الجوامع الأوّلیهٔ کعلی بن الحکم، و ابن أبی عمیر، و البزنطی، و الحسن بن علی بن فضّال، و الحسن بن محبوب و أمثالهم. و تلامذهٔ هذه الطبقهٔ طبقهٔ سابعهٔ، منهم:

فضل بن شاذان، و الحسین بن سعید الأهوازی صاحب الکتب الثلاثین، و قد ألّفها بمشارکهٔ أخیه الحسن، و شیوخهما متحدهٔ إلّا فی زرعهٔ بن محمد الحضرمی، فإنّ الحسین یروی عنه بواسطهٔ أخیه الحسن. و علی هذا الحساب یکون الکلینی و ابن أبی عقیل من الطبقهٔ التاسعهٔ، و الصدوق و ابن الجنید من العاشرهٔ، و المفید من الحادیهٔ عشرهٔ، و شیخنا أبو جعفر الطوسی من الثانیهٔ عشرهٔ، و ابن إدریس و ابن حمزهٔ من الخامسهٔ عشرهٔ، و الشهید الثانی من الرابعهٔ و العشرین، و نحن من السادسهٔ و الثلاثین.

فمن صحابهٔ النبی صلّی الله علیه و آله إلی الشیخ «قده» اثنتا عشرهٔ طبقهٔ، و من ابنه «قده» إلی الشهید الثانی أیضا هکذا، و من تلامذهٔ الشهید أیضا إلینا کذلک. و لیعلم أنّ کلّ طبقهٔ تنقسم إلی صغار و کبار، و أنه قد یکون رجل واحد لطول عمره مدرکا لطبقتین کالحمادین، فإنّهما من الخامسهٔ و قد أدرکا السادسهٔ أیضا. و علیک بالدقهٔ فی أسانید الروایات المرویهٔ عن النبی صلّی الله علیه و آله و الأئمهٔ علیهم السلام حتی تطلع علی طبقات الرواهٔ و بذلک تقدر علی تمییز الأسانید المرسلهٔ بحذف الوسائط، فتتبع. «۱»

۲- ما رواه الشیخ بإسناده عن محمد بن أحمد بن یحیی، عن محمد بن الحسین، عن الحکم بن مسکین، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبی جعفر علیه السلام، قال: «تجب الجمعهٔ علی سبعهٔ نفر من المسلمین و لا تجب علی أقلّ منهم:

الإمام و قاضیه و المدعی حقا و المدعی علیه و الشاهدان و الذی یضرب الحدود بین یدی الإمام.» و رواه الصدوق بإسناده عن محمد بن مسلم. «۲»

---

(۱) و للاطلاع علی تفصیل الطبقات راجع «الموسوعهٔ الرجالیهٔ» لآیهٔ الله العظمی البروجردی «قده» ج ۱ ص ۱۱۱، المقدمهٔ الثانیهٔ.

(۲) الوسائل ۵- ۹ (ط. أخری ۷- ۳۰۵)، الباب ۲ من أبواب صلاهٔ الجمعهٔ، الحدیث ۹.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۴۴

و دلالهٔ الحدیث علی کون إقامهٔ الجمعهٔ من مناصب الإمام واضحهٔ. کیف؟ و لو لم تکن من مناصبه لم یکن لذکر خصوص الإمام و ملازمیه سبب. و محط نظره علیه السلام فی هذا الحدیث هو أنّه لا یشترط فی وجوب إقامتها اجتماع جمیع الناس أو أکثرهم بل یکفی فی وجوبها اجتماع سبعهٔ، و ذکر فی مقام البیان أشخاصا لا یخلو منهم مجلس الإمام غالبا و إن لم یجتمع الناس حوله لکونه فی سفر أو الجهات أخر. و بالجملهٔ دلالهٔ الحدیث علی المقصود مما لا تخفی علی أحد و إن خفی علی مثل صاحب الوسائل.

۳- ما رواه الکلینی عن محمد بن یحیی، عن محمد بن الحسین بن أبی الخطاب، عن عثمان بن عیسی، عن سماعهٔ بن مهران، قال:

سألت أبا عبد الله علیه السلام عن الصلاة یوم الجمعة، فقال: «أمّا مع الإمام فرکعتان و أمّا من یصلّی وحده فهی أربع رکعات بمنزلة الظهر.» یعنی إذا کان إمام یخطب، فإن لم یکن إمام یخطب فهی أربع رکعات و إن صلّوا جماعة. و رواه الشیخ بإسناده عن محمد بن یعقوب. «۱»

و لا یخفی أنّ الحدیث من حیث السند موثق. و محمّد بن یحیی من الطبقة الثامنة، و قد تکثر الکلینی من أخذ الحدیث عنه. و محمد بن الحسین من الطبقة السابعة. و عثمان بن عیسی من الطبقة السادسة، نسب إلیه الوقف، و روی النجاشی أنّه استبصر «۲». و سماعة من الطبقة الخامسة.

و المستفاد من الحدیث أنّ المراد بالإمام لیس مطلق إمام الجماعة بل هو إمام خاص یختص به إقامة الجمعة. فالمقصود منه الإمام الأصل أو من نصب من قبله لذلک. و احتمال حمله علی کل من یقدر علی الخطبة مردود بأنّ أقلّ الواجب من الخطبة إنما یقدر علیه کل من تصدی لإمامة الجماعة. مضافا إلی أنه لو کان إقامة الجمعة واجبة علی الجمیع و لم تکن من المناصب الخاصة لوجب علی الناس تعلم الخطبة و إقامة الجمعة، فلم یکن وجه لتعلیق وجوب الرکعتین علی وجود الإمام.

---

(۱) الوسائل ۵- ۱۳ (ط. أخری ۷- ۳۱۰)، الباب ۵ منها، الحدیث ۳، عن الکافی ۳- ۴۲۱.

(۲) راجع رجال النجاشی- ۳۰۰، الرقم ۸۱۷.

البدر الزاهر فی صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۴۵

فالمراد بالإمام فی الروایة هو الذی نصب من قبل زعیم المسلمین لقراءة الخطبة و إقامة الجمعة، و هو المتبادر إلی أذهانهم، حیث إنّ المتداول المعمول عندهم لم یکن إلّا تصدی المنصوبین لها.

و بالجملة المتبادر من لفظ إمام فی الحدیث هو إمام خاص، و هو الذی فهمه الراوی، حیث فسّره بالإمام الذی یخطب. و السّرّ فی ذلک ما أشرنا إلیه سابقا من استقرار السیرة المستمرة علی تصدی أشخاص خاصة لإقامتها و قلنا إنّ هذه السیرة بمنزلة القرینة المتصلة للأخبار الصادرة عن الأئمة علیهم السلام.

و یقرب من هذه الروایة المرویة عن سماعة روایات أخر عنه:

منها: ما رواه الکلینی بالإسناد السابق عن سماعة، قال: سألت أبا عبد الله علیه السلام عن الصلاة یوم الجمعة. فقال: «أمّا مع الإمام فرکعتان و أمّا من صلی وحده فهی أربع رکعات و إن صلوا جماعة.» «۱»

و منها: ما رواه الصدوق بإسناده عن سماعة، عن أبی عبد الله علیه السلام، قال: «صلاة الجمعة مع الإمام رکعتان، فمن صلّی وحده فهی أربع رکعات.» «۲»

و منها: ما رواه الشیخ بإسناده عن الحسین بن سعید، عن أخیه الحسن، عن زرعة، عن سماعة، قال: سألته عن قنوت الجمعة. قال: «إنما صلاة الجمعة مع الإمام رکعتان، فمن صلّی مع غیر إمام وحده فهی أربع رکعات بمنزلة الظهر.» [۱]

---

[۱] المصدر السابق ۵- ۱۵ (ط. أخری ۷- ۳۱۳) و الباب، الحدیث ۶.

أقول: الظاهر اتحاد الروایات الأربع المرویة عن سماعة و إنّما اختلفت بسبب نقل الرواة عنه.

ثم لا یخفی أنّ الموجود فی الکافی المطبوع [علی الحجر ج ۱ من الفروع ص ۱۱۷] روایة واحدة عن سماعة بالمتن الثانی، و إنما کتب زیادة المتن الأول علی المتن الثانی (أعنی من قوله:

بمنزلة الظهر إلی قوله ثانیا: فهی أربع رکعات) فی الحاشیة بعنوان نسخة البدل، و لکن فی

---

(۱) الوسائل ۵- ۱۶ (ط. أخری ۷- ۳۱۴)، الباب ۶ من أبواب صلاهٔ الجمعهٔ، الحدیث ۸، عن الکافی ۳- ۴۲۱.

(۲) الوسائل ۵- ۱۴ (ط. أخری ۷- ۳۱۲) و الباب، الحدیث ۲.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۴۶

۴- ما رواه الکلینی عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن حمّاد بن عیسی، و محمّد بن یحیی، عن أحمد بن محمد بن عیسی، و محمد بن إسماعیل، عن الفضل بن شاذان جمیعا عن حماد بن عیسی، عن حریز، عن زرارهٔ، قال: سألت أبا جعفر علیه السلام عما فرض الله عزّ و جلّ من الصلاهٔ. فقال خمس صلوات (إلی أن قال علیه السلام فی قوله تعالی حافِظُوا عَلَی الصَّلَواتِ وَ الصَّلاهِ الْوُسْطی:) «و نزلت هذه الآیهٔ یوم الجمعهٔ و رسول الله صلّی الله علیه و آله فی سفره فقنت فیها رسول الله و ترکها علی حالها فی السفر و الحضر و أضاف للمقیم رکعتین. و إنّما وضعت الرکعتان اللتان أضافهما النبی صلّی الله علیه و آله یوم الجمعهٔ للمقیم لمکان الخطبتین مع الإمام فمن صلّی یوم الجمعهٔ فی غیر جماعهٔ فلیصلّها أربع رکعات کصلاهٔ الظهر فی سائر الأیّام.» و رواها الشیخ و الصدوق أیضا بإسنادهما. «۱» و قد رواها الصدوق فی باب فرض الصلاهٔ و فی باب صلاهٔ الجمعهٔ. و متن الحدیث فی الموضع الثانی هکذا: «فمن صلّی بقوم یوم الجمعهٔ فی غیر جماعهٔ.» فأضاف کلمهٔ «بقوم» [۱]، و علیه فلیس المراد بالجماعهٔ صلاهٔ الجماعهٔ، بل المراد بها جماعهٔ الناس المجتمعهٔ حول الإمام المبسوط الید أو من نصبه، و یصیر دلالهٔ الحدیث علی کون إقامهٔ الجمعهٔ من المناصب الخاصهٔ أظهر، فتدبّر.

و ها هنا روایات أخری متفرقهٔ تدل أیضا علی کون إقامهٔ الجمعهٔ من المناصب المختصهٔ بالإمام علیه السلام أو من نصبه، و قد ذکرها فی مصباح الفقیه فقال: «کالخبر المروی

الوسائل جعلهما روایتین کما تری، و روی الشیخ أیضا فی التهذیب ۳- ۱۹ المتن الأوّل بإسناده عن الکلینی.

[۱] عندی من نسخ الفقیه: النسخهٔ المطبوعهٔ فی الهند [و المطبوعهٔ بقم بتصحیح الغفّاری] و نسخهٔ خطیهٔ، و لا یوجد فیها کلمهٔ «بقوم» فی شیء من الموضعین، فلعلها کانت موجودهٔ فی نسخهٔ الأستاذ (مد ظله العالی). ح ع- م.

---

(۱) الوسائل ۵- ۱۴ (ط. أخری ۷- ۳۱۲)، الباب ۶ من أبواب صلاهٔ الجمعهٔ، الحدیث ۱.

و قد نقل متن الروایهٔ فی الوسائل عن الفقیه ۱- ۱۹۶. و المتن الذی هنا من الکافی ۳- ۲۷۱.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۴۷

عن دعائم الإسلام عن علی علیه السلام أنه قال: «لا یصلح الحکم و لا الحدود و لا الجمعهٔ إلّا للإمام أو من یقیمه الإمام.» و المروی عن کتاب الأشعثیات مرسلا: «إنّ الجمعهٔ و الحکومهٔ لإمام المسلمین.» [۱] و عن رسالهٔ الفاضل ابن عصفور مرسلا عنهم علیهم السلام: «أنّ الجمعهٔ لنا و الجماعهٔ لشیعتنا.» و کذا روی عنهم علیهم السلام: «لنا الخمس و لنا الأنفال و لنا الجمعهٔ و لنا صفو المال.» و النبوی: «أربع إلی الولاهٔ: الفیء و الحدود و الجمعهٔ و الصدقات.» و نبوی آخر: أنّ الجمعهٔ و الحکومهٔ لإمام المسلمین.» «۱»

أقول: رمیهٔ «قده» کتاب الأشعثیات بالإرسال خطأ فإنّ أخبار الأشعثیات و یقال لها الجعفریات أیضا- مستندهٔ یرویها أبو علی محمد بن محمد بن الأشعث الکوفی، عن أبی الحسن موسی بن إسماعیل بن موسی بن جعفر علیه السلام- الساکن فی مصر-، عن أبیه إسماعیل، عن آبائه علیهم السلام.

و أمّا کتاب دعائم الإسلام فأخباره مرسلهٔ و مؤلفه أبو حنیفهٔ نعمان بن محمّد المعروف بأبی حنیفهٔ الشیعی. و کان معاصرا للخلفاء الفاطمیهٔ و ألف الکتاب لمعز الدین الفاطمی. [۲] هذا.

و الأدلهٔ السابقهٔ تغنینا عن التمسک بهذه المراسیل، فعلیک بالدقهٔ فی تلک الأدلّهٔ.

---

[۱] فی الأشعثیات المطبوعة (ص ۴۲): «أخبرنا محمد: حدثنی موسی: حدثنا أبی، عن أبیه، عن جده جعفر بن محمد، عن أبیه، عن جده علی بن الحسین، عن أبیه أنّ علیا علیه السلام قال:

«لا یصلح (لا یصح- خ ل) الحکم و لا الحدود و لا الجمعة إلّا بإمام.» و بالإسناد أیضا عن علی علیه السلام قال: «العشیرة إذا کان علیهم أمیر یقیم الحدود علیهم فقد وجبت علیهم الجمعة و التشریق.» و بالإسناد أیضا «أن علیا علیه السلام سئل عن الإمام یهرب و لا یخلف أحدا یصلّی بالناس کیف یصلّون الجمعة؟ قال: یصلّون کصلاتهم أربع رکعات.» و أمّا المتن الذی ذکره فی المصباح فلم أجده فیها، فتتبع. ح ع- م.

[۲] راجع «دراسات فی المکاسب المحرمة» للمقرر- مدّ ظلّه العالی- ج ۱ ص ۱۳۵ و ما بعدها، و ص ۵۸۵. فإنّ هناک بحثا مبسوطا حول سند کتاب الدعائم و مؤلّفه، و إشارة إجمالیة إلی کتاب الجعفریات و مدی اعتباره.

---

(۱) مصباح الفقیه- ۴۳۸، فی الشرائط الأوّل من شروط وجوب الجمعة.

و ربما یتمسک أیضا لکون إقامة الجمعة من المناصب و عدم کونها واجبة علی الجمیع بما رواه الشیخ بإسناده عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن یحیی، عن طلحة بن زید، عن جعفر، عن أبیه، عن علی علیه السلام، قال: «لا جمعة إلّا فی مصر تقام فیه الحدود.» [۱]

و ما رواه أیضا بإسناده عن محمّد بن أحمد بن یحیی، عن أبی جعفر، عن أبیه، عن حفص بن غیاث، عن جعفر، عن أبیه، قال: «لیس علی أهل القری جمعة و لا خروج فی العیدین.» «۱»

و تقریب الاستدلال بهما أنّ الظاهر منهما أنّ الجمعة تختص بالأمصار و قد اتفق أصحابنا علی أنّ عنوان المصر أو القریة لا دخالة له فی الحکم، فلا محالة یجب أن ینزّل الخبران علی الغالب من عدم وجود الإمام أو من نصبه إلّا فی الأمصار.

و بالجملة یستفاد منهما أن إقامة الجمعة لیست بید کل أحد بل هی مما یختص بها سکّان الأمصار، و حیث لا فرق بین المصر و القریة إلّا فی أنه یوجد الحاکم فی المصر غالبا دون القریة یستفاد منهما أن إقامة الجمعة من وظائف الحکام. هذا.

و لکن لا یخفی أنّ الظاهر حمل الخبرین علی التقیة، لموافقتهما للمذهب المشهور بین العامة المتداول بینهم عملا، و هو الذی أفتی به أبو حنیفة فخصّ الجمعات بالأمصار دون القری، فراجع. «۲»

و یدل علی الاشتراط بالإمام أیضا عدة من أخبار الطائفة الثالثة، کما سیأتی نقلها و شرحها، فانتظر.

و کیف کان ففی ما ذکرناه من الأدلّة کفایة. و لو أغمض عنها فنقول: إنّ آیة

---

[۱] الوسائل ۵- ۱۰ ب (ط. أخری ۷- ۳۰۷)، الباب ۳ من أبواب صلاة الجمعة، الحدیث ۳.

و المراد بأحمد بن محمد: أحمد بن محمد بن عیسی، و بمحمد بن یحیی: محمد بن یحیی الخزاز. و فی الوسائل المطبوع [قدیما]- ج ۱، ص ۴۵۱- أحمد بن محمد بن یحیی عن طلحة. و فیه سقط. ح ع- م.

---

(۱) المصدر السابق و الصفحة و الباب، الحدیث ۴.

(۲) راجع الخلاف ۱- ۵۹۷، المسألة ۳۵۸ من کتاب الصلاة.

الجمعة و الأخبار السابقة الدالة علی وجوب الجماعة إنما دلّت علی وجوب الحضور و السعی إلی الجمعة بعد ما انعقدت صحیحة، و لیست ناظرة إلی حکم إقامة الجمعة فضلا عن شرائطها کما عرفت، فلیس لنا فی باب إقامة الجمعة إطلاقات یتمسک بها لنفی شرطیة

إذن الإمام و جواز إقامتها لكل أحد. فمدعى جواز إقامتها بدون إذنه فضلا عن وجوبها يحتاج إلى دليل سوى الآية الشريفة و الأخبار السابقة، فافهم و اغتنم.

هذا تمام الكلام فى الجهة الأولى.

الجهة الثانية: هل تحرم الجمعة فى حال الغيبة؟

و أمّا الجهة الثانية، أعنى ثبوت الإذن للفقهاء أو للجميع، أو عدم ثبوته فقد عرفت أنّ الأقوال بحسبها ثلاثة:

الأوّل: الحرمة و عدم ثبوت الإذن، و به قال سلار و ابن إدريس.

الثانى: ثبوت الإذن للفقهاء خاصة، كما يدل عليه كلام الشيخ فى باب الأمر بالمعروف من النهاية.

الثالث: ثبوته لجميع المؤمنين، و يدل عليه كلامه فى باب الجمعة منه، و قد مرّ جميع ذلك عند نقل الأقوال، فراجع.

و اعلم: أنّ فى كلمات الشيخ «قده» فى المسألة مناقصة من وجهين:

الأوّل: ما ذكرنا آنفا من القول بالإذن للفقهاء تارة و لجميع المؤمنين أخرى.

الثانى: أنّه ذكر فى كتبه أنّ شروط الجمعة على ضربين: أحدهما يرجع إلى من وجب عليه حضورها كالمذكورة و الحرية و نحوهما. و ثانيهما يرجع إلى صحة انعقادها كالسلطان أو من نصبه و العدد و نحوهما. و هذا الكلام بظاهره ينافى الفتوى بالترخيص لأهل القرى فى إقامتها كما أفتى به فى كتبه الثلاثة: المبسوط و الخلاف و النهاية.

و قد أشار إلى المناقضة الثانية مع جوابها فى كتاب الخلاف بقوله: فإن قيل: «أ ليس قد رويتم.» و قد تقدم عند نقل الأقول، فراجع.

البدر الزاهر فى صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۵۰

و يمكن أيضا أن يجاب عنها بأن السلطان أو من نصبه شرط فى صورة التمكن و بسط اليد لا مطلقا. و إلى هذا أشار أبو الصلاح فى الكافى، حيث قال: «لا تنعقد الجمعة إلّا بإمام الملّة أو منصوب من قبله، أو بمن يتكامل فيه صفات إمام الجماعة عند تعذر الأمرين.» «۱»

و أجاب عنها فى جامع المقاصد بأن السلطان أو من نصبه شرط فى الوجوب التعيينى لا التخييرى. «۲»

و يرد عليه أنّ هذا مخالف لما ذكره الشيخ، فإنّه جعل السلطان شرطا للانعقاد لا للوجوب التعيينى، و لذا ذكره فى عداد العدد و الخطبتين.

و يمكن أن يجاب عن هذه المناقضة أيضا بأنّ اشتراط الانعقاد بالسلطان أو من نصبه إنّما هو فى الجمعة التى يجب على المؤمنين أن يسعوا إليها، و ذلك لا ينافى جواز إقامتها بدون السلطان أو من نصبه و كونها كافية عن الظهر من دون أن يجب على الناس أن يسعوا إليها.

و يرد على هذا الجواب أيضا أنّه «قده» جعل السلطان شرطا للانعقاد و الصحة، و ظاهره الإطلاق.

هذا ما قيل فى الجواب عن المناقضة الثانية.

و أما المناقضة الأولى فيمكن أن يجاب عنها بأنّ مأذونية الفقهاء من قبيل النصب و مأذونية غيرهم من باب الإذن المطلق، فتدبّر.

و بالجملة الشيخ «قده» و إن جعل السلطان أو من نصبه شرطا لكنه يقول بالرخصة فى إقامتها حال الغيبة و نحوها.

ما استدلّ بها على الترخيص فى إقامتها و الجواب عنها

---

(۱) الكافى لأبى الصلاح- ۱۵۱، فصل فى صلاة الجمعة.

(۲) راجع جامع المقاصد ۲- ۳۷۸، المطلب الأوّل من الفصل الأوّل من المقصد الثالث من کتاب الصلاهٔ.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۵۱

و یمکن أن یستدل لإثبات الترخیص منهم علیهم السلام بأخبار کثیرهٔ، و هی الطائفهٔ الثالثهٔ من أخبار الباب. و قد تعرض ثلاثهٔ منها لحکم إقامهٔ الجمعهٔ فی القرایا، و هی التی أشار إلیها الشیخ فی عبارهٔ الخلاف کما مرّ:

۱- ما رواه الشیخ بإسناده عن الحسین بن السعید، عن صفوان، عن العلاء، عن محمّد بن مسلم، عن أحدهما علیهما السلام، قال: سألته عن أناس فی قریهٔ، هل یصلّون الجمعهٔ جماعهٔ؟ قال: «نعم، و یصلّون أربعا إذا لم یکن من یخطب.» [۱]

۲- ما رواه أیضا بإسناده عنه، عن فضالهٔ، عن أبان بن عثمان، عن الفضل بن عبد الملک، قال: سمعت أبا عبد الله علیه السلام یقول: «إذا کان قوم (القوم خ. ل) فی قریهٔ صلّوا الجمعهٔ أربع رکعات، فإن کان لهم من یخطب لهم جمّعوا إذا کانوا خمس نفر. و إنّما جعلت رکعتین لمکان الخطبتین.» «۱»

۳- ما رواه أیضا بإسناده عنه، عن صفوان، عن عبد الله بن بکیر، قال: سألت أبا عبد الله علیه السلام عن قوم فی قریهٔ لیس لهم من یجمّع بهم، أ یصلّون الظهر یوم الجمعهٔ فی جماعهٔ؟ قال: «نعم، إذا لم یخافوا.» «۲»

و تقریب الاستدلال بالأخبار الثلاثهٔ لثبوت الإذن: أنّ الظاهر منها أن الإمام علیه السلام أذن لأهل القری أن یقیموا الجمعهٔ بأنفسهم إذا کان فیهم من یقدر علی الخطبهٔ التی هی شرط فی الجمعهٔ، و بعد العلم بعدم دخالهٔ خصوصیهٔ القریهٔ فی هذا الحکم نحکم بأنّ الملاک فی المأذونیهٔ عدم التمکن من الإمام أو من نصبه و عدم وجودهما فی البلد،

---

[۱] هکذا فی الوسائل- ۵- ۱۰ (ط. أخری ۷- ۳۰۶)، الحدیث ۱ من الباب ۳ من أبواب صلاهٔ الجمعهٔ- نقلا عن الشیخ. و فی الاستبصار المصحح- ۱- ۴۱۹، الباب ۲۵۳- حذف کلمهٔ «نعم» و الواو بعدها. و فی التهذیب المطبوع [قدیما]- ص ۱۸۹، باب العمل فی لیلهٔ الجمعهٔ و یومها من أبواب الزیادات- ذکر کلمهٔ «نعم» و جعل الواو نسخهٔ. ح ع- م.

---

(۱) الوسائل ۵- ۸ (ط. أخری ۷- ۳۰۴)، الباب ۲ من أبواب صلاهٔ الجمعهٔ، الحدیث ۶، ۵- ۱۰ (ط. أخری ۷- ۳۰۶)، الباب ۳ منها، الحدیث ۲.

(۲) المصدر السابق ۵- ۲۶ (ط. أخری ۷- ۳۲۷)، الباب ۱۲ منها، الحدیث ۱.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۵۲

و إنّما ذکر القریهٔ من جههٔ أنّها مظنهٔ عدم وجودهما غالبا. و روایهٔ ابن بکیر و إن کانت ظاهرهٔ فی بیان حکم الظهر لکن تحمل الظهر فیها أیضا علی الجمعهٔ بقرینهٔ قوله: «إذا لم یخافوا»، فإن الخوف لا یتصور إلّا فی إقامهٔ الجمعهٔ التی کان الخلفاء و الأمراء یتصدونها و یرونها من مناصبهم.

أقول: و فی الاستدلال بالأخبار الثلاثهٔ نظر، أمّا روایهٔ ابن بکیر فلعدم کونها بصدد بیان حکم الجمعهٔ، بل المستفاد منها جواز الإتیان بالظهر جماعهٔ، و لا دلالهٔ لقوله: «لم یخافوا» علی إرادهٔ صلاهٔ الجمعهٔ، إذ الخوف یتصور أیضا فی إتیان الظهر یوم الجمعهٔ جماعهٔ، حیث إن المسألهٔ کانت مختلفا فیها بینهم: فقال الشافعی:

یجوز لمن فاتت الجمعهٔ أن یأتی بالظهر جماعهٔ، لما دلّ علی استحباب الجماعهٔ مطلقا و لأنّه صلّی ابن مسعود بعلقمهٔ و الأسود لما فاتته الجمعهٔ، و اختار أبو حنیفهٔ و مالک کراهٔ الاجتماع فیها، و فصل أحمد بین المسجد الذی أقیم فیه الجمعهٔ و غیره فکرها فی ذلک المسجد. «۱» و کان فتوی أبی حنیفهٔ و مالک شائعهٔ بینهم، فکان الإتیان بها جماعهٔ مظنهٔ للخوف.

و أمّا روایهٔ محمّد بن مسلم فیمکن أن یقال: إنّ مفادها أیضا مفاد روایهٔ ابن بکیر، بأن یکون المراد بالجمعهٔ فیها صلاهٔ الظهر فی یوم

الجمعهٔ، و یکون السؤال عن أهل القریهٔ من جههٔ أنّهم لا یتمکنون غالبا من إقامهٔ الجمعهٔ لعدم وجود الإمام أو من نصب، و یکون قوله: «إذا لم یکن من یخطب» لتنقیح الموضوع لا- للاحتراز. فحاصل السؤال أنّه هل یجوز الإتیان بالظهر جماعهٔ فی موضع لا یتمکن فیه من الجمعهٔ؟

و حاصل الجواب: نعم، یجوز ذلک و یصلّیها أربعا حیث لم یوجد من یقیم الجمعهٔ و یخطب لها کما هو المفروض فی سؤالک.

---

(۱) راجع المغنی لابن قدامهٔ ۲- ۱۹۹، کتاب صلاهٔ الجمعهٔ، و التذکرهٔ ۱- ۱۴۴ (ط. أخری ۴- ۱۵)، المسألهٔ ۳۷۹، و المنتهی ۱- ۳۳۶.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۵۳

فإن قلت: مقتضی مفهوم الشرط أنه یجوز لأهل القری إقامهٔ الجمعهٔ إذا وجد فیهم من یقدر علی الخطبهٔ، و هو المطلوب.

قلت: مضافا إلی أنّ القید الوارد مورد الغلبهٔ لا یکون له مفهوم کما فی قوله تعالی وَ رَبائِبُکُمُ اللّاتِی فِی حُجُورِکُمْ «۱»: إنّه لیس المراد بقوله: «من یخطب» کلّ من یقدر علی الخطبهٔ، بل المراد به من کان من شأنه إقامهٔ الجمعهٔ و قراءهٔ الخطبهٔ کالإمام أو من نصبه، إذ الکلام قد ألقی إلی من غرس فی ذهنه بحسب السیرهٔ المستمرهٔ التی هی کالقرینهٔ المتصلهٔ کون إقامهٔ الجمعهٔ و قراءهٔ الخطبهٔ من الوظائف لأشخاص معینهٔ، فیتبادر إلی ذهنه من هذا الکلام أنّ أهل القری یصلّون الظهر أربعا إذا لم یوجد فیهم شرط إقامهٔ الجمعهٔ أعنی من یکون إقامهٔ الجمعهٔ و الخطبهٔ من مناصبهٔ و وظائفه. کیف؟

و لو کان المراد به کلّ من یقدر علیها لکان ذکره لغوا، إذ قلّما یفرض من لا یقدر علی أقلّ الواجب من الخطبهٔ و لا سیما فیمن یتکلّم بالعربیهٔ، و کیف لا یقدر علی أقلّ الواجب منها من یؤمّ القوم فی القریهٔ و یقیم لهم الجماعهٔ مع أنّ أقلّ الواجب منها لا یزید علی قراءهٔ الصلاهٔ مثلا و هی مما یعرفها و یقدر علیها کلّ مسلم؟

و بهذا البیان یظهر لک الجواب عن روایهٔ البقباق أیضا، حیث علق فیها إقامهٔ الجمعهٔ علی وجود من یخطب لهم، و قد عرفت أنّ المراد به من کان قراءهٔ الخطبهٔ من شئونه و مناصبه لا کلّ من یقدر علیها. و قوله: «صلّوا الجمعهٔ أربع رکعات» من أقوی الشواهد علی ما ذکرناه من کون المراد بالجمعهٔ فی روایهٔ محمد بن مسلم أیضا هو الظهر لا الجمعهٔ المصطلحهٔ.

فمحطّ النظر فی الأخبار الثلاثهٔ بیان حکم واحد، و هو أنّه یجوز الإتیان بصلاهٔ الظهر فی یوم الجمعهٔ جماعهٔ إذا لم یوجد شرط إقامهٔ الجمعهٔ و هو الإمام الذی یخطب، و إنّما ذکر عنوان القریهٔ من جههٔ أنّ الغالب فیها عدم التمکن ممن یقیم

---

(۱) سورهٔ النساء (۴)، الآیهٔ ۲۳.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۵۴

الجمعهٔ و یخطب لها أعنی الإمام أو من نصبه.

و یمکن أن یقال: إنّ سوق روایهٔ البقباق و محمد بن مسلم إنّما هو لبیان جواز إقامهٔ الجمعهٔ فی القریهٔ إذا فرض من باب الاتفاق وجود الإمام أو من نصبه فیها.

فالروایتان ناظرتان إلی ردّ أبی حنیفهٔ، حیث اشترط فی صحهٔ الجمعهٔ أن تنعقد فی الأمصار و حکم ببطلانها فی القری و إن وجد فیها الإمام أو نائبه. «۱»

و کیف کان فقوله فی هاتین الروایتین: «من یخطب» و فی روایهٔ ابن بکیر: «من یجمّع بهم» منصرفان بقرینهٔ السیرهٔ المغروسهٔ إلی خصوص من کان من شأنه إقامهٔ الجمعهٔ و قراءهٔ الخطبهٔ لا کلّ من یقدر علیهما، فتدبّر.

و لا یخفی أنّه بالدقهٔ فی الروایات الثلاث و لا سیما روایهٔ ابن بکیر یعلم أنّ إقامهٔ الجمعهٔ لیست بید کلّ أحد، و إنّما هی من المناصب التی یختص بها بعض دون بعض، فهی أیضا من الأدلهٔ المتقنهٔ للمسألهٔ السابقهٔ.

و بالجملهٔ قد ظهر لک مما بیناه أنّ دلالهٔ أخبار القرایا علی ثبوت الإذن لمن لم یتمکن من الإمام أو من نصبه ممنوعهٔ و إن تمسک بها الشیخ «قده».

۴- ما رواه الکشی فی رجاله عن علی بن محمد بن قتیبهٔ، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبی عمیر، عن غیر واحد من أصحابنا، عن محمّد بن حکیم و غیره، عن محمد بن مسلم، عن محمد بن علی، عن أبیه، عن جدّه علیهم السلام، عن النبی صلّی الله علیه و آله فی الجمعهٔ، قال: «إذا اجتمع خمسهٔ أحدهم الإمام فلهم أن یجمّعوا.» «۲»

و الجواب عنه مضافا إلی ضعفه: أنّ کلمهٔ الإمام فیه منصرفهٔ إلی الإمام الأصل.

علی أنّ الروایهٔ فی مقام بیان العدد المعتبر فی الجمعهٔ، و أنّ أقلّه بضمیمهٔ الإمام خمسهٔ، و لیست بصدد بیان أنّ کلّ خمسهٔ کیف ما کانت یجوز لها إقامهٔ الجمعهٔ.

۵- روایهٔ منصور بن حازم، و هی الثالثهٔ من الطائفهٔ الأولی، و قد مرّت.

---

(۱) راجع الخلاف ۱- ۵۹۷، المسألهٔ ۳۵۸ من کتاب الصلاهٔ.

(۲) الوسائل ۵- ۹ (ط. أخری ۷- ۳۰۶)، الباب ۲ من أبواب صلاهٔ الجمعهٔ، الحدیث ۱۱.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۵۵

و الجواب عنها أیضا أنّها بصدد بیان أقلّ العدد المعتبر.

۶- ما رواه الشیخ بإسناده عن محمد بن علی بن محبوب، عن العباس، عن حماد بن عیسی، عن ربعی بن عبد الله، عن عمر بن یزید [۱]، عن أبی عبد الله علیه السلام، قال: «إذا کانوا سبعهٔ یوم الجمعهٔ فلیصلّوا فی جماعهٔ، و لیلبس البرد و العمامهٔ، و یتوکأ علی قوس أو عصا، و لیقعد قعدهٔ بین الخطبتین، و یجهر بالقراءهٔ، و یقنت فی الرکعهٔ الأولی منهما قبل الرکوع».

و سند الحدیث لا بأس به. و محمد بن علی بن محبوب أشعری قمی ثقهٔ، من رجال الطبقهٔ الثامنهٔ. و المراد بالعباس عباس بن معروف القمی الثقهٔ من السابعهٔ، لا عباس بن عامر الذی هو من السادسهٔ. و باقی رجال السند أیضا ثقات، کما لا یخفی علی أهل الفنّ.

و لا یخفی أنّ مرجع الضمیر فی قوله: «کانوا» و فی قوله: «و لیلبس» غیر مذکور، فلعلّ الأول یرجع إلی قوم خاص وجد لهم شرائط الجمعهٔ، و الثانی إلی من کان من شأنه إقامتها، أعنی الإمام أو من نصبه.

هذا مضافا إلی أنّ الحدیث لیس فی مقام بیان وجوب الجمعهٔ علی الجمیع أو کون الجمیع مأذونین فی إقامتها، بل الصدر منه فی مقام بیان العدد المعتبر و الذلیل فی مقام بیان الکیفیهٔ التی ینبغی للإمام أن یراعیها، فالاستدلال به للمقام فی غیر محلّه.

۷- ما رواه الشیخ بإسناده عن الحسین بن سعید، عن فضالهٔ، عن أبان، عن إسماعیل الجعفی، عن عمر بن حنظلهٔ، قال: قلت لأبی عبد الله علیه السلام: القنوت یوم

---

[۱] هکذا سند الحدیث فی الاستبصار المصحح- ج ۱ ص ۴۱۸، الباب ۲۵۲- و فی التهذیب [المطبوع علی الحجر]- ج ۱ ص ۱۹۱- و فی البابین ۲ و ۲۴ من أبواب صلاهٔ الجمعهٔ من الوسائل- ج ۵ ص ۹ و ۳۸ (ط. أخری ۷- ۳۰۵ و ۳۴۱)، الحدیثان ۱۰ و ۲-، و لکن فی الباب ۶ منه- ج ۵ ص ۱۵ (ط. أخری ۷- ۳۱۳)، الحدیث ۵- ذکر الحسین بن سعید بدل محمد بن علی بن محبوب، فراجع. ح ع- م.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۵۶

الجمعهٔ؟ فقال: «أنت رسولی إلیهم فی هذا، إذا صلّیتهم فی جماعهٔ ففی الرکعهٔ الأولی، و إذا صلّیتم وحدانا ففی الرکعهٔ الثانیهٔ.» و رواه الکلینی عن علی بن إبراهیم، عن محمد بن عیسی، عن یونس، عن أبان. «۱»

۸- ما رواه الکلینی عن محمد بن یحیی، عن أحمد بن محمد، عن الحسین بن سعید، عن النضر بن سوید، عن یحیی الحلبی، عن برید

بن معاویهٔ، عن محمد بن مسلم، عن أبی جعفر علیه السلام فی خطبهٔ یوم الجمعهٔ: الخطبهٔ الأولی: الحمد لله نحمده و نستعینه (إلی أن قال بعد خطبهٔ طویلهٔ:) «ثم اقرأ سورهٔ من القرآن و ادع ربّک و صل علی النبی صلّی الله علیه و آله و ادع للمؤمنین و المؤمنات ثم تجلس قدر ما تمکن هنیئهٔ ثم تقوم فتقول: «الحمد لله نحمده و نستعینه» (إلی أن قال بعد خطبهٔ طویلهٔ:) «ثم تقول: اللهم صلّ علی أمیر المؤمنین و وصیّ رسول ربّ العالمین، ثم تسمی الأئمهٔ حتی تنتهی إلی صاحبک، ثم تقول: «اللهم افتح له فتحا یسیرا و انصره نصرا عزیزا» (إلی أن قال:) «و یکون آخر کلامه أن یقول: إنّ الله یأمر بالعدل و الإحسان. الآیهٔ». «۲»

و لا یخفی أنّ الضمائر فی الحدیث بعضها بنحو الخطاب و بعضها بنحو الغیبهٔ، و الخطاب فیها أکثر، و لا محالهٔ یکون المخاطب بها محمد بن مسلم.

و تقریب الاستدلال بالخبرین هو أنّ المستفاد منهما کون إقامهٔ الجمعهٔ متداولهٔ بین أصحاب الأئمهٔ علیهم السلام مع کون الخلافهٔ الظاهریهٔ بأیدی خلفاء الجور، فیستفاد من ذلک عدم الاحتیاج إلی الإذن، أو کون الشیعهٔ مأذونین من قبلهم علیهم السلام فی إقامتها.

أقول: نعم، یستفاد منهما بل من خلال بعض الأخبار الأخر أیضا: أنّه کان فی عصر الأئمهٔ علیهم السلام و زمن کون الخلافهٔ الظاهریهٔ بأیدی خلفاء الجور تنعقد جمعهٔ ما بین الشیعهٔ الإمامیهٔ غیر جمع المخالفین، و لکنها هل کانت من جههٔ نصبهم بالخصوص أو الإذن العامّ

---

(۱) الوسائل ۴- ۹۰۳ (ط. أخری ۶- ۲۷۱)، الباب ۵ من أبواب القنوت، الحدیث ۵.

(۲) المصدر السابق ۵- ۳۸ (ط. أخری ۷- ۳۴۲)، الباب ۲۵ من أبواب صلاهٔ الجمعهٔ، الحدیث ۱، عن الکافی ۳- ۴۲۲.

لجمیع الشیعهٔ أو عدم اشتراطها بإذن الإمام أصلا؟ فیه وجوه و الأخبار ساکتهٔ عن بیان ذلک، فیحتمل عدم الاشتراط، و یحتمل کون أشخاص معینهٔ منصوبین من قبلهم علیهم السلام لإقامتها، و یحتمل ثبوت الإذن لهم بما هم فقهاء و یترتب علیه عموم الإذن لجمیع فقهاء الشیعهٔ، و یحتمل ثبوت الإذن لهم بما أنّهم مؤمنون فیعم جمیع المؤمنین.

و بالجملهٔ روایهٔ ابن مسلم و نظائرها مجملهٔ، و الاحتمالات المتصورهٔ فیها أربعهٔ، فلا تدلّ علی ثبوت الإذن العامّ لجمیع فقهاء الشیعهٔ- کما أفتی به الشیخ فی بعض عباراته- أو لجمیع المؤمنین- کما أفتی به أیضا فی بعض العبائر- و الظاهر أنّه «قده» متفرد بهذین الفتویین بین القدماء من أصحابنا لما عرفت من اختیار السید المرتضی و سلار و ابن إدریس و المفید (علی احتمال) حرمهٔ الإقامهٔ إذا لم یوجد الإمام أو من نصبه.

فهذه ثمانیهٔ أخبار لا دلالهٔ لواحد منها علی ثبوت الإذن العامّ.

۹- ما رواه الشیخ بإسناده عن الحسین بن سعید، عن ابن أبی عمیر، عن هشام بن سالم، عن زرارهٔ، قال: حدّثنا أبو عبد الله علیه السلام علی صلاهٔ الجمعهٔ حتی ظننت أنّه یرید أن نأتیه، فقلت: نغدو علیک؟ فقال: «لا، إنّما عنیت عندکم.» «۱»

و الروایهٔ صحیحهٔ من حیث السند: فالحسین بن سعید الأهوازی ثقهٔ من الطبقهٔ السابعهٔ، و ابن أبی عمیر ثقهٔ من الطبقهٔ السادسهٔ، و هشام بن سالم ثقهٔ من الطبقهٔ الخامسهٔ، و زرارهٔ فقیه ثقهٔ من الطبقهٔ الرابعهٔ. و قد مرّ منا إشارهٔ إجمالیهٔ إلی طبقات رجال الشیعهٔ، فراجع.

و تقریب الاستدلال بها أنّ الظاهر منها أنّه علیه السلام أذن لشیعته فی إقامهٔ الجمعهٔ عندهم، و لم یعیّن لإمامتها بعضا منهم بالخصوص حتی تختص به و یتعین علی الباقین الحضور و المأمومیهٔ، کما هو المتعین علیهم إذا أقامها الإمام أو من نصبه، فیدل الحدیث علی کونهم مأذونین فی إقامتها و أنّ لکلّ منهم إقامتها، فهو إذن عمومی لهم بما إنّهم فقهاء أو بما أنّهم مؤمنون، و هو المطلوب.

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۱۲ (ط. أخری ۷- ۳۰۹)، الباب ۵ منها، الحدیث ۱.

البدر الزاهر فی صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۵۸

أقول: و فی استدلال بها للترخیص العمومی نظر، لکونها مجملة، حیث یتطرق إلیها بالنظر البدوی احتمالات کثیرة:

الأول: أن یکون مقصوده علیه السلام الترغیب فی حضور جمعات المخالفین لئلا یظهر مخالفة الأئمة علیهم السلام و شیعتهم لخلفاء الوقت و عمّالهم، و قد صدر عنهم علیهم السلام الحثّ و التحریص علی حضور جماعاتهم أیضا لذلک، کما لا یخفی علی من تتبع روایات باب الجماعة. «۱»

الثانی: أن یکون المقصود ترغیبهم فی حضور الجمعات التی کان یقیمها المنصوبون من قبل الأئمة علیهم السلام، إذ من المحتمل کون أشخاص معیّنة منصوبین من قبلهم لإقامتها فی بعض الأمکنة.

الثالث: أن یکون المقصود حثّهم علی حضور بعض جمعات المخالفین الواجدة للشرائط المعتبرة عندنا.

قال المفید و الشیخ و القاضی ما حاصله: «أنّ الجائر إذا نصب أحدا من الشیعة لأمر مثل القضاء و نحوها من المشاغل السیاسیة و کان یمکنه العمل بما یقتضیه المذهب وجب له القبول و العمل بمقتضی المذهب الحق، و یقصد فیما یأتی به النیابة عن الإمام علیه السلام.» «۲»

و علی هذا فلو کان فی المنصوبین من قبل الخلفاء مثل هذا الشخص أمکن القول بصحة جمعته و أنّه یجب علی الشیعة حضورها. فلعلّ المقصود فی الحدیث حثّ الشیعة علی حضور الجمعة التی یقیمها مثل هذا الشخص.

فإن قلت: یبعّد الاحتمالین الأخیرین ترک مثل زرارة للحضور، إذ مثله لا یترک حضور الجمعة الصحیحة الواجدة للشرائط المعتبرة عند الشیعة.

قلت: لعلّ الحثّ بملاحظة تساهل بعضهم فی الحضور أو بسبب اعتقادهم عدم

---

(۱) راجع المصدر السابق ۵- ۳۸۱ (ط. أخری ۸- ۲۹۹)، الباب ۵ من أبواب صلاة الجماعة.

(۲) راجع المقنعة- ۸۱۲، و النهایة- ۳۰۱، و المهذّب ۱- ۳۴۲ (فی الأمر بالمعروف و النهی عن المنکر).

البدر الزاهر فی صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۵۹

وجوب الحضور إذا لم یکن الإمام علیه السلام مبسوط الید و إن انعقدت جمعة صحیحة.

الرابع: أن یکون الإمام علیه السلام بصدد بیان عدم اشتراط الإمام أو من نصبه فی إقامتها و عدم کونها من المناصب، فیکون هذا الحثّ منه علیه السلام لردع زرارة و أمثاله عما توهموه- بسبب السیرة المستمرة- من کون إقامة الجمعة من المناصب الخاصة.

الخامس: أن یکون نفس هذا الکلام منه علیه السلام نصبا أو إذنا لهم: إمّا بأن یکون نصبا لأشخاص معیّنة خاطبهم بکلامه، أو بأن یکون إذنا لهم بما أنّهم فقهاء فیعم جمیع فقهاء الشیعة، أو بأن یکون إذنا لهم بما أنهم مؤمنون فیعم جمیع المؤمنین.

فهذه خمسة احتمالات فی الروایة، و بحسب شقوق الخامس منها تصیر المحتملات سبعة و إن بعد بعضها. فالروایة مجملة، حیث إنّها روایة فی واقعة شخصیة، و لا نعلم خصوصیات الوقت و الحضّار، و من المحتمل جدا تمکنهم من الجمعات التی کان یقیمها المنصوبون من قبلهم علیهم السلام أو من بحکمهم. فالاستدلال بها الثبوت الترخیص و الإذن لجمیع الفقهاء أو المؤمنین فی غیر محله. و بالجملة ما یفید لعصر الغیبة هو الاحتمال الرابع و السادس و السابع، و إثباتها من بین المحتملات السبعة مشکل، فتدبّر. [۱]

---

[۱] لقائل أن یقول: إن الاحتمال الخامس بشقوقه ضعیف، إذ الظاهر من لفظ الحثّ وقوعه بالنسبة إلی أمر متروک مع تمکن التارک من فعله و کونه حسنا منه مع قطع النظر عن هذا الحث، فلا یمکن أن یقال: إن نفس هذا الکلام منه علیه السلام نصب أو إذن فی الإقامة بعد فرض الاشتراط، إذ مقتضی ذلک حصول التمکن منها بنفس هذا الکلام و هو خلاف ظاهر الحث کما عرفت.

ثم إنّ المحتملات فی قوله «إنما عنیت عندکم» بالنظر البدوی ثلاثهٔ:

الأوّل: أن یقرأ «إنما» مؤلفهٔ لتکون من أدوات الحصر، و یقرأ عنیت بتقدیم النون علی الیاء، و هو الأظهر.

الثانی: أن یقرأ «عینت» بتقدیم الیاء علی النون مبنیا للمفعول من باب التفعیل، فیکون المراد إنی متعین للإمامهٔ بنظرکم لا بنظر جمیع الناس، فلا یصلح أن تأتونی.

الثالث: أن یقرأ کلمهٔ إن منفصلهٔ عن کلمهٔ ما الموصولهٔ، فیکون المعنی إنّ الجمعات التی

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۶۰

و ینبغی التنبیه علی أمرین:

الأوّل: لا یخفی أنّ الاحتمال الرابع إنّما یتطرق إلی الروایهٔ بالنظر البدوی، و أمّا بعد الدقهٔ فی سیاقها و مفادها فیظهر بطلانه، بل الروایهٔ من أدلّ الدلائل علی أنّ اشتراط الجمعهٔ بالإمام أو من نصبه کان أمرا واضحا مفروغا عنه بین أصحاب الأئمهٔ علیهم السلام مرکوزا فی أذهانهم بنحو لا- یشوبه ریب و لا- شک، فإنّ الظاهر من الحدیث أنّ مثل زرارهٔ لم یکن یواظب علی فعل الجمعهٔ بل کان یترکها مع کونه قادرا علی إقامتها مع نفر یسیر من أصحابه علی وجه یأمن الضرر، فیظهر من ذلک أنّ الجمعهٔ لم تکن مثل الصلوات الیومیهٔ من الواجبات العینیهٔ التعیینیهٔ بالنسبهٔ إلی جمیع المسلمین و إلّا لم یختف علی أمثال زرارهٔ. و کیف یمکن أن یقال إنّ صلاهٔ الجمعهٔ کانت من الواجبات العینیهٔ التعیینیهٔ و لو مع عدم کون الإمام مبسوط الید و کان مثل زرارهٔ تارکها لها إلی عصر الصادق علیه السلام لاختفائه علیه؟ مع أنّه کان قبل ذلک من أصحاب أبی جعفر الباقر علیه السلام و من خواصه و ملازمیه و کان یعدّ من فقهاء الشیعهٔ.

و بالجملهٔ الحدیث من أقوی الشواهد علی ما ذکرناه سابقا من أنّ اشتراط الجمعهٔ بالإمام أو من نصبه کان أمرا مرکوزا فی أذهان المسلمین من جههٔ أنّهم کانوا یرون من عهد الصغر إلی الکبر أنّ الخلفاء و الأمراء هم الذین یتصدون لإقامتها دون غیرهم من آحاد المسلمین من غیر فرق بین الخلفاء الراشدین و غیرهم، و قد ارتکز هذا الأمر فی ذهن زرارهٔ أیضا و لذلک تراه بعد ما حثّهم الإمام علیه السلام علی الجمعهٔ و کان من معتقداته أیضا عدم لیاقهٔ الجائرین لمقام الخلافهٔ انسبق إلی ذهنه من حثّ الإمام علیه السلام أنّه یرید الخروج علی الخلفاء و القیام بوظائف الإمامهٔ التی منها إقامهٔ الجمعهٔ و أنه

قصدتها فی حثکم علی حضورها هی الجمعات التی تنعقد عندکم و بمرآکم، لا ما أقیمها بنفسی کما توهمتم. ح ع- م.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۶۱

یحثّهم علی أن یأتوه و یتجمعوا حوله فقال مستعجبا: «نغذو علیک؟» فإن قلت: إن کان إقامهٔ الجمعهٔ من المناصب المختصهٔ و کان إقامتها من قبل الشیعهٔ إعلانا للمخالفهٔ مع خلفاء الجور و مساوقا للخروج علیهم فلم حثّ الإمام علیه السلام مثل زرارهٔ علی إقامتها؟

قلت: لعلّ مراده علیه السلام حثّهم علی إقامتها خفاء أو فی بعض القری القریبهٔ لیدرکوا فضل الجمعهٔ و یحرزوا ثوابها، لا إقامتها علنا و جهارا. هذا مضافا إلی أنّه لا دلیل علی أنّ الحثّ منه علیه السلام وقع بلحاظ إقامهٔ الجمعهٔ، بل لعلّه حثّهم علی حضور الجمعات التی کان یقیمها المخالفون أو بعض المنصوبین من قبل الأئمهٔ کما مرّ بیانه.

فإن قلت: لو کان المنصوب من قبل الإمام علیه السلام موجودا لم ینسبق إلی ذهن زرارهٔ أنّه علیه السلام یرید الخروج بنفسه.

قلت: لعلّ زرارهٔ کان یظنّ أنّ الجمعهٔ التی یقیمها المنصوبون لا تکون بمثابهٔ من الأهمیهٔ بحیث یصدر بالنسبهٔ إلیها هذه الترغیبات و التحریصات، و لا سیما مع عدم کون الإمام مبسوط الید، فظنّ أنّ هذه التحریصات لحضور جمعهٔ أهمّ من تلک الجمع، و حیث کان معتقدا لبطلان جمع المخالفین أیضا انسبق إلی ذهنه أنّه علیه السلام یرید بنفسه الخروج و التصدی لإقامتها.

و الحاصل: أنّه بالدقّهٔ فی الحدیث یستفاد منه أنّ زرارهٔ أیضا لم یفهم من حثّ الإمام علیه السلام علی الجمعهٔ عدم اشتراطها بالإمام أو

كونه عليه السلام بصدد الإذن فى إقامتها، بل لمّا كان فى ارتكازه كون إقامتها من المناصب المختصة بإمام المسلمين و عمّا له و أنّ سائر المسلمين وظيفتهم الحضور و المأمومية فقط، و كان فى اعتقاده أيضا أنّ الإمامة حق لأبى عبد الله عليه السلام، ظنّ أنّه عليه السلام يريد الخروج و أنّه يحثّهم على الحضور و التجمع حوله، فقال: «نغدو عليك؟» و لا نسلّم أنّ قول الإمام فى جوابه: «أنّما عنيت عندكم» ردع له عن هذا الارتكاز، إذ الاحتمالات المتطرقة إليه كثيرة كما عرفت، و من

البدر الزاهر فى صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۶۲

المحتمل أنه عليه السلام أقرّهم على هذا الارتكاز و أن وظيفتهم الحضور و المأمومية فقط، و لكنه نفى بكلامه هذا إرادة الخروج على الخلفاء و إقامة الجمعة بنفسه، و يكون قوله:

«عندكم» إشارة إلى الجمعات التى كان يقيمها المخالفون أو المنصوبون من قبل الأئمة عليهم السلام بمرآهم.

و كيف كان فالاستدلال بالحديث الشريف لعدم اشتراط الجمعة بالإمام أو من نصبه، أو ثبوت الترخيص من الإمام عليه السلام بالنسبة إلى فقهاء الشيعة أو جميع المؤمنين فى غير محله بعد ما يتطرق إليه احتمالات كثيرة، فافهم و اغتنم.

ثم لا يخفى أنّ الاحتمال الرابع فى الحديث يرد عليه مضافا إلى ما عرفت: أنّه مخالف للإجماع على اشتراط الجمعة بالإمام أو من نصبه كما عرفت ادعاءه من الشيخ و غيره. [۱]

الأمر الثانى أنّه لو فرض دلالة الحديث على جواز عقد الجمعة فى عصر الغيبة كما هو مقتضى الاحتمال الرابع و السادس و السابع من المحتملات السبعة فغاية ما يدلّ عليه هو الصحّة و الجواز، و أمّا وجوب إقامتها أو وجوب السعى إليها على فرض انعقادها فلا يدلّ الحديث عليهما، إذ غاية ما يستفاد من الحثّ مطلق الرجحان دون خصوص الوجوب لو لم نقل بظهور الحثّ فى خصوص الندب. و من المحتمل كون وجوب الإقامة و وجوب السعى إلى الجمعة مشروطين بوجود الإمام أو من نصبه لذلك بالخصوص.

۱۰- من الأخبار التى استدلّ بها على الترخيص ما رواه الشيخ بإسناده عن محمد بن على بن محبوب، عن العباس بن معروف، عن عبد الله بن المغيرة، عن عبد الله بن بكير، عن عمّه زرارة بن أعين، عن أخيه عبد الملك بن أعين، عن أبى جعفر عليه السلام، قال: قال: «مثلك يهلك و لم يصلّ فريضة فرضها الله.» قال: قلت:

---

[۱] اللهم إلّا أن يقال إنّ القدر المتيقن من الإجماع على الاشتراط هو صورة كون الإمام مبسوط اليد. ح ع- م.

البدر الزاهر فى صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۶۳

كيف أصنع؟ قال: «صلّوا جماعة.» يعنى صلاة الجمعة. «۱»

و محمد بن على بن محبوب من كبار الطبقة الثامنة ثقة جليل، و العباس ثقة من السابعة، و ابن المغيرة ثقة من السادسة، و ابن بكير فطحى ثقة من الخامسة، و زرارة فقيه ثقة من الرابعة؟ و أمّا أخوه عبد الملك ففى وثاقته بل فى تشيعه خلاف، فراجع. «۲»

و قوله: «يعنى صلاة الجمعة» ليس من كلام الإمام عليه السلام، بل هو من كلام عبد الملك أو أحد الرواة الأخر. فليست الرواية صريحة بل و لا ظاهرة فيما نحن بصدده. و لو سلّم فنقول: إنّ الظاهر عدم كون كلام الإمام عليه السلام فى الرواية كلاما ابتدائيا، بل الظاهر من السياق أنّه كان بينه عليه السلام و بين عبد الملك مكالمات من قبل، و لعلّه كان بين تلك المكالمات قرينة استفاد منها عبد الملك كون المراد بالجماعة:

الجمعة، و بعد ما لم يجعل كلام الإمام عليه السلام فى الرواية ابتدائيا انهدم أركان الاستدلال بها للترخيص العمومى، إذ من المحتمل كون المكالمات القبلية راجعة إلى ترك حضور الجمعة مع وجود المنصوب أو المأذون له من قبل الإمام عليه السلام، و ليس فى الحديث اسم من إقامة عبد الملك إيّاها، فلا تدل الرواية على عدم اشتراط الجمعة بالإمام و لا على كون جميع الفقهاء أو جميع المؤمنين مأذونين فى إقامتها. هذا مضافا إلى أنّه حيث لم يعلم تشيع عبد الملك فمن المحتمل أنّه كان تاركا لحضور جمعات

المخالفین، مع صحتها بمذهبه، فوبّخه الإمام علیه السلام علی توانیه و تساهله فی أداء الفرائض الدینیهٔ. و من المحتمل أیضا صدور هذا الکلام من الإمام علیه السلام تقیهٔ، بأن کان فی محضره عدّهٔ من المخالفین فاقتضی وضع المجلس صدور هذا التوبیخ

---

(۱) الوسائل ۵- ۱۲ (ط. أخری ۷- ۳۱۰)، الباب ۵ من أبواب صلاهٔ الجمعهٔ، الحدیث ۲.

(۲) راجع تنقیح المقال ۲- ۲۲۸.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۶۴

منه علیه السلام بالنسبهٔ إلی عبد الملک.

و الحاصل: أنّه بعد ما أثبتناه بالأدلهٔ السابقهٔ اشتراط الجمعهٔ بالإمام أو من نصبه لا یمکن استفادهٔ الإذن العمومی فی إقامتها بالکلام الواقع بین الإمام علیه السلام و بین عبد الملک مع عدم الإحاطهٔ بأحوال عبد الملک و الخصوصیات المحفوفهٔ بالکلام و تطرق احتمالات کثیرهٔ إلیه، فتدبّر.

ثمّ إنّه هل یکون المراد بقوله: «و لم یصلّ فریضهٔ» ترکه للجمعهٔ دائما و عدم إتیانه بها و لو دفعهٔ واحدهٔ مدهٔ عمره، أو ترکه لها و لو کان الترک فی جمعهٔ واحدهٔ مدهٔ عمره؟ فیه وجهان، و لعلّ المراد هو الأوّل، فیکون اللوم علی ترک هذه الفریضهٔ مدهٔ عمره لا علی ترک کلّ جمعهٔ.

۱۱- ما رواه فی الفقیه بإسناده عن أبی جعفر الباقر علیه السلام، قال «قده»- بعد ما روی حدیثا عن حریز، عن زرارهٔ، عن أبی جعفر علیه السلام-: «و قال زرارهٔ: قلت له:

علی من تجب الجمعهٔ؟ قال: تجب علی سبعهٔ نفر من المسلمین. و لا جمعهٔ لأقلّ من خمسهٔ من المسلمین أحدهم الإمام، فإذا اجتمع سبعهٔ و لم یخافوا أمّهم بعضهم و خطبهم.» [۱] «۱»

و قد تفرد الصدوق «قده» بنقل الروایهٔ. و هذه الروایهٔ من أقوی الأدلّهٔ التی یمکن

---

[۱] قال فی آخر الفقیه- ۴- ۴۲۵-: «و ما کان فیه عن زرارهٔ بن أعین فقد رویته عن أبی- رضی الله عنه-، عن عبد الله بن جعفر الحمیری عن محمد بن عیسی بن عبید و الحسن بن ظریف و علی بن إسماعیل بن عیسی، کلّهم عن حماد بن عیسی، عن حریز بن عبد الله، عن زرارهٔ بن أعین. و کذلک ما کان فیه عن حریز بن عبد الله فقد رویته بهذا الإسناد. و کذلک ما کان فیه عن حماد بن عیسی.» و علی هذا فالروایهٔ صحیحهٔ کما لا یخفی علی أهله. ح ع- م.

---

(۱) الوسائل ۵- ۸ (ط. أخری ۷- ۳۰۴)، الباب ۲ من أبواب صلاهٔ الجمعهٔ، الحدیث ۴، و ۵- ۱۳ (ط. أخری ۷- ۳۱۰)، الباب ۵، الحدیث ۴، عن الفقیه ۱- ۴۱۱- ۴۰۹، الحدیثان ۱۲۲۰- ۱۲۱۹، باب وجوب الجمعهٔ.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۶۵

أن یستدلّ بها القائل بکون إقامهٔ الجمعهٔ واجبهٔ علینا فی عصر الغیبهٔ، إمّا بأن لا تشترط بالإمام فتکون من الواجبات العینیهٔ التعیینیهٔ بالنسبهٔ إلی جمیع المسلمین، أو بأن یثبت بها الترخیص و الإذن العامّ و یجب معه إقامتها.

و تقریب الاستدلال بها أنّ السؤال فیها أولا- إنّما هو عمن تجب علیه الجمعهٔ لا عن مطلق من تصح عنه و إن لم تجب علیه، و ظاهر الجواب فیها أنّ اجتماع السبعهٔ شرط للوجوب و اجتماع الخمسهٔ شرط للصحهٔ و الجواز. و علی هذا فقوله: «أمّهم بعضهم» یجب أن یحمل علی الوجوب لا علی مطلق الرخصهٔ و الجواز، لکونه معلقا علی اجتماع السبعهٔ و قد جعل اجتماع السبعهٔ فی صدر الحدیث شرطا للوجوب لا للصحهٔ، فالمستفاد من ذیل الحدیث أنّه کلّما اجتمع سبعهٔ من المسلمین وجب علیهم أن یقیموا الجمعهٔ بأن یؤمّهم

بعضهم و یقتدی به الباقون. و لو سلّم عدم دلالته علی الوجوب فلا أقلّ من دلالته علی ثبوت الإذن لعموم الشیعهٔ فی إقامتها.

فإن قلت: الاستدلال به متوقف علی أن یکون المراد بالبعض الذی یؤمّهم أیّ بعض کان، و لا نسلم ذلک، فلعلّ المراد فی ذیل الحدیث أنّه إذا اجتمع سبعهٔ فوجد شرط الجمعهٔ من حیث العدد أمّهم البعض الخاصّ الذی وظیفته إقامهٔ الجمعهٔ و قراءهٔ الخطبهٔ أعنی الإمام أو من نصبه. و یؤید ذلک قوله قبل ذلک: «أحدهم الإمام.» بداههٔ انصرافه إلی الإمام الأصل لا مطلق إمام الجماعهٔ. هذا مضافا إلی أنّه لمّا ارتکز فی أذهان أصحاب الأئمهٔ علیهم السلام بحسب السیرهٔ المستمرهٔ کون إقامهٔ الجمعهٔ و قراءهٔ خطبتها من الوظائف و المناصب لأشخاص معینهٔ، فلا محالهٔ کان المنسبق إلی أذهانهم من قوله علیه السلام: «أمّهم بعضهم» البعض الخاصّ الذی عیّن لإقامهٔ الجمعهٔ لا أیّ بعض کان.

قلت: الظاهر من قوله: «أمّهم بعضهم» مطلق البعض، لا البعض الخاص المنصوب لإقامهٔ الجمعهٔ. و یدلّ علی ذلک قوله: «لم یخافوا.» إذ الخوف لا یتصور

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۶۶

لسلطان المسلمین و من نصب من قبله. فیکون المراد الإذن العمومی للشیعهٔ فی إقامهٔ الجمعهٔ بأنفسهم إذا لم یخافوا و أمنوا ضرر المتصدین لإقامتها من قبل خلفاء الجور.

و لفظ الإمام و إن سلم کونه فی سائر الموارد منصرفا إلی الإمام الأصل إلّا أنّ المتبادر منه فی هذه الروایهٔ بقرینهٔ الذیل مطلق إمام الجماعهٔ التی هی شرط فی انعقاد الجمعهٔ، و إنّما ذکر لدفع توهّم أن یکون المراد بالسبعهٔ المعتبرهٔ غیر الإمام حتی یصیر العدد معه ثمانیهٔ.

هذه غایهٔ ما یمکن أن یذکر فی تقریب الاستدلال بالروایهٔ لوجوب إقامهٔ الجمعهٔ أو جوازها فی عصر الغیبهٔ.

أقول: یرد علیه أوّلا ما أشیر إلیه آنفا من أنّ السیرهٔ المستمرهٔ علی کون إقامهٔ الجمعهٔ من وظائف أشخاص معینهٔ بمنزلهٔ القرینهٔ المتصلهٔ للحدیث، فینصرف البعض فیه إلی بعض الخاص الذی یکون إقامهٔ الجمعهٔ و قراءهٔ الخطبهٔ من وظائفه و مناصبه، و لا أقلّ من الاحتمال، فیبطل معه الاستدلال. و لا دلالهٔ لقوله: «لم یخافوا» علی إرادهٔ مطلق البعض، إذ لعل المراد بالبعض الإمام بالحق أو من نصبه، و أئمهٔ الحق و شیعتهم کانوا فی خوف و تقیهٔ من أیدی خلفاء الجور و عمّالهم. [۱]

و ثانیا أنّه من المظنون جدا أن یکون من قوله: فإذا اجتمع سبعهٔ، إلی آخره من کلام الصدوق و فتاویه، و قد استفاده و استنتجه من مجموع روایات الباب و ذکره فی

---

[۱] أقول: و مما یشهد لعدم دلالهٔ هذه الروایهٔ و لا روایهٔ عبد الملک السابقهٔ علی وجوب إقامهٔ الجمعهٔ علی الجمیع أنّ راوی هذه الروایهٔ عن أبی جعفر الباقر علیه السلام هو زرارهٔ، کما أنّ زرارهٔ أیضا هو الذی روی الروایهٔ السابقهٔ عن أخیه عبد الملک عن أبی جعفر علیه السلام، و مع ذلک لم یفهم هو مع کونه فقیها- من هاتین الروایتین وجوب الجمعهٔ، و کان تارکا لها إلی عصر الصادق علیه السلام، کما یدلّ علیه قوله فی الحدیث التاسع: حثنا أبو عبد الله علیه السلام علی صلاهٔ الجمعهٔ- إلخ- فتدبّر. ح ع- م.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۶۷

ذیل روایهٔ زرارهٔ، کما هو دأبه کثیرا فی کتابه هذا، حیث جرت عادته فی هذا الکتاب علی ذکر فتاویه عقیب الروایات من غیر أن یذکر ما یدلّ علی انتهاء الروایهٔ، کما لا یخفی علی من راجع الفقیه. و قد سبقنا إلی هذا الاحتمال بعض آخر، منهم بحر العلوم «قده» «۱»، بل فی حواشی الفقیه المطبوع بهند أنّ من قوله: و لا جمعهٔ لأقلّ، إلی آخره «لعلّه من کلام المؤلف». «۲»

و مما یؤید هذا الاحتمال أیضا أنّ المحقّق و العلّامهٔ و الشهید لم یذکروا هذه الروایهٔ- مع قوهٔ دلالتها- فی عداد ما استدلّوا بها علی وجوب الجمعهٔ فی عصر الغیبهٔ تخییرا أو تعیینا. و لعلّه ذکر لهم شیوخهم أنّ الذیل لیس من تتمهٔ الروایهٔ.

و من أقوی الشواهد علی کون الذیل من فتاوی الصدوق «قده» أنه ذکر هذه العبارهٔ بعینها فی کتاب هدایته بنحو الفتوی:

قال فی الهدایهٔ ما هذا لفظه: «باب فضل الجماعهٔ. فرض الله عزّ و جلّ من الجمعهٔ إلی الجمعهٔ خمس و ثلاثون صلاهٔ، فیها صلاهٔ واحدهٔ فرضها الله فی جماعهٔ، و هی الجمعهٔ. (إلی أن قال:) و من صلّاها وحده فلیصلّها أربعا کصلاهٔ الظهر فی سائر الأیّام. فإذا اجتمع یوم الجمعهٔ سبعهٔ و لم یخافوا أمّهم بعضهم و خطبهم. فالخطبهٔ بعد الصلاهٔ، لأنّ الخطبتین مکان الرکعتین الأخریین، فأوّل من خطب قبل الصلاهٔ عثمان. (إلی أن قال:) و السبعهٔ الذین ذکرناهم هم الإمام و المؤذّن و القاضی و المدعی حقا و المدعی علیه و الشاهدان.» «۳»

و لا یخفی أنّ تفسیره «قده» للسبعهٔ یدلّ علی کونه ناظرا إلی روایهٔ محمد بن

---

(۱) حکاه عنه فی مفتاح الکرامهٔ ۳- ۷۶، فی الشرط الثانی من شرائط وجوب الجمعهٔ.

(۲) هذا الکلام من الفاضل التفرشی، المولی مراد بن علیخان «قده» فی حاشیته علی الفقیه، کما فی هامش الفقیه المطبوع بقم ج ۱ ص ۴۱۲.

(۳) الجوامع الفقهیهٔ- ۵۲.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۶۸

مسلم السابقهٔ (الثانیهٔ من الطائفهٔ الثانیهٔ) التی کانت ظاهرهٔ فی کون إقامهٔ الجمعهٔ من وظائف الإمام أو من نصبه. فمراده «قده» بالإمام فی کلامه: الإمام الأصل، لا مطلق إمام الجماعهٔ. و بذلک یظهر أنّه «قده» أراد بالبعض فی قوله: «أمّهم بعضهم» أیضا البعض الخاصّ، لا أیّ بعض کان. و ذکره للمؤذّن بدل من یضرب الحدود لعلّه وقع منه اشتباها. کما أنّ القول بکون الخطبتین فی الجمعهٔ بعد الصلاهٔ أیضا من متفرداته و اشتباهاته، کما لا یخفی.

و بالجملهٔ احتمال کون ذیل الحدیث من فتاوی الصدوق مما یقرب جدا بعد ما ذکرناه من المؤیدات و الشواهد، و إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال.

هذه أحد عشر حدیثا ربّما یستدلّ بها علی ثبوت الترخیص من الأئمهٔ علیهم السلام فی إقامهٔ الجمعهٔ فی هذه الأعصار. و قد عرفت عدم تمامیهٔ الاستدلال بها، فتدبّر جیدا.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۶۹

فذلکهٔ

قد ذکرنا أنّ الأخبار التی یستدلّ بها علی وجوب الجمعهٔ ثلاث طوائف:

فالطائفهٔ الأولی منها تدلّ علی وجوب الجمعهٔ ثلاث طوائف:

فالطائفهٔ الأولی منها تدلّ علی وجوب الحضور و السعی إلی الجمعهٔ بعد ما أقیمت و انعقدت بشرائطها. و لا دلالهٔ لواحدهٔ منها علی وجوب الإقامهٔ فضلا عن شرائطها و تعیین من یتصداها. و غایهٔ دلالهٔ آیهٔ الجمعهٔ أیضا لیست أزید من ذلک.

فالاستدلال بها علی عدم اشتراط الجمعهٔ بالإمام مثل الاستدلال بها علی عدم اشتراطها بالجماعهٔ أو العدد أو نحوهما استدلال بما لا دلالهٔ فیه.

الطائفهٔ الثانیهٔ ما تدل علی اشتراط الجمعهٔ بإمام المسلمین أو من نصبه و أنّ إقامتها من وظائفه و مناصبه و لیست بید کلّ أحد. و قد أفتی بذلک أیضا القدماء من أصحابنا فی کثیر من کتبهم المعدهٔ لنقل خصوص المسائل المأثورهٔ و المتلقاهٔ عن الأئمهٔ علیهم السلام، و استفیض منهم أیضا حکایهٔ الإجماع علی ذلک. فهذا المعنی من واضحات فقه الإمامیهٔ لمن تتبع کلمات القدماء من الأصحاب. و مقتضی ذلک أنّ جواز إقامهٔ الشیعهٔ لصلاهٔ الجمعهٔ فی هذه الأعصار مما یحتاج إلی دلیل متقن یستفاد منه ترخیص الأئمهٔ علیهم السلام

و إذنهم للفقهاء أو لجميع الشيعهٔ فی إقامتها، و إلّا فالأصل عدم المشروعيهٔ بعد ما أثبتنا كونها من المناصب الخاصهٔ.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۷۰

الطائفهٔ الثالثهٔ ما يستدل بها على ترخيص الأئمهٔ عليهم السلام لشيعتهم فی إقامتهما، و هی أحد عشر حديثا ذكرناها و شرحنا مفادها، و العمدهٔ منها هی الثلاثهٔ الأخيرهٔ، و قد بيّنا عدم تماميهٔ الاستدلال بهذه الروايات لإثبات الترخيص. فلا بدّ لمن يدّعی مشروعيتها فی هذه الأعصار من التماس دليل آخر، و مقتضی ما ذكرناه إلى الآن أنّه لو فرض إقامتها فی هذه الأعصار احتياطا أو رجاء للمطلوبيهٔ فالاكتفاء بها عن صلاهٔ الظهر مشكل، فتدبّر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۷۱

تذنيبان

الأوّل: فی بيان وجه الإفتاء بكون الفقهاء مأذونين فی إقامهٔ الجمعهٔ

اشارهٔ

قد عرفت أنّ الشيخ «قده» أفتی فی بعض كتبه يكون الفقهاء فی عصر الغيبهٔ مأذونين فی إقامهٔ الجمعهٔ. و ربّما أفتی أيضا بأنّه يجوز للمؤمنين أن يجتمعوا فيصلّوا جمعهٔ بخطبتين.

و الظاهر أنّه المتفرد بالفتويين من بين القدماء من أصحابنا. و تبين لك بما ذكرناه أنّ الأخبار التی يستدلّ بها على الترخيص، فی دلالتها عليه إشكال. و قد أشار «قده» فی الخلاف إلى أنّ فتواه بكون المؤمنين مأذونين مستند إلى أخبار القرايا. و مرّ منا الإشكال فی دلالتها.

فيبقی حينئذ وجه الإفتاء بكون الفقهاء مأذونين. و لعلّه «قده» استفاد ذلك من أدلّهٔ ولايهٔ الفقيه و حكومته. بتقريب أنّ جعل الحكومهٔ له إذن له فی أن يتصدی جميع وظائف الحكّام و منها إقامهٔ الجمعهٔ، فإنّها كما عرفت كانت فی عهد النبی صلّی الله عليه و آله و الخلفاء الراشدين و غيرهم من الوظائف و المناصب لزعماء المسلمين و حكّامهم، و كان هذا المعنی مركوزا فی أذهان جميع المسلمين حتی أصحاب الأئمهٔ عليهم السلام،

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۷۲

كما مرّ تفصيله. و على هذا يكون جعل الحكومهٔ لشخص ملازما عرفا لكونه مأذونا فی إقامهٔ الجمعهٔ.

إشارهٔ إجماليهٔ إلى ولايهٔ الفقيه و حدودها:

أقول: للبحث عن ولايهٔ الفقيه و حدودها محل آخر. و عمدهٔ ما يستدل بها لولايهٔ مقبولهٔ عمر بن حنظلهٔ، و روايهٔ أبی خديجهٔ سالم بن مكرم الجمّال، فنحن نذكرهما تيمنا ثم نشير إلى القدر المتيقن من ولايهٔ الفقيه و حكومته، أعنی ما يساعده الأدلّهٔ، و نحيل التفصيل فيها إلى مظانّ البحث عنها. [۱]

فنقول: روی الكلينی عن محمد بن يحيی، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عيسی، عن صفوان، عن داود بن الحصين، عن عمر بن حنظلهٔ، قال:

سألت أبا عبد الله عليهم السلام عن رجلين من أصحابنا يكون بينهما منازعهٔ فی دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان أو إلى القضاهٔ، أ يحلّ ذلك؟ فقال: «من تحاكم إلى الطاغوت فحكم له فإنّما يأخذ سحتا و إن كان حقّه ثابتا، لأنّه أخذ بحكم الطاغوت و قد أمر الله

عزّ و جلّ أن يكفر به.» قلت: كيف يصنعان؟ قال: «انظروا إلى من كان منكم قد روى حديثنا و نظر فى حلالنا و حرامنا و عرف أحكامنا فارضوا به حكما، فإنّى قد جعلته عليكم حاكما، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإنّما بحكم الله استخفّ و علينا ردّ، و الرادّ علينا الرادّ على الله و هو على حدّ الشرك بالله.»

و عن الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن الحسن بن على، عن أبى خديجهٔ، قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام: «إيّاكم أن يحاكم بعضكم بعضا إلى أهل

---

[۱] للمقرّر- مدّ ظلّه العالى- تحقيقات مستوفاهٔ فى هذا الشأن قد طبعت فى ۴ مجلدات باسم «دراسات فى ولايهٔ الفقيه و فقه الدّولهٔ الإسلاميهٔ»، فليراجع.

الجور، و لكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئا من قضائنا فاجعلوه بينكم فإنّى قد جعلته قاضيا فتحاكموا إليه.» [۱]

إذا عرفت ذلك فنقول: إنّ إثبات ولايهٔ الفقيه و بيان الضابطهٔ الكليهٔ لما يكون من شئون الفقيه و من حدود ولايته يتوقف على تقديم أمور:

الأوّل: إنّ فى الاجتماع أمورا لا- تكون من وظائف الأفراد و لا ترتبط بهم، بل تكون من الأمور العامّهٔ الاجتماعيهٔ التى يتوقف عليها حفظ نظام الاجتماع، مثل القضاء و ولايهٔ الغيّب و القصّر و بيان مصرف اللقطهٔ و المجهول المالك و حفظ

---

[۱] الوسائل ۱۸- ۴ (ط. أخرى ۲۷- ۱۳)، الباب ۱ من أبواب صفات القاضى، الحديثان ۴ و ۵، و الكافى ۷- ۴۱۲. و رواهما الشيخ أيضا فى التهذيب- ج ۶ ص ۲۱۹- ۲۱۸- مثله سندا و متنا إلّا أنه ذكر فى الخبر الأوّل بدل محمد بن الحسين محمد بن الحسن بن شمون، و فى الثانى بدل قضائنا قضايانا. و للخبر الأوّل ذيل مفصل يرتبط بباب تعارض الخبرين و علاجه، ذكره مع ذيله فى التهذيب ۶- ۳۰۱، و أصول الكافى المطبوع جديدا ج ۱ ص ۶۷، و الذيل فقط فى الفقيه ج ۳ ص ۹، فراجع.

ثم لا- يخفى أنّ روايهٔ أبى خديجهٔ بصدد بيان شرائط القاضى لا الحاكم بمعنى السائس و الزعيم. و لعلّ الظاهر من روايهٔ عمر بن حنظلهٔ أيضا ذلك و لا سيما بقرينهٔ الصدر، اللهم إلّا أن يقال باستفادهٔ الحكومهٔ المطلقهٔ من لفظهٔ «على»، إذ لا استعلاء للقاضى على المترافعين، فكأنه قال: فارضوا بقضائه، لأنّى جعلته حاكما عليكم و من شئون الحكومهٔ القضاء، فتأمّل.

ثم إنّه يستفاد من الروايتين أنه يعتبر فى القاضى أمران:

الأوّل: أن يكون إماميا مرضيا. و يدلّ على ذلك سياق الكلام و قوله: «منكم».

الثانى: أن يكون مجتهدا. و يدل عليه مواضع من كلامه عليه السلام. منها: قوله: «نظر.» و منها:

قوله: «عرف أحكامنا». حيث إنّ الظاهر منه اعتبار كونه عارفا بمذاق الأئمهٔ عليهم السلام فى المسائل الشرعيهٔ، بحيث يميز (من بين الأخبار المتشتتهٔ المتعارضهٔ) ما صدرت لبيان حكم الله مما أعطيت من جراب النورهٔ، و هذا المعنى يستدعى الممارسهٔ فى أخبارهم و الإحاطهٔ على رجالها و على آراء المخالفين و الظروف التى صدر فيها الأخبار عنهم عليهم السلام، كما لا يخفى وجهه. و منها: قوله فى ذيل روايهٔ ابن حنظلهٔ فى علاج التعارض: «الحكم ما حكم به أعدلهما و أفقههما.» إذ يستفاد من ذلك اعتبار أصل الفقاهة. ح ع- م.

الانتظامات الداخليهٔ و سدّ الثغور و الأمر بالجهاد و الدفاع عند هجوم الأعداء و نحو ذلك مما يرتبط بسياسهٔ المدن. فليست هذه الأمور مما يتصادها كلّ أحد، بل تكون من وظائف قيم الاجتماع و من بيده أزمهٔ الأمور الاجتماعيهٔ و عليه أعباء الرئاسهٔ و الخلافهٔ.

الثانی: لا یبقی شک لمن تتبع قوانین الإسلام و ضوابطه فی أنّه دین سیاسی اجتماعی، و لیست أحکامه مقصورهٔ علی العبادیات المحضهٔ المشروعهٔ لتکمیل الأفراد و تأمین سعادهٔ الآخرهٔ، بل یکون أکثر أحکامه مربوطهٔ بسیاسهٔ المدن و تنظیم الاجتماع و تأمین سعادهٔ هذه النشأهٔ، أو جامعهٔ للحسنیین و مرتبطهٔ بالنشأتین، و ذلک کأحکام المعاملات و السیاسات من الحدود و القصاص و الدیات و الأحکام القضائیهٔ المشروعهٔ لفصل الخصومات و الأحکام الکثیرهٔ الواردهٔ لتأمین المالیات التی یتوقف علیها حفظ دولهٔ الإسلام کالأخماس و الزکوات و نحوهما [۱]. و لأجل ذلک اتفق الخاصهٔ و العامّهٔ علی أنّه یلزم فی محیط الإسلام وجود سائس و زعیم یدبّر أمور المسلمین، بل هو من ضروریات الإسلام و إن اختلفوا فی شرائطه و خصوصیاته و أن تعیینه من قبل رسول الله صلّی الله علیه و آله أو بالانتخاب العمومی.

الثالث: لا یخفی أنّ سیاسهٔ المدن و تأمین الجهات الاجتماعیهٔ فی دین الإسلام لم تکن منحازهٔ عن الجهات الروحانیهٔ و الشؤون المربوطهٔ بتبلیغ الأحکام و إرشاد المسلمین، بل کانت السیاسهٔ فیه من الصدر الأوّل مختلطهٔ بالدیانهٔ و من شئونها،

---

[۱] کیف! و دین الإسلام خاتم الأدیان و قد شرع فیه الأحکام الجمیع الأمصار فی جمیع الأعصار إلی یوم القیامهٔ، و جمیع ما یحتاج إلیه البشر من أوّل انعقاد نطفته إلی حین الوفاهٔ، بل و بعدها، و جمیع حرکاته و سکناته مما جعل مطرحا لنظر شارع الإسلام و شرع له حکما من الأحکام. فهل الشارع الذی تصدی لبیان آداب الأکل و الشرب بخصوصیاتهما و آداب الجماع و التخلی و أمثالهما أهمل الأمور المهمهٔ التی یتوقف علیها انتظام أمر المعاش و المعاد و یختلّ بدونها النظام؟ ح ع- م.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۷۵

فکان رسول الله صلّی الله علیه و آله بنفسه یدبّر أمور المسلمین و یسوسهم و یرجع إلیه فصل الخصومات و ینصب الحکّام للولایات و یطلب منهم الأخماس و الزکوات و نحوهما من المالیات، و هکذا کان سیرهٔ الخلفاء بعده من الراشدین و غیرهم، حتی أمیر المؤمنین علیه السلام، فإنّه بعد ما تصدی للخلافهٔ الظاهریهٔ کان یقوم بأمور المسلمین و ینصب الحکّام و القضاء للولایات. و کانوا فی بادئ الأمر یعملون بوظائف السیاسهٔ فی مراکز الإرشاد و الهدایهٔ کالمساجد، فکان إمام المسجد بنفسه أمیرا لهم، و بعد ذلک أیضا کانوا یبنون المسجد الجامع قرب دار الإمارهٔ، و کان الخلفاء و الأمراء بأنفسهم یقیمون الجمعات و الأعیاد بل و یدبّرون أمر الحج أیضا، حیث إنّ العبادات الثلاث مع کونها عبادات قد احتوت علی فوائد سیاسیهٔ لا یوجد نظیرها فی غیرها، کما لا یخفی علی من تدبّر. و هذا النحو من الخلط بین الجهات الروحیهٔ و الفوائد السیاسیهٔ من خصائص دین الإسلام و امتیازاته.

الرابع: قد تلخّص مما ذکرناه:

۱- أنّ لنا حوائج اجتماعیهٔ تکون من وظائف سائس الاجتماع و قائده.

۲- و أنّ الدیانهٔ المقدسهٔ الإسلامیهٔ أیضا لم یهمل هذه الأمور بل اهتم بها أشدّ الاهتمام و شرّعت بلحاظها أحکامها کثیرهٔ و فوّضت إجراءها إلی سائس المسلمین.

۳- و أنّ سائس المسلمین فی الصدر الأوّل لم یکن إلّا نفس النبی صلّی الله علیه و آله ثم الخلفاء بعده.

و حینئذ فنقول: إنّه لمّا کان من معتقداتنا معاشر الشیعهٔ الإمامیهٔ أن خلافهٔ رسول الله صلّی الله علیه و آله و زعامهٔ المسلمین من حقوق الأئمهٔ الاثنی عشر علیهم صلوات الله و أن رسول الله صلّی الله علیه و آله لم یهمل أمر الخلافهٔ بل عیّن لها من بعده علیّا علیه السلام ثم انتقلت منه إلی أولاده، عترهٔ رسول الله صلّی الله علیه و آله، و کان تقمّص الباقین و تصدیهم لها غصبا

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۷۶

لحقوقهم، [۱] فلا محالهٔ کان المرجع الحق لتلک الأمور الاجتماعیهٔ التی یبتلی بها

---

[۱] لا یخفی أنّ مقتضی الأصل الأوّلی عدم الحکومهٔ و الولایهٔ بأنحائها لأحد علی أحد، إذ بحسب التکوین و الخلقهٔ کلّ فرد منحاز عن غیره و مستقل بذاته، فبأیّ ملاک یتسلط أحد الفردین علی الآخر و ینفذ حکمه فی حقه مع وجود العزلهٔ التکوینیهٔ بینهما؟ فجمیع الناس بحسب الأصل الأوّلی- إذ لوحظ بعضهم بالنسبهٔ إلی بعض آخر- أحرار مستقلون، و إذا حکم بعضهم علی بعض و تسلط علیه یراه الوجدان تعدیا و ظلما.

فالحکومهٔ و السلطنهٔ بل و المالکیهٔ الظاهریهٔ إنّما تتحقق فی وعاء الاعتبار و تنفذ بحسب الوجدان بتبع السلطنهٔ و المالکیهٔ الحقیقیهٔ التکوینیهٔ.

فالوجدان إنّما یلزم المملوک علی إطاعهٔ من یملک ذاته، و لا یری له التخلف عن أوامره و نواهیه.

و لا- مالک فی عالم الوجود إلّا الله تعالی، فهو مالک لعبیدهٔ بشراشر ذواتهم مالکیهٔ تکوینیهٔ، لکونهم متقومی الذات بذاته. فالعقل یحکم بوجوب إطاعهٔ البارئ و کونه مسلطا علی عبیده یحکم فیهم ما یشاء و یفعل ما یرید، و لا یشارکه فی ذلک أحد حتی الأنبیاء و الرسل، فإنّ صرف جعل منصب النبوّهٔ و الرسالهٔ لهم لا یقتضی تسلطهم علی النفوس الناس و أعراضهم بل مقتضاه کونهم سفراء بین الله و بین خلقه فی تبلیغ الأحکام.

بروجردی، آقا حسین طباطبایی، البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، در یک جلد، دفتر حضرت آیهٔ الله، قم - ایران، سوم، ۱۴۱۶ ه ق

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر؛ ص: ۷۶

فالحکومهٔ التی یحکم الوجدان بحقیقتها و نفوذها إنّما هی لله تعالی بتبع مالکیته التکوینیهٔ.

و قد أشار بذلک فی مواضع من کتابه الکریم:

منها: قوله فی سورهٔ المائدهٔ، الآیهٔ ۴۴ وَ مَنْ لَمْ یَحْکُمْ بِمٰا أَنْزَلَ اللّٰهُ فَأُولٰئِکَ هُمُ الْکٰافِرُونَ و الآیهٔ ۴۵ وَ مَنْ لَمْ یَحْکُمْ بِمٰا أَنْزَلَ اللّٰهُ فَأُولٰئِکَ هُمُ الظّٰالِمُونَ و الآیهٔ ۴۷ وَ مَنْ لَمْ یَحْکُمْ بِمٰا أَنْزَلَ اللّٰهُ فَأُولٰئِکَ هُمُ الْفٰاسِقُونَ و الآیهٔ ۵۰ أَ فَحُکْمَ الْجٰاهِلِیَّهِ یَبْغُونَ وَ مَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّٰهِ حُکْماً لِقَوْمٍ یُوقِنُونَ و فی سورهٔ المؤمن، الآیهٔ ۱۲ فَالْحُکْمُ لِلّٰهِ الْعَلِیِّ الْکَبِیرِ و نحو ذلک من الآیات الکثیرهٔ. هذا.

و لکن له تعالی أن یجعل غیره خلیفهٔ له فی ذلک و إماما للناس من قبله بحیث یجب علی الناس أن یأتموا به و یطیعوا أمره. و یکون هذه الإطاعهٔ أیضا بنظر الوجدان من شئون إطاعهٔ الله تعالی، و قد أشار بذلک أیضا فی القرآن، حیث قال فی سورهٔ ص، الآیهٔ ۲۶ یٰا دٰاوُدُ إِنّٰا جَعَلْنٰاکَ خَلِیفَهً فِی الْأَرْضِ فَاحْکُمْ بَیْنَ النّٰاسِ بِالْحَقِّ ففرّع حاکمیهٔ داود علی جعله خلیفهٔ من قبله.

و هذا المنصب یعلو شرفا علی منصب النبوّهٔ و الرسالهٔ بمراتب، لاقتضائه تسلطا علی المجتمع لا یقتضیها ذاک کما عرفت.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۷۷

جمیع المسلمین هو الأئمهٔ الاثنا عشر علیهم السلام و کانت من وظائفهم الخاصّهٔ مع القدرهٔ علیها.

فهذا أمر یعتقده جمیع الشیعهٔ الإمامیهٔ، و لا محالهٔ کان مرکوزا فی أذهان أصحاب الأئمهٔ علیهم السلام أیضا. فکان أمثال زرارهٔ و محمّد بن مسلم من فقهاء أصحاب الأئمهٔ و ملازمیهم لا یرون المرجع لهذه الأمور و المتصدی لها عن حق إلّا الأئمهٔ أو من نصبوهم لها، و لذلک کانوا یراجعون إلیهم فیما یتفق لهم مهما أمکن کما یعلم ذلک بمراجعهٔ أحوالهم.

نعم یمکن أن یجتمع المنصبان لشخص واحد بجعله تعالی، و قد جعل الله تعالی عدّهٔ من أنبیائه أئمهٔ للناس، کما صرح ببعضهم فی القرآن، و قال فی سورهٔ الأحزاب، الآیهٔ ۶ فی حق نبینا صلّی الله علیه و آله النَّبِیُّ أَوْلیٰ بِالْمُؤْمِنِینَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ فجعل له منصب الولایهٔ و

الحکومهٔ علی الناس، و هذا منصب غیر منصب النبوهٔ.

و بالجملهٔ الوجدان لا یلزم أحد علی إطاعهٔ غیره إلّا إذا کان الغیر مالکا له بالمالکیهٔ الحقیقیهٔ أو منصوبا من قبل المالک من جههٔ أنّ إطاعهٔ المنصوب أیضا من شئون إطاعته.

و بما ذکرنا یظهر أنّ سائس المسلمین و زعیمهم یجب أن یتعین من قبل الله تعالی بتعیین رسوله صلّی الله علیه و آله و تصریح منه، کما قال صلّی الله علیه و آله فی حدیث الغدیر- بعد ما أخذ بید علی علیه السلام-:

«أیها الناس من أولی الناس بالمؤمنین من أنفسهم؟» قالوا: الله و رسوله أعلم. قال: «إنّ الله مولای و أنا مولی المؤمنین و أنا أولی بهم من أنفسهم، فمن کنت مولاه فعلی مولاه.»

(الغدیر ج ۱ ص ۱۱).

و أمّا الانتخاب العمومی فلا یغنی عن الحق شیئا و لا یلزم الوجدان أحدا علی إطاعهٔ منتخب الأکثریهٔ، إذ المنتخب بمنزلهٔ الوکیل، و الموکّل لیس ملزما علی إطاعهٔ وکیله بل له أن یعز له مهما شاء. هذا بالنسبهٔ إلی الأکثریهٔ، و أمّا بالنسبهٔ إلی الأقلیهٔ فالأمر أوضح، إذ لا یجب علی أحد بحسب الوجدان أن یطیع وکیل غیره. و علی هذا فیختل النظام، فلا بد التنظیم الاجتماع من وجود سائس یجب بحسب الوجدان إطاعته و ینفذ حکمه و لو کان بضرر المحکوم علیه، و لیس ذلک إلّا من کانت حکومته و ولایته بتعیین الله تعالی و من شئون سلطنته المطلقهٔ و لو بوسائط کالفقیه العادل المنصوب من قبل الأئمهٔ علیهم السلام المتعینین بتعیین رسول الله صلّی الله علیه و آله الذی جعله الله أولی بالمؤمنین من أنفسهم. و بما ذکرنا انهدم أساس خلافهٔ الثلاثهٔ و أرکان الحکومات المتداولهٔ غیر المنتهیهٔ إلی جعل الله تعالی، فافهم و اغتنم. ح ع- م.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۷۸

إذا عرفت هذه المقدمات فنقول: إنّه لمّا کان هذه الأمور و الحوائج الاجتماعیهٔ مما یبتلی بها الجمیع مدّهٔ عمرهم غالبا و لم یکن الشیعهٔ فی عصر الأئمهٔ متمکنین من الرجوع إلیهم علیهم السلام فی جمیع الحالات- کما یشهد بذلک مضافا إلی تفرقهم فی البلدان عدم کون الأئمهٔ مبسوطی الید بحیث یرجع إلیهم فی کلّ وقت لأیّ حاجهٔ اتفقت- فلا محالهٔ یحصل لنا القطع بأن أمثال زرارهٔ و محمد بن مسلم و غیرهما من خواصّ الأئمهٔ سألوهم عمن یرجع إلیه فی مثل تلک الأمور إذا لم یتمکنوا منهم علیهم السلام، و نقطع أیضا بأنّ الأئمهٔ علیهم السلام لم یهملوا هذه الأمور العامّهٔ البلوی التی لا یرضی الشارع بإهمالها، بل نصبوا لها من یرجع إلیه شیعتهم إذا لم یتمکنوا منهم علیهم السلام، و لا سیما مع علمهم علیهم السلام بعدم تمکن أغلب الشیعهٔ من الرجوع إلیهم بل عدم تمکّن الجمیع فی عصر غیبتهم التی کانوا یخبرون عنها غالبا و یهیئون شیعتهم لها. و هل لأحد أن یحتمل أنّهم علیهم السلام نهوا شیعتهم عن الرجوع إلی الطواغیت و قضاهٔ الجور و مع ذلک أهملوا لهم هذه الأمور و لم یعینوا من یرجع إلیه الشیعهٔ فی فصل الخصومات و التصرف فی أموال الغیب و القصّر و الدفاع عن حوزهٔ الإسلام و نحو ذلک من الأمور المهمهٔ التی لا یرضی الشارع بإهمالها؟

و کیف کان فنحن نقطع بأنّ أصحاب الأئمهٔ علیهم السلام سألوهم عمّن یرجع إلیه الشیعهٔ فی تلک الأمور مع عدم التمکّن منهم علیهم السلام و أنّ الأئمهٔ علیهم السلام أیضا أجابوهم بذلک و نصبوا للشیعهٔ مع عدم التمکن منهم علیهم السلام أشخاصا یتمکنون منهم إذا احتاجوا، غایهٔ الأمر سقوط تلک الأسئلهٔ و الأجوبهٔ من الجوامع التی بأیدینا و لم یصل إلینا إلّا ما رواه عمر بن حنظلهٔ و أبو خدیجهٔ.

و إذا ثبت بهذا البیان النصب من قبلهم علیهم السلام و أنهم لم یهملوا هذه الأمور المهمهٔ التی لا یرضی الشارع بإهمالها- و لا سیّما مع إحاطتهم بحوائج شیعتهم فی عصر الغیبهٔ- فلا محالهٔ یتعین الفقیه لذلک، إذ لم یقل أحد بنصب غیره. فالأمر یدور بین

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۷۹

عدم النصب و بین نصب الفقیه العادل، و إذا ثبت بطلان الأوّل بما ذکرناه صار نصب الفقیه مقطوعا به، و یصیر مقبولهٔ ابن حنظلهٔ أیضا من شواهد ذلک.

و إن شئت ترتیب ذلک علی النظم القیاسی فصورته هکذا: إمّا أنه لم ینصب الأئمهٔ علیهم السلام أحدا لهذه الأمور العامّهٔ البلوی و إمّا أن نصبوا الفقیه لها، لکن الأوّل باطل فثبت الثانی. فهذا قیاس استثنائی مؤلّف من قضیهٔ منفصلهٔ حقیقهٔ و حملیهٔ دلّت علی رفع المقدم، فینتج وضع التالی، و هو المطلوب.

و بما ذکرناه یظهر أن مراده علیه السلام بقوله فی المقبولهٔ: «حاکما» هو الذی یرجع إلیه فی جمیع الأمور العامّهٔ الاجتماعیهٔ التی لا تکون من وظائف الأفراد و لا- یرضی الشارع أیضا بإهمالها- و لو فی عصر الغیبهٔ و عدم التمکن من الأئمهٔ علیهم السلام- و منها القضاء و فصل الخصومات. و لم یرد به خصوص القاضی، و لو سلّم فنقول: إن المترائی من بعض الأخبار أنه کان شغل القضاء ملازما عرفا لتصدی سائر الأمور العامّهٔ البلوی کما فی خبر إسماعیل بن سعد عن الرضا علیه السلام: «و عن الرجل یموت بغیر وصیهٔ و له ورثهٔ صغار و کبار، أ یحلّ شراء خدمه و متاعه من غیر أن یتولّی القاضی بیع ذلک؟» «۱» و بالجملهٔ کون الفقیه العادل منصوبا من قبل الأئمهٔ علیهم السلام لمثل تلک الأمور العامّهٔ المهمهٔ التی یبتلی بها العامّهٔ مما لا إشکال فیه إجمالا بعد ما بیناه، و لا نحتاج فی إثباته إلی مقبولهٔ ابن حنظلهٔ، غایهٔ الأمر کونها أیضا من الشواهد، فتدبّر.

بقی الإشکال فی أنّه هل یکون إقامهٔ الجمعهٔ أیضا من قبیل هذه الأمور المفوّضهٔ إلی الفقیه قطعا أو لا؟

یمکن أن یقال: إن الأمور التی ترتبط بالإمام و تعدّ من وظائفه علی صنفین:

صنف منها من وظائف الإمام إذا کان مبسوط الید کحفظ الانتظامات الداخلیهٔ

---

(۱) راجع التهذیب ۹- ۲۳۹، کتاب الوصایا، باب الزیادات، الحدیث ۲۰.

و سدّ ثغور المملکهٔ و الأمر بالجهاد و الدفاع و نحو ذلک، و صنف منها من وظائفه و لو لم یکن مبسوط الید إذا أمکنه القیام به و لو بالتوکیل و الإرجاع إلی غیره، و ذلک کالأمور المهمهٔ التی لا- یرضی الشارع بإهمالها کیفما کان، کالتصرف فی أموال الیتامی و المجانین و الغیّب، و کالقضاء بین الناس و نحو ذلک.

و الظاهر أنّ إقامهٔ الجمعهٔ من الصنف الأوّل، کما یستفاد من التعلیل الوارد لها فی روایهٔ فضل بن شاذان السابقهٔ، حیث قال: «فإن قال: فلم جعلت الخطبهٔ؟ قیل:

لأنّ الجمعهٔ مشهد عام فأراد أن یکون للأمیر سبب إلی موعظتهم (إلی أن قال:) و یخبرهم بما ورد علیهم من الآفاق».

و إذا ثبت کون إقامهٔ الجمعهٔ من وظائف الإمام علیه السلام إذا کان مبسوط الید فقط أو شکّ فی کونها من هذا القبیل أو من قبیل القسم الثانی لم یثبت للفقیه رخصهٔ فی إقامتها، إذ القدر المتیقن من أدلّهٔ، ولایته من قبل الإمام علیه السلام فی خصوص الصنف الثانی من وظائف الإمام أعنی الأمور المهمهٔ التی لا یرضی الشارع بإهمالها کیفما کان، فاستفادهٔ الترخیص فی إقامتها من أدلّهٔ ولایهٔ الفقیه مشکل.

هذا مضافا إلی أن إرجاع إقامهٔ الجمعهٔ إلی الفقیه بنحو الإطلاق مظنهٔ وقوع التنازع و الفساد کما لا یخفی بخلاف النصب الخاص. نعم الظاهر أنّ ما أفتی به الشیخ و تبعه فی الدروس من کون الفقهاء مأذونین فی إقامتها لا مدرک له سوی توهم کونه مشمولا لأدلّهٔ ولایهٔ الفقیه.

إن قلت: شمول أدلهٔ ولایهٔ الفقیه لما نحن فیه یقتضی وجوب إقامتها تعیینا إذ التمکن من المنصوب مثل التمکن من الإمام علیه السلام، فلم حکموا بالوجوب التخییری؟

قلت: لعلّه من جههٔ أنّ عدم وجوبها تعیینا فی زمان الغیبهٔ کان مفروغا عنه عندهم، إذ لو کانت واجبهٔ بالوجوب التعیینی لعلمه الفقهاء من أصحاب الأئمهٔ علیهم السلام و وصل منهم إلینا یدا بید مع شدهٔ الابتلاء بها کسائر المسائل المتلقاهٔ من الأئمهٔ علیهم السلام

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۸۱

الواصلهٔ إلینا بنقل السلف، بداهـهٔ أنّ سلسلهٔ فقه الإمامیهٔ لم تنقطع و لم تحصل بین أرباب الحدیث و الفقه من أصحاب الأئمهٔ علیهم السلام و تابعیهم و بین أعصارنا فترهٔ قط، بل کان فی کلّ عصر یلقی الأساتذهٔ و المشایخ إلی تلامذتهم جمیع ما تلقوه من أسلافهم، بل لو کان وجوب إقامهٔ الجمعهٔ من الواجبات التعیینیهٔ حتی فی هذه الأعصار لصار من الضروریات مثل وجوب غیرها من الصلوات الیومیهٔ و لم یحتج إلی البحث و الاستدلال، فافهم و تأمل.

الثانی: فی بیان قسمی شروط صلاهٔ الجمعهٔ

اشارهٔ

شروط الجمعهٔ علی قسمین: قسم منها یرجع إلی من وجب علیه حضورها، فمن فقدها لم یجب علیه الحضور و السعی إلی الجمعهٔ و إن انعقدت بشرائطها، و قسم منها یرجع إلی صحهٔ انعقادها، فإن فقدت لم تنعقد.

أما ما یعتبر فی وجوب الحضور فهو أن یکون الإنسان بالغا عاقلا مذکّرا حرّا خالیا عن السفر و المرض و العمی و الشیخوخهٔ، و أن لا یکون بینه و بین الجمعهٔ المنعقدهٔ أزید من فرسخین.

و یدلّ علی اعتبارها عدّهٔ من أخبار الطائفهٔ الأولی، فراجع و أمّا ما یعتبر فی صحهٔ انعقادها فأربعهٔ:

۱- السلطان العادل أو من نصبه.

۲- الجماعهٔ بعدد خاصّ.

۳- الخطبتان.

۴- أن یکون بینها و بین مثلها فرسخ فما زاد.

و قد عرفت ما یدلّ علی اعتبار الأوّل. و أمّا الجماعهٔ فاعتبارها إجمالا فی صحّهٔ الجمعهٔ مما لا خلاف فیه، و یدلّ علیه روایات کثیرهٔ.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۸۲

العدد المعتبر فی الجمعهٔ

نعم وقع الاختلاف فی العدد الذی تنعقد به:

قال الشیخ فی الخلاف (المسألهٔ ۳۵۹): «تنعقد الجمعهٔ بخمسهٔ نفر جوازا و بسبعهٔ تجب علیهم. و قال الشافعی: لا تنعقد بأقلّ من أربعین من أهل الجمعهٔ، و به قال عبید اللّه بن عبد اللّه بن عتبهٔ بن مسعود و عمر بن عبد العزیز من التابعین، و فی الفقهاء أحمد و إسحاق. و قال ربیعهٔ: تنعقد باثنی عشر نفسا و لا تنعقد بأقلّ منهم و قال الثوری و أبو حنیفهٔ و محمد: تنعقد بأربعهٔ: إمام و ثلاثهٔ معه، و لا تنعقد بأقل منهم. و قال اللیث بن سعد و أبو یوسف: تنعقد بثلاثهٔ ثالثهم الإمام، و لا تنعقد بأقلّ منهم لأنّه أقلّ الجمع. و قال الحسن بن صالح بن حی: تنعقد باثنین، و به قال الساجی. و لم یقدّر مالک فی هذا شیئا.

دلیلنا إجماع الفرقهٔ، و روی محمد بن مسلم عن أبی جعفر.» «۱»

و أمّا أصحابنا الإمامیهٔ فلم یقل أحد منهم بانعقادها بأقلّ من خمسهٔ، و إنّما اختلفوا فی أنّ أقلّ العدد هو الخمسهٔ أو السبعهٔ، و المشهور کفایهٔ الخمسهٔ، و اختار بعضهم اعتبار السبعهٔ، و فصل الشیخ «قده» بین شرط الصحهٔ و الانعقاد و بین شرط الوجوب، فاکتفی بالخمسهٔ فی صحّتها و انعقادها، و جعل السبعهٔ شرطا للوجوب.

و وافقه بعض المتأخرین، «۲» و یساعده روایات المسألهٔ بعد الجمع العرفی، و لکن یخالفه المشهور.

و کیف کان فالمتّبع هو الأخبار، فلنذکرها:

۱- ما رواه الکلینی عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن ابن أبی عمیر، عن ابن

---

(۱) الخلاف ۱- ۵۹۸، کتاب الجمعهٔ.

(۲) راجع مفتاح الکرامهٔ ۳- ۱۰۱، کتاب الصلاهٔ، المقصد الثالث، المطلب الأوّل من الفصل الأوّل.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۸۳

أذینهٔ، عن زرارهٔ، قال: کان أبو جعفر علیه السلام یقول: «لا تکون الخطبهٔ و الجمعهٔ و صلاهٔ رکعتین علی أقلّ من خمسهٔ رهط: الإمام و أربعهٔ.» و رواه الشیخ أیضا بإسناده عن علی بن إبراهیم. «۱»

و لا یخفی أنّ الروایهٔ تدلّ علی المشهور من کون الخمسهٔ شرطا للصحهٔ و الوجوب معا، إذ ظاهرها عدم وجوبها علی أقلّ من خمسهٔ و وجوبها علی الخمسهٔ، کما لا یخفی وجهه.

۲- ما رواه الشیخ بإسناده عن الحسین بن سعید، عن فضالهٔ، عن أبان بن عثمان، عن الفضل بن عبد الملک قال: سمعت أبا عبد اللّه علیه السلام یقول: «إذا کان القوم فی قریهٔ صلّوا الجمعهٔ أربع رکعات، فإن کان لهم من یخطب لهم جمّعوا إذا کانوا خمس نفر. و إنّما جعلت رکعتین لمکان الخطبتین.» «۲»

و هی أیضا تدلّ علی قول المشهور، لظهور قوله: «جمّعوا» فی الوجوب.

۳- ما رواه الشیخ أیضا بإسناده عن الحسین بن سعید، عن صفوان بن یحیی، عن منصور بن حازم، عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال: «یجمّع القوم یوم الجمعهٔ إذا کانوا خمسهٔ فما زادوا، فإن کانوا أقلّ من خمسهٔ فلا جمعهٔ لهم، و الجمعهٔ واجبهٔ علی کلّ أحد.» الحدیث. «۳»

و هی أیضا تدلّ علی قول المشهور، لظهور قوله: «یجمّع» و لدلالهٔ الذیل.

۴- ما رواه أیضا بإسناده عنه، عن عثمان بن عیسی، عن ابن مسکان، عن ابن أبی یعفور، عن أبی عبد اللّه علیه السلام قال: «لا تکون جمعهٔ ما لم یکن القوم خمسهٔ» «۴»

---

(۱) الوسائل ۵- ۷ (ط. أخری ۷- ۳۰۳)، الباب ۲ من أبواب صلاهٔ الجمعهٔ، الحدیث ۲.

(۲) المصدر السابق ۵- ۸ (ط. أخری ۷- ۳۰۴) و الباب، الحدیث ۶.

(۳) المصدر السابق و الصفحهٔ و الباب، الحدیث ۷، و ۵- ۵ (ط. أخری ۷- ۳۰۰)، الباب ۱ منها، الحدیث ۱۶.

(۴) المصدر السابق ۵- ۹ (ط. أخری ۷- ۳۰۵)، الباب ۲ منها، الحدیث ۸.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۸۴

۵- ما رواه الصدوق فی الخصال عن أبیه، عن سعد، عن أحمد بن محمد، عن البزنطی، عن عاصم بن عبد الحمید الحنّاط، عن أبی بصیر، عن أبی جعفر علیه السلام، قال:

«لا تکون جماعهٔ بأقلّ من خمسهٔ.» «۱»

و ذکر الحدیث فی هذا الباب من جههٔ حمل الجماعهٔ فیه علی الجمعهٔ بقرینهٔ الخمسهٔ.

و لا دلالهٔ للخبرین علی بطلان قول الشیخ کما لا یخفی، نعم یستفاد منهما کفایهٔ الخمسهٔ، فیبطل قول من اعتبر السبعهٔ فی الصحّهٔ و الوجوب معا.

۶- ما رواه الکشی بسنده عن النبی صلّی اللّه علیه و آله أنه قال: «إذا اجتمع خمسهٔ أحدهم الإمام فلهم أن یجمّعوا.» «۲»

هذه ستهٔ أخبار ذکر فیها الخمسهٔ فقط: ثلاثهٔ منها تدلّ علی قول المشهور من کفایهٔ الخمسهٔ فی الصحهٔ و الوجوب معا، و هی الأوّل و الثانی و الثالث، و الأخیر یساعد قول الشیخ. و الرابع و الخامس لا یدلّان علی قول المشهور و لا علی قوله و لا ینافرانهما أیضا. و جمیعها تدلّ علی بطلان قول من اعتبر السبعهٔ فی الصحهٔ و الوجوب معا.

۷- ما رواه الکلینی عن الحسین بن محمد، عن عبد اللّه بن عامر، عن علی بن مهزیار، عن فضالهٔ، عن أبان بن عثمان، عن الفضل بن عبد الملک (أبی العباس البقباق)، عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال: «أدنی ما یجزی فی الجمعهٔ سبعهٔ أو خمسهٔ أدناه.» و رواه الشیخ أیضا بإسناده عن علی بن مهزیار. «۳»

و لا یخفی أنّ الحسین بن محمد ثقهٔ من صغار الطبقهٔ الثامنهٔ، و مع ذلک یروی

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۸ (ط. أخری ۷- ۳۰۴) و الباب، الحدیث ۵.

(۲) المصدر السابق ۵- ۹ (ط. أخری ۷- ۳۰۶) و الباب، الحدیث ۱. و قد مرّ فی الطائفهٔ الثالثهٔ (رقم ۴).

(۳) المصدر السابق ۵- ۷ (ط. أخری ۷- ۳۰۳) و الباب، الحدیث ۱.

عنه الصفّار الذی هو من کبار هذه الطبقهٔ، إذ له طرق یتفرد بنقله. و عبد اللّه بن عامر عمّ له ثقهٔ من السابعهٔ. و ابن مهزیار أیضا ثقهٔ من السابعهٔ. و فضالهٔ أیضا ثقهٔ من السادسهٔ.

و الترديد فی الحدیث من الراوی ظاهرا، فهو مجمل من هذه الجهۀ. و لو قیل بکونه من الإمام علیه السلام فسر الحدیث بکون الخمسهٔ شرطا للصحهٔ و الوجوب التخییری، و السبعهٔ للوجوب التعیینی، کما أفتی به الشیخ. و یمکن أن یقال: إنّه لمّا کان هذا الخبر و الخبر الثانی کلاهما لفضل بن عبد الملک، و المذکور فی الخبر الثانی هو الخمسهٔ، صار هذا قرینهٔ علی کون کلام الإمام علیه السلام فی هذا الخبر أیضا هو الخمسهٔ، و الترديد نشأ من الراوی.

۸- ما رواه الصدوق بإسناده عن الحلبی، عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال فی صلاهٔ العیدین: «إذا کان القوم خمسهٔ أو سبعهٔ فإنّهم یجمعون الصلاهٔ کما یصنعون یوم الجمعهٔ.» «۱» و لعلّ المشهور حملوا الترديد فیه علی کونه من الراوی و أنّ کلام الإمام علیه السلام هو الخمسهٔ بقرینهٔ الأخبار السابقهٔ.

و حمله الشیخ علی کون الخمسهٔ شرطا للصحّهٔ و السبعهٔ شرطا للوجوب.

و یرد علیه إنّ قوله: «یجمعون» جملهٔ خبریهٔ فی موضع الإنشاء، و ظاهرها الوجوب. هذا مضافا إلی أنّه تال واحد لمقدّم مردّد، و لا یمکن أن یراد به الجواز بحسب أحد شقّی المقدم و الوجوب بحسب الشقّ الآخر.

فإن قلت: یراد به الجواز بالمعنی الأعم، فیناسب کلیهما.

قلت: الاستعمال فی الجامع لا یفید من یقول بقول الشیخ، إذ هو یقول: إن ترديد الإمام ناظر إلی کون الخمسهٔ شرطا للصحهٔ و السبعهٔ شرطا للوجوب، و مقتضاه

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۸ (ط. أخری ۷- ۳۰۳) و الباب، الحدیث ۳.

أن یراد بقوله: «یجمّعون» تارهٔ الجواز و أخری الوجوب، فتدبّر.

۹- ما رواه الصدوق بإسناده عن زرارهٔ، قال: قلت لأبی جعفر علیه السلام: علی من تجب الجمعهٔ؟ قال: «تجب علی سبعهٔ نفر من المسلمین، و لا جمعهٔ لأقلّ من خمسهٔ من المسلمین أحدهم الإمام، فإذا اجتمع سبعهٔ و لم یخافوا أمّهم بعضهم و خطبهم.»

«۱» و هذه الروایهٔ من أقوی الأدلّهٔ علی تفصیل الشیخ «قده» لو ثبت کون قوله:

«و لا جمعهٔ لأقلّ.» من کلام الإمام علیه السلام. و لکنک عرفت أنّ احتمال کونه من کلام الصدوق احتمال قریب، فیبطل الاستدلال به، فراجع ما بیناه فی شرح الخبر و تدبّر. ۱۰- ما رواه الشیخ بإسناده عن محمد بن أحمد بن یحیی، عن محمد بن الحسین، عن الحکم بن مسکین، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبی جعفر علیه السلام، قال: «تجب الجمعهٔ علی سبعهٔ نفر من المسلمین، و لا تجب علی أقلّ منهم:

الإمام و قاضیه و المدعی حقا و المدعی علیه و الشاهدان و الذی یضرب الحدود بین یدی الإمام.» «۲»

۱۱- ما رواه أیضا بإسناده عن محمد بن علی بن محبوب، عن العباس، عن حماد بن عیسی، عن ربعی، عن عمر بن یزید، عن أبی عبد اللّه علیه السلام قال: «إذا کانوا سبعهٔ یوم الجمعهٔ فلیصلّوا فی جماعهٔ.» الحدیث. «۳»

و هذان الخبران ینافیان قول المشهور دون قول الشیخ. هذا.

و لکن ما اختاره الشیخ من التفکیک بین شرط الصحهٔ و الوجوب کأنه مخالف لما تسالم علیه الأصحاب بل المسلمون، إذ الظاهر منهم اعتبار عدد ما فی صحهٔ الجمعهٔ و انعقادها، غایهٔ الأمر أنّهم اختلفوا فی کمیّهٔ، فقال بعض العامّهٔ بالأربعین،

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۸ (ط. أخری ۷- ۳۰۴) و الباب، الحدیث ۴. و قد مرّ فی الطائفهٔ الثالثهٔ (رقم ۱۱).

(۲) المصدر السابق ۵- ۹ (ط. أخری ۷- ۳۰۵) و الباب، الحدیث ۹.

(۳) المصدر السابق و الصفحهٔ و الباب، الحدیث ۱۰.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۸۷

و بعضهم بالأربعهٔ، و بعضهم بالثلاثهٔ، إلی غیر ذلک مما مرّ، و ذهب أصحابنا إلی قولین:

فاختار المشهور الخمسهٔ، و ذهب بعضهم إلی اعتبار السبعهٔ، و کیف کان فجمیعهم ذکروا العدد الخاصّ فی عداد شرائط الصحهٔ، و أمّا الوجوب فهو عندهم متفرع علی وجود شرائط الصحهٔ مضافا إلی الشرائط العامهٔ للتکلیف، و لا یوجد بین العامهٔ و الخاصهٔ ما سوی الشیخ «قده» من یفکک بین شرط الصحهٔ و شرط الوجوب بحسب العدد، فکان القول بالتفکیک إحداثا لقول جدید. و یردّه- مضافا إلی کونه خلاف ما تسالموا علیه- الأخبار الثلاثهٔ الأول کما عرفت. و قد عرفت أیضا أنّ الخبر الأوّل و الثانی و الثالث تساعد المشهور، و لا ینافیه الخامس و السادس بل الرابع أیضا، و السابع و الثامن مجملان لوجود الترديد فیهما مع ظهور کونه من الراوی فلا ینافیان أیضا قول المشهور، و ذیل التاسع مشکوک فی کونه من کلام الإمام علیه السلام أو من کلام الصدوق کما عرفت، فیبقی مفهوم صدره و مفهوم الحادی عشر و منطوق العاشر منافیهٔ لما علیه المشهور، فیقع التعارض بینها و بین الستّهٔ الأول، فترجّح الأخبار الأول بموافقتها للمشهور، حیث إنّ الشهرهٔ الفتوائیهٔ أحد المرجّحات المنصوصهٔ، فتدبّر.

فرع فی حکم ما إذا انعقدت الجمعهٔ ثمّ انفضّ العدد

قال الشیخ فی الخلاف (المسألهٔ ۳۶۰): «إذا انعقدت الجمعهٔ بالعدد المراعی فی ذلک و کبر الإمام تکبیرهٔ الإحرام ثم انفضّوا، لا نصّ لأصحابنا فیه. و الذی یقتضیه مذهبهم أنّه لا تبطل الجمعهٔ، سواء انفضّ بعضهم أو جمیعهم حتی لا یبقی إلّا الإمام، و أنّه یتمّ الجمعهٔ رکعتین. و للشافعی خمسهٔ أقوال (إلی أن قال:) دلیلنا: إجماع الفرقهٔ إلخ» «۱».

---

(۱) الخلاف ۱- ۶۰۰، کتاب صلاهٔ الجمعهٔ. و فی هامشه: یخلو بعض النسخ من الإجماع المذکور. و فی حاشیهٔ الخلاف المطبوع قدیما ص ۹۰: «لیس فی نسختین نقل الإجماع».

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۸۸

أقول: الظاهر عدم وجود الإجماع فی المسألهٔ کما یدلّ علیه صدر کلام الشیخ أیضا. فاللازم هو المشی علی طبق ما یقتضیه القواعد. کما أنّ الظاهر أنّ نظر الشیخ فی قوله: «و الذی یقتضیه مذهبهم» لیس إلی أدلّهٔ حرمهٔ إبطال العمل، بل إلی ظاهر قوله علیه السلام فی خبر منصور مثلا: «یجمع القوم یوم الجمعهٔ إذا کانوا خمسهٔ.» بتقریب أنّ المستفاد منه أنّ الشرط فی الصحهٔ هو اجتماع الخمسهٔ مطلقا، لا اجتماع خمسهٔ علیم بقاؤهم إلی آخر الصلاهٔ لعدم دلالهٔ الروایهٔ و أمثالها علی هذا القید. فاجتماع الخمسهٔ شرط ابتداء لا استدامهٔ، فافهم و تأمّل.

و الحمد للّه ربّ العالمین و صلّی اللّه علی سیدنا محمد و آله الطاهرین، و لعنهٔ اللّه علی أعدائهم أجمعین إلی یوم الدین.

و قد وقع الفراغ من تحریر ما أفاده الأستاذ (مدّ ظلّه العالی علی رءوسنا) فی باب صلاهٔ الجمعهٔ فی ۹ من ذی القعدهٔ سنهٔ ۱۳۶۷ ه. ق. و أنا العبد المفتقر إلی رحمهٔ الله و فضله: حسین علی المنتظری النجف‌آبادیّ.

ربّ اغفر و ارحم و تجاوز عما تعلم إنک أنت الأعزّ الأکرم.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۹۱

الفصل الثانی فی صلاهٔ المسافر

اشارهٔ

صلاهٔ المسافر اتفق الفقهاء [۱] من العامهٔ و الخاصهٔ علی ثبوت القصر إجمالا فی السفر بنفسه، و ذلک بترک الرکعتین الأخیرتین من الرباعیات، من غیر فرق بین سفر الأمن و الخوف، نعم حکی عن عبد اللّه بن عباس أنه قال: فی سفر الأمن یقصّر إلی رکعتین و فی سفر الخوف یقصّر إلی رکعهٔ، «۱» و لکنه شاذّ لا یعبأ به.

اختلاف العامّهٔ فی کون القصر عزیمهٔ

و بالجملهٔ أصل القصر فی السفر مجمع علیه، و لکن وقع الاختلاف فی کونه عزیمهٔ أو رخصهٔ، فاتفق أصحابنا الإمامیهٔ علی کونه عزیمهٔ، و أکثر المخالفین علی کونه رخصهٔ. [۲]

---

[۱] نعم حکی عن عائشهٔ القول بأنّ القصر لا یجوز إلّا للخائف، أخذ بظاهر الآیهٔ الآتیهٔ، و لأنّ النبی صلّی اللّه علیه و آله إنّما قصّر لأنّه کان خائفا. ح ع- م. (راجع بدایهٔ المجتهد ۱- ۱۴۲، الفصل الأوّل من الباب الرابع من الجملهٔ الثانیهٔ من کتاب الصلاهٔ.)

[۲] أقوالهم فی الصلاهٔ أربعهٔ: ۱- تعین القصر، و به قال أبو حنیفهٔ و أصحابه و الکوفیون. ۲- التخییر بین القصر و الإتمام، و به قال بعض أصحاب الشافعی. ۳- کون القصر سنّهٔ، و به قال مالک فی أشهر الروایات عنه. ۴- کون الإتمام أفضل، و به قال الشافعی فی أشهر الروایات عنه.

---

(۱) راجع المغنی لابن قدامهٔ ۲- ۱۰۰، باب صلاهٔ المسافر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۹۲

تفسیر آیهٔ القصر

قال اللّه تعالى وَ إِذا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُناحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكافِرِينَ كانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِيناً «۱» و فى قراءة أبىّ حذف قوله إِنْ خِفْتُمْ، فيكون التقدير مخافة أو كراهة أن يفتنكم. و لفظ الفتنة يستعمل فى القتل و فى إيصال المكروه و فى الإضلال.

و ربما يستشكل فى دلالة الآية على المطلوب بوجهين:

الأول أنّ مفادها ثبوت القصر فى السفر المجتمع مع الخوف لا مطلق السفر.

و ربما يجاب عن ذلك بمنع المفهوم، فتأمّل.

الثانى أنّ المستفاد منها كون القصر رخصة لا عزيمة.

أقول: لا يخفى أنّ زرارة و محمد بن مسلم أيضا اعترضا بذلك على الإمام عليه السلام، فأجابهما بالنقض بآية السعى:

فقد روى الصدوق فى الفقيه عن زرارة و محمد بن مسلم أنهما قالا: قلنا لأبى جعفر عليه السلام: ما تقول فى الصلاة فى السفر؟ كيف هى و كم هى؟ فقال: «إنّ اللّه عزّ و جلّ يقول وَ إِذا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُناحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاةِ، فصار التقصير فى السفر واجبا كوجوب التمام فى الحضر.» قالا: قلنا: إنما قال اللّه عزّ و جلّ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُناحٌ، و لم يقل: «افعلوا» فكيف أوجب ذلك كما أوجب

و أمّا فى الصوم فالجمهور على أنّه إن صام يجزيه، و ذهب أهل الظاهر إلى أنّه لا يجزيه، ثم اختار أبو حنيفة و مالك كون الصوم أفضل، و قال أحمد و جماعة أنّ الفطر أفضل. كذا فى بداية المجتهد لابن رشد الأندلسى ح ع- م. (راجع البداية ج ۱ ص ۱۴۳، كتاب الصلاة، الفصل الأوّل من الباب الرابع من الجملة الثانية، و ج ۱ ص ۲۵۱- ۲۵۰ كتاب الصيام، المسألتين الأولى و الثانية من القسم الثانى من الصوم المفروض.)

---

(۱) سورة النساء (۴)، الآية ۱۰۱.

التمام فى الحضر، فقال: عليه السلام: «أ و ليس قد قال اللّه عزّ و جلّ فى الصفا و المروة فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلا جُناحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِما؟ ألا ترون أنّ الطواف بهما واجب مفروض لأنّ اللّه عز و جلّ ذكره فى كتابه و صنعه نبيه صلّى اللّه عليه و آله، و كذلك التقصير فى السفر شيء صنعه النبى صلّى اللّه عليه و آله و ذكر اللّه فى كتابه (إلى أن قال:) و قد سافر رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله إلى ذى خشب، و هى مسيرة يوم من المدينة يكون إليها بريدان:

أربعة و عشرون ميلا، فقصر و أفطر فصارت سنة، و قد سمّى رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله قوما صاموا حين أفطر: العصاة.» قال: «فهم العصاة إلى يوم القيامة، و إنّا لنعرف أبناءهم و أبناء أبنائهم إلى يومنا هذا.» «۱»

و لا يخفى أنّ قولهما: «و لم يقل: افعلوا» دليل على أنّ الأمر فى ارتكازهما للوجوب.

و الظاهر أنّ الإمام عليه السلام لم يرد إثبات وجوب القصر و السعى بنفس الآيتين، و إنّما أراد نفى منافاتهما للوجوب و بيان دلالتهما على أصل التشريع و الجواز بالمعنى الأعمّ الشامل للوجوب و غيره، و الوجوب يستفاد من عمل النبى صلّى اللّه عليه و آله و مداومته و من أقوالهم المأثورة عنهم عليهم السلام [۱]

---

[۱] أقول: الظاهر أن سوق الآيتين الشريفتين لدفع توهم الحظر و رفع الاستبعاد لا لتشريع حكم القصر و السعى، و إنّما ثبت حكم القصر بعمل النبى صلّى اللّه عليه و آله، و حكم السعى بالسيرة المستمرة بين الأعراب و إمضاء الرسول صلّى اللّه عليه و آله لها. بيان

ذلک: أنّ الأصل فی الصلاهٔ و المعهود منها بین المسلمین کان هو التمام، فکان حکم القصر موردا لتوهم الحظر و الاستبعاد، فنزلت الآیهٔ لدفع ذلک ببیان ما یقتضی التخفیف و السعهٔ من الخوف و الضرب فی الأرض الملازم للمشقهٔ غالبا. و السعی بین الصفا و المروهٔ کان معمولا متداولا بین من یحج البیت من أهل الجاهلیهٔ، و کان علیهما صنمان من أصنامهم یقال: لهما إساف و نائلهٔ، فتوهم بعض المسلمین أنّ السعی بینهما لم یکن مما شرعه اللّه، و لیس للموضعین حرمهٔ عنده تعالی، و إنّما ابتداعه المشرکون لتکریم الصنمین، فنزلت آیهٔ السعی لرفع هذا التوهم ح ع- م.

---

(۱) الوسائل ۵- ۵۳۸ (ط. أخری ۸- ۵۱۷)، الباب ۲۲ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۲، عن الفقیه ۱- ۴۳۴. و الآیهٔ الثانیهٔ من سورهٔ البقرهٔ (۲)، رقمها ۱۵۸.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۹۴

الشروط المعتبرهٔ فی القصر

اشارهٔ

ثمّ إنّه یعتبر فی جواز القصر أمور:

الأوّل: المسافهٔ

اشارهٔ

اتفق المسلمون سوی أهل الظاهر علی اعتبارها فی وجوب القصر أو جوازه، و اکتفی داود و غیره من الظاهریین بصدق مفهوم السفر و مسماه. «۱»

الأقوال فی تحدید المسافهٔ المعتبرهٔ

و قد وقع الاختلاف فی مقدار المسافهٔ المعتبرهٔ، فقال: أبو حنیفهٔ و أصحابه: إنّ أقلّ ما تقصّر فیه الصلاهٔ ثلاث مراحل، کلّ مرحلهٔ ثمانیهٔ فراسخ. و ذهب مالک و الشافعی و أحمد و جماعهٔ کثیرهٔ إلی أنّها تقصّر فی مرحلتین أربعهٔ برد [۱] و أمّا أصحابنا الإمامیهٔ فقد اتفقوا علی وجوب القصر فیما إذا کانت المسافهٔ الواقعهٔ بین المبدأ و المقصد بریدین: ثمانیهٔ فراسخ. فلیس فیهم من یعتبر أزید من ذلک.

و إنما الإشکال فیما إذا کانت المسافهٔ أربعهٔ فراسخ فما فوقها إلی الثمانیهٔ، و قد اختلف أقوالهم فی هذه المسألهٔ، و مجموعها ثمانیهٔ:

الأوّل: تعیّن القصر مطلقا. سواء رجع من یومه أو بعده أم لم یرجع أصلا

---

[۱] و قال الأوزاعی: مسیرهٔ یوم تام. قال: «و عامهٔ العلماء قائلون به». و هو الموافق لمذهبنا و إحدی الروایتین عن ابن عباس. ح ع- م. راجع بدایهٔ المجتهد ۱- ۱۴۴، الفصل الأوّل من الباب الرابع من الجملهٔ الثانیهٔ من کتاب الصلاهٔ، و المنتهی ۱- ۳۸۹، البحث الأوّل من المقصد السادس من کتاب الصلاهٔ، و مفتاح الکرامهٔ ۳- ۵۰۱.

(۱) راجع الخلاف ۱- ۵۶۸، کتاب صلاه المسافر، المسأله ۳۲۰، و التذکره ۱- ۱۸۸ (ط. أخری ۴- ۳۶۹)، المسأله ۶۱۷.

البدر الزاهر فی صلاه الجمعه و المسافر، ص: ۹۵

فیکون نفس الأربعه تمام الموضوع لتعین القصر. نسب هذا القول إلی الکلینی، حیث اقتصر فی الکافی علی نقل أخبار الأربعه و لم یذکر أخبار الثمانیه. و نسبه فی الحدائق أیضا إلی بعض المتأخرین. «۱»

الثانی: تعیّن الإتمام مطلقا. لم نجد من صرّح به، و لکنه قد یلوح من الحلبی فی الکافی و ابن زهره فی الغنیه، و نسبه فی الماحوزیه إلی الأکثر. «۲»

الثالث: التخییر بین القصر و الإتمام مطلقا. و هو خیره المدارک و المنتقی. و فی الروض أنه أوجه. و نسب أیضا إلی الکلینی، «۳» و الشیخ فی التهذیب، لکنّ الموجود فی التهذیب قوله بتعیّن القصر لمن أراد الرجوع لیومه و التخییر لغیره. [۱]

---

[۱] أقول: فی التهذیب- ۳- ۲۰۸- ۲۰۷، أبواب الزیادات، باب الصلاه فی السفر- بعد ما ذکر خبر سماعه و الکاهلی من أخبار الثمانیه، و خبر زراره و أبی أیّوب من أخبار الأربعه قال:

«فلا تنافی بین هذین الخبرین و بین الخبرین الأوّلین، لأنّ الوجه فیهما أن المسافر إذا أراد الرجوع من یومه فقد وجب علیه التقصیر فی أربعه فراسخ، یدلّ علی ذلک ما رواه سعد (فذکر خبر معاویه بن وهب من أخبار التلفیق ثم قال:) علی أنّ الذی نقوله فی ذلک إنّه یجب القصر إذا کان مقدار السفر ثمانیه فراسخ. و إذا کان أربعه فراسخ کان بالخیار فی ذلک إن شاء أتمّ و إن شاء قصّر. و الذی یدلّ علی جواز التقصیر فی أربعه فراسخ ما رواه أحمد بن محمد.» ثم ذکر نبذا من أخبار الأربعه و منها أخبار عرفات. و ذکر نحو ذلک فی الاستبصار- ج ۱ ص ۲۲۴- ۲۲۳- أیضا، فراجع.

و ظاهر کلامه «قده» أنّ الجمع الأوّل منه تبرّعی، و أنّ الثانی هو فتواه، فیکون التخییر ثابتا عنده مطلقا، رجع من یومه أم لا. ح ع- م.

---

(۱) راجع الحدائق ۱۱- ۳۱۶، المقصد الرابع (من کتاب الصلاه) فی صلاه المسافر، و الکافی ۳- ۴۳۲، و مفتاح الکرامه ۳- ۵۰۲.

(۲) راجع الکافی للحلبی- ۱۱۶، باب تفصیل أحکام الصلاه الخمس، و الجوامع الفقهیه- ۴۹۵ (ط. أخری- ۵۵۷)، فصل أقسام الصلاه من «الغنیه»، و مفتاح الکرامه ۳- ۵۰۴.

(۳) راجع المدارک ۴- ۴۳۷، فی الشرط الأوّل من شروط القصر، و المنتقی ۲- ۱۷۳، باب الصلاه فی السفر، و روض الجنان- ۳۸۴، المقصد الرابع من النظر الثالث من کتاب الصلاه، و مفتاح الکرامه ۳- ۵۰۳.

البدر الزاهر فی صلاه الجمعه و المسافر، ص: ۹۶

الرابع: تعیّن القصر لمن أراد الرجوع قبل العشره و تعیّن الإتمام لغیره. و لم یقل به أحد من القدماء سوی الحسن بن أبی عقیل العمانی. فقد حکی عنه فی المختلف أنه قال: «کلّ سفر کان مبلغه بریدان، و هو ثمانیه فراسخ، أو برید ذاهبا و جائیا، و هو أربعه فراسخ، فی یوم واحد أو ما دون عشره أیام فعلی من سافره عند آل الرسول علیهم السلام إذا خلّف حیطان مصره أو قریته وراء ظهره و غاب عنه منها صوت الأذان أن یصلّی صلاه السفر رکعتین.» «۱»

و مقتضی قوله کون السفر التلفیقی کالامتدادی، فکما لا یعتبر فیه طیّ الثمانیه فی یوم واحد فکذلک التلفیقی.

الخامس: تعیّن القصر لمن أراد الرجوع مطلقا، سواء کان من یومه أو بعده، و تخیّر غیره بین القصر و الإتمام. و لم نجد به قائلًا.

السادس: تعیّن القصر لمن أراد الرجوع من یومه و تخیّر غیره. و هو المشهور بین القدماء من أصحابنا. «۲»

السابع: تعیّن القصر لمن أراد الرجوع من یومه و تعیّن الإتمام لغیره. اختاره السید المرتضی و ابن إدریس و المحقق و أکثر المتأخرین. «۳»

الثامن: الحكم بالتخيير لمن أراد الرجوع من يومه و تعيّن الإتمام لغيره.

هذه جملهٔ الأقوال المحكيهٔ فی المسألهٔ و إن لم نجد لبعضها قائلًا.

و كيف كان فالقائل بكون نفس الأربعهٔ مطلقا موضوعا للقصر تعيينا أو تخييرا

---

(۱) المختلف ۱- ۱۶۲ (ط. أخری ۲- ۵۲۶)، الفصل السادس من الباب الرابع من كتاب الصلاهٔ، المسألهٔ ۳۹۰.

(۲) راجع مفتاح الكرامهٔ ۳- ۵۰۳، المطلب الثانی من الفصل الخامس من المقصد الرابع من كتاب الصلاهٔ.

(۳) راجع رسائل الشريف المرتضی (جمل العلم و العمل) ۳- ۴۷، و السرائر ۱- ۳۲۹، باب صلاهٔ المسافر، و المعتبر ۲- ۴۶۸، ۴۶۷، فی صلاهٔ المسافر، و مفتاح الكرامهٔ ۳- ۵۰۳.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۹۷

قليل فی أصحابنا، بل المشهور بينهم كونها مسافهٔ بضمّ الرجوع حتی تحصل ثمانيهٔ فراسخ، و يعبرون عنها بالمسافهٔ التلفيقيهٔ. ثم إنّ المشهور بين هذا المشهور تحقق التلفيق بشرط أن يكون الرجوع من يومه، و به أفتی جلّ القدماء من أصحابنا. نعم مقتضی ما حكی عن ابن أبی عقيل أنّه قال بالتلفيق إذا كان الرجوع قبل العشرهٔ، و لكنه شاذّ لم يعبأ به أصحابنا.

طوائف أخبار المسألهٔ

اشارهٔ

فلنذكر أخبار المسألهٔ حتی يتضح الحق، و هی خمس طوائف:

أخبار الثمانيهٔ

الطائفهٔ الأولی: ما تدل علی أنّ المسافهٔ الموجبهٔ للقصر بريدان، أو مسيرهٔ يوم، أو بياض يوم، أو ثمانيهٔ فراسخ، أو أربع و عشرون ميلا علی اختلاف التعبيرات و إن كان مآل الكل واحدا. و ظاهرها كونها بصدد بيان المسافهٔ الواقعهٔ بين المبدأ و المقصد، و بعبارهٔ أخری مقدار بعد المسافر عن مبدأ سيرهٔ، و هی أخبار:

۱- ما رواه الصدوق عن زرارهٔ و محمّد بن مسلم أنهما قالا: قلنا لأبی جعفر عليه السلام: ما تقول فی الصلاهٔ فی السفر؟ كيف هی و كم هی؟ فقال: «إنّ اللّه عز و جلّ يقول وَ إِذا ضَرَبْتُمْ (إلی أن قال:) «و قد سافر رسول اللّه صلّی اللّه عليه و آله إلی ذی خشب، و هی مسيرهٔ يوم من المدينهٔ يكون إليها بريدان: أربعهٔ و عشرون ميلا، فقصّر و أفطر فصارت سنهٔ.» الحديث. «۱»

و قد ذكرناه فی أوّل المسألهٔ أيضا.

---

(۱) الوسائل ۵- ۴۹۱ (ط. أخری ۸- ۴۵۲)، الباب ۱ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحديث ۴، و ۵- ۵۳۸ (ط. أخری ۸- ۵۱۷)، الباب ۲۲ منها، الحديث ۲.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۹۸

«و ذی خشب» بضمتين: واد علی مسيرهٔ ليلهٔ من المدينهٔ.

و لا- یخفی أنّ الکلام و النزاع بین المسلمین فی الصدر الأوّل کان فی مقدار المسافهٔ الامتدادیهٔ، أعنی الواقعهٔ بین مبدأ السفر و المقصد، و لم یکن بینهم اسم من التلفیق، فکان أبو حنیفهٔ یعتبر فی البعد الواقع بین المبدأ و المقصد أن یکون بمقدار ثلاث مراحل، و الشافعی بمقدار مرحلتین. فمحطّ النظر فی الخبر و أمثاله أیضا بیان مقدار البعد فی قبالهم. فالخبر و أمثاله ظاهرهٔ فی الامتدادیهٔ، و یستفاد منها عدم ثبوت القصر إذا کان المسافهٔ الواقعهٔ بین المبدأ و المقصد أقلّ من ثمانیهٔ، اللهم إلّا أن یقال:

إنّ الروایهٔ لیست فی مقام بیان أدنی المسافهٔ و أنّ أقلّها ثمانیهٔ، بل هی بصدد بیان سفر خارجی صدر عن رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله إلی ذی خشب فقصّر فیه، لردّ أبی حنیفهٔ و أمثاله القائلین بالمرحلتین و المراحل. فمراده علیه السلام بیان أنّ الأقلّ من المراحل أیضا یوجب القصر متمسکا بعمل النبی صلّی اللّه علیه و آله، حیث سافر إلی ذی خشب فقصّر و أفطر مع عدم کونه بمقدار المراحل. و بالجملهٔ الحدیث بصدد ردّ اعتبار الزائد علی الثمانیهٔ، لا بصدد بیان أقلّ المسافهٔ، فافهم.

۲- ما رواه الشیخ بإسناده عن الحسین بن سعید، عن النضر، عن عاصم بن حمید، عن أبی بصیر، قال: قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام: فی کم یقصّر الرجل؟ فقال:

«فی بیاض یوم أو بریدین. خرج رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله إلی ذی خشب فقصّر.» فقلت:

فکم ذی خشب؟ فقال: «بریدان.» «۱»

۳- ما رواه أیضا بإسناده عنه، عن أخیه الحسن، عن زرعهٔ، عن سماعهٔ، قال:

سألته عن المسافر فی کم یقصّر الصلاهٔ؟ فقال: «فی مسیرهٔ یوم، و هی ثمانیهٔ فراسخ.

و من سافر فقصّر الصلاهٔ أفطر، إلّا أن یکون رجلا مشیّعا، أو یخرج إلی صید أو إلی

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۴۹۲ (ط. أخری ۸- ۴۵۴)، الباب ۱ منها، الحدیثان ۱۱ و ۱۲، عن التهذیب ۴- ۲۲۲.

قریهٔ له فیکون مسیرهٔ یوم لا یبیت إلی أهله لا یقصر و لا یفطر.» [۱]. ۴- ما رواه أیضا بإسناده عن الحسن بن علی بن فضّال «۱»، عن عبد الرحمن بن أبی نجران، عن صفوان بن یحیی، عن عیص بن القاسم، عن أبی عبد الله علیه السلام، قال فی التقصیر: «حده أربعهٔ و عشرون میلا.» «۲»

۵- ما رواه بإسناده عن أحمد بن محمد بن عیسی، عن علی بن الحکم، عن عبد اللّه بن یحیی الکاهلی، قال: سمعت أبا عبد اللّه علیه السلام یقول فی التقصیر فی الصلاهٔ فقال: «برید فی برید: أربعهٔ و عشرون میلا.» ثم قال: إنّ أبی کان یقول: «إنّ التقصیر لم یوضع علی البلغهٔ السفواء أو الدابهٔ الناجیهٔ «۳»، و إنّما وضع علی سیر القطار.» و رواه الصدوق أیضا بإسناده عن الکاهلی. «۴»

۶- ما رواه بإسناده عن محمد بن علی بن محبوب، عن یعقوب بن یزید، عن ابن أبی عمیر، عن أبی أیوب، عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال: سألته عن التقصیر. قال:

فقال: «فی بریدین أو بیاض یوم.» «۵»

۷- ما رواه بإسناده عن علی بن الحسن بن فضّال، عن محمد و أحمد ابنی

---

[۱] هکذا فی التهذیب المطبوع [قدیما] ج ۱ ص ۲۸۳ (ط. أخری ۴- ۲۲۲). و فی ج ۱ ص ۱۸۱ (ط. أخری ۳- ۲۰۷): محمد بن علی بن محبوب، عن أحمد، عن الحسین، عن الحسن، و ذکر نحوه إلّا أنّه قال: «یکون مسیرهٔ یوم یبیت إلی أهله لا یقصّر و لا یفطر.» و کذلک فی الاستبصار ج ۱ ص ۲۲۲ (و کذلک عنه فی الوسائل ۵- ۵۱۰ (ط. أخری ۸- ۴۷۷)، الّا أنه قال: «مشیّعا لسلطان جائر»، فراجع. ح ع- م.

(۱) هکذا فی «التهذیب». و فی «الاستبصار»: علی بن الحسن بن فضّال.

(۲) الوسائل ۵- ۴۹۳ (ط. أخری ۸- ۴۵۴)، الباب ۱ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۱۴، عن التهذیب ۴- ۲۲۱، و الاستبصار ۱- ۲۲۳.

(۳) سفا الدابّهٔ یسفوا سفوّا کعلوا: أسرعت فی مشیها. و مثله نجا ینجو نجاء.

(۴) الوسائل ۵- ۴۹۱ (ط. أخری ۸- ۴۵۲)، الباب ۱ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۳.

و قد نقل متن الروایهٔ فی الوسائل عن الفقیه ۱- ۴۳۶. و المتن الذی هنا من التهذیب ۴- ۲۲۳.

(۵) المصدر السابق ۵- ۴۹۲ (ط. أخری ۸- ۴۵۳) و الباب، الحدیث ۷.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۰۰

الحسن أخویه، عن أبیهما، عن عبد اللّه بن بکیر، عن بعض أصحابنا، عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی الرجل یخرج من منزله یرید منزلا له آخر أو ضیعهٔ له أخری؟ قال:

«إن کان بینه و بین منزله أو ضیعته التی یؤمّ بریدان قصّر، و إن کان دون ذلک أتمّ.» «۱»

۸- ما رواه أیضا بإسناده عنه، عن محمد بن عبد اللّه و هارون بن مسلم جمیعا، عن محمد بن أبی عمیر، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال:

سألته عن التقصیر فی الصلاهٔ، فقلت له: إنّ لی ضیعهٔ قریبهٔ من الکوفهٔ، و هی بمنزلهٔ القادسیهٔ من الکوفهٔ، فربّما عرضت لی الحاجهٔ [حاجهٔ- خ] أنتفع بها أو یضرّنی القعود عنها فی رمضان، فأکره الخروج إلیها، لأنی لا أدری أصوم أو أفطر. فقال لی:

«فاخرج و أتمّ الصلاهٔ و صم، فإنی قد رأیت القادسیهٔ.» فقلت له: کم أدنی ما یقصّر فیه الصلاهٔ؟ قال: «جرت السنهٔ ببیاض یوم.» فقلت له: إنّ بیاض یوم یختلف، فیسیر الرجل خمسهٔ عشر فرسخا فی یوم، و یسیر الآخر أربعهٔ فراسخ و خمسهٔ فراسخ فی یوم. قال: فقال: «إنّه لیس إلی ذلک ینظر، أما رأیت سیر هذه الأمیال [الأثقال- الوسائل] بین مکهٔ و المدینهٔ، ثم أومأ بیده: «أربعهٔ و عشرین میلا تکون ثمانیهٔ فراسخ.» «۲»

و لعل إیماءه علیه السلام کان تقیهٔ من جههٔ حضور أحد المخالفین.

۹- ما رواه الصدوق بإسناده عن الفضل بن شاذان فی العلل الّتی سمعها من الرضا علیه السلام: «و إنّما وجب التقصیر فی ثمانیهٔ فراسخ لا أقلّ من ذلک و لا أکثر، لأنّ ثمانیهٔ فراسخ مسیرهٔ یوم للعامهٔ و القوافل و الأثقال، فوجب التقصیر فی مسیرهٔ یوم.

و لو لم یجب فی مسیرهٔ یوم لما وجب فی مسیرهٔ ألف سنهٔ. و ذلک لأنّ کلّ یوم یکون

(۱) المصدر السابق ۵- ۵۲۱ (ط. أخری ۸- ۴۹۲)، الباب ۱۴ منها، الحدیث ۳.

(۲) المصدر السابق ۵- ۴۹۳ (ط. أخری ۸- ۴۵۵)، الباب ۱ منها، الحدیث ۱۵، و ۵- ۵۲۱ (ط. أخری ۸- ۴۹۲)، الباب ۱۴، الحدیث ۴.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۰۱

بعد هذا الیوم فإنّما هو نظیر هذا الیوم، فلو لم یجب فی هذا الیوم لما وجب فی نظیره، إذ کان نظیره مثله لا فرق بینهما.» «۱»

و مراده علیه السلام: أنّ ما یوجب الترخیص فی القصر، أعنی المشقهٔ الزائدهٔ الحاصلهٔ بالسفر، إنّما تتحقق فی حال السیر فقط. فکلّ یوم یتحقق فیه بالسیر مشقهٔ زائدهٔ علی حال الحضر، و هی التی توجب القصر، و هذه المشقهٔ ترتفع فی اللیل بالاستراحهٔ، و تتجدد فی الیوم الثانی بالسیر و هکذا. فإذا لم یکف المشقهٔ الحاصلهٔ فی یوم لإیجاب القصر لم یکف المشقهٔ الحاصلهٔ بعد هذا الیوم أیضا.

و بعبارهٔ أخری: الناس فی الحضر أیضا یتحملون المشاق لتأمین المعاش، غایهٔ الأمر أنّ السفر یزید المشقهٔ، فثبت القصر لتلک المشقهٔ

الزائدهٔ، و مشقهٔ کلّ یوم ترتفع بالاستراحهٔ فی اللیل، فلو لم یکن هذا المقدار من المشقهٔ موجبا للقصر لما وجب فی مسیرهٔ ألف سنهٔ أیضا لحصول الفترهٔ بین المشقات بالاستراحهٔ فی اللیل.

۱۰- ما رواه أیضا فی العیون، عن الفضل بن شاذان، عن الرضا علیه السلام فی کتابه إلی المأمون: «و التقصیر فی ثمانیهٔ فراسخ و ما زاد، و إذا قصرت أفطرت.» «۲»

إلی غیر ذلک من الأخبار الکثیرهٔ الدالّهٔ علی کون المسافهٔ الموجبهٔ للقصر ثمانیهٔ فراسخ. و إن أبیت عن دلالهٔ بعضها علی تحدید المسافهٔ من جانب القلّهٔ بنحو ینافیها أخبار الأربعهٔ فلا ریب فی أنّ أکثرها ظاهرهٔ فی أنّ أقلّ ما یوجب القصر هو الثمانیهٔ، بل بعضها صریحهٔ فی ذلک، بحیث ینفی الأقلّ، کخبر فضل بن شاذان السابق. و قد عرفت أنّ المتبادر من الجمیع هو الثمانیهٔ الامتدادیهٔ التی یبعد المسافر بسبب طیّها عن مبدأ سیره.

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۴۹۰ (ط. أخری ۸- ۴۵۱)، الباب ۱ منها، الحدیث ۱.

(۲) المصدر السابق ۵- ۴۹۲ (ط. أخری ۸- ۴۵۳) و الباب، الحدیث ۶.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۰۲

أخبار الأربعهٔ

الطائفهٔ الثانیهٔ: ما تدلّ علی أنّ المسافهٔ الموجبهٔ للقصر أربعهٔ فراسخ، أو برید، أو اثنا عشر میلا علی اختلاف التعبیرات فیها، من غیر ذکر لدخالهٔ الرجوع فی ذلک.

فالمستفاد منها کون نفس الأربعهٔ تمام الموضوع لثبوت القصر. و الظاهر منها أیضا کونها بصدد بیان مقدار الامتداد و البعد الواقع بین المبدأ و المقصد. و هی أیضا أخبار کثیرهٔ:

۱- ما رواه الشیخ بإسناده عن الحسین بن سعید، عن ابن أبی عمیر، عن جمیل بن درّاج، عن زرارهٔ، عن أبی جعفر علیه السلام، قال: «التقصیر فی برید، و البرید أربعهٔ فراسخ» و رواه الکلینی أیضا عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن ابن أبی عمیر مثله. «۱»

۲- ما رواه الشیخ بإسناده عن سعد، عن محمد بن الحسین بن أبی الخطاب، عن معاویهٔ بن حکیم، عن أبی مالک الحضرمی، عن أبی الجارود، قال: قلت لأبی جعفر علیه السلام: فی کم التقصیر؟ فقال: «فی برید.» «۲»

۳- ما رواه أیضا عن سعد، عن محمد بن الحسین، عن جعفر بن بشیر، عن حماد بن عثمان، عن محمد بن النعمان، عن إسماعیل بن الفضل الهاشمی، قال:

سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن التقصیر. فقال: «فی أربعهٔ فراسخ.» «۳»

و إسماعیل بن الفضل من بنی نوفل بن عبد المطلب، و کثر فیهم العلماء و المحدّثون، و أکثرهم من سکّان البصرهٔ.

۴- ما رواه عن الحسین بن سعید، عن فضالهٔ، عن حماد، عن زید الشحام، قال: سمعت أبا عبد اللّه علیه السلام یقول: «یقصّر الرجل فی مسیرهٔ اثنی عشر میلا.» «۴»

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۴۹۴ و ۴۹۷ (ط. أخری ۸- ۴۵۶ و ۴۵۹)، الباب ۲، الحدیثان ۱ و ۱۰.

(۲) المصدر السابق ۵- ۴۹۵ (ط. أخری ۸- ۴۵۸) و الباب، الحدیث ۶.

(۳) المصدر السابق ۵- ۴۹۵ (ط. أخری ۸- ۴۵۷) و الباب، الحدیث ۵.

(۴) المصدر السابق ۵- ۴۹۴ (ط. أخری ۸- ۴۵۶) و الباب، الحدیث ۳

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۰۳

۵- ما رواه الکلینی عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن ابن أبی عمیر، عن أبی أیوب، قال: قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام: أدنی ما یقصّر فیه؟ قال: «برید.» و رواه الشیخ أیضا بإسناده عن الکلینی و عن علی بن إبراهیم. «۱»

۶- ما رواه الشیخ بإسناده عن أحمد بن محمد، عن ابن أبی عمیر، عن عبد اللّه بن بکیر، قال: سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن القادسیهٔ أخرج إلیها أتمّ أم أقصّر؟

قال: «و کم هی؟» قلت: هی التی رأیت. قال: «قصّر». «۲»

و القادسیهٔ موضع بینه و بین الکوفهٔ خمسهٔ فراسخ. فالروایهٔ أیضا من أخبار الباب، إذ کلّ ما هو دون الثمانیهٔ حکمه حکم الأربعهٔ بلا خلاف.

۷- ما رواه الشیخ بإسناده عن محمد بن علی بن محبوب، عن محمد بن عیسی، عن عمران بن محمد، قال: قلت لأبی جعفر الثانی علیه السلام: جعلت فداک، إنّ لی ضیعهٔ علی خمسهٔ عشر میلا: خمسهٔ فراسخ، فربّما خرجت إلیها فأقیم فیها ثلاثهٔ أیّام أو خمسهٔ أیّام أو سبعهٔ أیّام، فأتمّ الصلاهٔ أم أقصّر؟ فقال: «قصّر فی الطریق و أتم فی الضیعهٔ.» «۳»

۸- ما رواه الکلینی عن محمد بن یحیی، عن محمد بن الحسین، عن محمد بن یحیی الخزاز، عن بعض أصحابنا، عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال: «بینا نحن جلوس، و أبی عند وال لبنی أمیهٔ علی المدینهٔ، إذ جاء أبی فجلس فقال: کنت عند هذا قبیل، فسألهم عن التقصیر، فقال قائل منهم: فی ثلاث، و قال قائل منهم: یوما و لیلهٔ. و قال قائل منهم: روحهٔ، فسألنی. فقلت له: إنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله لمّا نزل علیه جبرئیل بالتقصیر قال له النبی صلّی اللّه علیه و آله: فی کم ذاک؟ فقال: فی برید. فقال: و أی شیء البرید؟ قال: ما بین ظلّ عیر إلی فیء وعیر. ثمّ عبرنا زمانا ثم رأی بنو أمیهٔ یعملون أعلاما علی الطریق و أنّهم ذکروا ما تکلّم به أبو جعفر علیه السلام، فذرعوا ما بین ظلّ

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۴۹۷ (ط. أخری ۸- ۴۶۰) و الباب، الحدیث ۱۱.

(۲) المصدر السابق ۵- ۴۹۶ (ط. أخری ۸- ۴۵۸) و الباب، الحدیث ۷.

(۳) المصدر السابق ۵- ۵۲۳ (ط. أخری ۸- ۴۹۶)، الباب ۱۴ منها، الحدیث ۱۴.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۰۴

عیر إلی فیء و عیر، ثمّ جزّؤه علی اثنی عشر میلا، فکانت ثلاثهٔ آلاف و خمسمائهٔ ذراع کلّ میل، فوضعوا الأعلام، فلمّا ظهر بنو هاشم غیروا أمر بنی أمیهٔ غیره، لأن الحدیث هاشمی، فوضعوا إلی جنب کلّ علم علما.» «۱»

و محمد بن یحیی العطار من الطبقهٔ الثامنهٔ من شیوخ الکلینی. و الخزاز من الطبقهٔ السادسهٔ.

۹- ما رواه الصدوق. قال: و قال الصادق علیه السلام: «إنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله لمّا نزل علیه جبرئیل بالتقصیر قال له النبی صلّی اللّه علیه و آله: فی کم ذلک؟ فقال: فی برید. فقال: و کم البرید؟ قال: ما بین ظلّ عیر إلی فیء وعیر، فذرعته بنو أمیهٔ ثمّ جزّؤه علی اثنی عشر میلا، فکان کلّ میل ألفا و خمسمائهٔ ذراع، و هو أربعهٔ فراسخ.» «۲»

وعیر کطیر و وعیر کزبیر جبلان بالمدینهٔ. و إنما عبّر فی عیر بالظلّ و فی وعیر بالفیء إذ الأوّل واقع فی جههٔ المشرق و الثانی فی جههٔ المغرب فالاعتبار فی عیر بظلّه الموجود فی طرف الصبح، و فی وعیر بظلّه الحادث بعد الظهر المتوجه إلی عیر. و الفیء هو الظلّ الحادث، من فاء: إذا رجع. [۱]

۱۰- ما رواه الکلینی عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن ابن أبی عمیر، عن بعض أصحابه، عن أبی عبد اللّه علیه السلام قال: سئل عن

حدّ الأميال التى يجب فيها التقصير. فقال أبو عبد اللّه عليه السلام: «إن رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله جعل حدّ الأميال من ظلّ عير إلى ظلّ وعير. و هما جبلان بالمدينهٔ، فإذا طلعت الشمس وقع ظلّ عير إلى ظلّ

---

[۱] فى رسالهٔ بحر العلوم: «و المراد بما بين الظلّين: ما بين الجبلين. و إنّما عبر بالظلّ للتنبيه على أنّ الحد هو ما بين الطرفين الداخلين الذين هما مبدأ الظلّ فهو تأكيد لمقتضى البينهٔ الظاهرهٔ فى ذلك. و أمّا منتهى الظلّ فهو غير منضبط بل غير متناه فى بعض الأوقات.» راجع مفتاح الكرامهٔ ۳- ۵۰۷، فإنّه أورد الرسالهٔ فيه.

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۴۹۷ (ط. أخرى ۸- ۴۶۰)، الباب ۲ منها، الحديث ۱۳.

(۲) المصدر السابق ۵- ۴۹۸ (ط. أخرى ۸- ۴۶۱) و الباب، الحديث ۱۶.

وعير. و هو الميل الذى وضع رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله عليه التقصير.» «۱»

هذه هى الأخبار الدالّهٔ على أنّ المسافهٔ الموجبهٔ للقصر أربعهٔ فراسخ. و قد عرفت أنّ الظاهر منها أيضا كونها بصدد بيان مقدار الامتداد و البعد الواقع بين المبدأ و المقصد. و يظهر منها أيضا كونها بصدد بيان مقدار الامتداد و البعد الواقع بين المبدأ و المقصد. و يظهر منها أنّ الأربعهٔ تمام الموضوع للقصر من دون دخالهٔ للرجوع فى ذلك. فلو لم يكن لنا أخبار أخر تفسرها لكان التعارض بين الطائفهٔ الأولى و هذه الطائفهٔ بينا، و لكن الطائفهٔ الثالثهٔ بمنزلهٔ المفسر لهذه الطائفهٔ، و بملاحظتها يرتفع التعارض بينهما كما سيظهر.

أخبار التلفيق

الطائفهٔ الثالثهٔ: ما تدل على أنّ الأربعهٔ مسافهٔ بشرط أن يتعقبها الرجوع حتى يصير الملفّق منهما ثمانيهٔ. و هى أيضا أخبار كثيرهٔ:

۱- ما رواه الصدوق عن جميل بن دراج، عن زرارهٔ بن أعين، قال: سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن التقصير. فقال: «بريد ذاهب و بريد جائى.»

قال: «و كان رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله إذا أتى ذبابا قصّر، و ذباب على بريد، و إنّما فعل ذلك لأنّه إذا رجع كان سفره بريدين ثمانيهٔ فراسخ.» «۲»

۲- ما رواه فى العيون و العلل بإسناده عن الفضل بن شاذان، عن الرضا عليه السلام، قال: «إنما وجبت الجمعهٔ على من يكون على رأس فرسخين لا أكثر من ذلك، لأنّ ما تقصّر فيه الصلاهٔ بريدان ذاهبا و بريد ذاهبا و بريد جائيا. و البريد أربعهٔ فراسخ.

فوجبت الجمعهٔ على من هو على نصف البريد الذى يجب فيه التقصير، و ذلك لأنّه يجىء فرسخين و يرجع فرسخين، و ذلك أربعهٔ فراسخ، و هو نصف طريق المسافر.» «۳»

---

(۱) الوسائل ۵- ۴۹۷ (ط. أخرى ۸- ۴۶۰)، الباب ۲ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحديث ۱۲.

(۲) المصدر السابق ۵- ۴۹۸ (ط. أخرى ۸- ۴۶۱) و الباب، الحديثان ۱۴ و ۱۵، عن الفقيه ۱- ۴۴۹.

(۳) المصدر السابق ۵- ۴۹۸ (ط. أخرى ۸- ۴۶۲) و الباب، الحديث ۱۸.

۳- ما رواه الشيخ عن الحسين بن سعيد، عن فضالهٔ، عن معاويهٔ بن وهب، قال:

قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام: أدنی ما یقصّر فیه المسافر الصلاهٔ؟ قال: «برید ذاهبا و برید جائیا.» «۱»

۴- ما رواه أیضا بإسناده عن الصفّار، عن محمد بن عیسی، عن سلیمان بن حفص المروزی، قال: قال الفقیه علیه السلام: «التقصیر فی الصلاهٔ بریدان أو برید ذاهبا و جائیا. و البرید ستهٔ أمیال، و هو فرسخان. فالتقصیر فی أربعهٔ فراسخ. فإذا خرج الرجل من منزله یرید اثنی عشر میلا، و ذلک أربعهٔ فراسخ، ثم بلغ فرسخین و نیّته الرجوع، أو فرسخین آخرین قصّر. و إن رجع عما نوی عند ما بلغ فرسخین و أراد المقام فعلیه التمام. و إن کان قصّر ثم رجع عن نیته أعاد الصلاهٔ.» «۲»

و الفراسخ و الأمیال فیه محمولهٔ علی الخراسانیهٔ، بقرینهٔ کون الراوی خراسانیا، و الفرسخ الخراسانی ضعف الفرسخ العرفی.

و سلیمان من الطبقهٔ السادسهٔ. و المراد بالفقیه هنا هو الرضا علیه السلام، و إن کان ربما یحتمل أیضا کون سلیمان من الطبقهٔ السابعهٔ و کون المراد بالفقیه أبا الحسن الثالث علیه السلام.

۵- ما رواه أیضا عن الصفّار، عن إبراهیم بن هاشم، عن رجل، عن صفوان، قال: سألت الرضا علیه السلام عن رجل خرج من بغداد یرید أن یلحق رجلا علی رأس میل، فلم یزل یتبعه حتی بلغ النهروان و هی أربعهٔ فراسخ من بغداد، أ یفطر إذا أراد الرجوع و یقصّر؟ فقال: «لا یقصّر و لا یفطر، لأنه خرج من منزله و لیس یرید السفر ثمانیهٔ فراسخ، إنّما خرج یرید أن یلحق صاحبه فی بعض الطریق فتمادی به السیر إلی الموضع الذی بلغه. و لو أنّه خرج من منزله یرید النهروان ذاهبا و جائیا لکان علیه أن ینوی من

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۴۹۴ (ط. أخری ۸- ۴۵۶) و الباب، الحدیث ۲.

(۲) المصدر السابق ۵- ۴۹۵ (ط. أخری ۸- ۴۵۷) و الباب، الحدیث ۴

اللیل سفرا و الإفطار. فإن هو أصبح و لم ینو السفر فبدا له من بعد أن أصبح فی السفر قصّر و لم یفطر یومه ذلک.» «۱»

۶- ما رواه الکلینی عن عدهٔ من أصحابنا، عن أحمد بن محمد البرقی، عن محمد بن أسلم الجبلی، عن صباح الحذاء، عن إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا الحسن علیه السلام عن قوم خرجوا فی سفر، فلمّا انتهوا إلی الموضع الذی یجب علیهم فیه التقصیر قصّروا من الصلاهٔ، فلمّا صاروا علی فرسخین أو علی ثلاثهٔ فراسخ أو علی أربعهٔ فراسخ تخلّف عنهم رجل لا یستقیم لهم سفرهم إلا به، فأقاموا ینتظرون مجیئه إلیهم و هم لا یستقیم لهم السفر إلا بمجیئه إلیهم، فأقاموا علی ذلک أیّاما لا یدرون هل یمضون فی سفرهم أو ینصرفون، هل ینبغی لهم أن یتمّوا الصلاهٔ أو یقیموا علی تقصیرهم؟ قال: «إن کانوا بلغوا مسیرهٔ أربعهٔ فراسخ فلیقیموا علی تقصیرهم، أقاموا أو انصرفوا. و إن کانوا ساروا أقلّ من أربعهٔ فراسخ فلیتموا الصلاهٔ، أقاموا أو انصرفوا، فإذا مضوا فلیقصّروا.»

و روی الصدوق فی العلل عن محمد بن موسی بن المتوکل، عن علی بن الحسین السعدآبادی، عن أحمد بن أبی عبد اللّه البرقی، عن محمد بن علی الکوفی، عن محمد بن أسلم الجبلی نحوه، و زاد: ثم قال: «و هل تدری کیف صار هکذا؟» قلت: لا أدری. قال: «لأنّ التقصیر فی بریدین، و لا یکون التقصیر فی أقلّ من ذلک. فلمّا کانوا قد ساروا بریدا و أرادوا أن ینصرفوا کانوا قد ساروا سفر التقصیر. فإن کانوا ساروا أقلّ من ذلک لم یکن لهم إلّا إتمام الصلاهٔ.» قلت: أ لیس قد بلغوا الموضع الذی لا یسمعون فیه أذان مصرهم الذی خرجوا منه؟ قال: «بلی إنّما قصّروا فی ذلک الموضع لأنّهم لم یشکّوا فی مسیرهم و أنّ السیر یجدّ بهم، فلمّا جاءت

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۵۰۳ (ط. أخری ۸- ۴۶۸)، الباب ۴ منها، الحدیث ۱، و ۵- ۴۹۶ (ط. أخری ۸- ۴۵۸)، الباب ۲، الحدیث ۸.

العلهٔ فی مقامهم دون البرید صاروا هکذا.» «۱»

۷- ما رواه فی تحف العقول عن الرضا علیه السلام فی کتابه إلی المأمون، قال:

«و التقصير فی أربعهٔ فراسخ برید ذاهبا و برید جائیا اثنا عشر میلا و إذا قصّرت أفطرت.» «۲»

و مؤلف الکتاب مجهول و إن نسب إلی الحسن بن علی بن شعبهٔ. «۳»

۸- ما رواه القاضی نعمان المصری فی دعائم الإسلام عن الباقر علیه السلام، قال:

«یقصّر الصلاهٔ فی بریدین ذاهبا و راجعا.» قال القاضی: یعنی إذا کان خارجا إلی سفر مسیرهٔ برید و هو یرید الرجوع قصّر، و إن کان یرید الإقامهٔ لم یقصّر حتی تکون المسافهٔ بریدین. «۴»

فهذه ثلاث طوائف من أخبار الباب [۱].

---

[۱] و أمّا التحدید بثلاثهٔ برد کما فی صحیحهٔ البزنطی، أو مسیرهٔ یومین کما فی روایهٔ أبی بصیر (التهذیب ۳- ۲۰۹)، أو مسیرهٔ یوم و لیلهٔ کما فی روایهٔ زکریا بن آدم (الفقیه ۱- ۴۵۰)، فمأوّل، أو محمول علی التقیهٔ، لإجماع الفرقهٔ المحقهٔ علی عدم اعتبار الأزید من ثمانیهٔ.

و أمّا ما فی روایهٔ أبی سعید الخدری من أن النبی صلّی الله علیه و آله کان إذا سافر فرسخا قصّر الصلاهٔ، و ما رواه عمرو بن سعید، قال کتب إلیه جعفر بن أحمد یسأله عن السفر و فی کم التقصیر؟

فکتب بخطه- و أنا أعرفه-: «قد کان أمیر المؤمنین علیه السلام إذا سافرا و خرج فی سفر قصّر فی فرسخ.» ثم أعاد علیه من قابل المسألهٔ إلیه، فکتب إلیه: «فی عشرهٔ أیّام» فقد حملهما الشیخ فی التهذیب ۴- ۲۲۴ علی أنّ قاصد المسافهٔ یجوز له أن یقصّر إذا سار مقدار فرسخ و نحوه، إذ لیس الاعتبار بما یسیر الإنسان، بل الاعتبار بالمسافهٔ یجوز له أن یقصر إذ سار مقدار فرسخ و نحوه، إذ لیس الاعتبار بما یسیر الإنسان، بل الاعتبار بالمسافهٔ المقصودهٔ و إن لم یسرها دفعهٔ واحدهٔ. ح ع- م.

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۵۰۱ (ط. أخری ۸- ۴۶۶)، الباب ۳ منها، الحدیثان ۱۰ و ۱۱، عن الکافی ۳- ۴۳۳، و العلل- ۳۶۷، باب نوادر علل الصلاهٔ.

(۲) المصدر السابق ۵- ۴۹۸ (ط. أخری ۸- ۴۶۲)، الباب ۲ منها، الحدیث ۱۹.

(۳) راجع ما حرّره المقرّر- دام ظلّه العالی- حول الکتاب و مؤلّفه فی المجلد الأوّل من کتابه القیّم: «دراسات فی المکاسب المحرّمهٔ» ص ۸۸.

(۴) دعائم الإسلام ۱- ۱۹۶- ذکر صلاهٔ المسافر.

الجمع بین الطوائف الثلاث

و قد عرفت أنّ مفاد الطائفهٔ الأولی کون أدنی المسافهٔ ثمانیهٔ فراسخ، و مفاد الطائفهٔ الثانیهٔ کون أدناها أربعهٔ، و مفاد الطائفهٔ الثالثهٔ أنّ الأربعهٔ توجب القصر إذا تعقّبها الرجوع لا مطلقا.

و لو لا هذه الطائفهٔ کان التعارض بین الأولیین مستقرا، و لکن الطائفهٔ الثالثهٔ بمنزلهٔ المفسر لهما، إذ بملاحظتها یظهر أنّ المراد بالثمانیهٔ فی الطائفهٔ الأولی أعمّ من الامتدادیهٔ و التلفیقیهٔ أو أنّ التلفیقیهٔ أیضا بحکم الامتدادیهٔ، و أنّ المراد بالأربعهٔ فی الطائفهٔ الثانیهٔ لیس مطلق الأربعهٔ، بل الأربعهٔ التی یتعقبها الرجوع حتی یحصل بضمّه إلی الذهاب ثمانیهٔ فراسخ، و إنّما ذکر الأربعهٔ لبیان أقلّ البعد و الامتداد المعتبر بین المبدأ و المقصد لا لبیان کفایتها بنفسها فی إیجاب القصر و إن لم یتعقبها الرجوع.

و هذا جمع عرفی یرتفع به التهافت بین الطائفتین.

و ربّما یجمع بینهما أیضا بأن الثمانیهٔ علهٔ لوجوب القصر تعیینا، و الأربعهٔ علهٔ لثبوته تخییرا بینه و بین الإتمام.

و یرد علیه مضافا إلی أنّه لا شاهد له، أنّه مخالف لظاهر أخبار الأربعهٔ، لظهورها فی کون الأربعهٔ علهٔ لوجوب القصر لا لجوازه.

و کیف کان فمقتضی الجمع العرفی بین الطوائف الثلاث بعد ملاحظهٔ الجمیع هو الالتزام بکون المسافهٔ الموجبهٔ للقصر عبارهٔ عن الثمانیهٔ، سواء کانت امتدادیهٔ أم حصلت بالتلفیق من دون أن یکون بینهما فرق فی إیجاب القصر. [۱]

فهذا إجمالا مما لا إشکال فیه، و لکن المهم هو البحث فی مقامین:

---

[۱] لا یخفی عدم تأتی هذا الجمع فی روایهٔ عمران بن محمد (الروایهٔ السابعهٔ من الطائفهٔ الثانیهٔ.) و ربما توجه بعدم کون الضیعهٔ وطنا له، فیکون وظیفته القصر مطلقا، و إنّما أمر بالإتمام فی الضیعهٔ تقیهٔ. ح ع- م.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۱۰

البحث فی مقامین

اشارهٔ

الأول: هل یعتبر فی المسافهٔ التلفیقیهٔ عدم کون الذهاب أقلّ من أربعهٔ أو لا؟

و علی فرض الاعتبار فهل یعتبر ذلک فی الإیاب أیضا أو لا؟ مثلا لو کان لبلد طریقان أحدهما خمسهٔ و الآخر ثلاثهٔ فذهب من أحدهما و رجع من الآخر فهل یثبت القصر مطلقا، أو لا یثبت مطلقا، أو یعتبر فی ثبوته کون الذهاب من أبعد الطریقین؟

و لو تردد فی فرسخین أربع مرّات بالذهاب و الإیاب حتی حصل الثمانیهٔ فهل یکفی ذلک فی ثبوت القصر أو لا یکفی؟

الثانی: هل یشترط فی التلفیقیهٔ أن یتحقق الذهاب و الإیاب فی یوم واحد أو لا؟

و بعبارهٔ أخری: هل یشترط فیها کون الرجوع لیومه أو لا؟

اعتبار عدم کون الذهاب أقلّ من أربعهٔ

أمّا المقام الأوّل فالحق فیه هو الاعتبار فی جانب الذهاب دون الإیاب، فیعتبر فی الذهاب عدم کونه أقلّ من أربعهٔ. و السرّ فی ذلک أنّ أخبار الثمانیهٔ کانت ظاهرهٔ فی بیان المسافهٔ الامتدادیهٔ الحاصلهٔ بین المبدأ و المقصد و أن أقلّها ثمانیهٔ، و أخبار الأربعهٔ کانت ظاهرهٔ فی أنّ أقلها أربعهٔ فتعارضتا جدّا، و قد رفعنا الید عن ظاهر کلّ منهما بسبب أخبار التلفیق. و الواجب فی رفع الید عن ظهورهما هو الاقتصار علی قدر ما یقتضیه الطائفهٔ الثالثهٔ، إذ لا یجوز رفع الید عن الظهورات إلّا بقدر المزاحمات.

إذا عرفت هذا فنقول: إنّ أخبار الثمانیهٔ کانت ظاهرهٔ فی أمرین: أحدهما أن السیر الذی یتحقق به السفر الموجب للقصر یجب أن یکون بمقدار ثمانیهٔ فراسخ.

و ثانیهما أنّه لا بد أن یکون ذلک علی نحو الامتداد بحیث یحصل به البعد عن مبدأ السیر. و بعبارهٔ أخری: یجب أن یکون البعد عن المبدأ أیضا بمقدار الثمانیهٔ.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۱۱

و أخبار الأربعهٔ أیضا کانت ظاهرهٔ فی أمرین: الأول: اعتبار کون السیر بمقدار الأربعهٔ.

الثانی: اعتبار کون البعد و الامتداد أیضا بمقدار الأربعهٔ.

فلكلّ من الطائفتين ظهوران، و أخبار التلفيق إنّما تزاحم أخبار الثمانيهٔ بالنسبهٔ إلى ظهورها الثانى لا الأوّل، إذ هى أيضا تدلّ على اعتبار كون مقدار السير ثمانيهٔ.

و تزاحم أخبار الأربعهٔ بالنسبهٔ إلى ظهورها الأوّل لا الثانى. فظهور أخبار الأربعهٔ فى اعتبار كون البعد و الامتداد الواقع بين المبدأ و المقصد أربعهٔ فراسخ مما لا يزاحمه شىء بل يؤكده أخبار التلفيق أيضا، فيجب الأخذ به.

و بعبارهٔ أخرى: بعد تحكيم أخبار التلفيق على الطائفتين يلزم بالنسبهٔ إلى أخبار الثمانيهٔ رفع اليد عن ظهورها فى الامتداد و أمّا ظهورها فى اعتبار كون السير بمقدار الثمانيهٔ فمحفوظ بل يؤكده أخبار التلفيق، و بالنسبهٔ إلى أخبار الأربعهٔ رفع اليد عن ظهورها فى كون سير الأربعهٔ تمام الموضوع للقصر، و أمّا ظهورها فى اعتبار كون الامتداد بين المبدأ و المقصد بمقدار الأربعهٔ فلا يزاحمه أخبار التلفيق بل تؤكده، إذ يستفاد من كلتيهما أن أقلّ الامتداد و المسافهٔ المعتبرهٔ بين المبدأ و المقصد هو الأربعهٔ.

و بعبارهٔ ثالثهٔ: أخبار التلفيق شاهدهٔ على أن أخبار الأربعهٔ أعنى الطائفهٔ الثانيهٔ لم تكن بصدد بيان مقدار السير المعتبر بل كانت بصدد بيان أدنى البعد و الامتداد المعتبر بين المبدأ و المقصد، و لو لم تحمل على ذلك أيضا لزم طرحها رأسا، فتدبّر.

فإن قلت: فليعتبر ذلك فى الرجوع أيضا، فإن أخبار التلفيق تدلّ على اعتبار كون كلّ من الذهاب و الإياب بمقدار الأربعهٔ. و بعبارهٔ أخرى: امّا أن يلقى خصوصيهٔ الأربعهٔ فى كليهما و يقال: إن المقصود حصول الثمانيهٔ بأىّ نحو اتفقت، غايهٔ الأمر كون الفرد الغالب من التلفيق هو صورهٔ كون كلّ من الذهاب و الإياب أربعهٔ فلذا خصّصت بالذكر، و إمّا أن يقال باعتبار خصوصيهٔ الأربعهٔ فى كليهما، فما وجه الفرق بينهما؟

البدر الزاهر فى صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۱۲

قلت: وجه الفرق إلقاء العرف لخصوصيهٔ الأربعهٔ فى طرف الإياب دون الذهاب. و السرّ فى ذلك ما أشرنا إليه آنفا من أنّه بعد ما عملنا بمقتضى أخبار التلفيق و حكمنا باعتبار كون السير بمقدار الثمانيهٔ قطعا، كما هو المستفاد من أخبار الثمانيهٔ أيضا، لم يبق لأخبار الطائفهٔ الثانيهٔ أعنى الأربعهٔ محمل صحيح إلّا أن يقال بأنّها وردت لبيان أدنى البعد و الامتداد المعتبر بين المبدأ و المقصد، و قد دلّت على أن الأربعهٔ أدناه، فيجب الأخذ بمقتضاها، و ما هو الملاك عرفا لاعتبار البعد هو الذهاب دون الإياب، فإن كان الذهاب بمقدار الأربعهٔ صدق عرفا أن المسافهٔ بريد و إن كان الإياب أقلّ منه، و لا عكس، إذ لو كان الذهاب أقلّ من أربعهٔ لم يصدق عرفا أنّه سافر بريدا.

و أمّا ذكر البريد فى طرف الإياب فإنّما هو من جههٔ أنّه الفرد الغالب للإياب إذا كان الذهاب بريدا، إذ الغالب وحدهٔ الطريق أو تقارب الطريقين بحسب المقدار، و لا يرى العرف لخصوصيهٔ دخلا فى الحكم.

و لنوضح ذلك بذكر مثال، و هو أنّه إذا ذهب ستهٔ فراسخ و رجع ستهٔ فالفروض المتصورهٔ أربعهٔ:

۱- أن يقال: إنّ موجب القصر فى المثال هو ستهٔ الذهاب و اثنان من الإياب.

۲- أن يقال: إنّ المسافهٔ الموجبهٔ للقصر بالنسبهٔ إلى هذا الشخص هى المجموع من ستهٔ الذهاب و ستهٔ الإياب.

۳- أن يقال: إنّ المسافهٔ بالنسبهٔ إليه ستهٔ الذهاب مع الأربعهٔ من الإياب.

۴- أن يقال: إنّ المسافهٔ بالنسبهٔ إليه أربعهٔ من الذهاب و أربعهٔ من الإياب.

و الثلاثهٔ الأخيرهٔ كلّها باطلهٔ، فتعيّن الأوّل. و مقتضاه عدم اعتبار كون الإياب أربعهٔ. و وجه بطلان الفروض الثلاثهٔ أنّ مقتضى الأوّلين منها كون المسافهٔ الموجبهٔ للقصر أزيد من ثمانيهٔ، و هو باطل بضرورهٔ من مذهبنا. و مقتضى الأخير كون الأربعهٔ بشرط لا موجبهٔ للقصر بحيث يكون الزائد عليها كالحجر المنضم إلى الإنسان، مع

البدر الزاهر فى صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۱۳

بداهٔ أنّ الأربعهٔ أقلّ المسافهٔ المعتبرهٔ. و بعبارهٔ أخرى: المستفاد من أخبار الأربعهٔ بضميمهٔ أخبار التلفيق هو أنّ الأربعهٔ أدنى البعد

المعتبر فی المسافه التلفیقیه لا أنّ الزائد علیها غیر مؤثر فی القصر و یکون کالحجر الموضوع فی جنب الإنسان.

و قد تخلص مما ذکرناه أنّ المستفاد من أخبار الطائفه الثانیه هو أنّ الأربعه أدنی البعد و الامتداد المعتبر فی ثبوت القصر، و لا تزاحمها فی ذلک أخبار التلفیق، فیجب الأخذ به. و أمّا ذکر الأربعه فی طرف الإیاب فمن جهه أنّها الفرد الغالب لما إذا تحقق أدنی البعد المعتبر. فتدبّر فی أخبار الطائفه الثانیه و الثالثه حتی یتضح لک صحه ما ذکرناه. و مما له ظهور تامّ فی کون الأربعه هی أدنی البعد المعتبر خبر فضل بن شاذان (الثانی من الطائفه الثالثه)، فراجع.

هل المعتبر فی الملفّقه الرجوع لیومه؟

المقام الثانی: قد عرفت أنّ أخبار الثمانیه و الأربعه و إن تعارضتا لکن أخبار التلفیق رافعه لتعارضهما، فیکون المستفاد من الجمیع أن المسافه التی توجب القصر أعم من الثمانیه الممتده و الثمانیه الملفقه.

و حینئذ فنقول: إنّه لا إشکال فی أن الثمانیه الامتدادیه لا یشترط فیها طیّها فی یوم واحد، بل توجب القصر و إن تحقق طیّها فی أیّام عدیده ما لم یخرج عن صدق اسم السفر. و أخبارها أعنی الطائفه الأولی و إن لم تکن صریحه فی عدم الاشتراط بل غایه ما فیها هو الإطلاق لکن المسأله إجماعیه.

و أمّا التلفیقیه فهل یشترط فیها تحققها فی یوم واحد، بأن یکون الرجوع لیومه، أو لا یشترط فیها ذلک؟

فی المسأله قولان: فالمشهور بین أصحابنا اعتبار کون الرجوع لیومه، فإن لم یرجع لیومه حکم بعضهم بالتخییر و الباقون بتعیّن الإتمام.

البدر الزاهر فی صلاه الجمعه و المسافر، ص: ۱۱۴

و خالف المشهور فی ذلک الحسن بن أبی عقیل العمانی فقال: إنّ حکم التلفیقیه حکم الثمانیه الامتدادیه، فلا یشترط طیّها فی یوم واحد. و قد مرّت عبارته المحکیه عنه فی المختلف.

و یمکن أن یستدلّ له بوجهین:

الأول: أنّ المستفاد من أخبار التلفیق هو أنّ الأربعه إنّما توجب القصر من جهه أنّه یحصل بانضمام الرجوع إلیها مصداق لأخبار الثمانیه. و بعباره أخری: بعد تحکیم أخبار التلفیق علی أخبار الثمانیه یظهر أنّ المراد بالثمانیه فیها مطلق الثمانیه، سواء کانت امتدادیه أو تلفیقیه، و حیث لا یشترط فی الامتدادیه وقوع السیر فی یوم واحد فکذلک فی التلفیقیه، إذ غایه ما یستفاد منه عدم الاشتراط فی الامتدادیه إنما هو إطلاق أخبار الثمانیه، و الفرض أنّها تعمّ التلفیقیه أیضا بعد ما حکّمنا علیها أخبار التلفیق. فانظر إلی قوله علیه السلام- فی روایه زراره (الأولی من الطائفه الثالثه):

«و کان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله إذا أتی ذبابا قصّر. و ذباب علی برید. و إنّما فعل ذلک لأنّه إذا رجع کان سفره بریدین: ثمانیه فراسخ»- کیف یستفاد منه أنّ موجب القصر أمر واحد و هو الثمانیه سواء کانت امتدادیه أو تلفیقیه.

لا یقال: إنّ من جمله أخبار التلفیق روایه محمد بن مسلم عن أبی جعفر علیه السلام:

قال: سألته عن التقصیر. قال: «فی برید» قال: قلت: برید؟ قال: «إنّه إذا ذهب برید و رجع برید شغل یومه.» و هی تدلّ علی اعتبار الرجوع للیوم لیتحقق شاغلیه السفر لیومه.

لأنّا نقول: لا نسلّم دلاله الروایه علی الشاغلیه الفعلیه، بل الظاهر کونها ناظره إلی ما فی بعض أخبار الثمانیه من أنّ إیجابها للقصر مستند إلی کونها مسیره یوم، و هی مما توجب مشقه مقتضیه للترخیص. فمفاد الحدیث هو أنّ البرید بعد ضمّ الرجوع إلیه یصیر بمقدار مسیره الیوم التی هی الملاک لثبوت القصر، و حیث لا یعتبر فی الامتدادیه

البدر الزاهر فی صلاه الجمعه و المسافر، ص: ۱۱۵

وقوع السیر فی یوم واحد بل یعتبر فیها کونها بمقدار مسیره الیوم فکذلک فی التلفیقیه.

و إن شئت قلت: إنّ المشقهٔ الحاصلهٔ بمسیرهٔ الیوم هی أدنی ما یقتضی الترخیص، و لا ینافی ذلک طیّ مقدار الثمانیهٔ فی أزید من یوم، إذ المشقهٔ تصیر حینئذ أزید، من جههٔ أنّ سفره هذا شغل أیّاما.

و یمکن الخدشهٔ فی هذا الوجه بأنّ ما ذکرت من کون المراد بالثمانیهٔ فی أخبارها مطلق الثمانیهٔ أعمّ من الامتدادیهٔ و التلفیقیهٔ ممنوع، و لا نسلّم اقتضاء أخبار التلفیق لذلک، إذ غایهٔ ما تدلّ علیه هو أن الثمانیهٔ الملفقهٔ أیضا توجب القصر مثل الممتدهٔ لا أنّهما فردان لموضوع واحد.

بیان ذلک أنه یحتمل فی أخبار التلفیق وجهان:

الأول: أن تکون شارحهٔ و مفسرهٔ لأخبار الثمانیهٔ حقیقهٔ، بحیث توجب رفع الید عن ظهورها فی الامتداد، فیکون المراد بالثمانیهٔ فیها بعد ضمّ أخبار التلفیق مطلق الثمانیهٔ، سواء کانت امتدادیهٔ أم تلفیقیهٔ. و مقتضی ذلک أن یکون موجب القصر أمرا واحدا.

الثانی: أن یکون ظهور أخبار الثمانیهٔ فی الامتداد محفوظا و یکون أخبار التلفیق بصدد بیان أنّ الثمانیهٔ الملفقهٔ أیضا محکومهٔ بحکم الامتدادیهٔ فی إیجاب القصر و إن لم یعمّها أخبار الثمانیهٔ، فیکون للقصر موجبان: أحدهما: الثمانیهٔ الامتدادیهٔ و قد تکفّل لبیانها أخبار الطائفهٔ الأولی. و ثانیهما: الثمانیهٔ الملفقهٔ و یدلّ علیها أخبار التلفیق، و بین الموجبین عموم من وجه، لتحقق الأوّل فقط فیمن ذهب بریدین و لم یرجع، و الثانی فقط فیمن ذهب بریدا و رجع، و تحققهما فیمن ذهب بریدین و رجع.

إذا عرفت هذا فنقول: إن ثبت صحهٔ الوجه الأوّل و أن موجب القصر أمر واحد کان الالتزام باشتراط أحد الفردین بشرط دون الآخر مشکلا جدّا، و لکن لنا أن نمنع ذلک و ندّعی أنّ أخبار التلفیق إنّما تدلّ علی أنّ للقصر موجبا آخر وراء الثمانیهٔ

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۱۶

الامتدادیهٔ من دون أن نتصرف فی ظهور أخبار الثمانیهٔ فی الامتداد. و حینئذ فلا یبعد أن یشترط الملفقهٔ بوقوعها فی یوم واحد دون الممتدهٔ. هذا.

و لکنّ الإنصاف أنّ مضامین أخبار التلفیق مختلفهٔ، فیستفاد من بعضها عدم کونها بصدد بیان موضوع جدید للقصر بل تکون شارحهٔ لأخبار الثمانیهٔ و تبیّن أن المراد بالثمانیهٔ فیها من أوّل الأمر هو الأعم، و ذلک کخبر زرارهٔ الحاکی لسفر رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله إلی ذباب و روایهٔ إسحاق بن عمّار الواردهٔ فی قوم تخلف عنهم رجل. نعم، لا یستفاد هذا المعنی من جمیع روایات التلفیق، فراجع. [۱]

---

[۱] فی رسالهٔ بحر العلوم فی هذا المقام ما ملخصه: إمّا لأنّ الثمانیهٔ الملفّقهٔ داخلهٔ فی مطلق الثمانیهٔ التی جعلت حد التقصیر، کما هو الظاهر من صحیحهٔ زرارهٔ و مرسلهٔ صفوان و روایهٔ إسحاق بن عمّار، أو لأنّها فی حکمها فی إیجاب القصر و إن لم تکن داخلهٔ فیها، و هذا هو المتجه. و یدلّ علیه أنه لو أرید بالثمانیهٔ ما یشمل الملفّقهٔ فإمّا أن یراد ما یعم جمیع أقسام التلفیق و هو باطل، أو خصوص التلفیق من بریدی الذهاب و الرجوع دون غیره من الصور، و هو تکلف شدید، فإنّ إطلاق الثمانیهٔ علی الأعمّ من الذهابیهٔ و خصوص هذا القسم من الملفقهٔ فی غایهٔ البعد من إطلاق اللفظ. فالوجه حملها علی الذهابیهٔ کما هو الظاهر و إن وجب القصر فی الملفقهٔ أیضا، لما یدلّ علی مساواتها لها فی الحکم، و یشهد له أیضا ظاهر قول الرضا علیه السلام فی حسنهٔ الفضل: «لأنّ ما یقصر فیه الصلاهٔ بریدان ذاهبا أو برید ذاهبا و برید جائیا»، و قول الفقیه العسکری علیه السلام فی حسنهٔ المروزی: «التقصیر فی الصلاهٔ بریدان أو برید ذاهبا و برید جائیا». انتهی. (راجع مفتاح الکرامهٔ ۳- ۵۱۲).

ثم لا یخفی أنّ ابتناء المقام الأوّل علی هذا البحث أوضح من ابتناء هذا المقام علیه، إذ لأحد فی هذا المقام أن یلتزم بأنّ موجب القصر أمر واحد و مع ذلک یقول باشتراط أحد أفراده بشرط دون الآخر، و الفارق هو الإجماع. و أمّا فی المقام السابق فلو قلنا بأن أخبار التلفیق لیست بصدد بیان موضوع جدید بل تکون بصدد بیان أنّ المراد بالثمانیهٔ فی أخبار الثمانیهٔ مطلق الثمانیهٔ لا خصوص

الامتدادیهٔ کان مقتضاه أن نتعدی إلی کلّ سفر محقق للثمانیهٔ و إن لم یکن الذهاب بریدا، کما هو مقتضی التعلیل فی قوله علیه السلام فی روایهٔ زرارهٔ مثلا: «لأنّه إذا رجع کان سفره بریدین: ثمانیهٔ فراسخ»، فتدبّر. ح ع- م.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۱۷

الأخبار المستفاد منها عدم اعتبار الرجوع لیومه

اشارهٔ

الوجه الثانی: أخبار مستفیضهٔ یستفاد منها عدم اعتبار الرجوع للیوم، و هی الطائفهٔ الرابعهٔ من الطوائف الخمس التی أشرنا إلیها فی صدر المسألهٔ:

۱- روایهٔ إسحاق بن عمّار السابقهٔ (السادسهٔ من الطائفهٔ الثالثهٔ). و هی صریحهٔ فی عدم اعتبار کون الرجوع لیومه، حیث قال: «فأقاموا علی ذلک أیّاما لا یدرون هل یمضون فی سفرهم أو ینصرفون». هذا [۱] و لکنّ الروایهٔ ضعیفهٔ، إذ فی طریقها البرقی، و هو یروی عن الضعفاء. و محمد بن أسلم و صبّاح الحذّاء غیر موثقین کما لا یخفی. «۱» و لیس لنا غیر هذه الروایهٔ، روایهٔ تدلّ بالصراحهٔ علی اعتبار الرجوع و عدم اعتبار کونه لیومه فی ثبوت القصر تعیینا.

۲- ما رواه الکلینی عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن ابن أبی عمیر، عن حمّاد، عن الحلبی، عن أبی عبد اللّه علیه السلام قال: «إنّ أهل مکهٔ إذا خرجوا حجّاجا قصّروا، و إذا زاروا و رجعوا إلی منازلهم أتموا.» «۲»

و لا یخفی أنّ عبید اللّه بن علی الحلبی من ثقات رجال الشیعهٔ، له کتاب حاو لدورهٔ الفقه، ألفه قبل موطّإ مالک فی حیاهٔ الصادق علیه السلام و عرضه علیه،

---

[۱] لأحد أن یمنع صراحهٔ الروایهٔ فی ذلک، إذ موردها ما إذا کان المقصود أوّلا هو السفر الامتدادی، غایهٔ الأمر ظهور البداء فی الأثناء لتخلف رجل منهم، فیمکن کونه مخالفا فی الحکم لما إذا کان المقصود من أوّل الأمر هو السفر التلفیقی. و لذلک تری الشیخ «قده» فی النهایهٔ (ص ۱۲۴)- مع أنّه حکم أوّلا فیما إذا کانت المسافهٔ أربعهٔ و لم یرد الرجوع لیومه بالخیار- قال أخیرا: «فإذا خرج قوم إلی السفر و ساروا أربعهٔ فراسخ و قصّروا من الصلاهٔ ثم أقاموا ینتظرون رفقهٔ لهم فی السفر فعلیهم التقصیر إلی أن یتیسر لهم العزم علی المقام إلخ»، فراجع. ح ع- م.

---

(۱) راجع تنقیح المقال ۲- ۸۰ (من أبواب المیم)، و ۲- ۹۵ (من أبواب الصاد) و تدبّر.

(۲) الوسائل ۵- ۵۰۰ (ط. أخری ۸- ۴۶۵)، الباب ۳ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۸.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۱۸

فاستحسنه و قال: «لیس لهؤلاء مثله» «۱» ۳- ما رواه أیضا بالإسناد عن ابن أبی عمیر، عن معاویهٔ بن عمار، عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال: «إنّ أهل مکهٔ إذا زاروا البیت و دخلوا منازلهم أتموا، و إذا لم یدخلوا منازلهم قصّروا.» «۲»

۴- ما رواه الشیخ بإسناده عن یعقوب بن یزید، عن ابن أبی عمیر، عن معاویهٔ بن عمّار، عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال: «أهل مکهٔ إذا زاروا البیت و دخلوا منازلهم ثم رجعوا إلی منی أتموا الصلاهٔ، و إن لم یدخلوا منازلهم قصّروا.» «۳»

۵- ما رواه الصدوق بإسناده عن معاویهٔ بن عمّار أنه قال لأبی عبد اللّه: إن أهل مکهٔ یتمّون الصلاهٔ بعرفات. فقال: «ویلهم!- أو ویحهم!- و أیّ سفر أشدّ منه؟

لا تتمّ.» و رواه الشیخ أیضا بإسناده عن الحسین بن سعید، عن صفوان بن یحیی و حماد بن عیسی، عن معاویهٔ بن عمار، إلّا أنّه قال: «لا تتمّوا» و رواه أیضا بسندین آخرین. و رواه الکلینی أیضا عن علی بن إبراهیم، عن أبیه و عن محمد بن إسماعیل:

عن الفضل بن شاذان، عن صفوان. «۴»

و الویل کلمهٔ العذاب، و الویح کلمهٔ ترحم.

و معاویهٔ بن عمار من ثقات أصحاب الصادق علیه السلام، له کتابان: کتاب فی الحج، و کتاب فی الطلاق. و لذا کثر روایاته فی البابین، و أبوه عمّار الدهنی من بنی الدهن و من أکابر محدّثی العامّهٔ. «۵»

۶- ما رواه الشیخ بإسناده عن سعد، عن أبی جعفر، عن الحسن بن علی بن

---

(۱) راجع تنقیح المقال ۲- ۲۴۰.

(۲) الوسائل ۵- ۵۰۰ (ط. أخری ۸- ۴۶۴)، الباب ۳ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۷.

(۳) المصدر السابق و الصفحهٔ و الباب، الحدیث ۴.

(۴) المصدر السابق ۵- ۴۹۹ (ط. أخری ۸- ۴۶۳) و الباب، الحدیثان ۱ و ۲.

(۵) راجع میزان الاعتدال ۳- ۱۷۰ (الرقم ۶۰۰۵).

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۱۹

فضّال، عن معاویهٔ بن عمار، قال: قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام: فی کم أقصّر الصلاهٔ؟

فقال: «فی برید. ألا تری أنّ أهل مکهٔ إذا خرجوا إلی عرفهٔ کان علیهم التقصیر.» «۱»

۷- ما رواه عن سعد، عن محمد بن الحسین، عن معاویهٔ بن حکیم، عن سلیمان بن محمد، عن إسحاق بن عمار، قال: قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام: فی کم التقصیر؟

فقال: فی برید. ویحهم! کأنهم لم یحجّوا مع رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله فقصّروا.» «۲»

۸- ما رواه المفید فی المقنعهٔ، قال: قال علیه السلام: «ویل لهؤلاء القوم الذین یتمون الصلاهٔ بعرفات. أما یخافون اللّه؟» فقیل له فهو سفر؟ فقال: «و أیّ سفر أشدّ منه؟» «۳» ۹- ما رواه الشیخ بإسناده عن حمّاد، عن حریز، عن زرارهٔ، عن أبی جعفر علیه السلام، قال: من قدم قبل الترویهٔ بعشرهٔ أیّام وجب علیه إتمام الصلاهٔ و هو بمنزلهٔ أهل مکهٔ، فإذا خرج إلی منی وجب علیه التقصیر. فإذا زار البیت أتمّ الصلاهٔ و علیه إتمام الصلاهٔ إذا رجع إلی منی حتی ینفر.» «۴»

فهذه ثمان روایات غیر روایهٔ إسحاق بن عمار السابقهٔ ربّما یستدل بها علی قول ابن أبی عقیل. و لا یخفی أنّها و إن تکثرت لکن یمکن أن یقال: إنّ مرسلهٔ المفید لیست روایهٔ علی حدهٔ، بل هی مأخوذهٔ من المسانید المذکورهٔ. و الأربعهٔ المنتهیهٔ إلی معاویهٔ بن عمار أیضا یقرب فی الذهن کونها روایهٔ واحدهٔ، و إنّما اختلفت فی مقام النقل باختلاف الروایهٔ عنه. و أمّا روایهٔ إسحاق بن عمار فربما ینسبق إلی الذهن أیضا کونها إحدی روایات معاویهٔ لتشابه المضمون، و إنّما نسبت إلی إسحاق اشتباها لتشابه أبویهما اسما. فیرجع الروایات الثمانیهٔ إلی ثلاث روایات: روایهٔ للحلبی، و روایهٔ لمعاویهٔ بن عمار، و روایهٔ لزرارهٔ. لا یقال: صرف الاحتمال لا یترتب علیه أثر.

---

(۱) الوسائل ۵- ۵۰۰ (ط. أخری ۸- ۴۶۴)، الباب ۳ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۵.

(۲) المصدر السابق و الصفحهٔ و الباب، الحدیث ۶.

(۳) المصدر السابق ۵- ۵۰۲ (ط. أخری ۸- ۴۶۷) و الباب، الحدیث ۱۲.

(۴) المصدر السابق ۵- ۴۹۹ (ط. أخری ۸- ۴۶۴) و الباب، الحدیث ۳.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۲۰

فإنّه یقال: عمدهٔ الدلیل لحجیهٔ الخبر و الاعتماد علیه هو بناء العقلاء، و إذا تمشی احتمال عقلائی معتنی به عندهم صار مانعا عن الاعتماد و العمل. و کیف کان فالمتیقّن فی المقام ثلاث روایات.

و تقریب الاستدلال بها أنّ الغالب و المندوب إلیه شرعا هو خروج الحجّاج إلی عرفات فی یوم الترویهٔ، و عودهم إلی مکهٔ فی یوم العید أو فی غده، فیقرب سفرهم إلیها من یومین أو أزید. و لو فرض خروجهم إلیها فی صباح عرفهٔ و رجوعهم إلی مکهٔ فی ضحی العید لکان مدهٔ السفر أیضا أزید من یوم و إن فسر بمجموع النهار و اللیلهٔ فیثبت بذلک عدم اعتبار وقوع الذهاب و الإیاب فی یوم واحد.

لا یقال: لعل المضرّ هو البقاء لیلا فی المقصد لا فی أثناء الرجوع، و المسافر إلی عرفات لا یبقی بها لیلا.

فإنّه یقال: إنّ نظر من یشترط الرجوع لیومه إلی وقوع مجموع الثمانیهٔ فی یوم واحد حتی یشغل السفر یومه، فلا فرق عنده فی عدم تحتم القصر بین من یبقی لیلا فی المقصد أو فی أثناء الرجوع.

المناقشهٔ فی الاستدلال بأخبار عرفات

و یمکن أن یناقش فی الاستدلال بأخبار عرفات بأن المستفاد منها تحتم القصر علی من خرج إلی عرفات حاجا، و أمّا اعتبار الرجوع و دخالته فی ذلک فضلا عن اعتبار کونه لیومه فلا یستفاد منها، و بعبارهٔ أخری: مفاد أخبار عرفات مفاد الطائفهٔ الثانیهٔ، أعنی ما دلّت علی کون الأربعهٔ بنفسها محققهٔ للسفر الموجب للقصر، و لیس فیها اسم من دخالهٔ الرجوع فی إیجابه.

و لو تفصیت عن ذلک بأن الاستدلال بها إنّما هو بعد ضمّ أخبار التلفیق إلیها و تحکیمها علیها، فلنا أیضا أن نناقش فی بعضها فنقول: أما روایهٔ الحلبی و الأولیان من روایات معاویهٔ فیحتمل أن یکون المراد بأهل مکهٔ فیها أهل بوادیها، بحیث یکون

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۲۱

من مقرّهم إلی عرفات ثمانیهٔ فراسخ، فلا یکون سفرهم تلفیقیا. و هذا الاحتمال و إن کان مخالفا لظاهر الروایات لکن یقربها کون الإتمام فیها معلقا علی دخول المنازل، إذ لو کان المراد سکّان نفس البلد لم یصح تعلیق الإتمام علی زیارهٔ البیت و دخول المنازل، بل وجب الإتمام بمحض الوصول إلی حدّ ترخص البلد. اللّهم إلّا أن یقال بعدم اعتبار حدّ الترخّص، و بقاء القصر إلی أن یصل المسافر إلی منزله کما اختاره ابن بابویه، أو یقال بأن المراد بدخولهم فی منازلهم وصولهم إلی مکهٔ، فیکون قوله:

«دخلوا منازلهم» مساوقا لقوله: «زاروا البیت»، و یکون أحدهما تأکیدا للآخر.

و بالجملهٔ المحتملات فی الروایات ثلاثهٔ، و علی الأوّل لا یثبت کون السفر تلفیقیا.

هذا، و لکن الإنصاف بعد هذا الاحتمال، فتدبّر. [۱]

و أمّا الروایهٔ الثالثهٔ لمعاویهٔ (الخامسهٔ مما ذکر)، و کذا مرسلهٔ المفید المشتملتان علی قوله: «و أیّ سفر أشدّ منه» فیمکن أن یقال: إنّه لا یصح أن یحمل أهل مکهٔ أو القوم فیهما علی جماعهٔ المخالفین، إذ المشهور بینهم عدم تحتم القصر و جواز الإتمام فی جمیع الأسفار، کما عرفت، و لا یفرقون فی ذلک بین السفر الشدید و غیره. فلو کان المراد بأهل مکهٔ أو القوم هؤلاء لم یکن معنی لقوله علیه السلام فی مقام العتاب: «و أیّ سفر أشدّ منه». فالمراد بأهل مکهٔ أو القوم فیهما شیعتهم علیهم السلام الساکنون بمکهٔ. و حینئذ فنقول:

من المحتمل أن الثابت فی حق من سافر بریدا و لم یرجع لیومه کان هو التخییر بین القصر و الإتمام، کما نسب إلی المشهور، و أنّ الشیعهٔ کانوا یلتزمون فی مقام العمل بالإتمام، فصار الإمام علیه السلام بصدد بیان ما هو الأسهل، إرفاقا بهم و ترحما علیهم، لا للردع عن الإتمام. نعم، لو کان اللفظ الصادر عنه علیه السلام کلمهٔ الویل کانت ظاهرهٔ فی العتاب و الردع، و لکن لم یثبت ذلک، فلعلّ

الصادر عنه كلمة الويح الدالة على

---

[۱] و قد يقال: إن معنى الروايات هو أنّ أهل مكة إذا قصدوا زيارة البيت و رجعوا إليها لإتمام المناسك فوصلوا إلى منزلهم بالوصول إلى أوّل حدّ منه أتمّوا الصلاة. و إطلاق المنزل على البلد كثير شائع، و الوصول إلى أوّل حدّ البلد مساوق للوصول إلى حدّ الترخّص، فافهم. ح ع- م.

البدر الزاهر فى صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۱۲۲

الترحم، و يشهد بذلك ترديد الراوى فى رواية معاوية، فافهم.

و أمّا رواية إسحاق بن عمار فيقع الإشكال فيها لقوله عليه السلام: «كأنّهم لم يحجّوا مع رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله فقصّروا.» إذ حجة الذى كان مع الناس هو حجة الوداع، و قد أمر صلّى اللّه عليه و آله أن ينادى للحج، ليخرج الناس معه و يتعلموا منه صلّى اللّه عليه و آله مناسك الحج، فاجتمع الناس حوله و خرجوا معه من المدينة بقصد الحج. فسفره هذا لم يكن تلفيقيا، بل أنشأه من المدينة و استمرّ سفره حتى ذهب إلى عرفات.

فلا يتمّ الاستشهاد بفعله صلّى اللّه عليه و آله على أهل مكة إذا خرجوا حجّاجا، إلّا إذا ثبت انقطاع سفره من المدينة بإقامة العشر فى مكة، أو بكونها وطنا له أو فى حكم الوطن.

و الأوّل باطل قطعا، فإنه صلّى اللّه عليه و آله خرج من المدينة لحجة الوداع فى أربع بقين من ذى القعدة، و دخل مكة فى أربع أو خمس مضت من ذى الحجة، و بعد ما أتمّ المناسك بمعنى خرج منه قاصدا للمدينة فى الثالث عشر من ذى الحجة، و بقى بالأبطح برهة من الزمان ثم ذهب إلى المدينة «۱». فلم يتحقق منه الاقامة فى مكة أصلا.

و أمّا كون مكة وطنا له فغاية تقريبه أن يقال: إنّه صلّى اللّه عليه و آله كان من أهلها أوّلا و لم يثبت إعراضه عنها، أو يقال بأنه و إن أعرض لكن يثبت حكم الوطن لمن كان ذا ملك، و لعله صلّى اللّه عليه و آله كان مالكا فيها.

و فيه أنّ الظاهر أنّه صلّى اللّه عليه و آله أعرض عنها بالهجرة. و ينافى كونه مالكا فيها ما روى أنّ عقيلا عمد إلى دور بنى هاشم فى مكة فباعها بعد أن هاجر النبى صلّى اللّه عليه و آله، و قال له أسامة بن زيد يوم الفتح: أ تنزل غدا فى دارك يا رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله؟ فقال صلّى اللّه عليه و آله: و هل ترك لنا عقيل من دار. «۲» هذا.

---

(۱) راجع الكافى ۴- ۲۴۵، كتاب الحجّ، باب حج النبى صلّى اللّه عليه و آله، الحديث ۴.

(۲) راجع السيرة الحلبية ۳- ۸۵، و مستند أحمد ۵- ۲۰۲، و المغازى للواقدى ۲- ۸۲۹. و عبارة السيرة هكذا: يا رسول اللّه أين تنزل غدا، تنزل فى دارك؟.

البدر الزاهر فى صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۱۲۳

و يمكن أن يقال: إنّ سفره صلّى اللّه عليه و آله إلى عرفات فى حجة الوداع و إن كان امتداديا لكن كان معه فى هذا السفر لا محالة كثير من أهل مكة، و لعلّهم قصّروا لأمر النبى صلّى اللّه عليه و آله إياهم بالتقصير. فمعنى قوله عليه السلام: «كأنّهم لم يحجوا مع رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله فقصّروا» أنهم لم يحجوا معه فقصروا امتثالا لأمره لا تأسيا به و اتباعا لما فعله من القصر.

هذه غاية ما يمكن أن يقال فى أخبار عرفات. و لكن الإنصاف دلالتها على عدم اعتبار كون الرجوع ليومه بعد القول بدخالة أصل الرجوع بسبب ضمّها إلى أخبار التلفيق. هذا.

و أمّا ما رواه الكلينى بسنده عن زرارة، عن أبى جعفر عليه السلام من قصر النبى صلّى اللّه عليه و آله بمنى ثلاثا و تأسى أبى بكر و عمر به، و مخالفة عثمان لذلك أثناء خلافته، و أمره عليا عليه السلام أيضا بالإتمام ليشدّ بذلك بدعته. «۱» فلا يرتبط بالمقام، لما

عرفت من عدم کون سفره صلّی اللّه علیه و آله فی حجهٔ الوداع تلفیقیا. فمحط النظر فیه ردّ العامّهٔ القائلین بعدم تحتم القصر فی السفر و جواز الإتمام فیه، احتجاجا علیهم بقصر النبی صلّی اللّه علیه و آله و الخلفاء بعده فی الموقف العمومی بمحضر الناس و مشهدهم.

و قد یستدل أیضا علی عدم اعتبار کون الرجوع لیوم بما رواه الشیخ بإسناده عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن أبی ولّاد، قال: قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام:

إنّی کنت خرجت من الکوفهٔ فی سفینهٔ إلی قصر ابن هبیرهٔ، و هو من الکوفهٔ علی نحو من عشرین فرسخا فی الماء، فسرت یومی ذلک أقصر الصلاهٔ، ثم بدا لی فی اللیل الرجوع إلی الکوفهٔ، فلم أدر أصلّی فی رجوعی بتقصیر أم بتمام. و کیف کان ینبغی أن أصنع؟ فقال: «إن کنت سرت فی یومک الذی خرجت فیه بریدا فکان علیک حین رجعت أن تصلی بالتقصیر، لأنّک کنت مسافرا إلی أن تصیر إلی منزلک.» قال:

---

(۱) راجع الوسائل ۵- ۵۰۰ (ط. أخری ۸- ۴۶۵)، الباب ۳ من أبواب الصلاهٔ المسافر، الحدیث ۹.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۲۴

«و إن کنت لم تسر فی یومک الذی خرجت فیه بریدا فإنّ علیک أن تقضی کلّ صلاهٔ صلیتها فی یومک ذلک بالتقصیر بتمام من قبل أن تریم من مکانک ذلک، لأنّک لم تبلغ الموضع الذی یجوز فیه التقصیر حتی رجعت، فوجب علیک قضاء ما قصّرت.

و علیک إذا رجعت أن تتم الصلاهٔ حتی تصیر إلی منزلک.» «۱»

و ابن هبیرهٔ کان والیا للعراق من قبل بنی أمیّهٔ. و قصره کان فی حدود کربلاء.

و تقریب الاستدلال بالروایهٔ أن الظاهر تعلق قوله: «فی اللیل» بالفعل المتقدم علیه لا بالرجوع، فیستفاد منها تحقق البداء فی اللیل. و أمّا الرجوع فیحتمل وقوعه فیه و فی غیره. و مقتضی ترک الاستفصال فی الجواب هو العموم، فیستفاد من الحدیث عدم اعتبار کون الرجوع لیومه أو لیلته فی السفر التلفیقی. هذا.

و لکن یرد علیه أنّ الروایهٔ و إن دلّت علی تحقق الرجوع خارجا لکنها لا تدلّ علی دخالته فی ثبوت القصر فضلا عن دلالتها علی عدم اعتبار کونه لیومه.

و کیف کان فالظاهر أن المسألهٔ من حیث الدلیل مما لا إشکال فیها، إذ مضافا إلی إطلاق أخبار التلفیق الشامل لمن لم یرجع لیومه أیضا یدلّ علیها أخبار عرفات بعد تحکیم أخبار التلفیق علیها، و ظاهرها تحتم القصر لا جوازه. و لکن عمدهٔ الإشکال فی المسألهٔ إعراض الأصحاب عنها، و عدم إفتائهم بتعیّن القصر لمن یرجع فی یومه سوی ابن أبی عقیل. و قد أجمعوا فی الثمانیهٔ الامتدادیهٔ علی عدم اعتبار کون طیها فی یوم واحد.

هذا مع أنّه لیس فی الأدلّهٔ ما یدلّ علی ذلک سوی إطلاق أخبار الثمانیهٔ، و هذا الإطلاق بعینه موجود فی أخبار التلفیق، مضافا إلی أخبار عرفات باستفاضتها و روایهٔ إسحاق بن عمار السابقهٔ الصریحهٔ فی عدم الاعتبار. و قد رووا هذه الأخبار فی کتبهم

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۵۰۴ (ط. أخری ۸- ۴۶۹)، الباب ۵ منها، الحدیث ۱، عن التهذیب ۳- ۲۹۸.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۲۵

و کانت بمرآهم و مع ذلک لم یفتوا بمضمونها، بل تسالموا فی الامتدادیهٔ علی عدم اعتبار أن یکون طیّها فی یوم واحد و فی التلفیقیهٔ علی اعتبار ذلک. فیعلم بذلک عدم اعتنائهم بما هو ظاهرا أخبار عرفات.

و لنا أن نستکشف من هذا التسالم- مع ظهور الأدلهٔ فی خلافه- وجود نصّ معتبر و أصل إلیهم یدا بید من الأئمهٔ علیهم السلام، غایهٔ الأمر عدم ضبطه فی الجوامع التی بأیدینا. و قد عرفت منا سابقا أن أخبارنا- معاشر الإمامیهٔ- لم تکن مقصورهٔ علی ما فی الجوامع التی

بأیدینا، بل کان کثیر منها موجودهٔ فی الجوامع الأوّلیهٔ و لم یذکرها المشایخ الثلاثهٔ فی جوامعهم. کیف! و بناء القدماء من أصحابنا کان علی العمل بالمنصوصات فقط، و قد أفتوا باعتبار الرجوع للیوم فی السفر التلفیقی فی کتبهم المعدّهٔ لنقل خصوص المسائل المنصوصهٔ و المتلقاهٔ عن الأئمهٔ علیهم السلام، کالهدایهٔ و المقنعهٔ و النهایهٔ و المراسم و نحوها.

فهذا التسالم منهم من أقوی الأمارات علی وجود نصّ فی المسألهٔ و إن لم یصل إلینا.

و إن أبیت عن ذلک فلا أقلّ من کونه سببا لوهن ما یدلّ علی عدم الاعتبار، کأخبار عرفات و نحوها، إذ عمدهٔ ما یدلّ علی حجیهٔ الخبر هی السیرهٔ و بناء العقلاء، و لیس بناؤهم علی العمل بمثل تلک الروایات التی رواها الأصحاب فی کتبهم و کانت بمرآهم و مع ذلک أعرضوا عنها و لم یفتوا بمضمونها.

و یؤیّد ما ذکرناه- من استکشاف وجود النصّ فی المسألهٔ- ما فی الفقه الرضوی، حیث قال: «فإن کان سفرک بریدا واحدا و أردت أن ترجع من یومک قصّرت، لأنّ ذهابک و مجیئک بریدان. (إلی أن قال:) و إن سافرت إلی موضع مقدار أربع فراسخ و لم ترد الرجوع من یومک فأنت بالخیار، فإن شئت أتممت و إن شئت قصّرت». «۱»

---

(۱) فقه الرضا، ص ۱۵۹ و ۱۶۱، باب صلاهٔ المسافر و المریض.

بحث فی سند فقه الرضا

و قد اشتهر هذا الکتاب فی الأعصار المتأخرهٔ. و عن البحار: «کتاب فقه الرضا أخبرنی به السیّد الفاضل المحدث القاضی أمیر حسین- طاب ثراه- بعد ما ورد أصفهان. قال: قد اتفق فی بعض سنی مجاورتی فی جوار بیت اللّه الحرام أن أتانی جماعهٔ من أهل قم حاجّین، و کان معهم کتاب قدیم یوافق تاریخه عصر الرضا علیه السلام. و سمعت الوالد- رحمه الله- أنّه قال: سمعت السید- رحمه اللّه- یقول: کان علیه خطه علیه السلام، و کان علیه إجازات جماعهٔ کثیرهٔ من الفضلاء.

فأخذت الکتاب و کتبته و صححته. فأخذ والدی «قده» هذا الکتاب من السیّد و استنسخه و صحّحه. و أکثر عباراته موافق لما یذکره الصدوق أبو جعفر محمد بن بابویه فی کتاب من لا یحضره الفقیه من غیر سند و ما یذکره والده فی رسالته إلیه.

و کثیر من الأحکام التی ذکرها أصحابنا و لا یعلم مستندها مذکورهٔ فیه». «۱»

و لم یثبت لنا اعتبار الکتاب، و لکن یظهر من المجلسی و والده الاعتماد علیه لوجهین: الأوّل: وثوقهما بالقاضی أمیر حسین، و اعتمادهما علی ما أخبر به. الثانی:

موافقهٔ عباراته لعبارات الفقیه و رسالهٔ علی بن بابویه. و فتاویهما مأخوذهٔ من متون الأخبار. و قد کان أصحابنا یعملون عند إعواز النصوص برسالهٔ ابن بابویه، و أجاز السیّد فی الموصلیات لأهل موصل أن یعملوا برسالته. [۱] و لم تصل هذه الرسالهٔ إلینا

---

[۱] لم تطبع الموصلیات الأولی فی المجموعات الأربع المطبوعهٔ من رسائل الشریف المرتضی، و لم یوجد هذه الإجازهٔ فی الموصلیات الثانیهٔ و الثالثهٔ المطبوعهٔ فیها، و لکن جوابه «قده» للمسألهٔ الرابعهٔ عشرهٔ من المسائل المیافارقیات هکذا: «الرجوع إلی کتاب ابن بابویه و إلی کتاب الحلبی أولی من الرجوع إلی کتاب الشلمغانی علی کلّ حال.» راجع رسائل الشریف المرتضی ۱- ۲۷۹.

---

(۱) بحار الأنوار ۱- ۱۱، مصادر الکتاب.

و لکن نقل منها کثیرا فی الفقیه، و أکثر عباراتها المنقولهٔ موافقهٔ لعبارات فقه الرضا، و هذا هو العمدهٔ فی اعتماد المجلسیین علی هذا الکتاب. و کیف کان فوجود الفتوی فیه یصلح للتأیید و إن لم یکف للاستناد. «۱»

فتلخص مما ذکرناه بطوله أنّ المسافهٔ الامتدادیهٔ لا یعتبر فیها طیّها فی یوم واحد بالإجماع، مع أنّه لیس فی الأدلّهٔ ما یدلّ علیه سوی إطلاقات أخبار الثمانیهٔ، و أن المشهور فی التلفیقیهٔ هو اعتبار کون الرجوع لیوم فی تعیّن القصر و إن اختلفوا فی حکم من لم یرجع لیومه، فقال بعضهم بالتخییر کالمفید و الصدوق و الشیخ و سلّار و من تبعهم، و آخرون بتعیّن الإتمام کالسیّد و ابن إدریس و المحقق و من حذا حذوهم.

و بالجملهٔ المشهور عدم تعیّن القصر لمن لم یرجع فی یومه مع أنّ مقتضی إطلاقات أخبار التلفیق و روایات عرفات و روایهٔ إسحاق بن عمّار السابقهٔ عدم اعتبار الرجوع لیومه فی تعیّن القصر، فلعلّه وصل إلیهم هذا المعنی من الأئمهٔ علیهم السلام و تلقوها منهم یدا بید.

و لم یخالف المشهور فی ذلک إلّا ابن أبی عقیل، و ربما نسب إلی ابن طاوس فی البشری أیضا. «۲» و لا یخفی أن مخالفهٔ مثل ابن أبی عقیل لا- تضرّ، إذ الظاهر عدم کونه فی المجامع العلمیهٔ التی کانت للشیعهٔ، و لعلّه لم یکن محیطا بالفتاوی المأثورهٔ التی کان الفقهاء من أصحابنا یتداولها و یتلقّاها الخلف من السلف، و لم یصل إلینا کتبه أیضا، و إنّما نقل العلامهٔ فی المختلف فتاواه من کتابه المسمی بکتاب المتمسک بحبل آل الرسول، و قال الشیخ أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولویه إنّ ابن أبی

---

(۱) للمقرّر- دام ظلّه العالی- بحث فی سند کتاب فقه الرضا فی المجلد الأوّل من کتابه القیّم:

«دراسات فی المکاسب المحرّمهٔ»، ص ۱۱۲ و ما بعدها، فراجع.

(۲) راجع مفتاح الکرامهٔ ۳- ۵۰۳ و ما بعدها، المطلب الثانی من الفصل الخامس من المقصد الرابع من کتاب الصلاهٔ، و کشف الرموز ۱- ۲۲۶. و ابن طاوس هذا هو السیّد جمال الدین أحمد بن موسی.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۲۸

عقیل کتب إلی من عمان و أجاز لی روایهٔ کتبه. «۱»

و کیف کان فالمسألهٔ فی غایهٔ الإشکال.

ما ربّما یستفاد منها اعتبار الرجوع لیومه

اشارهٔ

و قد یقال: إنّ نظر المشهور فی هذا الفتوی إلی أخبار ربّما یستفاد منها اعتبار کون الرجوع لیومه و هی الطائفهٔ الخامسهٔ من أخبار المسألهٔ. و أقواها روایهٔ محمد بن مسلم، فلنذکرها ثم نشرح مفادها. فنقول:

روی الشیخ بإسناده عن علی بن الحسن بن فضّال، عن أحمد بن الحسن، عن أبیه، عن علی بن الحسن بن رباط، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبی جعفر علیه السلام، قال: سألته عن التقصیر. قال: «فی برید.» قال: قلت: برید!؟ قال: «إنّه إذا ذهب بریدا و رجع بریدا شغل یومه.» «۲»

و علی بن الحسن من صغار الطبقهٔ السابعهٔ، فطحی، محدّث، ثقهٔ عند الفریقین.

و کان فی الثامن عشر من عمره یقرأ مع أخویه الأحادیث عند أبیهم، فسمعها عن أبیه و لکنه مع ذلک یرویها عنه بواسطهٔ أخویه، و قال: کنت أقابله- و سنّی ثمان عشرهٔ سنهٔ- بکتبه، و لا أفهم إذ ذاک الروایات، و لا أستحلّ أن أرویها عنه. [۱] و أبوه و أخوه أیضا فطحیان و لکنهما ثقتان. و کیف کان فالحدیث موثق.

[۱] راجع رجال النجاشی- ۲۵۸ (ط. أخری ۸- ۱۸۱). و أخواه: أحمد و محمد. کما صرّح به الکشی فی موضعین من رجاله (ص ۱۳۳ و ۲۴۲). و قال فی ص ۳۴۵: «قال محمد بن مسعود: عبد اللّه بن بکیر و جماعهٔ من الفطحیهٔ هم من فقهاء أصحابنا، منهم: ابن بکیر، و ابن فضّال- یعنی الحسن بن علی-، و عمّار الساباطی، و علی بن أسباط، و بنو الحسن بن علی بن فضّال: علی و أخواه، و یونس بن یعقوب، و معاویهٔ بن حکیم، و عدّ عدّهٔ من أجلّهٔ العلماء.».

(۱) راجع رجال النجاشی- ۴۸ (ط. أخری- ۳۵).

(۲) الوسائل ۵- ۴۹۶ (ط. أخری ۸- ۴۵۹)، الباب ۲ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۹.

و لا یخفی أنّ سؤال محمد بن مسلم و إن کان مجملا لکنه یعلم من جواب الإمام علیه السلام أنّ نظره کان إلی مسافهٔ التقصیر. و قوله: «قلت: برید؟» لیس استفهاما حقیقیا بل استعجابی، و لا محالهٔ کان مسبوق الذهن بما ذکره الناس فی تحدید المسافهٔ من المراحل و المرحلتین و نحوهما، أو بما صدر عن الأئمهٔ علیهم السلام من التحدید بالثمانیهٔ و البریدین، و انسبق إلی ذهنه من قوله علیه السلام: «فی برید» أنّه یرید کون البرید بنفسه موجبا للقصر، کما هو الظاهر من اللفظ، فاستقلّ هذه المسافهٔ و قال علی سبیل الاستعجاب: «برید!؟» فأجابه الإمام علیه السلام بما یزیل استعجابه کما یأتی بیانه.

و تقریب الاستدلال بالحدیث لاعتبار کون الرجوع لیومه أنّ الظاهر من جواب الإمام علیه السلام هو أنّ البرید إنّما یوجب القصر لکونه بضمّ الإیاب إلیه شاغلا لیوم المسافر، فیعلم بذلک أنّ تمام الملاک فی المسافهٔ التلفیقیهٔ هو الشاغلیهٔ للیوم، و إن شئت قلت: إنّ ما ذکره علیه السلام صغری لکبری مطویهٔ من سنخها، فکأنّه قال: إذا ذهب بریدا و رجع بریدا شغل السفر یومه، و کلّ من شغل السفر یومه یقصّر. فیعلم بذلک أنّ موضوع القصر فی المقام هو شغل السفر لیوم المسافر، و هو المطلوب.

المناقشهٔ فی الاستدلال بهذه الطائفهٔ من الأخبار

و نوقش فی هذا الاستدلال بوجهین:

الأوّل أنّ جواب الإمام علیه السلام کما عرفت کان لرفع استبعاد محمد بن مسلم و إزالهٔ تعجبه، و رفع الاستبعاد إنّما یتحقق بإرجاع السائل إلی ما عهده و ارتکز فی ذهنه، و المرکوز فی ذهنه بسبب ما صدر عنهم سابقا هو أنّ أدنی ما یقصر فیه الصلاهٔ بریدان، المعبّر عنهما فی بعض الروایات بمسیرهٔ الیوم، و لذلک استقلّ البرید لمّا سمعه.

فمراد الإمام علیه السلام رفع استبعاده ببیان أنّ البرید بضمّ الرجوع إلیه یرجع إلی ما هو المعهود لدیک من مسیرهٔ الیوم، و حیث لا یعتبر فی مسیرهٔ الیوم المذکورهٔ فی تلک الروایات تحققها بالفعل فی یوم واحد إجماعا بل النظر إلی مقدار مسیرهٔ الیوم و قد ذکرت أمارهٔ لتحقق البریدین، فکذلک لا یکون المراد بالشاغل فی المقام خصوص الشاغل بالفعل بل مقدار شاغل الیوم و إن قطع فی أیّام.

و بالجملهٔ مراده علیه السلام أنّ البرید بضم الرجوع إلیه یصیر صغری لکبری مطویهٔ مقررهٔ فی الشرع مرکوزهٔ فی ذهن السائل، و لیست إلّا ثبوت القصیر بالبریدین المقدرین فی کثیر من الروایات بمسیرهٔ الیوم. و حیث لا یعتبر فی مسیرهٔ الیوم فی الکبری تحققها بالفعل فی یوم واحد إجماعا، فکذلک الشاغل فی الصغری المذکورهٔ، لوجوب اتحاد الوسط فی المقدمتین. و علی هذا فموجب القصر هو البریدان، أو البرید الراجع إلیهما بسبب ضمّ الرجوع، من دون أن یکون لتحقق سیر الثمانیهٔ فی یوم واحد و کونه شاغلا للیوم فعلا دخل فی ذلک.

لا یقال: سلّمنا أنّ کون السیر شاغلا لیوم لا دخل له فی تحتم القصر و لکن لا بد فیه من کون السفر شاغلا لیوم، و السفر أعمّ من السیر، لصدقه علی السیر و علی الوقوفات المتخللهٔ فی أثنائه. و بالجملهٔ یعتبر فی القصر کون السفر شاغلا لیوم و إن لم یشغله السیر. ففی المسافهٔ الامتدادیهٔ لو قطع الثمانیهٔ فی یومین صدق علی الشخص فی کلا الیومین عنوان المسافر و إن نزل أثناء السیر للاستراحهٔ و نحوها. فما هو الموضوع للقصر من کون السفر شاغلا لیومه قد تحقق قطعا.

فإنّه یقال: مضافا إلی أنّ المعتبر فی القصر مقدار مسیرهٔ الیوم أعنی الثمانیهٔ فراسخ لا شاغلیهٔ السفر لیومه و إن لم یکن بهذا المقدار، إنّ هذا الملاک حاصل فی التلفیقی أیضا و إن لم یرجع لیومه، إذ لو لم یرجع و بقی فی المقصد لیلهٔ شغل سفره یومین فحصل شغل الیوم بطریق أولی. هذا.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۳۱

و لکن الإنصاف أنّ ظاهر الحدیث کون الاعتبار بالسیر، و کون المعتبر شاغلیته لیوم فعلا، فیجب أن یؤخذ بظاهره و یراد بالشاغل فی الکبری المطویهٔ أیضا ذلک، إذ المقدر تابع للمذکور، و لا نسلّم کون کلامه علیه السلام ناظرا إلی مسیرهٔ الیوم الواردهٔ فی بعض أخبار الثمانیهٔ، و إن أصرّ علیه فی الجواهر و المصباح، «۱» إذ مضافا إلی أن هذا القول رجم بالغیب یرد علیه أنّ المراد بمسیرهٔ الیوم المذکورهٔ فی تلک الأخبار أمارهٔ للبریدین هو مقدار سیر القوافل و الأثقال المتعارفهٔ لا سیر هذا المسافر الخاص، و الأمر فیما نحن فیه بالعکس، حیث إنّ إضافهٔ کلمهٔ الیوم إلی ضمیر الشخص تدلّ علی أنّ المعتبر فی المقام شغل یوم هذا الشخص لا مقدار سیر القوافل و الأثقال المتعارفهٔ.

فإن قلت: جواب الإمام علیه السلام کما عرفت إنّما هو لرفع استبعاد محمد بن مسلم و استعجابه، فیجب أن یکون صغری لکبری معلومهٔ للمستعجب مع قطع النظر عن هذا الجواب، و لیست إلّا ما اشتهر و ارتکز فی ذهنه من تحدید المسافهٔ بمسیرهٔ الیوم.

فمفاد هذه الروایهٔ مفاد صحیحهٔ زرارهٔ الحاکیهٔ لسفر رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله إلی ذباب، حیث قال: «و إنما فعل ذلک لأنه إذا رجع کان سفره بریدین ثمانیهٔ فراسخ.» و محطّ النظر فی کلیهما بیان اعتبار أصل الرجوع فی البرید و أنّه بالرجوع یصیر من مصادیق الحدّ المقرر المعروف من البریدین و مسیرهٔ الیوم.

قلت: لا نسلّم کون الإمام علیه السلام بصدد إحالهٔ ابن مسلم و إرجاعه إلی الکبری المرتکزهٔ فی ذهنه، بل لعلّه بصدد بیان اشتباهه فی تخیل کون ملاک القصر منحصرا فی البریدین. فمحصل جوابه علیه السلام أنّ للقصر موجبا آخر سوی البریدین، و هو کون سیر المسافر شاغلا لیومه فعلا، و أن البرید بضمّ الرجوع إلیه یصیر مصداقا لهذا

---

(۱) راجع الجواهر ۱۴- ۲۱۴، و مصباح الفقیه- ۷۲۶ و ما بعدها، فی الشرط الأوّل من شروط القصر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۳۲

الموجب کما هو الظاهر من اللفظ، و علی هذا یکون الکبری المطویهٔ عبارهٔ عن الشاغل بالفعل.

فإن قلت: یجب أن یکون جوابه علیه السلام بحیث یرفع به استعجاب ابن مسلم.

قلت: جوابه علیه السلام مع کونه ناظرا إلی بیان موضوع آخر للقصر یصلح لرفع الاستعجاب أیضا، لأنّ استعجابه کان من قلّهٔ البرید فی نظره، إذ کان الشائع بین المسلمین التحدید بالمراحل و المرحلتین و نحوهما. فیرجع جوابه علیه السلام إلی أنّ البرید لیس بقلیل، إذ بانضمام الرجوع إلیه یصیر شاغلا لیوم، و ما یشغل الیوم بتمامه لا یعدّ قلیلا، لاستلزامه للمشقهٔ التی هی علهٔ القصر فی السفر.

فإن قلت: إن حمل جواب الإمام علیه السلام علی الشاغلیهٔ التقدیریهٔ أعنی کون البرید بسبب ضمّ الرجوع إلیه بمقدار مسیرهٔ الیوم رجع إلی ما ذکرناه و بطل الاستدلال بالحدیث، و أمّا إذا جمدت علی ظاهر اللفظ فعلیک أن تحمل لفظ الیوم أیضا علی ظاهره و لا یتعدی منه إلی اللیل.

قلت: لا ملازمهٔ بین الأخذ بظاهر الشغل و بین الجمود علی ظهور لفظ الیوم، إذ من المقطوع به عدم الدخالهٔ لخصوصیهٔ النهار فی المقام، بل المراد بالیوم هنا و ببیاض الیوم فی أخبار الثمانیهٔ هو القدر الذی یصرف فی السیر من مجموع الیوم و اللیلهٔ فی مقابل ما یصرف فی الاستراحهٔ، فإنّ المعتاد بین المسافرین صرف مقدار منهما یناسب السیر فی المسیر و صرف الباقی فی الاستراحهٔ و یختلف ذلک باختلاف الفصول و الأزمان. و مجموع السیر المعتاد فی مجموع الیوم و اللیلهٔ بحسب المراکب السابقهٔ کان ثمانیهٔ فراسخ، و لم یجر العادهٔ علی طیّ هذا المقدار فی النهار فقط، بل ربّما کان فی النهار فقط، و ربّما کان فی اللیل فقط، و ربّما کان بالتلفیق حسب اقتضاء الحال و الزمان. فالمراد بالیوم هو المقدار المصروف فی السیر من مجموع الیوم و اللیلهٔ، و بیاض الیوم أیضا کنایهٔ عن ذلک.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۳۳

فتلخص مما ذکرناه أنّ فی جواب الإمام علیه السلام احتمالین:

الأوّل: أن یکون مراده علیه السلام أنّ ما ذکرت من البریدلا ینافی ما فی ارتکازک من البریدین، لرجوع کلیهما الی مقدار مسیرهٔ الیوم، و هی تمام الملاک فی ثبوت القصر، غایهٔ الأمر رجوع البرید إلیها بسبب ضمّ الرجوع.

الثانی: أن یکون مراده علیه السلام بیان ملاک آخر للقصر وراء البریدین، و هو البرید التلفیقی إذا کان شاغلا لیوم المسافر.

و یساعد الأوّل کونه بصدد رفع استعجاب السائل، و إنّما یتحقق رفعه غالبا بالإرجاع إلی ما علم سابقا.

و یساعد الثانی ظهور قوله: «شغل یومه» فی الشغل الفعلی. هذا.

و لکن لا یقاوم هذا الظهور لظهور أخبار عرفات فی عدم اعتبار الرجوع لیومه.

فالاستدلال بالحدیث لاعتباره فی غایهٔ الإشکال، فتدبّر.

ثم لا یخفی أنّ حمل قوله: «شغل یومه» علی الشغل الفعلی یقتضی تقیید الرجوع فی قوله: «رجع» بما کان لیومه، و هو خلاف الظاهر. اللّهم إلّا أن یقال إنّ الغالب فیما إذا کان الذهاب أربعهٔ تحقق الرجوع فی یومه، فیصیر هذه الغلبهٔ قرینهٔ علی تقیید الرجوع، أو یقال إنّ ظهور الجزاء فی الشغل الفعلی قرینهٔ علی تقییده، فافهم.

الوجه الثانی أنه و إن سلّم حمل قوله: «شغل یومه» علی الشغل الفعلی و تقیید الرجوع فی قوله: «رجع» أیضا بما کان لیومه لکن الحدیث مع ذلک لا یدلّ علی اعتبار تحقق الرجوع فعلا فضلا عن کونه لیومه، إذ أقصی ما یدلّ علیه هو وجوب التقصیر فی البرید لکونه مسافهٔ إذا رجع فیها المسافر لیومه شغل یومه، و هذا لا یدلّ علی تحقق الرجوع فی الیوم و لا علی حصول الشغل بالفعل. و بعبارهٔ أخری: لیس التعلیل فی کلامه علیه السلام بخصوص الجزاء، بل بالقضیهٔ الشرطیهٔ، و صدقها لا یتوقف علی تحقق الشرط و الجزاء فعلا کما لا یخفی، فتأمّل.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۳۴

تنبیه

اعلم أنّه قال فی الجواهر ما حاصله: أنّ حدیث زرارهٔ الحاکی لسفر النبی صلّی اللّه علیه و آله إلی ذباب (الأوّل من الطائفهٔ الثالثهٔ) کالصریح فی عدم اعتبار الرجوع لیومه، إذ قوله:

«کان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله إذا أتی ذبابا قصّر» یظهر منه الاستمرار و التعدد، و یبعد جدّا کونه صلّی اللّه علیه و آله فی جمیع أسفاره إلیه راجعا لیومه. «۱»

و یرد علیه أنّ ما ذکرت إنما یصحّ لو فرض کون الذباب بلدهٔ فیها منزل أو مضیف مثلا، و لکن من المحتمل کونه نقطهٔ من البیداء، و الغالب فی المسافرهٔ إلی الصحاری هو الرجوع لیلا.

تتمهٔ

قد تلخّص لک من جمیع ما ذکرناه أنّ مقتضی الجمع بین جمیع أخبار المسألهٔ عدم اعتبار الرجوع لیومه فی المسافهٔ التلفیقیهٔ، کما اختاره ابن أبی عقیل، و لکن عمدهٔ الإشکال فیها إعراض الأصحاب عن ذلک و تسالمهم علی اعتباره فی تحتّم القصر.

و لأحد أن یقول: إنّ هذا الإعراض غیر مضرّ، إذ نراهم یحومون فی استدلالاتهم حول هذه الأخبار، فلعلهم زعموا أنّ مقتضی الجمع بینها تعیّن القصر علی من شغل السفر یومه فعلا و ثبوت التخییر لغیره. فلا یکشف إعراضهم عن ظهور أخبار عرفات عن وجود نصّ غیر ما بأیدینا أو وجود وهن فی النصوص الموجودهٔ.

و بتقریب آخر: یحتمل أن یکون نظرهم فی هذا التفصیل إلی روایهٔ محمّد بن مسلم، فحملوا شغل الیوم فیها علی الشغل الفعلی، و بسببها قیّدوا إطلاقات أخبار التلفیق، و حکموا فیمن لم یرجع لیومه بالتخییر، لکونه مقتضی الجمع بین أخبار

---

(۱) راجع الجواهر ۱۴- ۲۱۲.

عرفات و بین ما توهم دلالتها علی الإتمام فی الفرض، أو لما ورد من الحکم بالتخییر فی الخبرین المتعارضین. [۱]

و مما یتوهم دلالته علی الإتمام فی المقام- مضافا إلی أصالهٔ التمام- ما رواه الشیخ بإسناده عن صفوان، عن إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا الحسن علیه السلام عن أهل مکهٔ إذا زاروا، علیهم إتمام الصلاهٔ؟ قال: «نعم، و المقیم بمکهٔ إلی شهر بمنزلتهم.» «۱»

بتقریب أنّ المراد بالزیارهٔ فیها سفرهم إلی عرفات، لأنّه القابل للسؤال، و إلّا فوجوب الإتمام علی أهل مکهٔ فی وطنهم أمر واضح لا یقبل السؤال. هذا.

و لکن الظاهر بعد هذا الحمل. و المقصود فی الحدیث هو السؤال عن وظیفهٔ المسافر إذا دخل بلده و لمّا یدخل بعد فی داره.

الأقوال فیمن لم یرجع لیومه

و کیف کان فالأقوال فیمن لم یرجع لیومه أربعهٔ:

الأوّل: تعیّن القصر مطلقا. و به قال ابن أبی عقیل. و قد عرفت أنه مقتضی الجمع بین أخبار الباب و لکنه مما أعرض عنه المشهور.

الثانی: تعین الإتمام مطلقا. و به قال السید المرتضی و الحلّی، و یظهر من المحقق فی المعتبر أیضا اختیاره، حیث قال: «و لو لم یرد الرجوع من یومه قال ابن بابویه یکون مخیّرا فی صلاته و صومه، و به قال المفید. و قال الشیخ یتخیر فی صلاته دون صومه.

و منع علم الهدی القصر فی کلّ واحد من الأمرین. لنا: أنّ شرط القصر المسافهٔ و لم تحصل فیسقط المشروط، و بالجملهٔ فإنّا نطالبهم بدلیل التخییر.» «۲»

---

[۱] و لو جعل المعارض لأخبار عرفات روایهٔ محمد بن مسلم کان مقتضی القاعدهٔ بعد التساقط الرجوع إلی إطلاقات أخبار التلفیق. ح ع- م.

---

(۱) الوسائل ۵- ۵۷۲ (ط. أخری ۸- ۵۰۱)، الباب ۱۵ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۱۱.

(۲) المعتبر ۲- ۴۶۸، فی صلاهٔ المسافر. و راجع رسائل الشریف المرتضی (جمل العلم و العمل) ۳- ۴۷، و السرائر ۱- ۳۲۹.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۳۶

و یساعده العمومات الدالهٔ علی کون مجموع الفریضهٔ و النافلهٔ إحدی و خمسین رکعهٔ الشاملهٔ لحال السفر أیضا، بعد حمل أخبار التلفیق علی خصوص من رجع من یومه إمّا لتقییدها بسبب روایهٔ محمد بن مسلم أو بادعاء انصرافها إلی خصوص هذه الصورهٔ لکونها أغلب أفراد التلفیق وجودا.

الثالث: التخییر مطلقا. و به قال ابن بابویه و المفید. و لعله المشهور. «۱»

الرابع: التفصیل بین الصلاهٔ و الصوم، فیحکم بالتخییر فی الصلاهٔ و تعین الصوم. و به قال الشیخ. «۲»

و یمکن أن یقال: إنّ تعین القصر و إن کان معرضا عنه لکن أصل القصر أوفق بالاحتیاط، إذ مقتضی الجمع العرفی بین أخبار المسألهٔ کما عرفت تعین القصر.

و المشهور و إن لم یفتوا بتعینه لکن المشهور بینهم جوازه، فما هو المعرض عنه إنّما هو تعین القصر لا أصل جوازه. فالاحتیاط الجامع بین الاعتناء بالأخبار و بقول الفقهاء هو القصر [۱]. هذا. و لکن الاحتیاط الجامع لجمیع الأقول یقتضی الجمع بین القصر و الإتمام، إذ القول بتعین الإتمام أیضا مما اعتنی به الأصحاب، و لیس القائل به منحصرا فی السید المرتضی و الحلی، بل قال الحلّی فی السرائر: «دلیل الاحتیاط أیضا یقتضی ما اخترناه، لأنّه لا خلاف بین أصحابنا بأجمعهم فی أنّ المکلف إذا تمم صلاته و صومه فی المسألهٔ المختلفهٔ فیها فإنّ ذمته بریئهٔ، و إذا قصّر ففیه الخلاف.» «۳»

فتدبّر، فإنّ المسألهٔ من دقائق المسائل الفقهیهٔ.

---

[۱] و یؤید ذلک أن القائل بتعیین الإتمام من القدماء عبارهٔ عمن لا یعمل بأخبار الآحاد کالسید المرتضی و الحلّی. ح ع- م.

---

(۱) راجع مفتاح الکرامهٔ ۳- ۵۰۳، کتاب الصلاهٔ، المطلب الثانی من الفصل الخامس من المقصد الرابع.

(۲) راجع النهایهٔ- ۱۲۲ و ۱۶۱ بابی الصلاهٔ فی السفر، و حکم المسافر فی شهر رمضان. و قد مرّ منه القول بالتخییر فی الصلاهٔ مطلقا (فی التهذیب ۳- ۲۰۸، و الاستبصار ۱- ۲۲۴).

(۳) السرائر ۱- ۳۳۰، باب صلاهٔ المسافر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۳۷

و ها هنا خمس مسائل

مرجع التعبیرات الواردهٔ فی تحدید المسافهٔ

الأولی: التعبیرات الواردهٔ فی أخبارنا فی تحدید المسافهٔ أربعهٔ: ۱- البریدان.

۲- ثمانیهٔ فراسخ. ۳- أربعهٔ و عشرون میلا. ۴- مسیرهٔ یوم أو بیاض یوم.

و الأصل فیها أنهم کانوا ینصبون علی رأس کلّ فرسخ حجرا علی شفیر الطریق لیکون علامهٔ، فسمی المسافهٔ الواقعهٔ بین الحجرین فرسخا لذلک لأنّه معرب «پر سنگ».

و علی رأس کلّ ثلث من الفرسخ میلا للعلامهٔ أیضا، فسمی ما بین المیلین میلا.

و کان للسلاطین أشخاص معدهٔ لنقل الرسائل و الکتب، فکان یحمل أحدهم المکاتیب إلی رأس أربعهٔ فراسخ، فینزل و یسلّم ما معه

من الکتب إلی غیره، فیحملها هو أیضا إلی رأس أربعهٔ و یسلمها إلی آخر، و هکذا إلی المقصد، تسریعا فی وصول المکاتیب.

فکان یسمی حامل المکاتیب بریدا، لاختیاره للسعی وقت البرد غالبا، أو لأنّه کان ینزل فی رأس الأربعهٔ للتبرد، ثم استعمل لفظ البرید فی نفس المسافهٔ التی هی أربعهٔ فراسخ.

و أمّا کلمهٔ المرحلهٔ الواقعهٔ فی تحدیدات المخالفین فالمراد بها مقدار ثمانیهٔ فراسخ.

و الأصل فیها أنّه کان مقدار السیر الواقع فی کلّ یوم ثمانیهٔ فراسخ، فکانوا ینزلون بعد طیّها ثم ینشؤون السفر ثانیا فیرحلون. و لأجل ذلک أیضا عبّر عن الثمانیهٔ فراسخ بمسیرهٔ الیوم.

ثم لا یخفی أنّ مفاد التعبیرات الثلاثهٔ الأول واحد، و إنّما الإشکال فی مسیرهٔ الیوم إذا اختلفت مع التقدیر بالفراسخ. و الظاهر من الذکری «۱» أنّ الاعتبار

---

(۱) راجع الذکری- ۲۵۹، کتاب الصلاهٔ، الرکن الخامس، المطلب الثانی، الشرط الثالث من شروط القصر.

بالفراسخ. و احتمل فی الروض «۱» تقدیم المسیرهٔ. و فی المدارک «۲» أن کلا منهما میزان مستقل، فیتخیر فی الأخذ بأیهما شاء. و قد یقال: إنّ المسیرهٔ لا موضوعیهٔ لها و لکنها أمارهٔ علی الفراسخ یعتمد علیها عند الجهل بها.

بروجردی، آقا حسین طباطبایی، البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، در یک جلد، دفتر حضرت آیهٔ الله، قم - ایران، سوم، ۱۴۱۶ ه ق

أقول: الظاهر رجوع التحدیدات الأربعهٔ إلی أمر واحد، و لذا فسّر بعضها ببعض فی بعض الأخبار:

ففی روایهٔ سماعهٔ مثلا: سألته عن المسافر فی کم یقصّر الصلاهٔ؟ فقال: «فی مسیرهٔ یوم، و ذلک بریدان، و هما ثمانیهٔ فراسخ.» «۳»

فیستفاد من هذه و أمثالها أنّ المسافهٔ الشرعیهٔ أمر واحد عبر عنه بتعابیر مختلفهٔ، لا أنّ کلا منها میزان مستقل أو أنّ بعضها أمارهٔ علی بعض. فمسیرهٔ الیوم أیضا عنوان یشاربها إلی مقدار الثمانیهٔ فراسخ، و لیس الاعتبار بنفس السیر موضوعا أو أمارهٔ بل بهذا المقدار.

و قوله علیه السلام فی روایهٔ الفضل: «و إنّما وجب التقصیر فی ثمانیهٔ فراسخ لا أقلّ من ذلک و لا أکثر، لأنّ ثمانیهٔ فراسخ مسیرهٔ یوم للعامّهٔ و القوافل و الأثقال.» «۴» أیضا لا یدلّ علی کون الاعتبار بالسیر، و إنّما یستفاد منه کون الاعتبار بالفراسخ، غایهٔ الأمر دلالته علی حکمهٔ جعلها میزانا و حدا.

نعم، ربّما یستفاد من قوله علیه السلام فی روایهٔ أبی بصیر: «فی بیاض یوم أو بریدین» «۵» أنّ کلا منهما میزان مستقل، و لا أقلّ من کون بیاض الیوم أیضا معتبرا بنحو الأمارهٔ، بحیث یعتمد علیه مع الجهل بالفراسخ.

---

(۱) راجع روض الجنان- ۳۸۳، کتاب الصلاهٔ، المقصد الرابع من النظر الثالث.

(۲) راجع المدارک ۴- ۴۳۲، فی الشرط الأوّل من شروط القصر، التنبیه الثانی.

(۳) الوسائل ۵- ۴۹۲ (ط. أخری ۸- ۴۵۳)، الباب ۱ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۸.

(۴) المصدر السابق ۵- ۴۹۰ (ط. أخری ۸- ۴۵۱) و الباب، الحدیث ۱.

(۵) المصدر السابق ۵- ۴۹۲ (ط. أخری ۸- ۴۵۴) و الباب، الحدیث ۱۱.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۳۹

و لقائل أن یقول: إنّ الترديد فی الحديث من جهة أنّ المسافة الشرعية الموجبة للقصر و إن كان أمرا واقعيا واحدا لكنها ربّما تستكشف لنا بسبب سير البريد كما فی الطريق العامة التی يمر بها البرد و ربما تستكشف بمسيرة القوافل كما فی الطرق الخاصة التی لا تمر بها البرد. و يحتمل أيضا أن يكون المراد ببياض اليوم شغل السفر ليومه فعلا، بناء على كونه ملاكا مستقلا فی إيجاب القصر فی قبال البريدين كما احتملنا ذلك فی خبر محمد بن مسلم السابق أيضا. و يحتمل أيضا أن يكون الترديد فی الرواية من الراوی، فتدبّر.

ثم إنهم ربّما قيّدوا السير فی المقام بكونه معتدلا، و قيّده بعضهم بكونه فی المكان المعتدل أيضا، و آخرون بكونه فی اليوم المعتدل لا مثل أيّام الشتاء و الصيف.

أقول: يرد على ما ذكروه أخيرا من اعتبار التعارف و الاعتدال فی اليوم ما أشرنا إليه سابقا من أنّ المراد بمسيرة اليوم ليس وقوع السير فی جميع بياض اليوم بحيث يبتدأ بابتدائه و ينتهی بانتهائه، حتی يعتبر فی اليوم كونه معتدلا، بل المراد بمسيرة اليوم أو بياض اليوم الواردين فی الروايات هو المقدار الذی يصرف فی السير عادة من مجموع اليوم و الليلة، فی مقابل المقدار الذی يصرف منهما فی الاستراحة، فإن المعتاد بين المسافرين صرف مقدار منهما يناسب السير فی المسير، و صرف الباقی فی الاستراحة، و يختلف ذلك باختلاف الفصول و الأزمان، و لم يجر العادة على صرف خصوص البياض فی السير، بل ربما يكون السير فی اليوم فقط، و ربّما يكون فی الليل فقط، و ربما يكون بالتلفيق حسب اقتضاء الحال و الزمان.

تحديد الفرسخ و الميل و الذراع

المسألة الثانية: قالوا فی تحديد الفرسخ بأنّه ثلاثة أميال، و الميل أربعة آلاف ذراع طول كلّ ذراع أربع و عشرون إصبعا، كلّ إصبع سبع شعيرات.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۴۰

أقول: أمّا كون الفرسخ ثلاثة أميال فمتفق عليه، و أمّا الميل فقد حدّد تارة بأربعة آلاف ذراع، و أخرى بثلاثة آلاف، و فی مرسلة الخزاز بثلاثة آلاف و خمسمائة ذراع، و فی مرسلة الصدوق بألف و خمسمائة ذراع (الثامنة و التاسعة من الطائفة الثانية) فراجع. «۱» و عن مصباح الفيومی أنه قال: «الميل بالكسر فی كلام العرب مقدار مدّ البصر فی الأرض.» ثم نقل عن الأزهری أنه قال: «و الميل عند القدماء من أهل الهيئة ثلاثة آلاف ذراع، و عند المحدثين أربعة آلاف ذراع. و الخلاف لفظی، فإنّهم اتفقوا على أنّ مقداره ست و تسعون ألف إصبع- و الإصبع سبع شعيرات بطن كلّ واحدة إلى ظهر الأخرى- و لكن القدماء يقولون: الذراع اثنتان و ثلاثون إصبعا و المحدثون أربع و عشرون إصبعا، فإذا قسم الميل على رأی القدماء، كلّ ذراع اثنين و ثلاثين، كان المتحصل ثلاثة آلاف ذراع و إن قسم على رأی المحدثين، أربعا و عشرين، كان المتحصل أربعة آلاف ذراع. و الفرسخ عند الكلّ ثلاثة أميال». «۲»

و فی القاموس: «الميل قدر مدّ البصر، و منار يبنی للمسافر، أو مسافة من الأرض متراخية بلا حدّ، أو مائة ألف إصبع إلّا أربعة آلاف إصبع، و ثلاثة أو أربعة آلاف ذراع، بحسب اختلافهم فی الفرسخ هل هو تسعة آلاف بذراع القدماء أو اثنا عشر ألف ذراع بذراع المحدثين». «۳»

و من كلامه أيضا يظهر لفظية النزاع. و الظاهر أنه لم يرد كون لفظ الميل موضوعا بأوضاع مختلفة لهذه المفاهيم المتكثرة التی ذكرها، بل يكون بصدد تعداد

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۴۹۷ و ۴۹۸ (ط. أخرى ۸- ۴۶۰ و ۴۶۱)، الباب ۲ منها، الحديثان ۱۳ و ۱۶.

(۲) کذا فی مفتاح الکرامهٔ ۳- ۴۹۷ نقلا عن المصباح. و فی المصباح المطبوع ص ۵۸۸ بعد قوله: «مقدار مدّ البصر فی الأرض» هکذا: «قاله الأزهری. و المیل عند القدماء.».

(۳) القاموس المحیط ۴- ۵۳.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۴۱

التعبیرات المختلفهٔ التی ذکروها فی بیان المسافهٔ المعینهٔ المحدودهٔ، و اللازم إرجاع التعبیر الثالث إلی الأوّل و إلّا لفسد المعنی کما لا یخفی.

و قال المحقق: «المیل أربعهٔ آلاف ذراع بذراع الید» «۱» و فی السرائر عن المسعودی فی کتاب مروج الذهب أنه قال: «المیل أربعهٔ آلاف ذراع بذراع الأسود، و هو الذراع الذی وضعه المأمون لذرع الثیاب و مساحهٔ البناء و قسمهٔ المنازل.» ثم قال: «و الذراع أربعهٔ و عشرون إصبعا.» «۲»

أقول: الظاهر أنّ کلام المسعودی هو المتّبع فی هذا الباب، إذ ذراع الید- و إن قیدناها بالتوسط- مما تختلف بحسب الأشخاص، و بحسبه یختلف الفرسخ کثیرا، و من المستبعد تحدید المسافهٔ بهذا الأمر غیر المضبوط. فالظاهر أنّ الذراع فی کل عصر کان عبارهٔ عن طول معین عیّن من قبل السلاطین و المتنفذین لذرع الثیاب و الأرضین و نحوها، و کانوا یتصدون لتعیینها حسما لمادهٔ النزاع و الاختلاف. و هذا الطول المعین کان یختلف بحسب الأعصار و الأمصار، و علیه یحتمل الاختلافات الواقعهٔ فی تحدید المیل کما عرفت. و المسعودی کان قریب العهد بعصر المأمون، و کان مطلقا بوضع زمانه، فقوله متّبع فی هذا الباب.

لا یقال: أغلب أخبارنا فی هذا الباب صدرت عن الصادقین علیهما السلام، فکیف تحمل علی ما وضعه المأمون؟! فإنه یقال: الوارد فی أخبارنا التحدید بالمیل فقط، و لیس فیها تحدید بالذراع، سوی ما فی روایهٔ الخزّاز من التحدید بثلاثهٔ آلاف و خمسمائهٔ ذراع، و ما فی مرسلهٔ الصدوق من التحدید بألف و خمسمائهٔ ذراع. و الواجب حملهما علی کون التحدید بذراع أطول من ذراع المأمون.

---

(۱) الشرائع ۱- ۱۳۲ (ط. أخری ۱۰۱)، کتاب الصلاهٔ، الفصل الخامس من الرکن الرابع.

(۲) السرائر ۱- ۳۲۸، عن مروج الذهب ۱- ۱۰۳.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۴۲

و بالجملهٔ، الظاهر أنّ التحدیدات کانت بأمور منضبطهٔ سالمهٔ من تطرق الزیادهٔ و النقصان، و ذراع الید أمر غیر منضبط. نعم لا نابی أن یکون ذراع المأمون بحسب الأصل مأخوذا من ذراع الید، فإنّها بحسب المتعارف من المرفق إلی أطراف الأصابع ست قبضات: أربع و عشرون إصبعا. و ما ذکرناه بالنسبهٔ إلی الذراع جار فی الإصبع و الشعیر أیضا فإنّ المراد منهما فی التحدیدات أمران منضبطان مأخوذان بحسب الأصل من الإصبع و الشعیر، فتدبر. [۱]

حکم الشکّ فی المسافهٔ

المسألهٔ الثالثهٔ: لو شکّ فی کون سفره بمقدار المسافهٔ الشرعیهٔ أم لا، فإن کان هناک أمارهٔ معتبرهٔ عوّل علیها، و إلّا رجع إلی الأصل.

فالکلام هنا یقع فی مقامین:

الأوّل: فی الأمارات المعتبرهٔ أو المتوهم اعتبارها فی المقام.

الثانی: فیما یقتضیه الأصل عند فقدها.

و لنقدم المقام الثانی، فنقول: قال فی الجواهر: «إنّ الأصل یقتضی الإتمام.» «۱»

و قال فی مصباح الفقیه ما حاصله: «أنّ الواجب هو الإتمام، لأصالهٔ عدم تحقق ما یوجب القصر. فإن قلت: هذا الأصل إنّما یتفرع علیه أنه لا یجب القصر، و أمّا

---

[۱] لا یقال: بناء الشارع فی التحدیدات علی المسامحهٔ و الإرجاع إلی العرف، و الشاهد علی ذلک تحدید الکر بالأشبار. فإنه یقال: بناؤه فی الموضوعات علی ذلک، و أمّا فی التحدیدات فلا نسلّم ذلک. و أمّا فی باب الکر فالظاهر أنّ العبرهٔ فیه بالوزن، و الأشبار إنّما ذکر أمارهٔ لتحقق مقداره، و هی مصادفهٔ دائما، إذ الکر بحسبها أزید من الکر بحسب الوزن دائما.

ثم إنه من المحتمل أن تکون ذراع القدماء مأخوذهٔ بحسب الأصل من مقدار عظمی العضد و الذراع إلی الزند، إذ من المنکب إلی الزند ثمان قبضات، کما لا یخفی. ح ع- م.

---

(۱) الجواهر ۱۴- ۲۰۵، فی الشرط الأوّل من شروط القصر.

وجوب الإتمام فهو مبنی علی أن لا یکون المقصد ثمانیهٔ فراسخ، و لا یمکن إحراز ذلک بالأصل، لأنّه من قبیل تعیین الحادث بالأصل و التعویل علی الأصول المثبتهٔ فمقتضی العلم الإجمالی فی المقام هو الجمیع. قلت: إنّ بقاء التکلیف بالإتمام أیضا متفرع علی الأصل المزبور، لأنّ مقتضی عمومات أدلهٔ التکالیف وجوب الإتیان بالظهر مثلا رباعیهٔ علی کلّ مکلف ما لم یسافر، فیکون السفر رافعا للتکلیف الثابت بالعمومات، فمتی شک فی تحققه یبنی علی عدمه بالأصل، و إذا ارتفع الرافع بالأصل عملنا بما یقتضیه العمومات الأوّلیهٔ، و لیس هذا من باب التمسک بالعمومات فی الشبهات المصداقیهٔ، بل من باب إحرازه موضوع العامّ بالأصل.» «۱» انتهی.

أقول: ما ذکره «قده» من إثبات حکم الإتمام بالعمومات حقّ لا مریهٔ فیه، فإنّ الموضوع للإتمام بحسب الأدلهٔ هو مطلق المکلّف، غایهٔ الأمر إخراج المسافر منه تخصیصا، فإذا کان الشخص مصداقا لعنوان العامّ بالوجدان و نفینا عنه عنوان الخاصّ بالأصل حکم علیه بحکم العام.

لا یقال: التخصیص دلّ علی أنّ عنوان العام لیس تمام الموضوع للحکم، فصدقه لا یکفی فی ثبوت الحکم.

فإنّه یقال: نعم، التخصیص و إن کان یخرج العام عن کونه تمام الموضوع لکن لا یوجب ذلک أن یصیر الموضوع أمرا وجودیا أو عدولیا غیر قابل للإحراز بسبب الأصل، بل الموضوع یترکب من أمر وجودی هو عنوان العام و أمر عدمی هو عدم عنوان الخاص. [۱] فإذا ثبت الأوّل بالوجدان و الثانی بالأصل ثبت حکم العام

---

[۱] و إن أبیت إلّا عن تقید الموضوع بأن یصیر الموضوع عنوان العام مقیدا بعدم کونه متصفا بعنوان الخاص- بتقریب أن حکم المخصص ثابت لوجوده النعتی و انتفاء الوجود النعتی بالعدم النعتی لا- المحمولی- قلنا: إن للعدم النعتی أیضا فیما نحن فیه حالهٔ سابقهٔ، فنستصحب مفاد اللیسیهٔ الناقصهٔ أعنی عدم کون هذا المکلف مسافرا بالسفر الشرعی. ح ع- م.

---

(۱) مصباح الفقیه- ۷۲۵ (کتاب الصلاهٔ) فی الشرط الأوّل من شروط القصر، التنبیه الثالث.

لثبوت موضوعه بکلا جزئیهٔ، و ارتفع حکم الخاص لارتفاع موضوعه بسبب الأصل، فتدبّر.

و یمکن ان یستشکل فی جریان الأصل فی المقام بأن موضوع القصر إن أخذ من حالات المکلف جری فیه استصحاب العدم من جههٔ أنه قبل طیّ المسافهٔ المشکوک فیها لم یکن مسافرا بالسفر الموجب للقصر فیستصحب ذلک. و أمّا إن أخذناه من حالات المسافهٔ، بأن

يكون موضوع القصر كون مسافة السفر ثمانية، فلا يكون موردا للأصل. و إثباته بالأصل الجارى بالنسبة إلى حالة المكلف عمل بالأصل المثبت.

و نظير ذلك ما ذكروه فى باب اللباس المشكوك فيه، إذ من الأصول التى أجروها فى هذا الباب استصحاب حالة المكلف، بأن يقال: إنّه قبل أن يلبس هذا اللباس لم يكن لابسا لغير المأكول، فيستصحب ذلك. و أجابوا عنه بأن الظاهر من الروايات كون موضوع الحكم من حالات اللباس لا المصلّى، فيشترط فى الصلاة أن لا يكون لباس المصلّى من أجزاء ما لا يؤكل لحمه، و ليس هذا موردا للأصل، و إثباته بالأصل السابق عمل بالأصل المثبت. [۱]

---

[۱] ربما يقال: إنّ قيد الشىء يجب أن يكون من حالاته و أطواره و من صفاته و مقسماته، فلو فرض فى مقام أخذ الأجنبى قيد يجب الالتزام بكون القيد عبارة عن أمر انتزاعى يكون من مقسمات المقيد و من حالاته، كوصف المعية و المقارنة و نحوهما، غاية الأمر كون الأجنبى منشأ لانتزاعه أو طرفا لإضافته، و لا فرق فى ذلك بين القيود الوجودية و العدمية. ففى باب اللباس المشكوك فيه لا يصح أن يعتبر نفس عدم كون اللباس من أجزاء ما لا يؤكل لحمه قيدا للصلاة لعدم كونه من حالاتها بل المعتبر فيها عدم مقارنتها له، كما يدل على ذلك التعبير ب «فى» فى قوله: «لا تجوز الصلاة فى شعر و وبر ما لا يؤكل لحمه». و بالجملة المانع معية الصلاة لما لا يؤكل و مقارنتها له، لا نفس ما لا يؤكل. و على هذا يمكن إجراء استصحاب العدم فى صورة الشك، إذ عدم كون هذا اللباس مما لا يؤكل و إن لم يكن له حالة سابقة لكن عدم مقارنة الصلاة لما لا يؤكل بنحو العدم المحمولى مما له حالة سابقة، فكما يستصحب وجود الشرط كالوضوء أو الطهارة من الخبث بنحو الكون التام و يترتب عليه صحة الصلاة كما هو

البدر الزاهر فى صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۱۴۵

ثم لا يخفى أنّ المراد بالعمومات فى المقام هى الروايات الكثيرة الواردة فى أعداد ركعات الصلاة و أن مجموع الفريضة و النافلة إحدى و خمسون ركعة، و الفريضة سبع عشرة ركعة، بل نفس قوله تعالى وَ إِذا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُناحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاةِ «۱» أيضا شاهد على أن الوظيفة لو لا هذه الآية كانت على الإتمام، بداهة ظهور كلمة القصر فى ذلك، فافهم.

هذا كلّه فيما يتعلق بالمقام الثانى.

و أما المقام الأوّل أعنى البحث عن الأمارات التى يمكن أن يقال باعتبارها فى تعيين المسافة فملخّص الكلام فيه أن ما يمكن أن يقال باعتباره فى المقام أربعة:

۱- البيّنة. ۲- الظن المطلق. ۳- الشياع. ۴- العدل الواحد.

أمّا البينة فالظاهر اعتبارها إذا أخبرت عن حس.

و كأنّ من لم يعتبرها توهّم أن موارد اعتبارها بحسب الأدلّة هى المرافعات و الخصومات المرجوعة إلى الحكّام، بتقريب أنّ الظاهر منها أنّ البينة و اليمين أمران وضعتا شرعا لفصل الخصومات و قطعها، و كما لا يعتنى باليمين فى غير باب القضاء فكذلك البينة. هذا.

و لكن تتبع الموارد الكثيرة التى حكم فيها بحجية البيّنة ربما يورث القطع بأنها

مورد صحيحتى زرارة، كذلك يستصحب عدم المانع، أعنى عدم تحقق المقارنة المشار إليها بنحو الليسية التامة، و يترتب عليه صحة الصلاة. و بالجملة وزان عدم المانع وزان وجود الشرط، و الفرق بين القيود الوجودية و العدمية تحكم.

اللهم إلّا أن يقال إنّ المقارنة المشار إليها و إن كانت معدومة سابقا لكن كان عدمها بعدم نفس الصلاة، فاستصحابه و لو بنحو العدم المحمولى من قبيل استصحاب السالبة بانتفاء الموضوع، و ليس هذا معتبرا بنظر العرف، فتدبر. ثم لا يخفى أنّ مقتضى ما ذكر أن لا يكون نفس الوضوء أو كون الشخص متوضئا أيضا قيدا للصلاة بل يكون القيد مقارنتها له، مع أن الاستصحاب يجرى فى نفس

الوضوء کما لا یخفی. ح ع- م.

---

(۱) سورهٔ النساء (۴)، الآیهٔ ۱۰۱.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۴۶

أمارهٔ شرعیهٔ عامّهٔ تقع فی طریق الإثبات فی جمیع الموارد عدا ما استثنی. و مما یدل علی عموم حجیتها ما رواه مسعدهٔ بن صدقهٔ عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال: سمعته یقول: «کلّ شیء هو لک حلال حتی تعلم أنّه حرام بعینه فتدعه.» (إلی أن قال:) «و الأشیاء کلّها علی هذا حتی یستبین لک غیر ذلک أو تقوم به البینهٔ». «۱»

و أما الظن المطلق فعن الشهید فی الروض «۲» احتمال اعتباره هنا، لأنّه مناط العمل فی کثیر من العبادات.

و أورد علیه بأنّه قول بغیر دلیل.

و نحن نقول: لنا أن نثبت ذلک بالانسداد الصغیر، بتقریب أنّ تعلیق الحکم علی موضوع یعسر الاطلاع علیه غالبا کاشف عن اعتبار الظن به.

بیان ذلک: أنّ باب العلم بالمسافهٔ الشرعیهٔ فی غیر المسافات البعیدهٔ منسدّ لأغلب الناس، و قد علم من الروایات الواردهٔ فی باب السفر أنّ غرض الشارع لم یتعلق بثبوت الترخیص لخصوص من سافر سفرا بعیدا جدّا، بل قد تعلق بثبوته لکلّ من سافر بالسفر الشرعی و إن کان مقداره مسیرهٔ یوم فقط، لوجود ملاک الترخیص فیه أیضا، أعنی به الشدهٔ الموجبهٔ له. فمقتضی ذلک جواز الاعتماد فی تشخیص المسافهٔ علی الظن، و إلّا لزم عدم ثبوت حکم القصر لأغلب من کان سفره بمقدار الثمانیهٔ أو أزید ما لم یبلغ حدّا یعلم عادهٔ بکونه مسافهٔ.

و بتقریب آخر: لو لم یکن الظن بالمسافهٔ حجهٔ لهذا القبیل من المسافرین غیر القاصدین للبلاد البعیدهٔ لزم إمّا عدم انسداد باب العلم و العلمی لهم، أو وجوب رجوعهم إلی الأصل السابق و الإتمام، أو الاحتیاط بالجمع. و التالی بشقوقه الباطل،

---

(۱) الوسائل ۱۲- ۶۰ (ط. أخری ۱۷- ۸۹)، الباب ۴ من أبواب ما یکتسب به، الحدیث ۴.

و للمقرّر- دام ظلّه العالی- بحث فی حجیهٔ البیّنهٔ، و حجیّهٔ الشیاع فی المجلد الثالث من کتابه القیّم: «کتاب الزکاهٔ» ص ۳۸۵ و ۳۹۸ و ما بعدهما، فراجع.

(۲) راجع روض الجنان- ۳۸۴، کتاب الصلاهٔ، المقصد الرابع من النظر الثالث.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۴۷

لوضوع انسداد بابهما للأغلب إلّا من شذّ و ندر فی مثل هذا الموضوع، و وضوح بطلان العمل بالأصل أو الاحتیاط لأغلب المسافرین، لما عرفت من کون الشارع مریدا لثبوت الرخصهٔ لهذا القبیل من المسافرین أیضا، بحیث یعلم بکون الإتمام أو الاحتیاط مرغوبا عنه.

و مما یؤید هذا الدلیل أنّ الأئمهٔ علیهم السلام عبّروا عن المسافهٔ الواقعیهٔ الموجبهٔ للقصر تارهٔ بالبریدین، و أخری بالأمیال، و ثالثهٔ بالفراسخ، و رابعهٔ بمسیرهٔ الیوم. و قد عرفت سابقا أن الأصل فی ذلک هو أنه کان للسلاطین فی کل زمان أشخاص معدّهٔ لنقل الرسائل و الکتب، و کان فی الطرق العامهٔ علی رأس کل أربعهٔ فراسخ محل مخصوص هیئ فیه المرکوب و البرید، فکان إذا بلغ حامل المکاتیب إلی هذا المحل نزل لاستراحهٔ نفسه و مرکوبه، و حوّل المکاتیب إلی شخص آخر موجود فی هذا المحل، فرکب هذا الشخص المرکوب المهیّأ قبلا- و ذهب مقدار أربعهٔ فراسخ و حوّلها إلی آخر، و هکذا. و کان یسمی حامل المکاتیب برید، ثم استعمل بالعنایهٔ فی نفس المسافهٔ الواقعهٔ بین هذا المنزل و ذاک. و کانوا یضعون علی رأس کل فرسخ الحجر علی شفیر الطریق للعلامهٔ، و یسمون الموضع بالفارسیهٔ «پر سنگ»، ثم عرّب فصار فرسخا، و علی رأس کلّ ثلث منه میلا و منارهٔ یوقد علیها النار الهدایهٔ

المسافرین، و یسمونه میلا، ثم استعمل الفرسخ و المیل بالعنایه فی نفس المسافه الواقعه بین الحجرین أو المیلین.

و کیف کان فجمیع هذه التعبیرات الأربعه الوارده فی الروایات تعبیرات مختلفه عن المسافه الواقعیه التی هی أمر واحد، و یحتمل جدّا تخطیها عنها و مع ذلک ذکرها الأئمه علیهم السلام لأصحابهم فی مقام تحدید المسافه، و لا محاله کانوا یعتمدون فی أسفارهم علی الأمیال المنصوبه و الأحجار الموضوعه و الأمکنه المعده لنزول البرد، و علی سیر القوافل، اعتمادا علی ما ذکره الأئمه علیهم السلام مع أنّهم لم یکونوا

البدر الزاهر فی صلاه الجمعه و المسافر، ص: ۱۴۸

یقطعون دائما بکونها مطابقه للمسافه الشرعیه الواقعیه، بل غایه ما یستفاد منها هو الظنّ، لاحتمال الزیاده و النقصان فیها. فیعلم من ذلک أنّ فی إحراز المسافه الواقعیه لا- یجب تحصیل العلم بل یجوز الاعتماد علی الظن، سواء حصل بمسیره الیوم، أو بالمرور علی أربعه و عشرین میلا- من الأمیال المنصوبه من قبل السلاطین، أو بالتجاوز عن ثمانیه فراسخ، أو بریدین، أو بغیر ذلک من الأمور المورثه للظن، فتدبّر.

و بهذا البیان یظهر وجه حجیه الشیاع أیضا فی المقام و إن لم یورث العلم.

و إن أبیت عن حجیه الظنّ فی المقام کان المرجع عند عدم حصول العلم و ما بحکمه أصاله التمام کما مرّ بیانها.

و ربما یقال: إنّ الظن الاطمئنانی أیضا ملحق بالعلم، لکونه من أفراده عرفا.

و فیه أنّه لیس فی أدلتنا لفظ العلم حتی یقال بوجوب الرجوع إلی العرف و العاده فی تشخیص مصادیقه، بل الاعتماد علیه من جهه حجیته الذاتیه غیر القابله للجعل.

و هذا المعنی إنّما یثبت لنفس العلم و الیقین فقط.

اللّهم إلّا ان یقال باستمراره السیره علی العمل بهذا القبیل من الظن المتاخم للعلم، فیکون ذلک دلیلا علی حجیته و جواز الاعتماد علیه و إن لم یکن من أفراد العلم.

حکم الفحص عند الشک فی المسافه

المسألهٔ الرابعهٔ: إذا شک فی أن الطریق المقصود بمقدار المسافهٔ أو لا، و لم یکن فی البین أمارهٔ، فهل یرجع إلی أصالهٔ التمام من دون فحص، أو یجب الفحص و مع الیأس یرجع إلیها، أو یفصّل بین ما إذا کان الفحص مستلزما للحرج و بین غیره؟ فی المسألهٔ وجوه.

و لا- یخفی أنّ الشبهه فی المقام شبهه موضوعیه وجوبیه، و أنّ الشک فی المکلف به لا التکلیف، للعلم إجمالا بوجوب القصر أو الإتمام، غایهٔ الأمر کون الإتمام موردا.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۴۹

للأصل، و علی فرض جریانه ینحلّ العلم الإجمالی فیقع الکلام فی أنّه یجری قبل الفحص أو لا.

قال الشیخ: «و هل یجب الفحص أم لا؟ وجهان: من أصالهٔ العدم التی لا یعتبر فیها الفحص عند إجرائها فی موضوعات الأحکام، و من تعلیق الحکم بالقصر علی المسافهٔ النفس الأمریهٔ، فیجب لتحصیل الواقع عند الشک إمّا الجمع، و إمّا الفحص، و الأوّل منتف هنا إجماعا، فتعیّن الثانی.» «۱»

أقول: لا- یظهر لکلامه «قده» معنی محصّل، إذ ما ذکره من کون الحکم بالقصر معلقا علی المسافهٔ النفس الأمریهٔ بیان لوجود العلم الإجمالی فی المقام، و هو مسلم لکن المقصود حلّه بإجراء الأصل، و ما ذکره للمنع عن جریانه قبل الفحص لا یفی بذلک، إذ الحصر الذی ذکره غیر حاصر، لإمکان القول بإجراء الأصل و عدم الفحص. و بالجملهٔ ما استدل به لوجوب الفحص مما یشبه المصادرهٔ، کما

لا یخفی.

ثم مـا ذکره من أنه یجب إمّا الجمع و إمّا الفحص، إمّا أن یکون بنحو التردیـد بأن یکون المراد تعین الجمع أو تعین الفحص، و إمّا أن یکون بنحو التخییر، فعلی الأوّل یصح قوله: «و الأوّل منتف هنا إجماعا». و أما علی الثانی فلا یصح ذلک، لجواز الجمع قطعا. هذا.

و الهمـدانی «قـده» بعـد ما سلّم فی المقام عدم تنجیز العلم الإجمالی بنحو الإطلاق و إلّا لما صحّ إجراء الأصل بعد الفحص أیضا قال: إنه مانع عن الرجوع إلی الأصول قبل الفحص. «۲»

و یرد علیه أنّ العلم إن أثّر فی تنجیز الطرفین فلا مجـال للأصل و لو بعـد الفحص، و إن کان تأثیره معلقا علی عـدم جریان الأصل فلنا أن نقول بجریانه قبل الفحص

---

(۱) کتاب الصلاهٔ للشیخ الأعظم الأنصاری- ۳۹۰.

(۲) راجع مصباح الفقیه- ۷۲۵ (کتاب الصلاهٔ) فی الشرط الأوّل من شروط القصر، التنبیه الرابع.

أیضا، و بجریانه ینحل العلم. و القول باشتراطه بالفحص فی أطراف العلم دون الشبههٔ البدویهٔ دعوی بلا دلیل.

و قـال بعض أعاظم العصر: إنه من الممکن دعوی انصـراف لفظ الشک و عـدم العلم عن مورد یمکن تحصـیل العلم بسـهولهٔ. فالأدلّهٔ المعلقـهٔ للـترخیص علی هـذین العنـوانین غیر شاملـهٔ للشـکوک الابتدائیـهٔ الزائلـهٔ بـالفحص. نعم، خرج الشـبهٔ التحریمیـهٔ الموضـوعیهٔ بالإجماع، فیبقی غیرها علی طبق القاعدهٔ من وجوب الفحص. «۱»

و یرد علیه أیضا عدم تسلیم الانصراف.

و الحق أن یقال: إنّ الشبههٔ الموضوعیهٔ إذا کانت فی باب الأموال و الحقوق المجعولهٔ شرعا یمکن دعوی القطع بوجوب الفحص فیها، و إلّا لزم الخروج من الدین و تعطیل کثیر من الأحکام الشرعیهٔ. فمن شک فی حصول الاستطاعهٔ أو بلوغ ماله حدّ النصاب أو صیرورته متعلقا للخمس لا یجوز له استصحاب العدم قبل الفحص.

فـإنّ الاسـتطاعهٔ و بلوغ المـال حـدّ النصـاب و نحوهما مما لا تعلم غالبا إلّا بالفحص، فالقول بعـدم وجوبه یوجب تعطیل هـذه الأحکام غالبا.

و کیف کان ففی مسألهٔ الشک فی المسألهٔ الأحوط الفحص.

مبدأ المسافهٔ

المسألـهٔ الخامسـهٔ: فی مبـدأ المسافـهٔ وجوه بل أقوال: ۱- أن تعتـبر مـن المنزل. نسـب ذلـک إلی الصـدوق. «۲» ۲- أن تعتـبر مـن حدّ الترخص. ۳- أن تعتبر من آخر خطهٔ البلد.

و ربما قیل فی البلاد الکبیرهٔ باعتبارها من آخر المحلهٔ.

---

(۱) راجع کتاب الصلاهٔ لآیهٔ اللّه العظمی الشیخ عبد الکریم الحائری «قده»- ۵۹۱، فی الشرط الأوّل من شروط القصر، المسألهٔ ۶.

(۲) فی المختلف ص ۱۶۳ (ط. أخری ۲- ۵۳۴): «و قال علی بن بابویه: و إذا خرجت من منزلک فقصّر إلی أن تعود إلیه».

و یمکن أن یوجّه الأوّل بأن الشخص بعد أن خرج من منزله عازما للسفر صدق علیه عنوان المسافر من حینه.

و یمکن أن یوجه الثانی بأن العرف لا یساعد علی إطلاق عنوان المسافر إلّا علی من خرج عن فناء بلده، بحیث غاب عنه آثاره، و هو عین وصوله إلی حدّ الترخص.

أو یقال: إنّ العرف و إن ساعد علی إطلاقه قبل ذلک لکن الشرع لم یعتبر ذلک.

بتقریب أن المستفاد مما دل علی اشتراط القصر بالوصول إلی حدّ الترخص هو أنّ السفر إنما یتحقق شرعا بعد الوصول إلیه.

و یمکن أن یوجّه الثالث بأن السیر فی شوارع البلد و محلاته مما یحصل من الإنسان فی کلّ یوم، إذ المتوطن فی بلدهٔ لا یخلو غالبا من السیر فی نقاطها المختلفهٔ لقضاء الحوائج الیومیهٔ، فلا یکون هذا السیر موجبا لصدق اسم المسافر، بل الملاک لصدقه تحقق سیر منه مغایرا لما یتحقق منه فی کلّ یوم، و لیس هذا إلّا ما یتغرب به من البلد.

و یمکن أن یناقش فی ذلک بأن السیر فی شوارع البلد لا یوجب صدق عنوان المسافر إذا تحقق مستقلا، و أمّا إذا تحقق فی امتداد السیر فی خارج البلد کان المجموع ملاکا لصدق عنوانه، کما یشهد بذلک إطلاق العرف هذا العنوان علی من خرج من منزله قاصدا للثمانیهٔ مثلا.

ثم لا یخفی أنّ ادعاء الإجماع أو الشهرهٔ فی هذه المسألهٔ بلا وجه، فإنها لم تکن معنونهٔ فی کلمات الأصحاب. [۱] نعم، یظهر من العلامهٔ فی کتبه أن الاعتبار بآخر البلد. «۱»

---

[۱] قال فی مفتاح الکرامهٔ ۳- ۴۹۵: «و ظاهر مجمع البرهان ۳- ۳۶۶ و الذخیرهٔ ص ۴۰۷ و الکفایهٔ ص ۳۲ و الریاض ۴- ۴۰۸ أن ذلک إجماع من الکلّ، حیث قالوا ما نصّه: قالوا: المراد جدران آخر البلد الصغیر أو القریهٔ و إلّا فالمحلّهٔ. و الحق أن المصرح بذلک أوّلا إنما هو الشهید.».

---

(۱) راجع التذکرهٔ ۱- ۱۸۹ (ط. أخری ۴- ۳۷۷)، المسألهٔ ۶۲۵ (فی شرائط القصر)، و المنتهی ۱- ۳۹۱، و نهایهٔ الإحکام ۲- ۱۷۲.

و أوّل من عنون المسألهٔ بنحو التفصیل الشهید الأوّل فی الذکری و البیان و تبعه الشهید الثانی و بعض آخر، «۱» فقالو إنّ المبدأ آخر خطهٔ البلد فی البلاد المتعارفهٔ، و آخر المحلهٔ فی البلاد المتسعهٔ. و فی جامع المقاصد: أنه لو کان فی موضع وحده کساکن البرّ أو موضع لم یکن فی البلد فهو بمنزلهٔ ما إذا کان منزله فی نهایهٔ عمارهٔ البلد. «۲»

و کیف کان فالمسألهٔ من التفریعات التی یجب فیها إعمال النظر و الاجتهاد، و لیست من المسائل الأصلیهٔ المتلقاهٔ عن الأئمهٔ علیهم السلام یدا بید، و لذا لم تذکر فی کتب القدماء من أصحابنا و لیس منها اسم فی کتبهم، فادعاء الشهرهٔ أو الإجماع فیها غریب.

و الأقوی فیها هو الوجه الثالث. و یدلّ علیه أنّ عنوان السفر و عنوان الإقامهٔ متقابلان عرفا، کما یستفاد من قوله تعالی یَوْمَ ظَعْنِکُمْ وَ یَوْمَ إِقامَتِکُمْ. «۳» و عنوان المقیم إنّما یطلق علی الشخص باعتبار توطنه فی بلد خاصّ من دون نظر إلی کونه ساکنا فی منزل مخصوص من منازله، فیقال: فلان مقیم بلدهٔ قم مثلا من جههٔ کونه مترددا دائما فی شوارعه و محلاته لقضاء حوائجه الیومیهٔ. فما دام کون الشخص فی البلد، و إن کان یتردد فی شوارعه، یطلق علیه المقیم عرفا. فإذا قیل: سافر فلان، تبادر إلی أذهان السامعین أنّه خرج من البلد الذی کان متوطنا فیه و تغرّب منه.

و بالجملهٔ المتبادر إلی ذهن العرف من لفظ السفر هو التغریب من الوطن و محل الإقامهٔ، و یحصل ذلک بالخروج من خطهٔ البلد و نهایته، إذ مجموع البلد یعد محلا

---

(۱) راجع الذکری- ۲۵۹ (فی شروط القصر- الشرط الثالث)، و البیان- ۱۵۵ (ط. أخری- ۲۶۰) و المهذّب البارع ۱- ۴۸۲ (فی الشرط

الثانی من شروط القصر)، و الروض- ۳۸۳، و الروضهٔ ۱- ۳۶۹، و غیرها مما ذکره فی مفتاح الکرامهٔ ۳- ۴۹۵.

(۲) لم نقف علیه فی جامع المقاصد، و لکن نقله عن المحقق الثانی فی مفتاح الکرامهٔ ۳- ۴۹۶ بلا ذکر للمصدر.

(۳) سورهٔ النحل (۱۶)، الآیهٔ ۸۰.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۵۳

للإقامهٔ من جههٔ أنّ الشخص یتردد دائما فی طرقه و شوارعه لقضاء الحوائج الیومیهٔ، و ما هو الملاک عرفا لصدق عنوان السفر هو السیر الزائد علی ما کان یتحقق من الإنسان فی کلّ یوم فی نقاط محل الإقامهٔ.

و لأجل ذلک ترى أنّه یتبادر إلی الأذهان فی باب التحدیدات المذکورهٔ للمسافات المختلفهٔ کونها معتبرهٔ بین البلاد من دون نظر إلی المحلات و المنازل، و لا یلتفتون فی تحدیداتهم إلّا إلی البعد الواقع بین البلدین. و کان هذا المعنی بعینه مرکوزا فی أذهان أصحاب الأئمهٔ علیهم السلام، فکانوا عند سؤالهم عن مقدار مسافهٔ التقصیر یذکرون البعد الواقع بین بلادهم و مقاصدهم، من دون أن یذکر أحد منهم اسما من منزله أو محلته. فیکشف ذلک عن کون المتبادر إلی أذهانهم من اعتبار المسافهٔ اعتبارها من آخر البلد لا من المنزل، و لم یردعهم الأئمهٔ علیهم السلام عن ذلک، مع أنّه لو کان الاعتبار شرعا بغیر هذا المعنی العرفی لکان علیهم التنبیه علی ذلک، فراجع أخبار باب المسافهٔ حتی تطلع علی ما ذکرناه:

فمنها: روایهٔ أبی ولّاد، قال: قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام، إنّی کنت خرجت من الکوفهٔ فی سفینهٔ إلی قصر ابن هبیرهٔ، و هو من الکوفهٔ علی نحو من عشرین فرسخا فی الماء. الحدیث. «۱»

فمنها: روایهٔ عبد الرحمن بن الحجاج عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال: سألته عن التقصیر فی الصلاهٔ فقلت له: إنّ لی ضیعهٔ قریبهٔ من الکوفهٔ، و هی بمنزلهٔ القادسیهٔ من الکوفهٔ. الحدیث. «۲»

و منها: مرسلهٔ صفوان، قال: سألت الرضا علیه السلام عن رجل خرج من بغداد یرید أن یلحق رجلا علی رأس میل، فلم یزل یتبعه حتی بلغ النهروان، و هی أربعهٔ فراسخ

---

(۱) الوسائل ۵- ۵۰۴ (ط. أخری ۸- ۴۶۹)، الباب ۵ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۱.

(۲) المصدر السابق ۵- ۵۲۱ (ط. أخری ۸- ۴۹۲)، الباب ۱۴ منها، الحدیث ۴.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۵۴

من بغداد. الحدیث. «۱»

فیستفاد من هذه الأحادیث أنّه کان المرکوز فی أذهان أصحاب الأئمهٔ علیهم السلام اعتبار البعد و المسافهٔ من البلد إلی البلد، و لم یرد عن الأئمهٔ علیهم السلام ردع بالنسبهٔ إلی ذلک، بل ربما یستفاد صحهٔ ذلک و کونه صوابا من روایهٔ زرارهٔ و محمّد بن مسلم عن أبی جعفر علیه السلام، حیث قال علیه السلام: «و قد سافر رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله إلی فی خشب، و هی مسیرهٔ یوم من المدینهٔ، یکون إلیها بریدان: أربعهٔ و عشرون میلا، فقصّر و أفطر.» «۲»

و بالجملهٔ کون الاعتبار بحسب الارتکاز العرفی بالبعد الواقع بین البلدین مما لا یکاد یخفی.

و مما یؤید ما ذکرنا أیضا أنّ تحدید المسافهٔ فی أخبارنا ورد بلفظ البریدین و الفراسخ و الأمیال، و من المعلوم أنّ نصب الأمیال و الأحجار و اعتبار البرید کان فی المسافات الواقعهٔ فی خارج البلاد، و واضح أنّه کان یتبادر إلی أذهان أصحاب الأئمهٔ علیهم السلام من الألفاظ المذکورهٔ أنهم علیهم السلام بصدد إحالتهم فی تعیین المسافهٔ إلی البرد و الأمیال و الفراسخ الخارجیهٔ المنصوبهٔ من قبل السلاطین، و لا محالهٔ کانوا یعتمدون علیها بعد سماع التحدیدات منهم علیهم السلام.

اللّهم إلّا أن یقال: إنّ المتبادر إلی أذهانهم کون الاعتبار بمقدار هذه الأمور لا بأنفسها، کما یشهد بذلک ما ذکرناه سابقا من أن

المسافهٔ الموجبهٔ للقصر مسافهٔ واقعیهٔ مخصوصهٔ، و أنّ التعابیر الأربعهٔ إنّما وردت للإشارهٔ إلیها، فتدبّر.

و کیف کان فالاعتبار فی تحدید المسافهٔ بنهایهٔ البلد لا بالمنزل و لا بحدّ الترخص، و لا فرق فی ذلک بین البلاد الکبیرهٔ و غیرها. و لا وجه لما ذکروه من کون الاعتبار فی

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۵۰۳ (ط. أخری ۸- ۴۶۸)، الباب ۴ منها، الحدیث ۱، (الخامس من الطائفهٔ الثالثهٔ).

(۲) المصدر السابق ۵- ۴۹۱ (ط. أخری ۸- ۴۵۲)، الباب ۱ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۴.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۵۵

البلاد الکبیرهٔ بآخر المحلهٔ، إذ صرف تسمیهٔ قسمهٔ من البلد باسم لا یوجب صیرورهٔ الخارج منها مسافرا، فإذا فرض کون شخص ساکنا فی آخر محلهٔ من بلد مجاورا للمحلات الأخر و کان تردده فی جمیع الأیّام فی شوارع المحلات الأخر و کان قضاء حوائجه الیومیهٔ فی تلک المحلات من دون أن یکون له شأن و شغل فی محلهٔ نفسه فهل یمکن أن یقال إنّه إذا خرج من محلهٔ نفسه بقصد السفر صار مسافرا ما لم یخرج من البلد؟ لا، و لا یقبل الوجدان ذلک، بل هذا الشخص أیضا ینسب إلی مجموع البلد فیقال: فلان ساکن بلدهٔ إسلامبول مثلا و مقیم فیها، و الملاک فی صدق عنوان المسافر هو الخروج من محل الإقامهٔ کما عرفت.

و من الغریب ما ذکره بعضهم فی هذا المقام من أنّ الموضوعات الشرعیهٔ یجب أن تحمل علی الأفراد المتعارفهٔ، نظیر ما ذکر فی تحدید الوجه من رجوع غیر مستوی الخلقهٔ إلیه، فیحمل البلد فی هذا المقام أیضا علی البلد المتعارف.

و یرد علیه أنّه لم یرد فی أخبارنا فی هذا المقام لفظ البلد حتی یحمل علی المتعارف منه، و کون الاعتبار بالبلد أمر استظهرناه من فهم العرف و من خلال بعض التعبیرات الواردهٔ فی بعض الروایات.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۵۶

الشرط الثانی: قصد المسافهٔ

و من شروط القصر: قصد المسافهٔ. فلو قصد ما دون المسافهٔ ثم تمادی به السیر إلی أن کملت المسافهٔ لم یقصر بلا خلاف فی ذلک.

و یدلّ علیه بعض الأخبار، مثل ما رواه الشیخ بإسناده عن الصفّار، عن إبراهیم بن هاشم، عن رجل، عن صفوان، قال: سألت الرضا علیه السلام عن رجل خرج من بغداد یرید أن یلحق رجلا علی رأس میل، فلم یزل یتبعه حتی بلغ النهروان، و هی أربعهٔ فراسخ من بغداد، أ یفطر إذا أراد الرجوع و یقصّر؟ فقال: «لا یقصّر و لا یفطر، لأنه خرج من منزله و لیس یرید السفر ثمانیهٔ فراسخ، إنّما خرج یرید أن یلحق صاحبه فی بعض الطریق فتمادی به السیر إلی الموضع الذی بلغه.» «۱»

و یحمل علی ذلک أیضا ما رواه الشیخ بإسناده عن محمد بن أحمد بن یحیی، عن أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعید، عن مصدق بن صدقهٔ، عن عمّار، عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال: سألته عن الرجل یخرج فی حاجهٔ فیسیر خمسهٔ فراسخ أو ستهٔ فراسخ، و یأتی قریهٔ فینزل فیها ثم یخرج منها فیسیر خمسهٔ فراسخ أخری أو ستهٔ فراسخ لا یجوز ذلک ثم ینزل فی ذلک الموضع؟ قال: «لا یکون مسافرا حتی یسیر من منزله أو قریته ثمانیهٔ فراسخ فلیتم الصلاهٔ.» «۲» [۱]

---

[۱] و ربّما یستدل لاعتبار القصد أیضا بما دل علی تحدید المسافهٔ و اعتبارها بضمیمهٔ الإجماع و النصوص علی جواز التقصیر عند بلوغ حد الترخص، إذ یستفاد من ذلک عدم اعتبار طیّها فی التقصیر فیتعین کون الاعتبار بقصدها.

---

(۱) الوسائل ۵- ۵۰۳ (ط. أخری ۸- ۴۶۸)، الباب ۴ منها، الحدیث ۱، (الخامس من الطائفهٔ الثالثهٔ).

(۲) المصدر السابق ۵- ۵۰۴ (ط. أخری ۸- ۴۶۹)، و الباب، الحدیث ۳.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۵۷

مسألهٔ: إذ اقصد الثمانیهٔ قبل البلوغ و بلغ فی الأثناء و لم یکن الباقی مسافهٔ وجب علیه التقصیر، لتحقق القصد منه، و لا دلیل علی اعتبار وقوعه حال التکلیف.

و فیه أنه من الممکن أن یکون القصد طریقیا و یکون الموضوع للتقصیر التلبس بسفر الثمانیهٔ، فتأمل، أو طی الثمانیهٔ خارجا بنحو الشرط المتأخر.

لا یقال: یستفاد من صحیحهٔ زرارهٔ- الحاکمهٔ فیمن قصد المسافهٔ و صلّی قصرا ثم بدا له بعدم وجوب الإعادهٔ- أنّ طیّ المسافهٔ خارجا غیر معتبر فی التقصیر، و قد أفتی علی طبقها المشهور.

فإنّه یقال: یعارض الروایهٔ فی ذلک صحیح أبی ولّاد و خبر المروزی، حیث حکما فی الفرض بالإعادهٔ، و لا نسلّم إعراض المشهور عنهما و إن ادعی، لعدم کون المسألهٔ معنونهٔ فی کلمات أکثر القدماء. نعم، عنونها الشیخ و أفتی فی النهایهٔ ص ۱۲۳ بمضمون صحیحهٔ زرارهٔ، و فی الاستبصار- ج ۱ ص ۲۲۸- و التهذیب- ج ۴ ص ۲۲۶- جعل المدار خبر المروزی و حمل صحیحهٔ زرارهٔ علی القضاء خارج الوقت، أو علی ما إذا لم یقض له الخروج و لکن لم یرجع بعد عن نیهٔ السفر، إذ یلزمه القصر حینئذ بینه و بین ثلاثین یوما.

و کیف کان فلیس الإفتاء بعدم الإعادهٔ فی الفرض مشهورا بین القدماء من أصحابنا بحیث یحرز به إعراضهم عن الخبرین. نعم اشتهر بین المتأخرین الإفتاء بذلک و حمل الخبرین علی الاستحباب، مع أن هذا الحمل بعید عن مساقهما جدا، فراجع.

ثم إنهم اعتبروا وراء المسافهٔ و قصدها استمرار القصد، فجعلوه شرطا ثالثا و استدلوا علی اعتباره بصحیح أبی ولّاد و روایهٔ المروزی.

و فیه أن المستفاد منهما کون الإتمام مستندا إلی عدم تحقق طیّ المسافهٔ خارجا لا عدم استمرار القصد، کما أن الإتمام فی الفروع التی فرعها فی العروهٔ- ج ۲ ص ۱۱۹، فی الشرط الثالث من شروط القصر- علی اعتبار الاستمرار أیضا لعله مستند إلی عدم تحقق طیّها. نعم، لو کان الاستمرار شرطا زائدا وراء المسافهٔ و قصدها تفرع علیه وجوب الإتمام فیما إذا قصد المسافهٔ ثم بدا له فی الأثناء و لکن تمادی به السیر إلی الثمانیهٔ. و کیف کان فاستفادهٔ اعتبار هذا الشرط من الخبرین مشکل. نعم، یمکن أن یقال: إنّ المستفاد من أدلهٔ اعتبار القصد اعتباره بنحو یکون سیر الثمانیهٔ ناشئا منه لا اعتبار حدوثه أوّلا فی نفس المسافر و إن لم یکن سیره مستندا إلیه، فتدبّر. ح ع- م. و صحیح أبی ولّاد رواه الشیخ فی الاستبصار ۱- ۲۳۸، و التهذیب ۳- ۲۲۱.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۵۸

الشرط الثالث: أن لا یکون کثیر السفر

اشارهٔ

و من شروط القصر: أن لا یکون کثیر السفر. کما عبّر بذلک فی بعض عبائر المتأخرین.

و قد اختلفت عبارات الأصحاب فی التعبیر عن هذا الشرط، فالمشهور بین القدماء التعبیر عنه بعدم کون سفره أکثر من حضره، أو بعدم زیادهٔ سفره علی حضره. و وافقهم فی هذا التعبیر بعض المتأخرین. و قد وقع هذا النحو من التعبیر فی کلام المفید، و السیّدین، و سلّار، و الشیخ فی النهایهٔ و المبسوط، و الحلّی فی السرائر، و المحقق فی شرائعه و نافعهٔ، و العلّامهٔ فی أکثر کتبه کالتذکرهٔ و الإرشاد و القواعد و التحریر، و الشهید الأوّل فی الدروس، إلی غیر ذلک من المتأخرین. «۱»

و عبّر عنه فی المعتبر بأن لا یکون ممن یلزمه الإتمام سفرا، ثم قال: «و قال بعضهم أن لا یکون سفره أکثر من حضره. و هذه عبارهٔ غیر

صالحهٔ، و قد اعتمدها المفید و أتباعه. و یلزم علی قولهم لو أقام فی بلده عشرهٔ و سفر عشرین أن یلزم الإتمام فی السفر، و هذا لم یقله أحد.» «۲»

أقول: و أنت تری أن العنوان الذی ذکره مع شموله لسائر ما یوجب الإتمام، کسفر المعصیهٔ مثلا، عنوان مجمل. و محصله: أنه یشترط فی إیجاب السفر للقصر

---

(۱) راجع المقنعهٔ- ۳۴۹، و الانتصار- ۵۳، و الجوامع الفقهیهٔ- ۴۹۵ (ط. أخری ۸- ۵۵۷)، فصل فی أقسام الصلاهٔ من کتاب «الغنیهٔ»، و المراسم- ۷۴، و النهایهٔ- ۱۲۲، و المبسوط ۱- ۲۸۴ (فی کتاب الصوم)، و السرائر ۱- ۳۳۸، و الشرائع ۱- ۱۳۴ (ط. أخری ۸- ۱۰۲)، و المختصر النافع- ۵۱، و التذکرهٔ ۱- ۱۹۱ (ط. أخری ۴- ۳۹۴)، و الإرشاد ۱- ۲۷۵، و القواعد ۱- ۵۰، و التحریر ۱- ۵۶، و الدروس ۱- ۲۱۱، و غیرها من کتب المتأخرین.

(۲) المعتبر ۲- ۴۷۲، فی صلاهٔ المسافر- الشرط الرابع.

کونه موجبا له، فیتحد الشرط و المشروط.

و عبّر عن هذا الشرط بعض المتأخرین بعدم کون السفر عملا و شغلا له «۱»، و آخرون بعدم کونه کثیر السفر. «۲» و فی مفتاح الکرامهٔ عن أستاذه بحر العلوم أنّ الأولی التعبیر عنه بأن لا یکون السفر عمله و من کان منزله و بیته معه. «۳» و اقتصر بعضهم علی ذکر خصوص بعض العناوین الخاصهٔ الواردهٔ فی الروایات من دون أن یذکروا لها عنوانا جامعا. «۴»

نقل الأقوال فی المسألهٔ

فلنذکر بعض عبائر القدماء ثم نشرع فی الاستدلال علی أصل المسألهٔ، فنقول:

۱- قال الصدوق فی هدایته: «فأمّا الذی یجب علیه التمام فی الصلاهٔ و الصوم فی السفر: المکاری، و الکری، و البرید، و الراعی، و الملّاح، لأنّه عملهم». «۵»

۲- و قال المفید فی المقنعهٔ: «و من کان سفره أکثر من حضره فعلیه الإتمام فی الصوم و الصلاهٔ معا» «۶» ۳- و قال السید المرتضی فی الانتصار: «و مما انفردت به الإمامیّهٔ القول بأن من سفره أکثر من حضره، کالملّاحین و الجمّالین و من جری مجراهم، لا تقصیر علیهم لأنّ باقی الفقهاء لا یراعون ذلک. و الحجهٔ علی ما ذهبنا إلیه إجماع الطائفهٔ». «۷»

---

(۱) نسبه فی مفتاح الکرامهٔ ۳- ۵۶۸ إلی العلّامهٔ فی بعض کتبه، و الشهید، و جملهٔ من متأخری المتأخرین.

(۲) منهم الشهید فی الروض- ۳۸۹، (فی صلاهٔ المسافر- الشرط الخامس).

(۳) مفتاح الکرامهٔ ۳- ۵۶۸، (فی الشرط الرابع من شروط القصر).

(۴) راجع مجمع الفائدهٔ و البرهان ۳- ۳۸۷، (فی الشرط الخامس من شروط القصر).

(۵) الجوامع الفقهیهٔ- ۵۲، باب صلاهٔ المسافر من کتاب «الهدایهٔ».

(۶) المقنعهٔ- ۳۴۹، باب حکم المسافرین فی الصیام.

(۷) الانتصار- ۵۳، مسائل الصلاهٔ.

۴- و قال الشیخ فی النهایهٔ: «و لا یجوز التقصیر للمکاری و الملّاح، و الراعی، و البدوی إذا طلب القطر و النبت، و الذی یدور فی

جبایته، و الـذی یـدور فی إمارته، و من یدور فی التجارهٔ من سوق إلی سوق، و من کان سـفره أکثر من حضـره. هؤلاء کلّهم لا یجوز لهم التقصیر ما لم یکن لهم فی بلدهم مقام عشرهٔ أیام». «۱»

۵- و قال سلّار فی المراسم: «و لا قصر للملّاح، و الجمّال، و من معیشته فی السفر، و من سفره أکثر من حضره». «۲»

۶- و قال ابن زهرهٔ فی الغنیهٔ: «الظهر أربع رکعات (إلی أن قال:) هذا فی حقّ الحاضر أهله بلا خلاف، و فی حق من کان حکمه حکم الحاضرین من المسافرین، و هو من کان سفره أکثر من حضره، کالجمّال و المکاری و البادی». «۳»

۷- و قال ابن حمزهٔ فی الوسـیلهٔ- بعد ما شـرط فی القصـر أن لا یکون سفره فی حکم الحضـر-: «و الذی یکون سفره فی حکم الحضر ثمانیـهٔ رهط: المکاری، و الملّاح، و الراعی، و البـدوی، و البریـد، و الـذی یدور فی إمارته، أو جبایته، أو تجارته من سوق إلی سوق.» «۴»

هذه جملهٔ من أقوال الأصحاب فی المسألهٔ.

و لا یخفی أن العناوین الخاصهٔ المذکورهٔ فی روایات الباب عشـرهٔ، و هی السبعهٔ المذکورهٔ فی النهایهٔ مضافهٔ إلی الجمّال، و الکری، و الأشتقان.

و الظاهر دخول الجمّال فی المکاری لکونه قسما منه و إن ذکر بخصوصه فی الأخبار.

و أمّـا الکری و الأشـتقان فلم نتحصـل المراد منهمـا بنحو الجزم. و لعـلّ الکری عبـارهٔ عمن یکری نفسه لعمـل کالبریـد مثلا فی مقابل المکاری الذی یکری دوابّه. و ذکروا

---

(۱) النهایهٔ- ۱۲۲، باب الصلاهٔ فی السفر.

(۲) المراسم- ۷۴، ذکر صلاهٔ المسافر.

(۳) الجوامع الفقهیهٔ- ۴۹۵ (ط. أخری- ۵۵۷)، فصل فی أقسام الصلاهٔ من کتاب «الغنیهٔ».

(۴) الوسیلهٔ- ۱۰۸، فصل فی بیان أحکام صلاهٔ السفر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۶۱

فی معنی الأشتقان أنه معرب «دشتبان»، بمعنی أمین البیادر من قبل السلطان. و فی الفقیه: «الأشتقان: البرید». [۱]

أخبار المسألهٔ

ثم إنّ صاحب الوسائل ذکر فی الباب الذی عقده لهذه المسألهٔ اثنی عشر حدیثا، و لکن بعضها مکررهٔ کما لا یخفی:

۱- ما رواه الکلینی عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، و عن محمّـد بن یحیی، عن أحمد بن محمد بن عیسـی، و عن محمد بن إسـماعیل، عن الفضل بن شاذان جمیعا عن حماد بن عیسـی، عن حریز، عن زرارهٔ، قال: قال أبو جعفر علیه السـلام: «أربعـهٔ قد یجب علیهم التمام فی سـفر کانوا أو حضـر: المکاری، و الکری، و الراعی، و الأشـتقان، لأنّه عملهم.» و رواه الشـیخ و الصدوق أیضا، و قال الصدوق بعد نقله: «و روی: الملّاح». «۱» و الروایهٔ من حیث السند فی غایهٔ الصحهٔ، کما لا یخفی.

۲- ما عن الخصال عن محمّـد بن موسـی بن المتوکل، عن السـعدآبادی، عن أحمـد بن أبی عبد اللّه، عن أبیه، عن ابن أبی عمیر، عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال:

«خمسهٔ یتمون فی سفر کانوا أو حضر: المکاری، و الکری، و الأشتقان- و هو البرید-، و الراعی، و الملّاح، لأنّه عملهم.» «۲»

---

[۱] الفقیه ۱- ۴۳۹، باب الصـلاهٔ فی السـفر، ذیل الحدیث ۱۲۷۵. قال الشـهید «قده» فی الذکری- ۲۶۰: «و المراد بالکری فی الروایـهٔ:

المکتری. و قال بعض أهل اللغهٔ: قد یقال الکری علی المکاری. و الحمل علی المغایر أولی بالروایهٔ، لتکثر الفائدهٔ، و أصالهٔ عدم الترادف.» و قال أیضا: «الأشتقان هو: أمین البیادر. و قیل: البرید».

---

(۱) الوسائل ۵- ۵۱۵ (ط. أخری ۸- ۴۸۵)، الباب ۱۱ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیثان ۲ و ۳.

(۲) المصدر السابق ۵- ۵۱۷ (ط. أخری ۸- ۴۸۷) و الباب، الحدیث ۱۲. و فیه- بطبعتیه الحدیثتین- زاد بعد ابن أبی عمیر کلمهٔ «رفعه»، و فی الخصال- ۳۰۲: «یرفعه». و لکن أسقطت الکلمهٔ من طبعته القدیمهٔ ج ۱ ص ۵۴۹. و أثبتت الروایهٔ فی المتن من هذه الطبعهٔ.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۶۲

و تفسیر الأشتقان بالبرید لعلّه من کلام الصدوق. و یحتمل قریبا أنّ قوله:

«و هو البرید» کان بعد قوله: «الکری»، و کان تفسیرا له، و کان ذکره بعد الأشتقان من أغلاط النساخ.

ثم إنّ الظاهر کون الروایهٔ مرسلهٔ، لأنّ ابن أبی عمیر من الطبقهٔ السادسهٔ، من أصحاب الرضا علیه السلام، فیبعد جدا روایته عن الصادق علیه السلام بلا واسطهٔ.

۳- ما رواه الکلینی عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، و عن محمد بن إسماعیل، عن الفضل بن شاذان جمیعا عن ابن ابی عمیر، عن هشام بن الحکم، عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال: «المکاری و الجمال الذی یختلف و لیس له مقام یتم الصلاهٔ و یصوم شهر رمضان.» و رواه الشیخ أیضا بإسناده عن محمد بن یعقوب. و رواه أیضا بإسناده عن علی بن الحسن، عن السندی بن الربیع. «۱»

۴- ما رواه الکلینی عن محمد بن یحیی، عن محمد بن الحسین، عن صفوان بن یحیی، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما علیهما السلام، قال: «لیس علی الملّاحین فی سفینتهم تقصیر، و لا علی المکاری، و الجمّال.» و رواه الصدوق أیضا بإسناده عن محمّد بن مسلم. و نحوه أیضا ما رواه الشیخ بإسناده عن أحمد بن محمد، عن محمد بن عیسی، عن أبی المغراء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما علیهما السلام، قال: «لیس علی الملّاحین فی سفینتهم تقصیر، و لا علی المکارین، و لا علی الجمّالین.» «۲»

۵- ما رواه الشیخ بإسناده عن محمد بن علی بن محبوب، عن محمد بن أحمد العلوی، عن العمرکی، عن علی بن جعفر، عن أخیه موسی، عن أبی عبد اللّه علیهما السلام، قال: «أصحاب السفن یتمون الصلاهٔ فی سفنهم.» «۳»

---

(۱) المصدر ۵- ۵۱۵ و ۵۱۷ (ط. أخری ۸- ۴۸۴ و ۴۸۷) و الباب، الحدیثان ۱ و ۱۰.

(۲) المصدر السابق ۵- ۵۱۶ (ط. أخری ۸- ۴۸۵ و ۴۸۶) و الباب، الحدیثان ۴ و ۸.

(۳) المصدر السابق، و الصفحهٔ و الباب، الحدیث ۷.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۶۳

۶- ما رواه البرقی فی المحاسن عن أبیه، عن سلیمان الجعفری، عمن ذکره، عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال: «کل من سافر فعلیه التقصیر و الإفطار غیر الملّاح، فإنه فی بیت و هو یتردد حیث یشاء.» «۱»

۷- ما رواه الکلینی عن عدهٔ من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبیه، عن سلیمان بن جعفر الجعفری، عمن ذکره، عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال:

«الأعراب لا یقصرون، و ذلک أنّ منازلهم معهم.» «۲»

۸- ما رواه عن علی بن إبراهیم، عن محمد بن عیسی، عن یونس، عن إسحاق بن عمار، قال: سألته عن الملّاحین و الأعراب هل علیهم تقصیر؟ قال: «لا، بیوتهم معهم.» و رواه الشیخ أیضا بإسناده عن علی بن إبراهیم. «۳»

۹- ما رواه الشیخ بإسناده عن أحمد بن محمد، عن محمد بن عیسی، عن عبد اللّه بن المغیرهٔ، عن إسماعیل بن أبی زیاد، عن جعفر، عن أبیه، قال: «سبعهٔ لا یقصّرون الصلاهٔ: الجابی الذی یدور فی جبایته، و الأمیر الذی یدور فی إمارته، و التاجر الذی یدور فی تجارته من سوق إلی سوق، و الراعی، و البدوی الذی یطلب مواضع القطر و منبت الشجر، و الرجل الذی یطلب الصید یرید به لهو الدنیا، و المحارب الذی یقطع السبیل.» و بإسناده عن الحسن بن علی بن فضّال، عن عمرو بن عثمان، عن عبد اللّه بن المغیرهٔ نحوه. و رواه الصدوق أیضا بإسناده عن إسماعیل بن أبی زیاد. «۴»

۱۰- ما رواه الشیخ بإسناده عن سعد، عن أبی جعفر، عن أبیه، و محمد بن

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۵۱۷ (ط. أخری ۸- ۴۸۷) و الباب، الحدیث ۱۱.

(۲) المصدر السابق ۵- ۵۱۶ (ط. أخری ۸- ۴۸۶) و الباب، الحدیث ۶.

(۳) المصدر السابق ۵- ۵۱۶ (ط. أخری ۸- ۴۸۵) و الباب، الحدیث ۵.

(۴) المصدر السابق ۵- ۵۱۶ (ط. أخری ۸- ۴۸۶) و الباب، الحدیث ۹. و إسماعیل بن أبی زیاد هو السکونی

خالد البرقی، عن عبد اللّه بن المغیرهٔ، عن محمد بن جزک، قال: کتبت إلی أبی الحسن الثالث علیه السلام أنّ لی جمالا و لی قوّام علیها و لست أخرج فیها إلّا فی طریق مکهٔ لرغبتی فی الحج، أو فی الندرهٔ إلی بعض المواضع، فما یجب علیّ إذا أنا خرجت معهم أن أعمل، أ یجب علیّ التقصیر فی الصلاهٔ و الصیام فی السفر، أو التمام؟

فوقّع علیه السلام: «إذا کنت لا تلزمها و لا تخرج معها فی کل سفر إلّا إلی مکهٔ فعلیک تقصیر و إفطار.» و روی الکلینی أیضا نحوه عن محمد بن جزک. و رواه الصدوق أیضا بإسناده عن عبد اللّه بن جعفر، عن محمد بن شرف، عن أبی الحسن علیه السلام. «۱»

هذه جمیع روایات المسألهٔ غیر ما یتعلق بفروعها.

مخالفهٔ العنوان المشهور للعنوانین.

و أنت تری أنّ المذکور فیها عناوین خاصهٔ، و أنه لیس للعنوان الذی ذکره المشهور عین و لا أثر فی الروایات، و لم یذکر فیها ضابط کلّی سوی ما اشتمل علیه الأولیان من التعلیل بقوله: «لأنّه عملهم» و ما اشتمل علیه روایهٔ إسحاق بن عمّار و روایتا سلیمان الجعفری من قوله: «بیوتهم معهم»، أو «أنّ منازلهم معهم»، أو «فإنّه فی بیت و هو یتردد حیث یشاء».

و لا یخفی أنّ الظاهر منها دوران الحکم مدار العلتین المنصوصین، أعنی کون السفر عملا له، أو کون بیته معه. و قد ذکر بعض المتأخرین- و منهم السیّد «قده» فی العروهٔ «۲»- هذین العنوانین مستقلین و لم یدرجوهما تحت عنوان واحد، و قد عرفت استحسان بحر العلوم «قده» أیضا لذلک. و الظاهر عندنا أیضا صحهٔ ذلک، و أنّ ثبوت الإتمام للمکاری و نظائره لیس بملاک ثبوته للبدوی و شبهه، بل الملاک فیهما مختلف،

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۵۱۸ (ط. أخری ۸- ۴۸۹)، الباب ۱۲ منها، الحدیث ۴.

(۲) راجع العروهٔ الوثقی ۲- ۱۳۱- ۱۳۰، السادس و السابع من شروط القصر.

حیث إنّ البدوی و شبهه خارج عمن یجب علیه القصر موضوعا، بخلاف المکاری و نظائره، فإنّه داخل فیه موضوعا غایهٔ الأمر خروجه بالتخصیص.

بيـان ذلك: أن الظاهر من قوله تعالى وَ إِذا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُناحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاةِ «۱» كون الخطاب من أوّل الأمر متوجها إلى من يكون السفر و الضرب فى الأرض طارئا له، بأن كان له مقرّ معلوم متّخذ على الوطنية و يتغرّب بسفره عن وطنه، لا إلى كلّ من يضرب فى الأرض و يسير فيها و إن كان سفره عين حضره و لم يحصل له بسفره بعد عن مقرّه.

و بعبارة أخرى: مطلق السائر فى الأرض لا يطلق عليه عنوان المسافر عرفا ما لم يكن له مقرّ معلوم يتغرب بسيرة عنه. و المنصرف من إطلاق الآية و سائر أدلّة القصر هو الذى عرض عليه عنوان السفر، و يكون له حضر فى قبال سفره و سيره، لا من يكون حضره فى السير و السفر، بحيث يكون بقاؤه اتفاقا فى مقرّ معلوم على خلاف طبعه و وضعه.

فلو لم يكن فى أخبارنا أيضا اسم من الأعراب لكنا نحكم بوجوب الإتمام عليهم من جهة خروجهم عن موضوع السفر و انصراف أدلّة القصر عنهم.

و قوله عليه السلام: «بيوتهم معهم»، أو: «منازلهم معهم» أيضا إرجاع إلى هذا المعنى الارتكازى و إشارة إلى كون الأعراب خارجين تخصصا.

و بحكمهم أيضا بعض أقسام الملّاحين- كما دل عليه رواية إسحاق بن عمّار و الجعفرى- أعنى من كان بيته و أهله فى السفينة، بحيث يكون نسبته إلى جميع البنادر و البلدان على حد سواء، دون من كان أهله و منزله فى أحد البنادر مثلا. فإنّه يدخل فى العنوان الآخر.

و بحكمهم أيضا المكارى الذى لم يتخذ لنفسه وطنا و بنى على التعيش فى

---

(۱) سورة النساء (۴)، الآية ۱۰۱.

السفر. و كذا بعض أقسام الرعاة و الصعاليك السائرة فى البلدان بحيث يكون نسبتهم إلى جميعها على حد سواء. فجميع هذه تشترك فى انصراف أدلّة القصر عنها من أوّل الأمر و تخرج عنها موضوعا كما لا يخفى.

و أمّا سائر أقسام المكارين و الملّاحين و نظائرهم فتخلف مع الأعراب و مشابهيهم، لكونهم ذوى أوطان معلومة و يكون السفر مبعدا لهم عن أوطانهم، غاية الأمر كثرة تحقق السفر منهم.

فيكون خروجهم عن حكم القصر بعنوان آخر مخصص لأدلته.

و ما هو الملاك فى خروجهم هو كون السفر عملا لهم و مقوّما لشغلهم، كما دل عليه روايتا زرارة و ابن أبى عمير. هذا.

و قد عرفت أن المشهور عبّروا عن ذلك بكون السفر أكثر من الحضر.

و يمكن أن يقال باستفادتهم ذلك من قوله عليه السلام: «لأنّه عملهم» بإلقاء الخصوصية:

بتقريب أنّ خصوصية الاكتساب و كون الارتزاق من طريق السفر مما يقطع بعدم دخالته فى الحكم. فلو فرض كون شخص يكارى من أوّل عمره إلى آخره فى سبيل اللّه، بمعنى أنّه يحمل الأشخاص و الأثقال للناس تبرّعا و مجانا فلا ينبغى الإشكال فى وجوب الإتمام عليه.

هل يكون لخصوصية التحرف دخل فى الحكم؟

و كذلك يمكن أن يقال بعدم دخالة خصوصية كونه ذا حرفة معينة كالمكاراة و نحوها من الصنائع و الحرف المتقومة بالسفر أيضا فى ذلك، إذ بمناسبة الحكم و الموضوع يستظهر أن موجب الحكم بالإتمام فى هذه الأشخاص هو كون السفر متكررا منهم و كونهم ملازمين له غالبا من غير دخالة لحيثية التحرف فى ذلك.

و يدلّ على ذلك أنّ الظاهر رجوع الضمير فى قوله: «لأنّه» إلى السفر. فيستفاد

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۶۷

منه أن الملاک کون السفر بما هو سفر عملا لهم، و هو عبارهٔ أخری عن تکرر وقوعه منهم و مزاولتهم معه، لا کون الحرف الخاصهٔ المذکورهٔ من المکاراهٔ و نحوهما عملا.

و لو سلّم رجوع الضمیر إلی کل واحد من مبادئ العناوین المذکورهٔ کالمکاراهٔ و الملاحیهٔ و نحوهما أو إلی مجموع المکاراهٔ و سائر المبادی لکان المنظور أیضا هذه المبادی بما هی مشتملهٔ علی السفر لا بما هی هی. إذ بمناسبهٔ الحکم و الموضوع یعلم أن کون المکاراهٔ مثلا بما هی هی عملا لا یقتضی الإتمام، بل إنّما یقتضی ذلک بجههٔ اشتمالها علی السفر و کون السفر متکررا من المکاری بحیث لا یوجب له الشدهٔ التی یوجبها سائر الأسفار.

فیرجع الأمر بالآخرهٔ إلی أنّ الملاک فی وجوب الإتمام و عدم ثبوت القصر له هو عملیهٔ السفر و تکرره و کثرته بحیث یقلّ حضره فی جنب سفره، فإنّ العرف یطلق علی من کان مزاولا لأمر أنّ هذا الأمر صار عملا له.

فبهذا البیان یمکن تصحیح ما عنونه المشهور و ذکروه فی مقام بیان هذا الشرط من عدم کون السفر أکثر من الحضر.

و بالجملهٔ قد ذکر المشهور هذا العنوان حتی فی کتبهم المعدهٔ لنقل خصوص المسائل المتلقاهٔ عن الأئمهٔ علیهم السلام، و لیس منه فی الأخبار السابقهٔ عین و لا- أثر، و لکن یمکن أن یقال باستفادته من التعلیل الوارد فی روایتی زرارهٔ و ابن أبی عمیر، بعد إلقاء الخصوصیات التی یمکن ادعاء القطع بعدم دخالتها فی الموضوع، حیث إنّ العرف یفهم بمناسبهٔ الحکم و الموضوع أنّ إیجاب الإتمام فی المذکورین إنّما نشأ من تکرر السفر عنهم و کثرته و صیرورته أمرا عادیا لهم بحیث لا- یوجب لهم المشقهٔ الموجودهٔ فی سائر الأسفار الموجبهٔ للقصر و الترخیص، من دون أن یکون لخصوصیهٔ الحرفهٔ و الشغل دخل فی ذلک. و سیأتی لذلک مزید توضیح فی بعض الفروع الآتیهٔ أیضا، فانتظر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۶۸

هذا و لکن یقع الإشکال فی أنّ مرادهم بالأکثریهٔ هل هی الأکثریهٔ بحیث یکون الحضر فی جنب السفر معدوما عرفا و یقال فی حقّ هذا الشخص إنّه سفری، بنحو یکون الحضر منه کالسفر من غیره علی خلاف طبعه و عادته، أو الأکثریهٔ الدقیهٔ إمّا زمانا ککونه فی کل شهر مثلا أربعهٔ عشر یوما فی الحضر و ستهٔ عشر یوما فی السفر، و إمّا عددا ککون عدد أسفاره فی کل شهر أزید من عدد حضراته؟ فیه وجوه.

و الأظهر بحسب الفهم العرفی هو الأوّل، أعنی کون الشخص بحیث یکون حضره فانیا فی جنب سفره، فإنّه الذی یطلق علیه عرفا أن السفر عمل له، کما لا یخفی. [۱]

ثم إنّ الأولی هو التأمل التام فی بعض العناوین الخاصهٔ المذکورهٔ فی الروایات و جعلها مطرحا للبحث، إذ لعل ذلک ینتج فی استنباط الفروع المشتبهٔ. فنقول:

أمّا الإعراب فقد عرفت حکمهم و أنه یمکن القول بخروجهم من أدلّهٔ وجوب القصر تخصصا، إذا الظاهر منها بیان حکم السفر الذی هو من الأمور الطارئهٔ، أعنی ما یحصل به البعد و التغرّب من المنزل، و العرب البدوی منزله فی السفر، فله منزل سیّار و بیت متحرک، فلا- یکون سیره فی الأرض مبعدا له عن منزله. نعم، إذا سافر من هذا المنزل السیّار بقصد الحجّ أو زیارهٔ المشاهد مثلا وجب علیه القصر، لخروجه

---

[۱] الظاهر عدم صحهٔ هذا التعبیر، إذ أکثر المکارین لا یکون حضرهم قلیلا و فانیا فی جنب سفرهم، کما لا یخفی، حیث إنّهم یبقون فی أوطانهم لتهیئهٔ المسافرین و الأثقال، بل التعبیر بالأکثریهٔ أیضا غیر صحیح، و إنّما المدار نفس الکثرهٔ و صیرورهٔ السفر أمرا عادیا و متعارفا له بناء علی إلقاء خصوصیهٔ التحرف. فلو کان مکار یسافر فی شغله کل أسبوع مرهٔ و یکون بقاؤه فی السفر ثلاثهٔ و فی الحضر

أربعهٔ فلا شک فی وجوب الإتمام علیه. ثم لا یخفی أنّ کون السفر أکثر عددا من الحضر إنّما یتصور بناء علی عدم اشتراط تخلل الحضر فی صدق تکرر السفر و القول بتحققه بتکرر المقاصد أیضا، فتدبّر. ح ع- م.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۶۹

بذلک من منزله و صیرورته مسافرا بحکم العرف، و قد عرفت أیضا أنّ بعض المکارین و الملّاحین و الرعاهٔ أیضا بحکمهم.

و أما الراعی فهو علی أقسام: بعضها بحکم الأعراب، کما عرفت. و بعضها لا یتحقق منه السفر أصلا، کمن یخرج دوابّ القریهٔ فی کلّ یوم إلی مرتع القریهٔ و یرجعها فی اللیل. نعم، قد یکون لبعض الرعاهٔ منزل مخصوص و وطن معین، فیتغرّبون عنه فی أکثر السنهٔ و یسافرون لرعی الأغنام فی الصحاری، فهذا القسم من قبیل المکارین و من بحکمهم.

و من العناوین أیضا التاجر الذی یدور فی تجارته، کما فی روایهٔ السکونی. و قد تفرد هو بنقله و نقل نظیریه، و لکن روایته هذه معمول بها بین الأصحاب، حیث ذکروا هذه العناوین الخاصهٔ فی کتبهم المعدهٔ لنقل خصوص المسائل المتلقاهٔ عنهم علیهم السلام و أفتوا علی وفقها. فاللازم هو الدقهٔ فی مفادها، فنقول:

لا یخفی وجود الفرق بین التاجر الذی یدور فی تجارته و من بحکمه من الأمیر و الجابی، و بین مثل المکاری و الملّاح و نظائرهما، فإن المکاراهٔ و نحوها متقومهٔ بالسفر و یکون السفر بمنزلهٔ الجنس لها بحیث لا یعقل تحققها بدونه، و هذا بخلاف التاجر و شقیقیه، فإنّ السفر لیس جنسا لمثل التجارهٔ و الإمارهٔ و الجبایهٔ، بل مفاهیمها مفاهیم غیر مرتبطهٔ بمفهوم السفر. نعم، قد یتوقف حصول بعض أفرادها من بعض الأشخاص علی تحقق السفر، فالتجارهٔ مثلا أمر تتقوّم بوجود رأس مال حتی یشتری به متاع و یباع للربح، و لیست متقومهٔ بمفهوم السفر، غایهٔ الأمر أن تفاوت القیم و حصول الربح قد یکون بحسب اختلاف الأزمنهٔ و قد یکون بحسب اختلاف الأمکنهٔ، و فی القسم الثانی قد یحمل المتاع إلی المکان الآخر من دون أن یتوقف التجارهٔ علی مسافرهٔ صاحبه، و قد تکون بحیث تتوقف علی سفره بنفسه لتقویم المتاع و تحویله و نحو ذلک. و کیف کان فالتجارهٔ لیست شغلا سفریا بحیث تتقوم بالسفر و یکون السفر بمنزلهٔ

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۷۰

الجنس لها، و هذا بخلاف المکاراهٔ و الملّاحیهٔ و نحوهما، فإنّ السفر یکون بمنزلهٔ الجنس لها، و یکون کلّ منها نوعا منه. و نظیر التاجر الأمیر و الجابی، کما فی الروایهٔ.

و علی هذا فیستفاد من وجوب الإتمام علی مثل التاجر الذی یدور فی تجارته أنّ وجوب الإتمام لا ینحصر فیمن یکون السفر مقوّما لشغله و حرفته، کما لا یخفی.

ثم إنّ المذکور فی الروایهٔ و إن کان خصوص من یدور فی تجارته من سوق إلی سوق و یتبادر منه تعدد الأسواق علی الترتیب الذی کان متداولا فی السابق من تأسیس و الأسواق، کلّ شهر فی بلد أو بریهٔ، إلّا أنه یمکن دعوی القطع بعدم دخالهٔ ذلک فی الحکم، إذ بمناسبهٔ الحکم و الموضوع یعلم عدم الفرق بین من یدور فی الأسواق المتکررهٔ و بین من یدور بین سوقین کسوق بلده و سوق بلد آخر، سواء کان تجارته بحمل المتاع من هذا إلی ذاک و بالعکس أو کان من طرف واحد، لاشتراک الجمیع فی أن السفر لیس جنسا لشغلهم و لکن التجارهٔ و الاسترباح بالنسبهٔ إلیهم صادفا من باب الاتفاق کثرهٔ السفر و تکرره. و خصوصیهٔ کون الأسواق أزید من اثنین أو کون جمیعها خارج الوطن أو کون تجارته بحمل المتاع من الطرفین مما یقطع بعدم دخالتها فی الحکم، بل خصوصیهٔ السوقیهٔ أیضا ملقاهٔ، لإمکان تحقق البیع و الشراء فی غیر الأسواق، کما لا یخفی.

ثم إنّه هل یکون لخصوصیهٔ التجارهٔ دخل فی الحکم أو یعمّ سائر الحرف و المکاسب أیضا إذا استلزمت بالنسبهٔ إلی شخص کثرهٔ السفر و تکرره؟

یمکن دعوی القطع بعدم دخالتها بعد اشتراک الجمیع فی عدم کون السفر جنسا لها و استلزامها لمزاولته اتفاقا فی حق أشخاص معینهٔ.

فإذا كان شغله التحرير، أو التدريس، أو التجارهٔ، أو الزراعهٔ، أو نحوها و لم يكن لعمله باذل فی بلده فاحتاج إلی أن يسافر فی كلّ يوم أو كلّ أسبوع إلی بلد آخر أو محل آخر للاكتساب لزم عليه الإتمام، إذ بمناسبهٔ الحكم و الموضوع يعلم أن الموجب

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۷۱

لرفع القصر و الترخيص هو كثرهٔ السفر و صيرورته سهلا و عاديا بالنسبهٔ إلی هذا الشخص، بحيث لا يوجب بالنسبهٔ إليه الشدهٔ المناسبهٔ للترخيص. و لا فرق فی ذلك بين من يدور فی التجارهٔ أو فی سائر الحرف و المشاغل.

و إذا انتهی إلقاء الخصوصيهٔ إلی هذا الحد فلأحد أن يقول بإلقاء خصوصيهٔ الاكتساب و التحرف أيضا و كون الملاك نفس الدوران من بلد إلی بلد. فالطلاب و المحصلون المسافرون كلّ يوم أو أسبوع لتحصيل العلم أيضا مشمولون لهذا الحكم.

و قد عرفت أن المشهور أيضا لم يعتبروا التحرف و الاكتساب فی عنوان المسألهٔ، بل عبّروا عنه بكون السفر أكثر من الحضر. و تبيّن لك أيضا إمكان استفادته من قوله:

«لأنّه عملهم» بإلقاء الخصوصيهٔ، فافهم و انتظر لذلك مزيد توضيح.

تذييل و مناقشهٔ فيما سبق

اعلم أنّ العلّامهٔ فی التذكرهٔ بعد ما ذكر من شرائط القصر عدم زيادهٔ السفر علی الحضر، و مثل لها بالمكاری و سائر العناوين المذكورهٔ فی الروايات و عقّبها بفروع، قال أخيرا: «هل يعتبر هذا الحكم فی غيرهم، حتی لو كان غير هؤلاء يردّد فی السفر اعتبر فيه ضابطهٔ الإقامهٔ عشرهٔ أو لا؟ إشكال ينشأ من الوقوف علی مورد النصّ، و من المشاركهٔ فی المعنی.» «۱»

فيظهر منه الإشكال فی التعدی عن العناوين الخاصّهٔ المذكورهٔ فی الروايات. بل ربما يظهر من المحقق فی المعتبر أيضا ذلك، حيث إنه استشكل فی العنوان المشهور، كما عرفت، و عبّر هو «قده» بأن لا يكون ممن يلزمه الإتمام سفرا. «۲» و الظاهر أنه أراد بذلك الإشارهٔ إلی العناوين الخاصهٔ المذكورهٔ فی الأخبار، فيستفاد منه عدم التعدی عنها.

---

(۱) التذكرهٔ ۱- ۱۹۱ (ط. أخری ۴- ۳۹۵)، الفرع الأخير من فروع البحث الرابع (عدم زيادهٔ السفر علی الحضر).

(۲) راجع المعتبر ۲- ۴۷۲، الشرط الرابع من شروط القصر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۷۲

و نحن نقول: إن كان مرادهم الاستشكال فی التعدی عن العناوين الخاصهٔ حتی إلی العناوين المسانخهٔ لها كسائقی السيّارات و ملّاحی الطائرات مثلا فی زماننا المسانخين للملّاحين و المكارين حتی فی كون السفر جنسا لشغلهم فالاستشكال بلا وجه، إذ فيه- مضافا إلی التعليل بقوله: «لأنه عملهم» الشامل لهم قطعا- أنّه لو كان المذكور فی الأخبار نفس العناوين الخاصهٔ فقط لتعدينا منها أيضا إلی العناوين المسانخهٔ لها، للقطع بعدم دخالهٔ خصوصيهٔ المكاراهٔ و الملّاحيهٔ مثلا و أنّه إذا ألقی هذه العناوين إلی أهل العرف لفهموا منها كون الملاك أمرا جامعا بين المكاراهٔ و الملّاحيهٔ مثلا و بين غيرهما من العناوين غير المذكورهٔ المسانخهٔ لهما.

و إن كان مرادهم الاستشكال فی التعدی عن ذوی الحرف المستلزمهٔ للسفر إلی كلّ من تكرر عنه السفر و لو لم يكن متحرفا به، كمن تكرر عنه السفر لتحصيل العلم أو الزيادهٔ مثلا، فله وجه، إذ تعميم مفاد الأخبار حتی تشمل مثل ذلك مشكل. و غايهٔ ما يمكن أن يقال فی تقريبه أمران أشرنا إليهما سابقا:

الأول: أن يقال بدلالهٔ قوله: «لأنّه عملهم» علی ذلك، فإنّ الظاهر كما عرفت كون مرجع الضمير فيه نفس السفر لا عنوان المكاراهٔ و نظائرها. و معنی عمليهٔ السفر كثرته و تكرره عن الشخص بحيث يراه العرف مزاولا للسفر دائما سواء صدق عليه أحد العناوين الصناعيهٔ أم لم يصدق.

الثانی: إلقاء الخصوصیهٔ، بأن یقال: لو فرض قطع النظر عن عموم التعلیل أیضا کان المتبادر إلی ذهن العرف عدم دخالهٔ خصوصیهٔ التحرف و التکسب، بل کان یحکم بمناسبهٔ الحکم و الموضوع أن الملاک فی وجوب الإتمام صیرورهٔ السفر بسبب التکرر عادیا للشخص، بحیث یرتفع عنه صعوبته و مشقته، سواء کان ذلک للتکسب و تحصیل المال أو کان للزیارهٔ و نحوها، فیکون ذکر عنوان المکاراهٔ و نحوها من باب المثال. هذا.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۷۳

و لکن الظاهر عدم جواز التعدی إلی غیر ذوی الحرف المتقوم حرفتهم بالسفر.

بیان ذلک: أنه إذا ألقی إلی العرف حکم الشارع بوجوب الإتمام علی الملّاح و المکاری، و نظائرهما، بل و التاجر الذی یدور فی تجارته و شقیقیه، لتبادر إلی أذهانهم أن سبب وجوب الإتمام علیهم کون السفر أمرا طبیعیا لهم، حیث إنّ کلّ شخص یختار بحسب طبعه و میلهٔ شغلا من الأشغال الدنیویهٔ یلائم طبعه و یکون نشاطه و سروره فی رواجه، و حزنه و کأبته فی کساده، من غیر فرق بین أن یکون الاحتیاج إلی نفقهٔ المعاش داعیا له إلی اختیار أصل الشغل و بین أن یکون داعیه أمرا وراء ذلک و لو کان جههٔ قریبهٔ. و بین الناس من یتفق أن یکون میلهٔ الطبیعی إلی شغل یتقوم بحسب النوع، کالمکاراهٔ و نظائرها، أو بحسب الشخص، کالتجارهٔ و شقیقیها، إلی المسافرهٔ و الدوران من هنا إلی هناک، فیکون کمال نشاط هذا الشخص بتهیؤ أسباب سفره کوجود المکتری و الأحمال للمکاری مثلا، و حزنه و کأبته بعدم تهیؤها الموجب لتعطله عن شغله، فی قبال سائر الناس المختارین لأشغال حضریهٔ، بحیث یعدّ السفر تعطلا لهم عن أشغالهم و یوجب فیهم کسلا و حزنا. فهم اختاروا بحسب میلهم الطبیعی أشغالا حضریهٔ، و هؤلاء أشغالا سفریهٔ، و کلّ حزب بما لدیهم فرحون، و کمال سرورهم فی رواء شغلهم، و یکون السفر تعطلا للحضریین، و الحضر تعطلا للسفرین. و العنوان الجامع للمکاری و نظائره کون السفر کالجنس لشغلهم، و العنوان الجامع للتاجر الذی یدور و شقیقیه کون هذه الأشغال بالنسبهٔ إلیهم متوقفهٔ علی مزاولهٔ السفر.

فإذا ألقی إلی العرف حکم الإمام علیه السلام بعدم ثبوت القصر و الترخیص لهذین الفریقین انسبق إلی أذهانهم أنّ هذا الحکم ناش من کون السفر شغلا لهم غیر موجب لتعطلهم عن أشغالهم الطبیعیهٔ، و کونهم مائلین إلیه بالطبیعهٔ مسرورین بتهیؤ أسبابه، کما یشهد بذلک أیضا قوله: «لأنّه عملهم.» فلا یشتمل هذا الحکم لمن

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۷۴

یسافر کلّ أسبوع مثلا للزیارهٔ أو تحصیل العلم، لعدم کون السفر ملائما لطباعهم و موجبا لسرورهم و نشاطهم، بل یعدّون مدهٔ السفر تعطلا لهم عن أشغالهم و یکون موجبا لحزنهم و کأبتهم فناسب حکم القصر.

و بالجملهٔ استفادهٔ وجوب الإتمام لغیر من یکون السفر شغلا لها و مقوما لحرفته و لو بحسب هذا الشخص، کمن یدور فی تجارته أو نجارته أو إمارته أو جبایته أو نحوها من الأشغال، من هذه الروایات الواردهٔ فی الباب فی غایهٔ الإشکال. فیجب العمل بعمومات أدلّهٔ القصر للمسافر بعد قصور أدلّهٔ الإتمام عن شمول غیر ذوی الحرف. و إلقاء خصوصیهٔ العملیهٔ و الشغلیهٔ و إن قرّبناه سابقا لکنه مما لا وجه له بعد احتمال دخالتها. و لا یتوهم مما ذکرنا وجوب القصر علی المکاری مثلا إذا لم یکن سفره لتحصیل المال بل للأمور القریبهٔ، لما أشرنا إلیه من عدم کون المدار هو الاحتیاج بل کون السفر عملا و شغلا و إن کان الداعی إلیه أمرا قریبا.

و قد تحصل مما ذکرناه أن الحکم بالإتمام لکلّ من کان سفره کثیرا أو أکثر من حضره فی غایهٔ الإشکال و إن عبّر بذلک المشهور. فالملاک کون الشخص ممن بیته معه، أو ممن یکون السفر مقوما لشغله و حرفته و لو من باب الاتفاق، فتدبّر جیدا.

و ها هنا ست مسائل

حکم من کثر سفره فی بعض السنهٔ

الأولی: إذا اتخذ المکاراهٔ أو نحوها عملا له فی الشتاء مثلا دون الصیف ففی «نجاهٔ العباد» أنّه یصلّی قصرا فی وجه «۱». و قال الشیخ «قده» فی الحاشیهٔ: «لا یخلو عن إشکال، فلا یترک الاحتیاط.» و اختار آخرون الإتمام.

---

(۱) نجاهٔ العباد- ۱۸۵، فی الشرط الخامس من شروط القصر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۷۵

و کیف کان فإذا فرض صدق عنوان المکاری مثلا علی هذا الشخص فهل یکفی ذلک فی وجوب الإتمام علیه، أو الملاک صدق کون السفر عملا- له، أو صدق کلا- العنوانین؟ و هل المراد بکون السفر عملا له کونه عملا له دائما حتی لا یشتمل ذلک، أو کونه عملا له فی الجملهٔ؟

المسألهٔ محلّ إشکال. نعم، لا إشکال فی اعتبار التکرر و المزاولهٔ فی صدق کون السفر عملا له.

و لکن لأحد أن یقول بکفایهٔ المزاولهٔ فی بعض السنهٔ أیضا فی صدقه.

فاللازم هو الدقهٔ فی مفاد صحیحهٔ زرارهٔ المشتملهٔ علی قوله: «لأنه عملهم»، ثم النظر فی أنّها هل تشتمل المقام أو لا، فنقول:

قد عرفت أن الضمیر فی قوله علیه السلام: «لأنه» إما أن یرجع إلی السفر، و إمّا أن یرجع إلی مبادئ الحرف المذکورهٔ، أعنی کلّ واحد من المکاراهٔ و نظائرها، أو مجموعها.

و الظاهر هو الأوّل. و یشهد له أیضا مناسبهٔ الحکم و الموضوع، إذ بملاحظتها یستظهر أن سبب الحکم بالإتمام فی هذه العناوین هو حیثیهٔ کثرهٔ السفر و تکرره منهم. و یؤید ذلک أیضا قوله علیه السلام فی روایهٔ هشام بن الحکم: «المکاری و الجمّال الذی یختلف و لیس له مقام یتمّ الصلاهٔ.» حیث إنّ المستفاد منه کون الملاک هو الاختلاف و تکرر السفر، من دون دخالهٔ لعنوان المکاراهٔ و الجمّالیهٔ فی ذلک. و قوله: «لیس له مقام» أیضا یمکن أن یکون تأکیدا لذلک، و إن کان یحتمل أیضا أن یکون ناظرا إلی الإقامهٔ التی یأتی أنّها قاطعهٔ للکثرهٔ. و بالجملهٔ الظاهر رجوع الضمیر فی قوله: «لأنه» إلی نفس السفر، لما عرفت.

و یدلّ علیه أیضا أن الظاهر من التعلیل کونه بیانا لأمر ارتکازی و إرجاعا إلی ما یراه العرف و المخاطب سببا للحکم بالإتمام، و لیس ذلک إلّا کون السفر بما

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۷۶

هو سفر عملا له، بمعنی صیرورته أمرا عادیا له بنحو لا یوجد فیه ما هو المقتضی للترخیص فی سائر المسافرین. فافتراق هذا المسافر عن سائر المسافرین المتحملین للشدهٔ فی السفر أمر مرکوز فی أذهان العرف، بحیث یمکن أن یدّعی فیه ما ادعیناه فی البدوی و نظائره من انصراف أدلّهٔ القصر عنه من أوّل الأمر.

هذا مضافا إلی أنه لو فرض رجوع الضمیر إلی مبادئ العناوین المذکورهٔ کالمکاراهٔ و نحوها وجب الالتزام أیضا بکون رجوعه إلیها من جههٔ اشتمالها علی حیثیهٔ السفر لا بما أنّها عنوان خاص کالمکاراهٔ مثلا، و إلّا کان فی التعلیل نحو مصادرهٔ، إذ محصله علی هذا أنه یجب علی المکاری مثلا الإتمام لأن المکاراهٔ عمله، و حاصله أنّه یجب الإتمام علی المکاری لأنه مکار. فالواجب أن یلحظ فی مرجع الضمیر حیثیهٔ السفر، و مقتضاه عدم الاعتبار بحیثیهٔ المکاراهٔ و نحوها، و کون الإتمام دائرا مدار کون السفر عملا. و العلهٔ کما تکون معممهٔ، تکون مخصصهٔ لدوران الحکم مدارها نفیا و إثباتا. فلازم ذلک عدم الاعتبار بصدق عنوان المکاراهٔ. ما لم یصدق کون السفر عملا له. و إذا صدق کونه عملا وجب الإتمام و إن لم یصدق المکاراهٔ. اللّهم إلّا أن یکون النظر فی مرجع الضمیر إلی السفر الخاص، أعنی السفر المکاراتی مثلا لا مطلق السفر، فیصیر الملاک صدق کون السفر الخاص عملا له.

ثم إنّه بعد الفراغ عن ذلک یقع البحث فی أنّه هل یکفی فی صدق کونه عملا له کونه مزاولا له فی بعض السنهٔ، أو لا یکفی ذلک

فی صدقهٔ؟ فیه وجهان. و إثبات أحدهما مشکل. [۱]

ثم إنه یتفرع علی ما ذکرناه من کون الاعتبار بعنوان المکاراهٔ أو کون السفر

---

[۱] الظاهر أن من یکاری فی کلّ سنهٔ ستهٔ أشهر ففی زمن المکاراهٔ یصدق علیه أن السفر عمله.

و ادعاء انصراف الروایهٔ عن مثله بلا وجه. و یشهد لذلک ما ورد من إتمام الأشتقان و الجائی، مع أن السفر عمل لهما فی أوقات مخصوصهٔ من السنهٔ، کما لا یخفی. ح ع- م.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۷۷

عملا له، أو کون السفر الخاص عملا فروع أخر:

منها: ما إذا کان مکاریا ثم انصرف عنها و صار ملاحا أو بریدا مثلا بلا فصل، فإن کان الاعتبار بکون السفر عملا له کان هذا العنوان باقیا قطعا، بخلاف قسیمیه، فإنّهما یرتفعان و یتوقف الإتمام علی صدق العنوان الطارئ. و صدقه فی السفر الأوّل و الثانی مشکل.

و منها: ما إذا کان مکاریا یحمل الأثقال للناس، فاتفق فی سفر أو سفرین أنه حمل المتاع لنفسه، فإنّه فی هذا السفر أو السفرین لا یکون مکاریا. و الالتزام بوجوب القصر علیه مشکل.

و منها: ما إذا کان أحد من أوّل عمره إلی آخره یسافر لحمل أمتعهٔ نفسه من بلد إلی بلد، حیث لا یصدق علیه عنوان المکاری. إلی غیر ذلک من الفروع المفروضهٔ، فتدبّر جیّدا.

حکم من کثر سفره فی أقل من المسافهٔ

المسألهٔ الثانیهٔ: إذا کان السفر غیر الموجب للقصر عملا له، ثم أنشأ فی شغله سفرا یوجبه، فهل یتمّ أو یقصر؟ مثال ذلک ما إذا کان عمله المکاراهٔ فیما دون المسافهٔ، أو المکاراهٔ بالوجه المحرم کحمل الخمر مثلا، أو المکاراهٔ لا عن قصد الثمانیهٔ و إن تحققت من باب الاتفاق، ففی هذه الصور إذا اتفق منه سفر فی عمله یوجب القصر لو لا کونه فی عمله، فهل یتمّ فی هذا السفر، أو یتوقف الإتمام علی صیرورهٔ السفر الشرعی أعنی الموجب للقصر عملا له بأن یتکرر منه ذلک؟ فیه وجهان.

و قد یستدل لوجوب القصر بأن الظاهر من إیجاب الإتمام علی من شغله السفر کون هذا العنوان استثناء من أدلهٔ القصر و رافعا لحکمه، و هذا إنّما یتمّ فیما إذا کان سفره بنحو یوجب القصر لو لا طروء هذا العنوان، و السفر المحرم و أمثاله غیر موجب له

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۷۸

و لو لم یکن عملا.

و فیه: أن المنظور فی المقام لیس إثبات حکم الإتمام فی الأسفار السابقهٔ المحققهٔ لعنوان العملیهٔ، بل فی هذا السفر الجدید الذی یوجب القصر قطعا لو لا کونه فی شغله. فاللازم علی هذا المستدل إثبات أنّ الأسفار السابقهٔ المحققهٔ للعنوان أیضا یجب أن تکون مما یوجب القصر.

و یمکن أن یستدل لذلک بصحیحهٔ زرارهٔ السابقهٔ، حیث قال علیه السلام: «أربعهٔ قد یجب علیهم التمام فی سفر کانوا أو حضر: المکاری و الکری، و الراعی، و الأشتقان، لأنه عملهم.» إذ من الواضح أنّ المراد بقوله: «فی سفر» لیس مطلق السفر بل ما یکون موجبا للقصر بحسب ذاته و لو لا طروء عنوان المکاراهٔ و نحوها. فمحصل کلامه علیه السلام أن هذه الأربعهٔ و إن تحقق منهم السفر الذی یوجب القصر بالنسبهٔ إلی غیرهم لا یجب علیهم القصر لطروء هذه العناوین. ثم إنّ مرجع الضمیر فی قوله: «لأنه» نفس السفر کما عرفت سابقا، و علی هذا فمقتضی التعلیل أن صیرورهٔ السفر الموجب للقصر ذاتا عملا لهم أوجب علیهم الإتمام.

و یمکن أن یناقش فی هذا الاستدلال أیضا بعدم تسلیم أن یکون المراد بالسفر فی قوله علیه السلام السفر الخاص الموجب للقصر، و لعلّه علیه السلام أراد أن هذه الأربعهٔ یجب علیهم الإتمام فی جمیع الحالات من الحضر و السفر بقسمیه، فتدبّر [۱].

---

[۱] و ربّما یحمل علی من کان التردد إلی ما دون المسافهٔ عملا له روایهٔ إسحاق بن عمار. قال: سألت أبا إبراهیم علیه السلام عن الذین یکرون الدواب یختلفون کلّ الأیّام، أ علیهم التقصیر إذا کانوا فی سفر؟ قال: «نعم». و روایهٔ الأخری عنه أیضا. قال: سألته عن المکارین الذین یکرون الدواب، و قلت: یختلفون کلّ أیّام کلما جاءهم شیء اختلفوا؟ فقال: «علیهم التقصیر إذا سافروا.» (راجع الوسائل ۵- ۵۱۸ (ط. أخری ۸- ۴۸۸)، الباب ۱۲ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیثین ۲ و ۳.) و ربما تحملان أیضا علی ما إذا أقاموا فی البلد عشرهٔ أیّام، أو ما إذا لم یکسر السفر عملا لهم بل اختلفوا أحیانا. ح ع- م.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۷۹

قاطعیهٔ الإقامهٔ للکثرهٔ

المسألهٔ الثالثهٔ: قد عرفت أن من شرائط القصر أن لا یکون المسافر کثیر السفر، مع اختلاف التعبیرات الواقعهٔ فی کلماتهم عن هذا الشرط. و اعتبار هذا الشرط إجمالا مجمع علیه بین الأصحاب. نعم، لم یذکره ابن أبی عقیل، و الصدوق فی المقنع.

ثم إنّ کثیرا من المعترضین لهذا الشرط ذکروا أنه إن أقام فی بلده عشرهٔ أیام انقطع حکم الکثرهٔ، و وجب القصر فی السفر الذی بعدها، و ادعی بعضهم علیه الإجماع و لکن فی المعتبر: «أن دعوی الإجماع فی مثل هذه الأمور و غلط.» «۱» و لم یتعرض لهذا الفرع فی المقنعهٔ و الهدایهٔ و الانتصار و المراسم و الکافی و الغنیهٔ. و قال الشیخ فی النهایهٔ بعد ذکر المکاری و نظائره: «هؤلاء کلّهم لا یجوز لهم التقصیر ما لم یکن لهم فی بلدهم مقام عشرهٔ أیّام، فإن کان لهم فی بلدهم مقام عشرهٔ أیّام وجب علیهم التقصیر، و إن کان مقامهم فی بلدهم خمسهٔ أیّام قصّروا بالنهار و تمّوا الصلاهٔ باللیل». «۲»

و بالجملهٔ قد تعرض کثیر منهم لکون إقامهٔ العشر فی البلد قاطعهٔ لحکم الکثرهٔ.

و أمّا الإقامهٔ فی غیر بلده فلم نر إلی زمن المحقق «قده» من تعرض لقاطعیتها.

نعم، الحق المحقق و العلّامهٔ و من تأخر عنهما بإقامهٔ العشرهٔ فی بلده العشرهٔ المنویهٔ فی غیره، و اکتفی بعضهم بمطلق العشرهٔ. [۱] و فی مفتاح الکرامهٔ عن الرسالهٔ النجیبیهٔ

---

[۱] قال المحقق فی المختصر النافع- ۵۱: «و ضابطه ألّا یقیم فی بلده عشرهٔ، و لو أقام فی بلده أو غیر بلده ذلک قصّر.» قال فی الریاض ج ۴ ص ۴۲۹: «و إطلاقها (أی المرسلهٔ) کالعبارهٔ. و إن اقتضی الاکتفاء فی غیر البلد بإقامهٔ العشرهٔ و لو من غیر نیهٔ إلّا أنّ ظاهرهم تقییدها فیه بالنیهٔ، بل ادعی علیه الإجماع جماعهٔ و منهم شیخنا فی الروض (ص ۳۹۱) و خالی العلّامهٔ المجلسی.» و راجع التذکرهٔ ۱- ۱۹۱ (ط. أخری ۴- ۳۹۴)، و جامع المقاصد ۲- ۵۱۳، و غیرهما.

---

(۱) المعتبر ۲- ۴۷۳، فی الشرط الرابع من شروط القصر.

(۲) النهایهٔ- ۱۲۲، باب الصلاهٔ فی السفر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۸۰

تقیید عشرهٔ البلد أیضا بالنیهٔ ثم قال: «و لم أجد له موافقا.» «۱»

ثم إنّ بعض المتعرضین لقاطعیهٔ الإقامهٔ المنویهٔ فی غیر البلد الحق بها إقامهٔ الثلاثین مترددا. «۲» و عن کثیر منهم عدم الاکتفاء بالثلاثین. «۳» نعم، ألحقوا بها العشرهٔ الحاصلهٔ بعد الثلاثین. «۴»

و بالجملهٔ فکلماتهم مختلفهٔ متشتتهٔ فی باب انقطاع الکثرهٔ. و قد استشکل فی أصل انقطاعها- حتی بالنسبهٔ إلی إقامهٔ العشرهٔ فی البلد- المقدس الأردبیلی، و تلمیذه صاحب المدارک. و ظاهر الحدائق القطع بعدم الانقطاع بذلک. «۵» و لعل نظرهم فی ذلک إلی ضعف بعض الأخبار الواردهٔ فی المسألهٔ و اضطراب متن الصحیح منهما کما ستعرف، و لکن لا یخفی أن الضعف فی المقام یتجبر بعمل الأصحاب، کما سیظهر.

ثم إن ما ذکره الشیخ فی النهایهٔ من حکم إقامهٔ الخمسهٔ فی البلد قد وافقه فیه بعضهم، کابن حمزهٔ فی الوسیلهٔ «۶»، و لکن نفاه الأکثر.

و کیف کان فالمستند فی هذه المسألهٔ ثلاث روایات روی الشیخ ثنتین منها و الصدوق ثالثتها. و ادعی بحر العلوم «قده» «۷» القطع بکون المجموع روایهٔ واحدهٔ اختلفت باختلاف الرواهٔ فی نقلها:

۱- ما رواه الشیخ بإسناده عن محمّد بن أحمد بن یحیی، عن أبی إسحاق

---

(۱) مفتاح الکرامهٔ ۳- ۵۶۹، فی الشرط الرابع من شروط القصر.

(۲) راجع المهذّب البارع ۱- ۴۸۶، و جامع المقاصد ۲- ۵۱۳ و غیرهما مما هو مذکور فی مفتاح الکرامهٔ ۳- ۵۷۰.

(۳) قال فی الروض (ص ۳۹۱): «. و إن کان الظاهر منهم (أی الأصحاب) عدم الاکتفاء بالتردد ثلاثین.»

(۴) راجع الدروس ۱- ۲۱۲، و الروض- ۳۹۱، و الریاض ۴- ۴۲۹، و غیرها.

(۵) راجع مجمع الفائدهٔ ۳- ۳۹۱، و المدارک ۴- ۴۵۲، و الحدائق ۱۱- ۳۹۸.

(۶) راجع الوسیلهٔ- ۱۰۸، و المهذّب للقاضی ابن البراج ۱- ۱۰۶.

(۷) راجع مفتاح الکرامهٔ ۳- ۵۷۲.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۸۱

إبراهیم بن هاشم، عن إسماعیل بن مرار، عن یونس بن عبد الرحمن، عن بعض رجاله، عن أبی عبد اللّه علیه السلام قال: سألته عن حدّ المکاری الذی یصوم و یتمّ؟ قال:

«أیما مکار أقام فی منزله أو فی البلد الذی یدخله أقلّ من مقام عشرهٔ أیّام وجب علیه الصیام و التمام أبدا. و إن کان مقامه فی منزله أو فی البلد الذی یدخله أکثر من عشرهٔ أیام فعلیه التقصیر و الإفطار» «۱» ۲- ما رواه بإسناده عن سعد، عن إبراهیم بن هاشم، عن إسماعیل بن مرار، عن یونس بن عبد الرحمن، عن عبد اللّه بن سنان، عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال: قال:

«المکاری إن لم یستقر فی منزله إلّا خمسهٔ أیّام أو أقلّ قصّر فی سفره بالنهار و أتمّ باللیل و علیه صوم شهر رمضان، فإن کان له مقام فی البلد الذی یذهب إلیه عشرهٔ أیام و أکثر قصّر فی سفره و أفطر» «۲»

۳- ما رواه الصدوق بإسناده عن عبد اللّه بن سنان، عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال:

«المکاری إذا لم یستقر فی منزله إلّا خمسهٔ أیّام أو أقلّ قصّر فی سفره بالنهار و أتمّ صلاهٔ اللیل و علیه صوم شهر رمضان، فإن کان له مقام فی البلد الذی یذهب إلیه عشرهٔ أیام أو أکثر و ینصرف إلی منزله و یکون له مقام عشرهٔ أیّام أو أکثر قصّر فی سفره و أفطر.» «۳»

و فی مشیخهٔ الفقیه: «و ما کان فیه عن عبد اللّه بن سنان فقد رویته عن أبی- رضی اللّه عنه-، عن عبد اللّه بن جعفر الحمیری، عن أیوب بن نوح، عن محمد بن أبی عمیر، عن عبد اللّه بن سنان». «۴»

و لا یخفی عدم سلامهٔ الأولیین من حیث السند، لکون ابن مرّار مجهولا و إن

---

(۱) الوسائل ۵- ۵۱۷ (ط. أخری ۸- ۴۸۸)، الباب ۱۲ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۱.

(۲) المصدر السابق ۵- ۵۱۹ (ط. أخری ۸- ۴۹۰) و الباب، الحدیث ۶، عن التهذیب ۳- ۲۱۶.

(۳) المصدر السابق ۵- ۵۱۹ (ط. أخری ۸- ۴۸۹) و الباب، الحدیث ۵.

(۴) الفقیه ۴- ۴۳۱.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۸۲

وثقه بحر العلوم و بعض آخر. «۱» هذا مضافا إلی إرسال الأولی، و أمّا الثالثهٔ فصحیحهٔ من حیث السند و لکن فی متنها نحو اضطراب.

و اتحاد الأولیین من حیث السند و تقارب الأخیرتین متنا مما یوجبان الحدس بکون الجمیع روایهٔ واحدهٔ اختلف متنها باختلاف الرواهٔ فی النقل، و کون البعض المبهم فی سند الأولی عبارهٔ عن عبد اللّه بن سنان، کما یؤید ذلک أیضا کثرهٔ روایهٔ یونس عنه. هذا.

و لکن التأمل التام ینفی هذا الحدس، إذ الأخیرتان متضمنتان لقاطعیهٔ الخمسهٔ، و الأولی تنفیها، و بین متنها و متن الأخیرتین تباین بیّن، فکیف یحکم باتحاد الثلاثهٔ.

و صرف اتحاد الأولیین من حیث السند لا یقتضی کونهما روایهٔ واحدهٔ مع تفاوت المتن جدا، فافهم.

ثم لا یخفی أن یونس من الطبقهٔ السادسهٔ، و من متکلمی أصحابنا و ثقاتهم، و إن ضعّفه بعض. و منشأ ذلک مزاولته للعلوم العقلیهٔ. و عبد اللّه بن سنان من کبار الطبقهٔ الخامسهٔ، و من مشایخ یونس.

ثم إنّ قاطعیهٔ إقامهٔ العشرهٔ لحکم الکثرهٔ مما لا إشکال فیها إجمالا. و یدلّ علیها الروایات و أفتی بها الأصحاب. و أما قاطعیهٔ الخمسهٔ فیثبتها الأخیرتان و ینفیها الأولی، فیقع التعارض بینها فی ذلک فیرجع إلی عمومات وجوب الإتمام علی المکاری و نظائره.

ثم إنّ فی المقام مناقشات: بعضها فی الروایتین الأخیرتین، و بعضها فی الثالثهٔ فقط، و بعضها فی الأولی فقط:

أمّا التی فی الأخیرتین ففی قوله: «خمسهٔ أیام أو أقل.» فإنّ انقطاع الکثرهٔ بأقل من خمسهٔ خلاف الإجماع. و وجّهه بحر العلوم «قده» «۲» بأن المراد من الأقل لیس الأقل من خمسهٔ بل من العشرهٔ، فکأنّه قال: الخمسهٔ أو ما فوقها مما هو أقل من العشرهٔ. و یشهد لذلک مقابلتها بالعشرهٔ و ما فوقها.

---

(۱) راجع مفتاح الکرامهٔ ۳- ۵۷۲، و تنقیح المقال ۱- ۱۴۴.

(۲) راجع مفتاح الکرامهٔ ۳- ۵۷۲.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۸۳

و أما التی فی الثالثهٔ ففی قوله: «و ینصرف إلی منزله.» فإنّ الظاهر منه دخالهٔ الإقامتین معا فی إیجاب القصر فی السفر المتخلل بینهما، أو فی السفر الذی بعدهما، و کلاهما مخالفان للإجماع. و یمکن أن یذبّ عنها بجعل الواو بمعنی أو، أو بالحمل علی کونه فی مقام بیان الوظیفهٔ للمکاری الذی صار من عادته أن یقیم عقیب کل سفر تحقق منه ذهابا کان أو إیابا و أن وظیفته القصر أبدا حیث یقع کل سفر یصدر عنه بعد الإقامهٔ، فتأمّل.

و أمّا التی فی الأولی فقط فناشئهٔ من قوله: «أبدا» مع ذکر لفظهٔ «أو» فی کلتا الفقرتین المتقابلتین.

بیان ذلک: أن ظاهر الفقرهٔ الأولی المشتملهٔ علی قوله: «أبدا» هو أن المکاری إذا کان من شأنه و عادته المستمرهٔ أن یقیم فی کل سفر فی منزله أو فی البلد الذی یدخله أقل من عشرهٔ وجب علیه الصیام و التمام أبدا أی فی جمیع أسفاره. و لازم ذلک أن یکون مقابله المکاری الذی یتحقق منه أبدا إقامهٔ العشرهٔ فی کلا البلدین، إذ مقابل من یتحقق منه إقامهٔ الأقل فی أحد البلدین هو الذی لا یکون إقامته أقل لا فی هذا و لا فی ذاک. و علی هذا فیجب أن یکون الفقرهٔ الثانیهٔ مع الواو و لا یناسب فیها ذکر «أو». و إن قلت: إنّ الفقرهٔ الثانیهٔ صحیحهٔ مع «أو» فإن الإقامهٔ دائما فی أحد البلدین تکفی فی ثبوت القصر أبدا، لزم منه أن یکون الفقرهٔ الأولی مع الواو، إذ

التمام إنّما يثبت للذى لا يتحقق منه إقامة العشرة لا فى منزله و لا فى مقصده.

و ملخص هـذا الإشـكال أن ذكر لفظة «أو» فى كلتا الفقرتين مع كون الحديث بقرينة قوله: «أبدا» فى مقام بيان تقسم المكارى إلى من يتمّ أبدا و من يقصّر كذلك غير مناسب، إذ مفهوم ما اشتمل على لفظة «أو» يجب أن يذكر بالواو، و بالعكس.

هذا.

و لكن الظاهر اندفاع هذا الإشكال، إذ يظهر من سؤال الراوى أنه كان مركوزا

البدر الزاهر فى صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۱۸۴

فى ذهنه اختلاف المكارين فى الحكم باختلاف الإقامة، و كون بعض الإقامات مما يوجب انقطاع كثرة السفر موضوعا أو حكما، فسأل الإمام عليه السلام عن حدّ الإقامة التى توجب ذلك.

و بعبارة أخرى: لما كان المكاراة تستلزم عادة مقدارا من الإقامة فى المنزل و فى المقصد لتهيئة أسباب السفر، و كان المركوز فى ذهن السائل أن هذا القبيل من الإقامة لا تضرّ بحكم الكثرة و أن بعضا منها مما يوجب زوال حكمها سأل الإمام عليه السلام عن التميز بينهما، فأجابه الإمام عليه السلام بأن الإقامة إن كانت أقلّ من عشرة فلا تضر بحكم الإتمام و الكثرة أبدا، سواء كانت فى المنزل أو فى بلد آخر، و إن كانت أكثر من عشرة أضرّت به كذلك. فالحديث بصدد تعيين الإقامة التى توجب زوال الحكم الكثرة و تمييزها مما لا توجب ذلك، و ليس فى مقام تقسيم المكارى إلى من يتم دائما و من يقصر كذلك حتى يستشكل بأن ذكر لفظة «أو» فى كلتا الفقرتين غير مناسب.

و ربما يناقش فى هذه الرواية أيضا بأن الظاهر منها كون إقامة العشرة فى البلد الذى يدخله موجبة للقصر فى السفر المتقدم عليها بنحو الشرط المتأخر، و هو خلاف الإجماع.

و لكن الظاهر اندفاعها أيضا، إذ المتأمل فى الأخبار الثلاثة يظهر له كونها بصدد بيان وظيفة المكارى بالنسبة إلى الإسفار المتحققة منه بعد الإقامة، فافهم.

هل الإقامة فى المقصد قاطعة للكثرة؟

و كيف كان فكون إقامة العشرة إجمالا قاطعة لحكم الكثرة مما لا إشكال فيه و يدلّ عليه الروايات و أفتى به الأصحاب، فيجب الإفتاء به.

نعم، يبقى الإشكال فى أنه هل يقتصر فى ذلك على الإقامة فى المنزل أو يحكم بما تضمنته الروايات من عدم الفرق بين كونها فى المنزل أو فى البلد الذى يذهب اليه؟

البدر الزاهر فى صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۱۸۵

و وجه الاقتصار أن المذكور فى كلمات الأصحاب إلى زمان المحقق هو قاطعية الإقامة فى المنزل فقط و لم يتعرضوا لقاطعية غيرها، فلعلّهم أعرضوا عن هذه القسمة من مفاد الروايات، فيقتصر فى تخصيص أدلة الإتمام للمكارى على المتيقن.

و وجه التعميم منع ثبوت الإعراض، إذ صرف عدم التعرض لا يدلّ عليه. و يؤيد ذلك اعتماد مثل المحقق و العلامة على الروايات حتى بالنسبة إلى هذه القسمة من مفادها. و لعل وجه عدم تعرض الأصحاب لذلك استبعادهم لهذا الحكم، إذ الإقامة فى الوطن لما كانت مقابلة للسفر حقيقة أمكن أن يقال بقاطعيتها لكون السفر عملا، و أمّا الإقامة فى بلد آخر فلا يخرج بها الشخص عرفا من كونه مسافرا و لو كانت مع القصد، خصوصا إذا كانت لتهيئة أسباب السفر الذى يكون عملا له، فهو مع كونه مقيما يكون عرفا فى سفر هو شغله و يكون بصدد تهيئة أسباب إدامة السفر، فلا وجه للحكم بقصره حيث لم يخرج عن كونه مسافرا و متلبسا بالسفر الذى هو شغل

له، فتدبّر.

هل یعتبر فی الإقامهٔ القصد

ثم علی فرض التعمیم فهل یعتبر القصد و النیهٔ فی کلتا الإقامتین، أو لا یعتبر أصلا، أو یفصّل بین الإقامهٔ فی المنزل و بین الإقامهٔ فی بلد آخر فیعتبر القصد فی الثانیهٔ دون الأولی؟ وجوه. أوجهها الأخیر کما سیظهر. و أبعدها الأول، إذ المسافر بوصوله إلی الوطن یخرج عن کونه مسافرا و یصیر حاضرا حقیقهٔ، من غیر دخالهٔ لقصد الإقامهٔ فی ذلک، فیجب الحکم بعدم دخالهٔ النیهٔ فی المقام و خروجه عن مصداق کثیر السفر و إن کانت إقامته بلا قصد، و هذا بخلاف الإقامهٔ فی غیر الوطن، فإنّ المسافر لا یخرج بها عرفا عن کونه مسافرا و إن کانت مع النیهٔ، غایهٔ الأمر أن الشارع حکم بکونه فی حکم الحاضر إذا کانت منویهٔ. و الظاهر أن صیرورته بحکم

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۸۶

الحاضر تعبدا أوجبت حکمه بزوال حکم الکثرهٔ عنه، فیعتبر فی قاطعیتها حکما أن تکون مع النیهٔ. و بالجملهٔ بمناسبهٔ الحکم و الموضوع یعلم أن مناط الحکم بالقاطعیهٔ فی غیر البلد هو صیرورهٔ المسافر بسبب الإقامهٔ بحکم الحاضر تعبدا، و من الواضح أنه یعتبر فی ذلک النیهٔ و القصد کما سیظهر فی محله. و إذا صار الحضور التعبدی موجبا لزوال حکم الکثرهٔ إذا کان بمقدار عشرهٔ أیام فالحضور الحقیقی إذا کان بهذا المقدار قاطع لحکمها بطریق أولی، و من المعلوم أن تحقق الحضور فی الوطن لا یتوقف علی النیهٔ بل یتحقق حقیقهٔ و لو لم توجد النیهٔ.

و أمّا الوجه الثانی فیبعّده أن مقتضاه ثبوت القصر فی سفر واحد بعد ثبوت التمام فی نفس هذا السفر، إذ المقیم فی غیر الوطن مترددا لا- یخرج عن کونه مسافرا لا عرفا و لا شرعا ما لم یبلغ الثلاثین. و لازم الوجه الثانی أن المکاری الذی أقام فی غیر بلده مترددا ما لم یبلغ العشرهٔ یتم لکونه کثیر السفر، و إذا بلغ العشرهٔ یشرع فی القصر و ان لم یخرج بعد من البلد، و هذا مستبعد جدا، فتأمّل.

و بما ذکرنا یظهر کون الوجه الثالث أوجه الوجوه، إذ لا- یرد علیه ما ورد علی الأولین. نعم، یرد علیه أن کلتا الإقامتین ذکرتا فی الحدیث بمساق واحد، فإمّا أن یعتبر فی کلتیهما القصد و إمّا أن لا یعتبر فی واحدهٔ منهما، و أما التفصیل فهو خلاف سیاق الحدیث. اللهم إلّا أن یقال: إنّ الحدیث دل علی کون الإقامهٔ قاطعهٔ للکثرهٔ فی الجملهٔ، من دون أن یکون فیه اسم من القصد، و التفصیل أمر استفدناه، بمناسبهٔ الحکم و الموضوع، و لا نسلّم کون سیاق الحدیث آبیا عنه، فتدبر جیدا.

هل تختص قاطعیهٔ الإقامهٔ بالمکاری أو تعمّ؟

المسألهٔ الرابعهٔ: هل قاطعیهٔ الإقامهٔ لکثرهٔ السفر تختص بالمکاری کما قیل اقتصارا علی مورد النصّ، أو تجری فی جمیع من کان السفر عملا له کما نسب إلی

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۸۷

المشهور؟ الظاهر هو الثانی. إذ المترائی من الحدیث ثبوت هذا الحکم للمکاری بما أنه کثیر السفر و أن السفر عمل له و یکون بذلک مغایرا لسائر المسافرین فی الحکم، فیجب إلقاء خصوصیهٔ المکاراهٔ. و بالجملهٔ بعد التأمل یحصل القطع بعدم دخالهٔ خصوصیهٔ المکاراهٔ فی هذا الحکم، و لأجل ذلک ذهب الأکثر إلی التعمیم.

هل یعتبر فی الإقامهٔ التوالی أم لا؟

المسألهٔ الخامسهٔ: من الغریب فی هذا المقام ما ذکره الشهیدان و تبعهما بعض من تأخر عنهما من عدم اعتبار التوالی فی الإقامهٔ القاطعهٔ للکثرهٔ، و کفایهٔ العشرهٔ ملفقهٔ بشرط أن لا یتخللها مسافهٔ شرعیهٔ، فلا یضر بإقامهٔ العشرهٔ الخروج إلی ما دون المسافهٔ فی أثنائها.

قال فی الدروس: «لو تردد فی قری دون المسافهٔ فکل مکان یسمع أذان بلده فیه فبحکمه و ما لا فلا. نعم، لو کمل له عشرهٔ متفرقهٔ فی بلد قصّر.» «۱»

و معنی کلامه «قده» أن إقامته فی البلاد المتقاربهٔ التی یسمع فیها أذان بلده أیضا تحسب من جملهٔ العشرهٔ، و أما إقامته فی البلاد التی لا یسمع فیها أذان بلده فلا تحسب منها و لکن لا تضر بإقامهٔ العشرهٔ أیضا بل یتصل ما قبلها بما بعدها إذا کان المجموع عشرهٔ.

أقول: هذا الحکم من الغرائب، إذ الخارج إلی ما دون المسافهٔ و إن لم یکن مسافرا شرعا لکنه لا یصدق علیه المقیم قطعا. نعم، لو کان الملاک هو التعطل عن السفر الشرعی لکان ما ذکروه وجیها، و لکنه لا دلیل علی قاطعیهٔ ذلک، بل غایهٔ ما یدلّ الروایات علی خروجه عن حکم کثیر السفر مع کونه داخلا فیه موضوعا هو المقیم عشرا فی منزله أو فی البلد الذی یدخله، و لا شک أن المأخوذ فی مفهوم الإقامهٔ هو

---

(۱) الدروس ۱- ۲۱۲، و راجع الروضهٔ ۱- ۳۷۳، و مجمع الفائدهٔ ۳- ۳۹۷، و غیرهما مما هو مذکور فی مفتاح الکرامهٔ ۳- ۵۷۳.

التعطل عن السیر و الدوران مطلقا و أن المتبادر من إقامهٔ العشرهٔ کونها بنحو الاتصال، فتدبّر جیدا.

هل یثبت حکم الکثرهٔ فی السفر الثانی أو الثالث؟

المسألهٔ السادسهٔ: إذا وجب القصر علی کثیر السفر فهل یعود حکم التمام فی السفر الثانی، أو الثالث؟ قولان:

اختار الأول جمع، منهم المحقق «قده»، علی ما حکاه عنه تلمیذه صاحب کشف الرموز. «۱»

و اختار الثانی جمع، منهم الشهیدان «قدهما». «۲» و حکی عن أولهما أنه استدل لذلک فی الذکری بأن الاسم قد زال عنه بالإقامهٔ و صار کالمبتدإ فیحتاج فی عوده إلی تکرر السفر ثلاثا.

أقول: من الواضح فساد هذا الاستدلال، لعدم کون إقامهٔ العشرهٔ موجبهٔ لخروج المکاری مثلا عن کونه مکاریا أو کون السفر عملا له عرفا. و حکم الشارع بالقصر فی السفر الأوّل لیس لخروجه موضوعا، بل هو حکم تعبدی، فیقتصر فی تخصیص عمومات أدلهٔ الإتمام علی القدر المتیقن.

و ربما یستدل للشهید أیضا باستصحاب حکم المخصص، کما ربما یستدل لخلافه بعموم العام. و هذا هو الأقوی، و یدل علیه أیضا الخبر السابق الذی رواه یونس عن بعض رجاله، إذ کما یدل فقرته الثانیهٔ علی وجوب القصر فی السفر الواقع بعد إقامهٔ العشرهٔ یدل فقرته الأولی علی وجوب الإتمام فی السفر الواقع بعد إقامهٔ الأقل، و السفر الثانی فی المقام واقع بعد إقامهٔ الأقل فیدخل فی عموم الفقرهٔ

---

(۱) راجع کشف الرموز ۱- ۲۲۴، و السرائر ۱- ۳۳۹، و المدارک ۴- ۴۵۳، و الریاض ۴- ۴۳۰.

(۲) راجع الذکری- ۲۶۰، و الروض- ۳۸۹، و غیرهما المذکور فی مفتاح الکرامهٔ ۳- ۵۷۵.

الأولی. [۱] و إن شئت قلت: إنّ حکم الإمام علیه السلام بالقصر بعد إقامهٔ العشرهٔ إمّا أن یکون بالنسبهٔ إلی السفر الأوّل فقط، و إما أن یکون بالنسبهٔ إلی جمیع الأسفار إلی آخر العمر، و إما أن یکون بالنسبهٔ إلی سفرین أو أکثر. لا سبیل إلی الثالث، لعدم بیانه فی

الحدیث مع کونه فی مقام البیان، و الثانی باطل إجماعا و قطعا فتعین الأوّل لأنه المتیقن.

ثم إنّ دلالهٔ الحدیث علی وجوب القصر فی السفر الأوّل بعد الإقامهٔ، مع أن الاسم لم یزل بعد کما عرفت، حجهٔ قاطعهٔ علی وجوب القصر فی السفر الأوّل فیمن شرع فی المکاراهٔ ابتداء بطریق أولی و إن فرض صدق الاسم علیه أیضا فی السفر الأوّل.

فإن قلت: هذا فی السفر القصیر و المتعارف مسلم و أما إذا کان سفره طویلا فوق العادهٔ بحیث شغل السنهٔ مثلا فالظاهر وجوب الإتمام علیه فی السفر الأول أیضا مع صدق الاسم.

قلت: الحدیث یدلّ فی الجملهٔ علی أنّ صرف الشروع فی السفر بقصد المکاراهٔ لا یوجب الإتمام. فمن قصد سفرا طویلا ابتداء أو بعد إقامهٔ العشرهٔ ففی أول شروعه فیه لا یجوز علیه الإتمام قطعا، و حینئذ فإمّا أن یقال بثبوت القصر إلی آخره، أو یقال بثبوت الإتمام فی أثنائه. لا سبیل إلی الثانی، لعدم تعین الموضع الذی یحکم فیه بالشروع فی الإتمام، فیتعین الأوّل. فیکون الاعتبار بوحدهٔ السفر و تعدده، فیثبت القصر فی السفر الأوّل مطلقا. قصیرا کان أو طویلا، ابتداء کان أو بعد الإقامهٔ و یثبت الإتمام فی الأسفار الواقعهٔ بعده. [۲]

---

[۱] الظاهر أن الحدیث فی مقام بیان أن أیّ إقامهٔ تضر بحکم الکثرهٔ و رافعهٔ لحکمها، و أیّ إقامهٔ لا تضر، و أما أنها بعد تحققها فإلی أیّ زمان یبقی أثرها فلیس الحدیث بصدد بیانه، و لیس فی مقام بیان أن کل سفر تعقب إقامهٔ العشرهٔ یقصر فیه، و کل سفر تعقب إقامهٔ الأقل لا یقصر فیه، و إلّا لوجب علی من أقام فی الوطن عشرهٔ ثم سافر و أقام فی المقصد أقل من العشرهٔ أن یقصر فی الذهاب و یتمّ فی الإیاب، مع وضوح بطلانه کما لا یخفی. ح ع- م.

[۲] مقتضی ما ذکره (مدّ ظلّه العالی) وجوب القصر دائما فیما إذا کان هنا مکار أو ملّاح یسافر فی کلّ سنهٔ سفرا طویلا جدا بحیث یشغل أحد عشر شهرا منها و یقیم شهرا فی بلده أو بلد آخر و استمر ذلک مدهٔ عمره، و الالتزام بذلک مشکل. ح ع- م.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۹۰

الرابع: أن لا یقطع السفر بإحدی القواطع

اشارهٔ

و من شروط القصر أن لا یقطع السفر بإحدی القواطع الثلاث، أعنی المرور بالوطن، و قصد إقامهٔ العشرهٔ، و إقامهٔ ثلاثین مترددا.

و لا إشکال فی قاطعیهٔ هذه الثلاثهٔ. و أما المرور بالموضع الذی له فیه ملک ففی قاطعیهٔ خلاف و سیأتی بیانه.

و هذا الشرط یذکر فی مقامین: الأوّل: فی تحدید السفر الموجب للقصر، حیث إنه یشترط فی ثبوت القصر أن یکون من أوّل الأمر قاصدا للمسافهٔ التی لا یقطعها إحدی القواطع. فلو عزم علی مسافهٔ ناویا للمرور علی الوطن أو الإقامهٔ فی أثنائها قبل بلوغ الثمانیهٔ لم یثبت القصر أصلا. الثانی: فی بیان ما یقطع السفر و یزیل حکمه بعد تحققه و إیجابه للقصر. و نحن نجعل المقامین مقاما واحدا، طلبا للاختصار، و نذکر حکم القواطع الثلاث فی فصلین:

الفصل الأوّل فی بیان قاطعیهٔ الوطن، و تحدیده

اشارهٔ

لا إشکال فی کون المرور بالوطن و لو آنا ما قاطعاً للسفر حقیقهٔ، و کون تخلله فی أثناء الثمانیهٔ مع العزم موجبا لعدم ثبوت القصر من أوّل الأمر. فإنّه مع تخلله یصیر السفر سفرین حقیقهٔ، و لکل منهما حکمه، و المفروض قصور کل منهما عن مقدار المسافهٔ المعتبرهٔ.

بیان ذلک: أن قوله تعالی وَ إِذٰا ضَرَبْتُمْ فِی الْأَرْضِ فَلَیْسَ عَلَیْکُمْ جُنٰاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلٰاهِ الآیهٔ، لا یراد منه کون مطلق الضرب و السیر فی الأرض موجبا للقصر، بل ما ینطبق علیه عنوان السفر فی مقابل الحضر، و قد أخذ فی مفهوم السفر

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۹۱

التغرب عن الوطن و البعد عنه. فمن مرّ بوطنه و لو آنا ما فقد خرج عن موضوع المسافر حقیقهٔ و صار مصداقا للحاضر، و لا یشمله فی هذا الحال أدلهٔ التقصیر قطعا. و حینئذ فإذا خرج عن وطنه ثانیا یکون خروجه هذا إنشاء لسفر جدید، لانقطاع السفر السابق حقیقهٔ بالحضور فی الوطن، و لو فرض إطلاق المسافر علیه فی هذا الحال فإنّما هو بنحو من العنایهٔ و إذا انقطع السفر اللاحق عن السابق حقیقهٔ و صارا فردین مستقلین للسفر کان لکل منهما حکمه، و المفروض قصور کل منهما عن مقدار المسافهٔ، فلا یثبت القصر أصلا.

فهذا إجمالا مما لا شک فیه. و إنّما المهم بیان حقیقهٔ الوطن و ما هو المراد منه، مع قطع النظر عما نسب إلی المشهور من إثبات الوطن الشرعی بإقامهٔ ستهٔ أشهر، فإنه أمر آخر و سیأتی بیانه. و المقصود فعلا بیان ما قد یسمونه بالوطن العرفی.

فنقول: الظاهر أن انتزاع مفهوم الوطنیهٔ عن مکان لیس بلحاظ الاعتبارات و الحالات السابقهٔ من کون المکان محلا لولادهٔ الشخص، أو مسکنا لآبائه و أجداده، أو مقرّا لأبویه حین ولادته و نحو ذلک، و لا بلحاظ الاعتبارات و الحالات اللاحقهٔ، ککونه عازما علی الإقامهٔ فیه إلی حین موته أو إلی أمد بعید. و بالجملهٔ لیس انتزاع مفهوم الوطنیهٔ عن مکان بلحاظ الحالات و الإضافات السابقهٔ أو اللاحقهٔ، بل هی مفهوم تحکی عن علقهٔ و إضافهٔ فعلیهٔ بین الشخص و المکان المخصوص بحسب الوضع الفعلی لهذا الشخص، حیث إنّ کل شخص یختار بحسب طبعه و میلهٔ بلدا من البلاد لإقامهٔ و إقامهٔ أهله و أولاده، و یوجد بینه و بین هذا البلد علقهٔ خاصهٔ، بحیث لو خلّی و طبعهٔ یکون باقیا فی هذا المکان و یکون خروجه منه أمرا طارئا ناشئا من المزعجات و القواسر الطارئهٔ و یرجع إلیه بحسب طبعه بعد ما ارتفع القواسر. فهذا البلد یسمی عرفا بالوطن.

و بعبارهٔ أخری: الوطن عبارهٔ عما هو المقرّ الفعلی للشخص بحسب وضعه

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۹۲

الفعلی، بحیث لو لا طروء المزعجات و القواسر، أعنی الحوائج الداعیهٔ إلی السفر، لکان مستقرا فیه غیر خارج منه، و آیهٔ ذلک رجوعه إلیه بحسب طبعه و عادته بعد ما أخذ حظّه من سفره و ارتفع حاجته فیه. و هذا من غیر فرق بین أن یکون اختیاره لهذا البلد من جههٔ کونه محلا لإقامهٔ آبائه و أقاربه، أو لکونه بلدا مناسبا لشغله و حرفته، أو لکون مائه و هوائه ملائمین لمزاجه، أو لکون سیرهٔ أهله و أخلاقهم مناسبهٔ لروحه، أو لکونه محلا لما هو طالبه من کسب العلوم و الآداب، أو لغیر ذلک من الجهات. و سواء کان له فی هذا البلد ملک أو منزل مملوک أو غیر مملوک، أو لم یکن، بل کان من سکّان المدارس أو المساجد و المعابر. و سواء کان من قصده البقاء فی هذا البلد إلی أن یموت فیه، أو لم یقصد ذلک، بل لم یلتفت إلیه أصلا. بل یمکن أن یقال بعدم إضرار التوقیت أیضا فی صدق الوطن إذا کان قاصدا للإقامهٔ فیه مدهٔ مدیدهٔ إقامهٔ سائر الناس فی منازلهم من جههٔ اقتضاء وضعه الفعلی لذلک. فالطلاب المجتمعون فی مجامع الحوزات العلمیهٔ المقیمون فیها عشرین سنهٔ أو أزید ربما یعدّون متوطنین فی تلک المجامع العلمیهٔ و إن لم یکن من قصدهم البقاء فیها دائما. و التاجر الذی ارتحل عن مسقط رأسه إلی بلد آخر و صار فیه مشتغلا بشغله و تجارته و اتخذ فیه دار الإقامته و إقامهٔ أهله ربما یعدّ هذا البلد وطنا له و إن کان من قصده أن یرجع فی آخر عمره إلی مسقط رأسه. و هکذا.

و بالجملهٔ لا یلاحظ فی انتزاع عنوان الوطن الاعتبارات و الإضافات السابقهٔ أو اللاحقهٔ، بل الإضافهٔ الفعلیهٔ بین الشخص و مقرّه. فما هو المقرّ الفعلی للشخص بحیث یبقی فیه لو خلّی و طبعه یسمی وطنا له.

و یدلّ علی ذلک کلمات أهل اللغهٔ أیضا فی تفسیر الوطن و الموطن و اشتقاقاتهما:

قال فی الصحاح: «الوطن محلّ الإنسان. و قد خففه رؤبهٔ بقوله

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۹۳

أوطنت وطنا لم یکن من وطنی لو لم تکن عاملها لم أسکن

بها و لم أدجن بها فی الدجن

و أوطان الغنم: مرابضها و أوطنت الأرض، و وطّنتها توطینا، و استوطنتها أی اتخذتها وطنا. و کذلک الاتّطان، و هو افتعال منه.» «۱»

و فی القاموس: «الوطن، محرّکهٔ و یسکّن: منزل الإقامهٔ، کالموطن، و مربط البقر و الغنم. جمعه: أوطان. و وطن به یطن، و أوطن: أقام. و أوطنه و وطّنه و استوطنه:

اتخذه وطنا. و مواطن مکهٔ: مواقفها». «۲»

و فی المنجد: «وطن یطن وطنا، و أوطن إیطانا بالمکان: أقام به. وطّن، و أوطن، و توطّن، و اتّطن، و استوطن البلد: اتخذه وطنا. (إلی أن قال:) الوطن: منزل إقامهٔ الإنسان، ولد فیه أو لم یولد. مربط المواشی. جمعه: أوطان. الموطن: الوطن.» «۳»

ثم لو أبیت عن تسمیهٔ بعض ما ذکرناه باسم الوطن فلا یضرّنا فیما نحن بصدده، إذ لیس حکم الإتمام دائرا مدار صدق عنوان الوطن، بل یدور مدار صدق الحضور و الخروج عن صدق عنوان المسافر الذی یعتبر فی مفهومه التغرّب عن المقرّ الفعلی و محل الإقامهٔ. و الآیهٔ الشریفهٔ و الأخبار المأثورهٔ إنّما تکون بصدد بیان وجوب القصر علی من خرج عن مقرّه الفعلی و بعد عن محل إقامته و صار بذلک ملازما لمشقهٔ زائدهٔ موجبهٔ للترخیص. فالمرور بالمقرّ الطبیعی الفعلی مما یوجب زوال عنوان المسافر و لو سلّم عدم صدق عنوان الوطن علی کلّ مستقر و مقام. و قد عرفت سابقا أن البدوی الذی یکون بیته معه، و کذا الملّاح الذی یکون فی بیت یتردد فیه حیث یشاء إنّما یتمّان

---

(۱) الصحاح ۶- ۲۲۴۱. و فیه: «و لم أرجن بها فی الرجن». و معناهما واحد.

(۲) القاموس المحیط ۴- ۲۷۶.

(۳) المنجد- ۹۰۶.

لعدم صدق عنوان المسافر علیهما، کما هو المستفاد من التعطیلات الواردهٔ فی الروایات بالنسبهٔ إلیهما، و لا یدور حکم الإتمام فیهما علی صدق عنوان الوطن علی بیتهما السیّار. فالملاک کل الملاک فی ثبوت القصر هو التغرّب عن البیت و المقرّ الطبیعی الفعلی سواء کان ثابتا أو سیّارا، و فی ثبوت الإتمام الرجوع إلیه بحیث یصدق علیه أنه حضر فی منزله و بیته.

و کیف کان فالمرور بالمقرّ الفعلی مما یوجب زوال عنوان السفر و ارتفاع حکمه، سواء صدق علیه عنوان الوطن أم لا و سواء کان له فیه ملک أو منزل أم لا، و لا نحتاج فی ذلک إلی دلالهٔ آیهٔ أو روایهٔ کما هو واضح لا یخفی.

طوائف أخبار المرور بالملک

اشارهٔ

نعم، ها هنا أخبار ربما یوهم بعضها خلاف ما ذکرناه، و قد اختلف مضامینها، و باعتبار ذلک تنقسم إلی أربع طوائف:

الأولی: ما تدلّ علی أن مرور المسافر بملکه الثابت من الضیعهٔ أو الدار قاطع لسفره و إن لم یکن الموضع وطنا له. بل فی بعضها کفایهٔ النخلهٔ الواحدهٔ أیضا فی ذلک.

الثانیهٔ: ما تدلّ علی عدم کون المرور بمثل الصیغهٔ قاطعاً مطلقا من غیر تفصیل بین المستوطن و غیره.

الثالثهٔ: ما تدلّ علی أن المرور بالمنزل أو الدار أو الضیعهٔ قاطع للسفر إذا کان یستوطنه لا مطلقا.

الرابعهٔ: ما تدلّ علی ذلک مع تفسیر الاستیطان أیضا.

و مجموع أخبار المسألهٔ تسعهٔ: أربعهٔ منها من الطائفهٔ الأولی، و ثنتان من الثانیهٔ، و اثنتان من الثالثهٔ، و واحدهٔ من الرابعهٔ:

أما الطائفهٔ الأولی:

۱- ما رواه الصدوق بإسناده عن إسماعیل بن الفضل

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۹۵

الهاشمی، قال: سألت أبا عبد الله علیه السلام عن الرجل یسافر من أرض إلی أرض، و إنّما ینزل قراه و ضیعته؟ قال: «إذا نزلت قراک و أرضک فأتمّ الصلاهٔ، و إذا کنت فی غیر أرضک فقصّر.» و رواه الشیخ أیضا بإسناده عن سعد، عن أحمد بن محمد، عن الحسین بن سعید، عن فضالهٔ، عن أبان بن عثمان، عن إسماعیل بن الفضل. «۱»

۲- ما رواه الکلینی عن محمد بن الحسن و غیره، عن سهل بن زیاد، عن أحمد بن محمد بن أبی نصر، قال: سألت الرضا علیه السلام عن الرجل یخرج إلی ضیعته، فیقیم الیوم و الیومین و الثلاثهٔ، أ یقصّر أم یتمّ؟ قال: «یتمّ الصلاهٔ کلّما أتی ضیعهٔ من ضیاعه.» و رواه الشیخ أیضا بإسناده عن محمد بن یعقوب. و فی قرب الإسناد عن أحمد بن محمد بن عیسی، عن ابن أبی نصر نحوه. «۲»

۳- ما رواه الشیخ بإسناده عن محمد بن علی بن محبوب، عن محمد بن عیسی، عن عمران بن محمد، قال: قلت لأبی جعفر الثانی علیه السلام: جعلت فداک، إنّ لی ضیعهٔ علی خمسهٔ عشر میلا: خمسهٔ فراسخ، فربما خرجت إلیها فأقیم فیها ثلاثهٔ أیام أو خمسهٔ أیام أو سبعهٔ أیام، فأتمّ الصلاهٔ أم أقصّر؟ فقال: «قصّر فی الطریق، و أتمّ فی الصیغهٔ.» «۳»

۴- ما رواه الشیخ بإسناده عن محمد بن أحمد بن یحیی، عن أحمد بن الحسن بن علی بن فضّال، عن عمرو بن سعید، عن مصدّق بن صدقهٔ، عن عمّار بن موسی، عن أبی عبد اللّه علیه السلام: فی الرجل یخرج فی سفر فیمر بقریهٔ له أو دار فینزل فیها؟ قال: «یتمّ الصلاهٔ و لو لم یکن له إلّا نخلهٔ واحدهٔ و لا یقصّر، و لیصم إذا حضره الصوم و هو فیها.» «۴»

فهذه الأخبار الأربعهٔ تدلّ علی کون المرور بالملک مطلقا قاطعاً للسفر، سواء

---

(۱) الوسائل ۵- ۵۲۰ (ط. أخری ۸- ۴۹۲)، الباب ۱۴ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۲.

(۲) المصدر السابق ۵- ۵۲۳ (ط. أخری ۸- ۴۹۷) و الباب، الحدیثان ۱۷ و ۱۸.

(۳) المصدر السابق ۵- ۵۲۳ (ط. أخری ۸- ۴۹۶) و الباب، الحدیث ۱۴.

(۴) المصدر السابق ۵- ۵۲۱ (ط. أخری ۸- ۴۹۳) و الباب، الحدیث ۵.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۹۶

کان الموضع وطنا له أم لا، کما یؤیّد ذلک ترک الاستفصال فیها.

و أما الطائفهٔ الثانیهٔ

المخالفهٔ لظاهر الطائفهٔ الأولی بنحو التباین فثنتان کما عرفت:

۱- ما رواه الشیخ بإسناده عن سعد بن عبد الله، عن إبراهیم بن هاشم، عن إسماعیل بن مرار [یسار- خ ل] عن یونس بن عبد الرحمن، عن عبد اللّه بن سنان، عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال: «من أتی ضیعته ثم لم یرد المقام عشرهٔ أیام قصّر، و إن أراد المقام عشرهٔ أیام أتمّ الصلاهٔ.» «۱»

۲- ما رواه أیضا عن سعد، عن إبراهیم، عن البرقی، عن سلیمان بن جعفر الجعفری، عن موسی بن حمزهٔ بن بزیع، قال: قلت لأبی

الحسن عليه السلام: جعلت فداك، إنّ لى ضيعة دون بغداد فأخرج من الكوفة أريد بغداد، فأقيم فى تلك الضيعة، فأقصّر أم أتمّ؟ فقال: «إن لم تنو المقام عشرة أيام فقصّر.» و رواه البرقى أيضا فى المحاسن. «۲»

و المستفاد من الروايتين أن المرور بالضيعة لا يغيّر حكم السفر، و إنما يزول الحكمة بنية إقامة العشرة التى هى من القواطع القطعية. و مقتضى ترك الاستفصال فيهما أيضا عموم الحكم لمن استوطنها أو لم يستوطنها.

و أمّا الطائفة الثالثة

المفصلة بين صورة الاستيطان و غيرها من دون تعرض لتفسير الاستيطان فروايتان أيضا كما لو عرفت:

۱- ما رواه على بن يقطين، عن أبى الحسن الأوّل عليه السلام. و قد جعلها فى الوسائل خمس روايات باختلاف الرواة عن على بن يقطين، و باختلافها فى اللفظ، و باشتمال بعضها على السؤال و الجواب و اشتمال غيره على بيان الحكم فقط، و لكن الجميع ترجع إلى رواية واحدة، لاشتراكها فى المضمون و وحدة الراوى عن الإمام عليه السلام. نعم، فى واحدة منها أنّ سعد بن أبى خلف قال: سأل على بن يقطين

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۵۲۵ (ط. أخرى ۸- ۴۹۹)، الباب ۱۵ منها، الحديث ۶.

(۲) المصدر السابق ۵- ۵۲۶ (ط. أخرى ۸- ۴۹۹) و الباب، الحديث ۷.

أبا الحسن الأوّل عليه السلام. و لعل المستفاد منه كون سعد بنفسه حاضرا فى مجلس الإمام عليه السلام، فيتعدد الراوى عنه عليه السلام، و لكن لا يبعد أن يكون هذا التعبير من سعد لا لحضوره فى المجلس بل لشدة اعتماده على نقل ابن يقطين.

و كيف كان فلنذكر الخمسة التى ذكرها فى الوسائل:

۱- ما رواه الصدوق بإسناده عن على بن يقطين، عن أبى الحسن الأوّل عليه السلام أنه قال: «كلّ منزل من منازلك لا تستوطنه فعليك فيه التقصير.» «۱»

ب- ما رواه الشيخ بإسناده عن سعد، عن أيّوب بن نوح، عن أبى طالب، عن أحمد بن محمد بن أبى نصر، عن حماد بن عثمان، عن على بن يقطين، قال: قلت لأبى الحسن الأوّل عليه السلام: إنّ لى ضياعا و منازل، بين القرية و القريتين الفرسخ و الفرسخان و الثلاثة؟ فقال: «كلّ منزل من منازلك لا تستوطنه فعليك فيه التقصير.» «۲»

ج- ما رواه أيضا عنه، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبى نصر، عن حماد بن عثمان، عن على بن يقطين، قال: قلت لأبى الحسن الأوّل عليه السلام: الرجل يتخذ المنزل فيمر به أ يتمّ أم يقصّر؟ قال: «كلّ منزل لا تستوطنه فليس لك بمنزل و ليس لك أن تتم فيه.» «۳»

د- ما رواه عنه، عن أحمد، عن الحسن بن على بن يقطين، عن أخيه الحسين، عن على، قال: سألت أبا الحسن الأوّل عليه السلام عن رجل يمر ببعض الأمصار و له بالمصر دار و ليس المصر وطنه، أ يتمّ صلاته أم يقصّر؟ قال: «يقصر الصلاة، و الضياع مثل ذلك إذا مر بها.» «۴»

ه- ما رواه عنه، عن أيّوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن سعد بن أبى

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۵۲۰ (ط. أخرى ۸- ۴۹۲)، الباب ۱۴ منها، الحديث ۱.

(۲) المصدر السابق ۵- ۵۲۲ (ط. أخرى ۸- ۴۹۴) و الباب، الحديث ۱۰.

(۳) المصدر السابق ۵- ۵۲۱ (ط. أخرى ۸- ۴۹۳) و الباب، الحديث ۶.

(۴) المصدر السابق و الصفحهٔ و الباب، الحدیث ۷.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۹۸

خلف، قال: سأل علی بن یقطین أبا الحسن الأوّل علیه السلام عن الدار تکون للرجل بمصر أو الضیعهٔ، فیمر بها؟ قال: «إن کان مما قد سکنه أتمّ فیه الصلاهٔ و إن کان مما لم یسکنه فلیقصّر.» «۱»

۲- ما رواه الشیخ أیضا عنه، عن أیّوب بن نوح، عن ابن أبی عمیر، عن حماد بن عثمان، عن الحلبی، عن أبی عبد الله علیه السلام: فی الرجل یسافر فیمر بالمنزل له فی الطریق، یتمّ الصلاهٔ أم یقصّر؟ قال: «یقصّر. إنّما هو المنزل الذی توطنه.» «۲»

و مراده علیه السلام أنّ ما قرع سمعک من کون المرور بالمنزل قاطعاً للسفر إنّما هو المنزل الذی توطنه. و لفظهٔ «توطنه» ماض من التفعل، أو مضارع من الإفعال أو التفعیل، أو التفعل بحذف إحدی التائین کما لا یخفی.

فهذه الطائفهٔ الثالثهٔ تدلّ علی أنّ المرور بالمنزل أو الضیعهٔ لیس بنفسه تمام الموضوع فی إیجاب الإتمام کما هو مقتضی الطائفهٔ الأولی، و لیس أیضا بلا أثر بحیث لا یغیّر حکم السفر أصلا کما هو مقتضی الطائفهٔ الثانیهٔ، بل هو قاطع للسفر و موجب للإتمام بشرط أن یکون المنزل أو الضیعهٔ وطنا له.

فلو لم تکن الطائفهٔ الثالثهٔ فی البین کان التعارض بین الأولیین باقیا، و لکن بعد ورودها تصیر شاهدهٔ للجمع بینهما، فتحملان علی الثالثهٔ حمل المطلق علی المقید و یرتفع التهافت من البین. فهذا مقتضی الجمع بین الطوائف الثلاث.

فإن قلت: لا نسلم تهافت الأولیین، إذا الأولی أعم مطلقا من الثانیهٔ، حیث فصل فی الثانیهٔ بین قاصد الإقامهٔ و غیره، فتحمل الأولی علی الثانیهٔ و یجمع بینهما.

قلت: کون قصد الإقامهٔ من القواطع کان أمرا واضحا مفروغا عنه، فلا یمکن حمل الطائفهٔ الأولی علی صورهٔ قصد الإقامهٔ. هذا مضافا إلی صراحهٔ بعضها فی

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۵۲۲ (ط. أخری ۸- ۴۹۴) و الباب، الحدیث ۹.

(۲) المصدر السابق ۵- ۵۲۲ (ط. أخری ۸- ۴۹۳) و الباب، الحدیث ۸ عن التهذیب ۳- ۲۱۲.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۱۹۹

کون الإقامهٔ فی الضیعهٔ أقلّ من عشرهٔ.

و کیف کان فظاهر الطائفهٔ الأولی کون المرور بالضیعهٔ مثلا بما هو هو من القواطع، و ظاهر الطائفهٔ الثانیهٔ نقیض ذلک، فهما متهافتتان بنحو التباین، و لکن الطائفهٔ الثالثهٔ بمنزلهٔ المفسّر لهما، حیث فصل فیها بین الصورهٔ الاستیطان و غیرها، و المتبادر من الاستیطان فیها مفهومه العرفی و قد مرّ توضیحه.

و لکن هنا روایهٔ أخری مفصلهٔ بین صورهٔ الاستیطان و غیرها، مع التعرض لتفسیر الاستیطان أیضا، و صار هذا سببا لقول المشهور بالوطن الشرعی فی مقابل الوطن العرفی، و فسّروا الوطن الشرعی بالموضع الذی له فیه ملک و قد بقی فیه ستهٔ أشهر و لو متفرقهٔ، و ربما لا یساعد الروایهٔ لما تسالموا علیه.

و قد جعلنا الروایهٔ طائفهٔ رابعهٔ

فی هذا الباب، فلنذکرها ثم نشرح مفادها:

فنقول: روی الشیخ بإسناده عن سعد، عن محمد بن أحمد بن یحیی، عن أحمد بن الحسن، عن محمد بن إسماعیل بن بزیع، عن أبی الحسن الرضا علیه السلام، قال: سألته عن الرجل یقصّر فی ضیعته؟ فقال: «لا بأس ما لم ینو مقام عشرهٔ أیام، إلّا أن یکون له فیها منزل

یستوطنه.» فقلت: ما الاستیطان؟ فقال: «أن یکون له فیها منزل یقیم فیه ستهٔ أشهر، فإذا کان کذلک یتمّ فیها متی دخلها.» و قال: و أخبرنی محمد بن إسماعیل أنه صلّی فی ضیعته فقصّر فی صلاته. قال أحمد: و أخبرنی علی بن إسحاق بن سعد و أحمد بن محمد جمیعا أن ضیعته التی قصّر فیها: الحمراء. و رواه الصدوق أیضا بإسناده عن محمد بن إسماعیل بن بزیع إلی قوله: «متی دخلها.» «۱» هذه جمیع روایات المسألهٔ، و قد ظهر لک أنها تسعهٔ. و أمّا الروایات الأخر التی ذکرها فی الوسائل فی هذا الباب فلا دلالهٔ لها علی حکم المسألهٔ، إذ محط النظر فی بعضها سؤالا و جوابا إنّما هو بیان مقدار المسافهٔ الموجبهٔ للقصر من غیر نظر إلی بیان

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۵۲۲ (ط. أخری ۸- ۴۹۴) و الباب، الحدیث ۱۱.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۰۰

حکم المرور بالضیعهٔ، و لبعضها محامل أخر، کما لا یخفی علی المتأمل. و اللازم فی کلّ مسألهٔ تشخیص المواد العاملهٔ، أعنی الإخبار المرتبطهٔ بها و تمییزها من غیرها حتی لا یختلط الأمر و لا یشتبه علی الطالب، و قد عرفت أن ما یرتبط بمسألتنا هذه تسعهٔ، و قد قسمناها إلی أربع طوائف، و أشرنا إلی وجه الجمع بینها، و بقی الإشکال فی الأمر الزائد الذی یشتمل علیه الأخیرهٔ، أعنی تفسیر الاستیطان، فانتظر لبیانه.

إشکالان و تفصیان

الأوّل: قد یتوهم أنّ بین الطائفهٔ الثانیهٔ و الثالثهٔ عموما من وجه، لدلالهٔ الثانیهٔ علی وجوب القصر علی من لم یرد المقام عشرهٔ أیام فی ضیعته و وجوب الإتمام علی من أراده، تحقق الاستیطان أم لم یتحقق، و دلالهٔ الثالثهٔ علی وجوب القصر علی من لم یستوطن فیها، و وجوب الإتمام علی من استوطن أقام فیها أم لم یقم. فإذا قیّدنا کلا من الطائفتین بالأخری کان مقتضاه وجوب الإتمام علی المستوطن المقیم و القصر علی من فقد الوصفین، و بقی حکم المقیم فقط و المستوطن فقط غیر مبین. و لازم ذلک کون المارّ بضیعته أسوء حالا من غیره، لکفایهٔ الإقامهٔ فقط فی إیجاب الإتمام بالنسبهٔ إلی غیره بلا إشکال. ثم إن الالتزام بإطلاق الطائفهٔ الثالثهٔ و طرح الثانیهٔ أشکل، لاستلزامه عدم کون الإقامهٔ ذات حکم أصلا، فیبقی الالتزام بإطلاق الطائفهٔ الثانیهٔ و طرح الثالثهٔ رأسا، فیکون الحکم دائرا مدار الإقامهٔ و عدمها، و لا أثر للاستیطان أصلا.

أقول: هذا إشکال غریب واضح الفساد، بداههٔ أنّ أخبار الإقامهٔ لیست بصدد بیان حکمین: إیجاب إقامهٔ العشرهٔ للإتمام و إیجاب إقامهٔ الأقلّ للقصر، بل تتضمن حکما واحدا و هو ثبوت الإتمام لمن أقام العشرهٔ، و أمّا القصر فهو مما یقتضیه نفس طبیعهٔ السفر لا إقامهٔ الأقلّ. و کذلک الأخبار الواردهٔ فی المرور بالمنزل لیست إلّا بصدد

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۰۱

بیان أنّ المرور به موجب للإتمام أم لا، بعد فرض کون أصل السفر موجبا للقصر.

فمحطّ النظر فی أخبار إقامهٔ العشرهٔ و المرور بالضیعهٔ و المنزل بیان قواطع السفر بعد کون إیجابه للقصر مفروغا عنه لکلّ من السائل و المسؤول، و کان قاطعیهٔ الإقامهٔ من المسلّمات و الواضحات لأصحاب الأئمهٔ علیهم السلام، لکثرهٔ ما صدر عنهم فیها. فلیس أخبار الطائفهٔ الثانیهٔ بصدد بیان هذا الحکم، بل الذی هو محط النظر فی أخبار المرور بالضیعهٔ و المنزل بطوائفها بیان أنّ المرور بهما أیضا من القواطع، أو أنّ المارّ بهما کغیره، حیث إنّ المسألهٔ کانت معنونهٔ بین فقهاء العامّهٔ، و کان یفتی بعضهم بقاطعیته أیضا، فتصدی أصحاب الأئمهٔ علیهم السلام للسؤال عنها. فالطائفهٔ الأولی تدلّ علی کونه أیضا من القواطع، و الثانیهٔ تدلّ علی أنّ المرور بهما لا حکم له أصلا و أنّ المارّ بهما کغیره فی عدم انقطاع سفره إلّا بنیهٔ إقامهٔ العشرهٔ، و الثالثهٔ تدلّ علی کون المرور بهما قاطعاً بشرط الاستیطان، و هی شاهدهٔ للجمع بین الأولیین، فصار المتحصل من الجمیع أن المرور بالملک المستوطن فیه أیضا من القواطع مثل نیهٔ الإقامهٔ.

و یشهد لما ذکرناه أنه جمیع فی روایهٔ محمد بن إسماعیل بن بزیع بین القاطعین فدلّت علی أن کلا من الإقامهٔ و المرور بالملک المستوطن فیه قاطع مستقل.

الإشکال الثانی: قد یتوهم أیضا أنّ الطائفهٔ الثانیهٔ و ثلاث روایات من الطائفهٔ الأولی معترضهٔ لحکم الضیعهٔ فقط، و الطائفهٔ الثالثهٔ المفصّلهٔ بین صورهٔ الاستیطان و غیرها متعرضهٔ لحکم المنزل، فکیف تجعل هذه مفسرهٔ لهاتین؟

و یرد علیه- مضافا إلی القطع بعدم دخالهٔ خصوصیهٔ الضیعهٔ- أن المستفاد من روایهٔ محمّد بن إسماعیل بن بزیع هو أنّ الضیعهٔ بما أنّها ضیعهٔ لا حکم لها و إنّما الاعتبار بکون الشخص ذا منزل یستوطنه، فهی تفسر الأولیین و یصیر محصّل الجمیع أن المرور بالملک- أی ملک کان- یوجب الإتمام إذا کان للشخص فی هذا الموضع منزل یستوطنه، فتدبّر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۰۲

تکمیل حکم ما استوطنه ستهٔ أشهر

اشارهٔ

قد عرفت أنه لا یراعی بحسب اللغهٔ و المتفاهم العرفی فی صدق الوطن علی بلد خاص الاعتبارات السالفهٔ، من کونه مسقطا لرأس الإنسان، أو محلا لإقامهٔ آبائه و أجداده، و لا اللاحقهٔ ککونه عازما علی البقاء فیه دائما مثلا. بل هو عبارهٔ عن محلّ الإقامهٔ و المقرّ الفعلی للشخص بحسب طبعه و وضعه الفعلی، سواء ملک فیه شیئا أم لا. و عرفت أیضا أنّ کون المرور به قاطعاً للسفر أمر واضح لا یحتاج إلی تعبد شرعی، إذ المسافر یخرج بالمرور به من کونه مسافرا حقیقهٔ و یدخل فی عنوان الحاضر. فهذا مما لا إشکال فیه.

نعم هنا شیء آخر، و هو أنه ربما نسب إلی المشهور تفسیر الوطن بالموضع الذی له فیه ملک و قد استوطنه فیما مضی ستهٔ أشهر و لو متفرقهٔ، و ربما عبّروا عن ذلک بالوطن الشرعی و جعلوه من القواطع. و مستندهم فی هذا الفتوی روایهٔ ابن بزیع لا محالهٔ.

فاللازم ذکر کلمات الأصحاب ثمّ التدبّر فی روایهٔ ابن بزیع حتی یظهر ما هو الحق فی المقام فنقول:

نقل کلمات القدماء فی المسألهٔ

۱- قال فی الفقیه- بعد ما روی خبر إسماعیل بن الفضل السابقهٔ (الأولی من الطائفهٔ الأولی):- «قال مصنف هذا الکتاب: یعنی بذلک إذا أراد المقام فی قراه و أرضه عشرهٔ أیّام، و متی لم یرد المقام بها عشرهٔ أیّام قصّر إلّا أن یکون له بها منزل فیکون فیه فی السنهٔ ستهٔ أشهر، فإن کان کذلک أتم متی دخلها. و تصدیق ذلک ما رواه محمّد بن إسماعیل بن بزیع.» «۱»

---

(۱) الفقیه ۱- ۴۵۱، باب الصلاهٔ فی السفر، ذیل الحدیث ۱۳۰۷.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۰۳

۲- و قال الشیخ فی النهایهٔ: «و من خرج إلی ضیعهٔ له و کان له فیها موضع ینزله و یستوطنه وجب علیه الإتمام، فإن لم یکن له فیها مسکن وجب علیه التقصیر.» «۱»

۳- و قال فی المبسوط: «و إذا سافر فمرّ فی طریقهٔ بضیعهٔ له، أو علی مال له، أو کانت له أصهار، أو زوجهٔ فنزل علیهم و لم ینو المقام عشرهٔ أیّام قصّر. و قد روی أنّه علیه التمام، و قد بیّنا الجمع بینهما، و هو أنّ ما روی أنه إن کان منزله أو ضیعته مما قد استوطنه ستهٔ أشهر فصاعدا تمّم و إن لم یکن استوطن ذلک قصّر.» «۲»

۴- و قال القاضی فی مهذّبه: «من مرّ فی طریقه علی ما له، أو ضیعهٔ یملکها، أو کان له فی طریقهٔ أهل، أو من یجری مجراهم و نزل

علیهم و لم ینو المقام عندهم عشرهٔ أیّام کان علیه التقصیر». «۳»

۵- و عنه فی الکامل: «من کانت له قریهٔ له فیها موضع یستوطنه و ینزل به و خرج إلیها و کانت عدّهٔ فراسخ سفره علی ما قدمناه فعلیه التمام، و إن لم یکن له فیها مسکن ینزل به و لا یستوطنه کان له التقصیر». «۴»

۶- و فی الکافی لأبی الصلاح: «فإن دخل مصرا له فیه وطن فنزل فیه فعلیه التمام و لو صلاهٔ واحدهٔ، و إن لم ینزله، أو لم یکن له فیه وطن فعزم علی الإقامهٔ عشرا تمّم، و إن لم یعزم قصّر ما بینه و بین شهر.» «۵»

۷- و عن ابن الجنید: «من وجب علیه التقصیر فی سفر فنزل منزلا أو قریهٔ یملکها أو بعضها أتمّ و إن لم یقم المدهٔ التی توجب التمام علی المسافر، و إن کان مجتازا بها غیر نازل لم یتمّ.» «۶»

---

(۱) النهایهٔ- ۱۲۴، باب الصلاهٔ فی السفر.

(۲) المبسوط ۱- ۱۳۶، کتاب الصلاهٔ المسافر.

(۳) المهذّب ۱- ۱۰۶، باب صلاهٔ السفر.

(۴) راجع مفتاح الکرامهٔ ۳- ۵۶۰، و المختلف- ۱۷۰ (ط. أخری ۲- ۵۶۱)، و الذخیرهٔ- ۴۰۸.

(۵) الکافی- ۱۱۷، باب تفصیل أحکام الصلاهٔ الخمس.

(۶) راجع المختلف- ۱۷۰ (ط. أخری ۲- ۵۶۳)، الفصل السادس، المسألهٔ ۴۰۷.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۰۴

۸- و فی السرائر: «و السفر خلاف الاستیطان و المقام، فإن لا بدّ من ذکر حدّ الاستیطان، و حدّه ستهٔ أشهر فصاعدا، سواء کانت متفرقهٔ أو متوالیهٔ. فعلی هذا التقریر و التحریر من نزل فی سفره قریهٔ أو مدینهٔ و له فیها منزل أو مملوک قد استوطنه ستهٔ أشهر أتمّ و إن لم یقم المدهٔ التی توجب علی المسافر الإتمام أو لم ینو المقام عشرهٔ أیّام، و إن لم یکن کذلک قصّر». «۱»

۹- و فی الوسیلهٔ- فی حکم من مرّ بضیعهٔ له-: «و إن کان له فیها مسکن نزل به ستهٔ أشهر فصاعدا أتمّ، و إن لم یکن قصّر، إلّا إذا نوی الإقامهٔ عشرهٔ». «۲»

بروجردی، آقا حسین طباطبایی، البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، در یک جلد، دفتر حضرت آیهٔ الله، قم - ایران، سوم، ۱۴۱۶ ه ق

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر؛ ص: ۲۰۴

هذه الأقوال القدماء من أصحابنا، ثمّ اشتهر من زمن المحقق و العلامهٔ القول بثبوت الإتمام علی من مرّ بموضع له فیه ملک قد استوطنه فیما مضی ستهٔ أشهر و لو متفرقهٔ، فأفتی بذلک المحقق و العلّامهٔ و من تأخّر عنهما، و ادّعی بعضهم علیه الإجماع. «۳» و شاع بین متأخری المتأخرین من المقاربین لعصرنا التعبیر عن ذلک بالوطن الشرعی. هذا. و لکن ناقش فیه فی الریاض، و تبعه بعض آخر، «۴» إلی أن انقلب الشهرهٔ أخیرا إلی إنکاره و حمل روایهٔ ابن بزیع علی تحدید الوطن العرفی.

و کیف کان فإثبات ما سمّوه وطنا شرعیا بسبب الشهرهٔ مشکل، فإنّ الشهرهٔ إنّما تکون حجهٔ إذا کانت متحققهٔ بین القدماء من أصحابنا بنحو یستکشف بها کون المسألهٔ من المسائل المتلقاهٔ عن الأئمهٔ علیهم السلام یدا بید «۵»، و الشهرهٔ فی هذه المسألهٔ إنّما حدثت من عصر المحقق «قده»، فإنّ عبارهٔ الشیخ فی نهایهٔ التی ألّفها النقل المسائل

---

(۱) السرائر ۱- ۳۳۱، باب صلاهٔ المسافر. و فی هذا النسخهٔ: «و له فیها منزل مملوک».

(۲) الوسیلهٔ لابن حمزهٔ- ۱۰۹، فی فصل بیان أحکام صلاهٔ السفر.

(۳) راجع الشرائع ۱- ۱۳۳ (ط. أخری- ۱۰۱)، فی الشرط الثالث من شروط القصر، و المنتهی ۱- ۳۹۳، و الذکری- ۲۵۹، و الروض- ۳۸۶، و غیرها.

(۴) راجع الریاض ۴- ۴۱۹، و الذخیرهٔ ۵- ۴۰۸. و لتفصیل الأقوال فی المسألهٔ راجع مفتاح الکرامهٔ ۳- ۵۶۵- ۵۶۰.

(۵) قد مرّ توضیح ذلک فی أوائل البحث عن صلاهٔ الجمعهٔ، فراجع. (ص ۲۰).

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۰۵

المتلقاهٔ عنهم علیهم السلام، و کذلک عبارهٔ الفقیه و کلمات القاضی و أبی الصلاح ظاهرهٔ فی الخلاف، و بعض القدماء کالمفید مثلا لم یتعرض للمسألهٔ أصلا. نعم، عبارهٔ المبسوط الذی هو کتاب تفریعی، و کذا السرائر ظاهرهٔ فی إثباته و لکن لا یتحقق الشهرهٔ المعتمد علیها بمثل ذلک.

و علی هذا فإن نهض روایهٔ ابن بزیع لإثبات ما سمّوه وطنا شرعیا فهو، و إلّا فالمرجع عمومات أدلهٔ القصر فی السفر، فنقول:

محتملات روایهٔ ابن بزیع

المحتملات فی الحدیث ثلاثهٔ:

۱- أن یحمل علی ما یستفاد من ظاهر کلام الفقیه، أعنی ما یقیم فیه فی کلّ سنهٔ ستهٔ أشهر.

۲- أن یحمل علی ما سمّوه وطنا شرعیا.

۳- أن یحمل علی تحدید الوطن العرفی و یکون ذکر ستهٔ أشهر من باب المثال کما سیأتی توضیحه.

أما الأول: فتقریبه أن یقال: إنّ قوله علیه السلام فی تفسیر الاستیطان: «أن یکون له فیها منزل یقیم فیه ستهٔ أشهر» جاء بلفظ المضارع، بل الموجود فی أکثر روایات ابن یقطین و صدر روایهٔ ابن بزیع أیضا استعمال الاستیطان کذلک، بل لا یوجد فی الروایات المعترضهٔ لحکم الاستیطان ما یکون بلفظ الماضی سوی قوله: «سکنه» فی روایهٔ سعد بن أبی خلف، إذ لفظهٔ: «توطنه» فی روایهٔ الحلبی و إن احتملنا فیها بدوا أن تکون ماضیا من التفعل لکنّ الظاهر کون التوطّن لغهٔ مستحدثهٔ، و لذا لم یذکر فی الصحاح و القاموس، و إنّما ذکره المنجد کما عرفت، فیتعین کون لفظهٔ: «توطنه» فی الحدیث أیضا مضارعا من الإفعال أو التفعیل.

و علی هذا فلا یمکن حمل الاستیطان و نظائره فی أخبار الباب علی ما نسب إلی

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۰۶

المشهور من کفایهٔ الاستیطان ستهٔ أشهر فیما مضی. فیجب حمل المضارع فی الروایات علی ما هو ظاهره من الاستمرار، و یکون المراد من قوله علیه السلام فی تفسیر الاستیطان: «أن یکون له فیها منزل یقیم فیه ستهٔ أشهر» کون المرور بالضیعهٔ موجبا للإتمام إذا کان له فیها منزل کان من عادته أن یقوم فیه فی کلّ سنهٔ ستهٔ أشهر، و یتکرر ذلک منه فی جمیع السنوات من الماضیهٔ و الحاضرهٔ و المستقبلهٔ. و إن شئت قلت: إنّ المراد بقوله: «یقیم فیه ستهٔ أشهر» الإقامهٔ فی الحال أو الاستقبال أو بنحو الاستمرار. لا إشکال فی بطلان الأوّلین، فإنّ إقامهٔ ستهٔ أشهر فی المستقبل لا یعقل أن تصیر موجبهٔ لثبوت الإتمام فعلا، إذ الإقامهٔ شرط لثبوته و ما لم یتحقق الشرط لا یتحقق المشروط، و الإقامهٔ فی الحال أی فی هذا السفر الذی مرّ فیه بمنزلهٔ أیضا لیست بمرادهٔ قطعا، إذ محط النظر فی أخبار الباب بیان ثبوت الإتمام بنفس المرور و لو آنا ما من جههٔ تحقق الاستیطان مع قطع النظر عن هذا السفر، فتعین الحمل علی الاستمرار و هو المطلوب. هذا.

و یمکن أن یناقش فی ذلک بأن الاعتبار هل یکون بجمیع السنوات من زمن التولد إلی الممات، بحیث لا یتخلف عنها سنهٔ، أو یکفی

الأقلّ من ذلک؟ لا شبهة فی بطلان الأوّل. و أمّا علی الثانی فیصیر الموضوع مجملا من حیث المبدأ، فیحتمل أن یکون الاعتبار بعشر سنوات مثلا قبل الحاضرة، و أن یکون بخمس و نحو ذلک، فمن أیّ سنة یبتدأ السنوات المعتبرة؟

هذا مضافا إلی إنّ الإقامة فی السنوات الماضیة قد تحققت لا محالة و أما فی الآتیة فلم تتحقق بعد، فکیف تعتبر فی الإتمام فعلا؟! و لو قیل بکفایة قصدها بالنسبة إلی الآتیة لزم أن یکون قوله «یقیم» بمعنی نفس الإقامة بالنسبة إلی السنوات الماضیة و بمعنی قصدها بالنسبة إلی السنوات الآتیة، و ذلک مساوق لاستعمال اللفظ فی معنیین. و لو قیل بعدم الاعتبار بالسنوات الماضیة أصلا و کفایة قصدها فقط بالنسبة

البدر الزاهر فی صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۲۰۷

إلی الآتیة لزم الخروج من ظهور اللفظ، إذ الفعل قد وضع لبیان تحقق نفس المادة لا لقصدها، فتدبّر.

و أما الثانی أعنی حمل الحدیث علی ما سمّوه وطنا شرعیا، فغایة تقریبه أن یقال:

إنّ لفظ الاستیطان فی أخبار المسألة و کذلک الإقامة فی روایة ابن بزیع و إن استعملا بلفظ المضارع لکن یجب القول بانسلاخهما عن الزمان، لعدم جواز حملهما علی الحال و لا الاستقبال و لا الاستمرار کما اتضح ذلک فی أثناء تقریب کلام الصدوق و المناقشة علیه، فیکون المراد منهما نفس تحقق المادة خارجا. فالمتبادر من قوله فی روایة ابن بزیع: «یقیم فیه ستة أشهر» بعد عدم جواز حمله علی الاستمرار أو الاستقبال أو الإقامة فی هذا السفر هو أن تحقق الإقامة خارجا فی منزل بمقدار ستة أشهر مما یوجب الإتمام حال المرور به، و لا محالة ینطبق ذلک علی ما مضی، إذ المستقبل لم یتحقق بعد، فلعلّ ذلک هو وجه فتوی جلّ المتأخرین بکفایة الإقامة ستة أشهر فیما مضی فی ثبوت الإتمام، مع أن أغلب أخبار الباب و فتاوی القدماء من الأصحاب وردت بلفظ المضارع.

فإن قلت: لو کان معنی الاستیطان عبارة عن نفس الإقامة لصحّ ما ذکرت من وجوب حمل روایات الباب علی المضی، و لکن من المحتمل أن یکون الاستیطان عبارة عن قصد الإقامة فی مکان بعنوان الاستیطان، بأن یکون الاستیطان من العناوین القصدیة التی لا تنطبق علی معنوناتها إلّا بالقصد کالتعظیم و نظائره، و علی هذا الفرض یمکن حمل أخبار المسألة علی زمان الحال أیضا، فیکون المراد دوران الإتمام مدار کون المسافر ناویا للاستیطان فی هذا المنزل بحسب وضعه الفعلی و إن کان فی سفره هذا مارّا به آنا ما. و بالجملة الإتمام یدور مدار کون المکان الممرور به وطنا اتخاذیا له فعلا، و هو أمر متقوم بالقصد.

قلت: کون القصد معتبر فی الاستیطان ممنوع، فإنّ الوطن کما عرفت سابقا

البدر الزاهر فی صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۲۰۸

عبارة عن محل الإقامة و المقرّ الفعلی، من دون أن یؤخذ فیه قصد الوطنیة أو قصد البقاء فیه دائما، و قد عرفت تفسیر الوطن و الإیطان فی کلمات أهل اللغة بالإقامة.

و یشهد لذلک أیضا شعر رؤبة الذی حکاه عنه فی الصحاح، بل و استعمال لفظی الوطن و الموطن فی مرابض الغنم، إذ الظاهر عدم کونها معنی آخر للّفظین، بل الموضوع له فیهما هو محل الإقامة سواء کان للإنسان أم لغیره. بل قوله علیه السلام فی روایة ابن بزیع فی تفسیر الاستیطان: «أن یکون له فیها منزل یقیم فیه ستة أشهر» أیضا یظهر منه أن المراد بالاستیطان نفس الإقامة، فإنّه بعد ما قال الإمام علیه السلام: «إلّا أن یکون له فیها منزل یستوطنه» سأله الراوی عن الاستیطان، فأجابه الإمام بذلک، و الظاهر أن تفسیر الاستیطان هو من قوله: «یقیم»، إذ ما ذکر قبله هو بعینه ما ذکر قبل قوله: «یستوطنه» فی بادئ الأمر. فمعنی الاستیطان حینئذ هو نفس الإقامة، و لیس فی الروایة اسم من القصد و النیة، بل یمکن أن یقال: إنّ کون الاستیطان بمعنی الإقامة کان أمرا واضحا للرواة، لکونه من المفاهیم العرفیة، و لأجل ذلک علّق الحکم فی الروایات الأخر علی الاستیطان من غیر أن یذکر له تفسیر مع کونها بصدد البیان، بل فی صدر روایة ابن بزیع أیضا علّق الحکم علی الاستیطان بنحو الإطلاق، بحیث لو لم یسأل الراوی عن مفهومه لم یکن الإمام علیه السلام مبینا له کما فی سائر الأخبار.

و بالجملهٔ مفهوم الاستیطان مفهوم مبین عرفی و لیس القصد مأخوذا فیه قطعا، و لعل سؤال ابن بزیع أیضا لم یکن عن ماهیهٔ الاستیطان و إن وقع بلفظهٔ «ما» بل عن مقدار الإقامهٔ الذی یعتبر فی وجوب الإتمام بعد علمه إجمالا بکونه بمعنی الإقامهٔ، فالجواب بحسب الحقیقهٔ هو قوله: «ستهٔ أشهر».

و الحاصل أن تتبع کتب اللغهٔ و استعمالات العرب یرشدنا إلی أنّ الوطن و اشتقاقاته مما لم یعتبر فی مفهومها قصد العنوان أو قصد الدوام حتی یکون الوطنیهٔ من العناوین القصدیهٔ الحاصلهٔ بالإنشاء عن قصد، بل هو عبارهٔ عن محلّ الإقامهٔ

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۰۹

و المقرّ الفعلی للشخص بحسب طبعه و وضعه الفعلی، و قد أوضحنا ذلک فی صدر المبحث. نعم، ربما یتبادر بحسب عرف العجم من تلک الألفاظ مفاهیم أخر، کمسقط الرأس و محلّ إقامهٔ الآباء و الأمّهات أو ما اتخذ مقرّا بالقصد أو نحو ذلک، و لکن الاعتبار باللغهٔ و عرف العرب کما لا یخفی وجهه.

و کیف کان فیمکن القول باستفادهٔ ما نسب إلی المشهور من روایهٔ ابن بزیع بعد تعذر حمل المضارع فیها علی الحال و الاستقبال و الاستمرار، فیکون الفعل فیها منسلخا عن الزمان و یکون المراد أن إقامهٔ ستهٔ أشهر فی موضع بفعلیتها و خارجیتها تؤثر فی وجوب الإتمام بالمرور علیه، فتدبّر جیّدا.

و ینبغی التنبیه علی أمرین:

الأوّل: أن قوام ما سمّوه وطنا شرعیا بأمرین:

۱- أن یکون له فی الموضع الممرور به ملک ثابت من ضیعهٔ أو دار، بل و لو کان نخلهٔ واحدهٔ کما فی روایهٔ عمّار، بل اکتفی بعضهم بنصف النخلهٔ، سواء کان الملک قابلًا للسکنی کالدار أم لا کالنخلهٔ.

۲- أن یکون الموضع مما استوطنه ستهٔ أشهر و لو متفرقهٔ حال کونه مالکا فیه.

و استفادوا الشرط الأوّل من روایهٔ عمّار، و الثانی من روایهٔ ابن بزیع، و التعمیم لصورتی التوالی و التفرق من إطلاق قوله: «یقیم فیه ستهٔ أشهر».

و لیس فی کلامهم تقیید الإقامهٔ بکونها بقصد الاستیطان و اتخاذ المکان وطنا أو بقصد البقاء فیه دائما، کما أن الروایهٔ أیضا خالیهٔ عن أمثال هذه القیود. و الاستیطان المذکور فیها لیس إلّا بمعنی نفس الإقامهٔ، و لذا فسره بقوله: «یقیم».

الثانی: لا یخفی أنّ المذکور فی کلامهم أن مرور المسافر بالموضع الذی له فیه ملک و قد استوطنه ستهٔ أشهر مما لا یوجب الإتمام، من دون أن یطلقوا علیه لفظ الوطن الشرعی، و إنّما حدث هذا الاصطلاح علی ألسنهٔ متأخری المتأخرین، و قد عرفت أنه

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۱۰

مع قطع النظر عن روایهٔ ابن بزیع أیضا لیس حکم انقطاع السفر دائرا مدار صدق الوطن عرفا، بل المرور بالمقرّ الفعلی مما یخرج الإنسان من کونه مسافرا حقیقهٔ، سواء ساعد العرف و اللغهٔ علی إطلاق لفظ الوطن علیه أم لا. و بالجملهٔ المرور بالمقرّ الفعلی یقطع السفر حقیقهٔ، و المرور بالموضع الذی له فیه ملک و قد أقام فیه ستهٔ أشهر أیضا یقطعه حکما عند من یقول به، و لیس الحکم أبدا دائرا مدار عنوان الوطن و لیس فی کلمات الأصحاب أیضا اسم منه. و التعبیر به و کذا تفسیره و تقسیمه إلی الشرعی و العرفی ثمّ الثانی إلی الأصلی و المستجدّ أمور حدثت بین متأخری المتأخرین، فتتبع.

هذا کلّه علی فرض حمل روایهٔ ابن بزیع علی ما هو ظاهر الفقیه، أو علی ما نسب إلی المشهور.

و أما الثالث: أعنی حمل الروایهٔ علی تحدید الوطن العرفی و المقرّ الفعلی للشخص بحسب طبعه کما فسرناه سابقا فغایهٔ تقریبه أن یقال: إنّ روایات علی بن یقطین و الحلبی و ابن بزیع کلّها بصدد البیان، و قد علّق وجوب الإتمام فیها علی الاستیطان و التوطن، من

غیر أن یتصدی الإمام علیه السلام بنفسه لتفسیر الاستیطان، و لا ریب أنه کان یتبادر إلی أذهان السائلین من هذا اللفظ مفهومه العرفی. فلو کان مراده علیه السلام معنی آخر لکان الاکتفاء بذکر الاستیطان من غیر بیان المراد منه إغراء بالجهل، فیکشف بذلک أن المراد به مفهومه العرفی. و هذا البیان یجری حتی فی روایهٔ ابن بزیع أیضا، حیث علّق الإمام علیه السلام فیها الإتمام علی أن یکون له فی الضیعهٔ منزل یستوطنه، و اکتفی بذلک مع کونه فی مقام البیان، بحیث لو لم یسأل السائل عن مفهوم الاستیطان لم یتعرض هو بنفسه لتفسیره کما فی سائر الأخبار. و لو کان مراده علیه السلام غیر المفهوم العرفی لکان علیه بیانه ابتداء. و احتمال کون المفهوم الشرعی للوطن أمرا معروفا عند السائلین بحیث لم یکن محتاجا إلی البیان فی غایهٔ الضعف.

و بالجملهٔ تعلیق الحکم فی الأخبار السابقهٔ علی الاستیطان و عدم التعرض

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۱۱

لتفسیره مع کونها فی مقام البیان مما یقرّب إلی الذهن أن المراد به مفهومه العرفی، و یحمل قوله فی روایهٔ ابن بزیع: «یقیم فیه ستهٔ أشهر» علی الاعتیاد و الاستمرار بحیث یتحقق الصدق العرفی.

فإن قلت: صدق مفهوم الوطن عرفا لا یتوقف علی الإقامهٔ فی کلّ سنهٔ ستهٔ أشهر، و لا علی کون الشخص مالکا فی الموضع، فما وجه التحدید بالستهٔ أشهر و تعلیق الحکم فی روایهٔ عمّار علی المالکیهٔ؟

قلت: أما ذکر الستهٔ أشهر فمن باب المثال، أو من جههٔ أن الغالب فیمن له وطنان أن یقیم فی کلّ منهما ستهٔ أشهر من کلّ سنهٔ، و المفروض فی أخبار المرور بالضیعهٔ أنّ للشخص وطنا آخر غیر الضیعهٔ و قد سافر منه و مرّ فی الأثناء إلی ضیعته، ففرض استیطانه فی الضیعهٔ یساوق کونه ذا وطنین. و الحاصل أن ظهور قوله: «ستهٔ أشهر» فی دخالهٔ خصوصیهٔ الستهٔ یعارض ظهور قوله: «یستوطنه» فی کون الاعتبار بالاستیطان العرفی. و فی مقام تعارض ظهور المفسر و المفسر و إن کان مقتضی القاعدهٔ تقدیم ظهور المفسر بالکسر لکن هذا فیما إذا لم یکن ظهور المفسر أقوی، و فیما نحن فیه ظهوره فی إرادهٔ المفهوم العرفی فی غایهٔ القوهٔ، فیجب رفع الید عن ظهور المفسر بالکسر و حمله علی کونه من باب المثال أو الغلبهٔ.

و أمّا المالکیهٔ فمحمولهٔ علی الغلبهٔ أیضا، حیث إنّ اتخاذ بلد مخصوص وطنا و اختیاره من بین البلاد لذلک إنّما یتحقق غالبا بسبب وجود علاقهٔ ملکیهٔ للشخص فی هذا البلد.

هذا کلّه مضافا إلی أنه لمّا کان الوطن الأصلی لمن مرّ فی أثناء سفره علی ضیعته غیر هذا الموضع الممرور به، کما أشرنا إلیه آنفا، کان تعلیق الإمام علیه السلام حکم الإتمام علی الاستیطان فی الضیعهٔ موردا لاستبعاد السائل و استغرابه، لعدم تصوره کون الضیعهٔ وطنا عرفیا لهذا المسافر مع فرض کونه متوطنا فی بلد آخر، و لأجل

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۱۲

ذلک سأل الإمام علیه السلام عن الاستیطان، فأجابه الإمام علیه السلام بذکر أظهر أفراد الوطن المستجدّ، و هو الموضع الذی یکون للشخص فیه علاقهٔ ملکیهٔ و یقیم فیه فی کل سنهٔ ستهٔ أشهر، لیکون أبلغ فی دفع استغرابه و استبعاده، و إلّا فالوطن العرفی یتحقق بأقلّ من ذلک أیضا، إذ یمکن أن یتصور للشخص أزید من وطنین، و إنما یتصور ذلک إذا لم نعتبر فی صدقه عرفا إقامهٔ ستهٔ أشهر فی کلّ سنهٔ.

فإن قلت: لو کان المراد من قوله علیه السلام: «یستوطنه» مفهومه العرفی و کان هذا متبادرا إلی ذهن السائل لم یتصدّ للسؤال عن الاستیطان، فیدلّ سؤاله عنه علی کونه عالما بثبوت الوطن الشرعی إجمالا فسأل عن حدّه.

قلت: لعلّ وجه سؤاله ما أشیر إلیه آنفا من استغرابه لکون الضیعهٔ وطنا له مع کونه متوطنا فی بلد آخر، أو احتماله لأن یکون للشارع وضع جدید للاستیطان بأن یکون الوطن بنظر الشرع أوسع مما یراد منه عرفا، و یکون جواب الإمام علیه السلام متضمنا لبیان أظهر أفراد الوطن المستجدّ الذی هو من أفراد الوطن العرفی.

هذه غایهٔ ما یمکن أن یقال فی مقام تطبیق الأخبار علی الوطن العرفی.

ما هو محطّ النظر فی الأخبار و تقریب «الوطن الشرعی»

أقول: الظاهر أن ما ذکر لا- یلائم ما هو محط النظر فی هذه الأخبار سؤالا و جوابا، و اللازم فی مقام الاستفادهٔ من أخبار کلّ باب ملاحظهٔ خصوصیات الأسئلهٔ الواقعهٔ فیها و الظروف التی صدرت فیها هذا الأخبار، و لا یخفی أن کون المرور بالمقرّ الفعلی و الوطن العرفی موجبا للإتمام لم یکن أمرا مبحوثا عنه فی عصر الأئمهٔ علیهم السلام بل هو أمر واضح لا ینبغی البحث عنه، لما عرفت من أن تعلیق الحکم بالقصر علی السفر و الضرب فی الأرض یدلّ بنفسه علی انقطاع السفر حقیقهٔ بالمرور بالمقرّ الفعلی و محلّ الإقامهٔ. فالروایات الواردهٔ فی المسألهٔ لا ترتبط بمسألهٔ المرور بالمقرّ الفعلی الذی

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۱۳

ربّما یسمی فی أعصارنا بالوطن المستجدّ فی مقابل الأصلی، بل الذی کان مبحوثا عنه فی عصرهم علیهم السلام کما یظهر للمتتبع هو مسألهٔ مرور المسافر أثناء سفره بضیعهٔ له أو غیرها من الأملاک، فکان یفتی بعضهم و منهم الشافعی فی أحد قولیه بوجوب الإتمام علی من مرّ بملکه، و آخرون بوجوب القصر. و منشأ توهّم الإتمام ما قد اختلج فی أذهانهم من کون الحکمهٔ لوجوب القصر کون السفر موجبا للمشقهٔ المقتضیهٔ للتسهیل، و وصول المسافر إلی محل له فیه علاقهٔ ملکیهٔ مما یوجب زوال بعض المشقهٔ، فناسب الإتمام. و بالجملهٔ کأنّ المارّ بملکه یکون برزخا بین الحاضر و المسافر، فألحقه بعضهم بالحاضر و آخرون بالمسافر، و بعد ما کانت المسألهٔ مبحوثا عنها بین فقهاء العامّهٔ صار أصحابنا الإمامیهٔ أیضا بصدد استفسار الأئمهٔ علیهم السلام عن حکمها، فأجابوا تارهٔ بالإتمام، و أخری بالقصر، و ثالثهٔ بالتفصیل بین صورهٔ الاستیطان و غیرها.

فمفروض السائلین فی الأخبار هو المسألهٔ المبحوث عنها بین العامّهٔ، أعنی مرور المسافر أثناء سفره بضیعته أو غیرها من أملاکه، لا المقرّ الفعلی الذی لا- ریب فی خروج المسافر بسبب المرور به من کونه مسافرا حقیقهٔ. و الظاهر أن تفصیل الإمام علیه السلام بین صورهٔ الاستیطان و غیرها أیضا إنّما یکون بعد انحفاظ أصل موضوع البحث و السؤال، فلا یمکن حمل الاستیطان فی الأخبار علی الوطن العرفی بمفاده عند العجم. کیف! و إلّا یلزم أن یکون الاستثناء فی قوله علیه السلام: «إلّا أن یکون له فیها منزل یستوطنه» بنحو الانقطاع، إذا المفروض فی السؤال کما عرفت عدم کون الضیعهٔ وطنا عرفیا.

و مما یؤید ما ذکرناه أن الغالب و المتعارف بین مالکی القری و الضیاع عدم إقامتهم فی ضیاعهم المتباعدهٔ عن الأمصار بمقدار یصدق علیها الوطن العرفی العجمی، بل یمرّون بها لضبط المحصولات أو التنزه مثلا و لا سیما مثل ابن یقطین و ابن بزیع المتمکنین الذین کثرت ضیاعهما، فیکون حمل الاستیطان فی هذه

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۱۴

الأخبار علی مفهومه العرفی العرفی عند العجم حملا له علی الأفراد النادرهٔ.

و یشهد لذلک أیضا أنّ الوطن العرفی باصطلاح العجم وصف للبلد الذی یسکن فیه الشخص، و لا- یوصف به المنزل، مع أن الاستیطان فی الأخبار قد أضیف إلی نفس المنزل، فیعلم بذلک أن المقصود فی الأخبار المفصّلهٔ لیس بیان قاطعیهٔ الوطن العرفی العجمی الذی لا ریب فی قاطعیته بل لا ینبغی البحث عنها، بل المقصود فیها بیان التفصیل فی المسألهٔ التی تداول البحث عنها بینهم مع فرض انحفاظ موضوع البحث، و الاستیطان المذکور فیها و لا سیما باعتبار إضافته إلی نفس المنزل لا یراد به الّا السکون و الإقامهٔ، فیصیر محصل الروایات أنّ المارّ بالضیعهٔ یجب علیه أن یقصّر فیها إلّا أن یکون له فیها منزل یسکنه، فإن المارّین بضیاعهم علی قسمین: قسم منهم لا- یهیء لنفسه فی ضیعته منزلا- یسکنه إذا مرّ بها بل ینزل فی منازل رعایاه، و قسم منهم یهیأ لنفسه فی الضیعهٔ و القریهٔ منزلا و یعدّ فیه أسباب التعیش لینزل فیه إذا مرّ بقریته لقضاء حوائجه من ضبط المحصولات و التنزه و نحوهما و لکنه مع ذلک

لا- یکون إقامته فی القریهٔ بنحو یصدق علیها أنها مقرّ إقامته و أنها وطن له بمفاده عند العجم حتی یکون وصوله إلی القریهٔ موجبا لخروجه من کونه مسافرا عرفا. و الإمام علیه السلام حکم بوجوب الإتمام علی القسم الثانی، أعنی من کان له فیها منزل یسکنه إذا مرّ بها، و بین مقدار السکون الکافی فی الحکم بالإتمام فی روایهٔ ابن بزیع بکونه ستهٔ أشهر. و التعبیر و إن کان بلفظ المضارع لکن الواجب حمله علی أصل التحقق المنطبق علی المضی قهرا، لما عرفت من عدم جواز الحمل علی الحال أو الاستقبال أو الاستمرار، و لیس الحکم بوجوب الإتمام فی المقام بسبب صیرورهٔ القریهٔ وطنا عرفیا أو شرعیا، لما عرفت من أن الحکم لیس معلقا علی الوطنیهٔ بل الحکم بالإتمام هنا من باب التخصیص و یکون خروجه من أدلّهٔ القصر خروجا تعبدیا، و لا بعد فی ذلک بعد ما نهض علیه الأدلّهٔ، فتدبّر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۱۵

تنبیه و فذلکهٔ لما سبق

قال العلّامهٔ فی القواعد عند ذکر شرائط القصر: «الثالث: استمرار القصد، فلو نوی الإقامهٔ فی الأثناء عشرهٔ أیام أتمّ و إن بقی العزم، و کذا لو کان له فی الأثناء ملک قد استوطنه ستهٔ أشهر متوالیهٔ أو متفرقهٔ، و لا یشترط استیطان الملک بل البلد الذی هو فیه، و لا کون الملک صالحا للسکنی بل لو کان له مزرعهٔ أتمّ (إلی أن قال:) فلو اتخذ بلدا دار إقامته کان حکمه حکم الملک.» «۱»

أقول: قد ذکر الأصحاب طرّا من قواطع السفر العزم علی إقامهٔ العشرهٔ و البقاء ثلاثین یوما مترددا. و ذکر الشیخ فی المبسوط فی عدادها مرور المسافر أثناء سفره بملکه الذی استوطنه ستهٔ أشهر، و تبعه ابن إدریس و بعض آخر، إلی أن اشتهر الإفتاء به من زمن المحقق «قده» کما عرفت. و أمّا ما ذکره العلّامهٔ أخیرا من کون المرور بدار الإقامهٔ قاطعاً فلا یوجد فی کلام من سبقه حتی المحقق، و لیس وجه عدم ذکر الأصحاب لذلک عدم تسلیمهم لقاطعیته، بل لوضوح الحکم عندهم و غناه عن الذکر، حیث إنّ کلامهم کان فی حکم المسافر الضارب فی الأرض، و المرور بدار الإقامهٔ و المقرّ الفعلی مما یخرج الشخص من کونه مسافرا حقیقهٔ. و بالجملهٔ محطّ نظر الأصحاب بیان القواطع التی توجب الإتمام مع انحفاظ موضوع القصر، أعنی السفر، فعدّوا منها العزم علی إقامهٔ العشرهٔ و إقامهٔ ثلاثین مترددا و المرور بالملک الذی استوطنه ستهٔ أشهر، و قاطعیهٔ الأمور الثلاثهٔ عندهم قاطعیهٔ تعبدیهٔ لا حقیقیهٔ، و لم یذکروا المرور بدار الإقامهٔ التی تسمی فی عرفنا بالوطن لوضوح کونه قاطعاً للسفر حقیقهٔ و عدم انحفاظ موضوع القصر معه. و لعلّ ذکر العلّامهٔ له کان لبعض الشبهات التی وقعت فی زمانه کما یأتی نظیرها عن صاحب المستند. و قد عرفت أنّ

---

(۱) القواعد ۱- ۵۰.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۱۶

الأخبار السابقهٔ أیضا لیست بصدد بیان قاطعیهٔ الوطن العرفی، لعدم کونها مبحوثا عنها، بل عدم قابلیتها للبحث، بل هی ناظرهٔ إلی مسألهٔ کانت مبحوثا عنها بین العامّهٔ فی أعصار الأئمهٔ علیهم السلام، و هی مسألهٔ قاطعیهٔ المرور بالملک، فتوهم بعضهم و منهم الشافعی فی أحد قولیه کونه قاطعاً لحکم السفر من جههٔ أنّ القصر إنّما شرّع لدفع مشقهٔ السفر، و المسافر ما دام یضرب فی الأرض أو یقیم قلیلا فی منزل لاستراحهٔ مختصرهٔ یشقّ علیه الإتمام، و أمّا إذا وصل إلی منزل له فیه علاقهٔ ملکیهٔ فینزل تعبه، لکونه برزخا بین السفر و الحضر، بل یقرب من الحضر غالبا إذا کان له فیه رعایا کثیرهٔ یدفعون عنه مشقهٔ السفر، و قد صارت هذه المسألهٔ معرکهٔ للآراء حتی اطلع علیها أصحاب الأئمهٔ علیهم السلام و سألوهم عنها فأجابوا تارهٔ بالإتمام و أخری بالقصر و ثالثهٔ بالتفصیل بین صورهٔ الاستیطان و غیرها، و فسر الاستیطان فی روایهٔ ابن بزیع بأن یکون له فی ضیعته منزل یقیم فیه ستهٔ أشهر، و ظاهرها و إن کان التوالی لکن أفتی أصحابنا المتأخرون بکفایهٔ الستهٔ أشهر و لو متفرقهٔ، و لعلّ التعمیم من جههٔ أنّ الموضوع هو الضیعهٔ، و إقامهٔ أرباب الضیاع فی ضیاعهم

ستهٔ أشهر متواليهٔ مما لا تتفق غالبا، إذ الغالب مسافرتهم إليها فی السنهٔ مرارا، تارهٔ لتعيين وظائف الرعايا، و أخری لضبط المحصولات، و ثالثهٔ للتنزه مثلا، و كلّ سفر منهم لا يزد علی أيّام، و لكنهم مع ذلك يختلفون: فقد لا يكون لهم فيها منزل مخصوص لورودهم فيه، و قد يكون لهم فيها منزل أعدّ لذلك، فحكم الأئمهٔ عليهم السلام بالتقصير فی الأوّل و بالإتمام فی الثانی إذا كان إقامته فی هذا المنزل بمقدار ستهٔ أشهر، و قد عرفت أن الاستيطان فی الروايات لا يحمل علی الوطن العرفی المصطلح عليه فی أزماننا، إذ هو عنوان ينتزع عن بلد الإقامهٔ و لا يصح إطلاقه علی المنزل، و ليس فی أخبارنا اسم من هذا الاصطلاح العجمی، بل المذكور فيها عنوان الاستيطان مضافا إلی نفس المنزل، فيجب أن يراد به نفس السكون فيه، و المضارع فی الأخبار يحمل علی المضی لما عرفت، و الخروج من

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۱۷

حكم السفر عند المرور بهذا المنزل خروج تعبدی لا حقيقی، و بهذا البيان صار ما نسب إلی المشهور فی هذا المقام قويا، فتدبّر جيدا. [۱]

---

[۱] أقول: إطلاق الوطن علی البلد قد ورد فی سؤال علی بن يقطين بإحدی الروايات عنه، حيث قال «و له بالمصر دار و ليس المصر وطنه» (د- مما ذكر سابقا).

ثم لا يخفی أن عمدهٔ ما بنی عليه الأستاد (مدّ ظلّه العالی) حمل روايهٔ ابن بزيع علی الوطن الشرعی و عدم جواز حملها علی الوطن العرفی أمران: ۱- إنّ الاستيطان فی الروايات أضيف إلی المنزل لا البلد. ۲- أنّ المضارع فی الأخبار لا يمكن أن يحمل علی الحال و لا الاستقبال و لا الاستمرار، فيجب أن يحمل علی المضی.

أقول: لأحد أن يحمل المضارع فی الأخبار علی الحال و لكن بنحو من التوسعهٔ و يقرب الروايات بنحو تكون بصدد بيان معنی عرفی، بتقريب أن الاستيطان لمّا أضيف فيها إلی المنزل يراد به نفس الإقامهٔ و السكون، فيرادف قوله: «يستوطنه» قول العجم: «حالا می‌نشيند آنجا.»

فإذا استأجر زيد لنفسه دار و أعد فيها وسائل التعيش و أسكن فيها زوجته و أولاده و سكن فيها بنفسه أياما ثم قيل له: «حالا كجا می‌نشينی؟» يقول فی مقام الجواب: «حالا در خانه فلان می‌نشينم.» و إذا اتفق له سفر فی هذا الأثناء و سئل فی حال السفر بذاك السؤال بعينه أجاب بعين هذا الجواب و يريد بذلك مسكنه الذی ينتظر استقر فيه أهله فعلا و يرجع هو أيضا إليه، ففی حال كونه فی السفر أيضا استعمل بالنسبهٔ إلی منزله لفظهٔ «حالا» التی هی بمعنی الحال بضرب من التوسعهٔ و لو كان من أوّل استيجاره للدار إلی زمن السؤال ستهٔ أشهر قال فی مقام الجواب: «حالا شش ماه است فلان خانه می‌نشينم.» و ذلك من جههٔ اتصال نهايهٔ الستهٔ بالآن الحاضر، و لو لا ذلك لم يستعمل لفظهٔ: «حالا» و لم يعبر ب «می‌نشينم»، بل كان يقول:

«می‌نشستم» و علی هذا يصير مفاد الروايات وجوب الإتمام إذا مرّ فی سفره بالمنزل الذی يسكنه فعلا، أی يكون مقرّا فعليا لأهله و عياله و يرجع هو أيضا إليه بعد قضاء وطره من السفر، و بمقتضی روايهٔ ابن بزيع تقيد الروايات بما إذا كان من بدو سكناه إلی زمن الحال ستهٔ أشهر، و قد عرفت أن اتصال نهايهٔ الستهٔ بزمان الحال مصحح لاستعمال المضارع الموضوع للحال و الاستقبال، و لعلّ اعتبار الستهٔ ليس من باب التعبد، بل ليصدق علی المنزل كونه مقرّا فعليا له عرفا. و علی هذا فلا يعتبر قصد الدوام، و لا يكفی إقامهٔ الستهٔ فی المستقبل و لا الستهٔ بنحو التفرق، و لا نسلّم أن المفروض فی الروايات كون المقرّ الفعلی له غير هذا المكان، إذ من المحتمل أن يكون إنشاء السفر من بلد أقام فيه عشرهٔ أيام مثلا و مرّ فی أثنائه بمقره الفعلی، فتدبّر. ح ع- م.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۱۸

عدم اعتبار قصد الدوام فی الاستيطان

ثم إنک قد عرفت سابقا أنّ المرور بمحلّ الإقامهٔ الفعلیهٔ مما یخرج المسافر حقیقهٔ من کونه مسافرا و یجعله حاضرا سواء کان وطنا أصلیا أو مستجدا کما هو اصطلاح المتأخرین، و عرفت أیضا عدم اعتبار قصد الدوام فی صیرورهٔ بلد وطنا و مقرّا للشخص، بل قد لا یضرّ التوقیت أیضا.

و قد یشتبه الأمر فی بعض المصادیق، و منها المجامع العلمیهٔ مثل قم و النجف و نحوهما بالنسبهٔ إلی الطلّاب المجتمعهٔ فیها التحصیل العلم، و ربّما یطول مدهٔ إقامهٔ بعضهم فیها، فیهیؤون فیها لأنفسهم أسباب التعیش و وسائل الإقامهٔ من شراء الدار أو استیجارها و تهیئهٔ الفروش و الظروف و نحوها، فصاروا بحیث یعد البلد مقرّا فعلیا لهم و یکون بقاؤهم فیه بالطبع و الخروج بالقسر، و یرون الخروج منه سفرا و الوصول إلیه حضورا فی المقر و المسکن، مع أنهم لم یقصدوا البقاء فیه دائما بل یغفل بعضهم عن ذلک و یقصد بعضهم الهجرهٔ منه بعد حصول الاستغناء العلمی.

و حینئذ فهل یترتب علی هذا البلد بالنسبهٔ إلیهم آثار الوطن العرفی من انقطاع السفر حقیقهٔ بصرف مرورهم به أو لا؟

لا یبعد القول بالانقطاع، بداههٔ أن مثل قوله تعالی وَ إِذا ضَرَبْتُمْ فِی الْأَرْضِ الآیهٔ، لا یشمل هذا القبیل من الأشخاص بعد وصولهم إلی مقرّهم. فإذا کان أحد من طلّاب النجف مثلا یسافر کلّ جمعهٔ إلی کربلاء للزیارهٔ و یعود فورا إلی النجف و یأوی مأواه و یشتغل بشغله من التحصیل و التدریس فهل یساعد العرف علی إطلاق عنوان المسافر علیه بعد ما وصل إلی النجف و استقر فی مسکنه کما یساعد علی إطلاقه علیه حین الذهاب و الإیاب و حین کونه فی کربلاء؟ لا إشکال فی عدم مساعدهٔ العرف علی ذلک بعد ما اتخذ هذا الشخص بلدهٔ النجف و لو فی مدهٔ

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۱۹

عشرین سنهٔ مثلا مقرّا لنفسه و أهله و اشتری فیه الدار و هیأ أسباب التعیش بحیث یکون خروجه منه أمرا طارئا و یکون بحسب طبعه و وضعه الفعلی و لو إلی زمن الفراغ من التحصیل مائلا إلیه یرجع الیه متی ارتفع القواسر و الطوارئ، فتدبّر.

الفصل الثانی: فی بیان قاطعیهٔ الإقامهٔ بقسمیها

اشارهٔ

لا خلاف بین أصحابنا الإمامیهٔ فی أنّ المسافر إذا عزم علی إقامهٔ عشرهٔ أیّام فی مکان زال عنه حکم السفر و وجب علیه الإتمام. و کذلک إذا بقی فیه ثلاثین یوما مترددا أتم فیما بعدها و لو کانت صلاهٔ واحدهٔ، و قال أبو حنیفهٔ: إنّه إذا أزمع علی إقامهٔ خمسهٔ عشر یوما أتمّ، و قال الشافعی: إنه یتمّ إن نوی مقام أربعهٔ أیام سوی یوم دخوله و خروجه، و به قال مالک و أحمد أیضا. و قال ربیعهٔ: إن نوی مقام یوم أتمّ، و قالت عائشهٔ: إنّه متی وضع رحله أتمّ أیّ موضع کان. «۱»

ثم لا یخفی أنّ مسألهٔ قاطعیهٔ الإقامهٔ بقسمیها من المسائل الأصلیهٔ المتلقاهٔ عن الأئمهٔ علیهم السلام فی الجملهٔ و استفاضت فیها الأخبار. و قد ذکرها فی الوسائل فی الباب الخامس عشر. و المذکور فیه عشرون حدیثا لا دلالهٔ لثانیها فیبقی تسعهٔ عشر: ثمانیهٔ منها تعرضت لحکم الإقامهٔ بقسمیها، و تسعهٔ منها مخصوصهٔ بمسألهٔ العزم علی إقامهٔ العشرهٔ، و اثنان منها یختصان بمسألهٔ إقامهٔ الشهر. و الثمانیهٔ المشترکهٔ بین المسألتین ترجع إلی ستهٔ، حیث إنّ الثالث و الثالث عشر یرجعان إلی واحدهٔ، و کذا الثانی عشر و السادس عشر.

فلنذکر بعض أخبار الباب و علیک بالرجوع إلی البقیهٔ:

۱- ما رواه الشیخ بإسناده عن الحسین بن سعید، عن حماد، عن یعقوب بن

(۱) راجع الخلاف ۱- ۵۷۳، المسألهٔ ۳۲۶ من کتاب الصلاهٔ، و بدایهٔ المجتهد ۱- ۱۴۵.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۲۰

شعیب، عن أبی بصیر، قال: قال أبو عبد الله علیه السلام: «إذا عزم الرجل أن یقیم عشرا فعلیه إتمام الصلاهٔ، و إن کان فی شکّ لا یدری ما یقیم، فیقول: الیوم أو غدا، فلیقصر ما بینه و بین شهر، فإن أقام بذلک البلد أکثر من شهر فلیتمّ الصلاهٔ.» «۱»

۲- ما رواه بإسناده عن سعد بن عبد الله، عن أبی جعفر، عن الحسن بن محبوب، عن أبی ولّاد الحنّاط، عن أبی عبد الله علیه السلام فی حدیث، قال: «إن شئت فانو المقام عشرا و أتمّ، و إن لم تنو المقام فقصّر ما بینک و بین شهر، فإذا مضی لک شهر فأتمّ الصلاهٔ.» و تمام الحدیث المذکور فی الباب الثامن عشر. «۲»

۳- ما رواه بإسناده عن أحمد بن محمّد بن عیسی، عن حمّاد بن عثمان، عن حریز، عن زرارهٔ، عن أبی جعفر علیه السلام، قال: قلت له: أ رأیت من قدم بلدهٔ، إلی متی ینبغی له أن یکون مقصّرا و متی ینبغی له أن یتمّ؟ فقال: «إذا دخلت أرضا فأیقنت أنّ لک بها مقام عشرهٔ أیام فأتم الصلاهٔ و إن لم تدر ما مقامک بها، تقول: غدا أخرج أو بعد غد، فقصّر ما بینک و بین أن یمضی شهر، فإذا تمّ لک شهر فأتمّ الصلاهٔ و إن أردت أن تخرج من ساعتک.» و رواه الکلینی أیضا عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، و عن محمّد بن یحیی، عن أحمد بن محمّد بن عیسی، و عن محمّد بن إسماعیل، عن الفضل بن شاذان جمیعا، عن حماد بن عیسی، عن حریز بن عبد اللّه، عن زرارهٔ. «۳»

و الظاهر أن فی سند الروایهٔ سقطا فإنّ أحمد بن محمّد بن عیسی لا یروی عن حماد بلا واسطهٔ.

۴- ما رواه الشیخ بإسناده عن محمد بن علی بن محبوب، عن علی بن السندی، عن حماد، عن حریز، عن محمد بن مسلم، قال: سألته عن المسافر یقدم الأرض؟

---

(۱) الوسائل ۵- ۵۲۷ (ط. أخری ۸- ۵۰۲)، الباب ۱۵ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۱۳.

(۲) المصدر السابق ۵- ۵۲۵ و ۵۳۲ (ط. أخری ۸- ۴۹۹ و ۵۰۸) و الباب، الحدیث ۵، و الباب ۱۸ منها، الحدیث ۱.

(۳) المصدر السابق ۵- ۵۲۶ (ط. أخری ۸- ۵۰۰)، الباب ۱۵ منها، الحدیث ۹.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۲۱

فقال: «إن حدثته نفسه أن یقیم عشرا فلیتمّ، و إن قال: الیوم أخرج أو غدا أخرج و لا یدری، فلیقصّر ما بینه و بین شهر، فإن مضی شهر فلیتمّ، و لا یتمّ فی أقلّ من عشرهٔ إلّا بمکّهٔ و المدینهٔ و إن أقام بمکّهٔ و المدینهٔ خمسا فلیتمّ.» «۱»

۵- ما رواه بإسناده عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن ابن أبی عمیر، عن أبی أیّوب، قال: سأل محمد بن مسلم أبا عبد الله علیه السلام و أنا أسمع عن المسافر إن حدّث نفسه بإقامهٔ عشرهٔ أیّام؟ قال: «فلیتم الصلاهٔ، فإن لم یدر ما یقیم، یوما أو أکثر، فلیعدّ ثلاثین یوما ثمّ لیتمّ و إن کان أقام یوما أو صلاهٔ واحدهٔ.» فقال له محمد بن مسلم:

بلغنی أنّک قلت خمسا؟ قال: «قد قلت ذلک.» قال أبو أیوب فقلت أنا: جعلت فداک، یکون أقلّ من خمسهٔ أیّام؟ قال: «لا» و رواه الکلینی أیضا عن علی بن إبراهیم. «۲»

و لا یخفی أن ذکر الثلاثین لا یوجد إلّا فی هذه الروایهٔ، و أمّا باقی الروایات فذکر فیها لفظ الشهر حتی فی روایهٔ محمد بن مسلم السابقهٔ المظنون اتحادها مع هذه الروایهٔ. و ما تضمنته الروایهٔ من حکم الخمسهٔ یحمل علی التقیهٔ، کما قیل، لقربه من مذهب مالک و الشافعی، أو علی الإقامهٔ فی مکهٔ و المدینهٔ، کما فی روایهٔ محمد بن مسلم السابقهٔ علیها، و الثابت فیهما عندنا و إن کان جواز الإتمام مطلقا لکن التعلیق علی الخمسهٔ لعله لمراعاهٔ التقیهٔ أیضا. و کیف کان فالحکم بقاطعیهٔ إقامهٔ الخمسهٔ خلاف إجماع الإمامیهٔ، فیجب طرحه أو تأویله. «۳»

و قد عرفت أنّ قاطعیهٔ الإقامهٔ بقسمیها من الأصول المتلقاهٔ عن الأئمهٔ علیهم السلام یدا بید، و أودعها الأصحاب فی کتبهم المعدهٔ لنقل المسائل المأثورهٔ، و تکرر منا مرارا أنّ مسائل الفقه علی قسمین: قسم منها أصول مأثورهٔ عنهم علیهم السلام و تلقاها الأصحاب

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۵۲۷ (ط. أخری ۸- ۵۰۲) و الباب، الحدیث ۱۶.

(۲) المصدر السابق ۵- ۵۲۷ (ط. أخری ۸- ۵۰۱) و الباب، الحدیث ۱۲.

(۳) نعم، عن ابن الجنید أنّه اکتفی بإقامهٔ الخمسهٔ، فراجع المختلف- ۱۶۴ (ط. أخری ۲- ۵۳۶).

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۲۲

یدا بید و أودعوها فی کتبهم المعدهٔ لنقلها کالمقنع و الهدایهٔ و النهایهٔ و المراسم و نحوها، و قسم منها مسائل تفریعیهٔ استنبطها الأصحاب من تلک الأصول بإعمال الاجتهاد و النظر، و من هذا القبیل تشریح موضوعات الأحکام المأثورهٔ و بیان حدودها.

و لا إشکال فی وجوب الأخذ بالقسم الأوّل و إن لم یوجد علی وفقها روایهٔ فی الجوامع التی بأیدینا، فیکفی فیها اشتهارها بین الأصحاب فضلا عن الإجماع.

و أما القسم الثانی فلا یفید فیها الإجماع فضلا عن الشهرهٔ.

و مسألهٔ قاطعیهٔ الإقامهٔ بقسمیها من قبیل القسم الأوّل، فلا یبقی فیها ریب و إن لو یوجد علی وفقها روایهٔ، کیف! و قد عرفت استفاضهٔ الروایات فیها.

و أما بیان معنی الإقامهٔ و حدودها فمن قبیل القسم الثانی، فیجب فیه إعمال النظر و البحث.

و لا یخفی أن المراد بالإقامهٔ فی مسألهٔ إقامهٔ العشرهٔ و مسألهٔ إقامهٔ الشهر أمر واحد، و ما هو المعنی بها فی إحداهما هو المقصود فی الأخری، فما یکون العزم علیه عشرا موجبا للإتمام یکون نفس تحققه خارجا بمقدار ثلاثین یوما أیضا موجبا له.

و علی هذا فتحدید الإقامهٔ فی مقام یکفی عن تحدیدها فی المقام الآخر. فنقول:

تحدید الإقامهٔ و خصوصیاتها فی مسائل

اشارهٔ

البحث فی تحدید الإقامهٔ و خصوصیاتها و لواحقها إنّما یتمّ بعقد مسائل:

هل تکفی الإقامهٔ فی البادیهٔ؟

المسألهٔ الأولی: هل یجب أن تکون الإقامهٔ فی بلدهٔ، أو قریهٔ أو خیم متقاربهٔ تشبه البلدهٔ، أو یکفی فی الإتمام عزمها أو تحققها و لو کانت فی بادیهٔ؟

الظاهر هو الثانی، للعلم بعدم دخالهٔ خصوصیهٔ البلدهٔ و نحوها، مضافا إلی إطلاق

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۲۳

بعض الأخبار. و تخصیصها بالبلدهٔ و استفادهٔ حکم البادیهٔ بالإجماع بلا وجه بعد إطلاق کثیر منها و العلم بعدم دخالهٔ خصوصیهٔ البلدهٔ المذکورهٔ فی بعضها.

هل یعتبر فی الإقامهٔ کونها فی محل واحد؟

المسألـهٔ الثانیـهٔ: هـل الوحـدهٔ معتبرهٔ فی محـلّ الإقامـهٔ، أو یکفی عزمهـا أو تحققهـا فی مجموع البلـدتین أو البلاد المتقاربـهٔ کبغـداد و الکاظمین مثلا؟

لا شکّ فی أنّ المسـتفاد من الأخبار و الفتاوی اعتبار الواحدهٔ بحیث بعد بنظر العرف محلا واحدا. و یشهد بذلک قوله علیه السلام فی روایهٔ زرارهٔ: «إذا دخلت أرضا فأیقنت أن لک بها مقام عشرهٔ أیام».

اعتبار عدم قصد الخروج من البلد

المسألـهٔ الثالثـهٔ: هل الاعتبار فی وحـدهٔ المحلّ باتصال الجـدران مثلا، حتی یعتبر فیمن أقام فی البدایهٔ أن لا یتحرک فی أطراف خیمته أیضا و لو قلیلـهٔ، و یجوز للمقیم فی بلـدهٔ کبیرهٔ أن یسیر فی جمیع محلاتها و إن کانت فی الکبر بحیث یصدق علی من سار من محلهٔ منهـا إلی الأـخری عنوان المسـافر، أو الاعتبار بالمنزل الـذی سـکن فیه، فیعتبر أن لا یخرج منه و سواء کان فی البادیـهٔ أو فی البلـد، أو الاعتبار بحـدّ الترخص، فیضـرّ الخروج منه و لو إلی التوابع المتصـلهٔ و لا یضـرّ السـیر فی أطراف محلّ الإقامـهٔ بلـدا کان أو بادیـهٔ ما لم یخرج من حدّ الترخص، أو الاعتبار بالبلد و توابعه المتصلهٔ کالبساتین و المقابر و نحوها، أو الاعتبار بعدم الخروج من حدّ البلد بمقدار الأربعـهٔ فیضـرّ الخروج بهـذا المقـدار و إن لم یوجب القصـر فی حقه فعلاـ کمـا إذا لم یرجع لیومه بنـاء علی اعتباره، أو الاعتبار بعـدم إیجابه للقصر فعلا فلا یضرّ الخروج ما لم یتحقق السفر الموجب للقصر؟

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۲۴

فی المسألـهٔ وجوه. و قـد نسب إلی الفاضل الفتونی کون الاعتبار بسور البلد، «۱» و إلی الشـهیدین و جماعهٔ أنّ الاعتبار بحدّ الترخص «۲» و لعلّهم اسـتفادوا ذلـک من الأخبار الحاکمـهٔ بوجوب القصـر بعـد الخروج من حـدّ الترخص و ثبوت الإتمام علی المسافر بعـد ما وصـل فی رجوعه إلیه، بتقریب أنّ هـذا الحکم لیس تعبـدا محضـا، بل من جهـهٔ أن الخروج من البلـد لا یصـدق عرفا ما لم یخف عن السـمع و البصـر آثاره، و أن الوصول إلی هـذا الحـد وصول إلی البلـد عرفا. فالسائر فی أطراف البلد لا یخرج من کونه مقیما فیه ما لم یخف عنه آثاره من الجدران و الأذان، فتأمّل.

و کیف کـان فالأـقوی أنّ المسـافر إذا خرج من البلـد و من توابعه المتصـلهٔ التی یعـدّ کونه فیهـا کونـا فی نفس البلـد و صار بحیث لا یصـدق علیه حین خروجه أنّه فی هـذا البـد أضـرّ ذلک بإقامته فی هـذا البلد و إن تحقق منه ذلک فی زمن قلیل و حینئذ فإذا کان من أوّل الأمر قاصـدا لـذلک کما هو مفروض الکلام فی هـذه المسألـهٔ لم یتحقق منه الإقامهٔ المعتبرهٔ فی انقطاع حکم السـفر أصـلا، و أما الخروج من المنزل إلی سائر نقاط البلد بل إلی التوابع المتصلهٔ به فلا یضر بصدق الإقامهٔ قطعا.

و بعبـارهٔ أخری: الأـقوی فی معنی الإقامـهٔ هو مـا قوّیناـه سابقا و علقناه علی العروهٔ، حیث قلنا: «إنّ إقامـهٔ المسافر یوما أو أیّاما فی منزل عبارهٔ فی العرف عن بقائه فیه متعطلا عما هو شـغل المسافرین فی کلّ یوم من طیّ مرحلهٔ قصـیرهٔ أو طویلهٔ، لا جعله ذاک المنزل محلّ استراحته و نومه عند فراغه من شغل المسافرهٔ فی یومه.» «۳»

---

(۱) راجع مفتاح الکرامـهٔ ۳- ۴۹۶. و الفتونی هو الشـیخ محمـد مهدی بن محمد، من أساتید السـیّد محمد مهدی بحر العلوم «قدهما». راجع الفوائد الرضویهٔ- ۶۷۳، و معارف الرجال ۳- ۷۹.

(۲) قال فی مفتاح الکرامـهٔ- ۳- ۴۹۶-: الذی صـرّح به الشهیدان فی البیان- ۱۶۰ (ط. أخری ۸- ۲۶۶)، و نتائـج الأفکار- و الظاهر أنّه المشهور- جواز التردد فی حدود البلد و أطرافها ما لم یصل إلی محلّ الترخص.

(۳) راجع الثانی من قواطع السفر فی فصل القواطع من العروهٔ، المسألهٔ ۸. و التعلیقهٔ عند قوله:

کما إذا کان من نیّته الخروج نهارا و الرجوع قبل اللیل.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۲۵

و إن شئت توضیح ذلک فنقول: إنّک إذا نظرت إلی وضع المسافرات التی کانت تتحقق فی زمن صدور الأخبار عن الأئمهٔ الأطهار علیهم السلام ظهر لک أنّه کان من عادهٔ المسافرین تقسیم کل یوم و لیلهٔ و صرف مقدار منهما فی الضرب فی الأرض و الباقی منهما فی الإقامهٔ فی مکان للاستراحهٔ و تجدید القوی، و کان یختلف ذلک باختلاف الفصول و المسافرین و الطرق و المراکب، فکانوا فی بعض الفصول یسیرون فی النهار و یقیمون فی اللیل، و فی بعضها بالعکس، و فی بعض بالتلفیق، و کان مقدار سیر بعضهم فی مجموع الیوم و اللیلهٔ ثمانیهٔ فراسخ، و مقدار سیر بعضهم خمسهٔ فراسخ أو أربعهٔ أو ثلاثهٔ أو أقل حسب اختلاف الأشخاص و الأحوال و الطرق و المراکب و نحو ذلک، و کان یعدّ بنظر العرف مجموع الضرب و الإقامهٔ الموقتهٔ الحاصلهٔ لتجدید القوی سفرا. فإذا قیل لهؤلاء المسافرین: إنّ العزم علی إقامهٔ العشرهٔ أو إقامهٔ الشهر مترددا، بحیث یقول المسافر: غدا أخرج أو بعد غد، یوجبان الإتمام کان یتبادر إلی أذهانهم من لفظ الإقامهٔ المعنی المقابل للسیر فی الأرض، و کانوا یستفیدون من کلام الإمام علیه السلام أن المسافر الذی کان بحسب طبعه یسیر بعضا من الیوم و اللیلهٔ و یقیم بعضا آخر إذا عرض له طارئ و قاسر خارجی فلم یتحقق منه السیر فی مقدار ثلاثین یوما مثلا فصرف مجموع هذا المقدار فی الإقامهٔ لجههٔ من الجهات وجب علی هذا المسافر الإتمام بعد ما تحقق إقامهٔ الشهر. و بعبارهٔ أخری: المتبادر إلی أذهان العرف من لفظ إقامهٔ الشهر ترک شغل السیر و الضرب فی الأرض و التعطل عنه، بحیث یصرف جمیع مدهٔ الشهر فی الإقامهٔ و البقاء فی مکان، فیرادف لفظ الإقامهٔ قول العجم:

«لنگ کردن».

و الحاصل أن المستفاد من أخبار المسألهٔ و لا سیما بقرینهٔ قوله: «غدا أخرج أو بعد غد» هو إن المسافر الذی کان یتحقق منه الإقامهٔ فی کلّ یوم للاستراحهٔ و تجدید القوی إذا حصل له شاغل خارجی فألجأه إلی أن یعزم علی إقامهٔ العشرهٔ أو طالت

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۲۶

مدهٔ إقامته بنفسها فی منزل من منازل السفر إلی أن صارت بمقدار ثلاثین یوما وجب علیه الإتمام. و علی هذا فینافی مفهوم الإقامهٔ کل ما أطلق علیه السیر و الضرب فی الأرض مما هو شغل المسافرین فی أسفارهم.

و لا یتوهم أنّ الاعتبار بتعطله عن إدامهٔ السفر الذی أقام فی أثنائه، فلا یضرّ بالإقامهٔ إنشاء سفر جدید إذا لم یکن بمقدار السفر الشرعی و قصر زمانه بحیث رجع فورا.

و ذلک لوضوح أنّ الحکم القصر لم یعلق علی السفر الشخصی بل علی جنس السفر، و المتبادر من الإقامهٔ التی تقابل السفر هو التعلل عن جنس السفر و الضرب فی الأرض. و علی هذا فیضرّ بها الخروج و لو بمقدار فرسخین مثلا و إن رجع فورا، بل الفرسخ الواحد أیضا یضرّ، إذ المعتاد بین بعض المسافرین أیضا طی فرسخ أو فرسخین فی بعض الأیّام.

نعم، لا یضرّ بها الخروج إلی التوابع المتصلهٔ التی یعدّ الکون و البقاء فیها کونا و بقاء فی نفس المتبوع عرفا، و ذلک کالمزارع، و البساتین، و المناظر الطبیعیهٔ الموجودهٔ فی فناء البلد، و المشاهد، و المزارات الموجودهٔ حوله، و إن خرج ذلک من حدّ الترخص ما لم یصدق علیه الخروج من البلد الذی هو محل الإقامهٔ، أو من الموضع الذی أقام فیه فی البادیهٔ، فلا یضرّ فی البادیهٔ أیضا الخروج إلی حدود محل الإقامهٔ و أطرافه ما لم یصدق علیه عنوان السفر و الضرب فی الأرض. و لو فرض بلدهٔ کبیرهٔ بحیث صدق علی الخروج من جانب منها إلی جانب آخر عنوان المسافرهٔ و احتاج هذا الخروج إلی تهیئهٔ أسباب السفر، مثل الأسفار المتحققهٔ فی خارج البلد، أضرّ هذا النحو من الخروج أیضا بصدق الإقامهٔ التی عرفت أنّ العجم یعبر عنها ب «لنگ کردن».

هذا ما عندنا فی تعریف الإقامهٔ.

و أما القوم فالمستفاد من کلماتهم أنّهم جعلوا الإقامهٔ عبارهٔ عن اختیار مکان

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۲۷

مخصوص للاستراحة و البيتوتة فيه ليلا- فمن هيّأ لنفسه منزلا و أعد فيه أسبابا ليستريح فيه و يبيت فاتفق بقاؤه ثلاثين ليلة فى هذا المنزل صدق على هذا الشخص أنّه أقام فى هذا المنزل ثلاثين يوما و إن كان يخرج فى الأيّام أو فى بعضها إلى ما دون المسافة و لو بمقدار شبر مثلا لقضاء بعض الحوائج إذا كان يرجع إلى منزله ليلا للاستراحة و البيتوتة.

و يرد عليهم أنّه إذا كان الملاك فى صدق عنوان الإقامة كون مكان مخصوص محلا لاستراحة و محطّا لرحله فأىّ فرق بين أن يسافر فى أثنائها فيما دون المسافة الشرعية و بين أن يسافر بمقدار المسافة؟ فإذا فرضنا مسافرين وردا بلدا و جعلاه محطا لرحلهما فى مدة شهر و كان يخرج واحد منهما فى كلّ يوم مقدار ثلاثة فراسخ و تسعة أعشار الفرسخ، و الآخر إلى رأس الأربعة أو أزيد، و يرجعان معا فى الليالى إلى منزلهما فبأىّ ملاك يطلق المقيم على الأوّل دون الثانى؟

لا يقال: السفر الشرعى يوجب القصر فيقطع الإقامة.

فإنّه يقال: المفروض ثبوت القصر فى الثلاثين بنفس السفر الأوّل، و إنّما الكلام فى بيان ما به يتحقق إقامة الثلاثين حتى يجب الإتمام بعد مضيها، و المفروض على مذاقكم عدم أخذ التعطل عن المسير فى مفهومها بل هى عبارة عن جعل مكان مخصوص محلا للاستراحة و البيتوتة و إن حصل المسير فى بعض الأيّام أو فى جميعها و على هذا فلا يبقى فرق بين الخروج إلى ما دون المسافة و إلى أزيد منها و لا سيما إذا رجع فورا.

و الحاصل أن الفرق بين كلامنا و كلامهم هو أنّ إقامة الشهر مثلا عندنا عبارة عن صيرورة المسافر فى هذه المدة بحيث يصرف زمن سيره أيضا فى الإقامة مضافا إلى صرف زمان الإقامة فيها، فيكون الفرق بين هذا المسافر و بين غيره من المسافرين أن غيره يصرف بعض اليوم و الليلة فى المسير و بعضهما فى الإقامة، على اختلاف

البدر الزاهر فى صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۲۲۸

أحوالهم كما عرفت، و أمّا هذا المسافر فيصرف جميع اليوم و الليلة فى الإقامة إلى ثلاثين يوما، فلا يصدر عنه فى هذه المدة مقدار السير الذى يحصل من المسافرين فى كلّ يوم من الفرسخ و الفرسخين و الأزيد.

و أما على مذاق القوم فهى عبارة عن جعل المسافر محل استراحته و بيتوتته فى مدة الثلاثين مكانا واحدا و إن حصل منه السير و الضرب فى الأرض فى أثنائها، فيكون الفرق بين هذا المسافر و بين غيره أنّ غيره يقيم فى كلّ يوم للاستراحة فى محلّ غير المحلّ الذى أقام فيه فى الأمس، و هذا المسافر يقيم فى مدة الثلاثين فى محل واحد و إن اشتركا معا فى حصول السفر منهما فى هذه المدة، و قد عرفت أنّ المتبادر من الروايات و من إطلاق لفظ الإقامة بنظر العرف هو ما ذكرناه فى تحديدها و لا سيما بقرينة قوله: «غدا أخرج أو بعد غد»، فتدبّر.

فإن قلت: سلّمنا أنّ الإقامة عبارة عن التعطل عن شغل المسافرة رأسا لا جعل المكان محلا للاستراحة فقط، و لكن الحكم لما كان معلقا على إقامة الشهر مثلا فما هو المضرّ بصدق التعطل فيه وجود سفر من الصباح إلى المساء مثلا فى أثنائه، و أمّا وجود سفر قصير فى زمان قصير فلا يضر بصدق التعطل فى هذه المدة، لاستهلاك زمان السفر بالنسبة إلى هذه المدة.

قلت: التمكن من طىّ فرسخين أو ثلاثة مثلا فى مدّة قصيرة بسبب الوسائل النقلية التى بأيدينا من السيارات و الطائرات لا يوجب تغيير الحكم، بل طىّ هذا المقدار من المسافة إن أضرّ بصدق الإقامة أضرّ مطلقا و إن كان فى ربع ساعة مثلا، و إن لم يضر بصدقها وجب الحكم بعدم الإضرار و إن طالت المدة. فالتفكيك بين طيّه فى زمان قصير بالوسائل النقلية السريعة و بين طيّه فى زمان طويل مما لا يناسب الذوق الفقهى.

كيف! و لو كان الأمر كذلك لزم تأسيس فقه جديد فى باب صلاة المسافر، فإنّ

البدر الزاهر فى صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۲۲۹

مقدار المسافة الشرعية أعنى الثمانية كانت فى صدر الإسلام شاغلة لليوم و كان طيها مستلزما لصرف زمان طويل و موجبا لمشقة

شدیدهٔ، مع أن طیّها بالوسائل الفعلیهٔ ربّما یکون فی نصف ساعهٔ من دون مشقهٔ. فلو بنی الأمر علی مقتضیات الزمان الفعلی لزم تغییر الحدود المعینهٔ فی باب السفر و تعیین المسافهٔ بمقدار یشغل الیوم فعلا کمائهٔ فرسخ مثلا، و لا یلتزم بذلک أحد.

فیظهر بذلک أنّ الاعتبار فی هذه الأمور لیس بما یقتضیه وضع زماننا، بل یجب علی کلّ أحد أن یفرض نفسه فی العصر الذی صدر فیه الأخبار عن الأئمهٔ الأطهار علیهم السلام، و من المعلوم أنّ طیّ الفرسخین مثلا فی تلک الأعصار کان یتوقف علی تهیئهٔ أسباب السفر و حمل الزاد و صرف زمان معتد به، و کان هذا المعنی عندهم مباینا لمفهوم الإقامهٔ التی أخذ فیها التعطل عن السفر، و إن کان طیّ هذا المقدار فی أعصارنا أمرا عادیا غیر مستلزم لتهیئهٔ الأسباب أو لصرف زمان معتد به.

و بالجملهٔ فی المفاهیم و التحدیدات الواردهٔ فی هذا الباب، بل فی جمیع أبواب الفقه، یجب أن نفرض أنفسنا فی عصر صدور الأخبار، فما هو المتبادر بحسب وضع ذلک العصر فهو الذی یجب أن نحمل علیه المفاهیم و التحدیدات الواردهٔ فیها، فافهم.

و قد تخلص مما ذکرناه أنّ المسافر إذا خرج من محل الإقامهٔ بمقدار لم یصدق علیه حین خروجه أنّه کائن فی محلّ إقامته أضرّ ذلک بإقامته فی هذا المحلّ، سواء کان خروجه بمقدار المسافهٔ الشرعیهٔ أم لا، و سواء رجع للیلهٔ أم لا، و سواء طالت مدهٔ الخروج أم قصرت جدّا. و السرّ فی ذلک أنّ الخروج بهذا المقدار بأنحائه ینافی صدق التعطل الذی هو مفاد الإقامهٔ. و أمّا الخروج بمقدار لا ینافی صدق التعطل فی بلد مثلا بأن یصدق علیه حین الخروج أیضا أنّه کائن فی هذا البلد کالتوابع المتصلهٔ المعدودهٔ جزء فلا یضرّ بصدق الإقامهٔ، سواء بلغ حد الترخص أم لا، بل و إن تجاوز عنه. نعم،

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۳۰

یمکن أن یقال: إنّ التوابع المتصلهٔ المعدودهٔ جزء من المحلّ تختلف سعهٔ و ضیقا بحسب أوضاع الأزمنهٔ و الأمکنهٔ، فإنّ بعض أطراف البلد یکون بحیث إذ لوحظ بالنسبهٔ إلی الأزمنهٔ السالفهٔ لکان الانتقال إلیه متوقفا علی تهیئهٔ أسباب السفر و لکن الوسائل السریعهٔ أوجبت عدهٔ من أجزاء البلد و من محلاته، فالملاک أن یصیر بحیث یصدق عرفا علی الکائن فیه أنّه کائن فی هذا البلد. هذا، و لکن الالتزام بهذا المعنی أیضا مشکل، فتدبّر.

ثم إنّه ربما یستدلّ لعدم کون الخروج من محل الإقامهٔ مضرّا بما رواه الشیخ بإسناده عن حماد، عن حریز، عن زرارهٔ، عن أبی جعفر علیه السلام، قال: «من قدم قبل الترویهٔ بعشرهٔ أیّام وجب علیه إتمام الصلاهٔ، و هو بمنزلهٔ أهل مکهٔ، فإذا خرج إلی منی وجب علیه التقصیر، فإذا زار البیت أتمّ الصلاهٔ، و علیه إتمام الصلاهٔ إذا رجع إلی منی حتی ینفر.» «۱»

و بما رواه بإسناده عن صفوان، عن إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا الحسن علیه السلام عن أهل مکهٔ إذا زاروا، علیهم إتمام الصلاهٔ؟ «قال: نعم، و المقیم بمکهٔ إلی شهر بمنزلتهم.» «۲»

و بما رواه أیضا بإسناده عن محمّد بن أحمد بن یحیی، عن محمد بن عبد الجبار، عن علی بن مهزیار، عن محمد بن إبراهیم الحضینی، قال: استأمرت أبا جعفر علیه السلام فی الإتمام و التقصیر؟ قال: «إذا دخلت الحرمین فانو عشرهٔ أیّام و أتمّ الصلاهٔ.» قلت: إنّی أقدم مکهٔ قبل الترویهٔ بیوم أو یومین أو ثلاثهٔ أیام؟ قال: «انو مقام عشرهٔ أیّام و أتمّ الصلاهٔ.» «۳»

---

(۱) الوسائل ۵- ۴۹۹ (ط. أخری ۸- ۴۶۴)، الباب ۳ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۳.

(۲) المصدر السابق ۵- ۵۲۷ (ط. أخری ۸- ۵۰۱)، الباب ۱۵ منها، الحدیث ۱۱.

(۳) المصدر السابق ۵- ۵۴۶ (ط. أخری ۸- ۵۲۸)، الباب ۲۵ منها، الحدیث ۱۵.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۳۱

و لا یخفی أنّ الاستدلال بهذه الروایات فی غایهٔ الضعف، فتدبّر.

هذا کله فیما إذا کان من أوّل الأمر قاصدا للخروج من محلّ الإقامهٔ، و أمّا إذا تحققت الإقامهٔ ثم نوی الخروج إلی ما دون المسافهٔ

فسيأتى بيان حكمه فى مسألة أخرى، فانتظر.

هل يكفى فى الإقامة اليوم الملفّق؟

المسألة الرابعة: هل المعتبر فى اليوم فى باب الإقامة بقسميها هو اليوم التامّ، أو يكفى الملفّق؟ فيه وجهان. ربما يقوى فى النظر الوجه الأوّل، و لكن لا لما ذكرناه بعضهم من ظهور اليوم فى اليوم التامّ و أن النصفين من يومين لا يسمى يوما، إذ يرد عليه- كما قيل- أن ما ذكرت و إن كان تصديقا للحقيقة إلّا أنّه تكذيب للعرف، حيث يفهمون من إقامة العشرة إقامة مقدارها. بل الوجه فى ذلك ما ذكرناه آنفا فى بيان معنى الإقامة، حيث عرفت أنّه لما كان بناء المسافرين فى تلك الأعصار على تقسيم كلّ يوم و ليلة و صرف مقدار منهما فى المسير و مقدار منهما فى الإقامة فى منزل ما للاستراحة و تجديد القوى، فلا محالة كان المنسبق إلى أذهانهم من إقامة العشرة و الشهر تعطل المسافر فى هذه المدّة عن شغل المسافرة بالكلية و صرفه مقدار السير من كلّ يوم أيضا فى التعطل و الإقامة مضافا إلى صرف مقدار الإقامة فيها، فيكون التفاوت بينه و بين غيره من المسافرين أنّ زمن سيره أيضا يصرف فى هذه المدّة فى التعطل و الإقامة، بعد اشتراكه معهم فى صرف زمن الإقامة فيها. و بالجملة محطّ النظر فى باب إقامة العشرة و الشهر إنّما هو حصول التعطل فى ساعات السير، و إلّا فساعات الإقامة باقية على حالها من كونها مصروفة فيها.

و حينئذ فإذا فرض ورود المسافر فى منزل فى الظهر من أوّل الشهر مثلا، و كان من قصده البقاء فيه إلى ظهر اليوم الحادى عشر ثمّ الرحيل من هذا المنزل، لم يتحقق

البدر الزاهر فى صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۲۳۲

منه قصد التعطل عن شغل المسافرة عشرة أيام، بل قصد التعطل فى تسعة، فإنّ يوم الورود و يوم الخروج قد صرف مقدار سير كلّ منهما فى مصرفه أعنى السير، و أما مقدار الإقامة منهما فهو و إن كان مصروفا فى الإقامة فى هذا المنزل لكنك عرفت أنّ الاعتبار فى صدق إقامة العشرة أو الشهر إنّما يكون بحصول التعطل فى ساعات السير من هذه المدة بعد فرض كون ساعات التعطل مصروفة فى مصرفها، فالنظر إنّما يكون بساعات السير لا ساعات التعطل.

و الحاصل أن إقامة العشرة مثلا إنّما تصدق إذا لم يصرف ساعات السير فى مدة العشرة فى مصرفها، و هذا إنّما يتحقق فى العشرة التامة، و أما اليوم الذى وقع فى أثنائه الورود أو الخروج فقد صرف مقدار منه فى السير، فلا يصدق التعطل عن السير فى هذا اليوم، و مقتضى ذلك عدم احتساب يومى الورود و الخروج. هذا.

و لكن يمكن أن يقال بكفاية التلفيق أيضا مع ذلك، بتقريب أنّ صدق الإقامة عشرة أيام مثلا و إن كان بلحاظ التعطل عن السير فى ساعاته، لما مرّ من أنّ التعطل فى ساعات الإقامة مشترك فيه بين جميع المسافرين، لكن العرف يفرق بين ما إذا صرفت ساعات الإقامة فى مصرفها أثناء السير بحيث تخلل بينها المسير، و بين ما إذا صرفت فى مصرفها فى محل إقامة العشرة بأن اتصلت الإقامة فى ساعاتها بالإقامة فى ساعات السير. إذ فى هذه الصورة يحتسب العرف جميعا تعطلا واحدا يكون بدؤه أوّل ساعة الورود و منتهاه آخر ساعات البقاء، فيصدق على المجموع إقامة العشرة إذا كان بمقدارها، فافهم.

حكم الليلة الأولى و الأخيرة

المسألة الخامسة: لا إشكال فى دخول الليالى المتوسطة، لما عرفت من اعتبار التوالى فى الإقامة، و إنّما الإشكال فى دخول الليلة الأولى و الأخيرة.

البدر الزاهر فى صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۲۳۳

اختار فى العروة عدم دخولهما، فاكتفى بإقامة عشرة أيّام و تسع ليال. «۱»

و لعلّ وجهه صدق اليوم عرفا على نفيس النهار من دون أن يكون لليل دخل فى صدقه. [۱]

نعم، فى لفظ اليوم الوارد فى تحديد أقلّ الحيض و أكثره يحتمل جدا دخول الليلهٔ فى مفهومه، إذ الظاهر أنّ التحديد فى باب الحيض ليس تعبدا محضا، بل هو من باب الكشف عما يقتضيه طبيعهٔ النساء من قذف الدم فى هذه المدّهٔ، و لا ريب أنّ طباعهن لا تختلف بحسب اختلاف بدؤ خروج الدم حتى يعتبر الأيام بلياليها إن كان بدؤ الخروج أوّل الليل، و الأيّام بالليالى المتوسطهٔ فقط إن كان بدؤه أوّل الفجر، بداههٔ أنّ مدهٔ قذف الدم لا تختلف طولا و قصرا بحسب اختلاف المبدأ.

ثم إنّ المعتبر فى المقام هل هو يوم الصوم حتى يعتبر من الفجر أو اليوم العرفى حتى يعتبر من طلوع الشمس؟ فى المسألهٔ وجهان، فتدبّر.

حكم إقامهٔ التابع و المكره

المسألهٔ السادسهٔ: لا يعتبر فى العزم على إقامهٔ العشرهٔ أن يكون ذلك بحسب اختياره و ميلهٔ الطبيعى، فإن كان تابعا كالعبد مثلا و كان بانيا على المتابعهٔ و علم عزم المتبوع على الإقامهٔ كفى ذلك فى وجوب الإتمام عليه، بل يكفى العزم الحاصل قهرا للمكره و المجبور على الإقامهٔ إذ علما و استيقنا بقاء الإكراه و الجبر إلى العشرهٔ.

و بالجملهٔ الاعتبار باليقين و الجزم لا بالإرادهٔ الناشئهٔ من الميل الطبيعى.

---

[۱] لا يخفى أنّ مقتضى ما ذكره الأستاذ (مدّ ظلّه العالى) سابقا فى بيان معنى الإقامهٔ دخول الليلهٔ الأولى أيضا، إذ المنقسم إلى مقدار السير و التعلل هو مجموع النهار و الليل لا بياض النهار فقط، و المفروض أن المعتبر فى إقامهٔ العشرهٔ صرف زمان السير من كل يوم و ليلهٔ فى الإقامهٔ مضافا إلى صرف زمان الإقامهٔ فيها، فتدبّر. ح ع- م.

---

(۱) راجع العروهٔ الوثقى ۲- ۱۴۴، فصل قواطع السفر، الثانى من القواطع، المسألهٔ ۷.

البدر الزاهر فى صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۳۴

حكم إقامهٔ الصبى

المسألهٔ السابعهٔ: لا يعتبر فى عزم الإقامهٔ كونه مكلّفا حين العزم، فلو عزم عليها قبل البلوغ ثم بلغ فى الأثناء يتمّ و إن لم يعزم بعد البلوغ على إقامهٔ العشرهٔ من حينه.

و مثله المجنون إذا تحقق منه العزم. و وجه ذلك واضح.

هل يعتبر العزم على العنوان أو الواقع؟

المسألهٔ الثامنهٔ: هل يعتبر فى العزم على الإقامهٔ العزم على عنوان إقامهٔ العشرهٔ، أو يكفى العزم على ما هو بالحمل الشائع مصداق لها و إن لم يعلم حين العزم كونه مصداقا لها؟ فى المسألهٔ وجهان. يظهر من صاحب العروهٔ اختيار الثانى، حيث عنون فيها مسألتين تتفرعان على ذلك:

الأولى: أنّ الزوجهٔ و العبد إذا قصدا المقام بمقدار ما قصده الزوج و السيّد، و المفروض أنّهما قصدا العشرهٔ، لا يبعد كفايته فى تحقق الإقامهٔ بالنسبهٔ إليهما و إن لم يعلما حين القصد أنّ مقصد الزوج و السيّد هو العشرهٔ. نعم، قبل العلم بذلك عليهما التقصير، و يجب عليهما التمام بعد الاطلاع. و إن لم يبق إلّا يومان أو ثلاثهٔ فالظاهر وجوب الإعادهٔ أو القضاء بالنسبهٔ إلى ما مضى. و كذا الحال إذا

قصدا المقام بمقدار ما قصدوه رفقاؤه و کان مقصدهم العشرهٔ. إلخ.

الثانیهٔ: إذا قصد المقام إلی آخر الشهر مثلا و کان عشرهٔ کفی و إن لم یکن عالما به حین القصد، بل و إن کان عالما بالخلاف. إلخ. «۱»

و استشکل بعض المحشین فی المسألهٔ الأولی دون الثانیهٔ، مع أنّ الظاهر اتحادهما

---

(۱) راجع العروهٔ ۲- ۱۴۶، فصل قواطع السفر، المسألتین ۱۳ و ۱۴. و المستشکل هو آیهٔ اللّه العظمی السیّد أبو الحسن الأصفهانی «قده».

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۳۵

بحسب المبنی و الملاک، إذ الاعتبار فی قصد الإقامهٔ إن کان بقصد العنوان لزم الحکم بعدم تحقق قصد الإقامهٔ فی کلتیهما، و إن کان بقصد ما هو مصداق لهذا العنوان بالحمل الشائع و إن لم یعلم بانطباقه علیه لزم الحکم بالتحقیق فیهما. و کیف کان فالتفکیک بین المسألتین بلا وجه.

اللهم إلّا أن یفرّق بین المسألتین بأن متعلق القصد فی الثانیهٔ عبارهٔ عما هو مصداق بالذات لإقامهٔ العشرهٔ، إذا الفرض تعلقه بالإقامهٔ فی زمان محدود و الفرض کونه عشرهٔ أیّام فی الواقع. و بعبارهٔ أخری: یکون المتعلق للقصد محدودا بالحدود الزمانیهٔ و المفروض کون الزمان عشرهٔ فی الواقع فیحصل القاطع، و هذا بخلاف المسألهٔ الأولی، فإن القصد فیها لم یتعلق بالإقامهٔ فی زمان محدود معین بالحدود الزمانیهٔ، بل التحدید فیه بحدود خارجهٔ من حقیقهٔ الزمان کإقامهٔ الزوج و السیّد و الرفقهٔ و نحوها، فالقصد کأنه تعلق أوّلا و بالذات بتبعیهٔ الزوج و السیّد و نحوهما لا بالإقامهٔ فی مقدار من الزمان، فتدبّر.

و نظیر هاتین المسألتین یتصور فی باب قصد المسافهٔ أیضا، فنظیر المسألهٔ الأولی ما إذا قصدت الزوجهٔ مثلا متابعهٔ زوجهٔ فی طیّ کلّ ما قصده من المسافهٔ مع کونها جاهلهٔ بما قصدها. و نظیر المسألهٔ الثانیهٔ ما إذا قصد المسافر المسافهٔ المعینهٔ الواقعهٔ بین بلده و البلد الکذائی مع کونه جاهلا بمقدارها. و کلا البابین من واد واحد فما قیل فی هذا الباب یجب أن یقال فی ذلک الباب. هذا.

و لکن المترائی من أخبار الباب أن المعتبر تعلق القصد و الیقین بعنوان إقامهٔ العشرهٔ، کما هو الظاهر من قوله فی روایهٔ زرارهٔ: «إذا دخلت أرضا فأیقنت أن لک بها مقام عشرهٔ أیام.» و قصد البقاء بمقدار ما قصده الزوج أو إلی آخر الشهر لیس قصدا لإقامهٔ العشرهٔ بل قصدا لعنوان آخر تصادف مع إقامهٔ العشرهٔ خارجا. و بعبارهٔ أخری: القصد و الیقین و نحوهما من الصفات النفسانیهٔ إنّما تتعلق بمفاهیم ثابتهٔ فی الذهن متعینهٔ فیه

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۳۶

منحازهٔ عن غیرها، غایهٔ الأمر أنها قد تتحد بحسب الوجود الخارجی مع عناوین أخر، و لکن لا یصیر هذا الاتحاد الخارجی سببا لتعلق القصد أو نحوه بتلک العناوین الأخر، فقصد البقاء إلی آخر الشهر مثلا قصد لعنوان مشخص فی الذهن مباین لعنوان إقامهٔ العشرهٔ مفهوما و إن کان ربما یتحدان خارجا. فلیس عنوان إقامهٔ العشرهٔ فی هذا المثال متعلقا للقصد أصلا، و إذا لم یتحقق قصد إقامهٔ العشرهٔ فی هذا المثال لم یتحقق فی الأمثلهٔ الأخر بطریق أولی.

فتخلص ممّا ذکرناه أن الواجب فی باب قصد المسافهٔ و قصد الإقامهٔ کلیهما قصد العنوان، فتدبّر.

ثم إنّه بناء علی ما اختاره فی العروهٔ من کفایهٔ القصد الإجمالی کان اللازم فی الأمثلهٔ السابقهٔ الحکم بوجوب الاحتیاط أو الفحص، بأن تسأل الزوجهٔ مثلا عن قصد زوجه، إذ تحتمل فی بادئ الأمر أن یکون قصدها لمتابعهٔ الزوج قصدا لإقامهٔ العشرهٔ فیحصل لها العلم الإجمالی بوجوب القصر أو الإتمام و مقتضاه الاحتیاط أو الفحص.

و لو لم یمکن الفحص، کما إذا قصد الإقامهٔ إلی آخر الشهر مثلا فی مفازهٔ لا یوجد فیها أحد یسأله عن مقداره، تعین الاحتیاط. و علی

هذا فحکمه «قده» بوجوب التقصیر علی الزوجهٔ و العبد قبل العلم فی غیر محلّه، اللهم إلّا أن یتمسک باستصحاب القصر لو لم یشترط جریانه بالفحص. ثم علی فرض جریانه یکون حکمه «قده» بوجوب الإعادهٔ أو القضاء بالنسبهٔ إلی ما مضی بعد انکشاف الحال مبنیا علی عدم إجزاء امتثال الأمر الظاهری، فافهم.

هل یعتبر فی إقامهٔ الشهر إقامهٔ الثلاثین؟

المسألهٔ التاسعهٔ: قد عرفت أنّ من القواطع إقامهٔ الشهر أو ثلاثین یوما مترددا، و هذا إجمالا مما لا إشکال فیه، و إنّما الإشکال فی أنّ الاعتبار هل یکون بمقدار الشهر

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۳۷

دائما حتی یترتب علیه کفایهٔ مقدار تسعهٔ و عشرین یوما و إن فرض کون ما بین الهلالین أکثر، فإنّه أقلّ ما یصدق علیه اسم الشهر، أو بمقدار الثلاثین دائما حتی یجب فیما إذا أقام من الهلال إلی الهلال و کان بمقدار تسعهٔ و عشرین یوما أن یضاف إلیه یوم آخر، أو یفصّل بین ما إذا کان مقامه من أول الشهر و بین ما إذا کان من أثنائه، ففی الأوّل یکفی من الهلال إلی الهلال کیف ما کان و فی الثانی یعتبر أن یکون بمقدار الثلاثین و إن فرض کون هذا الشهر الذی ورد فی أثنائه تسعهٔ و عشرین؟

فی المسألهٔ وجوه. و أمّا احتمال أن یکون لخصوص الهلال دخل فی ذلک حتی یقال بأن المعتبر فی حق من ورد أثناء الشهر إقامهٔ خمسهٔ و أربعین یوما مثلا فاحتمال ضعیف و إن کان ربما یستظهر ذلک من لفظ الشهر بتقریب أنّ الظاهر منه الشهر التام فلا یکفی الملفق.

و لا یخفی أن المذکور فی جمیع أخبار المسألهٔ هو لفظ الشهر، إلّا فی روایهٔ محمد بن مسلم بأحد النقلین، حیث ذکر فیها لفظ الثلاثین. فإنّ المروی عن ابن مسلم فی هذا الباب روایتان کما عرفت: إحداهما ما رواه هو بنفسه، و ثانیتهما ما رواه أبو أیوب الخزّاز. قال: سأل محمد بن مسلم أبا عبد اللّه علیه السلام و أنا أسمع.

و الروایتان متقاربتان مضمونا، و المظنون اتحادهما. و المذکور فی الأولی لفظ الشهر و فی ما رواه أبو أیوب لفظ الثلاثین.

و کیف کان ففی المسألهٔ وجوه کما عرفت. و قد صرّح العلّامهٔ فی التذکرهٔ «۱» بکون الاعتبار بالثلاثین. و ما یمکن أن یستدل به لذلک وجوه:

الأوّل: أن لفظ الشهر الوارد فی أکثر الأخبار مجمل، لتردد مفهومه بین أن یراد به ما بین الهلالین و أن یراد به الثلاثون یوما، و روایهٔ أبی أیوب یرفع الإجمال و یبین

---

(۱) راجع التذکرهٔ ۱- ۱۹۰ (ط. أخری ۴- ۳۸۹) فی صلاهٔ القصر، الشرط الثالث من شرائط القصر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۳۸

المراد، فیجب الأخذ بها.

الثانی: أنّ الشهر مطلق له فردان، و إطلاقه و إن کان یقتضی جواز الاکتفاء بالأقلّ لکن روایهٔ أبی أیّوب بمنزلهٔ المقید، فیجب حمل المطلق علی المقید.

الثالث: أن الغالب فی الشهر کونه ثلاثین فیحمل علیه حملا للمطلق علی الأفراد الغالبهٔ. و لأجل ذلک أیضا ینصرف إطلاق الشهر فی المحاورات العرفیهٔ إلی الثلاثین.

الرابع: أنّ کون مبدأ ورود المسافر أوّل الشهر و مبدأ خروجه آخره من الاتفاقات النادرهٔ، فإنّ الغالب کون الورود فی أثناء الشهر، و لا ریب أنّ الوظیفهٔ حینئذ هی الإتمام بعد عد الثلاثین قطعا، فیجب حمل الشهر فی الأخبار علی الثلاثین و إلّا لزم حمله علی الأفراد

النادرهٔ، و بعبارهٔ أخری: لما لاحظ الإمام علیه السلام أنّ الغالب ورود المسافرین فی أثناء الشهر و أن الشهر یحسب عندهم من الأثناء ثلاثین یوما قطعا صار هذا سببا لتعبیره علیه السلام عن الثلاثین بلفظ الشهر، فیکون الاعتبار بالثلاثین دائما.

الخامس: و هو عمدهٔ الوجوه أن یقال: إنّ الاعتبار لو کان بالشهر کیفما اتفق لزم اختلاف مصحح الإتمام فی الطول و القصر بحسب اختلاف زمان الورود، فیکون المصحح له فی بعض الأوقات تسعهٔ و عشرین و فی بعضها ثلاثین حسب اختلاف الأوضاع الفلکیهٔ و کیفیهٔ سیر القمر و نسبته مع الشمس، مع أنه من المستبعد اختلاف موضوع الحکم سعهٔ و ضیقا باختلاف الأوضاع الفلکیهٔ، إذ الظاهر أن الحکم بالإتمام بعد المدهٔ المعینهٔ مستند إلی طول مدهٔ الإقامهٔ و أن طولها بمقدار مخصوص أوجب زوال حکم السفر، فیبعد أن یختلف ذلک باختلاف الأوضاع الفلکیهٔ و یکون فی وقت طول تسعهٔ و عشرین یوما مصححا للإتمام و فی وقت آخر طول ثلاثین.

و لا یتوهم ورود النقض علی ذلک بمثل عدهٔ الوفاهٔ، حیث حدّدت بأربعهٔ أشهر و عشر مع أن الملاک فیها أیضا طول المدهٔ، إذ الظاهر أن جعلها و تشریعها إنّما یکون

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۳۹

لاحترام الزوج و حفظ حریمه، و لا یخفی أن مضیّ الشهر بما هو شهر له موضوعیهٔ بنظر العرف فی حصول الاحترام، فلا یکون حفظ الاحترام الحاصل بمضی أربعهٔ أشهر و عشر بأقلّ عندهم مما یحصل بمضی مأهٔ و ثلاثین یوما و لو فرض نقصان الشهور، فتأمل.

و أما التفصیل بین کون الورود فی أوّل الشهر و کونه فی الأثناء، فیکون الاعتبار فی الأوّل بما بین الهلالین کیفما کان و فی الثانی بالثلاثین فقط، فوجهه أن یقال: إنّ المذکور فی أخبار المسألهٔ هو لفظ الشهر، و مفهومه مبیّن عند العرف، أعنی ما بین الهلالین کیفما اتفق، فیجب الأخذ به. و روایهٔ الثلاثین لم تثبت حتی یقید بها الأخبار الأخر، لما عرفت من الظنّ باتحادها مع ما رواه محمد بن مسلم بنفسه، و المذکور فیه لفظ الشهر، فلعل التعبیر بالثلاثین کان من نفس أبی أیوب. و کان غلبهٔ ورود المسافرین فی أثناء الشهر و کون الثلاثین أظهر فردی الشهر سببا لتعبیره بذلک، و النقل بالمعنی کان أمرا شائعا بین الرواهٔ. أو یقال: إنّ الاعتبار لعلّه کان بالشهر کیفما کان، و لکن صار هذه الأظهریهٔ و تلک الغلبهٔ سببین لتعبیر الإمام علیه السلام عن الشهر بلفظ الثلاثین، و القید الوارد مورد الغالب لا یقید به الإطلاقات، فیکون الاعتبار بالشهر الوارد فی أکثر الروایات.

هذا إذا کان الورود فی أوّل الشهر.

و أمّا إذا کان فی الأثناء فلا یمکن القول بدخالهٔ ما بین الهلالین، و إلّا لزم کون الاعتبار فی بعض الصور بإقامهٔ أربعین أو خمسین مثلا، فلا محیص عن التلفیق حینئذ، و لا ریب أن الملفّق یجب أن یحسب ثلاثین.

اللهم إلّا أن یقال: إنّ المرجع فی عدد التلفیق عدد أیّام شهر الورود، فلو کان عددها تسعهٔ و عشرین و کان الورود بعد مضیّ تسعهٔ أیّام حصل الشهر الملفق عرفا بانقضاء تسعهٔ أیام من الشهر القابل، فتدبّر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۴۰

و بالجملهٔ فی المسألهٔ وجوه. و لو بقی الشک فیها فمقتضی العلم الإجمالی هو الاحتیاط فی الیوم الثلاثین، اللهم إلّا أن یتمسک بعمومات أدلّهٔ القصر بناء علی التمسک بها فی الشبهات المفهومیهٔ، و علی فرض القول بعدم التمسک بها یرجع إلی استصحاب حکم القصر لو قلنا بجریانه فی أمثال هذا المقام، إذ لأحد أن یناقش فی ذلک بأنّ وجوب القصر فی الأیّام المتعددهٔ لیس تکلیفا واحدا، بل وجوب القصر فی کلّ صلاهٔ تکلیف مستقل، فلیس لنا متیقن واحد شک فی بقائه حتی یستصحب، فافهم. [۱]

لا یعتبر فی إقامهٔ الثلاثین مضیّها بنحو الترددید

المسألهٔ العاشرهٔ: لا یعتبر فی قاطعیهٔ إقامهٔ الثلاثین مضیّها بنحو الترددید و إن دل علیه بعض العبائر بل ربما یستفاد أیضا من قوله علیه السلام: «و إن لم تدر ما مقامک بها، تقول: غدا أخرج أو بعد غد.»، بل الملاک تحقق إقامهٔ الثلاثین کیفما اتفقت إذا لم یحصل منه

العزم على إقامهٔ العشرهٔ، فلو بقى ثلاثين يوما مع الغفلهٔ أو عزم على إقامهٔ التسعهٔ مثلا و بعد انقضائها عزم على إقامهٔ تسعهٔ أخرى و هكذا إلى أن حصل منه الإقامهٔ بمقدار الثلاثين يوما أتمّ بعده و إن بقى بمقدار صلاهٔ المسافر واحدهٔ. و هذا واضح لا سترهٔ فيه. [۲]

---

[۱] و هل يجرى استصحاب بقاء الشهر و عدم تحقق القاطع؟ فيه إشكال، إذ الفرض أنّ الشبههٔ هنا مفهوميهٔ فليس الشك حقيقهٔ شكا فى بقاء وجود شىء أو عدمه، بل فى أنّ المراد به هذا أو ذاك و يكون على أحد المعنيين متيقن البقاء و على الآخر متيقن الارتفاع. فالاستصحاب فى المقام نظير استصحاب اليوم مع الشك فى كون ارتفاعه باستتار القرص أو بزوال الحمرهٔ، و قد حقق فى محلّه عدم جريانه. ح ع- م.

[۲] و يدلّ عليه أيضا بعض أخبار المسألهٔ، كقوله عليه السلام فى روايهٔ أبى بصير: «و إن كنت تريد أن تقيم أقلّ من عشرهٔ أيّام فأفطر ما بينك و ما بين شهر.» و فى روايهٔ معاويهٔ بن وهب:

«و إن أردت المقام دون العشرهٔ فقصّر.» ح ع- م. راجع الوسائل ۵- ۵۲۵ و ۵۲۸ (ط. أخرى ۸- ۴۹۸ و ۵۰۳)، الباب ۱۵ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحديثين ۳ و ۱۷.

البدر الزاهر فى صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۴۱

خروج المقيم و المارّ بالوطن موضوعى أو حكمى؟

المسألهٔ الحاديهٔ عشرهٔ: من المسائل المهمهٔ أنّ خروج المقيم بقسميها و كذا خروج من مرّ بوطنه الشرعى على القول به خروج حكمى أو موضوعى.

و يترتب على الأوّل أن وظيفتهما الإتمام فى الوطن و محل الإقامهٔ من دون أن يكون المرور بالوطن أو الإقامهٔ سببا لانقطاع سفرهما، فيضمّ ما قبل الوطن و محلّ الإقامهٔ بما بعدهما إذا كان المجموع بقدر المسافهٔ و إن لم يكن كلّ واحد منهما منفردا بقدرها.

و يترتب على الثانى انقطاع السفر، فيلحظ كلّ من الطرفين مستقلا.

و لا يخفى عدم جريان هذا النزاع فى الوطن العرفى و إن توهّم، إذ المرور به قاطع للسفر حقيقهٔ من دون احتياج إلى تعبد شرعى، لما عرفت فى محلّه من أنّ التغرب و البعد عن المقرّ الفعلى مأخوذان فى مفهوم السفر، فالمرور بالوطن العرفى يجعل السفر سفرين حقيقهٔ، إذ لا يصدق على الإنسان حين كونه فى مقره و وطنه و لو آنا ما عنوان المسافر إلّا بنحو من العنايهٔ.

و أما البقاء ثلاثين يوما مترددا فيجرى فيه النزاع. و عدم تعرض الأصحاب له فى هذه المسألهٔ من جههٔ أنهم عنونوا المسألهٔ فى باب شرائط القصر لا فى باب قواطع السفر بعد تحققه، و لا يتمشى البحث عن إقامهٔ الثلاثين فى ذلك الباب.

بيان ذلك: أنك قد عرفت سابقا أن إقامهٔ العشرهٔ و المرور بالوطن يمكن أن يبحث عنهما فى مقامين:

الأوّل: فى مقام تحديد السفر الموجب للقصر، حيث إنه يشترط فى ثبوت القصر أن يكون من أوّل الأمر ناويا لمسافهٔ لا يقطعها عزم الإقامهٔ أو المرور بالوطن. فلو عزم على مسافهٔ ناويا للإقامهٔ أو المرور بالوطن فى أثنائها قبل بلوغ الثمانيهٔ لم يثبت القصر أصلا.

الثانى: فى مقام بيان ما يقطع السفر و يزيل حكمه بعد تحققه.

البدر الزاهر فى صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۴۲

و البحث فى المقام الأوّل يرتبط بباب شرائط القصر، و لا يتمشى البحث بهذا النحو فى إقامهٔ الثلاثين مترددا، إذ لا يعقل العزم أو لا على الإقامهٔ فى الأثناء مترددا.

و حيث إن الأصحاب عنونوا المسألهٔ فى المقام الأوّل اقتصروا فيها على ذكر الوطن و إقامهٔ العشرهٔ، و لم يذكروا إقامهٔ الثلاثين مترددا، و إلّا فملاك البحث فى القواطع الثلاث واحد. فما عن المحقق البغدادى «۱» من الفرق بين إقامهٔ الثلاثين و بين شقيقيه و القول بكون

القاطعیهٔ فی إقامهٔ الثلاثین حکمیهٔ فقط معتذرا بعدم ذکر الأصحاب لها فی قواطع السفر، فی غیر محلّه.

و کیف کان فمحط النظر فی هذه المسألهٔ هو أنّ قاطعیهٔ الأمور المذکورهٔ قاطعیهٔ حکمیهٔ فقط حتی یترتب علیها وجوب القصر فی الطرفین إذا کان مجموعهما بقدر المسافهٔ، أو موضوعیهٔ حتی یترتب علیها انقطاع السفر الذی هو الموضوع للقصر و یلحظ کل من الطرفین مستقلا.

و اعلم أنّه و إن ادعی بعضهم الإجماع أو عدم الخلاف «۲» فی کون الخروج موضوعیا لکن الإجماع فی مثل هذه المسألهٔ غیر مفید، لعدم کونها من المسائل المأثورهٔ و المتلقاهٔ عن الأئمهٔ علیهم السلام یدا بید، بل هی من المسائل التفریعیهٔ الاستنباطیهٔ. «۳»

نعم، أصل ثبوت الإتمام فی الوطن و محل الإقامهٔ بقسمیها من المسائل الأصلیهٔ المتلقاهٔ عنهم علیهم السلام، و لأجل ذلک لم یتعرض الشیخ «قده» لمسألتنا هذه فی کتاب نهایهٔ الذی ألّفه علی طریقهٔ القدماء من أصحابنا لنقل خصوص المسائل الأصلیهٔ

---

(۱) حکاه عنه فی الجواهر ۱۴- ۲۴۳، فی الشرط الثالث من شروط القصر. و المراد به ظاهرا هو المحقق المقدّس، السیّد محسن بن الحسن الأعرجی الکاظمی البغدادی المتوفی ۱۲۲۷ ه.

ق- راجع أعیان الشیعهٔ ۹- ۴۶، و یأتی ذکره فی ص ۲۹۵، الهامش ۲.

(۲) راجع الریاض ۴- ۴۱۵، فی الشرط الثانی من شروط القصر، و المدارک ۴- ۴۴۱، فی الشرط الثالث منها.

(۳) قد مرّ توضیح ذلک فی أوائل البحث عن صلاهٔ الجمعهٔ، فراجع. (ص ۱۸ و ما بعدها).

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۴۳

المتلقاهٔ عنهم علیهم السلام، و تعرض لها فی مبسوطه «۱» الذی ألّفه علی طریقهٔ المتأخرین من خلط التفریعات الاستنباطیهٔ بالأصول المتلقاهٔ. نعم، ببالی أنّ ابن البرّاج أیضا تعرض للمسألهٔ فی المهذّب. «۲»

و کیف کان فالمسألهٔ من التفریعات التی یجب فیها إعمال الاجتهاد. و لا یخفی أنّ إثبات القاطعیهٔ الموضوعیهٔ لا یخلو عن إشکال، و لذا استشکل فیها بعض المتأخرین، منهم صاحب المستند، بل أراد «قده» إجراء الإشکال فی الوطن العرفی أیضا، و لکنک عرفت عدم جریانه فیه. فلنذکر کلامه «قده» فی المستند ثم نشرع فی تحقیق المسألهٔ.

قال فی المستند ما حاصله: «أنه یشترط فی شرعیهٔ التقصیر أن لا یقصد الدخول فی وطن له فی أثناء المسافهٔ، و لا یعزم علی إقامهٔ العشر فی موضع فی أثنائها. فلو قصد أحد الأمرین لم یجز له القصر فی الطریق و کذا فی نفس الوطن أو ذلک الموضع و لا فیما بعد ذلک الموضع ما لم ینو مسافهٔ جدیدهٔ بعده، و لا یکفی فی القصر انضمام ما بقی من المسافهٔ بعد الانقطاع إلیها قبله بلا خلاف فی الجمیع، کما صرّح به غیر واحد، بل بالإجماع کما نقله جماعهٔ.

و استدل له بالأخبار المستفیضهٔ المصرحهٔ بانقطاع السفر بوصول أحد الموضعین و وجوب الإتمام فیه.

و هو غیر واف بتمام المدعی، لأنّه لا یثبت إلّا وجوب الإتمام فی نفس أحد الموضعین، أمّا قبله و بعده فلا.

و لذا استدلّ لهما بعضهم بالإجماعات المنقولهٔ، و بأنّ ما دلّ علی القصر فی المسافهٔ یدلّ علیه إذا کانت المسافهٔ سفرا واحدا و هی هنا تسار فی سفرین،

---

(۱) راجع المبسوط ۱- ۱۳۷، کتاب صلاهٔ المسافر.

(۲) راجع المهذّب ۱- ۱۰۷، باب صلاهٔ المسافر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۴۴

و باستصحاب وجوب التمام الثابت فی البلد فی الأوّل و فی أحد الموضعین فی الثانی مدعیا أنّه لیس فی إطلاق ما دلّ علی وجوب

القصر فی المسافهٔ عموم یشمل نحو هذه المسافهٔ المنقطعهٔ بالتمام فی أثنائها لاختصاصه بحکم التبادر بغیرها.

أقول: یضعّف الأوّل بعدم حجیهٔ الإجماع المنقول. و الثانی بمنع تعدد السفر عرفا، فإنّه لا وجه لکون المسافهٔ المتخللهٔ فی أثنائها إقامهٔ تسعهٔ أیام و نصف سفرا واحدا و إقامهٔ عشرهٔ أیّام سفرین عرفا. و کذا لا یفرق العرف بین ما إذا مرّ بمنزلهٔ الذی یتوطنه، لا سیّما إذا مرّ راکبا، لا- سیّما عن حوالیه، و بین ما إذا لم یمرّ. و الثالث بعدم إمکان منع شمول أکثر أخبار التقصیر لمثل ذلک بل الظاهر شمول الأکثر. و تسلیم شمولها للمقیم فی الأثناء تسعهٔ أیام و منعه للمقیم عشرهٔ لا وجه له.» «۱»

و قال فی مصباح الفقیه بعد نقل عبارهٔ المستند ما محصله: «أنّ هذا البیان لا یجری فی الوطن العرفی، إذ السفر بحسب اللغهٔ و العرف ضدّ الحضر، و الغیبوبهٔ عن الوطن مأخوذهٔ فی مفهومه، فهو ما دام فیه لا یندرج فی قوله تعالی وَ مَنْ کانَ مَرِیضاً أَوْ عَلی سَفَرٍ فَعِدَّهٌ مِنْ أَیّامٍ أُخَرَ. و المرور به یجعل السفر سفرین حقیقهٔ. (إلی أن قال:) و أمّا الوطن الشرعی إن سلّمناه فهو بمنزلته تعبدا. و أمّا إقامهٔ العشرهٔ فهو أیضا کذلک، کما یدلّ علیه صحیحهٔ زرارهٔ علی أبی جعفر علیه السلام، قال: «من قدم قبل التروِیهٔ بعشرهٔ أیام وجب علیه إتمام الصلاهٔ، و هو بمنزلهٔ أهل مکهٔ، فإذا خرج إلی منی وجب علیه التقصیر، فإذا زار البیت أتمّ الصلاهٔ، و علیه إتمام الصلاهٔ إذا رجع إلی منی حتی ینفر.» و یؤیده أیضا صحیحهٔ صفوان، عن إسحاق بن عمّار، قال: سألت أبا الحسن علیه السلام عن أهل مکهٔ إذا زاروا، علیهم إتمام الصلاهٔ؟ قال: «نعم، و المقیم بمکهٔ إلی شهر بمنزلتهم.» و لعلّ اعتبار الإقامهٔ إلی شهر فی تنزیله منزلتهم فی هذا الحکم و عدم الاقتصار بقدومه قبل التروِیهٔ بعشرهٔ أیام کما فی الصحیحهٔ الأولی بلحاظ

---

(۱) مستند الشیعهٔ ۱- ۵۶۴، فی الشرط الثالث من شروط القصر.

اشتراطه بإقامهٔ جدیدهٔ بعد انصرافهم للزیارهٔ». «۱»

أقول: ما هو المهم فی المقام ملاحظهٔ أن أخبار الإقامهٔ و المرور بالضیعهٔ هل تکون بصدد بیان ما هو الوظیفهٔ فی الموضع فقط، أو بصدد بیان قاطعیتهما للسفر؟ و أن أخبار المسافهٔ هل تشمل بإطلاقها لمثل هذا المسافهٔ التی تخلل بینها الحکم بوجوب الإتمام أو لا؟ و لو فرض إطلاقها لمثل هذه المسافهٔ فلا یکفی مثل روایتی زرارهٔ و إسحاق بن عمّار لتقییدها.

فالکلام یقع فی مقامین: الأوّل فی أن أخبار المسافهٔ هل تشمل بإطلاقها للمسافهٔ التی تخلل فی أثنائها إقامهٔ العشرهٔ أو الشهر أو المرور بالضیعهٔ، أو لا؟ و أنهما یوجبان الإتمام فی الموضع فقط، أو یوجبان انقطاع السفر و لو تعبدا؟ الثانی فی أنّه علی فرض شمول أخبار المسافهٔ لمثل هذه المسافهٔ فلا تصلح الروایتان لتقییدها.

أما المقام الأوّل فملخّص الکلام فیه أنّ محطّ النظر فی أخبار الإقامهٔ و نحوها هو بیان انقطاع السفر موضوعا، بحیث یصیر الطرفان سفرین و لو تعبدا، فلا یشمل الأخبار الواردهٔ فی تحدید المسافهٔ لهذه المسافهٔ التی تخلل فی أثنائها أحد القواطع.

و الاطلاع علی ذلک یتوقف علی التتبع العمیق و الإحاطهٔ بالظروف التی صدر فیها أخبار المسافهٔ و روایات باب الإقامهٔ و نحوها، و الاطلاع علی الأمور المرکوزهٔ فی أذهان أصحاب الأئمهٔ علیهم السلام من جههٔ أنسبهم بفتاوی فقهاء العامهٔ و ما کان مبحوثا عنه بینهم. و قد عرفت منا مرارا أنّ الاطلاع علی مثل هذه الأمور له دخل تامّ فی استنباط الأحکام الشرعیهٔ من الروایات الصادرهٔ عنهم علیهم السلام الملقاهٔ إلی أصحابهم.

و تفصیل المقام هو أنّ حکم القصر فی الآیهٔ الشریفهٔ و الروایات قد علّق علی السفر و الضرب فی الأرض، فمحط النظر فیها بیان حکم من یسیر فیها، و لکن لمّا

---

(۱) مصباح الفقیه- ۷۳۵ (کتاب الصلاهٔ) فی الشرط الثالث من شروط القصر. و الحدیثان قد مضیا عن الوسائل ۵- ۴۹۹ و ۵۲۷ (ط.

أخری ۸- ۴۶۴ و ۵۰۱)، الباب ۳ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۳، و الباب ۱۵ منها، الحدیث ۱۱.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۴۶

کان المتعارف فی الأسفار تخلل وقوفات یسیرهٔ فی أثنائها لتجدید القوی و الاستراحهٔ صارت هذه الوقوفات المتخللهٔ بین کل سفر بمنزلهٔ الجزء له عرفا و کان الحکم الثابت للسفر ثابتا لها أیضا بنظر العرف.

هذا إذا کانت مدّهٔ تلک الوقوفات قصیرهٔ و کان المقصود بها تجدید القوی لإدامهٔ السیر فقط، و أمّا إذا طالت مدّهٔ الوقوف فلا یتبادر إلی أذهان العرف کونه جزء من السفر و کون حکم السفر مترتبا علیه، بحیث لو لم یکن أخبار الإقامهٔ أیضا لم یفهم المخاطبون بآیهٔ القصر ثبوت حکم القصر بالنسبهٔ إلی هذا القسم من الوقوفات الطویلهٔ و کان ثبوته بالنسبهٔ إلیها مستبعدا عندهم، لعدم عدهم إیاها من أجزاء السفر.

و لأجل هذا المعنی تشتت آراء أهل الرأی فی تلک الأعصار فی بیان حدّ الوقوف الذی ینصرف عنه إطلاق آیهٔ القصر و روایاته، و حدّه کلّ منهم بحدّ مخصوص بحسب مناسبهٔ خاصهٔ. فعن عائشهٔ أنّها قالت بثبوت القصر للمسافر ما لم یحطّ رحله عن مرکبهٔ، و حدّه الشافعی بأربعهٔ أیام سوی یومی الورود و الخروج، و أبو حنیفهٔ بخمسهٔ عشر یوما «۱». و بالجملهٔ کلّ منهم بعد استبعاد بقاء حکم السفر عند طول مدهٔ الوقوف اتخذ فی بیان حدّه مشربا خاصا، و کان هذا المقدار من الوقوف بنظرهم قاطعاً للسفر و موجبا لزوال اسمه، بحیث یتوقف ثبوت القصر علی إنشاء سفر جدید حتی یصیر به ثانیا مصداقا للآیهٔ الشریفهٔ.

فهذا المعنی کان مرکوزا فی أذهان الفقهاء المعاصرین لأئمتنا علیهم السلام، و کان أصحابنا الإمامیهٔ أیضا ینبسق إلی أذهانهم هذا المعنی و لا سیما بعد اختلاطهم بهؤلاء الفقهاء، و لکنهم لما کانوا متعبدین بفتاوی الأئمهٔ علیهم السلام راجعوهم و سألوهم عن حدّ الإقامهٔ التی شأنها قطع موضوع السفر بعد کون أصل هذا المعنی مرکوزا فی

---

(۱) راجع التذکرهٔ ۱- ۱۹۰ (ط. أخری ۴- ۳۸۳)، فی الشرط الثالث من شروط القصر، المسألهٔ ۶۳۰، و المغنی ۲- ۱۳۲.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۴۷

أذهانهم، ففصّل الأئمهٔ علیهم السلام بین صورهٔ العزم و عدمه، من جههٔ أنّ العزم یوجب فراغ خاطر المسافر و انصرافه عن الضرب فی الأرض بالکلیهٔ، بحیث ینشیء بعد مضی مدّهٔ إقامته سفرا جدیدا. و هذا بخلاف المتردد، فإنّه لتردده و قوله: «غدا أخرج أو بعد غد» کأنّه لم یخرج بعد من کونه مسافرا إلّا إذا طال مدّهٔ وقوفه جدا. و بعد ما بیّن الأئمهٔ علیهم السلام هذا المعنی انسبق إلی أذهان السائلین انقطاع السفر السابق بالکلیهٔ بعد بلوغ مدهٔ الوقوف إلی هذا المقدار الذی ذکره الإمام علیه السلام، إذ کان أصل هذا المعنی، أعنی کون مقدار من الوقوف بحیث یوجب قطع السفر السابق، مرکوزا فی أذهانهم، و سؤالهم کان عن حدّه بعد کون أصله مفروغا عنه.

فبهذا البیان ربما یقطع الفقیه المتتبع المطلع علی ارتکازات المخاطبین و علی الظروف التی صدرت فیها الأخبار أنّ مقصود الأئمهٔ علیهم السلام کان بیان حدّ الإقامهٔ التی توجب قطع السفر السابق و زوال حکمه بالکلیهٔ. و علی هذا یصیر کل من طرفی الإقامهٔ موضوعا مستقلا لأخبار المسافهٔ و لا ینضمّ اللاحق إلی السابق، فافهم و اغتنم.

و أما المقام الثانی فملخّص الکلام فیه أنه لو سلّم عدم دلالهٔ أخبار الإقامهٔ علی انقطاع السفر و شمول روایات المسافهٔ أیضا لمثل هذه المسافهٔ التی تخلل فی أثنائها الإقامهٔ و نحوها فلا محیص عن الأخذ بمفادها و القول بثبوت القصر فی الطرفین، و لا یکفی روایتا زرارهٔ و إسحاق بن عمّار المذکورتان فی کلام الهمدانی «قده» لتقییدها.

أمّا روایهٔ زرارهٔ فلأنّه إن أرید إثبات ذلک منها بسبب تفریعه علیه السلام ثبوت التقصیر فی سفر عرفات علی کون المقیم بمکهٔ بمنزلهٔ أهلها، ففیه: أنّ هذا التفریع لا یمکن أن یؤخذ بظاهره، بداههٔ عدم تفرّع القصر فی سفر عرفات علی کون المقیم بمنزلهٔ الأهل و کون الإقامهٔ قاطعهٔ للسفر موضوعا، إذ القصر ثابت فی سفر عرفات علی أیّ حال، سواء کان المقیم بمکهٔ بمنزلهٔ أهلها أم لم یکن، غایهٔ الأمر

أنّه على الأوّل يستند إلى

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۴۸

نفس السفر إلى عرفات ذهابا و إيابا، و على الثانى يستند إلى السفر الامتدادى كما لا يخفى. فلعلّ التفريع فى الحديث بلحاظ الحكم بالإتمام بعد الرجوع إلى مكهٔ لزيارهٔ البيت و بعد الرجوع إلى منى، و إنّما ذكر السفر إلى عرفات توطئهٔ لبيان حكم الرجوع. هذا إذا سلم كون سفر عرفات بقدر المسافهٔ، و أما إذا لم نسلّم ذلك أو قلنا باعتبار الرجوع ليومه فى السفر التلفيقى فالروايهٔ على خلاف مطلوب المستدل أدلّ، لدلالتها حينئذ على عدم قاطعيهٔ الإقامهٔ و انضمام الطرفين كما لا يخفى.

و إن أريد إثبات ذلك منها بعموم المنزلهٔ الذى يستفاد من الحديث، حيث يشمل حكم القاطعيهٔ أيضا، ففيه: أنّ عموم المنزلهٔ فى المقام غير معمول به، إذ مقتضاه كون الرجوع إلى محلّ الإقامهٔ موجبا للإتمام بلا احتياج إلى إقامهٔ جديدهٔ، كما هو المستفاد أيضا من التفريع الثانى فى الحديث، و هذا مما لم يفت به أحد. و إذا صارت فقرهٔ من الحديث غير معمول بها سقطت عن الحجيهٔ رأسا، إذ عمدهٔ الدليل عليها بناء العقلاء و ليس بناؤهم على التبعيض فى الحجيهٔ.

و بهذا البيان أيضا يظهر الإشكال فى الاستدلال بروايهٔ إسحاق بن عمّار.

و لا يخفى أنّ كلام الهمدانى «قده» بعد نقل هذه الروايهٔ كلام مجمل لم يتحصل لنا منه معنى محصّل، فتدبّر. [۱]

---

[۱] أقول: ليس فى روايهٔ إسحاق بن عمّار كون إقامهٔ الشهر قبل سفر عرفات، فلعلّ المراد منها أنّ من رجع من عرفات إذا أقام بمكهٔ شهرا صار بمنزلهٔ أهلها فى وجوب الإتمام عليه ما دام فيها. و وجه الاقتصار على ذكر إقامهٔ الشهر دون العزم على إقامهٔ العشرهٔ أنّ من قدم قبل الترويهٔ بعشرهٔ فهو يعزم على الإقامهٔ غالبا لندرهٔ خروجه قبلها، و هذا بخلاف من أتمّ أعمال الحج، فإنّ العزم على الإقامهٔ لا يتمشى منه غالبا، حيث إنّه يقصد العود إلى وطنه، فإن حصلت منه الإقامهٔ حينئذ كانت بلا قصد. و يظهر من عبارهٔ الهمدانى «قده» أيضا أنّه حمل الإقامهٔ فى الحديث على الإقامهٔ بعد أعمال الحج، و لا يخفى أنّ الروايهٔ على ما ذكرناه فى معناها تصير معمولا بها، غايهٔ الأمر أنّه يجب أن يراد بالزيارهٔ فيها الطواف الواقع بعد أعمال منى، أو يقال بعدم إضرار الخروج إلى منى فى صدق الإقامهٔ بمكهٔ، فافهم. ح ع- م.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۴۹

إذا عزم على الإقامهٔ ثمّ بدا له أن لا يقيم

المسألهٔ الثانيهٔ عشرهٔ: إذا عزم على إقامهٔ العشرهٔ ثم بدا له أن لا يقيم فمقتضى صحيحهٔ أبى ولّاد أنه يجب عليه الإتمام ما لم يخرج إن كان صلّى قبل البداء فريضهٔ بتمام و إلّا رجع إلى القصر.

و اللازم أوّلا تحقق ما يقتضيه أدلهٔ قاطعيهٔ الإقامهٔ مع قطع النظر عن صحيحهٔ أبى ولّاد، ثم الرجوع إلى بيان مفادها.

فنقول: هل يكون مفاد أخبار الإقامهٔ قاطعيهٔ اليقين بإقامهٔ العشرهٔ، أو قاطعيهٔ العزم عليها و إن لم يوجد يقين؟

و على الأوّل فلا مجال لتوهم كون اليقين طريقيا، إذ عليه يرجع الأمر إلى كون القاطع نفس إقامهٔ العشرهٔ، مع أن قاطعيهٔ نفس الإقامهٔ تتوقف على انتهائها إلى ثلاثين، فيتعين كون اليقين تمام الموضوع أو جزء منه.

و أما على الثانى فهل الموجب للإتمام بالنسبهٔ إلى جميع الصلوات هو نفس تحقق العزم آنا ما، سواء تحقق فى وقت الصلاهٔ أم لا، و سواء بقى أم زال فورا، فبتحققه آنا ما يجب الإتمام ما لم يحصل الخروج، أو هو خصوص العزم الباقى إلى وقت تعلق التكليف بصلاهٔ تامهٔ مثلا، سواء زال بعده أم لا، و سواء صلّاها معه أم لا، أو خصوص العزم الباقى إلى هذا الوقت مع الإتيان بصلاهٔ تامّهٔ معه و إن زال بعده، أو المصحح للإتمام بالنسبهٔ إلى كلّ صلاهٔ هو خصوص العزم الباقى إلى آخر العشرهٔ، بحيث يكون بقاء العزم فى الأزمنهٔ اللاحقهٔ

أيضا دخيلا- فى صحة الصلوات السابقة بنحو الشرط المتأخّر، أو المصحح للإتمام بالنسبة إلى كلّ صلاة هو بقاء العزم إلى زمن التكليف بها و امتثاله، سواء زال بعده أم لا، فلا يضرّ زواله بالنسبة إلى الصلوات السابقة و إن أزال حكم الإتمام بالنسبة إلى اللاحقة؟

البدر الزاهر فى صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۲۵۰

فى المسألة وجوه. و لا- يخفى أنّ كلا منها محتمل، و إن كان الأظهر من وجوه العزم هو الوجه الأخير، لأنّ تعليق الحكم على موضوع ربما يستظهر منه بقاؤه ببقائه و زواله بزواله بحيث يدور الحكم معه حدوثا و بقاء.

فإن قلت: مقتضى توقف الإتمام فى كلّ صلاة على تحقق العزم حينها أن يكون المسافر فى وقت كلّ صلاة عازما على إقامة العشرة، فإنّها الموضوع للإتمام، مع أنّه فى اليوم التاسع مثلا لا يعزم إلّا على إقامة يوم واحد متمم للعشرة السابقة.

قلت: لا- نريد بتوقف الإتمام فى كلّ صلاة على العزم حينها توقفه على عزم مستقل حادث، بل المراد أن العزم الأوّل بحدوثه علّة للإتمام فى أوّل العشرة، و ببقائه فى وقت كلّ صلاة علّة للإتمام فى هذا الصلاة. فالشرط للصلوات اللاحقة هو نفس الوجودات البقائية للعزم الأوّل. و بعبارة أخرى: العزم على متمم العشرة المقصودة أوّلا، لا العزم على عشرة تامّة سوى الأولى.

و بالجملة لو لا- صحيحة أبى ولّاد لتمشى فى المسألة وجوه، و أظهرها الأخير، و لكن بعد ورودها يتعين العمل على وفقها، لكونها صحيحة معمولا بها بين الأصحاب. نعم، ربما يقع النزاع فى التعدى عن مضمونها. فلنذكرها ثم نشرح مفادها، فنقول:

روى الشيخ بإسناده عن سعد، عن أبى جعفر، عن الحسن بن محبوب، عن أبى ولّاد الحناط، قال: قلت لأبى عبد اللّه عليه السلام: إنّ كنت نويت حين دخلت المدينة أن أقيم بها عشرة أيّام فأتمّ الصلاة، ثم بدا لى بعد أن لا أقيم بها، فما ترى لى أتمّ أم أقصّر؟

فقال: «إن كنت حين دخلت المدينة صلّيت بها صلاة فريضة واحدة بتمام فليس لك أن تقصّر حتى تخرج منها، و إن كنت حين دخلتها على نيتك التمام [المقام- خ ل] فلم تصلّ فيها صلاة فريضة واحدة بتمام حتى بدا لك أن لا تقيم فأنت فى تلك الحال بالخيار، إن شئت فانو المقام عشرا و أتمّ، و إن لم تنو المقام فقصّر ما بينك و بين

البدر الزاهر فى صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۲۵۱

شهر، فإذا مضى لك شهر فأتمّ الصلاة.» و رواه الصدوق أيضا بإسناده عن أبى ولّاد. «۱»

و لا يخفى أن الظاهر من تقابل القصر و الإتمام فى الحديث كون المراد من قوله عليه السلام: «فريضة واحدة بتمام» الرباعية التامّة، فى مقابل المقصورة، لا الفريضة التامة الأجزاء فى مقابل الفاسدة. فمفاد الرواية هو أنّ نفس تحقق العزم آنا ما لا يكفى فى ثبوت الإتمام ما لم يخرج، بل الذى يوجب ذلك هو العزم الباقى إلى حين الإتيان برباعية تامّة، و هذا ممّا لا إشكال فيه.

إنّما الكلام فى أنه هل يقتصر على مورد الرواية، و هو الصلاة الفريضة التامّة، أو يتعدى عنها إلى كلّ ما يتوقف صحته على انقطاع السفر كالصوم و النافلة التى لا تشرع فى السفر؟

فيه وجهان. من رجوعه إلى القياس، و من أنّ المتبادر من الرواية أنّ المصحّح للإتمام هو العزم الذى ترتب عليه الأثر المترقب منه إجمالا من ثبوت أحكام الحضر بشرط أن يترتب عليه الامتثال و لو دفعة واحدة. و ذكر الصلاة من باب المثال. فبإلقاء الخصوصية يتعدى منها إلى كلّ ما يكون وزانه وزان الصلاة الرباعية فى كون صحته متوقفة على انقطاع السفر.

و بعبارة أخرى: المترائى من سؤال أبى ولّاد أنّ دخوله فى المدينة لم يكن فى شهر رمضان، فلم يكن مبتلى إلّا بالصلاة، و لذا قال: «أن أقيم بها عشرة أيّام فأتمّ الصلاة».

فأجابه الإمام عليه السلام فى مورد سؤاله بأنّ الشرط فى بقاء حكم العزم هو تأثيره فى الجملة، و حيث إنّ محلّ ابتلاء السائل و مورد سؤاله كان حكم الصلاة اقتصر الإمام عليه السلام على ذكرها، و إلّا فالمستفاد من الجواب بمقتضى إلقاء الخصوصية عرفا هو أنّ الملاك فى بقاء حكم العزم ليس بقاء العزم إلى آخر العشرة و لا وجوده آنا ما، بل

(۱) الوسائل ۵- ۵۳۲ (ط. أخری ۸- ۵۰۸)، الباب ۱۸ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۱، عن التهذیب ۳- ۲۲۱ (ط. الحجریهٔ ۱- ۱۸۵)، أبواب الزیادات من کتاب الصلاهٔ، باب الصلاهٔ فی السفر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۵۲

تأثیره و لو مرهٔ واحدهٔ فیما یتوقف صحته علیه.

و بهذا البیان یدفع ما ربما یتوهم من أنّ إطلاق الفقرهٔ الثانیهٔ من الحدیث، أعنی قوله: «و إن کنت حین دخلتها علی نیتک التمام فلم تصلّ فیها صلاهٔ فریضهٔ واحدهٔ بتمام.» ینفی جواز التعدی عن الصلاهٔ الفریضهٔ.

و وجه الدفع هو ما أشرنا إلیه من أنّ سؤال أبی ولّاد سؤال شخصی، و یظهر من سؤاله عدم ابتلائه بالصوم و إلّا لذکره أیضا. فجواب الإمام علیه السلام فی کلتا الفقرتین أیضا ناظر إلی مورد السؤال و لیس بصدد بیان النفی بالنسبهٔ إلی الصوم و النافلهٔ. هذا.

و لکن مساعدهٔ العرف علی إلقاء خصوصیهٔ الصلاتیهٔ و التعدی عنها مشکلهٔ جدا بعد احتمال دخالتها فی الحکم. فالمرجع ما یقتضیه القواعد، فإن رجّحنا من الوجوه السابقهٔ کفایهٔ العزم الباقی إلی أنّ یؤثر و لو مرّهٔ واحدهٔ فی أیّ تکلیف کان کان مقتضاه کفایهٔ الصوم و نحوه أیضا، و إلّا کان المرجع إطلاقات أدلّهٔ القصر، لعدم خروج المسافر بصرف العزم من کونه مسافرا حقیقهٔ. و لو أبیت عن ذلک أیضا کان اللازم هو الاحتیاط بالجمع.

و ربّما یقال أن مفهوم لفظ الفریضهٔ المذکورهٔ فی الحدیث یدلّ علی عدم کفایهٔ النافلهٔ.

و یرد علیه أیضا ما عرفت من أنّ القضیهٔ شخصیهٔ، فلعلّ ابتلاء أبی ولّاد کان بخصوص الفریضهٔ. فالحدیث ناظر سؤالا و جوابا إلی بیان حکم الفریضهٔ، من دون نظر إلی نفی النافلهٔ، فتدبّر. «۱»

هل الرباعیهٔ القضائیهٔ تکفی فی استقرار حکم العزم؟

المسألهٔ الثالثهٔ عشرهٔ: هل الرباعیهٔ الموجبهٔ لاستقرار حکم العزم یجب أن تکون أدائیهٔ، أو تکفی القضائیهٔ أیضا؟

---

(۱) سیأتی فی المسألهٔ الرابعهٔ عشرهٔ ما یرتبط بهذه المسألهٔ، فانتظر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۵۳

لا یخفی أنّ الظاهر صحیحهٔ أبی ولّاد و ما ینصرف إلیه إطلاقها هو اعتبار کون الإتیان بالرباعیهٔ مستندا إلی العزم، بحیث لولاه أتی بها قصرا.

و بعبارهٔ أخری: ظاهرها کما عرفت هو أنّ المصحّح للإتمام بالنسبهٔ إلی الصلوات الآتیهٔ العزم المؤثر فعلا فی إیجاب الإتمام مع ترتب الامتثال علیه، و علی هذا فإذا کانت القضائیهٔ قضاء لرباعیهٔ فاتت منه فی وطنه مثلا لم تکف فیما نحن فیه، إذ الإتمام فیها لیس من آثار العزم الفعلی، و لذا یتمها و إن لم یعزم أصلا، لکون القضاء تابعا للأداء.

نعم، إن عزم من أوّل وقت الصلاهٔ علی الإقامهٔ و بقی العزم إلی آخر وقتها بحیث استقر وجوب الإتمام علیه و لکن لم یأت بهذه الصلاهٔ فی وقتها ثم قضاها خارج الوقت ثم زال عزمه فیمکن أن یقال إنّ الإتمام فی هذه الصلاهٔ مستند إلی العزم، إذ العزم الثابت فی الوقت صار سببا لاستقرار وجوب الإتمام الموجب للقضاء تماما.

فالعزم قد أثّر فی إیجاب الإتمام و ترتب علیه الامتثال أیضا، و مقتضی ما ذکر کفایته فی بقاء حکم العزم ما لم یخرج. هذا.

و لکن التحقیق عدم کفایهٔ ذلک أیضا لا المجرد الانصراف، کما ادعی «۱» بل لأنّ الظاهر من الحدیث لزوم کون الإتمام مستندا إلی العزم بلا واسطهٔ، بحیث یصدق أنه یتمّ لکونه عازما علی الإقامهٔ، و الرباعیهٔ القضائیهٔ لیست کذلک، إذ بعد استقرار وجوب الإتمام فی الوقت یجب قضاؤها تماما، سواء بقی عزمه أم لا، بل و لو أتی بها فی حال السیر و السفر.

و بالجملهٔ المتبادر من الروایهٔ أنّ الموضوع لبقاء الحکم الإتمام لیس نفس بقاء العزم إلی زمن تأثیره فی الوجوب، بل الموضوع صدور الصلاهٔ تماما من المکلف مستندا فی عمله هذا إلی العزم، بحیث لو لم یکن عازما کان یقصّر، و الفریضهٔ

---

(۱) راجع کتاب الصلاهٔ لآیهٔ اللّه العظمی الشیخ عبد الکریم الحائری «قده» ص ۶۳۷، الفرع الثانی.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۵۴

القضائیهٔ لیست کذلک، إذ بعد استقرار وجوب الإتمام یجب القضاء تماما و لو فی حال السفر.

و بعبارهٔ أخری: إمّا أن یقال بکفایهٔ استقرار الإتمام علیه و لو لم یمتثل، کما حکاه فی الجواهر «۱» عن غیر واحد من الأصحاب، و إمّا أن یقال باعتبار صدور العمل عنه مستندا فی عمله هذا إلی العزم، کما هو المتبادر من الحدیث. و أمّا القول باعتبار صدور العمل خارجا و لو قضاء فلا- مجال له، إذ الإتیان بالقضاء تماما لیس مستندا إلی العزم، و لذا یتمها و لو أتی بها فی السفر، و المتبادر من الحدیث کون الإتمام مستندا إلی العزم و النیهٔ.

هل البداء کاشف أو ناقل؟

المسألهٔ الرابعهٔ عشرهٔ: إذا عزم علی الإقامهٔ ثم بدا له قبل أن یأتی برباعیهٔ تماما، فهل یکون البداء کاشفا أو ناقلا؟ و بعبارهٔ أوضح: هل البداء یکشف عن عدم تحقق موضوع الإتمام من أوّل الأمر، أو یوجب تبدل الموضوع من حینه؟

فیه وجهان. ظاهر أخبار العزم هو الثانی، بداههٔ ظهورها فی أن صرف تحقق العزم یکفی فی جواز ترتیب آثار الحضور و إجزاء ما یرتب علیه.

و یتفرع علی ذلک فروع: منها: صحهٔ النوافل غیر المشروعهٔ فی السفر إذا أتی بها بعد العزم ثم بدا له قبل أن یأتی برباعیهٔ تامهٔ. و منها: صحهٔ الصوم إذا صام ثم بدا له قبل أن یأتی برباعیهٔ عمدا أو لطروء النوم أو النسیان أو نحو ذلک. و منها: وجوب الإتیان بالقضاء تماما إذا مضی علیه الوقت عازما و لم یصلّ ثم بدا له، إذ القضاء تابع للأداء و مقتضی النقل کونه فی الوقت مکلفا بالإتمام.

و ربما یستدل علی النقل أیضا- مضافا إلی ما استظهرناه من أخبار العزم- بأن

---

(۱) راجع الجواهر ۱۴- ۳۲۴، ذیل الشرط السادس من شروط القصر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۵۵

الکشف یستلزم المحال.

بیان ذلک أنک إن سلّمت بأن وجود العزم خارجا یکفی فی ترتب آثار الحضور فهو، و إن أبیت ذلک و قلت إنّ الموضوع لتلک الآثار هو العزم الباقی إلی أن یترتب علیه الإتیان برباعیهٔ تامّهٔ- بتقریب أنّ هذا هو مقتضی الجمع بین أخبار العزم علی الإقامهٔ و بین صحیحهٔ أبی ولّاد، فعدم الإتیان بالرباعیهٔ مع زوال العزم یکشف عن عدم تحقق الموضوع من أوّل الأمر- لزم من ذلک کون وجوب الإتمام فی الرباعیهٔ الأولی أیضا مشروطا بتحققها فی الخارج تماما، و هو فاسد بالبداههٔ لا لبطلان الشرط المتأخر، فإنّ بطلانه غیر واضح، حیث إنّ المعتبر فی الشرط هو التقدم طبعا لا- زمانا، بل لأنّ شرط الوجوب متقدم علیه طبعا، و الإتیان بالواجب متأخر عن الوجوب کذلک، فلا- یعقل جعل الإتیان بالواجب شرطا لوجوب نفسه. و بعبارهٔ أخری: شرط الوجوب ما جعل مفروض الوجود فی رتبهٔ سابقهٔ علیه، و الواجب ما أرید بسبب الوجوب التحریک نحوه حتی یوجد، فلا محالهٔ یتأخر عن الوجوب طبعا، فلو جعل الواجب بوجوده شرطا لوجوبه لزم تقدم الشیء علی نفسه طبعا و هو محال.

فبهذا البیان یظهر بطلان الکشف فی المقام و صحهٔ الأعمال المأتی بها قبل البداء و وجوب القضاء أیضا تماما إذا فات منه الصلاهٔ

التامهٔ حال عزمه. نعم، بالنسبهٔ إلی ما بعد البداء یکون الإتیان بالرباعیهٔ دخیلا فی ترتب آثار الحضور، فالرباعیهٔ الأولی شرط لاستقرار حکم الإتمام بالنسبهٔ إلی الصلوات الآتیهٔ لا بالنسبهٔ إلی نفسها، فتدبّر.

و بهذا البیان أیضا ربما یقرب کفایهٔ الإتیان بصوم تامّ أو بنافلهٔ تامهٔ من نوافل الرباعیات فی استقرار حکم الإتمام و إن بدا له، بتقریب أن صحتهما تکشف عن صحهٔ إقامته و انقطاع سفره بها، لما عرفت من أنّ الإقامهٔ قاطعهٔ لموضوع السفر فیکون عوده إلی التقصیر متوقفا علی سفر جدید، و الرجوع عن العزم لیس سفرا،

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۵۶

اللّهم إلّا أن یفرّق بین العزم علی إقامهٔ العشرهٔ مع تحققها خارجا و بین ما إذا عزم علیها و صلّی رباعیهٔ مثلا ثم بدا له، فیقال إنّ الأوّل قاطع لموضوع السفر دون الثانی، إذ ما ذکرناه سابقا فی بیان کون الإقامهٔ قاطعیهٔ لموضوع السفر هو أن حقیقهٔ السفر عبارهٔ عن الضرب فی الأرض، غایهٔ الأمر أنّ الوقوفات المتخللهٔ الیسیرهٔ أیضا تعدّ من أجزاء السفر عرفا، و لکن الإقامهٔ إذا طالت مدتها و خرجت من کونها فانیهٔ فی جنب المدهٔ المصروفهٔ فی السیر لا یساعد العرف علی عدّها من أجزاء السفر، و لأجل هذا الارتکاز تشتت آراء أهل الرأی فی تحدید الإقامهٔ الموجبهٔ لانقطاع السفر و تمییزها مما یعد جزء منه، فاختار کلّ منهم مذهبا، و أصحابنا الإمامیهٔ بعد کون هذا المعنی مرکوزا فی أذهانهم و أنسهم بفتاوی أهل الرأی سألوا الأئمهٔ علیهم السلام عن تحدیدها، فأجابوهم بالتفصیل بین صورهٔ العزم و غیرها، و قد تبادر إلی أذهان السائلین من تلک الأجوبهٔ انقطاع السفر بهما موضوعا، حیث إن أصل قاطعیهٔ الإقامهٔ للسفر کانت مفروغا عنها عندهم و إنّما کان نظرهم فی الأسئلهٔ إلی استفسار مقدارها. و کیف کان فالتحدید فی الأخبار وقع بالعشرهٔ و بالثلاثین، فلا یجری هذا البیان فی مثل ما إذا عزم علی إقامهٔ العشرهٔ ثم بدا له، فإنّ العرف لا یستبعد کون هذا المقدار من الإقامهٔ جزء من السفر بل یساعد علی عدّها جزء منه، فلا ینسبق من صحیحهٔ أبی ولّاد الحاکمهٔ بترتب آثار الإقامهٔ التامهٔ علیها أزید من القاطعیهٔ الحکمیهٔ، فلا یکون العود إلی التقصیر متوقفا علی إنشاء سفر جدید. [۱]

و بالجملهٔ مقتضی ظواهر أخبار العزم علی الإقامهٔ کون الحکم بالإتمام دائرا مداره حدوثا و بقاء، خرج من ذلک صورهٔ الإتیان برباعیهٔ تامّهٔ، کما یقتضیه صحیحهٔ أبی ولّاد، و لا دلیل علی إلحاق غیرها بها، فیقتصر علیها، فتدبّر.

---

[۱] لا یخفی أن مقتضی هذا البیان انضمام الطرفین فی هذه الصورهٔ و وجوب القصر فیهما و إن لم یکن کلّ واحد منهما بقدر المسافهٔ، و الالتزام به مشکل. ح ع- م.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۵۷

حکم خروج المقیم إلی دون المسافهٔ

المسألهٔ الخامسهٔ عشرهٔ: من المسائل التی استصعبها القوم و تشاجروا فیها مسألهٔ خروج المقیم إلی ما دون المسافهٔ بعد ما تحقق منه الإقامهٔ، أو ما بحکمها کما إذا عزم علیها و أتی برباعیهٔ تامّهٔ ثم بدا له. فإذا خرج من تحقق منه الإقامهٔ أو ما بحکمها إلی ما دون المسافهٔ ثم رجع إلی محلّ الإقامهٔ فإن کان حین الخروج عازما علی الرجوع و إقامهٔ جدیدهٔ أتمّ ذاهبا و عائدا و فی المقصد بلا إشکال [۱] إلّا علی القول بکون الإقامهٔ قاطعهٔ حکما فقط و قد مرّ إبطاله، و أمّا إذا کان حین الخروج من محل الإقامهٔ عازما علی الرجوع إلیه، من دون أن یکون عازما علی إقامهٔ جدیدهٔ بل کان ناویا للعود إلی وطنه مثلا، فعن الشیخ و متابعیه «۱» وجوب القصر بصرف الخروج ذاهبا و عائدا و فی المقصد و فی محلّ الإقامهٔ و بعد الخروج منه ثانیا إلی أن یصل إلی وطنه مثلا، و عن الشهید الأوّل و متابعیه «۲» متابعهٔ الشیخ فی العود و محل الإقامهٔ دون الذهاب فحکموا فیه بالإتمام. و أما حکم المقصد فلم یصرّح به فی کلام الشهید، و لکن یمکن أن یقال:

إنّ الالتزام بثبوت الإتمام فی الذهاب یقتضی الالتزام بثبوته فی المقصد بطریق أولی، إذ القصر یدور مدار تحقق السفر خارجا، و المفروض عدم کفایهٔ المسافهٔ الذهابیهٔ فی ذلک، و الکون فی المقصد أیضا لیس بنفسه سفرا، فیتوقف القصر علی الشروع فی العود.

---

[۱] قال فی مفتاح الکرامهٔ ۳- ۵۸۹: «قد حکی علی الإتمام فی الحالات الثلاثهٔ الإجماع فی «الروض»- ۳۹۹، و «المقاصد العلیهٔ»، و علیه عامّهٔ الأصحاب کما فی «الغریهٔ». و فی «کشف الالتباس» أنّه لا شک و لا خلاف فیه. و فی «مجمع البرهان» ۳- ۴۴۰ أنّ دلیله واضح لا إشکال فیه.»

---

(۱) یأتی نقل کلام الشیخ. و راجع المهذّب- للقاضی ابن البراج. ۱- ۱۰۹، و السرائر ۱- ۳۴۵، و المنتهی ۱- ۳۹۸، الفرع العاشر.

(۲) راجع البیان- ۱۶۰ (ط. أخری- ۲۶۶)، و جامع المقاصد ۲- ۵۱۵، و غیرهما مما هو مذکور فی مفتاح الکرامهٔ ۳- ۵۹۵.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۵۸

و کیف کان فالظاهر تسالم الفقهاء طرّا من عصر الشیخ «قده» إلی عصر الشهید الثانی «قده» علی ثبوت القصر فی العود و محلّ الإقامهٔ مطلقا، و إنّما وقع النزاع بینهم فی حکم الذهاب و المقصد، فحکم الشیخ و متابعوه بضمّهما إلی العود و ثبوت القصر فیهما أیضا، و الشهید الأوّل و متابعوه بعدم ضمّهما إلیه. و بالجملهٔ کانت المسألهٔ ذات قولین فقط إلی عصر الشهید الثانی، و من عصره حدث قولان آخران یکون کلّ منهما تفصیلا بین صور الإیاب بعد اختیار الإتمام فی الذهاب و المقصد: أحدهما ما اختاره الشهید، و ثانیهما ما اختاره کثیر من متأخری المتأخرین، و سیجیء تفصیلهما. هذا.

و لکن یجب أن یعلم أنّ المسألهٔ مع هذا التسالم المشار إلیه لیست من المسائل الأصلیهٔ المتلقاهٔ عن الأئمهٔ علیهم السلام یدا بید، بل هی من المسائل التفریعیهٔ المستنبطهٔ منها بإعمال الاجتهاد و النظر، و لذا لم تذکر فی الکتب المعدّهٔ لنقل خصوص المسائل الأصلیهٔ المأثورهٔ، کالمقنعهٔ و المقنع و الهدایهٔ و النهایهٔ و أمثالها، و أوّل من تعرض لها هو الشیخ «قده» فی مبسوطه الذی صرّح بکونه موضوعا لذکر المسائل التفریعیهٔ و استنباطها من الأصول المتلقاهٔ رغما لأنوف المخالفین و إعلاما لهم بقدرهٔ الخاصّهٔ علی استخراج الفروع من دون احتیاج إلی العمل بالقیاس و الاستحسان و نظائرهما. و قد مرّ منا مرارا أنّ الإجماع- فضلا عن الشهرهٔ- لیس عندنا حجهٔ فی المسائل التفریعیهٔ المستخرجهٔ بإعمال النظر، و إنّما الذی نعتمد علیه هو الإجماع بل الشهرهٔ المتحققان فی المسائل الأصلیهٔ المودّعهٔ فی الکتب المعدّهٔ لنقل خصوص المسائل المأثورهٔ المتلقاهٔ عن الأئمهٔ علیهم السلام یدا بید. «۱» و علی هذا فانتظار إتمام مسألتنا هذه بالإجماع أو الشهرهٔ فی غیر محلّه. و لو فرض تحقق الاتفاق أیضا فی المسألهٔ علی ثبوت القصر فی العود مطلقا لم یکن ذلک من الإجماع المصطلح علیه الکاشف عن قول المعصوم علیه السلام.

فاللازم إتمام المسألهٔ علی طبق ما یقتضیه القواعد. و لنذکر أوّلا کلام الشیخ فی المبسوط ثم نعقّبه ببیان ما هو الحق فی المقام:

---

(۱) إن شئت تفصیل المقام فارجع إلی أوائل البحث عن صلاهٔ الجمعهٔ. (ص ۱۸ و ما بعدها).

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۵۹

قال فی المبسوط: «إذا خرج حاجّا إلی مکّهٔ و بینه و بینهما مسافهٔ یقصّر فیها الصلاهٔ و نوی أن یقیم بها عشرا قصّر فی الطریق، فإذا وصل إلیها أتمّ. فإن خرج إلی عرفهٔ یرید قضاء نسکه، لا یرید مقام عشرهٔ أیّام إذا رجع إلی مکّهٔ، کان له القصر لأنّه نقض مقامه لسفر بینه و بین بلده یقصّر فی مثله. و إن کان یرید إذا قضی نسکه مقام عشرهٔ أیّام بمکّهٔ أتمّ بمنی و عرفهٔ و مکّهٔ حتی یخرج من مکّهٔ مسافرا فیقصّر.» «۱»

أقول: لا یخفی أنّ حکمه «قده» بالقصر فی سفر عرفات لیس لکونه بنفسه سفرا ملفّقا من الذهاب و الإیاب، بل لکونه سفرا بینه و بین

بلده، کما صرح به. فیکون السفر إلی عرفات عنده «قده» من أفراد ما نحن فیه. و أنت تری أنّه «قده» لم یعتن فی المسألهٔ بصحیحهٔ زرارهٔ السابقهٔ الحاکمهٔ بکون المقیم بمکهٔ بمنزلهٔ أهلها مع کونها صحیحهٔ و لم یعتمد علیها غیره من الأصحاب أیضا، فتصیر معرضا عنها، و تسقط بذلک عن الحجیهٔ إذا عرفت هذا فنقول: یجب البحث عن المسألهٔ فی مقامین:

۱- فی بیان حکم الذهاب و المقصد، و أنّ الثابت فیهما هو القصر کما علیه الشیخ و المعظم، أو الإتمام کما علیه الشهید الأوّل و متابعوه.

۲- فی بیان حکم العود، و الإشارهٔ إلی اختلافات المتأخرین فیه بعد البناء علی ثبوت الإتمام فی الذهاب و المقصد.

أمّا المقام الأوّل فملخّص الکلام فیه أنّ من خرج من محل إقامته عازما علی العود إلیه بلا إقامهٔ جدیدهٔ، صار بخروجه منه مسافرا عازما علی المسافهٔ الشرعیهٔ بلا قاطع. إذ المفروض أنّه قاصد للرجوع إلی بلده مثلا بلا إقامهٔ جدیدهٔ فی الأثناء، و الإقامهٔ السابقهٔ قد ارتفعت حقیقهٔ و صار محلّها بالنسبهٔ إلیه مساویا لغیره من البلدان. و علی هذا فمقتضی القاعدهٔ ثبوت القصر له بمجرد خروجه إلی أن یحصل له إحدی القواطع. هذا.

---

(۱) المبسوط ۱- ۱۳۸، کتاب صلاهٔ المسافر.

و لکن حکم الشهید الأوّل و جماعهٔ أخری بثبوت الإتمام فی الذهاب و المقصد، و عمدهٔ مستندهم فی ذلک ما ادّعوه من دلالهٔ أخبار التلفیق و ظهور الإجماع علی أنّ الذهاب لا یضمّ إلی الإیاب و لا یحسب جزء من المسافهٔ المعتبرهٔ إلّا إذا کان بمقدار أربعهٔ فراسخ، و المفروض فی المقام کونه أقلّ من الأربعهٔ.

و فی هذا الاستدلال نظر، فإنّ أخبار التلفیق و معقد الإجماع علی فرض ثبوته لا تشملان المقام.

و توضیح ذلک یتوقف علی إشارهٔ إجمالیهٔ إلی مفاد أخبار المسافهٔ، فنقول:

قد عرفت سابقا أن أخبار المسافهٔ ثلاث طوائف:

۱- ما تدلّ علی أنّ التقصیر فی بریدین: ثمانیهٔ فراسخ، و ظاهرها الثمانیهٔ الامتدادیهٔ الواقعهٔ بین المبدأ و المقصد.

۲- ما تدلّ علی أنّ التقصیر فی برید: أربعهٔ فراسخ، و هی أیضا ظاهرهٔ فی الامتدادیهٔ ۳- ما تدلّ أیضا علی أنّ التقصیر فی برید، غایهٔ الأمر أنّه علل ثبوت القصر فیه بأنّه إذا رجع صار سفره بریدین: ثمانیهٔ فراسخ.

فالطائفتان الأخیرتان تشترکان فی الدلالهٔ علی اعتبار کون البعد المکانی الحاصل بالسفر أربعهٔ فراسخ، غایهٔ الأمر أنّ الثالثهٔ تدلّ علی أنّ الموجب للقصر لیس نفس الأربعهٔ بما هی هی، بل باعتبار صیرورتها بضمّ الرجوع ثمانیهٔ. فظهور کلتا الطائفتین فی اعتبار کون البعد بین المبدأ و المقصد أربعهٔ فراسخ مما لا یزاحمه شیء، فیجب الأخذ به. و بهذا البیان قرّبنا سابقا اعتبار کون الذهاب فی المسافهٔ الملفقهٔ بمقدار الأربعهٔ. و إن شئت تفصیل ذلک فعلیک بالمراجعهٔ.

إذا عرفت هذا فنقول: إنّ المقام غیر مرتبط بباب التلفیق و أخباره، فلا یعتبر فیه ما یعتبر فی التلفیق.

توضیح ذلک أنّ المستفاد من أخبار التلفیق هو أنّ خروج المسافر من مقرّه و حضره بمقدار الأربعهٔ إنّما یوجب القصر باعتبار أنه لا محالهٔ یرجع إلی حضره هذا، فیصیر مقدار

سفره ثمانیهٔ: أربعهٔ منها مصروفهٔ فی البعد من الحضر، و البقیهٔ مصروفهٔ فی الرجوع إلیه.

فمحطّ نظر أخبار التلفیق هو صورهٔ عزم المسافر علی مسافهٔ لا یکون جمیعها مصروفهٔ فی البعد من الحضر، کما فی الثمانیهٔ الممتدهٔ، بل یکون بعضها مبعدا له عن الحضر و بعضها الآخر مقرّبا له إلی هذا الحضر بعینه.

و أمّا إذا کان عازما علی مسافهٔ لا تکون کذلک، بل تکون بحیث یصیر المسافر بسبب الشروع فی طیّها خارجا من الحضر و یخرج الحضر أیضا من کونه حضرا بصرف الخروج منه بحیث لا یعدّ الرجوع إلیه بعد الخروج منه رجوعا إلی الحضر بل یصیر نسبته إلی هذا المسافر کنسبهٔ سائر البلدان المتوسطهٔ بین الحضرین، فهذا النحو من المسافهٔ لیست ملتئمهٔ من الذهاب من الحضر و الإیاب، إلیه بنفسه، بل تکون ممتدهٔ واقعهٔ بین حضرین، فلا تشملها أخبار الذهاب و الإیاب، بل تکون من مصادیق المسافهٔ الامتدادیهٔ. بداهۀ أنّ السفر فی الصورهٔ المفروضهٔ کلّه ذهاب واقع بین حضرین، و لا یخفی أنّ المقام من هذا القبیل.

فإذا عزم الإنسان علی أن یخرج من وطنه إلی مقصد ثم یرجع إلیه کان سفره هذا ملتئما من الذهاب و الإیاب و مشمولا لأخبار التلفیق و اعتبر فیه مضافا إلی کون المجموع ثمانیهٔ کون الذهاب بنفسه أربعهٔ.

و أمّا إذا خرج من وطنه معرضا عنه بحیث خرج من الوطنیهٔ بصرف الخروج منه، أو خرج من محل إقامته الذی یخرج قهرا من کونه حضرا بصرف الخروج منه و کان عازما علی المسافرهٔ إلی مقصد لا یعزم أن یقیم فیه ثم المسافرهٔ منه إلی وطن آخر أو محلّ آخر یعزم علی الإقامهٔ فیه- غایهٔ الأمر أنّ سفره هذا یکون بحیث یوجب المرور إلی الوطن الذی أعرض عنه أو محلّ الإقامهٔ الذی خرج قهرا من کونه حضرا بصرف الخروج منه- فهذا الشخص یکون عازما علی الخروج من حضر إلی حضر آخر، و جمیع مسافته مسافهٔ ذهابیهٔ واقعهٔ بین حضرین، فلا یکون سفره هذا تلفیقیا مشمولا لأخبار التلفیق، بل یکون مشمولا للأخبار التی تدلّ علی ثبوت

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۶۲

القصر إذا کان الذهاب بنفسه أو الإیاب بنفسه ثمانیهٔ.

فإن قلت: أخبار الثمانیهٔ ظاهرهٔ فی الامتدادیهٔ، و المسافهٔ فیما نحن فیه لیست امتدادیهٔ و إن لم تشملها أخبار التلفیق أیضا.

قلت: لیس معنی الامتداد هنا ما یکون بصورهٔ الخط المستقیم أو ما یقرب منه، فإذا فرض عزم المسافر علی طی ثمانیهٔ نصفها من الجنوب إلی الشمال و نصفها من المشرق إلی المغرب مثلا کان سفره امتدادیا قطعا و یکون جمیعه ذهابا. و کذا إذا خرج من وطنه بقصد المرور علی مقصد ثم الخروج منه إلی مقصد آخر و کان یستلزم خروجه من المقصد الأوّل إلی الثانی القرب من حدّ ترخص الوطن. و کذا إذا قصد مسافهٔ تکون بصورهٔ الخطّ المنحنی و إن کان کثیر الانحناء، أو نحو ذلک من الفروض.

فالمراد بالمسافهٔ الامتدادیهٔ ما تکون واقعهٔ بین حضرین و ما بحکمهما فی مقابل ما تکون ملتئمهٔ من الذهاب من حضر و العود الیه بعینه.

و بالجملهٔ لو کان لنا إجماع أو دلیل دالّ علی عنوان أن الذهاب لا ینضم إلی الإیاب إلّا إذا کان أربعهٔ لکان لما ذکره الشهید و متابعوه وجه، و لکن لا دلیل لنا علی هذا العنوان، و إنّما استظهرنا من أخبار التلفیق اعتبار کون الذهاب أربعهٔ فی الثمانیهٔ الملفقهٔ، و هی عبارهٔ عن کون المسافهٔ ملتئمهٔ من الذهاب من حضر و الإیاب إلیه، و ما نحن فیه لیس من هذا القبیل، فإنّ الشخص بخروجه من محلّ إقامته یصیر مسافرا قاصدا للثمانیهٔ، و یخرج محل إقامته أیضا من الحضریهٔ، فلیس عوده إلیه عودا إلی الحضر، و لا یخرجه المرور به من عنوان المسافرهٔ ما لم یصل إلی المقصد النهائی الذی توطنه أو عزم علی الإقامهٔ فیه. فمسافهٔ هذه تکون بأجمعها مسافهٔ ذهابیهٔ واقعهٔ بین محلّ الإقامهٔ و بین المقصد النهائی، غایهٔ الأمر کونها بنحو الاعوجاج.

و نظیر المقام أیضا ما إذا خرج من دون العزم علی الثمانیهٔ، و بعد طی ثمانیهٔ فراسخ مثلا بنحو التردد عزم علی أن یذهب فرسخین ثم یعود إلی وطنه الذی أنشأ منه السفر مارا فی عوده علی المحلّ الذی عزم فیه، فتدبّر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۶۳

و یمکن أن یقرب عدم شمول أخبار التلفیق للمقام و شمول أخبار الامتداد له ببیان آخر [۱]، و هو أنّ أخبار الثمانیهٔ الممتدهٔ لا تدلّ علی الثمانیهٔ بشرط لا، بل علی الثمانیهٔ لا بشترط من حیث الزیادهٔ و عدمها. فمفادها أنّ السفر المشتمل علی ثمانیهٔ فراسخ امتدادیهٔ یوجب القصر. و حینئذ فإذا اخرج من محلّ الإقامهٔ إلی المقصد و منه إلی وطنه مثلا مارّا فیه بمحلّ الإقامهٔ، و کان بین المقصد و

الوطن ثمانیهٔ، ثبت حکم القصر فی الإیاب قطعا کما سیأتی. و الظاهر ثبوته فی الذهاب و المقصد أیضا، لأنّ سفره من محلّ الإقامهٔ إلی المقصد لیس سفرا آخر منحازا من السفر الواقع بین المقصد و الوطن، بل هو متصل به و یکون المجموع سفرا واحدا اعوجاجیا. فهذا الشخص من حین خروجه من محلّ الإقامهٔ یصیر مسافرا، و یصدق علیه هذا العنوان ما لم یصل إلی وطنه، و لا یخرج بوصوله إلی المقصد من کونه مسافرا حتی یصیر سفره سفرین. و إذا ثبت کون المجموع سفرا واحدا، و المفروض اشتماله علی الثمانیهٔ الممتدهٔ، ثبت فیه حکم القصر من أوّل السفر، إذ لا یمکن الالتزام بکون السفر الواحد الشخصی محکوما بإیجاب القصر فی بعض نقاطه دون بعض. فالظاهر أنّ الحق فی هذه المسألهٔ مع الشیخ و أتباعه، فتدبّر جیّدا.

المقام الثانی فی بیان حکم الإیاب. قد عرفت أنّ الأصحاب إلی عصر الشهید الثانی «قده» کانوا متسالمین علی ثبوت القصر فی الإیاب مطلقا، و إنّما کان اختلافهم فی حکم الذهاب و المقصد، و کانت المسألهٔ ذات قولین، و لکنه حدیث من عصر الشهید الثانی قولان آخران فی المسألهٔ بالنسبهٔ إلی الإیاب:

الأوّل: ما اختاره الشهید، حیث قال ما حاصله: أنّ المقصد الذی هو دون

---

[۱] لا یخفی وجود فرق ما بین هذا التقریب و التقریب السابق بحسب النتیجهٔ، إذ مقتضی التقریب السابق وجوب القصر و إن لم یکن من المقصد إلی الوطن ثمانیهٔ إذا کان المجموع من الذهاب إلی المقصد و العود منه إلی الوطن بمقدارها، و أمّا بناء علی هذا التقریب فیعتبر فی القصر کون العود بنفسه مسافهٔ، فتدبّر. ح ع- م.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۶۴

المسافهٔ إن کان فی الجههٔ المقابلهٔ للمقصد النهائی، أعنی الوطن أو ما بحکمه أو کان قریبا منها و کان محلّ الإقامهٔ واقعهٔ بینهما بحیث یعدّ سفره من المقصد عودا منه إلی الوطن و ما بحکمه، وجب القصر فی مجموع الإیاب، و إن لم یکن کذلک، بل کان المقصد الذی خرج إلیه من محلّ الإقامهٔ فی طریق الوطن أو قریبا من طریقه بحیث یصیر بالخروج إلی هذا المقصد قریبا من وطنه و بالعود منه إلی محلّ الإقامهٔ بعیدا عنه، فلا یقصّر حینئذ فی العود إلی محلّ الإقامهٔ، إذ لا یعدّ العود إلیه فی هذه الصورهٔ عودا إلی الوطن لکونه مبعدا عنه. «۱»

و یرد علیه أنّ هذا التفصیل مبنی علی کون المراد بالامتداد ما یکون بصورهٔ الخطّ المستقیم أو ما یقرب منه، و قد عرفت فساده. فالمسافهٔ و إن کانت اعوجاجیهٔ بحیث یکون بعضها إلی جههٔ المقصود و بعضها إلی الجههٔ المقابلهٔ تکون امتدادیهٔ ما لم تلتئم من الذهاب من حضر و الإیاب إلیه بعینه. و بالجملهٔ أخبار الثمانیهٔ لا تختص بخصوص ما یکون بصورهٔ الخطّ المستقیم و ما یقرب منه، بل تشتمل جمیع المسافات الواقعهٔ بین حضرین أو ما بحکمهما.

الثانی: ما اختاره بعض متأخری المتأخرین «۲» من التفصیل بین ما إذا أعرض عن محلّ الإقامهٔ بالکلیهٔ و خرج منه برحله و متاعه و کان مروره به ثانیا من جههٔ أنه منزل من منازله فی سفره الجدید، و بین ما إذا لم یعرض عنه بل کان رحله و متاعه باقیا فیه و له فیه بعد شأن أو شئون، غایهٔ الأمر أنّه خرج منه إلی ما دون المسافهٔ لغرض موقت و بعد حصول الغرض یعود إلی محل الإقامهٔ بما أنّه مقرّه و منه ینشیء السفر إلی بلده بعد ما فرغ من شئونه. ففی الصورهٔ الأولی یقصّر فی الإیاب مطلقا، و أمّا فی الثانیهٔ فلا یقصّر إلا بعد الخروج من محلّ الإقامهٔ ثانیا، إذ لا یعدّ خروجه من محلّ الإقامهٔ

---

(۱) راجع نتائج الأفکار (المطبوعهٔ مع جملهٔ من رسائل الشهید) ص ۱۷۴، و الروض- ۳۹۹.

(۲) راجع الجواهر ۱۴- ۳۷۵.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۶۵

أوّلا و عوده إليه جزء من سفره الذى قصد إنشاء بعد العود إلى محلّ إقامته. هذا.

و يرد عليه أنّ ما ذكروه مبنى على كون المراد بالإقامهٔ فى موضع جعله محطّا للرحل و مكانا لبيتوتهٔ، بحيث لا يضرّ بصدق الإقامهٔ فيه الخروج منه إلى ما دون المسافهٔ إذا كان رحله باقيا فيه و يعود فيه لنومه و استراحته، و قد عرفت سابقا فساد ذلك و أنّ المراد بالإقامهٔ هو التعطل عن شغل المسافرهٔ بالكليهٔ، و يعبر عنها بالفارسيهٔ:

«لنگ كردن» [۱]. و حينئذ فإذا خرج من محلّ الإقامهٔ خرج من كونه مقيما فيه، و صار المحلّ بالنسبهٔ إليه كسائر الأمكنهٔ الواقعهٔ فى طريق سيره و المفروض كونه حين خروجه من محلّ الإقامهٔ عازما على طى ثمانيهٔ لا يحصل بينها إحدى القواطع، فيصير بخروجه منه خارجا من عنوان المقيم داخلا فى عنوان المسافر القاصد للثمانيهٔ فيجب عليه القصر.

فتلخص مما ذكرناه أن الظاهر ثبوت القصر فى الذهاب و المقصد و الإياب و محلّ الإقامهٔ.

هذا كلّه إذا كان عازما على عدم إقامهٔ جديدهٔ فى محل الإقامهٔ أو فى محلّ آخر قبل بلوغ الثمانيهٔ: و أما إذا كان مترددا فى ذلك أو غافلا عنه فالمسألهٔ مبنيهٔ على أنه هل يعتبر فى ثبوت القصر كون الشخص عازما على مسافهٔ غير مقطوعهٔ بإحدى القواطع، أو يكفى فيه العزم على المسافهٔ مع عدم العزم على إحدى القواطع فلا يضرّ بثبوت القصر التردد فى وجود إحداها؟

و حيث لم نتعرض نحن لهذه المسألهٔ سابقا نتعرض لها هنا، فنقول:

إذا عزم على ثمانيهٔ فراسخ، و كان يحتمل من الابتداء أن يعرض له فى أثنائها العزم على إقامهٔ العشرهٔ، أو البقاء ثلاثين يوما مترددا، أو المرور بالوطن بأن كان

---

[۱] إن شئت توضيح المقام فارجع إلى المسألهٔ الثالثهٔ الباحثهٔ عن حقيقهٔ الإقامهٔ و حكم من يقصد من أوّل الأمر الخروج من محلها إلى ما دون المسافهٔ. (ص ۲۲۳ و ما بعدها).

للمقصد طريقان يمرّ أحدهما به، فهل يضرّ ذلك بثبوت القصر أو لا؟ وجهان.

و ربما يقرّب الثانى بوجهين:

۱- أنّ هذا الشخص عازم على السفر ثمانيهٔ فراسخ وجدانا، و لا مانع عن تأثيره فى ثبوت القصر، إذ المانع عنه تحقق إحدى القواطع خارجا، حيث إنّ القاطعيهٔ من آثار الوجود الخارجى لكلّ منها، و لا أثر للتردد فى تحققها، فيجب القصر.

۲- أنه إذا عزم على الثمانيهٔ من غير احتمال لعروض القاطع ثم بعد طى أربعهٔ منها مثلا اتفق له شغل يحتمل لأجله البقاء ثلاثين يوما مترددا فهل يمكن القول حينئذ بعوده إلى التمام بصرف طروء هذا الاحتمال؟ مع أن مقتضى القول بكون الاحتمال من أوّل الأمر مضرّا كون طروئه فى الأثناء أيضا مضرّا، إذ العزم كيفما كان يجب أن يكون مستمرا إلى آخر الثمانيهٔ.

أقول: و فيما ذكر نظر، إذ الموضوع للقصر ليس مطلق العزم على الثمانيهٔ، بل العزم على سفر واحد يكون بهذا المقدار. و من يحتمل طروء إحدى القواطع فى الأثناء و إن كان عازما على طى الثمانيهٔ لكنه لا يعزم على طيها فى سفر واحد، إذ يحتمل أن يكون طيها فى سفرين مستقلين تخلل بينهما إحدى القواطع، فليس عازما على ما هو موضوع القصر.

و السرّ فى ذلك هو ما ذكرناه سابقا من صيرورهٔ القاطع و لا سيما المرور بالوطن موجبا لانقطاع السفر اللاحق عن السابق بالكليهٔ و صيرورتهما فردين للسفر حقيقهٔ أو تعبدا.

فالحقّ كما عليه الأكثر من مقاربى عصرنا «۱» أنّ المعتبر فى القصر هو العزم على ثمانيهٔ غير منقطعهٔ بإحدى القواطع، و مع التردد لا يحصل هذا العزم، فتدبّر.

---

(۱) راجع المدارک ۴- ۴۸۱، و الذخیرهٔ- ۴۱۵، و العروهٔ ۲- ۱۵۱، فصل قواطع السفر، الثانی من القواطع، الصورهٔ الخامسهٔ من المسألهٔ ۲۴.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۶۷

الخامس: أن لا یکون السفر فی معصیهٔ الله

اشارهٔ

و من شروط القصر: أن لا یکون السفر فی معصیهٔ اللّه. و هذا إجمالا مما لا خلاف فیه عندنا، فإنّه من المسائل الأصلیهٔ المتلقاهٔ عن الأئمهٔ علیهم السلام یدا بید، بحیث لو لم یصل إلینا فی هذه المسألهٔ نصّ ظاهر أیضا لاستکشفنا وجود النصّ علیها من تسالم الأصحاب و تعرضهم لها فی کتبهم المعدّهٔ لنقل المسائل المأثورهٔ. کیف! و قد ورد فیها نصوص مذکورهٔ فی کتب الحدیث، فلنذکرها:

۱- ما رواه الصدوق بإسناده عن الحسن بن محبوب، عن أبی أیّوب، عن عمّار بن مروان، عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال: سمعته یقول: «من سافر قصّر و أفطر، إلّا أن یکون رجلا سفره إلی صید، أو فی معصیهٔ اللّه أو رسولا لمن یعصی اللّه، أو فی طلب عدو أو شحناء أو سعایهٔ أو ضرر علی قوم من المسلمین.» و رواه الکلینی عن عدّهٔ من أصحابنا، عن سهل بن زیاد، عن الحسن بن محبوب. و رواه الشیخ بإسناده عن الکلینی. «۱»

۲- ما رواه الشیخ بإسناده عن محمد بن علی بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن الحسین، عن الحسن، عن زرعهٔ، عن سماعهٔ، قال: سألته عن المسافر فی کم یقصّر الصلاهٔ؟ فقال: «فی مسیرهٔ یوم، و ذلک بریدان، و هما ثمانیهٔ فراسخ. و من سافر قصّر الصلاهٔ و أفطر، إلّا أن یکون رجلا مشیّعا (لسلطان جائر- الإستبصار)، أو خرج إلی صید أو إلی قریهٔ له تکون مسیرهٔ یوم یبیت إلی أهله لا یقصّر و لا یفطر.» «۲»

---

(۱) الوسائل ۵- ۵۰۹ (ط. أخری ۸- ۴۷۶)، الباب ۸ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۳.

(۲) المصدر السابق ۵- ۵۱۰ (ط. أخری ۸- ۴۷۷) و الباب، الحدیث ۴، عن التهذیب ۳- ۲۰۷، و الاستبصار ۱- ۲۲۲.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۶۸

۳- ما رواه بإسناده عن أحمد بن محمد، عن محمد بن عیسی، عن عبد اللّه بن المغیرهٔ، عن إسماعیل بن أبی زیاد، عن جعفر، عن أبیه، قال: «سبعهٔ لا یقصرون الصلاهٔ (إلی أن قال:) و الرجل یطلب الصید یرید به لهو الدنیا، و المحارب الذی یقطع السبیل.» و رواه أیضا بسند آخر. و رواه الصدوق أیضا. «۱»

۴- ما رواه بإسناده عن الصفّار، عن الحسن بن علی، عن أحمد بن هلال، عن أبی سعید الخراسانی، قال: دخل رجلان علی أبی الحسن الرضا علیه السلام بخراسان فسألاه عن التقصیر؟ فقال لأحدهما: «وجب علیک التقصیر، لأنّک قصدتنی»، و قال للآخر: «وجب علیک التمام، لأنّک قصدت السلطان.» «۲»

۵- ما رواه الکلینی عن الحسین بن محمد، عن معلی بن محمد، عن الوشّاء، عن حمّاد بن عثمان، عن أبی عبد اللّه علیه السلام فی قول اللّه عزّ و جلّ فَمَنِ اضْطُرَّ غَیْرَ باغٍ وَ لا عادٍ قال: «الباغی: باغی الصید، و العادی: السارق. لیس لهما أن یأکلا المیتهٔ إذا اضطرّ إلیها، هی حرام علیهما، لیس هی علیهما کما هی علی المسلمین، و لیس لهما أن یقصّر فی الصلاهٔ.» و رواه الشیخ أیضا بإسناده عن الحسین بن محمّد. «۳»

۶- ما رواه الکلینی أیضا عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن ابن أبی عمیر، عن بعض أصحابه (عن أبی عبد اللّه- الوسائل) قال: «لا

یفطر الرجل فی شهر رمضان إلّا فی سبیل حق.» و رواه الصدوق أیضا مرسلا. «۴»

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۵۱۰ و ۵۱۶ (ط. أخری ۸- ۴۷۷ و ۴۸۶)، الباب ۸ منها، الحدیث ۵، و الباب ۱۱، الحدیث ۹.

(۲) المصدر السابق ۵- ۵۱۰ (ط. أخری ۸- ۴۷۸)، الباب ۸، الحدیث ۶.

(۳) المصدر السابق ۵- ۵۰۹ (ط. أخری ۸- ۴۷۶) و الباب، الحدیث ۲. و الآیهٔ مکرّرهٔ فی القرآن، منها ما فی سورهٔ البقرهٔ (۲)، رقمها ۱۷۳.

(۴) المصدر السابق و الصفحهٔ و الباب، الحدیث ۱.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۶۹

و یمکن أن یقال بعدم ارتباط هذه الروایهٔ بباب السفر، بل یکون مفاده أن الرجل المسلم لا یفطر صومه الواجب إلّا بسبیل حق و مجوّز شرعی، فتأمّل.

و لا یخفی أنّ إبراهیم بن هاشم کان کوفیّا نزل بقم، و هو أوّل من نشر حدیث الکوفیین بقم. و ابن أبی عمیر بغدادی من وجوه الشیعهٔ من الطبقهٔ السادسهٔ.

و لم نجد له حدیثا یرویه عن المعصوم علیه السلام بلا واسطهٔ إلّا حدیثا واحدا فی الأمالی «۱»، رواه عن أبی إبراهیم علیه السلام. و یحتمل عدم کون الراوی فی هذا الحدیث ابن أبی عمیر المعروف، إذ الإمام علیه السلام خاطبه بقوله: «یا أبا أحمد»، و التعبیر بالکنیهٔ کان للکبار، و ابن أبی عمیر المعروف کان فی عصر أبی إبراهیم علیه السلام من الصغار. و کیف کان فروایات ابن أبی عمیر معتمد علیها عند الأصحاب و إن کانت مرسلهٔ، و منها هذه الروایهٔ.

فهذه ست روایات فی باب سفر المعصیهٔ، فلنشرع فی تنقیح موضوعها و بیان أقسامه و أحکامه: فنقول:

السفر قد یکون بنفسه معصیهٔ کما إذا تعلّق النهی بعنوان متقوّم بالسفر کالفرار من الزحف و تشییع السلطان الجائر و نحوهما، و قد لا یکون بنفسه معصیهٔ و لکن یکون المقصود منه غایهٔ محرمهٔ، بحیث یکون السفر فی نظر هذا المسافر فانیا فی هذه الغایهٔ المحرمهٔ منظورا إلیه بالنظر الآلی، و ذلک کالسفر بقصد السرقهٔ أو المحاربهٔ أو نحوهما، فإنّ السفر فی هذه الأمثلهٔ و إن لم یکن بنفسه محرما لکن لمّا کان المقصود منه غایهٔ محرمهٔ و کان نظر المسافر إلیه نظر إلیه نظرا طریقیا بحیث یعدّ بنظر العرف شروعه فیه شروعا فی المعصیهٔ ثبت لهذا السفر أیضا حکم سفر المعصیهٔ.

فهذان قسمان لسفر المعصیهٔ.

---

(۱) لم نظفر بالحدیث فی الأمالی، و لکنه موجود فی «التوحید» ص ۷۶، باب التوحید و نفی التشبیه، رقمه ۳۲. و راجع مسند الإمام الکاظم علیه السلام ۳- ۵۰۳، کتاب الرواهٔ عنه علیه السلام.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۷۰

و استفادهٔ حکم الثانی منهما من أخبار الباب بلا إشکال إذ الأمثلهٔ المذکورهٔ فی روایهٔ عمار بن مروان یلتقط منها العموم قطعا لکل ما یکون غایته محرمهٔ، للقطع بعدم دخالهٔ الخصوصیات المذکورهٔ فیها، و العموم الملتقط بنحو القطع حجهٔ جزما، و لعل مراد القدماء من الاستقراء الذی عدوه من الأدلهٔ أیضا هذا المعنی.

و أما القسم الأوّل فربّما نوقش فی شمول الأدلهٔ له، کما نسب إلی الشهید الثانی. «۱»

و لکن المناقشهٔ فیه فی غیر محلّها، إذ یصدق علیه أیضا أنه سفر فی معصیهٔ اللّه، مضافا إلی أنّ مشیّع السلطان المذکور فی خبر سماعهٔ من مصادیق هذا القسم، و من المقطوع فیه عدم دخالهٔ خصوصیهٔ ذلک بل یلتقط منه العموم.

و بالجملهٔ وجوب الإتمام فیما إذا کان السفر بنفسه محرّما أو کانت غایته محرمهٔ مما لا ریب فیه.

و أما إذا لم یکن کذلک و لکن کان مضادّا لواجب، کما إذا وجب علی المکلف حضور الجمعهٔ أو أداء الدین أو تعلم الواجبات الشرعیهٔ فسافر، فهل یقال بوجوب الإتمام و لو قیل بعدم اقتضاء الأمر بالشیء للنهی عن ضده من جههٔ أنّ استلزامه لترک الواجب یوجب اندراجه فی المعصیهٔ عرفا و إن لم یکن بالدقهٔ العقلیهٔ من المحرمات الشرعیهٔ، أو یقال إنّ الظاهر من قوله علیه السلام: «فی معصیهٔ اللّه» کونه بنفسه معصیهٔ أو واقعا فی طریق المعصیهٔ بحیث یعدّ الشروع فیه شروعا فیها و أمّا إذا کان بنفسه بما هو هو مباحا و لم یکن واقعا فی طریق المعصیهٔ أیضا فلا یصدق علیه بحسب نظر العرف «أنه فی معصیهٔ اللّه» و إن قیل باقتضاء الأمر بالشیء للنهی عن ضدّه بحسب الدقهٔ العقلیهٔ، أو یقال بدوران المسألهٔ

---

(۱) راجع الروض- ۳۸۸، (ذیل الشرط الخامس من شروط القصر).

مدار مسألهٔ الضدّ؟ فی المسألهٔ وجوه.

و الحق أن یقال: إنّه إن قصد بسفره الفرار من الواجب بحیث کان الفرار منه بمنزلهٔ الغایهٔ لسفره صدق علی سفره أنه فی معصیهٔ اللّه، إذ المعصیهٔ أعمّ من فعل الحرام و ترک الواجب، و المفروض کون ترک الواجب غایهٔ لسفره، و أمّا إذا لم یقصد بسفره ذلک بل کان ملازما لترک الواجب من باب الاتفاق فلا وجه للحکم بحرمهٔ سفره و وجوب الإتمام علیه، لعدم سرایهٔ حکم أحد المتلازمین إلی الآخر. و مثل ذلک ما إذا کان السفر بحسب الاتفاق ملازما لفعل الحرام من دون أن یکون بحسب القصد غایهٔ له، إذ لا یصدق علیه حینئذ أنه فی معصیهٔ اللّه تعالی.

و لو لم یکن السفر بما هو سفر محرّما و لکن اتحد معه أو لازمه عنوان آخر محرم، کما إذا کانت الجادّهٔ ملکا للغیر أو کان المرکوب مغصوبا أو لبس ثوبا مغصوبا أو استصحب مال الغیر بنحو یتحرکان بحرکته، فهل یتمّ أو یقصّر؟

وجهان.

و التزم فی الجواهر «۱» بالإتمام حتی فیما إذا کان نعل دابته أو رحلها مغصوبا.

و غایهٔ ما یمکن أن یقال فی تقریبه أمّا فی المثال الأوّل فهو أن نفس حرکهٔ المسافر التی ینتزع عنها عنوان السفر تقع فیه مصداقا للتصرف فی مال الغیر، فیتحد عنوان السفر و العنوان المحرم وجودا و إن تخالفا مفهوما. و أمّا فی الأمثلهٔ الأخر فهو أن الحرکهٔ القائمهٔ بنفس المسافر التی ینتزع عنها عنوان السفر و إن کانت بحسب الوجود مغایرهٔ للحرکهٔ القائمهٔ بالثوب أو المرکوب أو نحوهما إلّا أنّ حرکهٔ المسافر لما کانت علهٔ لحرکهٔ الثوب و نحوه و کان صدورهما عن المکلف بإصدار واحد صدق علی سفره هذا بجههٔ انتسابه إلیه أنه سفر فی معصیهٔ اللّه، لکون إصداره بعینه إصدارا للمعصیهٔ التی هی عبارهٔ عن حرکهٔ الثوب أو المرکوب أو نحوهما.

---

(۱) راجع الجواهر ۱۴- ۲۶۰، (ذیل الشرط الرابع من شروط القصر).

أقول: یرد علی ذلک أن حرکهٔ الثوب و نحوه و إن کانت معلولهٔ لحرکهٔ المسافر و کان انتسابهما إلیه بسبب إصدار واحد إلّا أن عنوان التصرف العدوانی لا ینتزع عن حرکهٔ الثوب و نحوه بل عن تلبس الثوب و محاطیته له سواء صدر عنه الحرکهٔ الموجبهٔ لحرکهٔ الثوب أم لا. و کذلک نفس رکوب الدابهٔ ینتزع عنه کونه تصرفا فیها من غیر دخل للحرکهٔ فی ذلک. و توهّم کون الحرکهٔ تصرفا زائدا علی التصرف البقائی الحاصل ببقاء الرکوب أو التلبس، توهم فاسد، لاستلزامه کون المتحرک مرتکبا لمعصیتین، و هو کما تری.

و یرد هذا الإشکال بعینه فی الجادهٔ المغصوبهٔ أیضا، فإنّ الکائن فی الأرض المغصوبهٔ إنّما ینتزع العنوان المحرم من نفس کونه فیها

بوجوده البقائی بلا دخل للحرکهٔ فی ذلک. هذا.

و لکن الظاهر مع ذلک ثبوت الفرق بین هـذا المثال و بین الأمثلهٔ السابقهٔ، من جههٔ أنّ الکون فی المثال قد وجد بنفس الحرکهٔ القائمهٔ بنفس المسافر و تکون هی بنفسـها أیضا منشأ لانتزاع عنوان السـفر، فاتّحـد التصـرف العـدوانی المحرّم مع عنوان السـفر وجودا، و هذا بخلاف الأمثلهٔ السابقهٔ، فتدبّر.

و الظاهر أنه لا فرق فی الجادهٔ المغصوبهٔ بین صورهٔ الانحصار و غیرها، و إن کان المستفاد من حاشیتنا علی العروهٔ وجود الفرق بینهما.

و وجه الفرق أنّه فی صورهٔ عدم الانحصار لیس نفس السفر محرما و إنّما المحرم فرده الخاصّ.

و یرد علیه أنّه لاـ دخـل لـذلک فی المقـام، إذ الملاـک اتحـاد السـفر وجـودا مـع العنوان المحرم حـتی یصـیر السـفر بوجوده مصـداقا للمعصـیهٔ، و فی صورهٔ عـدم الانحصار أیضا حیث إنّ المسافر باختیاره للطریق المغصوب أوجـد سـفره بنحو اتّحد مع المحرم وجودا و هویهٔ صار سفره هذا مصداقا لقوله علیه السلام: «فی معصیهٔ اللّه»، و إن کان یقدر أن

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۷۳

لا یوجده کذلک.

و قـد تلخّص مما ذکرناه أنّ السـفر إن کان بنفسه معصـیهٔ للّه تعالی أو کانت غایته معصـیهٔ وجودیهٔ کانت أو عدمیهٔ لم یوجب القصـر، بخلاف ما إذا کان مقارنا للمعصیهٔ الوجودیهٔ أو العدمیهٔ فلا یضرّ ذلک بثبوت القصر، فافهم. [۱]

و ها هنا سبع مسائل

حکم ما إذا کان بعض السفر معصیهٔ.

الأولی: إذا سافر لغایهٔ مباحهٔ ثم عدل فی الأثناء إلی المعصیهٔ، أو سافر لغایهٔ محرمهٔ ثم عدل فی الأثناء إلی الطاعهٔ، فهل یثبت القصر فی مجموع هذا السفر

---

[۱] و جملهٔ الأقسام المتصورهٔ أن السفر إمّا أن یکون بعنوانه محرّما کما إذا قال المولی لعبده:

«لا تسافر فی شـهر رمضان» مثلا، أو یکون المحرم عنوان متقوم بالسـفر بحیث لا یوجـد إلّا به و یکون السـفر بمنزلهٔ الجنس له کالفرار من الزحف و تشییع الجائر، أو یکون الغایهٔ، المترتبهٔ علی السفر عصیانا للّه وجودیا کان کفعل المحرمات فی المقصد أو عدمیا کترک الواجبات إذا سافر لأجل ذلک.

فهـذه أربعـهٔ أقسام. لا إشـکال فی الثلاثهٔ الأول. و أمّا الأخیر فیمکن أن یناقش فیه بأن الأمثلهٔ المذکورهٔ فی روایهٔ عمّار بن مروان کلّها معاصـی وجودیّهٔ، فالتقاط العموم منها بنحو یشـمل العدمیات مشـکل. و یرد علیه أنّ قوله علیه السـلام: «فی معصـیهٔ اللّه» یشـمل ذلک أیضا.

و هنا أقسام أخر أیضا: ۱- أن یکون السفر بحسب الاتفاق متحدا مع عنوان محرم کالسفر فی الأرض المغصوبهٔ، فإنّ التصرف العدوانی لا یسـتلزم السفر، نظیر الفرار من الزحف، لکن اتّحد معه فی هذا المثال من باب الاتفاق. ۲- أن یکون ملازما لمعصیهٔ وجودیهٔ، بحیث یکون إصدارهما بإصدار واحد و إن لم یتحدا وجودا کما فی رکوب الدابهٔ المغصوبهٔ و نحوه. ۳-

أن یکون ملازما لمعصیهٔ عدمیهٔ کما فی السفر المستلزم لترک الواجب إذا لم یجعل غایهٔ له. ۴-

أن یکون مقارنا لمعصـیهٔ وجودیـهٔ أو عدمیـهٔ من باب الاتفاق بلا ارتباط بینهما و من دون أن یکون إصـدارهما أیضا بإصدار واحد، و

مثاله واضح. و حکم الجمیع أیضا قد اتضح فی المتن، فتدبّر. ح ع- م.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۷۴

أو الإتمام فی مجموعه أو یتبعض؟

فی المسألهٔ وجوه. و الأقوی هو الأخیر.

و یوجّه الأوّل بأنّ أدلّهٔ القصر فی السفر مطلقهٔ، و غایهٔ ما خرج منها صورهٔ کون مجموع السفر معصیهٔ للّه تعالی، فیبقی غیرها داخلا تحت عمومات القصر.

و یوجه الثانی بأن مقتضی أخبار الباب کون موضوع القصر مقیدا بعدم کونه معصیهٔ للّه تعالی، و السفر المبغّض سفر واحد یصدق علیه عنوان العصیان و لو باعتبار جزئه. و إن شئت قلت: إنّ المستفاد من أخبار الباب أنّ القصر مشروط بکون السفر سائغا شرعا فلا یشمل المبغّض.

و یوجه الثالث بأنّ الظاهر من أخبار الباب تقسیم المسافر الذی یرید الصلاهٔ أو الصوم إلی قسمین: ۱- أن یکون سفره فی معصیهٔ فیتمّ. ۲- أن لا یکون کذلک فیقصّر. و المتبادر من هذا المعنی أنه یجب علیه ملاحظهٔ حاله وقت الصلاهٔ و الصیام، فإن کان عاصیا بسفره أتمّ و إلّا قصّر، ألا تری أنّ ضمّ أدلهٔ التقصیر فی السفر إلی الأدلّهٔ الأوّلیهٔ یقتضی تقسیم المکلف المرید للصلاهٔ مثلا إلی قسمین و أنه یجب علیه فی وقت کلّ صلاهٔ لحاظ حالته الفعلیهٔ، فإن کان فی هذا الوقف فی سفر قصّر، و إن کان فی حضر أتمّ، فکذلک الأمر فیما نحن فیه. و بالجملهٔ السفر المبغّض یتبعض بحسب الحکم أیضا.

ثم إنّ هذا القسم من السفر علی أقسام: إذ قسمهٔ الطاعهٔ منه مع قطع النظر عن قسمهٔ المعصیهٔ إمّا أن تکون بقدر المسافهٔ الشرعیهٔ أو لا، و علی الأوّل فإمّا أن تکون قسمهٔ الطاعهٔ فی أوّل السفر أو فی آخره أو فی الطرفین.

فهذه أربعهٔ أقسام:

الأوّل: أن لا یکون قسمهٔ الطاعهٔ منه بنفسها مسافهٔ و لکن کان المجموع بقدرها.

و الوجوه المتصورهٔ فیه کما أشرنا إلیه ثلاثهٔ:

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۷۵

الأوّل: أن یقال بثبوت القصر فی المجموع، بتقریب أنّ غایهٔ ما یستفاد من أخبار سفر المعصیهٔ- و لا سیما بقرینهٔ الموارد المذکورهٔ فیها من مشیّع السلطان و المحارب و نحوهما ممن یستبعد جدا حصول التبدل فی عزائمهم- هو ثبوت الإتمام علی من کان جمیع سفره فی معصیهٔ اللّه، فیبقی غیره مشمولا لإطلاقات أدلهٔ القصر علی المسافر الثانی: أن یقال بثبوت الإتمام فی قسمهٔ المعصیهٔ، و القصر فی غیرها و إن لم یکن لنفسه مسافهٔ.

أمّا الأول فلأنّ المستفاد من أخبار الباب بمناسبهٔ الحکم و الموضوع أنّ العاصی لکونه عاصیا و کون مسیره مسیر باطل لا یستحق للإرفاق فلا یثبت له القصر الثابت لسائر المسافرین إرفاقا، و لا فرق بین کون السفر بأجمعه محرما و بین کونه ببعضه کذلک بعد ظهور الروایات فی کون الملاک لعدم الترخص هو سوء نیهٔ الرجل. و بالجملهٔ المستفاد من الأخبار دوران الترخیص وجودا و عدما مدار کون السفر فی معصیهٔ أو لا فی معصیهٔ.

و أمّا الثانی فلأنّ المستفاد من أخبار الباب لیس إلّا ثبوت التخصیص فی ناحیهٔ الحکم و أن وظیفهٔ المسافر تختلف بحسب حالاته، من دون أن یتحقق تقیید فی ناحیهٔ الموضوع. و بعبارهٔ أخری: لیس موضوع القصر عبارهٔ عن الثمانیهٔ التی لا تکون معصیهٔ حتی یخرج منه هذا الفرد بالکلیهٔ، بل الموضوع له بحسب الأدلّهٔ هو الثمانیهٔ المقصودهٔ و المفروض تحققها فی المقام غایهٔ الأمر أنّ المستفاد من أخبار المسألهٔ عدم ثبوت الترخیص له فی حال عصیانه، فیکون سفر هذا الشخص من مصادیق موضوع القصر و یوجب ثبوته له بالنسبهٔ إلی غیر حالهٔ العصیان، فتدبّر.

الثالث: أن يقال بثبوت الإتمام فی المجموع، أمّا فی قسمهٔ المعصیهٔ فلما عرفت.

و أمّا فی قسمهٔ الطاعهٔ فلأنّ المفروض عدم کونها بنفسها مسافهٔ، و تتمیمها بقسمهٔ

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۷۶

المعصیهٔ مناف لأخبار الباب، إذ المستفاد منها أن موضوع القصر هو المسیر الحق و أن المسیر الباطل لا یوجب القصر و لا یکون سببا له لا- بنحو العلیهٔ التامهٔ و لا بنحو الجزئیهٔ لها، فوجوده و عدمه سواء لا کرامهٔ فیه أصلا. و بالجملهٔ بعد ضمّ أخبار الباب إلی أخبار المسافهٔ یتحصل من المجموع أنّ موضوع القصر لیس مطلق الثمانیهٔ، بل طی الثمانیهٔ بشرط أن لا یکون مسیر باطل و أن یکون فی سبیل حق و نحو ذلک من التعبیرات الواردهٔ فی الروایات.

فإن قلت: سلّمنا ظهور الأخبار فی أنّ سفر المعصیهٔ لا یؤثّر فی ثبوت القصر من جههٔ أنّ فاعله لا یستحق للإرفاق، لکن الظاهر منها أنه بنفسه لا یوجب القصر و لا یکون علهٔ لثبوته، و أمّا کون وجوده کالعدم، بحیث لا یصیر جزء للسبب أیضا، فلا یستفاد من الأخبار. فبضمّ قسمهٔ المعصیهٔ إلی قسمهٔ الطاعهٔ یصیر المجموع علهٔ لثبوت القصر فی حال الطاعهٔ.

قلت: لیس قسمهٔ المعصیهٔ بالنسبهٔ إلی ثبوت القصر فی حالها علّهٔ تامهٔ و بالنسبهٔ إلی ثبوته فی حال الطالعهٔ جزء من العلهٔ حتی یقال: إنّ ما دلّ علیه الأخبار نفی العلیهٔ التامهٔ لا الناقصهٔ، بل هی بالنسبهٔ إلی ثبوت القصر فی حالها أیضا جزء سبب، إذ الموضوع للقصر هو مجموع البریدین، فکلّ جزء فرضت منهما فنسبته إلی جمیع الصلوات الواقعهٔ حال طیّهما علی حدّ سواء، بمعنی أن کلّ جزء من أجزاء البریدین جزء سبب لثبوت القصر بالنسبهٔ إلی کلّ واحدهٔ من الصلوات الواقعهٔ فی حال طیّهما. و علی هذا فإذا سلّمت عدم تأثیر قسمهٔ المعصیهٔ فی ثبوت القصر بالنسبهٔ إلی حال المعصیهٔ فعلیک أن تلتزم بعدم تأثیرها فیه أصلا، لما عرفت من أنّ دخالتها فی الجمیع إنّما تکون بنحو الجزئیهٔ للسبب، فتأمّل.

و لنا أن نقرّب الوجه الثالث ببیان آخر أیضا، و هو أن یقال: إنّ الصلاهٔ بحسب طبعها و وضعها تامهٔ، فلا یحتاج ثبوت الإتمام فیها إلی موجب، و إنّما القصر یتوقف

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۷۷

علی علهٔ تقتضیه و توجبه، و قد دلّت الأخبار علی أن سفر الثمانیهٔ علهٔ له ثم وردت أخبار أخر دالّهٔ علی أن حیثیهٔ العصیان تمنع السفر عن تأثیره فی القصر الذی شرّع إرفاقا، فیثبت حکم الإتمام للعاصی لا من جههٔ کونه أثرا للعصیان بما هو عصیان بل من جههٔ کونه أصلا فی الصلاهٔ، فیثبت بعد ما لم یؤثر موجب القصر أثره.

و بالجملهٔ مفاد أخبار الباب هو کون حیثیهٔ العصیان مانعهٔ عن تأثیر السفر فی إیجاب القصر الذی شرّع للإرفاق، و مقتضی ذلک کون وجود السفر فی هذا الحال کالعدم بالنسبهٔ إلی هذا التأثیر، سواء لوحظ بالنسبهٔ إلی الصلوات الواقعهٔ فی زمانه أو بالنسبهٔ إلی الصلوات الأخر، فافهم.

هذا کلّه فیما إذا لم یکن قسمهٔ الطاعهٔ بنفسها مسافهٔ، و قد عرفت أن الوجوه المحتملهٔ فیه ثلاثهٔ، و الأقوی هو الوجه الثالث.

القسم الثانی: أن یکون قسمهٔ الطاعهٔ بنفسها مسافهٔ و یکون مجموعها فی أوّل السفر. و الظاهر ثبوت القصر فی قسمهٔ الطاعهٔ و الإتمام فی قسمهٔ المعصیهٔ، و وجههما واضح. [۱]

و منه یظهر حکم القسم الثالث أیضا، أعنی کون قسمهٔ الطاعهٔ بنفسها مسافهٔ مع وقوعها فی آخر السفر.

القسم الرابع: أن یکون قسمهٔ الطاعهٔ بنفسها مسافهٔ و تکون واقعهٔ فی الطرفین.

و لا إشکال فی ثبوت الإتمام فی الوسط، و إنّما الإشکال فی الطرفین إذا لم یکن کلّ

---

[۱] لا یخفی أنّ مقتضی اختیاره (مدّ ظلّه) فی القسم الأوّل ثبوت الإتمام مطلقا کون التقیید بعدم العصیان ملحوظا فی ناحیهٔ موضوع

القصر، أعنی السفر، لا فی جانب الحکم، فأخبار الباب ناظرهٔ إلی أخبار المسافهٔ، و تبیّن أنّ موضوع القصر هو المسافهٔ التی لا یکون سیرها باطلا و لازم ذلک ثبوت القصر فی القسم الثانی حتی فی قسمهٔ المعصیهٔ، لأنّ موضوع القصر قد تحقق فی بادئ الأمر، و بحصوله یثبت الحکم ما لم یحصل إحدی قواطع السفر، و المفروض أنّ حیثیهٔ العصیان لا تصرّف لها فی ناحیهٔ الحکم، فتدبّر. ح ع- م.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۷۸

واحد منهما مسافهٔ و لکن کان المجموع بقدرها، فهل یضمّ الطرفان أو لا؟

نسب الأوّل إلی الشیخ و الصدوقین و جماعهٔ، «۱» و الثانی إلی العلامهٔ فی القواعد، «۲» فاعتبر فی ثبوت القصر کون الباقی بعد العود إلی الطاعهٔ مسافهٔ.

و یوجّه الأوّل أوّلا بأن إطلاق أخبار المسافهٔ یشمل الثمانیهٔ المتصلهٔ و المنفصلهٔ.

و ثانیا بأن غایهٔ ما یستفاد من الأخبار هو اعتبار وحدهٔ السفر و اتصاله، بمعنی عدم تخلل ما یقطع السفر و یجعله سفرین کالمرور بالوطن و نحوه، و أمّا اتصال الثمانیهٔ بنحو الإطلاق فلا دلیل علی اعتباره، و المفروض فی المقام أنّ طی الثمانیهٔ قد تحقق فی سفر واحد، حیث إنّ قسمهٔ المعصیهٔ المتخللهٔ لیست خارجهٔ من السفر، فمجموع الطرفین و الوسط سفر واحد حقیقهٔ، غایهٔ الأمر وقوع التخلل بین ما یوجب القصر منه بما لیس خارجا من جنسه، و لا دلیل علی کون ذلک مضرّا بعد إطلاق أخبار المسافهٔ، فتدبّر.

و یوجّه الثانی بأن المتبادر من أخبار المسافهٔ اعتبار کونها بنحو الاستمرار و الاتصال، و المفروض فی المقام تخلل قسمهٔ المعصیهٔ بینها و عدم کونها محکومهٔ بأحکام السفر شرعا.

حکم تبدّل قصد المسافر

المسألهٔ الثانیهٔ: إذا سافر بقصد الطاعهٔ ثم عدل عنه إلی قصد المعصیهٔ فی منزل من منازل السفر، أو سافر بقصد المعصیهٔ ثم عدل إلی قصد الطاعهٔ کذلک، فهل یکون المنزل بحسب الحکم تابعا للسابق أو اللاحق؟

فیه وجهان: من أنّ النازل فی منزل و إن لم یکن متصفا بالسیر لکنه متصف

---

(۱) راجع النهایهٔ- ۱۲۴، و الفقیه ۱- ۴۵۲، و المعتبر ۲- ۴۷۲، و الذکری- ۲۶۰، (فی الشرط الرابع من شروط القصر).

(۲) راجع القواعد ۱- ۵۰، (فی الشرط الخامس).

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۷۹

بوصف السفر الذی هو عبارهٔ أخری عن البعد عن الوطن و لذا یحکم علیه بأحکام المسافر. و علی هذا فإذا تبدّل قصده وجب علیه العمل بالوظیفهٔ اللاحقهٔ.

و من أنّ السفر حقیقهٔ هو السیر المبعد عن الوطن، و النازل فی منزل للاستراحهٔ لا یتصف بوصف المسافرهٔ باعتبار کونه بالفعل مشغولا بإیجاد فعل السفر، و لا باعتبار السیر اللاحق لعدم تلبسه به بعد، بل باعتباره کونه فی السابق مشغولا بالسیر المبعد عن الوطن و بقاء البعد الحاصل به. و علی هذا فکما یکون انطباق هذا العنوان علیه فعلا بتبع السابق فکذلک یکون تابعا له بحسب الحکم. فمن کان فی أوّل سفره بقصد الطاعهٔ مثلا ثم تبدّل قصده فی أحد المنازل لا یصدق علیه کونه مسافرا فی معصیهٔ اللّه و کون مسیره مسیر باطل ما لم یسافر من هذا المنزل و لم یخرج منه بالقصد الطارئ، فکیف یحکم علیه بحکم سفر المعصیهٔ. هذا.

و لکن یتوجه علی هذا البیان ما أشیر إلیه من منع کون السفر عبارهٔ عن خصوص السیر فی الأرض و کون إطلاقه علی الإقامهٔ بتبع

السیر السابق، بل الحقّ أنه عنوان ینطبق علی مجموع السیر و الإقامات المتخللهٔ فی أثنائه. فالشخص فی حال الوقوف فی أحد منازل السفر أیضا یصدق علیه عنوان المسافر حقیقهٔ من دون نظر إلی السیر السابق أو اللاحق، إذ الملاک فی صدقه لیس إلّا البعد عن الوطن، و هو حاصل فی حال الوقوفات المتخللهٔ أیضا. و إذا صدق علیه فی هذا الحال عنوان المسافر- و المفروض أیضا تبدّل قصده و تبدل العنوان أیضا بسبب تبدّله- صار بحسب الحکم تابعا للعنوان الطارئ من المطیع أو العاصی، فافهم.

و لقائل أن یقول بثبوت الإتمام فی کلا الفرضین. و بیان ذلک یتوقف علی تمهید مقدمهٔ، و هی أنّ الأصل فی الصلاهٔ بحسب وضعها و طبعها هو الإتمام، و القصر یتوقف علی مئونهٔ زائدهٔ و مقتض خارجی، و إتمام العاصی بالسفر أیضا لیس لجههٔ العصیان بأن یکون عنوان العصیان مقتضیا للإتمام، بل غایهٔ ما فی الباب أن طروء هذا العنوان

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۸۰

یمنع عن تأثیر مقتضی القصر فی مقتضاه، فإذا لم یؤثّر مقتضی القصر ثبت الإتمام الثابت بحسب الأصل الأولی. و بالجملهٔ الإتمام ثابت فی الصلاهٔ بحسب طبعها ما لم یحصل موجب القصر و لم یؤثر أثره.

إذا عرفت هذا فنقول: أمّا العاصی بسفره إذا تبدّل قصده إلی الطاعهٔ فی المنزل فهو یتم، و لکن لا لما توهّم من أنّ صدق عنوان السفر علی الإقامهٔ المتخللهٔ إنّما یکون بتبع السیر السابق فتتبعه فی الحکم أیضا، إذ یرد علی هذا البیان أن تبدل القصد یوجب اختلاف الإقامهٔ مع السیر السابق بحسب العنوان، بل لأنّ هذا الشخص و إن زال عنه عنوان العصیان لکن الإتمام لم یکن باقتضاء هذا العنوان حتی یرتفع بارتفاعه، بل کان بحسب وضع الصلاهٔ و طبعها بعد ما صار العصیان مانعا عن تأثیر مقتضی القصر فی مقتضاه. و بعد تبدل القصد و إن زال هذا المانع لکن المفروض زوال موجب القصر أیضا، فیثبت الإتمام الثابت بالأصل.

و إن شئت قلت: إنّه فی حال السیر وجد مقتضی القصر و لکن لم یؤثر أثره لوجود المانع، و فی حال الإقامهٔ و إن ارتفع المانع لکن لا یوجد المقتضی أیضا، لعدم تلبسه بعدم بسفر الطاعهٔ، فیثبت الإتمام الثابت بحسب طبع الصلاهٔ.

و أما المطیع بسفره إذا تبدّل قصده إلی المعصیهٔ فی المنزل فهو أیضا یتمّ، إذ بتبدّل قصده یخرج المنزل من کونه تابعا للسابق، فیثبت الإتمام، لا أقول إنّ العصیان یقتضی الإتمام، بل أقول إنّ الإتمام ثابت بحسب طبع الصلاهٔ ما لم یثبت موجب القصر، و المفروض فی المقام عدم تلبسه بالسفر الموجب له، أو نقول: سلّمنا أنه فی حال الإقامهٔ أیضا متلبس بالسفر و یصدق علیه عنوان المسافر، و لکنه إذا کان طروء عنوان العصیان فی حال السیر یمنع عن تأثیر السفر فی القصر ففی حال الإقامهٔ یکون مانعا بطریق أولی.

اللّهم إلّا أن یقال إنّ مقتضی هذا البیان ثبوت القصر فی الفرض الأوّل، حیث

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۸۱

إنّک سلّمت کون المسافر فی حال الإقامهٔ أیضا متلبسا بالسفر، و المفروض فی ذلک الفرض تبدل قصده من المعصیهٔ إلی الطاعهٔ، فیثبت مقتضی القصر و یرتفع مانعه فیجب الحکم بثبوته، فتأمّل.

حکم حال الرجوع من سفر المعصیهٔ

المسألهٔ الثالثهٔ: إذا سافر لغایهٔ محرمهٔ فهل یقصّر فی حال الرجوع منه کما اختاره فی الجواهر «۱»، أو یتمّ، أو یفصّل بین ما إذا تاب بعد ارتکاب المعصیهٔ و بین ما إذا لم یتب، أو یفصّل بین ما إذا انصرف من قصد المعصیهٔ قبل ارتکابها و بین غیره؟ فی المسألهٔ وجوه.

و یوجّه الأوّل بأن الإتمام کان دائرا مدار کون السفر بنفسه معصیهٔ أو کون غایته محرمهٔ، و کلاهما منتفیان فی حال الرجوع إلی الوطن مثلا- أمّا الأوّل فواضح، و أما الثانی فلأنّ غایهٔ الشیء لا تتقدم علیه خارجا، فالعصیان المتحقق فی المقصد لا یعقل أن یکون غایهٔ للرجوع. و بعبارهٔ أخری: موضوع الإتمام کون السفر بنفسه معصیهٔ أو کونه واقعا فی طریق المعصیهٔ بحیث یعدّ الشروع فیه شروعا فیها،

و کلاهما منتفیان فی المقام.

و یوجّه الثانی بأنّ الرجوع و إن لم یکن بنفسه معصیهٔ و لیس أیضا واقعا فی طریقها لکنه یعدّ عرفا من توابع الذهاب و ینسب غایهٔ الذهاب إلی الرجوع أیضا، بمعنی أنّ مجموع الذهاب و الإیاب یعدّ عرفا سفرا واحدا أوجده الشخص للغایهٔ الحاصلهٔ فی منتهی الذهاب. ألا ـ تری أنّ المسافر إذا تحمّل مشاقّ کثیرهٔ فی إیابه نسبت عرفا إلی غایهٔ الذهاب فیقال إنّ فلانا تحمّل مشاق کثیرهٔ لغرض الحج مثلا. و السرّ فی ذلک أن خروج الشخص من منزله بمنزلهٔ الحرکهٔ القسریهٔ، و کل حرکهٔ قسریهٔ

---

(۱) راجع الجواهر ۱۴- ۲۶۱.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۸۲

یتبعها لا محالهٔ حرکهٔ طبیعیهٔ بعد زوال القاسر، و مجموع الحرکتین ینسب عرفا إلی القاسر. فمن رمی حجرا إلی جانب السماء نسب إلیه مجموع الحرکتین: الارتفاعیهٔ و الانخفاضیهٔ عرفا و إن کانت الثانیهٔ بالدقهٔ العقلیهٔ معلولهٔ للقوهٔ الطبیعیهٔ. و لذلک تری أنه لو صار الحجر فی حال انخفاضه سببا لإتلاف نفس أو شیء آخر عدّ القاسر ضامنا مع أن الرجوع و الانخفاض کان بالقوهٔ الطبیعهٔ. و بالجملهٔ من سافر لغایهٔ محرّمهٔ فبالدقهٔ العقلیهٔ یکون ذهابه واقعا فی طریق المعصیهٔ دون إیابه، و لکن العرف یعدّ مجموع الذهاب و الإیاب سفرا واحدا فانیا فی الغایهٔ المحرمهٔ، بحیث یعدّ الإیاب أیضا معلولا لهذه الغایهٔ، لکونه من ضروریات الذهاب و من توابعه، و لا یعدّ الإیاب بنفسه سفرا مستقلا لغایهٔ فی نفسه حتی یختلف حکمه مع الذهاب، إذ لو لم یکن غایهٔ الذهاب لم یوجد سفر أصلا، فوجود الإیاب أیضا مستند إلی غایهٔ الذهاب، فتدبر.

و یوجّه الثالث بأن الإیاب یعدّ من توابع الذهاب- بتقریب مضی ذکره- ما لم یتخلل فی البین توبهٔ، و أمّا بعدها فیسقط من التبعیهٔ قطعا. نظیر ما ذکرناه فی مسألهٔ التوسط فی الأرض المغصوبهٔ بسوء الاختیار، حیث قلنا فی تلک المسألهٔ إنّ مجموع الحرکات الدخولیهٔ و البقائیهٔ و الخروجیهٔ تصدر عصیانا للمولی، من جههٔ أنّ الشخص بدخوله فی أرض الغیر بسوء اختیاره اختار الحرکات البقائیهٔ و الخروجیهٔ أیضا، و لکنه إذا تاب و ندم علی ما عمله خرج دخوله بتوابعه من کونه مبغوضا و معاقبا علیه، فإنّ التائب من الذنب کمن لا ذنب له، کما هو مقتضی إطلاقات التوبهٔ، و المفروض أنّ الحرکهٔ الخروجیهٔ فعلا تکون مضطرا إلیها، لتوقف التخلص من الحرام الزائد علیها، فلا تقع عصیانا للمولی أصلا. و بعبارهٔ أخری: إصدار المکلف لها و اختیارها کان بعین إصدار الحرکهٔ الدخولیهٔ، و المفروض زوال حکمها بالتوبهٔ، و صدورها الفعلی أیضا مضطر إلیه، فما سبق علی التوبهٔ یتلافی بها، و ما یوجد بعدها یکون بالاضطرار، فلا تقع عصیانا أصلا.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۸۳

ففی المقام أیضا مجموع الذهاب و الإیاب یعد سفرا واحدا ذا غایهٔ واحدهٔ محرمهٔ، و لکن بعد ما تخللت التوبهٔ صارت سببا لتلافی السابق، و إذا خرج السابق بسبب التوبهٔ من کونه عصیانا فاللاحق الذی هو من توابعه یخرج من کونه کذلک بطریق أولی. بل الحکم فیما نحن فیه أوضح من تلک المسألهٔ، حیث إنّ الحرکهٔ الخروجیهٔ فی تلک المسألهٔ کانت بنفسها محرمهٔ غایهٔ الأمر ارتفاع فعلیتها بسبب الاضطرار، و هذا بخلاف الرجوع فی المقام، فإنّه لیس بنفسه معصیهٔ و لا واقعا فی طریقها غایهٔ الأمر کونه من توابع الذهاب عرفا، فعصیانه إنّما هو من جههٔ تبعیته للذهاب، و المفروض ارتفاع عصیان الذهاب بالتوبهٔ.

و مما ذکر فی توجیه الوجوه الثلاثهٔ یظهر تقریب الوجه الرابع أیضا. و الأظهر من هذه الوجوه الأربعهٔ هو الوجه الثالث، فتدبّر، جیّدا.

إذا کانت غایهٔ السفر ملفّقهٔ

المسألهٔ الرابعهٔ: لو کانت غایهٔ السفر ملفّقهٔ من الطاعهٔ و المعصیهٔ فإمّا إن یکون إحداهما مقصودهٔ بالاستقلال و الأخری مقصودهٔ بالتبع، بحیث لا یستند السفر إلیها، و إمّا أن یکون کل منهما جزء من العلهٔ بحیث یستند السفر إلیهما معا.

لا إشکال فی الأوّل، إذا الحکم یدور مدار کون السفر فی معصیهٔ أو لا، و صدق ذلک یدور مدار الغایهٔ المستقلهٔ.

و أمّا الثانی فربما یتوهم کونه مشمولا لعمومات أدلهٔ القصر فی البریدین، إذ غایهٔ ما خرج منها صورهٔ کون السفر فی طریق المعصیهٔ بحیث یعدّ فانیا فیها، و هذا إنما یکون فیما إذا کانت الغایهٔ منحصرهٔ فی المعصیهٔ. هذا.

و لکن الظاهر عندنا کونه مشمولا لأدلّهٔ الإتمام فی المقام، إذ یصدق علیه أنه مسیر باطل و أن هذا المسافر لا یستحق الإرفاق و لا کرامهٔ فی سفره.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۸۴

إذا نذر أن یتمّ الصلاهٔ فسافر

المسألهٔ الخامسهٔ: قال فی العروهٔ (المسألهٔ ۳۹): «إذا نذر أن یتمّ الصلاهٔ فی یوم معین أو یصوم یوما معینا وجب علیه الإقامهٔ. و لو سافر وجب علیه القصر علی ما مرّ من أنّ السفر المستلزم لترک واجب لا یوجب التمام إلّا إذا کان بقصد التوصل إلی ترک الواجب، و الأحوط الجمع». «۱»

أقول: ربما یستشکل علی القول بصیرورهٔ هذا السفر حراما باستلزام وجود الشیء عدمه، و هو محال. و تقریبه بوجهین:

۱- أن صیرورهٔ السفر حراما تستلزم وجوب الإتمام، و وجوب الإتمام فی المقام یستلزم عدم کونه معصیهٔ، إذ المفروض أنّه لا وجه لکونه معصیهٔ إلّا کونه مستلزما لترک الإتمام، فلزم من کونه معصیهٔ عدم کونه معصیهٔ.

۲- أن ثبوت الإتمام فی هذا السفر یستلزم عدم کونه معصیهٔ، و هو مستلزم لعدم ثبوت الإتمام، فلزم من ثبوت الإتمام عدم ثبوته. هذا.

و الحق أن یقال: إنّ النذر إمّا أن یتعلق بالإتمام بإطلاقه، و إمّا أن یتعلق بالإتمام المترتب علی ترک السفر.

فعلی الأوّل یتوجه الإشکال بأنه یشترط فی متعلق النذر کونه راجحا، و لا نسلّم کون الإتمام بإطلاقه أمرا راجحا.

و علی الثانی فنقول: إن نذر الإتمام کذلک یرجع إلی نذر ترک السفر. و یرد علیه أوّلا أنه غیر راجح، و ثانیا أنّه لو سلّم رجحانه فلا یرد محذور أصلا، فإنّ ترک السفر حینئذ یصیر بالنذر واجبا، فیصیر نقیضه أعنی السفر بنفسه عصیانا له، لأنّ عصیان کل شیء بإیجاد نقیضه، فیصیر المقام من أمثلهٔ ما یکون السفر بنفسه مصداقا

---

(۱) العروهٔ الوثقی ۲- ۱۲۷، فی الشرط الخامس من شروط القصر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۸۵

للمعصیهٔ، و وظیفهٔ هذا الشخص هو الإتمام سافر أم لم یسافر.

بروجردی، آقا حسین طباطبایی، البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، در یک جلد، دفتر حضرت آیهٔ الله، قم - ایران، سوم، ۱۴۱۶ ه ق

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر؛ ص: ۲۸۵

ثم إنّه یستفاد من عبارهٔ العروهٔ فی المقام کون عصیان السفر ناشئا من مضادّته للواجب فقط، مع أنه یمکن تقریب کونه معصیهٔ فی

المقام بوجهین آخرین:

الأوّل: أن یقال إنّ الواجب، أعنی الإتمام، یتوقف علی الإقامهٔ، فترک الإقامهٔ بنفسه عصیان للواجب لا من جههٔ القول بوجوب المقدمهٔ بل من جههٔ أن الواجب یصیر بترک المقدمهٔ متعذر الحصول، فنفس أمریهٔ عصیانه و ترکه بنفس ترک المقدمهٔ أعنی ترک الإقامهٔ، و هو عبارهٔ أخری عن السفر، فیصیر السفر مصداقا للمعصیهٔ.

لا یقال: الإقامهٔ و السفر ضدّان و لیس وجود أحد الضدّین عین ترک الآخر.

فإنّه یقال: نعم، هما مختلفان مفهوما و لکنهما یتحدان تحققا. و بعبارهٔ أخری:

فی الضدّین اللذین لا ثالث لهما یکون نفس أمریهٔ عدم أحدهما بعین وجود الآخر، و هذا المقدار یکفی فی عدّ وجود هذا الضدّ عصیانا للضدّ الآخر، فتدبّر.

الثانی: أن یقال: إنّ المستفاد من الأدلهٔ کون ترک السفر شرطا شرعیا للإتمام نظیر شرطیهٔ الوضوء للصلاهٔ، و معنی کون الشیء شرطا للواجب بحسب الشرع کونه دخیلا فی انطباق عنوان الواجب علی معنونه، و علی هذا فیصیر السفر الذی هو نقیض للشرط عصیانا للواجب، حیث إنّ رفع الشرط هو بعینه رفع للمشروط به، فتأمّل.

ما هو المعتبر فی العصیان؟

المسألهٔ السادسهٔ: إذا اعتقد حلیهٔ السفر أو قام الأصل علی حلیته، فسافر ثم بدا له کونه حراما فی الواقع فالظاهر عدم الإشکال فی کون الاعتبار بالاعتقاد و مقتضی الأصل لا الواقع، إذ الموضوع للإتمام کون السفر فی معصیهٔ، و نفس الحرمهٔ الواقعیهٔ

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۸۶

لا تکفی فی انتزاع عنوان العصیان ما لم تتنجز، و المفروض فی المقام عدم تنجزها.

و أما إذا اعتقد حرمهٔ السفر أو اقتضی الأصل حرمته و کان حلالا فی الواقع، فهل الاعتبار بالواقع أو بما اعتقده أو اقتضاه الأصل؟ فیه وجهان: من أنّ الظاهر من تعلیق الحکم علی موضوع کونه منوطا بوجوده الواقعی. و من أن المستفاد من أدلّهٔ عدم الترخص فی سفر المعصیهٔ بمناسبهٔ الحکم و الموضوع هو أنّ سوء نیهٔ المسافر و سوء قصده أوجب عدم کونه مشمولا للحکم المشروع إرفاقا و عدم استحقاقه لهذا الإرفاق، فیکون الاعتبار بالحرمهٔ فی اعتقاد المسافر لا بالحرمهٔ الواقعیهٔ.

حکم تبدّل قصد الصائم العاصی بسفره بعد الزوال

المسألهٔ السابعهٔ: إذا کان عاصیا بسفره فنوی الصوم، ثم تبدّل قصده إلی الطاعهٔ، فإن کان قبل الزوال فلا ریب فی وجوب الإفطار علیه، و أمّا إذا کان بعد الزوال فهل یصحّ صومه أو لا؟

الظاهر هو الصحهٔ، فإنّ ما دلّ علی صحهٔ صوم المکلف إذا خرج من بیته بعد الزوال یدل بالفحوی و تنقیح المناط علی الصحهٔ فی المقام أیضا، بداهٔ أنه لیس للخروج من المنزل بما هو هو دخل فی الحکم، بل الملاک فیه تحقق موجب القصر بعد الزوال.

فإن قلت: مقتضی ما دلّ علی عدم صحهٔ الصوم من المسافر بطلان الصوم فی المقام و فیمن سافر بعد الزوال، خرج منه الفرض الثانی بالدلیل، فیبقی غیره تحت العمومات.

قلت: بعد العلم بعدم دخالهٔ الخصوصیهٔ یحکم بمساواهٔ المقام للخارج بعد الزوال، فکأن الدلیل المخصص تعرض لمطلق من صام ثم عرض له موجب الإفطار بعد الزوال، فتأمّل.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۸۷

تذنیب فی حکم سفر الصید

اشارهٔ

سفر الصید علی ثلاثهٔ أقسام:

۱- أن یکون للتنزه و اللهو.

۲- أن یکون للتجارهٔ و تحصیل مال لا یحتاج إلیه فی إعاشته.

۳- أن یکون لتحصیل مال ینفقه علی نفسه و عیاله.

و قد تطابقت النصوص و الفتاوی علی عدم کون الأوّل موجبا للقصر لا فی الصلاهٔ و لا فی الصوم. و إنّما الإشکال فی أنه من أفراد سفر المعصیهٔ أو لا؟ و علی الثانی فهل یتحد بحسب الملاک مع سفر المعصیهٔ، بمعنی أن المانع عن القصر فی کلیهما أمر واحد، أو یختصّ کلّ منهما بملاک یخصه؟

ربما یظهر من بعض العبائر کعبارهٔ الشرائع «۱» مثلا کونه من أفراد سفر المعصیهٔ.

و من لم یعدّه من أفراده أیضا ذکره فی باب سفر المعصیهٔ. فیستفاد من ذلک عدم کونه عندهم مانعا مستقلا، بل المانع عن القصر عنوان جامع بینهما و لعلّه عبارهٔ عن عنوان المسیر الباطل المذکور فی روایات الباب.

و کیف کان فسفر الصید علی ثلاثهٔ أقسام، و البحث عنه یقع فی مقامین:

۱- فی أن أیّا من أقسامه یوجب القصر، و أیّا منها لا یوجبه.

۲- فی بیان حکمه التکلیفی من حیث الحرمهٔ و الإباحهٔ.

ما یوجب القصر من سفر الصید و ما لا یوجبه

اشارهٔ

أمّا المقام الأوّل فلا إشکال فی أنّ القسم الأوّل لا یوجب القصر مطلقا، و أن القسم الثالث یوجبه کذلک، و إنّما وقع الخلاف فی القسم الثانی، أعنی ما کان للتجارهٔ

---

(۱) راجع الشرائع ۱- ۱۳۴ (ط. أخری- ۱۰۲)، فی الشرط الرابع من شروط القصر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۸۸

بالنسبهٔ إلی الصلاهٔ دون الصوم. فلنذکر بعض أخبار الباب ثم نشرع فی تحقیق المسألهٔ. فنقول:

طوائف أخبار المسألهٔ و التحقیق فیها

الأخبار المتضمنهٔ لحکم سفر الصید ثلاث طوائف:

۱- ما تدلّ علی أن سفر الصید لا یوجب القصر مطلقا.

۲- ما تدل علی کونه مشارکا لغیره فی إیجاب القصر مطلقا.

۳- ما تدل علی التفصیل بین ما کان لقوته و قوت عیاله و بین ما کان للهو أو لطلب الفضول. و هذه الطائفهٔ شاهدهٔ للجمع بین الأولیین.

أمّا الطائفهٔ الأولی فقد مرّ بعضها فی ضمن أخبار سفر المعصیهٔ، و منها أیضا: ما رواه فی الخصال عن أبیه، عن أحمد بن إدریس، عن محمد بن أحمد، عن الحسن بن علی بن أبی عثمان، عن موسی المروزی، عن أبی الحسن الأوّل علیه السلام، قال: «قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: أربعهٔ یفسدن القلب و ینبتن النفاق فی القلب کما ینبت الماء الشجر: اللهو، و البذاء، و إتیان باب السلطان، و طلب الصید.» «۱» [۱]

و إطلاق النفاق هنا من جههٔ أن النفاق کالکفر مقول بالتشکیک، فکلّ ما حجب العبد عن ربه و شغله بغیره و لو آنا ما فهو سبب لوجود مرتبهٔ من الکفر و النفاق، کما لا یخفی.

و أمّا الطائفهٔ الثانیهٔ فمنها: ما رواه الشیخ بإسناده عن محمد بن علی بن محبوب، عن محمد بن الحسین، عن صفوان، عن عبد اللّه بن سنان، قال: سألت

---

[۱] لا یخفی عدم دلالهٔ الحدیث علی وجوب الإتمام فی سفر الصید إلّا أن یقال بدلالته علی کونه من أفراد سفر المعصیهٔ، فیتمّ من تلک الجههٔ. ح ع- م.

---

(۱) الوسائل ۵- ۵۱۳ (ط. أخری ۸- ۴۸۱)، الباب ۹ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۹.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۸۹

أبا عبد اللّه علیه السلام عن الرجل یتصید؟ فقال: «إن کان یدور حوله فلا یقصّر، و إن کان تجاوز الوقت فلیقصّر.» و روی الصدوق بإسناده عن العیص بن القاسم أنه سأل الصادق عن الرجل یتصید. و ذکر مثله. «۱»

و سؤال الراوی مجمل، حیث لا یعلم جههٔ سؤاله، و جواب الإمام علیه السلام لیس تفصیلا فی المسألهٔ، بل یستفاد منه أن حیثیهٔ التصید لا تغیّر حکم السفر، بل المتصید مطلقا کغیره: إن کان یدور حول بلده، أی لم یکن سفره بقدر المسافهٔ، فلا یقصّر، و إن کان تجاوز حدّ المسافهٔ فلیقصر. فکلمهٔ الوقت هنا قد استعملت فی الحدّ المکانی، و نظائره کثیرهٔ فی الروایات و المحاورات.

و منها أیضا: ما رواه الشیخ بإسناده عنه، عن العباس بن معروف، عن الحسن بن محبوب، عن بعض أصحابنا، عن أبی بصیر، عن أبی عبد اللّه علیه السلام قال: «لیس علی صاحب الصید تقصیر ثلاثهٔ أیّام. و إذا جاوز الثلاثهٔ لزمه.» و رواه الصدوق أیضا بإسناده عن أبی بصیر. «۲»

فإنّ الظاهر من هذا الحدیث أیضا أنّ المتصید مطلقا کغیره من المسافرین فی أنّه إن جاوز حدّ المسافهٔ لزمه القصر، غایهٔ الأمر أن تحدید المسافهٔ فیه وقع علی طبق فتوی أبی حنیفهٔ من التحدید بثلاث مراحل، رعایهٔ للتقیهٔ، فتدبّر.

و أما الطائفهٔ الثالثهٔ المفصلهٔ فمنها: ما رواه الشیخ بإسناده عن محمد بن علی بن محبوب، عن الحسن بن علی، عن عباس بن عامر، عن أبان بن عثمان، عن زرارهٔ، عن أبی جعفر علیه السلام، قال: سألته عمن یخرج من أهله بالصقورهٔ و البزاهٔ و الکلاب، یتنزه اللیلهٔ و اللیلتین و الثلاثهٔ، هل یقصّر من صلاته أم لا یقصّر؟ قال: «إنّما خرج فی

---

(۱) الوسائل ۵- ۵۱۱ و ۵۱۲ (ط. أخری ۸- ۴۷۹ و ۴۸۱)، الباب ۹ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیثان ۲ و ۸.

(۲) المصدر السابق ۵- ۵۱۱ (ط. أخری ۸- ۴۷۹) و الباب، الحدیث ۳.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۹۰

لهو، لا یقصّر.» قلت: الرجل یشیّع أخاه الیوم و الیومین فی شهر رمضان؟ قال:

«یفطر و یقصّر، فإنّ ذلک حقّ علیه.» «۱»

و منها أیضا: ما رواه بإسناده عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عن ابن بکیر، عن عبید بن زرارهٔ، قال: سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن الرجل یخرج إلی الصید أ یقصّر أو یتمّ؟ قال: «یتم، لأنّه لیس بمسیر حق.» و رواه الکلینی أیضا عن محمد بن یحیی، عن أحمد بن محمد. «۲»

و أوضح أخبار هذه الطائفهٔ ما رواه الشیخ بإسناده عن أحمد بن محمد، عن عمران بن محمد بن عمران القمّی، عن بعض أصحابنا، عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال:

قلت له: الرجل یخرج إلی الصید مسیرهٔ یوم أو یومین (أو ثلاثهٔ- الفقیه) أ یقصّر أو یتمّ؟

فقال: «إن خرج لقوته و قوت عیاله فلیفطر و لیقصّر، و إن خرج لطلب الفضول فلا، و لا کرامهٔ.» و رواه الصدوق أیضا مرسلا. و رواه الکلینی عن عدّهٔ من أصحابنا، عن أحمد بن محمد. «۳»

و إطلاق ذیل الحدیث یشمل ما إذا کان التصید بقصد التجارهٔ إذا لم یحتج إلیها فی إعاشته. و مقتضی ذلک وجوب الإتمام علیه فی صلاته و صومه، و لکنه بالنسبهٔ إلی الصوم غیر مفتی به. نعم، وقع الاختلاف بالنسبهٔ إلی صلاته، کما سیأتی. و لأجل ذلک ربما یقال: إنّ المراد بطلب الفضول خصوص ما کان للهو، و لکنه بعید کما لا یخفی.

و کیف کان فالطائفهٔ الثالثهٔ شاهدهٔ للجمع بین الأولیین، و بها یرتفع التهافت بینهما.

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۵۱۱ و ۵۱۴ (ط. أخری ۸- ۴۷۸ و ۴۸۳)، الباب ۹ منها، الحدیث ۱، و الباب ۱۰، الحدیث ۴.

(۲) المصدر السابق ۵- ۵۱۱ (ط. أخری ۸- ۴۷۹)، الباب ۹، الحدیث ۴.

(۳) المصدر السابق ۵- ۵۱۲ (ط. أخری ۸- ۴۸۰) و الباب، الحدیث ۵.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۹۱

و أمّا ما رواه الشیخ بإسناده عن محمد بن أحمد بن یحیی، عن أحمد بن محمد السیّاری، عن بعض أهل العسکر، قال: خرج عن أبی الحسن علیه السلام: «أنّ صاحب الصید یقصّر ما دام علی الجادّهٔ، فإذا عدل عن الجادهٔ أتمّ، فإذا رجع إلیها قصّر» «۱» فلا ینافی ما ذکرناه من التفصیل، لإمکان حمله علی من سافر بغیر قصد الصید ثم عدل عن الجادّهٔ بقصده.

و السیّاری ممن رموه بالضعف، لما نسب إلیه من الغلو. هذا، و قد عرفت منّا سابقا أنّ کثیرا ممن نسب إلیهم الغلوّ کان لهم عقائد صحیحهٔ متقنهٔ، غایهٔ الأمر أن بعض الشیعهٔ کانوا لقصورهم فی بعض العقائد ربما یعدّون بعض العقائد الکاملهٔ الصحیحهٔ غلوّا و إفراطا، فلا یلتفت إلی کثیر مما ینسب إلی الأصحاب من الغلوّ و الإفراط.

و بالجملهٔ یتحصل من الجمع بین أخبار الباب أنّ سفر الصید إن کان للهو و البطر لم یوجب القصر أصلا، لا فی الصلاهٔ و لا فی الصوم، و إن کان للإعاشهٔ أوجب القصر فیهما، و لا خلاف أیضا بین الأصحاب فی ذلک و لا إشکال.

حکم سفر الصید إذا کان للتجارهٔ

و إنّما الإشکال فیما إذا کان للتجارهٔ و تزیید المال، فإنّهم بعد ما اتفقوا علی ثبوت الترخص له بالنسبهٔ إلی صومه اختلفوا فی وظیفته بالنسبهٔ إلی صلاته:

فأفتی الشیخ فی نهایته، و کذلک المفید، و علی بن بابویه، و ابن البرّاج، و ابن إدریس، و ابن حمزهٔ بوجوب الإتمام علیه فی الصلاهٔ و

التقصير فی الصوم. «۲»

و فی المبسوط: «و إن كان للتجارهٔ دون الحاجهٔ روی أصحابنا أنه يتمّ الصلاهٔ

---

(۱) المصدر السابق و الصفحهٔ و الباب، الحديث ۶.

(۲) راجع النهايهٔ- ۱۲۲، و المقنعهٔ- ۳۴۹ (فی باب حكم المسافرين فی الصيام)، و المهذّب ۱- ۱۰۶، و الوسيلهٔ- ۱۰۹. و حكاه عن ابن بابويه فی المختلف- ۱۶۱ (ط. أخری ۲- ۵۲۱).

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۹۲

و يفطر الصوم.» «۱»

و فی السرائر: «فأمّا إن كان الصيد للتجارهٔ دون الحاجهٔ للقوت روی أصحابنا بأجمعهم أنه يتمّ الصلاهٔ و يفطر الصوم، و كلّ سفر أوجب التقصير فی الصلاهٔ أوجب التقصير فی الصوم، و كلّ سفر أوجب التقصير فی الصوم أوجب تقصير الصلاهٔ إلّا هذه المسألهٔ فحسب، للإجماع عليها». «۲»

و خالف فی ذلك المحقق و العلامهٔ، و تبعهما أكثر المتأخرين، «۳» فأفتوا بأنه يقصّر فی صلاته و صومه معا:

قال فی المعتبر: «و لو كان للتجارهٔ قال الشيخ فی النهايهٔ و المبسوط: يتمّ صلاته و يفطر صومه. و تابعهٔ جماعهٔ من الأصحاب، و نحن نطالبه بدلالهٔ الفرق و نقول: إن كان مباحا قصّر فيهما، و إن لم يكن أتم فيهما». «۴»

أقول: لا يخفی أن فتوی هؤلاء الأعاظم و الأجلاء بالفرق بين الصلاهٔ و الصوم، مع عدم استفادته من عموم قاعدهٔ و عدم موافقته لاعتبار عقلی، مما يكشف قطعا عن وجود نصّ فی المسألهٔ و أصل إليهم، و قد أشير إليه فی المبسوط و السرائر أيضا، بداهٔ أن هذه التفرقهٔ لو كانت مما يمكن استنباطها من عموم أو إطلاق دليل أو كانت مما يساعده الاعتبارات العقليهٔ و الاستحسانات الذوقيهٔ مثلا لأمكن القول بعدم كشفها عن وجود النصّ، و لكنه من الواضحات أنه لا يساعد اعتبار عقلی و لا قاعدهٔ كليهٔ علی

---

(۱) المبسوط ۱- ۱۳۶، كتاب الصلاهٔ المسافر.

(۲) السرائر ۱- ۳۲۷، باب صلاهٔ المسافر. و المتن هنا يوافق الطبعهٔ الحديثهٔ، ففيها زيادهٔ ليست فی طبعته الحجريهٔ ص ۷۳، فلاحظ.

(۳) راجع المختصر النافع- ۵۱، و المختلف- ۱۶۱ (ط. أخری ۲- ۵۲۲) و غيره من كتب العلّامهٔ، و البيان- ۱۵۷ (ط. أخری- ۲۶۳)، و الروض- ۳۸۸، و جامع المقاصد ۲- ۵۱۴، و مجمع الفائدهٔ ۳- ۳۸۶، و غيرها مما هو مذكور فی مفتاح الكرامهٔ ۳- ۵۸۰.

(۴) المعتبر ۲- ۴۷۱، فی الشرط الثالث من شروط القصر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۹۳

التفكيك و التفرقهٔ بين الصلاهٔ و الصوم كما هو واضح لا يخفی. و بالجملهٔ لا يبقی شك فی أنّ فتوی هؤلاء الأعاظم فی هذه المسألهٔ المخالفهٔ للاعتبارات و القواعد يكشف كشفا قطعيا عن وجود نصّ و أصل إليهم يدلّ عليها، و أنه كان حجهٔ لديهم قابلًا للاعتماد عليه. فالإفتاء بخلافهم مشكل. كيف! و اعتمادنا فی باب جرح الرواهٔ و تعديلهم ليس إلّا علی هؤلاء الأعاظم «قدهم» فكيف يمكن مخالفتهم فی مثل هذه المسألهٔ؟! ألا ترى أنّ ابن إدريس مع تصلبه فی إنكار حجيهٔ خبر الواحد قد وافقهم فی هذه المسألهٔ و نسبها إلی الإجماع، فيستكشف بذلك وضوح الحكم لديهم بحيث لم يكن قابلًا للإنكار.

فإن قلت: لو كان فی المسألهٔ نصّ فلم لم يودعوها فی جوامعهم؟

قلت: قد أشرنا مرارا إلی أن بناء مثل الكلينی و الشيخ و الصدوق «قدهم» لم يكن علی إيداع جميع ما وجدوه فی الجوامع الأوّليهٔ فی جوامعهم التی بأيدينا، و لعلّ المتتبع فی فقه الشيعهٔ الإماميهٔ يعثر علی أكثر من خمسمائهٔ مسألهٔ أفتی فيها المشايخ طرّا بفتوی يستكشف

بسببها وجود النصّ فيها مع عدم كونه مذكورا فی جوامعهم التی ألّفوها لضبط الأحاديث.

و يشهد لذلك وجود أخبار كثيرهٔ فی جامع مع عدم ذكرها فی جامع آخر. و لعلّ الوجه فی ذلك أنّ بناءهم لم يكن علی نقل جميع ما يجدونه فی الجوامع الأوّليهٔ، بل علی نقل خصوص ما كان لهم طريق مسلسل إلی رواتها.

و بالجملهٔ لا ينبغی لأحد أن يرتاب فی أنّ الجوامع الأوّليهٔ التی ألّفها الطبقهٔ السادسهٔ من أصحابنا كانت مشتملهٔ علی أخبار كثيرهٔ لم يودعها المشايخ الثلاثهٔ فی الجوامع الأربعهٔ التی بأيدينا. [۱]

---

[۱] ربما يقال إنّ تسليم هذا المعنی يوجب سقوط أخبار الكتب الأربعهٔ عن الحجيهٔ رأسا، كما لا يخفی وجهه.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۹۴

و لا يخفی أن المحقق و العلامهٔ «قدهما» أيضا قد عثرا علی هذه النكتهٔ، و لذلك تراهما فی نظائرها هذه المسألهٔ يعتمدان علی فتوی الأقدمين و يستكشفان بذلك وجود النصّ. و علی هذا فاعتراض المحقق فی هذه المسألهٔ علی الشيخ بمطالبهٔ الدليل فی غير محلّه، إذ للشيخ أن يقول إنّ تأخر العصر حجب عنك الدليل، و لو كنت فی عصرنا لاعترفت بما اعترفنا به من جههٔ وضوح المسألهٔ لدی الأصحاب و روايتهم لها.

و لعل مخالفهٔ المحقق و العلامهٔ فی هذه المسألهٔ كانت من جههٔ مخالفتها للاعتبار، حيث إن مقتضی الاعتبار العقلی مساواهٔ الصلاهٔ و الصوم فی الترخص و عدمه، أو من جههٔ مخالفتها للنصوص الدالهٔ علی تلازم التقصير و الإفطار، كقوله عليه السلام فی صحيحهٔ معاويهٔ بن وهب: «إذا قصّرت أفطرت و إذا أفطرت قصّرت» «۱». هذا.

و لكن يرد علی ذلك أن الاعتبارات الظنيهٔ لا يستكشف بها الأحكام. و ما دلّ علی التلازم بين الحكمين عامّ يمكن تخصيصه بالدليل، و قد عرفت أن فتوی الأقدمين فی أمر يخالف القواعد و الاعتبارات مما يكشف عن وجود النصّ قطعا، مع أنّ أصحابنا كانوا من أهل النصّ و الروايهٔ و لم يكونوا يعتمدون علی القياسات و الاستحسانات أصلا.

فالقول بوجوب الإتمام فی الصلاهٔ و القصر فی الصوم فی هذه المسألهٔ لا يخلو عن قوهٔ. و لو بنی علی الاحتياط بالجمع فمورده الصلاهٔ دون الصوم، لاتفاق الجميع علی ثبوت التقصير فيه.

هذا كله ما يتعلق بالمقام الأوّل. أعنی وظيفهٔ الصائد بالنسبهٔ إلی صلاته و صومه.

بيان حكمه التكليفی

و أمّا المقام الثانی، أعنی بيان حكم التصيد من حيث الحرمهٔ و عدمها، فملخّص

---

(۱) الوسائل ۵- ۵۲۸ (ط. أخری ۸- ۵۰۳)، الباب ۱۵ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحديث ۱۷.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۹۵

الكلام فيه أنّه إن كان للإعاشهٔ أو التجارهٔ فلا إشكال فی عدم حرمته. كيف! و لو كان التصيد للتجارهٔ محرّما لما ثبت التقصير فی صومه أيضا و قد عرفت أنّه متفق عليه.

و أما إذا كان بقصد اللهو و البطر، كما هو شأن المترفين و المتنعمين من أبناء الدنيا، فهل يكون محرّما و يكون ثبوت الإتمام فيه لذلك، أو لا يكون محرّما، و إنما يثبت الإتمام فيه لأجل تحقق جامع بين سفر المعصيهٔ و بين هذا القسم من سفر الصيد يكون هو الموضوع حقيقهٔ لعدم الترخص؟

فی المسألهٔ وجهان: ربما یظهر من بعض العبائر حرمته، بل صرّح بها بعضهم، حیث عدوّه من أفراد سفر المعصیهٔ، و منهم المحقق فی الشرائع. «۱»

و ناقش فی ذلک المقدس البغدادی «قده» [۱]، و أنکره أشدّ الإنکار و قال علی ما حکی عنه ما حاصله: «أنه فی أی شیء شککنا فلا نشک فی جواز الصید للتنزه، إذ لا فرق بینه و بین التنزه بالمناظر البهیجهٔ و المراکب الحسنهٔ و مجامع الأنس و نحوها مما قضت السیرهٔ القطعیهٔ بإباحتها». «۲»

و یمکن تأییده فی ذلک بأنّ التصید للهو و البطر کان أمرا معروفا بین المترفین متداولا بین المتنعمین من أبناء الدنیا حتی فی أعصار الأئمهٔ علیهم السلام و ما قبلها، فلو کان أمرا محرما لکان علی الأئمهٔ علیهم السلام إنکاره بأشدّ الإنکار و بیان حرمته لأصحابهم، و لو بیّنوها لوصل إلینا و صارت حرمته من الضروریات عند الشیعهٔ و المتدینین، نظیر حرمهٔ الخمر و الزنا و نحوهما من المحرمات، فإنّ الأمور المبتلی بها المتداولهٔ بین الناس لو کانت

---

[۱] هو من أعاظم المحققین، و کان معاصرا للمحقق القمی و مجازا من قبله. کذا قال الأستاذ (مدّ ظلّه العالی). راجع روضات الجنات ۶- ۱۰۴، و مستدرک الوسائل ۳- ۳۹۹، الفائدهٔ الثالثهٔ من الخاتمهٔ، و قد مرّ ذکره فی ص ۲۴۲، الهامش ۱.

---

(۱) راجع الشرائع ۱- ۱۳۴ (ط. أخری- ۱۰۲)، و القواعد ۱- ۵۰، و الذکری- ۲۶۰، و الروض- ۳۸۸، و الذخیرهٔ- ۴۰۹، و غیرها.

(۲) حکاه عنه فی الجواهر ۱۴- ۲۶۵، فی الشرط الرابع من شروط القصر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۹۶

محرمهٔ لما خفیت حرمتها علی المتدینین و کان أمرها واضحا بینهم، مع أن التصید اللهوی لیس بهذه المثابهٔ و إلّا لم یخف حرمته، و لم یقع فیها خلاف، و القدماء قبل المحقق و العلامهٔ أیضا لا یستفاد من عباراتهم حرمته، بل یستفاد عدمها، فإنّ الشیخ مثلا ذکر فی نهایته سفر الصید فی قبال سفر المعصیهٔ و لم یجعله من أفراده. «۱» و فی الخلاف أیضا عقد لهما مسألتین ذکر فی إحداهما سفر المعصیهٔ و قال ما حاصله: أنّه لا یوجب القصر، و به قال الشافعی و مالک و أحمد و إسحاق. و قال قوم: سفر المعصیهٔ کسفر الطاعهٔ فی جواز التقصیر، ذهب إلیه الأوزاعی و الثوری و أبو حنیفهٔ و أصحابه.

و ذکر فی المسألهٔ الأخری سفر الصید و قال: «إذا سافر للصید بطرا أو لهوا لا یجوز له التقصیر، و خالف جمیع الفقهاء فی ذلک». «۲»

و کیف کان فلا یستفاد من عبائر القدماء أیضا حرمهٔ الصید اللهوی.

نعم، الفاضل الکامل عبد العزیز بن البراج قسم فی مهذّبه السفر إلی أربعهٔ أقسام:

واجب و مندوب و مباح و قبیح، و مثّل للقبیح بسفر المعصیهٔ و سفر الصید. «۳» هذا.

و لکن القبح أیضا أعمّ من الحرمهٔ الشرعیهٔ.

و بالجملهٔ لیس لنا دلیل متقن یستفاد منه حرمهٔ التنزه بالصید. و لو کان محرّما لصار حرمته من الضروریات کنظائره من المحرمات المتداولهٔ بین الناس. فمقتضی الإطلاقات الدالّهٔ علی جواز التصید فی غیر حال الإحرام جوازه مطلقا و إن کان للتنزه و التفریح.

قال عزّ من قائل فی سورهٔ المائدهٔ أُحِلَّتْ لَکُمْ بَهِیمَهُ الْأَنْعامِ إِلّا ما یُتْلی عَلَیْکُمْ غَیْرَ مُحِلِّی الصَّیْدِ وَ أَنْتُمْ حُرُمٌ.

و قال فیها أیضا وَ إِذا حَلَلْتُمْ فَاصْطادُوا.

---

(۱) راجع النهایهٔ- ۱۲۲، باب الصلاهٔ فی السفر.

(۲) راجع الخلاف ۱- ۵۸۷، المسألهٔ ۳۴۹، و ص ۵۸۸، المسألهٔ ۳۵۰.

(۳) راجع المهذّب ۱- ۱۰۶- ۱۰۵، باب صلاهٔ السفر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۹۷

و الأمر فی الآیهٔ وقع عقیب الحظر، فیدلّ علی حلّیهٔ مطلق الاصطیاد.

و قال فیها أیضا أُحِلَّ لَکُمْ صَیْدُ الْبَحْرِ وَ طَعامُهُ مَتاعاً لَکُمْ وَ لِلسَّیَّارَهِ وَ حُرِّمَ عَلَیْکُمْ صَیْدُ الْبَرِّ ما دُمْتُمْ حُرُماً «۱» [۱] هذا مضافا إلی أنّ مقتضی الأصل أیضا الإباحهٔ و الحلّیهٔ. فبذلک کلّه یؤیّد کلام المقدّس الکاظمی [البغدادی] «قده».

و أمّا القول بالحرمهٔ فیمکن أن یستشهد له بروایهٔ حمّاد بن عثمان السابقهٔ (الخامسهٔ من أخبار سفر المعصیهٔ)، حیث إنّه علیه السلام جعل فیها باغی الصید کالسارق فی عدم حلیهٔ المیتهٔ له و إن اضطر إلی أکلها، فیستفاد من جعله ردیفا للسارق و حکمه بحرمهٔ المیتهٔ له و إن اضطر إلی أکلها أنّ فعله هذا یقع مبغوضا للمولی.

هذا و لکن العمل بمضمون الروایهٔ مشکل، فإنّ حفظ النفس من أهمّ الواجبات، فکیف یمکن لفقیه أن یلتزم بحرمهٔ أکل المیتهٔ لمثل الصائد إذا توقف حفظ نفسه علی أکلها؟! [۲] و أما التعبیرات الواردهٔ فی غیر روایهٔ حماد: من قوله علیه السلام: «إنما خرج فی لهو» و قوله: «لأنه لیس بمسیر حق»، و قوله: «فإن التصید مسیر باطل» «۲» فلا یستفاد منها الحرمهٔ الشرعیهٔ، لکونها أعمّ من الحرمهٔ.

و حرمهٔ بعض أقسام اللهو و إن کانت قطعیهٔ لکن لا یمکن الالتزام بحرمهٔ جمیع

---

[۱] کون هذه الآیات بصدد بیان حلیهٔ التصید بما هو هو حتی یتمسک بإطلاقها للمقام محلّ تأمل. ح ع- م.

[۲] الحرمهٔ الشرعیهٔ بسبب کون الاضطرار بسوء الاختیار لا تنافی إلزام العقل بفعله إرشادا إلی أقلّ المحذورین، و قد التزموا بنظیر ذلک فی مسألهٔ الخروج من الأرض المغصوبهٔ إذا توسطها بسوء اختیاره. ح ع- م.

---

(۱) رقم الآیات: ۱ و ۲ و ۹۶ من المائدهٔ.

(۲) راجع الوسائل ۵- ۵۱۲- ۵۱۱ (ط. أخری ۸- ۴۸۱- ۴۷۹)، الباب ۹ من أبواب صلاهٔ المسافر، الأحادیث ۱ و ۴ و ۷.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۹۸

أقسامه، إذ المحرم من اللهو هو ما أوجب خروج الإنسان من حالته الطبیعیهٔ، بحیث یوجد له حالهٔ سکر لا یبقی معها للعقل حکومهٔ و سلطنهٔ، کالألحان الموسیقیهٔ التی تخرج من استمعها من الموازین العقلیهٔ و تجعله مسلوب الاختیار فی حرکاته و سکناته فیتحرک و یترنم علی طبق نغماتها و إن کان من أعقل الناس و أمتنهم.

و بالجملهٔ المحرم منه ما یوجب خروج الإنسان من المتانهٔ و الوقار قهرا و یوجد له سکرا روحیا یزول معه حکومهٔ العقل بالکلیهٔ، و من الواضحات أنّ التصید و إن کان بقصد التنزه لیس من هذا القبیل، فتدبّر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۲۹۹

السادس: الوصول إلی حدّ الترخّص

اشارهٔ

و من شروط القصر الوصول إلی حد الترخّص فی خروجه من البلد، و عدم الوصول إلیه فی رجوعه إلی البلد.

و اعتبار ذلک هو المشهور بین الأصحاب. نعم، نسب إلی علی بن بابویه القول بعدم اعتباره و ثبوت القصر بمجرد الخروج من المنزل، «۱» و لکنه شاذّ لا یعبأ به.

تعیین حدّ الترخّص

و ذکر الأصحاب فی تحدید حدّ الترخص أمرین: ۱- أن یخفی علیه أذان البلد.

۲- أن یتواری عنه جدرانه.

و مستند هم للثانی صحیحهٔ محمد بن مسلم التی رواها المشایخ الثلاثهٔ.

و للأوّل أخبار مستفیضهٔ أهمها صحیحهٔ عبد اللّه بن سنان، فلنذکر الصحیحین ثم نشرع فی تحقیق المسألهٔ، فنقول:

روی الکلینی عن محمّد بن یحیی، عن محمّد بن الحسین، عن صفوان بن یحیی، عن العلاء بن رزین، عن محمد بن مسلم، قال: قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام:

الرجل یرید السفر، متی یقصّر؟ قال: «إذا توارى من البیوت.» قال: قلت: الرجل یرید السفر فیخرج حین تزول الشمس؟ قال: «إذا خرجت فصلّ رکعتین». قال الکلینی: و روی الحسین بن سعید. عن صفوان و فضالهٔ، عن العلاء مثله. و رواه الشیخ أیضا بإسناده عن الکلینی، و بإسناده عن الحسین بن سعید. و رواه الصدوق أیضا بإسناده عن محمد بن مسلم. «۲»

---

(۱) راجع المختلف- ۱۶۳ (ط. أخری ۲- ۵۳۴)، المسألهٔ ۳۹۲.

(۲) الوسائل ۵- ۵۰۵ (ط. أخری ۸- ۴۷۰)، الباب ۶ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۱.

و روی الشیخ بإسناده عن الصفّار، عن عبد اللّه بن عامر، عن عبد الرحمن بن أبی نجران، عن عبد اللّه بن سنان، عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال: سألته عن التقصیر؟

قال: «إذا کنت فی الموضع الذی تسمع فیه الأذان فأتمّ، و إذا کنت فی الموضع الذی لا تسمع فیه الأذان فقصّر، و إذا قدمت من سفرک فمثل ذلک.» «۱»

و المراد بالبیوت فی الروایهٔ الأولی: المجتمع الذی توطن فیه هذا المسافر، من الخیم المجتمعهٔ أو الدور المتلاصقهٔ التی لا یطلق علی هذا الشخص ما دام فیها عنوان المسافر و إن کان البلد المتحصل منها معظما. هذا.

و لا یخفی أنّ المذکور فی الروایهٔ الأولی یخالف ظاهرا لما ذکره الأصحاب، إذ المذکور فی کلماتهم تواری الجدران من المسافر، و المذکور فی الروایهٔ تواری المسافر من البیوت، و المتبادر من تواریه من البیوت عدم رؤیهٔ البیوت إیّاه، لو فرض کونها مبصرهٔ، أو عدم رؤیهٔ أهلها إیّاه، نظیر قوله تعالی وَ سْئَلِ الْقَرْیَهَ. «۲»

و بالجملهٔ الحدیث یدلّ علی اعتبار غیبوبهٔ المسافر عن البلد لا غیبوبهٔ البلد عنه.

فإن قلت: لعلّهما متلازمتان خارجا، و کلام الأصحاب مبنی علی التعبیر عن الشیء بلازمه.

قلت: لا نسلّم تلازمهما، فإنّ تواری المسافر عن البیوت یحصل قبل تواری البیوت عنه، من جههٔ أن الجسم کلّما کان أصغر جثهٔ و أقصر کان من الخفاء أقرب، فالمسافر لصغر جثته یتواری من أهل البیوت قبل أن یتوارى البیوت منه. هذا.

و یمکن أن یجاب عن هذا الإشکال بوجوه:

الأوّل أنّ اشتهار التعبیر بتواری الجدران یکشف عن وجود نصّ و أصل یدلّ علیه، أو عن کون هذا النصّ الواصل علی خلاف ما وصل إلینا متنا، و حینئذ فیکون الاعتبار بما اشتهر بین الأصحاب.

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۵۰۶ (ط. أخری ۸- ۴۷۲) و الباب، الحدیث ۳.

(۲) سورهٔ یوسف (۱۲)، الآیهٔ ۸۲.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۰۱

الثانی أنّ الملاک واقعا هو توارى المسافر من البلد و غیبوبته عنه کما فی الروایهٔ، و لکن الأصحاب إنّما عبّروا عنه بما عبّروا لما رأوا أنّ الروایهٔ وردت فی مقام التحدید و بیان أمارهٔ یعتمد علیها المسافر فی قصره و إتمامه، و ما یمکن أن یطلع علیه المسافر إنما هو خفاء البلد علیه، و أمّا خفاؤه علی البلد فأمر لا یطلع علیه إلّا بمثل التلغراف و نحوه مثلا، فعبّروا عما هو الملاک واقعا بما یکون أمارهٔ علی تحققه قبلها، و یجوز جعل شیء یحصل عقیب شیء آخر أمارهٔ علی ذلک الشیء. فمحط نظرهم هو أنه یجب القصر عند خفاء الجدران من جههٔ أنه یکشف عن تحقق ملاک القصر قبله. و نظیر ذلک ما ذکروه من أنّ وصول الکواکب الطالعهٔ فی أوّل الغروب إلی دائرهٔ نصف النهار أمارهٔ علی انتصاف اللیل، مع أنه من الواضحات أنّ اللیل الشرعی من المغرب إلی الفجر، فالانتصاف یحصل قبل وصول الکواکب إلی دائرهٔ نصف النهار کما لا یخفی.

الثالث أن یقال: إنّا لا نسلّم أن توارى المسافر من البیوت یحصل قبل توارى البیوت منه، بل لعلهما متلازمان، فیجوز التعبیر عن أحدهما بالآخر.

بیان ذلک: أن المراد بالبیوت إن کان هی البیوت المرتفعهٔ المتداولهٔ فی زماننا المشتملهٔ علی طبقتین أو أزید سلّمنا عدم التلازم بین خفائها علی المسافر و خفاء المسافر علیها، و لکن الظاهر أن المراد منها لیس هذا القبیل من البیوت، بل المراد منها هی البیوت المتداولهٔ فی عصر صدور الروایهٔ: من بیوت الأعراب و خیمهم التی لم یکن ارتفاعها أزید من ارتفاع قامهٔ الإنسان بکثیر، فیتلازم خفاؤها المسبب عن البعد مع توارى المسافر عنها، إذ المؤثر فی قبلیهٔ الخفاء و بعدیته هو طول الارتفاع و قصره، و لا دخالهٔ لعرض الشیء فی ذلک کما لا یخفی. و بالجملهٔ خفاء البیوت أمارهٔ تکشف عن حصول خفاء المسافر و ثبوت الترخص إمّا من حینه کما هو مقتضی هذا الوجه أو من قبله کما هو مقتضی الوجه الثانی، فتدبّر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۰۲

و ربما یقال أیضا فی الجواب عن الإشکال: إنّ التوارى من باب التفاعل الدالّ علی المشارکهٔ، فالمراد حصول الخفاء من الطرفین.

و فیه أن التفاعل إنّما یدلّ علی المشارکهٔ إذا عطف علی فاعله بالواو کقولنا:

«تضارب زید و عمرو»، لا مطلقا، فلا یدلّ التوارى المذکور فی الروایهٔ علی الاشتراک.

ثمّ إن الظاهر من الحدیث أنّ الاعتبار بنفس البیوت لا بسور البلد، و بالبیوت المتعارفهٔ لا کثیرهٔ الارتفاع المتداولهٔ فی أعصارنا، و ببیوت البلد من القریهٔ أو المصر أو الخیم المتلاصقهٔ لا ببیوت المحلهٔ و إن عظم البلد، ما لم یبلغ فی الکبر حدّا یطلق علی من خرج من محلهٔ منها إلی محلهٔ أخری عنوان المسافر. و المراد بالتوارى هو التوارى الحاصل بسبب نفس البعد لا بسبب الجبال و الأشجار المحیطهٔ بالبلد و ارتفاع الأرض و انخفاضها، و الاعتبار فی العین بما توسط فی الحدّهٔ و الضعف. و هذا کلّه واضح لا سترهٔ علیه.

هذا مما یتعلق بالحدّ الأوّل المذکور فی روایهٔ محمّد بن مسلم.

و أمّا خفاء الأذان فالظاهر أن المراد به خفاء ما تعارف من أذان المصر، الصادر عن مؤذن متوسط الصوت، فی المأذنهٔ المعدّهٔ له، فی الهواء المتوسط، لا کل أذان و لو کان فی صحن المسجد مثلا. و إذا کبر المصر و تعدّد الأذان المتعارف فیه کان الاعتبار بما یکون فی جههٔ طریق المسافر، کما أنّ الظاهر عدم دخل خصوصیهٔ الأذان بل هو بنظر العرف من باب المثال. فالملاک خفاء الأصوات المرتفعهٔ فی البلد أیّ صوت کان. و بذلک یظهر أنّ الاعتبار فی خفاء الأذان بخفاء أصل الصوت، بحیث لا یسمع شیئا، لا عدم تمییز فصوله فقط و إنّ توهّم.

ثم إنّه لا ریب فی عدم دخالهٔ فعلیهٔ البیوت أو الأذان، بل المراد حصول البعد عن المقرّ الفعلی بمقدار یخفی علیه البیوت أو الأذان علی فرض وجودهما. فالملاک هو مقدار البعد الملازم لهذین الحدّین، أو لأحدهما، علی الخلاف الآتی.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۰۳

تکمیل رفع التهافت بین روایتی الخفاء و التواری

لا- یخفی أن صحیحهٔ محمّد بن مسلم تدلّ بمنطوقها علی أن التواری من البیوت هو السبب الموجب للقصر، و بمفهومها علی نفی سببیهٔ الغیر، و صحیحهٔ ابن سنان تدل بفقرتها الثانیهٔ علی أن خفاء الأذان بنفسه سبب للقصر، و بفقرتها الأولی التی هی بمنزلهٔ المفهوم للفقرهٔ الثانیهٔ تدلّ علی نفی سببیهٔ الغیر.

و علی هذا أشکل علی القوم الجمع بین الصحیحتین:

فقیل بتقدیم صحیحهٔ ابن مسلم و طرح الأخری، لکون نقل المشایخ الثلاثهٔ سببا لرجحانها.

و قیل بالعکس، لاعتضاد صحیحهٔ ابن سنان بالروایات الأخر الواردهٔ بمضمونها.

و قیل بأنهما متکافئتان، فیتخیّر الفقیه فی الأخذ بأیهما أراد، نظیر سائر التخییرات الظاهریهٔ المذکورهٔ فی الموارد المختلفهٔ. «۱» ثم یقع النزاع فی أنّ التخییر ابتدائی أو استمراری.

هذا کله بناء علی عدم تقدیم الجمع العرفی علی الترجیح أو التخییر، و أما بناء علی تقدیمه کما هو الأقوی فهل یتمشی الجمع العرفی فی المقام أو لا؟

و علی فرض التمشی فهل یجمع بینهما بالتخییر الواقعی بمعنی أن المکلف یتخیر فی جعل هذا حدّا أو ذلک، نظیر التخییر فی باب خصال الکفارهٔ، أو بتقیید منطوق کل منهما بمنطوق الأخری، فینتج عدم کفایهٔ أحدهما فی ثبوت الترخص ما لم یحصل الآخر، أو بتقیید مفهوم کل منهما بمنطوق الأخری، فینتج

---

(۱) راجع مفتاح الکرامهٔ ۳- ۵۴۵، و المختلف- ۱۶۳ (ط. أخری ۲- ۵۳۳)، المسألهٔ ۳۹۲.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۰۴

کون کل واحد منهما سببا مستقلا للترخص؟

فی المسألهٔ وجوه.

و الحق أن یقال: إنّ کلا من الجمع و التخییر و الترجیح موقوف علی التعارض، و أنّ لکم بإثباته فی المقام، بل لنا أن نمنعه بأحد من الوجهین الآتیین:

الأوّل: أنّ التعارض متوقف علی تسلیم ما ذکروه من حصول خفاء الأذان قبل خفاء الجدران دائما، و نحن لا نسلّم ذلک، إذ لم یعلم بنحو الجزم أن المراد بالأذان أذان آخر البلد من ناحیهٔ المسافر، أو أذان وسط الشهر، أو غیرهما؟ ثم المعتبر هو الأذان فی المأذنهٔ المعدهٔ له، أو مطلق الأذان؟ ثم إنّ الملاک هو خفاء نفس الصوت، أو عدم تمییز الفصول؟ ثم إنّ المؤذن یعتبر فیه أن یکون رفیع الصوت، أو لا؟ و لو قیل باعتبار التوسط فی هذه الأمور فالأفراد المتوسطهٔ أیضا مختلفهٔ. ثم إنّ الاعتبار فی الأمارهٔ الثانیهٔ بتواری المسافر من البیوت کما هو مقتضی الروایهٔ لا بتواریها منه، و لو سلّم فلیس المراد بالبیوت: البیوت المتداولهٔ فی زماننا، بل البیوت التی تقرب فی الطول طول قامهٔ الإنسان أعنی بیوت الأعراب و القری المتداولهٔ فی عصر صدور الروایهٔ، و خفاؤها لا- یتوقف علی طی مسافهٔ کثیرهٔ، و لو سلّم فلا أقلّ من شمول إطلاق البیوت لمثل هذه البیوت أیضا.

و علی هذا فبعد ما تفاوت أفراد الأذان تفاوتا فاحشا لعلّ ما أرید منها واقعا یلازم تواری المسافر من البیوت أو تواریها منه، أو لعلّ کلّا من الحدّین قد اعتبر بعرض عریض بحیث یلازم بعض مراتبه بعض مراتب الحدّ الآخر. و بالجملهٔ لیس لکلّ من خفاء الأذان أو البیوت حدّ معین مشخص لا- یحتمل الزیادهٔ و النقصان حتی یحکم بالمقایسهٔ بینهما أنّ أیّا منهما یحصل قبل بالآخر. و قد عرفت أیضا فی

مطاوی کلماتنا أنّ الاعتبار لیس بنفس الأمرین المذکورین و فعلیتهما، بل جعل کلّ منهما کنایهٔ عن مقدار من البعد. فالروایهٔ الأولی تدلّ علی أنّ الملاک فی ثبوت الترخص

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۰۵

حصول البعد بمقدار یخفی معه المسافر أو البیوت، و الروایهٔ الثانیهٔ تدلّ علی أنّ الملاک فیه حصول البعد بمقدار یخفی معه الأذان. و علی ما ذکرناه من مراتب الحدّین فإثبات اختلاف هذین البعدین مشکل. و لعل المراد من الروایهٔ الأولی خفاء نفس المسافر و جثته، و من الروایهٔ الثانیهٔ خفاء أذان یفرض فی آخر البلد فی جههٔ طریق المسافر علی المأذنهٔ بصوت رفیع بحیث لا یسمع الصوت أصلا، و لعلّهما متقاربان أو متلازمان، فلا یثبت التعارض بین الروایتین حتی یجمع بینهما أو نختار الترجیح أو التخییر.

الوجه الثانی أنّ یقال: إنّ الخبرین لیسا فی مقام بیان الموضوع الواقعی، بل لعلّ الموضوع الواقعی لثبوت الترخص بعد مخصوص واقعی یطلع علیه الشارع، و لکنه لما کان العلم به و الاطلاع علیه لغیر الشارع أمرا مشکلا جعل لتشخیصه أمارتین ظاهرتین، فالحکم فی کلّ من الروایتین حکم ظاهری یجوز للمکلف أن یعتمد علیه ما لم ینکشف الواقع، و النکتهٔ فی تعدد الأمارهٔ تمکن بعض المسافرین من هذه الأمارهٔ و تمکن بعضهم من الأخری. و بالجملهٔ الروایتان بصدد بیان الحکم الظاهری، فلا مجال لإعمال المعارضهٔ بینهما.

هذا کلّه بناء علی عدم تسلیم التعارض. و لو سلّم فهل یقدم الجمع بینهما، أو الترجیح، أو التخییر؟

الظاهر أنّ الجمع مهما أمکن أولی من الطرح، وفاقا للشیخ الأنصاری «قده» و من تبعه، «۱» غایهٔ الأمر وجوب تقییده بما إذا کان جمعا عرفیا. و بالجملهٔ الجمع مقدم علی شقیقیه.

هذا بناء علی وجود ملاک الترجیح فی المقام، و لکن لنا منعه، حیث إنّ الملاک فی

---

(۱) راجع کتاب الصلاهٔ للشیخ «قده»- ۳۹۸، و شرح تبصرهٔ المتعلّمین للشیخ ضیاء الدین العراقی «قده» ۲- ۳۳۵ (ط. أخری ۲- ۳۹۶).

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۰۶

ترجیح أحد الخبرین موافقهٔ للشهرهٔ أو الکتاب أو مخالفته للعامهٔ، و الخبران فی المقام متکافئان من هذه الجهات، إذ کلاهما مشهوران بین الأصحاب و قد أفتوا بمضمونهما بحیث یکشف بذلک صدورهما و جواز العمل بهما، و لیس فی الکتاب اسم من حدّ ترخص البلد حتی یحکم بموافقهٔ أحد الخبرین له أو بمخالفته، و الحکم باعتبار حدّ الترخص من متفردات الإمامیهٔ، و أما الجمهور فقد تسالموا تقریبا علی ثبوت القصر بصرف الخروج من البلد [۱]، فلیس أحد الخبرین موافقا للعامهٔ حتی یطرح لذلک.

فتعین الجمع أو التخییر الظاهری، و قد عرفت أن الجمع إذا کان جمعا عرفیا مقدم علی التخییر، فیجب بیان طرق الجمع فی المقام و قد عرفت أنها ثلاثهٔ: ۱- التخییر الواقعی، نظیر خصال الکفارهٔ. ۲- تقیید المنطوقین. ۳- تقیید المفهومین:

أمّا الأوّل فیرد علیه أنّ التخییر الواقعی إنّما یتصور فی الحکم التکلیفی کوجوب إحدی الخصال و وجوب إنقاذ أحد الغریقین مثلا، و أما فی التحدیدات فلا یعقل و لا یتصور، اللّهم إلّا إن یقال برجوع التخییر بین الحدین فی المقام إلی تخیر المکلف بین القصر و الإتمام فی الصلوات التی یأتی بها بین الحدین. هذا. و لکن یرد علیه أیضا أنه لیس جمعا عرفیا، إذ المرکوز فی أذهان أصحابنا کان تعین القصر علی المسافر فی

---

[۱] قال ابن رشد فی البدایهٔ- ج ۱ ص ۱۴۵- ما حاصله: «أن مالکا قال فی الموطأ:

لا یقصّر الصلاهٔ الذی یرید السفر حتی یخرج من بیوت القریهٔ، و لا یتمّ حتی یدخل أوّل بیوتها، و قد روی عنه أنّه لا یقصّر إذا کانت قریهٔ جامعهٔ حتی یکون منها بنحو ثلاثهٔ أمیال، و بالقول الأوّل قال الجمهور.»

و لکن فی الخلاف- ج ۱ ص ۵۷۲- (المسألهٔ ۳۲۴): «إذا نوی السفر لا یجوز أن یقصّر حتی یغیب عنه البنیان و یخفی عنه أذان مصره أو جدران بلده، و به قال جمیع الفقهاء. و قال عطاء: إذا نوی السفر جاز له القصر و إن لم یفارق موضعه.»

و لا یخفی ما فی النقلین من التهافت، فراجع. ح ع- م.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۰۷

قبال الجمهور القائلین بالتخییر، و إنما أرادوا بسؤالهم السؤال عن الحدّ الذی یثبت عنده القصر بعد ما ارتکز فی أذهانهم تعینه، فلو کان مراده علیه السلام ثبوته تخییرا لکان علیه بیانه، فتدبّر جیّدا.

و أمّا الثانی فیرد علیه أنّ التقیید إنما یتصور فیما إذا کان هنا لفظ دالّ علی کون حیثیهٔ ما تمام الموضوع للحکم فأرید بدلیل القید بیان کونه جزء منه بمعنی دخالهٔ کل من الحیثیتین فی الموضوع، و لیس الأمر فی المقام کذلک، إذ لا دخل لواحدهٔ من حیثیهٔ خفاء الأذان و حیثیهٔ خفاء الجدران فی موضوع القصر، لما عرفت من أنّ الاعتبار لیس بأنفسهما، بل کلّ منهما کنایهٔ عن مقدار البعد المعتبر، فلا مجال للإطلاق و التقیید فی المقام.

فیتعین الوجه الثالث من وجوه الجمع، أعنی تقیید مفهوم کلّ منهما بمنطوق الآخر، و مقتضاه کفایهٔ حصول کل واحد منهما فی الحکم بثبوت القصر.

نعم، یرد علی الوجهین الأخیرین من وجوه الجمع أن مرجعهما إلی الطرح، إذ الاحتیاج إلی الجمع إنّما هو بعد فرض التعارض، و قد عرفت أن التعارض فی المقام یتوقف علی تسلیم أن أحد الحدین کخفاء الأذان مثلا یحصل قبل الآخر، و حینئذ فإن قلنا بمقتضی الجمع الثانی و کون الاعتبار بحصول الحدین معا کان مقتضاه طرح روایهٔ ابن سنان عملا، إذ الفرض حصول خفاء الأذان قبل خفاء البیوت دائما، و إن قلنا بمقتضی الجمع الثالث و کفایهٔ أحدهما کان مقتضاه طرح روایهٔ ابن مسلم عملا، إذ الفرض حصول خفاء البیوت بعد خفاء الأذان دائما.

فالأولی فی المقام منع ثبوت المعارضهٔ رأسا کما مرّ بیانه، و نحکم بکفایهٔ أیّ من الأمرین حصل أوّلا کما علیه المشهور من القدماء، فتدبّر جیّدا.

ثم لا یخفی أنّ الهمدانی «قده» بعد ما ذکر ابتناء فتوی المشهور علی تخصیص مفهوم کل من الروایتین بسبب منطوق الآخر قال: «و اعترض علی هذا الجمع

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۰۸

شیخنا المرتضی بما لفظه: و هذا الجمع حسن لو کان المقام مقام بیان السبب للتقصیر فیحمل علی تعدد السبب کما فی نظائره، لکن المقام مقام بیان التحدید، و الحمل علی تعدد الحدّ غیر مستقیم بین الأقل و الأکثر، و لعله لذا عکس المتأخرون الجمع بین الصحیحتین فاعتبروا خفاء الأمرین.» انتهی. ثم قال فی المصباح ما حاصله: «أنّ العادهٔ قاضیهٔ بکون تواری الشخص من البیوت فضلا عن تواری جدران البلد عنه أخص من خفاء الأذان، و صحیحهٔ محمد بن مسلم لا تدلّ علی انتفاء التقصیر عند انتفاء التواری إلّا بالمفهوم الذی غایته الظهور، فلا یصلح معارضا للصحیحهٔ الثانیهٔ التی هی نصّ فی إناطهٔ الحکم وجودا و عدما بسماع الأذان و عدمه.

فمقتضی الجمع حمل صحیحهٔ ابن مسلم علی تحدید تقریبی ببیان الموضوع الذی یتحتم عنده التقصیر من غیر أن یقصد به الانتفاء عند الانتفاء، و الحد الحقیقی هو بلوغه إلی موضع لا یسمع فیه الأذان». «۱»

أقول: یرد علی الشیخ «قده» أنه کرّ علی ما فرّ منه، فإنّه اعترض علی المشهور بأن تعدد الحد غیر مستقیم بین الأقل و الأکثر من جههٔ استلزامه طرح و الأکثر و کون التحدید به لغوا، مع أن القول باعتبار الأمرین أیضا یوجب طرح الأقل رأسا و کون ذکره لغوا. و قد عرفت أنّ الحق فی المقام أن یقال بعدم ثبوت التعارض و التنافی بین الحدین حتی نتکلف للجمع بینهما، بل لعلهما یتلازمان غالبا، فجعل الشارع کلّ واحد منهما علامهٔ و معرفا للبعد المخصوص، و للمکلف أن یعتمد علی أی منهما حصل. ثم لو فرض التنافی و

التعارض فكلام صاحب المصباح كلام متين، و لكن يجب أن يريد بالبيوت و التوارى ما ذكرناه حتى يتقارب الحدّان و يكون توارى المسافر عن البيوت حدا تقريبا، فتدبّر.

---

(۱) راجع مصباح الفقيه- ۷۵۱- ۷۵۰ (كتاب الصلاة) فى الشرط السادس من شروط القصر، و كتاب الصلاة للشيخ «قده»- ۳۹۸.

و ها هنا ستّ مسائل

اعتبار حدّ الترخّص فى طرف الرجوع

الأولى: لا إشكال فى اعتبار حدّ الترخص فى الخروج من الوطن كما عرفت، و هل يعتبر فى الرجوع إليه، بأن يكون الوصول إليه موجبا للإتمام، أو لا يعتبر فيبقى حكم القصر إلى أن يصل إلى منزله؟

المشهور بين الأصحاب اعتباره، فيكون القصر و الإتمام دائرين مدار حدّ الترخص دخولا و خروجا.

و قد دلّ على حكم كلا الطرفين بالصراحة صحيحة ابن سنان السابقة.

و المذكور فى صحيحة ابن مسلم و إن كان حكم الخروج فقط لكن العرف يلقى الخصوصية، بحيث لو لم يكن حكم الرجوع مذكورا فى صحيحة ابن سنان أيضا لاستفدنا من الروايتين حكم الرجوع أيضا.

و الظاهر أن ابن مسلم أيضا استفاد ذلك.

و السرّ فى ذلك هو أنّ مسألة تعيين الموضع الذى يثبت عنده القصر كانت مبحوثا عنها بين فقهاء الجمهور:

فروى عن الحارث بن أبى ربيعة أنه أراد سفرا فصلّى بهم ركعتين فى منزله.

و قال عطاء: إذا خرج من بيته قصر، و قال الشافعى و أبو حنيفة و مالك و أحمد: لا يجوز القصر حتى يفارق البلد، و لم يشترط خفاء الجدران و لا الأذان. و عن قتادة أنه قال:

إذا جاوز الجسر أو الخندق قصّر. و لم يكونوا يفرّقون فى ذلك بين الخروج و الرجوع. «۱»

و كان أذهان أصحاب الأئمة عليهم السلام أيضا مسبوقة بهذا البحث، و صار هذا سببا

---

(۱) راجع التذكرة ۱- ۱۸۹ (ط. أخرى ۴- ۳۷۸)، فى الشرط الثانى من شروط القصر، المسألة ۶۲۵، و المغنى ۲- ۹۶.

لسؤال ابن مسلم و ابن سنان فى الروايتين، و بعد ما أجاب الإمام عليه السلام انسبق إلى أذهانهما لا محالة دوران القصر و الإتمام مدار غيبة المسافر عن بلده، بحيث لا يخفى عليه آثاره، و حضوره فيه كذلك.

و إن شئت قلت: ليس المتبادر من كلام الإمام عليه السلام كونه بصدد بيان حكم تعبدى محض، بل المتبادر منه بمناسبة الحكم و الموضوع هو أنّ اعتبار توارى البيوت و خفاء الأذان، من جهة أنهما ما لم يخفيا لم يحصل عرفا مفهوم السفر الذى أخذ فيه الغيبوبة عن الوطن، فيتوقف القصر على تجاوز المسافر عن الحدود التى يتردد فيها أهالى البلد غالبا ترددهم فى نفس البلد و يكون الكون فيها بنظرهم كونا فى نفس البلد بحيث يعدّونه مصداقا للحضور من جهة ظهور آثار البلد من البيوت و نحوها و سماع الأصوات المرتفعة فيه، و لا يكون بحسب نظر العرف فرق فى ذلك بين الخروج و الرجوع قطعا كما لا يخفى وجهه، اللهم إلّا أن يقال: إنّ مقتضى هذا

البیان اعتبار المسافهٔ أیضا من حدّ الترخص، فتدبّر.

و بالجملهٔ الشهرهٔ المحققهٔ القریبهٔ من الإجماع، و قوله فی صحیحهٔ ابن سنان:

«و إذا قدمت من سفرک فمثل ذلک»، و شهادهٔ العرف بتساوی الخروج و الرجوع ملاکا مما تدلّ علی دوران القصر و الإتمام مدار حدّ الترخص خروجا و رجوعا.

فلا یعتنی إلی الأخبار المعارضهٔ الظاهرهٔ أو الصریحهٔ فی بقاء القصر إلی أن یدخل المسافر بیته، «۱» و إن اعتنی بها بعض المتأخرین. «۲»

إذ یرد علیها أوّلا- أن الأخبار الشاذهٔ التی أعرض عنها الأصحاب ساقطهٔ عن الحجّیهٔ و إن لم یکن لها معارض فکیف فی صورهٔ المعارضهٔ؟! إذ عمدهٔ الدلیل علی حجیهٔ الأخبار بناء العقلاء علی العمل بها، و لا شکّ فی أن الخبر الواصل إلی عبید

---

(۱) راجع الوسائل ۵- ۵۰۷ (ط. أخری ۸- ۴۷۴)، الباب ۷ من أبواب صلاهٔ المسافر.

(۲) منهم: الفیض و البحرانی و السبزواری- قدّس اللّه أسرارهم- راجع مفاتیح الشرائع ۱- ۲۶، و الحدائق ۱۱- ۴۱۲، و الکفایهٔ- ۳۳.

المولی إذا کان ممّا أعرض عنه بطانهٔ المولی و خواصّه العارفون بمرامه لا یعتنی به العبید قطعا، و لیس بناؤهم علی العمل به البتهٔ، و إن کان فی غایهٔ الصحهٔ سندا، بل کلّما ازداد صحهٔ ازداد ضعفا.

و ثانیا: أنه لو سلّم حجّیهٔ الأخبار الشاذّهٔ فی أنفسها فلا إشکال فی سقوطها عن الحجیهٔ إذا عارضها أخبار أخر اشتهر بین الأصحاب العمل بها و الإفتاء علی وفقها، لما ورد فی باب الخبرین المتعارضین من وجوب الأخذ بأشهرهما، و قد بیّنا فی محلّه أنّ المراد بهذه الشهرهٔ هو الشهرهٔ فی مقام العمل و الإفتاء، لا اشتهار الروایهٔ فقط. «۱»

و ثالثا: أن هذه الأخبار موافقهٔ لبعض من العامّهٔ کما عرفت بخلاف أخبار حدّ الترخص، فإنّ اعتبار حدّ الترخص من متفردات الإمامیهٔ و لم یعتبره المخالفون لا- فی الذهاب و لا فی الرجوع، فیجب الأخذ بما خالفهم، لأنّ الرشد فی خلافهم. و مورد تلک الأخبار و إن کان صورهٔ الرجوع لکن مقتضی إلقاء الخصوصیهٔ الذی یساعده العرف تعرضها لحکم الخروج و الرجوع معا، فتتعارض مع أخبار حدّ الترخص فی کلا الطرفین، فیجب طرح تلک الأخبار، أو توجیهها بأن یقال: إن المراد بدخول البیت المذکور فیها هو الوصول إلی حدّ الترخص، من جههٔ أن العرف یطلقون علی من وصل إلی حدود بلده بحیث ظهر له آثاره أنه وصل إلی بیته و منزله و أنه دخلهما، فتدبّر.

هل یعتبر حدّ الترخّص فی محلّ الإقامهٔ؟

المسألهٔ الثانیهٔ: کما یعتبر حدّ الترخص فی الخروج من الوطن و الرجوع إلیه کما مرّ فهل یعتبر فی محل الإقامهٔ بقسمیها أیضا فی الدخول و الخروج، أو لا یعتبر مطلقا، أو یفصّل بین الدخول فیه و الخروج منه فیعتبر فی الثانی دون الأول؟

فی المسألهٔ وجوه.

---

(۱) راجع نهایهٔ الأصول- ۵۴۱، المقصد السابع فی الظنّ.

و یوجّه الأوّل: بأن الإقامهٔ قاطعهٔ للسفر موضوعا کما مرّ بیانه فی محلّه، فهی تجعل السفر سفرین شرعا. فالمسافر بوصوله إلی محلّ

الإقامهٔ یخرج من کونه مسافرا حتی ینشیء سفرا جدیدا، و قد عرفت فی المسألهٔ السابقهٔ أنّ اعتبار حد الترخص لیس تعبدا محضا، بل هو من جههٔ أنّ الشخص ما لم یخرج من فناء البلد و لم یتجاوز عن حدوده و توابعه المتصلهٔ به لا یعدّ بنظر العرف مسافرا، بل یعدّ حاضرا فی هذا البلد ما لم یخف علیه آثاره المدرکهٔ بالسمع أو البصر، و مقتضی هذا البیان أن یخرج المسافر بوصوله إلی حدّ ترخص محل الإقامهٔ من کونه مسافرا فی طرف الدخول، و أن لا یصدق علیه هذا العنوان ما لم یصل إلیه فی طرف الخروج.

و یوجّه الثانی: بأنّ أدلهٔ ثبوت القصر للمسافر مطلقهٔ، و غایهٔ ما ثبت بسبب الصحیحتین السابقتین تقییدها بالنسبهٔ إلی الوطن فقط، فإنّه و إن لم یذکر فیهما لفظ الوطن و لذلک ربما ادعی إطلاقهما لکل بلد أنشیء منه السفر لکنهما تنصرفان إلی الوطن قطعا. و یؤید ذلک قوله فی صحیحهٔ ابن سنان: «و إذا قدمت من سفرک فمثل ذلک»، فیبقی محل الإقامهٔ مشمولا لعمومات أدلهٔ القصر. و ما ذکر من وحدهٔ الملاک فی الوطن و محل الإقامهٔ بعد تسلیم القاطعیهٔ الموضوعیهٔ ممنوع، إذ العرف أیضا یفرق بینهما، فیعدّ المسافر الذی لم یخف علیه آثار بلده حاضرا فیه، بخلاف من خرج من محل الإقامهٔ، فإنّه بعد ما أعرض عنه بالخروج یصدق علیه عنوان المسافر و إن لم یصل بعد إلی حدّ الترخص. و السرّ فی ذلک أن محل الإقامهٔ بالخروج منه یخرج من کونه مقرّا للإنسان بالکلیهٔ و یصیر بالنسبهٔ إلیه کغیره من البلدان.

و یوجّه الثالث: بأنّ الإقامهٔ بعد ما تحققت تقطع السفر و تجعل محلها بمنزلهٔ الوطن فیترتب علیه آثاره، و أما قبل تحققها فلا یترتب علی المحل حکم الوطن و لا یخرج الإنسان بالوصول إلیه من کونه مسافرا. هذا.

و الأحوط فی المسألهٔ هو الجمع. أو تأخیر الصلاهٔ إلی أن یصل إلی محلّ لا یشک فی حکمه و لا سیما فی طرف الدخول.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۱۳

عدم اعتبار الحدّ فی غیر الوطن و محلّ الإقامهٔ

المسألهٔ الثالثهٔ: لا یعتبر حدّ الترخص فی السفر الشرعی المنشأ من غیر الوطن و محل الإقامهٔ.

و ذلک کالعاصی بسفره إذا تبدّل فی الأثناء قصده إلی الطاعهٔ، و کالمسافر بلا قصد للمسافهٔ إذا قصدها فی الأثناء، و کالمکاری مثلا إذا قصد فی الأثناء سفرا فی غیر شغله، و نحو ذلک.

ففی هذه الموارد یثبت القصر بصرف الشروع فی السفر الموجب له، کما یدلّ علیه إطلاقات أدلّهٔ القصر. و غایهٔ ما ثبت بالصحیحتین تقییدها بالنسبهٔ إلی الوطن أو بإضافهٔ محل الإقامهٔ، فیبقی غیرهما مشمولا للإطلاقات.

و السرّ فی ذلک ما أشرنا إلیه من أن عدم ثبوت القصر بالنسبهٔ إلی من لم یصل إلی حدّ الترخص لیس تعبدا محضا، بل من جههٔ أنه یعدّ حاضرا فی البلد ما لم یتوار عنه جدرانه و لم یخف علیه أذانه، و إنّما یصدق علیه بحسب نظر العرف عنوان المسافر إذا تجاوز الحدّین و خفی علیه آثار البلد بالکلیهٔ.

و هذا البیان لا یجری فی غیر الوطن و ما بحکمه، فإنّ العاصی بالسفر مثلا إذا تبدّل قصده فی الأثناء لا یتوقف صدق عنوان المسافر علیه علی التجاوز عن حدّ خاص، بل العنوان کان صادقا علیه قبل تبدل القصد أیضا، غایهٔ الأمر عدم ثبوت القصر له لوجود مانع یمنع عنه و هو العصیان، فإذا ارتفع المانع ثبت القصر بلا حالهٔ منتظرهٔ، إذ لیس مکان تبدل القصد مثلا وطنا للمسافر حتی یعد کونه فی حدوده و توابعه حضورا فیه و یتوقف صدق عنوان السفر علی التجاوز عن حدوده بالکلیهٔ، فتدبّر.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۱۴

إذا اعتقد الوصول إلی الحدّ فصلّی قصرا.

المسألهٔ الرابعهٔ: قال فی العروهٔ: «إذا اعتقد الوصول إلی الحدّ فصلّی قصرا ثم بان أنه لم یصل إلیه وجبت الإعادهٔ أو القضاء تماما. و کذا فی العود إذا صلّی تماما باعتقاد الوصول فبان عدمه وجبت الإعادهٔ أو القضاء قصرا. و فی عکس الصورتین بأن اعتقد عدم الوصول فبان الخلاف ینعکس الحکم، فیجب الإعادهٔ قصرا فی الأولی و تماما فی الثانیهٔ». «۱»

أقول: إن کان مراده «قده» هو الإعادهٔ أو القضاء فی نفس الموضع الذی صلّی فیه أوّلا صحّ ما ذکر، و إن کان مراده الإعادهٔ أو القضاء مطلقا فی أی موضع کان، کما هو ظاهر عبارته، فیرد علیه أن هذا الشخص بعد ما وقع صلاته الأولی باطلهٔ یجب علیه أن یراعی فی الإعادهٔ وظیفته الفعلیهٔ، فإن کان قبل الحدّ أتم و إن کان بعده قصّر. و فی القضاء أیضا یجب علیه مراعاهٔ حاله فی آخر الوقت، فإنّه زمان الفوت، فإن کان فی آخر الوقت قبل الحدّ قضاها تماما، و إن کان بعده قضاها قصرا، فتدبّر.

حکم من وصل فی أثناء الطریق إلی ما دون الحدّ

المسألهٔ الخامسهٔ: و قال فیها أیضا: «إذا سافر من وطنه و جاز عن حدّ الترخص ثم فی أثناء الطریق وصل إلی ما دون إمّا لاعوجاج الطریق، أو لأمر آخر، کما إذا رجع لقضاء حاجهٔ أو نحو ذلک، فما دام هناک یجب علیه التمام، و إذا جاز عنه بعد ذلک وجب علیه القصر إذا کان الباقی مسافهٔ». «۲»

---

(۱) العروهٔ الوثقی ۲- ۱۳۸ فی الشرط الثامن من شروط القصر، المسألهٔ ۶۸.

(۲) المصدر السابق ۲- ۱۳۹ فی الشرط الثامن، المسألهٔ ۶۹.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۱۵

أقول: قد مرّ منا سابقا أن مبدأ المسافهٔ یعتبر من البلد لا من حدّ الترخص، فما دون حدّ الترخص یحسب من المسافهٔ مع ثبوت الإتمام فیه قطعا. و علی هذا فالوصول إلی ما دون حدّ الترخّص لاعوجاج الطریق و نحوه لا یوجب انقطاع السفر و عدم انضمام المسافهٔ السابقهٔ إلی اللاحقهٔ، و لا یجعل السفر سفرین، بل القسمهٔ الواقعهٔ فیما دون الحدّ أیضا تحسب من المسافهٔ قطعا، لعدم کونها أسوء حالا من القسمهٔ الواقعهٔ بین البلد و حدّ الترخص فی ابتداء السفر، و بالجملهٔ لا ملازمهٔ بین وجوب الإتمام و عدم الاحتساب من المسافهٔ، فلو سلّم وجوب الإتمام علیه إذا وصل إلی ما دون المسافهٔ لاعوجاج الطریق فقاطعیته للسفر و عدم احتساب هذه القسمهٔ من المسافهٔ ممنوعهٔ.

و یمکن أن یستشکل فی أصل وجوب الإتمام أیضا، إذ الشخص بخروجه من البلد صار مسافرا حقیقهٔ، و لذا تحسب المسافهٔ من نفس البلد، غایهٔ الأمر أنه ثبت بأدلهٔ اعتبار حدّ الترخص ثبوت الإتمام فیما دونه تعبدا.

و حینئذ فلأحد أن یقول بانصراف الصحیحتین إلی خصوص مبدأ السفر و منتهاه.

فالمسافر ما لم یصل فی ابتداء سفره إلی حدّ الترخص لم یثبت له القصر شرعا، بل لعلّ العرف أیضا لا یعتبر خروجه من البلد بالکلیهٔ، و قس علیه حکم الانتهاء.

و أمّا فی الأثناء فلا دلیل علی ثبوت الإتمام بعد صدق عنوان السفر حقیقهٔ.

اللّهم إلّا أن یقال بأن اعتبار حدّ الترخص لیس تعبدا محضا کما مرّ سابقا، بل من جههٔ أنّ المسافر ما لم یتوار عنه آثار بلده لم یعد مسافرا بل یعدّ حاضرا فی بلده عرفا، و لا یفرّقون فی ذلک بین المبدأ و المنتهی، و بین الأثناء. هذا.

و لکن یرد علی ذلک أن مقتضاه اعتبار المسافهٔ أیضا من حدّ الترخص، مع وضوح بطلانه، کما مرّ فی محلّه.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۱۶

حکم الوصول إلی حدّ الترخّص فی أثناء الصلاهٔ

اشارهٔ

المسألـهٔ السادسـهٔ: و قال فی العروهٔ أیضا: «إذا کان فی السـفینهٔ أو العربـهٔ فشـرع فی الصـلاهٔ قبل حـدّ الترخص بنیهٔ التمام، ثمّ فی الأثناء وصل إلیه، فإن کان قبل الـدخول فی قیام الرکعـهٔ الثالثـهٔ أتمها قصـرا و صـحّت، بل و کذا إذا دخل فیه قبل الدخول فی الرکوع، و إن کان بعده فیحتمل وجوب الإتمام، لأنّ الصـلاهٔ علی ما افتتحت، لکنّه مشـکل، فلا یترک الاحتیاط بالإعادهٔ قصـرا أیضا. و إذا شـرع فی الصـلاهٔ فی حـال العود قبل الوصول إلی الحـدّ بنیـهٔ القصـر، ثمّ فی الأثناء وصل إلیه أتمها تماما و صـحّت، و الأحوط فی وجه إتمامها قصرا ثمّ إعادتها تماما». «۱»

أقول: الظـاهر أنّ القصـر و الإتمـام لیسـا من العناوین القصدیـهٔ التی تتعین بالقصـد و النیـهٔ، نظیر حیثیـهٔ الظهریـهٔ و العصـریهٔ المتقومتین بالقصـد، بـل صـلاهٔ الظهر مثلا إذا حصـلت أربعا فی الخارج کانت تامّـهٔ، و إذا حصـلت ثنائیـهٔ کانت مقصورهٔ. و بعبارهٔ أخری: لیسـت المقصورهٔ و التامـهٔ طبیعتین مختلفتین متقومتین بالقصـد و النیهٔ، بل صـلاهٔ الظهر مثلا طبیعهٔ واحدهٔ، غایهٔ الأمر أنّها قد توجد فی الخارج رباعیهٔ فیطلق علیها أنها تامّهٔ، و قد توجد ثنائیهٔ فیطلق علیها المقصورهٔ بلا دخل للقصد فی ذلک.

نعم حیثیهٔ الظهریهٔ و العصـریهٔ من العناوین المتقومهٔ بالقصد، نظیر حیثیهٔ التعظیم و التحقیر و نحوهما من العناوین الإنشائیهٔ التی لا تنطبق علی معنوناتها إلا بالقصد و النیهٔ.

و یشهد لذلک ما دلّ علی العدول من العصر إلی الظهر، و ما دلّ علی بطلان صلاهٔ العصر مثلا إذا أتی بها فی الوقت المختص بالظهر، إذ یظهر بـذلک أنّ صـرف وقوع الصـلاهٔ أوّلا ـ لا ـ یکفی فی انطبـاق عنوان الظهر علیهـا، بـل هی أمر تتحقق خارجـا بالقصـد، و یکون التفاوت بین الظهر و العصر بحسب القصد بعد اشتراکهما بحسب

---

(۱) المصدر السابق ۲- ۱۳۸ فی الشرط الثامن، المسألهٔ ۶۷.

الصورهٔ. کیف! و لو کانت الظهریـهٔ بمجرد وقوع الصـلاهٔ أوّلا لم یتصور تقـدم العصـر علیها، و لم یکن معنی للعدول من إحداهما إلی الأخری، کما لا یخفی.

و کیف کـان فالقصـر و الإتمـام لیس من العنـاوین المتحققـهٔ بالقصـد، بل التفاوت بینهما بصـرف وقوع التسـلیم علی رأس الاثنتین أو الأربع.

و علی هـذا ففی الصورهٔ الأولی من صورتی المسألهٔ و إن کان الشـروع فی الصـلاهٔ بنیّهٔ التمام لکن القصد لا أثر له بل یقع لغوا، و إنّما یجب علی المکلف أن یراعی فی صـلاته العنوان الفعلی المنطبق علیه من کونه بحیث یسـمع أذان بلده أو لا یسمع، فیتمّها علی حسب وظیفته الفعلیـهٔ، فـإن وصل فی حال التشـهد الأوّل مثلا إلی مکان لا یسـمع فیه الأذان صار مشـمولا لقوله علیه السـلام: «و إذا کنت فی الموضع الذی لا تسمع فیه الأذان فقصّر». «۱» و لا یضر بذلک وقوع ما سبق بقصد التمام، فإنّ هذا القصد لا یوجب تعین المأتی به، لما عرفت من عدم کون القصر و الإتمام من العناوین القصدیهٔ المتعینهٔ بالقصد و النیهٔ.

و بهـذا البیان ینـدفع ما اسـتدلّ به علی وجوب الإتمام فی مفروض المسألهٔ من أنّ الصـلاهٔ علی ما افتتحت، لاختصاص ذلک بالعناوین المتقومهٔ بالقصد مثل الظهریهٔ و العصریهٔ و نحوهما.

و قد ظهر بما ذكرنا أنّه لو التفت قبل القيام للثالثة إلى قرب الوصول إلى حدّ الترخص لم يجز له القيام، بل وجب عليه أن يصبر حتى يصل إليه و يسلّم. هذا.

و لكن لأحد أن يدّعى انصراف قوله: «و إذا كنت فى الموضع الذى لا تسمع فيه الأذان فقصّر» عن مثل هذا الفرض، إذ المتبادر منه ثبوت القصر لمن وقع جميع صلاته فى الموضع الذى لا يسمع فيه الأذان، لا لمن وقع جميع صلاته ما عدا السلام مثلا فيما دون حدّ الترخص ثم وصل إليه فتردد أمره بين أن يسلّم على الثنتين أو يضيف ركعتين.

---

(۱) الوسائل ۵- ۵۰۶ (ط. أخرى ۸- ۴۷۲)، الباب ۶ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحديث ۳.

و بعبارهٔ أخرى: الظاهر كون الإمام عليه السلام بصدد تعيين الوظيفهٔ لمن أراد أن يشرع فى صلاته فقال: «إذا كنت فى الموضع الذى لا تسمع فيه الأذان فقصّر»، أى اقرأ صلاهٔ المقصورهٔ.

و أمّا على فرض شموله للمقام فيصير معناه: اجعل المقروءهٔ مقصورهٔ، و هو خلاف الظاهر جدّا، لا أقول: إنّ قصد الإتمام أوّلا يضرّ حتى يدفع بعدم كون القصر و الإتمام من العناوين القصديهٔ، بل أقول: إنّ الروايهٔ إمّا أن تكون ناظرهٔ إلى بيان الوظيفهٔ لمن أتمّ تشهده مثلا و تردد أمره بين أن يسلّم أو يقوم، فيكون معنى قوله «قصّر»: «اجعل ما بيدك مقصورهٔ»، و إمّا أن تكون ناظرهٔ إلى تعيين الوظيفهٔ لمن أراد أن يشرع فى صلاته، و يكون معنى قوله «قصّر»: «اقرأ صلاهٔ مقصورهٔ». و لا يخفى أنّ المتبادر هو الثانى، و أمّا الحمل على الجامع بين المعنيين فمشكل جدا.

و الحاصل أنّ شمول الروايهٔ لمثل من شرع فى صلاته قبل الوصول إلى حدّ الترخص بنيهٔ الإتمام، و وصل إلى الحدّ فى أثنائها مشكل، فيرجع إلى ما هو الأصل فى الصلاهٔ، و هو الإتمام، فإنّها بحسب طبعها غير مقصورهٔ، كما يستفاد ذلك مما دلّ على كون عدد الفرائض و النوافل إحدى و خمسين.

و قد اختار هذا القول فى التذكرهٔ أيضا، حيث قال: «و لو أحرم فى السفينهٔ قبل أن تسير و هو فى الحضر، ثم سارت حتى خفى الأذان و الجدران لم يجز له القصر، لأنّه دخل فى الصلاهٔ على التمام». «۱»

و الظاهر أن مراده «قده» من تعليله هو ما ذكرناه من كون أدلّهٔ القصر ناظرهٔ إلى بيان الوظيفهٔ لمن وقع جميع صلاته فى السفر، و لا يشمل إطلاقها لهذه الصلاهٔ التى وقعت عمدتها فيما دون حدّ الترخص، و لم يرد كون القصر و الإتمام من العناوين القصديهٔ، و إن كان ربما يوهمه ظاهر كلامه، فتدبّر.

و ربّما يتمسّك فى المقام لإثبات وجوب التمام بالاستصحاب، بتقريب أنّ هذا

---

(۱) التذكرهٔ ۱- ۱۸۹ (ط. أخرى ۴- ۳۸۲)، فى الشرط الثانى من شروط القصر، المسألهٔ ۶۲۸.

المكلّف حين ما شرع فى هذه الصلاهٔ كان مأمورا بالإتمام فيستصحب.

و فيه أنّ الذى ثبت وجوب الإتمام فيها هى الصلاهٔ الواقعهٔ بأجمعها فيما دون الحدّ، و أمّا الصلاهٔ التى يقع بعضها فيما دون الحدّ فحكمها مشكوك فيه من أوّل الأمر، إذ لو علم المصلّى من أول الأمر أنّ صلاته هذه لا تقع بأجمعها فيما دون الحدّ لكان يشكّ فى وظيفته من الأوّل. هذا.

مضافا إلى أنّ الرجوع إلى الأصل إنّما يصحّ إذا لم يكن فى المقام دليل اجتهادى، و فيما نحن فيه تكون عمومات أدلّهٔ الإتمام محكمهٔ كما مرّ.

هـذا کلّه فیمـا یتعلق بـالصورهٔ الأـولی، و مما ذکرناه یظهر حکم الصورهٔ الثانیـهٔ أیضا، أعنی ما إذا شـرع فی الصـلاهٔ فی حال العود قبل الوصول إلی الحدّ بنیّهٔ القصر ثم فی الأثناء وصل إلیه.

ثمّ لا یخفی أنّ نظائر هذه المسألهٔ کثیرهٔ:

منها: ما إذا شرع المتردد فی الإقامهٔ فی صلاته بنیّهٔ القصر و فی أثنائها کمل الثلاثون.

و منها: ما إذا شرع العازم علی الإقامهٔ فی صلاته بنیّهٔ الإتمام و فی أثنائها تبدّل قصده إذا کانت هذه الصلاهٔ أوّل صلاهٔ تامّهٔ شرع فیها.

حکم من بدا له الإقامهٔ و هو فی الصلاهٔ

و منها: ما إذا شرع المسافر فی صلاته بنیّهٔ القصر و فی أثنائها عزم علی الإقامهٔ.

و قد ورد فی هذا الفرض روایتان حکم فیهما بوجوب الإتمام:

الأولی: ما رواه الصـدوق بإسـناده عن علی بن یقطین أنّه سأل أبا الحسن الأوّل علیه السـلام عن الرجل یخرج فی السـفر ثمّ یبدو له فی الإقامهٔ و هو فی الصلاهٔ؟ قال:

«یتمّ إذا بـدت له الإقامهٔ.» و رواه الکلینی، عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن ابن أبی عمیر، عن علی بن یقطین. و رواه الشـیخ بإسـناده عن علی، عن أبیه. «۱»

---

(۱) الوسائل ۵- ۵۳۴ (ط. أخری ۸- ۵۱۱)، الباب ۲۰ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۱.

الثانیهٔ: ما رواه الشـیخ بإسـناده عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سـهل، عن أبیه، قال: سألت أبا الحسن علیه السلام عن الرجل یخرج فی سفر تبدو له الإقامهٔ و هو فی صلاته، أ یتم أم یقصّر؟ قال: «یتم إذا بدت له الإقامهٔ». «۱»

و لأحد أن یدّعی استفادهٔ حکم الفروض السابقهٔ أیضا من هاتین الروایتین بسبب إلقاء الخصوصیهٔ:

بتقریب أن یقال: إنّ مورد السؤال و إن کان خصوص من بـدا له الإقامهٔ فی أثناء صـلاته، لکن الظاهر بحسب نظر العرف أنّ محطّ نظر السائـل فی سؤاله هو أنّ المسـافر إذا تعین علیه فی أوّل صـلاته القصـر أو الإتمـام ثم تبـدّل حـاله فی أثنـاء الصـلاهٔ بنحو یوجب تبـدّل الوظیفهٔ، فهل یکون وظیفته بالنسبهٔ إلی الصلاهٔ التی بیده علی طبق حالته عند الشروع فیها، أو علی طبق الحالهٔ الطارئهٔ فی الأثناء.

و علی هذا فیستفاد من جواب الإمام علیه السلام أن المدار فی تبدّل الحالات هی الحالهٔ الطارئهٔ و إن کان طروءها فی أثناء الصلاهٔ.

هـذا و لکن دعوی القطع بعـدم دخالـهٔ خصوصـیهٔ المورد لاـ تخلو من إشـکال، و لاـ سـیّما مع افـتراق مورد الروایـتین مع بعض الصور السابقـهٔ، کمن شـرع فی صـلاته قبل الوصول إلی حـدّ الترخص و فی أثنائها وصل إلیه، فإنّه قبل الوصول إلیه مصـداق للحاضـر و بعد الوصول إلیه یتبـدّل العنوان حقیقـهٔ، فیصـیر مصـداقا للمسافر، و أمّا فی مورد الروایـهٔ فیکون الشـخص قبل أن یبـدو له الإقامـهٔ مصـداقا للمسافر، و بعد ما عزم علیها أیضا یکون مصداقا، له غایهٔ الأمر تبدّل وظیفته حسب تبدّل القصد و النیّهٔ.

فاستفادهٔ حکم تلک الصورهٔ مثلا مما ورد فی بیان وظیفهٔ هذا الشخص مما یشبه القیاس مع الفارق، فتدبّر.

---

(۱) المصدر السابق و الباب، الحدیث ۲.

خاتمهٔ

اشارهٔ

قد فرغنا من بیان شروط القصر و بقی فی باب صلاهٔ المسافر ثلاثهٔ أمور مهمهٔ یجب أن یبحث عنها:

۱- هل القصر بعد ما تحقق شروطه رخصهٔ أو عزیمهٔ؟

و من فروع ذلک أیضا البحث عن التخییر فی الأماکن الأربعهٔ.

۲- حکم من قصّر فی موضع الإتمام، أو بالعکس.

۳- حکم من کان فی أوّل الوقت حاضرا و فی آخره مسافرا، أو بالعکس.

القصر فی السفر عندنا عزیمهٔ

اشارهٔ

الأمر الأول: القصر فی السفر فرض و عزیمهٔ عند أصحابنا، و به نطقت أخبارنا المرویهٔ عن الأئمهٔ علیهم السلام.

و وافقنا فی ذلک أبو حنیفهٔ أیضا إلّا أنّه قال: إن زاد علی رکعتین فإن کان تشهد فی الثانیهٔ صحّت صلاته، و ما زاد علی الثنتین یکون نافلهٔ.

و أمّا أصحابنا الإمامیّهٔ فلم یقل أحد منهم فی المقام بصحهٔ صلاهٔ من أتمّ عن علم و عمد و إن جلس بقدر التشهد، مع أن بعضا منهم قال بصحهٔ صلاهٔ من زاد فی

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۲۲

صلاته رکعهٔ سهوا إذا کان قد جلس بعد الرابعهٔ بقدر التشهد. و لعلّ تسالمهم علی البطلان فی المقام من جههٔ الأخبار الواردهٔ فی المسألهٔ الحاکمهٔ بوجوب الإعادهٔ علی من أتمّ فی موضع القصر. هذا.

و قال الشافعی: التقصیر فی السفر أفضل، و قال المزنی: الإتمام أفضل. «۱»

ثبوت التخییر فی المواطن الأربعهٔ

اشارهٔ

مسألهٔ: یستثنی مما ذکرنا من تعیّن القصر فی السفر: المواطن الأربعهٔ المعروفهٔ، أعنی مکّهٔ، و المدینهٔ، و المسجد الجامع بالکوفهٔ، و الحائر. حیث إنّ المسافر یختار فیها بین القصر و الإتمام، بل الإتمام أفضل و إن لم ینو المقام.

و الکلام فی هذه المسألهٔ فی مقامین:

۱- فی إثبات أصل الحکم.

۲- فی بیان موضوعه من حیث العدد و من حیث السعهٔ و الضیق.

إثبات أصل الحکم

أمّا المقام الأوّل فملخص الکلام فیه أنّ المشهور من عصر شیخ الطائفهٔ «قده» إلی عصرنا هذا جواز الإتمام فی المواطن الأربعهٔ لمن لم

یعزم علی الإقامهٔ و کونه أفضل من القصر. و عن السیّد المرتضی «قده» تعیّن الإتمام فیها. و عن الصدوق القول بتعیّن القصر علی من لم یقم، و حمل ما دلّ علی فضل الإتمام فیها علی استحباب اختیار الإقامهٔ فیها لیتمّ. «۲» هذا.

---

(۱) راجع الخلاف ۱- ۵۶۹، کتاب صلاهٔ المسافر، المسألهٔ ۳۲۱، و الوسائل ۵- ۵۳۰ (ط. أخری ۸- ۵۰۵)، الباب ۱۷ من أبواب صلاهٔ المسافر، و المختلف- ۱۳۲ (ط. أخری ۲- ۳۷۸)، الفصل الأوّل من الباب الرابع من کتاب الصلاهٔ، المسألهٔ ۲۶۶.

(۲) راجع المختلف- ۱۶۷ (ط. أخری ۲- ۵۵۲)، الفصل السادس من الباب الرابع من کتاب الصلاهٔ، المسألهٔ ۴۰۰، و الجواهر ۱۴- ۳۲۹.

و الأخبار فی المسألهٔ کثیرهٔ جدّا، فلنذکر بعضها تیمنا:

۱- ما رواه الشیخ بإسناده عن محمد بن أحمد بن یحیی، عن الحسن بن علی بن النعمان، عن أبی عبد الله البرقی، عن علی بن مهزیار و أبی علی بن راشد جمیعا، عن حمّاد بن عیسی، عن أبی عبد الله علیه السلام أنّه قال: «من مخزون علم اللّه الإتمام فی أربعهٔ مواطن: حرم الله، و حرم رسوله، و حرم أمیر المؤمنین، و حرم الحسین بن علی علیهم السلام.» «۱»

۲- ما رواه الصدوق مرسلا، قال: قال الصادق علیه السلام: «من الأمر المذخور إتمام الصلاهٔ فی أربعهٔ مواطن: مکّهٔ، و المدینهٔ، و مسجد الکوفهٔ، و حائر الحسین علیه السلام.» «۲»

۳- ما رواه الشیخ بإسناده عن محمد بن علی بن محبوب، عن أحمد بن محمد، عن الحسین بن سعید، عن محمد بن سنان، عن عبد الملک القمی، عن إسماعیل بن جابر، عن عبد الحمید خادم إسماعیل بن جعفر، عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال: «تتمّ الصلاهٔ فی أربعهٔ مواطن: فی المسجد الحرام، و المسجد الرسول، و مسجد الکوفهٔ، و حرم الحسین علیه السلام». و رواه الکلینی، عن عدّهٔ من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد. «۳»

۴- ما رواه الشیخ بإسناده عنه، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان، عن عبد الرحمن بن الحجّاج، قال: سألت أبا عبد الله علیه السلام عن التمام بمکهٔ و المدینهٔ؟ فقال:

«أتمّ و إن لم تصل فیهما إلّا صلاهٔ واحدهٔ.» «۴»

۵- ما رواه عنه، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن الحسین اللؤلؤی، عن صفوان، عن عبد الرحمن بن الحجّاج، قال: قلت لأبی الحسن علیه السلام: إنّ هشاما روی

---

(۱) الوسائل ۵- ۵۴۳ (ط. أخری ۸- ۵۲۴)، الباب ۲۵ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۱.

(۲) المصدر السابق ۵- ۵۴۹ (ط. أخری ۸- ۵۳۱) و الباب، الحدیث ۲۶.

(۳) المصدر السابق ۵- ۵۴۶ (ط. أخری ۸- ۵۲۸) و الباب، الحدیث ۱۴.

(۴) المصدر السابق ۵- ۵۴۴ (ط. أخری ۸- ۵۲۵) و الباب، الحدیث ۵.

عنک أنّک أمرته بالتمام فی الحرمین، و ذلک من أجل الناس؟ قال: «لا، کنت أنا و من مضی من آبائی إذا وردنا مکهٔ أتممنا الصلاهٔ و استترنا من الناس.» «۱»

۶- ما رواه بإسناده عن أحمد بن محمد بن عیسی، عن محمد بن أبی عمیر، عن سعد بن أبی خلف، عن علی بن یقطین، عن أبی الحسن علیه السلام فی الصلاهٔ بمکهٔ؟

قال: «من شاء أتمّ، و من شاء قصّر.» «۲»

۷- ما رواه الکلینی عن محمد بن یحیی، عن أحمد بن محمد، عن علی بن الحکم، عن الحسین بن المختار، عن أبی إبراهیم علیه السلام، قال: قلت له: إنّا إذا دخلنا مکهٔ و المدینهٔ نتمّ أو نقصّر؟ قال: «إن قصّرت فذلک، و إن أتممت فهو خیر تزداد.» «۳»

۸- ما رواه الشیخ بإسناده عن جعفر بن محمد بن قولویه، عن أبیه، عن محمد بن الحسن، عن الحسن بن متیل، عن سهل بن زیاد، عن محمد بن عبد اللّه، عن صالح بن عقبهٔ، عن أبی شبل، قال: قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام: أزور قبر الحسین علیه السلام؟ قال: «نعم، زر الطیب و أتمّ الصلاهٔ عنده.» قلت: بعض أصحابنا یری التقصیر؟ قال: «إنما یفعل ذلک الضعفهٔ». و رواه الکلینی، عن عدّهٔ من أصحابنا، عن سهل بن زیاد. «۴»

إلی غیر ذلک من الروایات الواردهٔ فی المسألهٔ.

و بالجملهٔ الظاهر کون الإتمام فی المواطن الأربعهٔ أفضل، وفاقا للمشهور، و یدلّ علیه روایات کثیرهٔ.

و قد عرفت إنکار الصدوق لذلک. و وافقه فی ذلک الوحید البهبهانی و السیّد بحر العلوم «قدهما». «۵»

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۵۴۴ (ط. أخری ۸- ۵۲۶) و الباب، الحدیث ۶.

(۲) المصدر السابق ۵- ۵۴۵ (ط. أخری ۸- ۵۲۶) و الباب، الحدیث ۱۰.

(۳) المصدر السابق ۵- ۵۴۷ (ط. أخری ۸- ۵۲۹) و الباب، الحدیث ۱۶.

(۴) المصدر السابق ۵- ۵۴۵ (ط. أخری ۸- ۵۲۷) و الباب، الحدیث ۱۲.

(۵) راجع الجواهر ۱۴- ۳۳۰.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۲۵

و لعل مستند هما ما یستفاد من بعض الروایات من استقرار بناء الفقهاء من أصحابنا المعاصرین للأئمهٔ علیهم السلام عملا علی التقصیر، مع کون أخبار الإتمام بمرآهم و کونهم بأنفسهم راوین لها:

فعن جعفر بن محمّد بن قولویه فی کتاب کامل الزیارات عن أبیه، عن سعد بن عبد اللّه، قال: سألت أیّوب بن نوح عن تقصیر الصلاهٔ فی هذه المشاهد: مکّهٔ، و المدینهٔ، و الکوفهٔ، و قبر الحسین علیه السلام الأربعهٔ و الذی روی فیها؟ فقال: أنا أقصّر، و کان صفوان یقصّر، و ابن أبی عمیر و جمیع أصحابنا یقصّرون. «۱»

و روی الشیخ بإسناده عن علی بن مهزیار، قال: کتبت إلی أبی جعفر الثانی علیه السلام: إن الروایهٔ قد اختلفت عن آبائک علیهم السلام فی الإتمام و التقصیر للصلاهٔ فی الحرمین، فمنها: بأن یتمّ الصلاهٔ و لو صلاهٔ واحدهٔ، و منها: أن یقصّر ما لم ینو مقام عشرهٔ أیّام، و لم أزل علی الإتمام فیهما إلی أن صدرنا فی حجّنا فی عامنا هذا، فإنّ فقهاء أصحابنا أشاروا علیّ بالتقصیر إذا کنت لا أنوی مقام عشرهٔ أیام، فصرت إلی التقصیر، و قد ضقت بذلک حتی أعرف رأیک.

فکتب علیه السلام إلیّ بخطّه: «قد علمت- یرحمک اللّه- فضل الصلاهٔ فی الحرمین علی غیرهما، فأنا أحب لک إذا دخلتهما أن لا تقصر و تکثر فیهما من الصلاهٔ».

فقلت له بعد ذلک بسنتین مشافههٔ: إنّی کتبت إلیک بکذا، و أجبتنی بکذا.

فقال: «نعم» فقلت: أیّ شیء تعنی بالحرمین؟ فقال: «مکّهٔ و المدینهٔ». الحدیث. «۲»

و الحاصل أنّه یستفاد من خلال الأخبار أنّ أصحاب الأئمهٔ علیهم السلام من الطبقهٔ السادسهٔ و السابعهٔ و الثامنهٔ کان بناؤهم فتوی و عملا علی التقصیر مع کونهم راوین لأخبار الإتمام، و قد عرفت منّا مرارا أنّ الشهرهٔ الفتوائیهٔ کانت بمرتبهٔ من الأهمیهٔ عند

---

(۱) کامل الزیارات- ۲۴۸، الباب ۸۱. الحدیث ۷.

(۲) راجع الوسائل ۵- ۵۴۴ (ط. أخری ۸- ۵۲۵)، الباب ۲۵ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۴، عن التهذیب ۵- ۴۲۸. و ما نقل هنا یوافق نقل الکلینی «ره» فی الکافی ۴- ۵۲۵.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۲۶

الشیعهٔ بحیث کانوا یطرحون لأجلها الأخبار المخالفهٔ لها و یحملونها علی التقیهٔ أو علی محامل أخر، و وجه ذلک أنّ اشتهار الفتوی بین أصحاب الأئمهٔ و بطانتهم المطلعین علی مذاقهم علیهم السلام مما یکشف کشفا قطعیا عن مرادهم الجدّی.

و بالجملهٔ الشهرهٔ فی المقام موهنهٔ لأخبار الإتمام و إن کانت مستفیضهٔ بل متواترهٔ إجمالا، فیجب حملها علی التقیهٔ، أو علی ما حملها الصدوق من استحباب العزم علی الإقامهٔ حتی یتمّ.

فإن قلت: یأبی هذا الحمل ما دلّ علی فضل الإتمام و إن مرّ بهما مارا أو لم یصلّ فیهما إلّا صلاهٔ واحدهٔ.

قلت: أکثرها قابلهٔ لهذا الحمل، و ما لا یقبله خبر واحد یطرح بسبب الشهرهٔ علی خلافه.

فإن قلت: ردّ هذه الشهرهٔ ذیل صحیحهٔ ابن مهزیار.

قلت: الروایهٔ غیر مقطوع الصدور، فلا تقبل لردّ الشهرهٔ.

فإن قلت: یعارض هذه الشهرهٔ علی الإتمام من عصر الشیخ «قده» إلی زماننا هذا.

قلت: لا اعتداد بالشهرهٔ المتأخرهٔ، کیف! و لو فرضنا أنفسنا فی عصر الشیخ لم نجد إلّا اشتهار القصر بین أصحاب الأئمهٔ، و لا یعقل کون الشهرهٔ المتأخرهٔ حجهٔ لمن تقدم علیها.

هذه غایهٔ ما یمکن أن یقرّب بسببه کلام الصدوق و العلمین «قدهم».

أقول: لا یخفی اختلاف أخبار المسألهٔ بحسب الظاهر و المضمون: فظاهر کثیر منها تعیّن الإتمام و فی بعضها التصریح بالإتمام و لو کانت صلاهٔ واحدهٔ و فی بعض منها أنّ الإتمام فی الحرمین من الأمر المذخور، أو من مخزون علم اللّه، و المستفاد من طائفهٔ أخری منها ثبوت التخییر بین القصر و الإتمام و کون الإتمام أفضل، و بإزاء هاتین

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۲۷

الطائفتین الطائفهٔ ثالثهٔ تدلّ علی تعیّن القصر ما لم یعزم علی مقام عشرهٔ أیام.

إذا عرفت هذا فنقول: حمل أخبار الإتمام علی استحباب العزم علی المقام حتی یتمّ، کما نسب إلی الصدوق، و إن کان لا ینافیه جلّها لکنه یوجب طرح ما یدلّ بالصراحهٔ علی الإتمام و إن لم یصلّ فیهما إلّا صلاهٔ واحدهٔ، هذا مضافا إلی أنّه یأبی هذا الحمل ما فی بعضها من کون الإتمام من مخزون علم اللّه أو من الأمر المذخور، إذ یستفاد من ذلک امتیاز هذه المواطن من غیرها من الأماکن، اللهم إلّا أن یقال: إنّ امتیازها من غیرها إنّما هو باستحباب العزم علی المقام فیها دون غیرها، و لکنه بعید جدّا، و کذلک یأبی هذا الحمل صحیحهٔ ابن مهزیار الطویلهٔ، إذ مورد سؤاله صورهٔ عدم العزم علی الإقامهٔ. و بالجملهٔ الالتزام بما ذکره الصدوق یوجب طرح کثیر من الأخبار.

فإن قلت: یحمل أخبار الإتمام علی التقیهٔ لا علی ما حملها الصدوق.

قلت: لا أری وجها للتقیهٔ فی هذه المسألهٔ، إذ المخالفون فی باب صلاهٔ المسافر علی قولین من غیر أن یفرّقوا بین الأماکن: فاختار أبو حنیفهٔ تعیّن القصر، و الشافعی و جمع من أصحابه منهم عثمان و عائشهٔ ثبوت التخییر بین القصر و الإتمام، و لم یفت أحد منهم بتعین الإتمام مطلقا أو فی الحرمین حتی یکون الأمر بالإتمام فی أخبارنا لموافقهٔ. «۱» هذا مضافا إلی دلالهٔ خبر عبد الرحمن بن الحجاج السابقهٔ (الخامسهٔ مما سبق) علی عدم کون الأمر بالإتمام للتقیهٔ، فراجع.

و کیف کان فالظاهر أن أصل جواز الإتمام فی المواطن الأربعهٔ مما لا ریب فیه بحسب الأدلّهٔ، و ما تقدم من شهرهٔ القصر عملا بین

أصحاب الأئمهٔ علیهم السلام غیر متحققهٔ، بل الظاهر ثبوت الاختلاف فی المسألهٔ من أوّل الأمر إلی الآن، إذ لو

---

(۱) راجع الخلاف ۱- ۵۶۹، کتاب صلاهٔ المسافر، المسألهٔ ۳۲۱، و التذکرهٔ ۱- ۱۸۶ (ط. أخری ۴- ۳۵۵)، و المغنی ۲- ۱۰۷.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۲۸

تتبعت الأخبار و تدبّرت فیها ظهر لک أنّ فقهاء الأصحاب فی جمیع الأعصار کانوا علی قولین: فبعضهم یتمّ و بعضهم یقصّر، و منشأ اختلافهم اختلاف الأخبار التی کانت بأیدیهم، و قد سری الاختلاف من فقهاء کلّ طبقهٔ إلی طبقهٔ اللاحقهٔ، و هکذا إلی هذه الأعصار، حیث إنّ سلسلهٔ فقهنا- معاشر الإمامیهٔ- لم تنقطع منذ تأسیسه أعنی من عصر الصادقین علیهما السلام إلی عصرنا هذا، فکان کلّ طبقهٔ تتلقی الفقه من سابقتها بلا حصول فترهٔ. و أما اختلاف الأخبار فلعلّه لمصالح رآها الأئمهٔ علیهم السلام فی إلقاء الاختلاف، و لا ندری ما هو السبب فی صدور هذه الأخبار المختلفهٔ، فإنّ أوضاع عصرهم و أحوال صحابتهم لیست بأجمعها مبیّنهٔ لنا. و لعلّ صدور أخبار القصر فی المسألهٔ کان لأجل تقیتهم علیهم السلام من بعض الشیعهٔ الضعفهٔ، کما یلوح ذلک من خبر أبی شبل (الثامن مما سبق)، فإنّ عقائد الشیعهٔ و سلائقهم کانت مختلفهٔ جدّا. ألا تنظر إلی تقیهٔ فقهاء العصر من بعض مقلّدیهم و عدم تمکنهم من إظهار فتاویهم الواقعیهٔ لهم و اضطرارهم إلی إظهارها بنحو لا تخالف أنظار الناس و ارتکازاتهم؟

و بالجملهٔ لم یثبت فی المسألهٔ شهرهٔ علی القصر، فلا محیص عن الرجوع إلی الأخبار، و ما یدلّ منها علی جواز الإتمام بلغت فی الکثرهٔ حدّا یمکن دعوی القطع بصدور بعضها، و لا یحتمل فیها التقیهٔ کما عرفت، فیجب الأخذ بها، و ظهور بعضها فی تعیّن الإتمام لا یمنع عن القول بالتخییر بعد صراحهٔ بعضها فی التخییر. فیبقی ما تدلّ علی تعین القصر، و هی قلیلهٔ جدّا لا تقاوم هاتین الطائفتین، و قد عرفت آنفا تأویلها، فتدبّر جیّدا.

بیان موضوع المسألهٔ

و أما المقام الثانی، أعنی البحث عن موضوع المسألهٔ فملخّص الکلام فیه أنّ مفاد الأخبار فی المقام مختلف جدّا

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۲۹

أما الحرمان فقد عبّر عنهما تارهٔ بالحرمین، و أخری بحرم اللّه و حرم رسوله، و ثالثهٔ بمکهٔ و المدینهٔ، و رابعهٔ بالمسجد الحرام و مسجد الرسول صلّی اللّه علیه و آله.

و أشمل هذه العناوین و أوسعها هو الحرم، فإنّ حدود حرم اللّه تعالی کانت معینهٔ من زمن الخلیل علیه السلام، و قد نصبت لها أعلام باقیهٔ إلی الآن، و هو أوسع من بلد مکهٔ، و حرم الرسول صلّی اللّه علیه و آله حسب ما یستفاد من بعض الأخبار عبارهٔ عما بین جبلی عیر و وعیر. «۱»

و حینئذ فهل المعیار و ما هو تمام الموضوع للحکم هو الحرمان بسعتهما، و یکون ذکر البلد أو المسجد من باب الغلبهٔ، حیث إنّ الصلاهٔ تقع غالبا فی المسجدین أو البلدین، أو یکون الموضوع خصوص البلدین أو المسجدین، و یکون ذکر الحرمین من جههٔ ثبوت الحکم فیهما إجمالا بثبوته فی بعضهما؟ فی المسألهٔ وجهان.

فإن قلت: لا مجال لاحتمال کون الحرمین تمام الموضوع للحکم بعد ما فسرا فی بعض الأخبار بنفس البلدتین، کقوله فی صحیحهٔ ابن مهزیار: فقلت أی شیء تعنی بالحرمین؟ فقال: «مکّهٔ و المدینهٔ» «۲»، و قوله فی روایهٔ عثمان بن عیسی: سألت أبا الحسن علیه السلام عن إتمام الصلاهٔ فی الحرمین: مکّهٔ و المدینهٔ. «۳»

قلت: یمکن أن یکون سؤال الراوی عن الحرمین و تفسیرهما له لأجل الجهل بالمراد منهما، بأن احتمل کون المراد منهما غیر الحرمین

المعروفین، لا لأجل الجهل بحدود الحرمین المعروفین و مقدارهما، فیکون جواب الإمام علیه السلام أیضا ناظرا إلی بیان

---

(۱) راجع الوسائل ۵- ۴۹۷ (ط. أخری ۸- ۴۶۰)، الباب ۲ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۱۲، و ج ۱۰ ص ۲۸۳ (ط. أخری ۱۴- ۳۶۲)، کتاب الحج، الباب ۱۷ من أبواب المزار.

(۲) الوسائل ۵- ۵۴۴ (ط. أخری ۸- ۵۲۵)، الباب ۲۵ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۴.

(۳) المصدر السابق ۵- ۵۴۷ (ط. أخری ۸- ۵۲۹) و الباب، الحدیث ۱۷، عن قرب الإسناد- ۱۲۳ (ط. أخری- ۳۰۰).

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۳۰

المراد منهما إجمالا لا إلی تحدیدهما.

اللّهم إلّا أن یقال: إنّه من المستبعد جدّا جهل الرواهٔ بهما من حیث الموضع، و لا سیّما مع کون الراوی فی الروایهٔ الأولی علی بن مهزیار، و قد ذکر اختلاف الأصحاب فی المسألهٔ و أنّه بنفسه کان یتمّ فیهما إلی أن أشاروا إلیه بالتقصیر. فیعلم من ذلک عدم جهله بالحرمین من حیث الموضع و أن المراد بهما: الحرمان المعروفان، و إنما أراد بسؤاله الاستفسار عن حدودهما التی یثبت فیها الإتمام.

و علی هذا فما وقع فیه تفسیر الحرمین بالبلدتین یقع مفسرا لجمیع أخبار الحرمین، فیرتفع التعارض بینها و بین ما عبّر فیه بالبلدتین.

و حینئذ فیتردد الأمر بین الأخذ بظاهر لفظتی مکهٔ و المدینهٔ و بین تخصیص الحکم بخصوص المسجدین، إذ مقتضی الأوّل کون البلد تمام الموضوع للحکم بلا دخالهٔ لحیثیهٔ المسجدیهٔ فی ذلک، و مقتضی الثانی کون خصوصیهٔ المسجدیهٔ أیضا دخیلهٔ، فیتعارضان نحو تعارض المطلق و المقید المثبتین بعد إحراز وحدهٔ الحکم، إذ مع احتمال تعدده لا تنافی بینهما حتی یحمل أحدهما علی الآخر.

فإن قلت: لا دلیل فی المقام علی وحدهٔ الحکم، لاحتمال کون الاختلاف بحسب مراتب الفضیلهٔ و الاستحباب، فیکون استحباب الإتمام فی المسجدین آکد من غیرهما، فلا تعارض بین الروایات حتی یحمل بعضها علی بعض، إذ المعارضهٔ فرع وحدهٔ الحکم، ألا تری أن المشهور بینهم عدم حمل المطلق علی المقید فی المستحبات، و السرّ فی ذلک أنه لا سبیل فیها إلی إحراز وحدهٔ الحکم، لاحتمال کون الاختلاف فیها بحسب اختلاف مراتب الفضیلهٔ.

قلت: یبعّد ذلک تصفح أخبار المسألهٔ و ملاحظهٔ الأسئلهٔ و الأجوبهٔ الواقعهٔ فیها، إذ بالدقهٔ فیها یظهر أنّ المقصود فی جمیعها بیان حکم واحد مختلف فیه بین الأصحاب، و هو أنّ تعیّن القصر علی المسافر هل یکون ثابتا مطلقا أو ورد علیه

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۳۱

تخصیص و استثناء بالنسبهٔ إلی بعض المواطن فی الجملهٔ؟

فالمقصود فی جمیع أخبار الإتمام سؤالا و جوابا ثبوت امتیاز ما للبلدین من سائر البلدان، فلا یتمشی فی المقام احتمال تعدد الحکم أصلا.

فینحصر علاج التعارض فی المسألهٔ فی حمل المطلق علی المقیّد أو بالعکس، و لا یخفی أنّ ظهور دلیل المقیّد فی دخالهٔ القید أقوی من ظهور دلیل المطلق فی کون الحیثیهٔ المطلقهٔ تمام الموضوع للحکم، فیجب حمل أخبار البلدین علی الأخبار الدالّهٔ علی دخالهٔ خصوصیهٔ المسجدین، و لا سیّما مع کون المترائی من أخبار البلدین عدم کونها بصدد بیان تمام الموضوع للحکم، بل بصدد بیان أصل ثبوت الحکم إجمالا و امتیاز البلدین من غیرهما فی الجملهٔ، فالتمسک بالإطلاق فیها مشکل جدّا.

هذا مع انصرافهما إلی خصوص المسجدین، إذ الغالب وقوع الصلاهٔ فیهما، و هذه الغلبهٔ مانعهٔ عن التمسک بالإطلاق.

اللّهم إلّا أن یقال: إنّ الغلبهٔ کما تمنع عن التمسک بالإطلاق تمنع عن ظهور دلیل المقید فی دخالهٔ القید أیضا لاحتمال کون القید واردا مورد الغالب، هذا.

و لکن مع ذلک کلّه الاقتصار علی خصوص المسجدین لا یخلو من قوّهٔ إمّا من جههٔ حمل المطلق علی المقید أو من جههٔ الأخذ

بالقدر المتیقن فی الحکم المخالف لعمومات التقصیر.

فإن قلت: لیس نسبهٔ المسجد إلی البلد کنسبهٔ المقید إلی المطلق، بل کنسبهٔ الجزء إلی الکل، بداهه أنه لم یقصد بالمسجد الحرام مثلا مفهوم مکهٔ المقیدهٔ.

قلت: لا یلاحظ النسبهٔ بین المسجد و البلد، بل بین الإتمام فی المسجد و الإتمام فی البلد، فتدبّر، هذا.

و لکن لا یخفی أنّ تفسیر الحرمین فی روایهٔ ابن مهزیار بنفس البلدتین لمّا لم یکن بلحاظ تعیین الموضعین من بین بقاع الأرض، لعدم جهل ابن مهزیار بذلک کما مرّ،

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۳۲

فلا محالهٔ یکون بلحاظ تحدید ما هو موضوع الحکم و بیان مقداره، و علی هذا فیکون الروایهٔ ظاهرهٔ جدّا فی ثبوت الحکم لجمیع أجزاء البلدین، فافهم.

هذا تمام الکلام فی الحرمین.

و أما مسجد الکوفهٔ ففی روایات عبد الحمید، و حذیفهٔ بن منصور عمن سمع، و أبی بصیر، و مرسلهٔ الصدوق، و حمّاد بن عیسی عن بعض أصحابنا التعبیر ب «مسجد الکوفهٔ». «۱»

و فی خبر زیاد بن مروان القندی التعبیر بلفظ «الکوفهٔ». «۲»

و فی خبر حمّاد بن عیسی و مرسلهٔ الشیخ التعبیر ب «حرم أمیر المؤمنین». «۳»

و الظاهر أنّ المراد به أیضا هو الکوفهٔ کما ورد فی بعض الأخبار أنّ مکهٔ حرم اللّه، و المدینهٔ حرم رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله، و الکوفهٔ حرم أمیر المؤمنین علیه السلام. «۴» و کونها حرما له من جههٔ کونها محلا لهجرته علیه السلام کالمدینهٔ للنبی صلّی اللّه علیه و آله. و علی هذا فلا تشمل النجف.

و أمّا احتمال أن یراد بحرمه مدفنه علیه السلام کما تعارف إطلاق لفظ الحرم فی أعصارنا علی مدفنه و مدفن سائر الأئمهٔ فبعید جدّا کما لا یخفی.

و بالجملهٔ الأمر یدور بین بلدهٔ الکوفهٔ و بین خصوص مسجدها، و حیث إنّ أخبار المسجد أکثر وجب الأخذ بها، و علیها یحمل خبر حمّاد و مرسلهٔ الشیخ، حمل المطلق علی المقیّد، کما مرّ نظیره فی الحرمین. و أمّا خبر زیاد فضعیف من حیث السند، فتأمّل.

و أما الموضوع الرابع ففی روایات أبی شبل، و زیاد القندی، و إبراهیم بن أبی

---

(۱) راجع المصدر السابق ۵- ۵۵۰- ۵۴۶ (ط. أخری ۸- ۵۳۲- ۵۲۸)، الباب ۲۵، الأحادیث ۱۴ و ۲۳ و ۲۵ و ۲۶ و ۲۹.

(۲) راجع المصدر السابق ۵- ۵۴۶ (ط. أخری ۸- ۵۲۷) و الباب، الحدیث ۱۳.

(۳) راجع المصدر السابق ۵- ۵۴۳ و ۵۴۸ (ط. أخری ۸- ۵۲۴ و ۵۳۰) و الباب، الحدیثین ۱ و ۲۴.

(۴) راجع المصدر السابق ۱۰- ۲۸۲ (ط. أخری ۱۴- ۳۶۰)، کتاب الحج، الباب ۱۶ من أبواب المزار، الحدیث ۱.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۳۳

البلاد، و عمرو بن مرزوق التعبیر بقوله: «عند قبر الحسین». «۱»

و فی روایات حمّاد بن عیسی، و عبد الحمید، و حذیفهٔ بن منصور عمن سمع، و أبی بصیر، و مرسلهٔ الشیخ التعبیر ب «حرم الحسین». «۲»

و فی مرسلهٔ الصدوق: «حائر الحسین». «۳»

و فی خبر حمّاد بن عیسی عن بعض أصحابنا لفظ «الحائر». «۴»

و لا یخفی أنه لا یستفاد من الطائفهٔ الأولی حد معین، إذ العندیهٔ مقولهٔ بالتشکیک، و أقرب مراتبها أن یکون المصلّی متصلا بالقبر الشریف، و من الواضح عدم التمکن فعلا من هذه المرتبهٔ مع وجود الضریح المطهر. و إرادهٔ سائر المراتب غیر معلومهٔ، فیجب الرجوع إلی مفاد سائر الأخبار فنقول:

أمّا الحرم فیراد به ما یجب احترامه و یحرم انتهاکه، کما فی حرم اللّه و حرم رسوله و غیرهما.

و قد اختلف الروایات فی تحدید حرم الحسین علیه السلام:

ففی روایهٔ: «حریم قبر الحسین علیه السلام خمسهٔ فراسخ من أربع جوانبه». «۵» و فی روایهٔ أخری: «حرم الحسین علیه السلام فرسخ فی فرسخ من أربع جوانب القبر». «۶» و فی خبر إسحاق بن عمّار قال: سمعت أبا عبد اللّه علیه السلام یقول: «إنّ لموضع

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۵۴۵ و ۵۴۶، و ۵۴۸ و ۵۵۰ (ط. أخری ۸- ۵۲۷ و ۵۳۰ و ۵۳۲)، الباب ۲۵ من أبواب صلاهٔ المسافر، الأحادیث ۱۲ و ۱۳ و ۲۲ و ۳۰.

(۲) المصدر السابق ۵- ۵۴۳ و ۵۴۶ و ۵۴۸ و ۵۴۹ (ط. أخری ۸- ۵۲۴ و ۵۲۸ و ۵۳۰ و ۵۳۱) و الباب، الأحادیث ۱ و ۱۴ و ۲۳ و ۲۵ و ۲۴.

(۳) المصدر السابق ۵- ۵۴۹ (ط. أخری ۸- ۵۳۱) و الباب، الحدیث ۲۶.

(۴) المصدر السابق ۵- ۵۵۰ (ط. أخری ۸- ۵۳۲) و الباب، الحدیث ۲۹.

(۵) التهذیب ۶- ۷۱، کتاب المزار، الباب ۲۲، الحدیث ۱.

(۶) المصدر السابق، الحدیث ۲.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۳۴

قبر الحسین علیه السلام حرمهٔ معروفهٔ من عرفها و استجار بها أجیر.» قلت: فصف لی موضعها جعلت فداک. قال: «امسح من موضع قبره الیوم خمسهٔ و عشرین ذراعا من قدّامه، و خمسهٔ و عشرین ذراعا من عند رأسه، و خمسهٔ و عشرین ذراعا من ناحیهٔ رجلیه، و خمسهٔ و عشرین ذراعا من خلفه. و موضع قبره من یوم دفن فیه روضهٔ من ریاض الجنهٔ.» الحدیث. «۱»

و روی عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال: سمعته یقول:

«قبر الحسین علیه السلام عشرون ذراعا مکسرا روضهٔ من ریاض الجنهٔ.» «۲»

و الظاهر حمل اختلاف الروایات علی مراتب الفضل و الشرف، فیکون عنوان الحرم أیضا مقولا بالتشکیک، و القدر المتیقن منه فی المقام ما تدلّ علیه الروایهٔ الأخیرهٔ، و یصدق علی هذا المقدار عرفا مفهوم العندیهٔ أیضا کما لا یخفی. هذا.

و أمّا الفقهاء فالمذکور فی کلماتهم لفظ الحائر، و قد أطلق الحائر و الحیر فی کثیر من الأخبار علی مدفنه علیه السلام، کما ورد أنّ علی بن محمد النقی علیه السلام لما اشتدّ مرضه قال:

«ابعثوا إلی الحیر.» «۳»

و روی الطبری ما حاصله: أنّ الرشید أمر بإحضار ابن أبی داود- و کان عند الحیر-، فقال له الحسن بن راشد: إنّه إن سألک عن سبب سکونتک فی الحیر فقل له:

أمرنی بذلک أمّ موسی، فلمّا حضر عند الرشید و سأله هو عن ذلک أجابه بما لقّنه الحسن، فلها عنه، و أمر بهدم القبر فی آخر هذه السنهٔ. «۴» هذا.

---

(۱) المصدر السابق، الحدیث ۳، و الکافی ۴- ۵۸۸، کتاب الحج، باب النوادر، الحدیث ۶.

(۲) التهذيب ۶- ۷۲، الحديث ۴.

(۳) الكافى ۴- ۵۶۷، كتاب الحج، أبواب الزيارات، الباب ۱۴، الحديث ۳. و راجع كامل الزيارات- ۲۷۲، الباب ۹۰، و بحار الأنوار ۹۸- ۱۱۲ (ط. إيران ۱۰۱- ۱۱۲)، كتاب المزار، الباب ۳۲. و فيه: «يا أبا هاشم، ابعث رجلا من موالينا إلى الحير يدعو اللّه لى».

(۴) «تاريخ الأمم و الملوك» لابن جرير الطبرى ۶- ۵۳۶. و لم نجد فيه مضمون الجملة الأخيرة، و لكن حكى أصل أمره بالهدم فى أعيان الشيعة ۱- ۶۲۷ عن كتاب تسلية المجالس. و راجع أمالى الشيخ ۱- ۳۳۳ أيضا.

البدر الزاهر فى صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۳۳۵

و يستفاد من كلمات اللغويين أيضا أنّ المراد بالحير و الحائر مدفن الحسين عليه السلام. «۱»

فهذا إجمالا مما لا ريب فيه، و إنما الإشكال فى أنّ المراد بهما مدفنه عليه السلام بسعته أعنى أرض كربلاء، أو خصوص الموضع المنخفض الذى وقع القبر الشريف فى وسطه، حيث إنّ اللفظين بحسب أصلهما يطلقان على الأرض المنخفضة من جهة أن الماء إذا جمع فيها يحار فيها و لا يجد طريقا إلى الجريان و الخروج، أو خصوص ما دار عليه جدران حرمه الشريف فعلا؟ فيه وجوه.

و فى السرائر: «و المراد بالحائر: ما دار سور المشهد و المسجد عليه، دون ما دار سور البلد عليه، لأنّ ذلك هو الحائر حقيقة، لأنّ الحائر فى لسان العرب: الموضع المطمئن الذى يحار الماء فيه، و قد ذكر ذلك شيخنا المفيد فى الإرشاد فى مقتل الحسين عليه السلام، لمّا ذكر من قتل معه من أهله، فقال: و الحائر محيط بهم إلّا العباس عليه السلام، فإنه قتل على المسناة». «۲»

و لا يخفى إجمال ما قاله ابن إدريس أيضا بحسب المقدار و الحدّ، حيث لم يبق السور الذى كان دائرا فى الأزمان السابقة على المشهد الشريف، و لا يعلم موضعه، و قد اختلف جدّا بحسب التغييرات الحاصلة فى الأعصار المختلفة.

ثم المراد بالسور هل هو سور الحرم، أو الرواق، أو الصحن الشريف؟

كلّ محتمل، فلا بدّ أن يقتصر فى المقام على القدر المتيقن، فإنّ أخبار الإتمام فى المقام بالنسبة إلى أدلة القصر فى السفر من قبيل المخصص المنفصل المجمل، فيقتصر

---

(۱) راجع القاموس المحيط ۲- ۱۶- ۱۵، و لسان العرب ۴- ۲۲۳ و ۲۲۶، و الصحاح ۲- ۶۴۱.

(۲) السرائر ۱- ۳۴۲، باب صلاة المسافر.

البدر الزاهر فى صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۳۳۶

فى التخصيص على الأقلّ، كما لا يخفى وجهه على من تأمل.

نعم الظاهر أنّ ما تضمنه رواية عبد اللّه بن سنان السابقة، أعنى عشرين ذراعا مكسرا، هو القدر المتيقن من بين ما يستفاد من أخبار الباب. و ما ذكر فيها من كونه روضة من رياض الجنة أيضا يناسب حكم الإتمام، فإنّ الإتمام إنّما هو لشرف المكان و فضله، و القدر المتيقن من الحرم و الحائر و العندية أيضا ليس بأضيق ممّا دلّ عليه هذه الرواية قطعا، فيجوز الأخذ بهذا المقدار بلا إشكال.

و لا يخفى أنّ مقتضى ذلك ثبوت الحكم فى كلّ طرف من أطراف القبر الشريف بمقدار خمسة أذرع تقريبا، إذ القبر يقرب من عشرة أذرع.

و كيف كان فأصل الحكم مما لا يقبل الإنكار، لدلالة الأخبار عليه و اشتهاره بين الأصحاب أيضا، فلا وجه لتشكيك صاحب المدارك فيه و تخصيصه الحكم بالحرمين، «۱» فتدبّر.

حكم من أتمّ فى موضع القصر

اشارة

الأمر الثانی: إذا تعین القصر فأتمّ فصوره أربع:

۱- أن یکون عن علم و عمد.

۲- أن یکون ناشئا عن الجهل بالحکم.

۳- أن یکون ناشئا عن نسیان الحکم.

۴- أن یکون ناشئا عن نسیان الموضوع.

ففی الصورهٔ الأولی یجب الإعادهٔ فی الوقت و خارجه عند علمائنا أجمع، «۲» و یدلّ علیه أیضا الأخبار الآتیهٔ.

---

(۱) راجع المدارک ۴- ۴۶۷.

(۲) راجع مفتاح الکرامهٔ ۳- ۶۰۱.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۳۷

و فی الصورهٔ الثانیهٔ أفتی المشهور بعدم وجوب الإعادهٔ لا فی الوقت و لا فی خارجه إن کان منشأ الإتمام الجهل بأصل ثبوت القصر للمسافر، لا الجهل بالخصوصیات الأخر، کوجوب القصر علی من کثر سفره مثلا فی السفر الأوّل. «۱»

و فی الصورهٔ الرابعهٔ أفتوا بوجوب الإعادهٔ فی الوقت لا فی خارجهٔ. «۲»

و سیظهر حکم الصورهٔ الثالثهٔ أیضا فی أثناء البحث.

أخبار المسألهٔ و وجه الجمیع بینها

و العمدهٔ فی المقام هو الجمع بین أخبار المسألهٔ، و هی خمسهٔ، فلنذکرها ثم نشرح مفادها:

۱- ما رواه الشیخ بإسناده عن الحسین بن سعید، عن فضالهٔ، عن حماد بن عثمان، عن عبید اللّه بن علی الحلبی، قال: قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام: صلّیت الظهر أربع رکعات و أنا فی سفر؟ قال: «أعد.» «۳»

و مقتضی ترک الاستفصال فی الروایهٔ شمولها للعالم، و الجاهل و الناسی بأقسامهما. و الظاهر أنّ قوله: «أعد» أیضا مطلق یشمل الإعادهٔ فی الوقت و خارجه.

لا یقال: إنّ مثل الحلبی لا یصلّی صلاته علی خلاف ما أمر به عن علم و عمد.

فإنّه یقال: الظاهر إنّه لم یرد بسؤاله السؤال عن حکم واقعهٔ شخصیهٔ اتفقت لنفسه، بل کان بصدد استعلام حکم المسألهٔ بنحو الإطلاق، و إنّما ذکر نفسه من باب المثال. «۴»

---

(۱) راجع المختلف- ۱۶۴ (ط. أخری ۲- ۵۳۷)، الفصل السادس من الباب الرابع من کتاب الصلاهٔ، المسألهٔ ۳۹۵، و الحدائق ۱۱- ۴۳۱، و مفتاح الکرامهٔ ۳- ۶۰۲.

(۲) راجع المختلف- ۱۶۴ (ط. أخری ۲- ۵۳۷)، المسألهٔ ۳۹۵، و الجواهر ۱۴- ۳۴۳.

(۳) الوسائل ۵- ۵۳۱ (ط. أخری ۸- ۵۰۷)، الباب ۱۷ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۶.

(۴) و لو سلّم انصرافها عن العالم العامد موضوعا دلّت علی حکمه بالفحوی، کما لا یخفی.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۳۸

و بالجملهٔ یستفاد من الروایهٔ وجوب الإعادهٔ فی جمیع صور المسألهٔ.

۲- ما رواه فی الخصال بإسناده عن الأعمش، عن جعفر بن محمّد علیه السلام فی حدیث شرائع الدین، قال: «و التقصیر فی ثمانیهٔ فراسخ، و هو بریدان. و إذا قصرت أفطرت. و من لم یقصّر فی السفر لم تجز صلاته، لأنّه قد زاد فی فرض اللّه عز و جل.» «۱»

و هذه الروایهٔ أیضا کسابقتها تشمل جمیع صور المسألهٔ، و الحکم فیها أیضا یعمّ الوقت و خارجه.

۳- ما رواه الکلینی عن محمد بن یحیی، عن محمد بن الحسین، عن صفوان بن یحیی، عن العیص بن القاسم، قال: سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن رجل صلّی و هو مسافر فأتمّ الصلاهٔ؟ قال: «إن کان فی وقت فلیعد، و إن کان الوقت قد مضی فلا.» و رواه الشیخ بإسناده عن محمد بن یعقوب، و بإسناده عن سعد، عن محمد بن الحسین. «۲»

و ربما یدّعی انصراف الروایهٔ إلی خصوص الناس للموضوع «۳»، فلو سلّم ذلک فهو، و إلّا فتحمل بسبب ترک الاستفصال علی العموم. نعم لا یبعد دعوی انصرافها عن العالم العامد، إذ یبعد جدا إتمام المسافر عمدا مع علمه بتعیّن القصر علیه و التفاته إلی ذلک.

۴- ما رواه الشیخ بإسناده عن سعد، عن محمد بن الحسین، عن علی بن النعمان، عن سوید القلاء، عن أبی أیّوب، عن أبی بصیر، عن أبی عبد اللّه علیه السلام، قال: سألته عن الرجل ینسی فیصلّی فی السفر أربع رکعات؟ قال: «إن ذکر فی ذلک

---

(۱) الوسائل ۵- ۵۳۲ (ط. أخری ۸- ۵۰۸)، الباب ۱۷ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۸.

(۲) المصدر السابق ۵- ۵۳۰ (ط. أخری ۸- ۵۰۵) و الباب، الحدیث ۱.

(۳) راجع کتاب الصلاهٔ للشیخ الأنصاری «قده»- ۴۰۳، و الجواهر ۱۴- ۳۴۸.

الیوم فلیعد، و إن لم یذکر حتی یمضی ذلک الیوم فلا إعادهٔ علیه.» و روی الصدوق بإسناده عن أبی بصیر نحوه. «۱»

و ربما یتوهم شمول قوله: «ینسی» لکلّ من ناسی الموضوع و ناسی الحکم.

أقول: إطلاقه إنّما هو بتبع إطلاق متعلقهٔ، و لیس متعلقهٔ مذکورا فی کلام السائل، و یبعد جدّا أن یکون متعلقهٔ فی نظره لفظا عاما کلفظهٔ «شیئا» مثلا- حتی یعمّ الحکم و الموضوع معا، بل الظاهر أنّ نظره کان إلی أحدهما، غایهٔ الأمر أنّه لم یذکره، و الأظهر کونه ناظرا إلی نسیان الموضوع، فإنّ نسیان حکم السفر، أعنی وجوب القصر، بعد العلم به بعید جدّا، و إنّما الذی یتفق غالبا هو نسیان الموضوع و الغفلهٔ عنه.

و بالجملهٔ شمول النسیان المذکور فی کلام السائل لنسیان الموضوع و الحکم معا مشکل. نعم لو لم یکن المتبادر من سؤاله نسیان الموضوع أمکن أن یستدلّ علی العموم بترک استفصال الإمام علیه السلام، کما لا یخفی.

ثمّ إنّ الظاهر رجوع تفصیل الإمام علیه السلام فی هذه الروایهٔ إلی التفصیل الوارد فی روایهٔ العیص، إذ الظاهر بقرینهٔ لفظ الیوم فرض السائل وقوع النسیان فی صلاهٔ نهاریهٔ مثل الظهر أو العصر، و مضی الیوم فی مثلهما مساوق لمضی الوقت، فلیس لمضی الیوم بما هو یوم خصوصیهٔ، و إنّما الاعتبار بمضی الوقت کما فی روایهٔ العیص.

ثمّ لا یخفی أنّ هذه الروایهٔ و إن اختصت بالناسی فلا تدلّ علی حکم غیره، لکنها لا تنافی الروایات العامهٔ السابقهٔ کروایهٔ العیص مثلا، لإمکان اشتراک غیر الناسی أیضا معه فی هذا الحکم غایهٔ الأمر سکوت الروایهٔ عنه من جههٔ کون المسؤول عنه خصوص الناسی.

و علی هذا فمقتضی الجمع بین الروایات المذکورهٔ إلی هنا حمل الروایتین

---

(۱) الوسائل ۵- ۵۳۰ (ط. أخری ۸- ۵۰۶)، الباب ۱۷ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۲.

الأولیین علی روایهٔ العیص حمل المطلق علی المقید، فإنّ الثلاثهٔ مطلقهٔ بحسب الموضوع، و لکن الحکم بالإعادهٔ فی الأولیین مطلق و

فی روایهٔ العیص فصل فیه بین الوقت و خارجه.

فالمتحصل من الجمیع بعد الجمع العرفی هو أن المتمّ فی موضع القصر بعید فی الوقت دون خارجه عالما کان أو جاهلا أو ناسیا، إن لم نقل بانصراف روایهٔ العیص عن العالم العامد کما هو الظاهر، و إلّا کان المرجع فی حکم العامد ما یقتضیه العمومات و الأصل الأوّلی من وجوب الإعادهٔ مطلقا.

۵- ما رواه الشیخ بإسناده عن محمّد بن علی بن محبوب، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبی نجران، عن حمّاد بن عیسی، عن حریز عن زرارهٔ و محمّد بن مسلم، قالا: قلنا لأبی جعفر علیه السلام: رجل صلی فی السفر أربعا أ یعید أم لا؟ قال: «إن کان قرئت علیه آیهٔ التقصیر و فسرت له فصلّی أربعا أعاد، و إن لم یکن قرئت علیه و لم یعلمها فلا إعادهٔ علیه.» و رواه الصدوق بإسناده عن زرارهٔ و محمّد بن مسلم. «۱»

و الظاهر أنّ المراد من قوله: «و فسرت له» تفسیرها بنحو یستفاد منها تعیّن القصر، حیث إن المستفاد منها بدون التفسیر کون القصر رخصهٔ لا عزیمهٔ، و قد أخذ بذلک أکثر المخالفین کما عرفت. فمحصل کلامه علیه السلام: أنه إن کان قرئت علیه الآیهٔ و علم وجوب القصر بسبب تفسیرها أعاد، و إن لم تقرأ أو قرئت و لم تفسر له بنحو یستفاد منها الوجوب و العزیمهٔ فلا إعادهٔ علیه.

ثمّ إنّ المراد بالفقرهٔ الثانیهٔ خصوص الجاهل بأصل وجوب القصر علی المسافر، لا الأعمّ منه و من الجاهل بالخصوصیات، کمن علم بأصل وجوب القصر علیه و لکنه لم یعلم أنّ من کثر سفره مثلا- إذا أقام فی بلده عشرا وجب علیه القصر فی السفر الأوّل، أو أنّ العاصی بسفره إذا عدل إلی الطاعهٔ فی الأثناء و کان الباقی مسافهٔ وجب

---

(۱) الوسائل ۵- ۵۳۱ (ط. أخری ۸- ۵۰۶)، الباب ۱۷ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۴.

علیه أن یقصّر، و نحو ذلک، ففی هذه الموارد إذا أتمّ جهلا بوظیفته لم یشمله الفقرهٔ الثانیهٔ من الحدیث، بداهۀ أنّ المستفاد من قراءهٔ آیهٔ القصر و تفسیرها لیس أزید من وجوب القصر علی المسافر بحسب طبعه الأوّلی، و أمّا الخصوصیات الأخر فلا تستفاد منها، فیدخل الجاهل بهذه الخصوصیات فی الفقرهٔ الأولی من الحدیث إن استفدنا منها العموم، أو فی موضوع روایهٔ العیص و نحوها من الروایات العامهٔ الحاکمهٔ بوجوب الإعادهٔ المحمولهٔ علی روایهٔ العیص لا محالهٔ حمل المطلق علی المقید کما عرفت بیانه. و بالجملهٔ الفقرهٔ الثانیهٔ من الحدیث تختصّ بمن جهل أصل وجوب القصر علی المسافر.

و أمّا الفقرهٔ الأولی من الروایهٔ فهل تشمل جمیع الأقسام أو لا؟ الظاهر انصرافها عن العالم العامد، لما عرفت من أنّه یبعد جدّا إتمام العالم بوجوب القصر علیه عن عمد و التفات. «۱»

و یمکن أن یدّعی انصرافها إلی خصوص ناسی الحکم، کما یشعر بذلک التعبیر بالماضی فی قوله: «إن کان قرئت علیه.».

و علی هذا فکلتا الفقرتین ناظرتان إلی جههٔ الحکم، و یکون المفروض فیهما جهل المکلف بوظیفته حین صلاته، فیصیر محصّل جواب الإمام علیه السلام: أنّ المتمّ عن جهل بالحکم إن لم یعلم به أصلا لم یعد، و إن علم به ثم نسیه فعلیه الإعادهٔ، و قد عرفت دلالهٔ الروایتین الأولیین أیضا علی وجوب الإعادهٔ مطلقا فی جمیع الصور.

و حینئذ فلو سلم انصراف روایهٔ العیص أیضا إلی ناسی الموضوع کما ادّعی صار المتحصل من مجموع روایات المسألهٔ وجوب الإعادهٔ علی العالم و العامد مطلقا، و کذا علی الجاهل بالخصوصیات و الناسی لأصل الحکم، و عدم وجوبها علی الجاهل

---

(۱) نعم تدلّ الروایهٔ علی وجوب الإعادهٔ علیه بالفحوی، کما لا یخفی.

بأصل الحكم كذلك، و التفصيل بين الوقت و خارجه فى ناسى الموضوع، و هذا هو الموافق للمشهور كما عرفت.

هذا كلّه بناء على تسليم تلك الانصرافات.

و أمّا على تقدير عدم تسليمها فنقول: إنّ روايتى الحلبى و الأعمش كما عرفت مطلقتان موضوعا و حكما، فتحملان على روايتى العيص و زرارهٔ و محمّد بن مسلم حمل المطلق على المقيد، فيبقى الكلام فى الجمع بين روايهٔ العيص و روايهٔ زرارهٔ و محمد بن مسلم، و النسبهٔ بين روايهٔ العيص و كلّ واحدهٔ من فقرتى روايتهما عموم من وجه:

فإن أخذ بإطلاق كلتا الفقرتين من روايتهما لزم طرح روايهٔ العيص رأسا، فإنّ الفقرتين تعمّان جميع الأقسام موضوعا، و إطلاق الحكم بوجوب الإعادهٔ فى الفقرهٔ الأولى و بعدم وجوبها فى الفقرهٔ الثانيهٔ أيضا يشمل الوقت و خارجه.

و إن عكس الأمر، فأخذ بإطلاق روايهٔ العيص موضوعا و حمل الفقرتان من روايتهما عليها بحمل الأولى الحاكمهٔ بوجوب الإعادهٔ على الوقت و الثانيهٔ الحاكمهٔ بعدم الوجوب على خارجه، فيصير محصل المجموع اشتراك العالم و الجاهل و الناسى مطلقا فى وجوب الإعادهٔ فى الوقت و عدم وجوبها فى خارجه، صار مقتضاه طرح روايتهما، إذ هى صريحهٔ فى افتراق العالم و الجاهل و كون الجهل سببا للعذر، مع أنّ مقتضى ما ذكرت من حملها على روايهٔ العيص عدم التفاوت بين العالم و الجاهل أصلا.

فيبقى فى المقام احتمالان آخران:

الأوّل: أن يقيّد بسبب روايهٔ العيص الفقرهٔ الثانيهٔ من روايتهما و يجعل الفقرهٔ الأولى من روايتهما باقيهٔ على إطلاقها، فيصير مقتضى ذلك وجوب الإعادهٔ على العالم و الناسى بقسميه و الجاهل بالخصوصيات، سواء كان فى الوقت أو فى خارجه،

البدر الزاهر فى صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۴۳

و ثبوت التفصيل فى الجاهل بأصل الحكم بين الوقت و خارجه.

الثانى: أن يقيّد بسبب روايهٔ العيص الفقرهٔ الأولى من روايتهما و يبقى الفقرهٔ الثانيهٔ على إطلاقها، فيصير مقتضاه عدم وجوب الإعادهٔ على الجاهل بأصل الحكم مطلقا و ثبوت التفصيل بين الوقت و خارجه فى العالم و الناسى بقسميه و الجاهل بالخصوصيات.

و على كلا الاحتمالين يفترق الجاهل و العالم و لا يلزم طرح روايهٔ العيص و لا روايتهما.

نعم الاحتمال الأوّل مخالف لما عليه المشهور [۱]، إذ المشهور كون الجاهل بأصل الحكم معذورا مطلقا من غير فرق بين الوقت و خارجه. و أمّا الاحتمال الثانى فيقرب من قولهم بعد إخراج العالم العامد الملتفت بادعاء انصراف الروايتين عنه، إذ مقتضى هذا الاحتمال على هذا عدم وجوب الإعادهٔ على الجاهل بأصل وجوب القصر لا فى الوقت و لا فى خارجه، و التفصيل بين الوقت و خارجه فى الناسى بقسميه و الجاهل بالخصوصيات، و أمّا العالم العامد فيحكم بانصراف الروايتين عنه من أوّل الأمر، لما عرفت من أنّ الإنسان الذى هو بصدد الإطاعهٔ يبعد جدا أن يخالف وظيفته مع العلم و العمد، و على فرض عدم الانصراف أيضا يخرج من عموم الروايتين بالإجماع.

و بالجملهٔ الاحتمال الثانى- أعنى التصرف فى الفقرهٔ الأولى من روايهٔ زرارهٔ و محمد بن مسلم بسبب التفصيل الوارد فى روايهٔ العيص و إبقاء الفقرهٔ الثانيهٔ على إطلاقها- يقرب من قول المشهور إلّا بالنسبهٔ إلى العالم العامد، و هو أيضا خارج من أوّل الأمر إمّا بالانصراف أو بالإجماع.

---

[۱] و لروايهٔ أبى بصير أيضا، حيث فصل فيها بالنسبهٔ إلى الناسى بين الوقت و خارجه، بناء على حمل التفصيل الواقع فيها على ذلك كما عرفت. ح ع- م.

البدر الزاهر فى صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۴۴

و على هذا فيجب أن يؤخذ بهذا الاحتمال دون الأوّل.

هذا مضافا إلی أنّ حفظ ظهور الروایتین أیضا یقتضی تقدیم هذا الاحتمال.

توضیح ذلک أنّ الظاهر کون محطّ النظر فی روایهٔ زرارهٔ و محمّد بن مسلم بیان کون الجهل معذّرا و موجبا لسقوط الإعادهٔ، کما هو مفاد الفقرهٔ الثانیهٔ، و أمّا وجوب الإعادهٔ علی العالم کما هو مفاد الفقرهٔ الأولی فلیس فیه إعمال للتعبد أصلا، إذ هو مقتضی الأصل فی التکلیف الذی لم یمتثل، فلیست الروایهٔ بصدد بیان حکمین، أعنی وجوب الإعادهٔ فی بعض الصور و عدم وجوبها فی بعضها، بل هی بصدد بیان حکم واحد، و هو سقوط الإعادهٔ عن الجاهل بسبب جهله.

و علی هذا فیکون ظاهر الروایهٔ کون الجهل تمام الموضوع لسقوط الإعادهٔ التی یقتضیها الأصل الأوّلی.

و کذلک محطّ النظر فی روایهٔ العیص بیان کون مضی الوقت موجبا لسقوط الإعادهٔ، و أمّا عدم سقوطها فی الوقت فلیس فیه إعمال تعبد زائد.

بروجردی، آقا حسین طباطبایی، البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، در یک جلد، دفتر حضرت آیهٔ الله، قم - ایران، سوم، ۱۴۱۶ ه ق

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر؛ ص: ۳۴۴

فالروایتان سیقتا لبیان ما یکون معذّرا و یوجب سقوط الإعادهٔ بعد کون مقتضی القاعدهٔ عدم السقوط. فظاهر روایهٔ زرارهٔ و محمّد بن مسلم کون الجهل بنحو الإطلاق تمام الموضوع لسقوط الإعادهٔ، و ظاهر روایهٔ العیص کون مضی الوقت تمام الموضوع له، و مقتضی الجمع بین الروایتین أن یقال: إنّ کلّا منهما تمام الموضوع بحیث لا یحتاج فی کونه معذّرا إلی ضمّ الآخر، فیکون للعذر علتان مستقلتان غایهٔ الأمر أنّهما تجتمعان فی الجاهل بالنسبهٔ إلی خارج الوقت، و هذا هو الموافق للاحتمال الثانی من الاحتمالین.

و أمّا بناء علی الأوّل منهما فیلزم سقوط کلّ من الجهل و مضی الوقت عن کونه علهٔ تامّهٔ للعذر، و کون العذر متوقفا علی تحقق کلیهما، و هذا مخالف لظاهر الروایتین.

و بالجملهٔ حفظ الظهور فی کلتا الروایتین یقتضی القول بکون کلّ من الجهل

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۴۵

و مضی الوقت علهٔ تامهٔ للعذر غایهٔ الأمر اجتماعهما معا فی الجاهل بالنسبهٔ إلی خارج الوقت.

و حینئذ فیوافق مفادهما لما علیه المشهور بعد إخراج العالم العامد، إذ المشهور بینهم کما عرفت عدم وجوب الإعادهٔ علی الجاهل بوجوب القصر مطلقا، و التفصیل بین الوقت و خارجه فی الناسی، و وجوب الإعادهٔ مطلقا علی العالم العامد، بل هو إجماعی کما مرّ.

و أمّا ما حکی عن العمانی من القول بوجوب الإعادهٔ علی الجاهل مطلقا، و عن الإسکافی و الحلبی من وجوب الإعادهٔ علیه فی الوقت دون خارجه، «۱» فیردّهما الشذوذ. و لعلّ العمانی لم یعثر فی المسألهٔ إلّا علی روایتی الحلبی و الأعمش، و الإسکافی و الحلبی لم یعثرا علی روایهٔ زرارهٔ و محمّد بن مسلم، فتدبّر.

هذا کلّه حکم من أتمّ فی موضع القصر بالنسبهٔ إلی صلاته. و مثل ذلک أیضا صومه، کما یدلّ علیه أخبار مستفیضهٔ «۲» اشتهر بینهم العمل بها. فما فی الجواهر فی المقام من قوله: «و لا یبعد إلحاق الصوم بالصلاهٔ» «۳» لا یخلو عن شیء، إذ التعبیر بالإلحاق إنّما یصحّ فیما إذا لم یکن المسألهٔ بخصوصها منصوصا علیها.

تذنیب فی حکم من قصّر فی موضع الإتمام

لا یخفی أنّ ما ذکر إلی هنا کان بالنسبهٔ إلی من أتمّ فی موضع القصر، و أمّا من قصّر فی موضع الإتمام فیجب علیه الإعادهٔ مطلقا،

وفاقا للمشهور، «۴» و لما يقتضيه القاعدهٔ الأوّليهٔ، حيث إنّه لم يمتثل ما هو وظيفته.

---

(۱) راجع المختلف- ۱۶۴ (ط. أخرى ۲- ۵۳۸)، المسألهٔ ۳۹۵، و الكافى للحلبى- ۱۱۶.

(۲) راجع الوسائل ۷- ۱۲۷ (ط. أخرى ۱۰- ۱۷۹)، الباب ۲ من أبواب من يصحّ منه الصوم.

(۳) الجواهر ۱۱- ۳۴۵.

(۴) راجع الروض- ۳۹۸، و الحدائق ۱۱- ۴۳۶، و مفتاح الكرامهٔ ۳- ۶۰۲.

البدر الزاهر فى صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۴۶

نعم ها هنا روايتان يستفاد منهما معذوريهٔ الجاهل فى المقام أيضا:

۱- ما رواه الشيخ بإسناده عن سعد، عن موسى بن عمر، عن على بن النعمان، عن منصور بن حازم، عن أبى عبد اللّه عليه السلام، قال: سمعته يقول: «إذا أتيت بلدهٔ فأزمعت المقام عشرهٔ أيّام فأتم الصلاهٔ، فإن تركه رجل جاهلا فليس عليه إعادهٔ.» «۱»

و الروايهٔ ضعيفهٔ بموسى بن عمر كما لا يخفى.

۲- ما رواه بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبى عمير، عن محمّد بن إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن امرأهٔ كانت معنا فى السفر و كانت تصلّى المغرب ركعتين ذاهبهٔ و جائيهٔ؟ قال: «ليس عليها قضاء.» و رواه الصدوق بإسناده عن الحسين بن سعيد، و بإسناده عن ابن أبى عمير نحوه. «۲» هذا.

و لكن لا يخفى أنّ الأصحاب أعرضوا عن العمل بالروايتين، و قد عرفت سابقا أنّ الروايهٔ الشاذّهٔ ليست حجهٔ شرعيهٔ و إن لم يعارضها غيرها، إذ عمدهٔ الدليل على حجيهٔ الخبر بناء العقلاء، و ليس بناؤهم على العمل بما رويت عن المولى إذا أعرض عنها بطانته و خواصّه العارفون بآرائه و عقائده، و ليس للعبد أن يحتج على المولى بهذا القبيل من الروايات.

كيف! و الكلام المسموع من الإمام عليه السلام بلا واسطهٔ أيضا لم يكن حجهٔ عند الأصحاب فى مقام العمل بعد ما أعرض عنه بطانته و خواصّه المطلعون على قاعدهٔ و إسراره، فكيف بالروايهٔ الحاكيهٔ لقوله؟

فانظر إلى ما رواه الكلينى و الشيخ عن عبد اللّه بن محرز [عبد اللّه بن محمد- التهذيب]: قال «أوصى إلىّ رجل، و ترك خمسمائهٔ درهم أو ستمائهٔ درهم، و له ابنهٔ، و قال: لى عصبهٔ بالشام. فسألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن ذلك، فقال: «أعط الابنهٔ

---

(۱) الوسائل ۵- ۵۳۰ (ط. أخرى ۸- ۵۰۶)، الباب ۱۷ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحديث ۳.

(۲) المصدر السابق ۵- ۵۳۱ (ط. أخرى ۸- ۵۰۷) و الباب، الحديث ۷.

البدر الزاهر فى صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۴۷

النصف، و العصبهٔ النصف الآخر.» فلمّا قدمت الكوفهٔ أخبرت أصحابنا بقوله، فقالوا: اتّقاك. فأعطيت الابنهٔ النصف الآخر، ثم حججت، فلقيت أبا عبد اللّه عليه السلام، فأخبرته بما قال أصحابنا، و أخبرته أنى دفعت النصف الآخر إلى الابنهٔ. فقال: «أحسنت، إنّما أفتيتك مخافهٔ العصبهٔ عليك»، «۱» كيف أخذ الراوى بحسب فطرته و وجدانه ما قاله أصحابنا بالكوفهٔ، و ترك ما سمعه من الإمام عليه السلام بعد ما أعرض عنه أصحابنا المطلعون على آرائه و عقائده.

و بالجملهٔ الروايتان الدالّتان على معذوريهٔ من قصّر فى موضع الإتمام جهلا قد أعرض عنهما الأصحاب، فيجب العمل على وفق ما تقتضيه القاعدهٔ و هو وجوب الإعادهٔ مطلقا، فتدبّر.

ورود إشكال عقلى فى المقام و الجواب عنه

بقی فی المقام إشکال عقلی ربما یتوهم بالنسبهٔ إلی معذوریهٔ الجاهل.

و ملخصه علی ما ذکره الشیخ فی الرسائل: أنّ الظاهر کلام الأصحاب ثبوت العذر من حیث الحکم الموضعی، و هی الصحهٔ، بمعنی سقوط الفعل ثانیا، دون المؤاخذهٔ. فحینئذ یقع الإشکال فی أنّه إذا لم یکن معذورا من حیث الحکم التکلیفی و صحّت عقوبته علیه کان مقتضاه بقاء حکم القصر فی حقّه، و ما یأتی به من الإتمام إن لم یکن مأمورا به فکیف یسقط الواجب؟ و إن کان مأمورا به فکیف یجتمع الأمر به مع فرض وجود الأمر بالقصر؟! ثم أشار «قده» إلی دفع الإشکال بوجوه ستهٔ: یرجع أربعهٔ منها إلی إنکار الأمر بالقصر فعلا، و واحد منها إلی إنکار الأمر بالإتمام بالتزام أن غیر الواجب مسقط

---

(۱) المصدر السابق ۱۷- ۴۴۴ (ط. أخری ۲۶- ۱۰۴)، الباب ۵ من أبواب میراث الأبوین و الأولاد، الحدیث ۴، عن الکافی ۷- ۸۷، و التهذیب ۹- ۲۷۸.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۴۸

للواجب، و یرجع الأخیر إلی ثبوت الأمرین معا بنحو الترتب.

و إن شئت الاطلاع علی تفصیل ما ذکره فارجع إلی الرسائل. «۱»

و نحن نقول أوّلا: إنّ تسالم الأصحاب علی ثبوت العقاب فی المقام غیر معلوم.

و ثانیا: إنّ المسألهٔ لیست مسألهٔ فقهیهٔ حتی یعتمد فیها علی الإجماع و التسالم، و الإجماع إنّما یکون حجهٔ فی إثبات المسائل الفقهیهٔ إذا أجمع علیها الفقهاء بما هم فقهاء من جههٔ کونه کاشفا عن کون المسألهٔ متلقاهٔ عن الأئمهٔ الأطهار علیهم السلام یدا بید.

و ثالثا: إنّ ما ذکر فی تقریب الإشکال من أنّ هذا الشخص فی هذا الحال مأمور بالقصر أو بالإتمام أو بهما معا، مردود بأنّ الأمر المتعلق بالمسافر لیس أمرا مغایرا لما تعلق بالحاضر حتی یلزم بالنسبهٔ إلی الجاهل اجتماع أمرین، بل الأمر بالنسبهٔ إلی جمیع المکلّفین أمر واحد تعلّق بطبیعهٔ الصلاهٔ، و کلّ واحد منهم مأمور بإیجاد هذه الطبیعهٔ، غایهٔ الأمر أنّ مصادیق هذه الطبیعهٔ تختلف بحسب حالات المکلّفین.

فالصلاهٔ عنوان بسیط ینتزع عن مجموع الأجزاء التی اعتبرها الشارع و یوجدها المکلف، و منطبق هذا العنوان و منشأ انتزاعه بالنسبهٔ إلی بعض المکلّفین أربع رکعات مثلا و بالنسبهٔ إلی بعض آخر رکعتان، و کذلک فی سائر الحالات المختلفهٔ التی تعرض للمکلّفین من کونهم واجدین للماء، أو فاقدین له، خائفین أو غیر خائفین، قادرین أو عاجزین.

فالأمر و کذا المأمور به بالنسبهٔ إلی جمیع المکلّفین واحد، و إنّما الاختلاف فی مصادیق المأمور به و ما ینطبق علیه عنوانه.

فصلاهٔ الظهر مثلا طبیعهٔ واحدهٔ أمر بها جمیع المکلّفین: من واجد الماء و فاقده، و الحاضر و المسافر، و نحو ذلک، و لیست التامّهٔ و المقصورهٔ طبیعتین مختلفتین حتی

---

(۱) راجع الرسائل (فرائد الأصول)- ۳۰۸ (ط. أخری- ۵۲۳)، فیما استثنی من عدم معذوریهٔ الجاهل.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۴۹

یتعلّق بکلّ واحدهٔ منهما أمر مستقلّ، لما عرفت من عدم کون القصر و الإتمام من العناوین القصدیهٔ، «۱» بل الأمر تعلّق بنفس طبیعهٔ صلاهٔ الظهر مثلا، و کلّ واحد من المسافر و الحاضر مأمور بإیجاد هذه الطبیعهٔ، و اختلافهما إنّما هو فی مصداق هذه الطبیعهٔ و منشأ انتزاعها، فمصداقها بالنسبهٔ إلی المسافر رکعتان و بالنسبهٔ إلی الحاضر أربع رکعات.

إذا عرفت هذا فنقول: بعد ما دلّت الأدلّهٔ الشرعیهٔ علی صحّهٔ صلاهٔ الجاهل فی المقام، و فرغنا من مقام إثباته، فلنا أن نقول فی تصویر ذلک ثبوتا: إنّه من الممکن أن یکون مصداق الصلاهٔ بالنسبهٔ إلی الجاهل بوجوب القصر عبارهٔ عن الرکعتین کما فی سائر المسافرین،

و الرکعتان المزیدتان تقعان لغوا من دون أن تکون هذه الزیادهٔ مضرّهٔ بانطباق عنوان الصلاهٔ المأمور بها علی الرکعتین الأولیین، لعدم وقوعها فی أثناء الصلاهٔ إمّا لعدم وجوب السلام، أو لعدم جزئیهٔ مطلقا أو فی حق الجاهل. [۱]

فإن قلت: الجاهل قصد امتثال الأمر الإتمامی جهلا، و المفروض إنّ المتوجه إلیه واقعا هو الأمر القصری، فما قصد لیس مأمورا به، و ما هو المأمور به لم یقصد، فکیف یحکم بثبوته و تحققه؟

---

[۱] لأحد أن یقول: إنّ احتمال عدم وجوب السلام أو عدم جزئیهٔ بنحو الإطلاق غیر متمش بعد ما ثبت بالأدلّهٔ خلافهما، فیبقی فی المقام احتمال عدم جزئیهٔ بالنسبهٔ إلی خصوص الجاهل، أو عدم اعتبار الموالاهٔ بین السلام و بین سائر الأجزاء بالنسبهٔ إلیه، أو عدم إضرار الرکعتین بالموالاهٔ إذا لم یأت بهما قصد التشریع و البدعهٔ.

لا یقال: اختصاص الجزئیهٔ بالعالم یستلزم الدور.

فإنه یقال: إنّما یلزم الدور إذا أخذ العلم بحکم فی موضوع نفسه، و أمّا فی المقام فقد أخذ العلم بوجوب القصر فی موضوع وجوب التسلیم.

ثم إنّ مقتضی ما ذکره الأستاذ (مدّ ظلّه العالی) فی تصویر صحهٔ صلاهٔ الجاهل هو صحّهٔ صلاهٔ الناسی و نحوه أیضا مطلقا، بداهٔ عدم انطباق عنوان ردّ الصدقهٔ علی صلاتهم أیضا. ح ع- م.

---

(۱) راجع الشرط السادس من شروط القصر، المسألهٔ السادسهٔ. (ص ۳۱۶).

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۵۰

قلت: قد عرفت أنّ الثابت فی حق الحاضر و المسافر أمر واحد، و هو قوله تعالی:

أَقِمِ الصَّلاٰهَ لِدُلُوکِ الشَّمْسِ إِلیٰ غَسَقِ اللَّیْلِ «۱» مثلا، و کلّ واحد منهما أیضا بصدد امتثال هذا الأمر، غایهٔ الأمر أنّ مصداق الصلاهٔ بالنسبهٔ إلیهما مختلف، فالجاهل فی المقام أیضا لم یقصد إلّا امتثال الأمر المتعلق بطبیعهٔ صلاهٔ الظهر مثلا، إلّا أنّه تخیّل بسبب جهله أنّ مجموع الأربع یقع مصداقا لهذه الطبیعهٔ، مع کون مصداقها بالنسبهٔ إلیه رکعتین، و هذا الاشتباه لا یضرّ بقصد امتثال الأمر.

فإن قلت: مقتضی ما ذکرت وقوع صلاهٔ العالم العامد أیضا صحیحهٔ إذا أتمّ فی موضع القصر.

قلت: من الممکن أن یکون ازدیاد الرکعتین عن علم و عمد سببا لانطباق عنوان قبیح علی الرکعتین الأولیین، و باعتبار انطباق هذا العنوان تخرج الرکعتان من صلاحیهٔ وقوعهما مصداقا للمأمور به، و لا یکون هذا العنوان القبیح منطبقا علی صلاهٔ الجاهل، و قد ورد أنّ إسقاط الرکعتین فی السفر صدقهٔ من اللّه تعالی علی عباده، فلعلّ العنوان القبیح المنطبق علی عمل العالم فی المقام الموجب لفساده هو ردّ صدقهٔ اللّه و إظهار عدم الاعتناء بفضله بسبب هذا العمل، و هذا المعنی غیر متحقق فیمن جهل بوجوب القصر علیه کما لا یخفی.

هذه خلاصهٔ ما ربما یحتمل فی دفع الإشکال العقلی الوارد فی المقام.

و أمّا الأجوبهٔ التی ذکرها الشیخ «قده» فبعضها مما ینافی مبانیه القطعیهٔ، مضافا إلی الاعتراضات الواردهٔ علیها، فتدبّر.

حکم ما إذا قصّر الجاهل من باب الاتفاق

مسألهٔ: إذا قصّر الجاهل بوجوب القصر من باب الاتفاق، بأن سلّم علی الثانیهٔ

---

(۱) سورهٔ الإسراء (۱۷)، الآیهٔ ۷۸.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۵۱

بتخیّل کونها رابعهٔ، فهل یصحّ صلاته أو لا؟

نسب إلی المشهور القول بالبطلان و وجوب الإعادهٔ. «۱»

و لکن یجب أن یعلم أن المسألـهٔ لیست من المسائل الأصـلیهٔ المتلقاهٔ عن الأئمـهٔ علیهم السـلام یدا بید حتی یتمسک فیها بالإجماع أو الشهرهٔ، بل هی مسألهٔ تفریعیهٔ استنباطیهٔ، فیجب المشی فیها علی طبق ما یقتضیه القواعد:

فنقول: بعد الرجوع إلی ما ذکرناه سابقا لا یبقی إشکال فی صحّهٔ الصلاهٔ فی المقام.

و إن شئت إعادهٔ الکلام، فنقول: قد ظهر لک مما تقدم منا أمران:

الأوّل: أنّ القصـر و الإتمام لیسا من العناوین القصدیـهٔ المتعینـهٔ بالقصـد و النیهٔ، فلیس قصد الإتمام مثلا موجبا لتعین المأتی به للتمامیهٔ، بل الفرق بین المقصورهٔ و التامّهٔ إنّما هو بزیادهٔ الرکعتین الأخیرتین و عدمها، بلا دخل للقصد و النیّهٔ فی ذلک.

و یظهر ذلک من الشـیخ «قده» أیضا فی الخلاف، حیث قال: «القصـر لا یحتاج إلی نیّهٔ القصـر، بل یکفی نیهٔ فرض الوقت، و به قال أبو حنیفهٔ. و قال الشافعی: لا یجوز القصـر إلّا بثلاثهٔ شـروط: أن یکون سـفرا یقصّـر فیه الصـلاهٔ، و أن ینوی القصر مع الإحرام، و أن یکون الصلاهٔ أداء لا قضاء.» «۲»

و وافق الشیخ فی ذلک جمهور المتأخرین، «۳» و لأجل ذلک جوّزوا فی أماکن التخییر العدول من القصر إلی الإتمام و بالعکس. «۴»

الثانی: أنّ الأمر المتوجه إلی المسافر لیس وراء الأمر المتوجه إلی الحاضـر، بل الأمر المتوجه إلیهما أمر واحـد متعلق بطبیعـهٔ واحدهٔ، و هی صلاهٔ الظهر مثلا، غایهٔ الأمر أنّ

---

(۱) راجع مفتاح الکرامهٔ ۳- ۶۰۴، و الجواهر ۱۴- ۳۵۰.

(۲) الخلاف ۱- ۵۷۹، کتاب صلاهٔ المسافر، المسألهٔ ۳۳۵.

(۳) راجع مفتاح الکرامهٔ ۲- ۳۲۳، فی نیّهٔ الصلاهٔ- الموضع السادس.

(۴) راجع الجواهر ۱۴- ۳۴۱.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۵۲

مصداقها بالنسـبهٔ إلی المسافر رکعتان و بالنسـبهٔ إلی الحاضـر أربع رکعات، فکلّ واحد من المتمّ أو المقصّر لا یتصدی إلّا لامتثال قوله تعالی مثلا أَقِمِ الصَّلاٰهَ لِدُلُوکِ الشَّمْسِ إِلیٰ غَسَقِ اللَّیْلِ.

إذا عرفت هـذا فنقول: إنّ المصـداق الواقعی لصـلاهٔ الظهر مثلا- بالنسـبهٔ إلی الجاهل أیضا هو الرکعتان لا الأربع کما عرفت تصویره، و الفرض أنّه أتی به بقصـد امتثال الأمر المتوجه إلیه، أعنی الأمر بطبیعهٔ صـلاهٔ الظهر الذی یشترک فیه الحاضـر و المسافر، غایهٔ الأمر أنّه تخیّل کون فردها بالنسـبهٔ إلیه عبارهٔ عن الأربع، و لکن لا یضـرّ هـذا التخیّل بعـد ما أتی بما هو الواجب علیه واقعا بقصـد امتثال الأمر المتوجه إلیه، فلا وجه لعدم صحته بعد ما لم یخلّ بشیء من أجزاء العمل و لا بالنیّهٔ.

و ممـا ذکرنـا یعلم أیضـا حکم القضاء بالنسـبهٔ إلی الجاهل إذا فاته الصـلاهٔ فی الوقت، و أنّه یجب علیه القضاء قصـرا، و لا وجه لتوهم اسـتقرار القضاء علیه تماما، إذ الثابت علیه هو القصر کسائر المسافرین، غایهٔ الأمر دلالهٔ الأخبار علی إجزاء التمام إذا أتی بها فی الوقت کذلک، و لکن المفروض عدم الإتیان بها فی الوقت.

و بالجملهٔ لا یسـتفاد من الأخبار تبدّل وظیفهٔ الجاهل واقعا، و کون مصداق الصلاهٔ بالنسبهٔ إلیه عبارهٔ عن الأربع، بل غایهٔ ما یستفاد منها هـو إجزاء الأـربع إذا أتی بهـا جهلا- و المفروض فی المقـام عـدم الإتیـان بهـا، و قـد عرفت منّـا فی مقـام التصـویر أنّ الأـربع لا- تقع بمجموعها منطبقهٔ لعنوان الصلاهٔ، فتدبّر.

حکم ما إذا کان فی بعض الوقت حاضرا و فی بعضه مسافرا

اشارهٔ

الأمر الثالث: إذا کان فی أوّل الوقت حاضرا و فی آخره مسافرا، أو بالعکس، فهل یراعی فی صلاته حال تعلق الوجوب أعنی به أوّل الوقت، أو حال الأداء، أو یتخیر، أو یفصّل بین سعهٔ الوقت للإتمام و عدمها؟ فیه خلاف بین الأصحاب.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۵۳

و لیعلم أنّ محلّ النزاع ما إذا لم یصلّ فی أوّل الوقت حتی تبدّل عنوانه من الحضور إلی السفر، أو بالعکس، و أمّا إذا أتی بصلاته قبل تبدّل عنوانه فهی تقع صحیحهٔ بلا خلاف بینهم.

و بالجملهٔ إذا کان فی أوّل الوقت حاضرا مثلا فلا خلاف بینهم فی أنّه یجوز له أن یأتی بصلاته تامّهٔ، و تجزی قطعا و إن کان ناویا للسفر، و لا یجب علیه التأخیر إلی أن یسافر. و کذلک فی عکس المسألهٔ یجوز له أن یأتی بصلاته فی السفر قصرا، و تجزی البتهٔ و إن کان یعلم بتحقق الحضور قبل مضی الوقت.

فمحل الکلام ما إذا لم یصلّ حتی تبدّل عنوانه.

إذا عرفت محلّ النزاع فنقول: ینبغی أوّلا بیان ما یقتضیه القاعدهٔ مع قطع النظر عن الأخبار الواردهٔ فی المقام:

فلأحد أن یقول: إنّ مقتضی القاعدهٔ مراعاهٔ حال الأداء. بتقریب أنّ إطلاق ما دلّ علی وجوب الإتمام علی الحاضر یشمل من کان حاضرا فی بعض الوقت أیضا، و کذلک إطلاق ما دلّ علی وجوب القصر علی المسافر یشمل من کان مسافرا فی بعض الوقت. ثمّ إنّ تخیّر المکلّف بین أجزاء الوقت تخیّر عقلی لا شرعی، إذ هو مکلف مثلا بإیجاد طبیعهٔ صلاهٔ الظهر المقیدهٔ بوقوعها بین الحدّین، أعنی من الزوال إلی الغروب، و هذه الطبیعهٔ المقیدهٔ کما یکون لها أفراد عرضیهٔ فکذلک لها أفراد طولیهٔ حسب أجزاء الوقت، و الحاکم بتخیّر المکلّف بین أفراد الطبیعهٔ هو العقل. و علی هذا فمقتضی هذا التخییر العقلی و هذین الإطلاقین هو أن المصلّی یتخیّر بین أن یوجد الطبیعهٔ فی أوّل الوقت أو فی آخره و أنّه یجب علیه أن یراعی حاله حین أداء الصلاهٔ، فإن کان حاضرا کان مصداق الصلاهٔ فی حقّه أربع رکعات، و إن کان مسافرا کان مصداقها فی حقّه رکعتین، فتدبّر.

و لقائل أن یقول: إنّ مقتضی القاعدهٔ مراعاهٔ حاله فی أوّل الوقت، أعنی حال

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۵۴

توجه التکلیف، فإنّه فی أوّل الوقت یتوجه إلیه التکلیف لا محالهٔ، و حینئذ فإذا کان فی أوّله مسافرا یکون التکلیف المتوجه إلیه صلاهٔ مقصورهٔ، و تتنجز هی فی حقّه، فیجب علیه الخروج من عهدتها و إن تبدّل عنوانه، و کذلک من کان فی أول الوقت حاضرا کان المتوجه إلیه صلاهٔ تامهٔ، فیجب علیه امتثالها.

و یمکن أن یستدل لهذا الوجه بالاستصحاب أیضا.

و لکن لأحد أن یناقش فیه بأنّ الاستصحاب یحتاج إلی متیقن سابق، و حکم من تبدّل عنوانه مشکوک فیه من أوّل الأمر، فتدبّر.

و ها هنا احتمال ثالث، و هو القول بوجوب الإتمام فی کلتا المسألتین. بتقریب أنّ أدلّهٔ القصر فی السفر منصرفهٔ عمن کان مسافرا فی بعض الوقت.

و احتمال رابع، و هو القول بثبوت القصر فیهما بادعاء انصراف أدلّهٔ الإتمام عنه. هذا.

و لکن الاحتمالین الأخیرین لم یلتزم بهما أحد، فبقی الأوّلان.

هذا تمام الکلام فیما یقتضیه القاعدهٔ فی المقام، و لکن العمدهٔ هی الأخبار الواردهٔ، فیجب الدقّهٔ فی مفادها.

و الأولی هنا عقد ثلاث مسائل و إفراد کلّ منها ببحث یخصّها:

۱- حکم من کان فی أوّل الوقت مسافرا و فی آخره حاضرا.

۲- عکس ذلک.

۳- وظیفتهما بالنسبهٔ إلی القضاء إذا فاتهما الصلاهٔ فی الوقت.

حکم من کان فی أوّل الوقت مسافرا

المسألهٔ الأولی: إذا کان فی أوّل الوقت مسافرا و لم یصلّ حتی صار حاضرا فهل یجب علیه مراعاهٔ حال الوجوب أو حال الأداء؟

المشهور بین الأصحاب شهرهٔ محققهٔ فی جمیع الأعصار أنّه یجب علیه مراعاهٔ حال

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۵۵

الأداء، «۱» و به أفتی الجمهور أیضا، «۲» و عن ابن الجنید التخییر بین القصر و الإتمام. «۳»

و فی النهایهٔ: «فإن دخل من سفره بعد دخول الوقت و کان قد بقی من الوقت مقدار ما یتمکن فیه من أداء الصلاهٔ علی التمام فلیصلّ و لیتمّم، فإن لم یکن قد بقی مقدار ذلک قصّر.» «۴»

و فی مفتاح الکرامهٔ: «و حکی فی الذکری و الروض القول بالتقصیر، و قد تظهر هذه الحکایهٔ من نهایهٔ الإحکام و المنتهی، و اعترف جماعهٔ بعدم معرفهٔ قائله». «۵»

و بالجملهٔ الأقوال المحکیهٔ فی المسألهٔ أربعهٔ:

۱- تعیّن الإتمام، و هو الأقوی وفاقا للمشهور.

۲- تعیّن القصر، و لم نجد به قائلًا، و لکن عرفت حکایته عن بعض.

۳- التخییر، و هو المحکی عن ابن الجنید.

۴- التفصیل بین سعهٔ الوقت للإتمام و ضیقه، اختاره الشیخ فی النهایهٔ.

و منشأ الاختلاف اختلاف الأخبار، و هی بین ما یتعرّض لحکم المسألتین، و ما یتعرّض لهذه المسألهٔ فقط، و ما یتعرّض للمسألهٔ الثانیهٔ فقط. و أربعهٔ منها مرویهٔ عن محمّد بن مسلم: تعرض واحدهٔ منها لحکم هذه المسألهٔ، و واحدهٔ منها للمسألهٔ الثانیهٔ فقط، و ثنتان منها للمسألتین، و قد فرّقها فی الوسائل، و لکن المناسب جمعها فی النقل لیکون بعضها قرینهٔ علی بعض.

و کیف کان فلنذکر الأخبار:

۱- ما رواه الشیخ عن الحسین بن سعید، عن صفوان و محمّد بن سنان جمیعا،

---

(۱) راجع مفتاح الکرامهٔ ۳- ۴۹۰، ذیل قول المصنف: و کذا لو حضر من السفر فی أثناء الوقت.

(۲) راجع التذکرهٔ ۱- ۱۸۶ (ط. أخری ۴- ۳۵۴). قال فیه: و هو قول واحد للشافعی.

(۳) راجع المختلف- ۱۶۶ (ط. أخری ۲- ۵۴۸)، المسألهٔ ۳۹۷.

(۴) النهایهٔ- ۱۲۳.

(۵) مفتاح الکرامهٔ ۳- ۴۹۰.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۵۶

عن إسماعیل بن جابر، قال: قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام: یدخل علیّ وقت الصلاهٔ و أنا فی السفر فلا أصلّی حتی أدخل أهلی؟ فقال: «صلّ و أتمّ الصلاهٔ.» قلت: فدخل علیّ وقت الصلاهٔ و أنا فی أهلی أرید السفر فلا أصلّی حتی أخرج؟ فقال: «فصل و قصّر، فإن لم تفعل فقد خالفت و اللّه رسول اللّه.» و رواه الصدوق أیضا بإسناده عن إسماعیل بن جابر. «۱»

و الروایهٔ صحیحهٔ من حیث السند. و هی تدلّ علی کون الاعتبار بحال الأداء فی کلتا المسألتین.

و قوله: «فقد خالفت و اللّه رسول اللّه» یدلّ علی وجود مخالف فی المسألهٔ إجمالاً فیمکن أن یکون مخالفته فی خصوص هذه المسألهٔ، أعنی حکم من تبدّل عنوانه فی أثناء الوقت، و یمکن أن تکون فی أصل تعیّن القصر فی السفر، و لعلّه الأظهر، فیکون قوله هذا إشارهٔ إلی ردّ العامّهٔ القائلین بکون القصر فی السفر رخصهٔ لا عزیمهٔ. «۲» و أمّا الاحتمال الأوّل فیضعّفه أنّ الظاهر أنّه لم ینقل عن رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله فی حکم من تبدّل عنوانه شیء حتی یکون کلامه علیه السلام فی هذه الروایهٔ إشارهٔ إلیه، فافهم.

۲- ما رواه الشیخ عنه، عن صفوان، عن العیص بن القاسم، قال: سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن الرجل یدخل علیه وقت الصلاهٔ فی السفر، ثمّ یدخل بیته قبل أن یصلّیها؟ قال: «یصلّیها أربعا.» و قال: «لا یزال یقصّر حتی یدخل بیته.» «۳»

و هذه الروایهٔ أیضا صحیحهٔ، و هی تدلّ علی کون الاعتبار بحال الأداء فی خصوص هذه المسألهٔ.

---

(۱) الوسائل ۵- ۵۳۵ (ط. أخری ۸- ۵۱۲)، الباب ۲۱ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۲.

(۲) راجع الخلاف ۱- ۵۶۹، کتاب صلاهٔ المسافر، المسألهٔ ۳۲۱، و الفقه علی المذاهب الأربعهٔ ۱- ۴۷۱.

(۳) الوسائل ۵- ۵۳۵ (ط. أخری ۸- ۵۱۳)، الباب ۲۱ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۴.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۵۷

۳- ما رواه بإسناده عن سعد بن عبد اللّه، عن محمّد بن الحسین بن أبی الخطاب، عن جعفر بن بشیر، عن حمّاد بن عثمان، عن إسحاق بن عمّار، قال: سمعت أبا الحسن علیه السلام یقول فی الرجل یقدم من سفره فی وقت الصلاهٔ؟ فقال: «إن کان لا یخاف فوت الوقت فلیتمّ، و إن کان یخاف خروج الوقت فلیقصّر.» «۱»

و رواهٔ الحدیث کلّهم ثقات. و سعد من الطبقهٔ الثامنهٔ، و محمّد بن الحسین من الطبقهٔ السابعهٔ، و ابن بشیر من الطبقهٔ السادسهٔ، و حمّاد و إسحاق من الطبقهٔ الخامسهٔ. و رواه أیضا بإسناده عن سعد، عن محمّد بن الحسین، عن الحکم بن مسکین، عن رجل، عن أبی عبد اللّه علیه السلام. و رواه الصدوق بإسناده عن الحکم بن مسکین فی کتابه، قال: قال أبو عبد اللّه علیه السلام، و ذکر مثله. «۲»

و هذه الروایهٔ هی مستند الشیخ «قده» فی المسألهٔ، حیث فصل بین سعهٔ الوقت و ضیقه.

و لکن لا یبعد أن یکون مراده علیه السلام: أنّه إن لم یخف فوت الوقت أخّر الصلاهٔ حتی یدخل منزله فیتمّها، و إن خاف فوته أتی بها فی السفر قصرا. و هذا احتمال قریب یجب أن یلتزم به جمعا بین أخبار المسألهٔ.

۴- ما رواه بإسناده عن محمّد بن أحمد بن یحیی، عن محمّد بن عبد الحمید، عن سیف بن عمیرهٔ، عن منصور بن حازم، قال: سمعت أبا عبد اللّه علیه السلام یقول:

«إذا کان فی سفر فدخل علیه وقت الصلاهٔ قبل أن یدخل أهله فسار حتی یدخل أهله، فإن شاء قصّر و إن شاء أتمّ، و الإتمام أحبّ إلی.» «۳»

و محمّد بن أحمد بن یحیی أشعری قمی ثقهٔ من کبار الطبقهٔ الثامنهٔ هاجر من

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۵۳۶ (ط. أخری ۸- ۵۱۴) و الباب، الحدیث ۶.

(۲) المصدر السابق و الباب، الحدیث ۷.

(۳) المصدر السابق و الباب، الحدیث ۹.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۵۸

قم إلی الری، له کتاب نوادر الحکمهٔ المسمی عند القمیین ب «دبّهٔ شبیب»، لاحتوائه علی کلّ شیء. «۱» و ابن عبد الحمید من الطبقهٔ

السابعهٔ، و سیف بن عمیرهٔ من الطبقهٔ الخامسهٔ، و حینئذ فربما یستبعد روایهٔ عنه، و لکن ابن عمیرهٔ کان من المعمّرین و أدرک الطبقهٔ السابعهٔ، فلا یبعد روایهٔ ابن عبد الحمید عنه.

و ظاهر هذه الروایهٔ یوافق فتوی ابن الجنید، و لکن یحتمل فیها نظیر ما احتملناه فی سابقتها، فیکون مراده علیه السلام أنّه یتخیر بین أن یصبر حتی یدخل أهله فیتمّ، و بین أن یصلّی فی السفر قصرا، و الأوّل أفضل و أحبّ، و یجب الالتزام بهذا الاحتمال أیضا جمعا.

فالأقوی فی هذه المسألهٔ، أعنی حکم من کان فی أوّل الوقت مسافرا و لم یصلّ حتی حضر أهله، تعیّن الإتمام، وفاقا للمشهور. و الأمر فی هذه المسألهٔ سهل، و الخلاف فیها غیر معتنی به، و ما یوهم خلافه من الأخبار لها محامل قریبهٔ:

فمنها الروایهٔ الثالثهٔ، و کذا الرابعهٔ، و قد عرفت تأویلهما.

و منها أیضا بعض روایات محمد بن مسلم، و هی بعد جمعها و تفسیر بعضها ببعض لا- یبقی لها دلالهٔ علی الخلاف، فلنذکرها بأجمعها، و هی أربعهٔ:

۱- ما رواه الشیخ بإسناده عن الحسین بن سعید، عن صفوان بن یحیی و فضالهٔ بن أیّوب، عن العلاء بن رزین، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما علیهما السلام فی الرجل یقدم من الغیبهٔ، فیدخل علیه وقت الصلاهٔ؟ فقال: «إن کان لا یخاف أن یخرج الوقت فلیدخل و لیتمّ، و إن کان یخاف أن یخرج الوقت قبل أن یدخل فلیصلّ و لیقصّر.» «۲»

و هذا الخبر شاهد قویّ لما احتملناه فی روایتی إسحاق بن عمّار و منصور بن

---

(۱) راجع رجال النجاشی- ۳۴۸، الرقم ۹۳۹.

(۲) الوسائل ۵- ۵۳۶ (ط. أخری ۸- ۵۱۴)، الباب ۲۱ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۸.

حازم، فهو شاهد للجمع بین الأخبار المختلفهٔ الواردهٔ فی المسألهٔ، و به یرتفع التهافت بینها و یقوّی قول المشهور.

۲- ما رواه الکلینی عن علی بن إبراهیم، عن أبیه، عن حمّاد، عن حریز، عن محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن الرجل یدخل من سفره و قد دخل وقت الصلاهٔ؟ قال: «یصلّی رکعتین، و إذا خرج إلی سفر و قد دخل وقت الصلاهٔ فلیصلّ أربعا.» «۱»

۳- ما رواه الشیخ بإسناده عن الحسین بن سعید، عن صفوان بن یحیی و فضالهٔ بن أیّوب، عن العلاء بن رزین، عن محمّد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد اللّه علیه السلام عن الرجل یدخل من سفره و قد دخل وقت الصلاهٔ و هو فی الطریق؟ فقال:

«یصلّی رکعتین، و إن خرج إلی سفره و قد دخل وقت الصلاهٔ فلیصلّ أربعا» و بإسناده عن سعد، عن أبی جعفر، عن علی بن حدید و الحسین بن سعید، عن حمّاد بن عیسی، عن حریز بن عبد اللّه، عن محمد بن مسلم مثله. و رواه الصدوق أیضا بإسناده عن حریز، عن محمد بن مسلم. «۲»

و الظاهر اتحاد هذه الروایهٔ مع سابقتها، لاتحادهما سندا و تقاربهما متنا، و یبعد جدّا أن یکون ابن مسلم سأل عن حکم المسألهٔ مرّتین.

و بالجملهٔ الروایتان ترجعان إلی واحدهٔ، و الاختلاف الجزئی فی متنهما نشأ من قبل الرواهٔ عن ابن مسلم.

و قوله: «و هو فی الطریق» قید لقوله: «یدخل من سفره»، أو لقوله: «دخل وقت الصلاهٔ.» و علی الأوّل فلا تنافی الروایهٔ لقول المشهور، إذ یکون السؤال حینئذ عن وظیفته و هو بعد فی الطریق، و یکون المراد بقوله: «یدخل» کونه قاصدا للدخول و فی معرضهٔ. و کذلک فی الفرض الثانی یکون المسؤول عنه وظیفته قبل أن یخرج إلی

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۵۳۷ (ط. أخری ۸- ۵۱۶) و الباب، الحدیث ۱۱.

(۲) المصدر السابق ۵- ۵۳۵ (ط. أخری ۸- ۵۱۳) و الباب، الحدیث ۵.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۶۰

السفر. و یشهد لهذا الحمل الروایهٔ الأولی لابن مسلم و الروایهٔ الرابعهٔ له.

و الحاصل أنّ ملاحظهٔ مجموع ما روی فی المسألهٔ عن محمد بن مسلم یوجب العلم بعدم مخالفتها للمشهور، فإنّ بعضها یفسر بعضا. و لعلّها لو وصلت إلینا بالقرائن المحفوفهٔ بها لاستفدنا من جمیعها ما اختاره المشهور من کون الاعتبار بحال الأداء.

۴- ما رواه الشیخ بإسناده عن الحسین بن سعید، عن صفوان، عن العلاء، عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام: رجل یرید السفر (فیخرج) متی یقصّر؟ قال: «إذا توارى من البیوت.» قلت: الرجل یرید السفر فیخرج حین تزول الشمس؟ فقال: «إذا خرجت فصل رکعتین.» و رواه الکلینی أیضا عن محمد بن یحیی، عن محمد بن الحسین، عن صفوان، ثم قال: و روی الحسین بن سعید، عن صفوان و فضالهٔ، عن العلاء مثله. و رواه الشیخ أیضا بإسناده عن الکلینی. و رواه الصدوق بإسناده عن محمد بن مسلم. «۱»

و الروایهٔ تدلّ علی حکم المسألهٔ الثانیهٔ فقط، و یستفاد منها کون الاعتبار بحال الأداء.

و قوله: «فیخرج حین تزول الشمس» یحتمل أن یراد به کون الخروج مقارنا للزوال، و أن یراد به تحقق الزوال قبله بمقدار یفی بالصلاهٔ. و علی الأوّل أیضا یمکن أن یستدلّ به لکون الاعتبار بحال الأداء لا- حال التعلق، إذ الخروج من البلد و إن قارن الزوال لکنه یفی بالصلاهٔ قطعا المقدار من الزمان المتوسط بین الخروج منه و بین التجاوز عن حدّ الترخص، اللهم إلّا إنّ یقال: إن المتبادر من قوله علیه السلام: «یخرج» بقرینهٔ صدر الروایهٔ هو الخروج من حدّ الترخص لا نفس البلد، فتدبّر. [۱]

---

[۱] لأحد أن یقول: إنّه لو فرض کون الاعتبار بحال تعلّق التکلیف فلا یفرّق فیه بین أن یبقی فی البلد بمقدار یفی بالصلاهٔ أم لا، إذ الحضور لیس شرطا لصحّهٔ الإتمام فرضا، فله أن یلتزم

---

(۱) المصدر السابق ۵- ۵۳۴ (ط. أخری ۸- ۵۱۲) و الباب، الحدیث ۱، و ۵- ۵۰۵ (ط. أخری ۸- ۴۷۰)، الباب ۶ منها، الحدیث ۱. و الروایهٔ مقطّعهٔ فی الوسائل فی البابین جمعها هنا فی المتن. راجع التهذیب ۲- ۱۲، و ۴- ۲۳۰، و الکافی ۳- ۴۳۴، و الفقیه ۱- ۴۳۵.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۶۱

فهذه أربع روایات مرویهٔ عن محمد بن مسلم فی المسألتین، و قد عرفت أنّها لا تنافی المشهور بعد تفسیر بعضها ببعض، و عرفت أیضا تأویل روایتی إسحاق بن عمّار و منصور بن حازم. فالمتبع فی هذه المسألهٔ ما یستفاد من صحیحتی إسماعیل بن جابر و العیص بن القاسم، أعنی کون الاعتبار بحال الأداء، بعد ما أفتی به المعظم، و لم یوجد فی قبال الصحیحتین ما یخالفهما بالصراحهٔ. و بالجملهٔ حکم المسألهٔ الأولی سهل، و إنّما الإشکال فی المسألهٔ الثانیهٔ، فانتظر.

حکم ما إذا کان فی أوّل الوقت حاضرا

المسألهٔ الثانیهٔ: إذا کان فی أوّل الوقت حاضرا و لم یصلّ حتی خرج من بلده، فهل یراعی حال الأداء، أو حال تعلّق الوجوب، أو یتخیّر، أو یفصّل بین سعهٔ الوقت و ضیقه؟

فیه أقوال، و الأوّل مختار جماعهٔ منهم الشیخ علی بن بابویه و السیّد المرتضی و المفید و ابن إدریس، «۱» و الثانی مختار الصدوق و ابن أبی عقیل، «۲» و الثالث مختار الشیخ فی خلافه و ذکره فی کتابی الحدیث أیضا احتمالا، «۳» و الرابع مختاره فی النهایهٔ و به قال ابن البرّاج أیضا. «۴»

بأنّ الحضور فی أول الوقت سبب لتنجز الخطاب بالإتمام سواء سافر بعده بلا فصل أم لا. ح ع- م.

(۱) راجع المقنعهٔ- ۲۱۱، باب أحکام فوائت الصلاهٔ، و السرائر ۱- ۳۳۲. و نقله عن مصباح السیّد فی السرائر ۱- ۳۳۴، و عن رسالهٔ علی بن بابویه فی المختلف- ۱۶۵ (ط. أخری ۲- ۵۴۱)، المسألهٔ ۳۹۶. و راجع مفتاح الکرامهٔ ۳- ۴۸۶.

(۲) راجع الجوامع الفقهیهٔ- ۱۰، باب الصلاهٔ فی السفر من کتاب المقنع. و نقله عن ابن أبی عقیل فی المختلف- ۱۶۵ (ط. أخری ۲- ۵۴۰)، المسألهٔ ۳۹۶.

(۳) راجع الخلاف ۱- ۵۷۷، المسألهٔ ۳۳۲، و التهذیب ۳- ۲۲۳، ذیل الحدیث ۵۶۰، و الاستبصار ۱- ۲۴۱، ذیل الحدیث ۸۵۸.

(۴) راجع النهایهٔ- ۱۲۳، باب الصلاهٔ فی السفر. و نقله عن ابن البرّاج فی المختلف- ۱۶۵ (ط. أخری ۲- ۵۴۰)، المسألهٔ ۳۹۶.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۶۲

و منشأ القولین الأوّلین الأخبار المختلفهٔ الواردهٔ فی المسألهٔ، و أمّا الأخیران، أی التخییر و التفصیل، فلا روایهٔ علی وفقهما فی هذه المسألهٔ، و لعلّ القول بالتفصیل نشأ من الجمع بین الأخبار، أو من قیاس المسألهٔ بالمسألهٔ السابقهٔ، و القول بالتخییر نشأ إمّا من الجمع بین الأخبار بحمل کلّ واحدهٔ من الطائفتین علی کونها بصدد بیان أحد فردی التخییر فیکون التخییر واقعیا، أو من جههٔ ما ورد من الحکم بالتخییر بین المتعارضین فیکون التخییر ظاهریا.

و کیف کان فلیست هذه المسألهٔ بوضوح المسألهٔ السابقهٔ، لتعارض النصوص و الأقوال فیها جدا، فلنذکر الأخبار ثم نتعرض لما هو الحق فیها.

فنقول: أمّا ما یدلّ علی کون الاعتبار بحال الأداء فأربع روایات:

۱- صحیحهٔ إسماعیل بن جابر، و قد مرّت فی المسألهٔ الأولی، و هی صریحهٔ فی بیان حکم کلتا المسألتین.

۲- الرابعهٔ من روایات محمد بن مسلم، و قد مرّ شرحها أیضا.

۳- ما رواه الکلینی عن الحسین بن محمد، عن معلّی بن محمد، عن الوشاء، قال: سمعت الرضا علیه السلام یقول: «إذا زالت الشمس و أنت فی المصر و أنت ترید السفر فأتمّ، فإذا خرجت بعد الزوال قصّر العصر.» و رواه الشیخ أیضا بإسناده عن الحسین بن محمد، و بإسناده عن محمد بن یعقوب. «۱»

و الفقرهٔ الأولی من الروایهٔ ناظرهٔ إلی بیان أنّ صرف نیّهٔ السفر لا توجب القصر ما لم یتلبس به، و قد عرفت سابقا ما عن الحارث بن أبی ربیعهٔ من أنّه أراد سفرا فصلّی بهم رکعتین فی منزله، «۲» و فیهم الأسود بن یزید و غیر واحد، فلم یردعوه.

(۱) الوسائل ۵- ۵۳۷ (ط. أخری ۸- ۵۱۶)، الباب ۲۱ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۱۲.

(۲) راجع ص ۳۰۹ من الکتاب.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۶۳

و اعلم أنّ الحسین بن محمد من القمیین، «۱» و لکنّه لم یرو عنهم، بل هو راویهٔ معلّی بن محمد البصری. و ربما نسب معلّی إلی الغلوّ، «۲» و لکن لم نجد فی کتابه ما یدلّ علی ذلک.

۴- ما فی الفقیه الرضوی: «و إن خرجت من منزلک و قد دخل علیک وقت الصلاهٔ و لم تصلّ حتی خرجت فعلیک التقصیر، و إن دخل علیک الوقت الصلاهٔ و أنت فی السفر و لم تصلّ حتی تدخل أهلک فعلیک التمام» «۳». و قد عرفت سابقا حال فقه الرضا و أنّه لم یثبت لنا جواز الاعتماد علیه. «۴» و احتمل بعض المعاصرین أن یکون عبارهٔ عن کتاب التکلیف للشلمغانی.

و إمّا ما یدلّ علی کون الاعتبار بحال تعلّق الوجوب فخمس روایات:

۱- الروایهٔ الثانیهٔ من روایات محمد بن مسلم، و قد مرّت فی المسألهٔ السابقهٔ.

۲- الروایهٔ الثالثهٔ منها، و قد مرّت أیضا.

و لا یخفی أنّ الروایهٔ ابن مسلم أصحّ ما فی الباب سندا، حیث رواها المشایخ الثلاثهٔ بأسانید متعددهٔ صحیحهٔ.

و لکنک عرفت عدم جواز الاعتماد علیها، إذ من المحتمل جدّا أن یکون روایاته الأربع روایهٔ واحدهٔ تعددت و اختلفت باختلاف الرواهٔ عنه، فإنّه من البعید أن یسأل ابن مسلم حکم مسألهٔ واحدهٔ مرّتین أو مرّات. و المستفاد من الأولی و الرابعهٔ منها کون الاعتبار بحال الأداء. و من الثانیهٔ و الثالثهٔ کون الاعتبار بحال تعلق الوجوب.

و إذا اختلفت مضمونا سقطت عن الاعتبار رأسا.

---

(۱) هو الحسین بن محمد بن عامر الأشعری، کما صرّح به فی الکافی ۱- ۲۰۵، فی سند الحدیث ۱ من باب أنّ الأئمهٔ علیهم السلام ولاهٔ الأمر.

(۲) راجع رجال النجاشی- ۴۱۸، الرقم ۱۱۱۷، و مجمع الرجال ۶- ۱۱۳.

(۳) الفقه المنسوب للإمام الرضا علیه السلام- ۱۶۲، باب صلاهٔ المسافر و المریض.

(۴) راجع ص ۱۲۶ من الکتاب.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۶۴

و لو سلّم تعدّدها أیضا سقطت عن الحجیهٔ بسبب المعارضهٔ. هذا مضافا إلی ما عرفت من أنّ بعضها یفسّر بعضا، فإذا دلّت الأولی منها علی کون الاعتبار فی المسألهٔ الأولی بحال الأداء، و الرابعهٔ علی کون الاعتبار فی المسألهٔ الثانیهٔ أیضا بحال الأداء، و کانتا صریحتین فی مفادهما، وجب حمل الثانیهٔ و الثالثهٔ أیضا علیهما و إن أوجب التصرف فیهما، فیحمل قوله: «یدخل من سفره» علی کونه بصدد الدخول و فی معرضهٔ لا علی الدخول الفعلی، و قوله: «خرج إلی سفر» علی کونه بقصد الخروج و لما یخرج بعد، فتدبّر.

۳- ما رواه الکلینی عن محمد بن یحیی، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن داود بن فرقد، عن بشیر النبّال، قال: خرجت مع أبی عبد اللّه علیه السلام حتی أتینا الشجرهٔ، فقال لی أبو عبد اللّه علیه السلام: یا نبّال، قلت: لبیک، قال: «إنّه لم یجب علی أحد من أهل هذا العسکر أن یصلّی أربعا غیری و غیرک، و ذلک أنّه دخل وقت الصلاهٔ قبل أن تخرج.» و رواه الشیخ بإسناده عن أحمد بن محمّد، و بإسناده عن الکلینی. «۱»

و الروایهٔ ظاهرهٔ فی کون الاعتبار بحال تعلّق الوجوب، و لکنها لیست بصریحهٔ فی ذلک، إذ من المحتمل أن یکونا قد صلّیا قبل الخروج من المدینهٔ [۱]، فلا تقاوم لمعارضهٔ صحیحهٔ إسماعیل بن جابر الصریحهٔ فی کون الاعتبار بحال الأداء و کون مخالفته مخالفهٔ لرسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله.

---

[۱] و یؤیّد هذا الاحتمال أنّه لو کان مراده علیه السلام بیان وجوب الإتمام علیهما فعلا لکان الأنسب أن یقول: «لا یجب» بدل قوله: «لم یجب». فیظهر بذلک کونه بصدد بیان الحکایهٔ لما مضی.

ح ع- م.

---

(۱) راجع الکافی ۳- ۴۳۴، باب من یرید السفر.، الحدیث ۳، و الوسائل ۵- ۵۳۶ (ط. أخری ۸- ۵۱۵)، الباب ۲۱ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۱۰، عن التهذیب ۳- ۲۲۴. و رواه الشیخ أیضا فی التهذیب ۳- ۱۶۱ عن الکلینی.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۶۵

هذا مع أن بشیر قلیل الروایهٔ جدّا، فیعلم من ذلک عدم کونه من فقهاء أصحاب الأئمهٔ علیهم السلام، فلا یقاوم نقله نقل فقهاء

الأصحاب من قبیل ابن مسلم و ابن جابر، فإنّ ضبط العامّی و إن کان ورعا جدا لا یقاس بضبط الفقیه المطلع. کیف! و اشتباه العوامّ و خطأهم فی فهم ما یسمعونه و ضبطه أکثر من أن یحصی. و بشیر بن میمون و أخوه «شجرهٔ» من أسراء العجم، «۱» و لم یکونا من أهل اللغهٔ العربیهٔ العارفین بأسالیبه.

هذا مضافا إلی أنّه یحتمل أن یکون المراد بالشجرهٔ فی الحدیث غیر مسجد الشجرهٔ.

و بالجملهٔ ما حکاه بشیر قضیهٔ فی واقعهٔ شخصیهٔ، فلا یقاوم ما تدلّ علیه صحیحهٔ ابن جابر، فتدبّر.

۴- ما عن البحار و المستدرک، نقلا من کتاب محمد بن المثنی الحضرمی، عن جعفر بن محمد بن شریح، عن ذریح المحاربی، قال: قلت لأبی عبد اللّه علیه السلام: إن خرج الرجل مسافرا و قد دخل وقت الصلاهٔ کم یصلّی؟ قال: «أربعا.» قال: قلت: و إن دخل وقت الصلاهٔ و هو فی السفر؟ قال: «یصلّی رکعتین قبل أن یدخل أهله، فإن دخل المصر [و إن وصل العصر- خ. ل] فلیصلّ أربعا.» «۲»

و هذه الروایهٔ تدلّ علی کون الاعتبار فی المسألهٔ السابقهٔ بحال الأداء، و فی هذه المسألهٔ بحال تعلّق الوجوب، و لکنّها أیضا لیست بصریحهٔ، إذ من المحتمل أن یکون مراده علیه السلام الترغیب علی الإتیان بالصلاهٔ قبل الخروج من حدّ الترخص، و الخروج یصدق مع عدم الوصول إلی حدّ الترخص أیضا، فلا تقاوم الروایهٔ صحیحهٔ ابن جابر الصریحهٔ فی الخلاف.

هذا مضافا إلی أنّه لا یجوز الاعتماد علی أمثال هذه الروایات فی إثبات

---

(۱) راجع رجال الشیخ- ۱۰۸ و ۱۲۵، و ۱۵۶ و ۲۱۸، فی أصحاب الإمام الباقر، و أصحاب الإمام الصادق علیهما السلام.

(۲) بحار الأنوار ۸۶- ۵۵ (ط. إیران ۸۹- ۵۵)، باب وجوب قصر الصلاهٔ، الحدیث ۱۸، و مستدرک الوسائل ۶- ۵۴۱، الباب ۱۵ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۲.

الأحکام الشرعیهٔ، فإنّ محمّد بن المثنی من الطبقهٔ السادسهٔ، و لم یکن کتابه معروفا شائعا بین الأصحاب إلی أن عثر علیه المجلسی بعد ألف سنهٔ تقریبا، و کان اعتماده علیه لا محالهٔ من جههٔ أنّه أتی له بکتاب مکتوبا علیه مثلا: «کتاب محمد بن المثنی»، و بمثل هذه الروایات الموجودهٔ فی أمثال هذه الکتاب غیر المقروءهٔ علی المشایخ لا یمکن إثبات الأحکام الشرعیهٔ، ثم بمثلها کیف یرفع الید عن الروایات الصحیحهٔ الصریحهٔ المودعهٔ فی الجوامع و المقروءهٔ علی الشیوخ فی جمیع الأعصار المکتوب علیها إجازاتهم فی نقلها و روایتها؟! ۵- ما رواه ابن إدریس فی مستطرفات السرائر من کتاب جمیل بن درّاج، عن زرارهٔ، عن أحدهما علیهما السلام أنه قال فی رجل مسافر نسی الظهر و العصر فی السفر حتی دخل أهله، قال: «یصلّی أربع رکعات.» و قال لمن نسی صلاهٔ الظهر و العصر و هو مقیم حتی یخرج، قال: «یصلّی أربع رکعات فی سفره.» و قال: «إذا دخل علی الرجل وقت صلاهٔ و هو مقیم ثمّ سافر صلی تلک الصلاهٔ التی دخل وقتها علیه و هو مقیم أربع رکعات فی سفره.» «۱»

و لا یخفی أن الروایهٔ تشتمل علی ثلاث فقرأت: أمّا الأولی فیحتمل ارتباطها بباب القضاء، کما یشهد بذلک لفظ النسیان الظاهر فی استیعابه تمام الوقت، و کذا الکلام فی الفقرهٔ الثانیهٔ. و علی هذا فلا ربط لهما بالمسألتین. و یحتمل أیضا ارتباطهما بهما و یکون التعبیر بالنسیان مع عدم مضی الوقت من جههٔ أنّ بناء المسلمین عملا کان علی الإتیان بالصلوات فی أوائل الأوقات. هذا. و لکن یحتمل حینئذ أن یراد بقوله: «یصلّی أربع رکعات» فی الفقرهٔ الثانیهٔ مجموع الصلاتین، و هذا و إن کان مخالفا للظاهر لکن یجب المصیر إلیه جمعا بینها و بین صحیحهٔ ابن جابر مثلا. و أما الفقرهٔ الثالثهٔ فدلالتها علی کون الاعتبار فی المسألهٔ الثانیهٔ بحال تعلّق

---

(۱) الوسائل ۵- ۵۳۷ (ط. أخری ۸- ۵۱۶)، الباب ۲۱ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیثان ۱۳ و ۱۴.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۶۷

الوجوب أوضح، و لا یتمشی فیها هذا الاحتمال المشار إلیه، و لکن یمکن أن تحمل علی الإتیان بالصلاهٔ فیما دون حدّ الترخص. هذا. و الذی یسهّل الخطب أنّ ابن إدریس کان فی القرن السادس، و الفصل بینه و بین جمیل کثیر جدّا، و لم یکن هو کغیره من الفقهاء من أهل الاستجازهٔ و الإجازهٔ فی نقل الأحادیث، و لم یکن ممن یعمل بخبر الواحد أصلا و إنّما نقل فی آخر السرائر بعض الأخبار تطفلا- من الکتب المنسوبهٔ إلی بعض الأصحاب، و قد وقع منه اشتباهات کثیرهٔ فی أسانیدها عثرنا علیها بالتتبع، فلا یقاوم نقله نقل المشایخ العظام من الکتب المعتبرهٔ المقروءهٔ فی جمیع الأعصار علی شیوخ الإجازهٔ.

فهذه هی أخبار المسألهٔ، و قد عرفت حالها.

و أمّا موثقهٔ عمّار الواردهٔ فی المقام فهی روایهٔ مضطربهٔ لا یثبت بها حکم شرعی، فراجع. «۱»

و ربما یستدلّ أیضا للمقام بعموم التعلیل المستفاد من روایهٔ زرارهٔ الآتیهٔ فی مسألهٔ القضاء.

و لکن یرد علیه عدم الملازمهٔ بین حکم الأداء و القضاء، فافهم.

و قد تخلص مما ذکرناه أن ما تدلّ علی کون الاعتبار فی المسألهٔ بحال الأداء تدلّ علیه بالصراحهٔ، و أمّا ما تدلّ علی الخلاف فقابلهٔ للحمل و التأویل، فیجب حملها علی الطائفهٔ الأولی. هذا مضافا إلی أنّ أصحها سندا روایتا ابن مسلم، و هما معارضتان بالروایتین الأخیرین له. و أمّا غیرهما فمن حیث السند لا یقاوم مثل روایهٔ إسماعیل بن جابر الصحیحهٔ الصریحهٔ.

و مما ذکرنا یظهر أنّ الأقوی فی هذه المسألهٔ أیضا کون الاعتبار بحال الأداء.

و یمکن تأییده أیضا مضافا إلی ما مرّ بموافقته للکتاب و الأخبار الحاکمهٔ بکون

---

(۱) راجع الوسائل ۳- ۶۲ (ط. أخری ۴- ۸۵)، الباب ۲۳ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۶۸

الصلاهٔ فی السفر رکعتین. و دعوی عدم شمول إطلاق الآیهٔ و الروایات لمن کان فی أوّل الوقت حاضرا ثمّ سافر، غیر مسموعهٔ، إذ الظاهر منها أنّه یجب علی المصلّی حینما أراد الصلاهٔ أن یلاحظ حالته من الحضور و السفر، فیأتی فی کلّ منهما بما یقتضیه وظیفته، و لو لم یکن الأخبار الواردهٔ فی المسألتین لما شککنا فی حکمهما، بل کنا نستفید حکمهما من الإطلاقات المشار إلیها، و قد مضی شطر من الکلام فی ذلک فی أوّل المبحث.

و بالجملهٔ یمکن أن یستند فی ترجیح الأخبار الدالهٔ علی کون الاعتبار بحال الأداء علی کونها موافقهٔ للکتاب و لما دلّ علی ثبوت القصر فی السفر بنحو الإطلاق، فتدبّر.

و أما ترجیح أحد القولین فی المسألهٔ بالشهرهٔ فمما لا وجه له، إذ کلاهما مشهوران فی هذه المسألهٔ. نعم فی المسألهٔ السابقهٔ اشتهر بینهم کون الاعتبار بحال الأداء، و لذا أفتی العلّامهٔ فی المسألهٔ السابقهٔ بکون الاعتبار بحال الأداء، و فی هذه المسألهٔ قوی کون الاعتبار بحال الوجوب. «۱» و أمّا صاحب الجواهر فجعل کون الاعتبار بحال الأداء فی المسألهٔ السابقهٔ من المسلّمات، ثمّ قاس علیه هذه المسألهٔ. «۲»

حکم ما إذا فاتته الصلاهٔ

المسألهٔ الثالثهٔ: لو کان فی أوّل الوقت حاضرا و فی آخره مسافرا أو بالعکس، و فاته الصلاهٔ رأسا، فهل یراعی فی القضاء أوّل الوقت، أو آخره، أو یتمّ مطلقا، أو یتخیر؟

فی المسألهٔ وجوه، و ربما عبّروا عن ذلک بأنّ الاعتبار بحال الوجوب، أو حال الفوات؟

و قبل الورود فی تحقیق المسألهٔ یجب أن ینبه علی أمرین:

الأوّل: إذا کان فی جمیع الوقت حاضرا أو مسافرا و فاتت منه الصلاهٔ فلا إشکال

---

(۱) راجع المختلف- ۱۶۶- ۱۶۵ (ط. أخری ۲- ۵۴۷- ۵۴۰)، المسألتین ۳۹۶ و ۳۹۷.

(۲) راجع الجواهر ۱۴- ۳۵۴ و ۳۶۱.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۶۹

فی أن الاعتبار فی القضاء بحال الفوت لا بحال القضاء، فیقضی صلاهٔ السفر قصرا و لو فی الحضر، و صلاهٔ الحضر تماما و لو فی السفر، و المسألهٔ إجماعیهٔ مضافا إلی النصوص المستفیضهٔ الدالّهٔ علیها. «۱»

الثانی: أنّ النزاع فی المسألهٔ إنّما یتمشّی علی القول بکون الاعتبار فی المسألتین السابقتین بحال الأداء، و أمّا إذا قلنا فیهما بکون الاعتبار بحال تعلق الوجوب أعنی أوّل الوقت ففی القضاء أیضا یتعیّن مراعاهٔ أوّل الوقت قهرا، إذ مقتضی هذا القول أنّ الذی یکون فی أوّل الوقت مسافرا مثلا یتعیّن علیه القصر و إن تبدّل عنوانه و أتی بصلاته فی الحضر، و حینئذ فإذا فاتت منه هذه الصلاهٔ التی تعیّن فیها القصر وجب علیه قضاؤها قصرا و لا محالهٔ، و کذا الکلام فی عکسه.

إذا عرفت هذا فنقول: قد اختار جماعهٔ کون الاعتبار فی القضاء بحال الفوت أعنی آخر الوقت، و آخرون کون الاعتبار بحال تعلّق الوجوب، «۲» و هنا احتمال ثالث، و هو التخییر، و لم نجد به قائلًا و إن ذکره بعضهم احتمالا. [۱] و لیس فی المسألهٔ إجماع أو شهرهٔ یعتمد علیهما، فیجب إتمامها علی طبق القواعد.

فإن قلت: فلم لا یعتمد فیها علی ما رواه الشیخ بإسناده عن الحسین بن سعید، عن النضر بن سوید، عن موسی بن بکر، عن زرارهٔ، عن أبی جعفر علیه السلام أنّه سئل عن رجل دخل وقت الصلاهٔ و هو فی السفر، فأخّر الصلاهٔ حتی قدم و هو یرید یصلّیها إذا قدم إلی أهله، فنسی حین قدم إلی أهله أن یصلّیها حتی ذهب وقتها؟ قال: «یصلّیها

---

[۱] قال فی العروهٔ ۲- ۱۶۴، فی فصل أحکام صلاهٔ المسافر فی المسألهٔ ۱۰: إذا فاتت منه الصلاهٔ و کان فی أوّل الوقت حاضرا و فی آخره مسافرا أو بالعکس فالأقوی أنّه مخیر بین القضاء قصرا أو تماما.

---

(۱) راجع مفتاح الکرامهٔ ۳- ۳۹۷، و الوسائل ۵- ۳۵۹ (ط. أخری ۸- ۲۶۸)، الباب ۶ من أبواب قضاء الصلوات.

(۲) راجع الجواهر ۱۴- ۳۸۲.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۷۰

رکعتین صلاهٔ المسافر، لأنّ الوقت دخل و هو مسافر، کان ینبغی له أن یصلی عند ذلک.» «۱»

حیث تدلّ علی کون الاعتبار بأوّل الوقت؟

قلت: موسی بن بکر واقفی غیر موثق فی کتب الرجال، و لم یعلم روایته لذلک حال استقامته، و هو متفرد بنقل الروایهٔ، فتصیر موهونهٔ، و لم یعتمد علیها الأصحاب أیضا، و القائل بکون الاعتبار بأوّل الوقت أیضا یتمّ المسألهٔ علی طبق القواعد بنظره لا بهذه الروایهٔ، فهذا أیضا موهن آخر. هذا مضافا إلی أنه ربما یناقش فی دلالتها علی تعیّن المراعاهٔ لأوّل الوقت، حیث عبّر فی مقام التعلیل علیه بقوله: «کان ینبغی له أن یصلّی عند ذلک.» و لکن یرد علی ذلک أنّه من الممکن أن یکون رجحان الإتیان بالصلاهٔ فی أوّل وقته ملاکا لتعین القضاء علی وفقه.

ثمّ لا یخفی أن بین هذه الروایهٔ و الروایهٔ الأولی من روایات ابن مسلم یوجد نحو تعارض، إذ المفروض فی کلتیهما کون الشخص فی

أوّل الوقت مسافرا و فی آخره حاضرا، و المستفاد من روایهٔ ابن مسلم رجحان التأخیر و الإتمام، و من هذه الروایهٔ رجحان الإتیان بها فی أوّل الوقت قصرا، فتدبر.

و کیف کان فیجب إتمام المسألهٔ علی طبق القواعد.

فنقول: قال فی السرائر- بعد ما اختار کون الاعتبار بأوّل الوقت-: «لأنّ العبادات تجب بدخول الوقت و تستقرّ بإمکان الأداء، کما لو زالت الشمس علی المرأهٔ الطاهرهٔ فأمکنها الصلاهٔ فلم تفعل حتی حاضت استقرّ القضاء». «۲»

و یرد علیه أنّ القضاء تابع للفوت، و لا یتحقّق الفوت بالتأخیر عن أوّل الوقت، إذ لم یتعلّق الوجوب بالصلاهٔ فی أوّل الوقت، بل بالصلاهٔ المقیدهٔ بوقوعها بین الحدّین

---

(۱) الوسائل ۵- ۵۳۵ (ط. أخری ۸- ۵۱۳)، الباب ۲۱ من أبواب صلاهٔ المسافر، الحدیث ۳.

(۲) السرائر ۱- ۳۳۵.

أعنی من الزوال إلی الغروب، و لها أفراد طولیهٔ بحسب مراتب الزمان، ففواتها إنّما یتحقق بانقضاء جمیع مراتبه، و بما ذکرنا یظهر الفرق بین ما نحن فیه و بین مثال الحائض، فإنّها و إن جاز لها تأخیر الصلاهٔ ظاهرا بمقتضی الاستصحاب، لکنها تکون بحسب متن الواقع مکلّفهٔ بإتیان الصلاهٔ فی أوّل وقتها، فتأخیرها عنه یوجب الفوات المستلزم للقضاء، فافهم.

و قال فی الجواهر: «لکن ظاهرهم، بل هو کصریح الشهید منهم أنّ التمام حتی تعیّن فی وقت من أوقات الأداء کان هو المراعی فی القضاء و إن کان المخاطب به حال الفوات القصر. و علیه فمن کان حاضرا وقت الفعل ثم سافر فیه و فاتته الصلاهٔ المخاطب بقصرها حاله وجب علیه التمام فی القضاء، کما أنّه یجب علیه ذلک لو کان مسافرا فی الوقت ثم حضر. و لعلّه لأنّ الأصل فی الصلاهٔ التمام. و فیه بحث إن لم یکن منع، بل فی المفتاح أن الأکثر علی مراعاهٔ حال الفوات بالنسبهٔ للسفر و الحضر لا الوجوب. و یؤیّده أنه الفائت حقیقهٔ لا الأوّل الذی قد ارتفع وجوبه فی الوقت عن المکلّف برخصهٔ الشارع له فی التأخیر.» «۱»

و فی مصباح الفقیه: «فلو قیل بکون المکلّف مخیّرا بین مراعاهٔ کلّ من حالتیه فی القضاء لکان وجها».

و حاصل ما ذکره «۲» فی بیان ذلک بتقریب منّا: أنّ الأمر فی الواجبات الموسعهٔ یتعلّق بالطبیعهٔ الکلیهٔ المقیّدهٔ بوقوعها بین الحدّین، أعنی من الظهر إلی الغروب مثلا، و هذه الطبیعهٔ المقیدهٔ کما یتصور لها أفراد عرضیهٔ یتصور لها أفراد طولیهٔ أیضا حسب مراتب الزمان و أجزائه، و التخییر بین أفراد الطبیعهٔ تخییر عقلی، و علی هذا فالتخییر بین أجزاء الزمان الوسیع تخییر عقلی لا شرعی. و نظیر ذلک ظرف المکان أیضا إذا کان

---

(۱) الجواهر ۱۳- ۱۱۴. و راجع الذکری- ۱۳۶، المسألهٔ ۹، و مفتاح الکرامهٔ ۳- ۳۹۹.

(۲) راجع مصباح الفقیه- ۷۶۹.

وسیعا و صار قیدا للمأمور به، کمعرفهٔ بالنسبهٔ إلی الوقوف. و مقتضی ذلک أن یقع کلّ فرد یؤتی به فی أحد أجزاء الزمان الوسیع أو المکان الوسیع مصداقا للامتثال بما أنه فرد لتلک الطبیعهٔ المقیدهٔ بذلک الزمان أو المکان لا بما أنّه أتی به فی هذا الجزء الخاص من هذا الزمان أو المکان.

ثمّ إنّ الصلاهٔ التامّهٔ و المقصورهٔ لیستا طبیعتین مختلفتین أمر بهذه تارهٔ و بتلک أخری، بل الأمر بالنسبهٔ إلی الحاضر و المسافر لم یتعلّق إلّا بطبیعهٔ واحدهٔ، فصلاهٔ الظهر مثلا طبیعهٔ واحدهٔ أمر بها کلّ واحد من الحاضر و المسافر، و واجد الماء و فاقده، و نحو ذلک، غایهٔ

الأمر أنّ مصادیقها تختلف باختلاف حالات المکلّفین و منها السفر أو الحضور، فمصداقها بالنسبهٔ إلی الحاضر أربع رکعات، و بالنسبهٔ إلی المسافر رکعتان، و قد مرّ توضیح ذلک سابقا. «۱»

و حینئذ فمن یکون فی أوّل الوقت حاضرا و فی آخره مسافرا أو بالعکس لا یکون مکلّفا إلّا بإتیان طبیعهٔ صلاهٔ الظهر مثلا مقیدهٔ بکونها من الظهر إلی الغروب، من دون أن یکون الخصوصیات المفردهٔ- من الإتیان فی أوّل الوقت أو فی آخره، أو الإتیان بها قصرا فی السفر أو إتماما فی الحضر- واقعهٔ تحت الأمر، فإذا أتی بها فی آخر الوقت أیضا فی السفر قصرا مثلا یکون ما أتی به محققا للامتثال بما أنه مصداق لطبیعهٔ الصلاهٔ الواقعهٔ بین الظهر و الغروب لا بما أنها صلاهٔ مقصورهٔ أتی بها فی آخر الوقت.

و بالجملهٔ تخیّره بین الخصوصیات الفردیهٔ التی منها الإتیان فی أوّل الوقت أو فی آخره، و منها الإتیان بها تماما فی الحضر أو قصرا فی السفر تخیّر عقلی، و الأمر إذا تعلّق بنفس الطبیعهٔ ثمّ انحصرت فی فرد، بحیث لم یتمکن المکلّف من سائر الأفراد و توقف امتثاله علی إتیان هذا الفرد، لا یصیر هذا سببا لتجافی الأمر و تخطیه من نفس الطبیعهٔ إلی الخصوصیات المفردهٔ المنضمهٔ إلیها، بل الأمر بعد باق متعلقا بنفس حیثیهٔ

---

(۱) راجع ص ۳۴۸ من الکتاب.

الطبیعهٔ.

و علی هذا فإذا کان الشخص مسافرا مثلا، ثمّ حضر و فات منه الصلاهٔ رأسا، فلا یستند الفوت إلی ترک آخر فرد کان یتمکن منه، لعدم تعینه شرعا و عدم الأمر به بخصوصه، بل الفوت یستند إلی ترک الطبیعهٔ فی مجموع الوقت الذی کان فی بعضه حاضرا و فی بعضه مسافرا. لا أقول: إنّ الفوت یصدق فی أوّل الوقت و وسطه أیضا حتی یقال: إنّ عدم الطبیعهٔ فی أوّل الوقت لیس مصحّحا لصدق الفوت لإمکان التدارک، بل أقول: إنّ الفوت یصدق فی آخر الوقت، و لکن المصحّح لصدقه هو عدم الطبیعهٔ فی جمیع الوقت المضروب لها لا عدمها فی آخر الوقت لعدم الأمر بها بخصوصها. و إن شئت قلت: إنّ الأمر تعلّق بطبیعهٔ یکون لها أفراد طولیهٔ بحسب أجزاء الزمان، فوجودها بوجود فرد ما منها، و عدمها یستند إلی عدم جمیع الأفراد لا عدم فرد خاص منها. و علی هذا فالفائت من المکلّف فی المقام طبیعهٔ الصلاهٔ لا خصوص الصلاهٔ المقصورهٔ أو التامّهٔ المتعینهٔ فی آخر الوقت. انتهی.

هذه غایهٔ ما یمکن أن یقال فی تقریب کلامه.

أقول: یرد علیه «قده» أوّلا أنّ ما ذکر لا یقتضی التخییر فی القضاء، إذ مقتضی ما ذکر هو کون المکلّف فی الوقت مکلّفا بأصل طبیعهٔ صلاهٔ الظهر مثلا غایهٔ الأمر کون مصداقها بالنسبهٔ إلی الحاضر أربع رکعات و بالنسبهٔ إلی المسافر رکعتین، من دون أن یکون خصوصیهٔ القصر أو الإتمام واقعهٔ تحت الأمر، فلو کان یصلّیها فی الوقت لکان یجب علیه مراعاهٔ حاله من الحضور أو السفر فی إیجاد فرد الطبیعهٔ. و لکن هذه البیان لا یقتضی کونه فی القضاء مخیّرا بعد کونه فی حال القضاء حاضرا مثلا، بل نحتاج إلی دلیل خارجی یعیّن ما هو الفرد لها بحسب حالته الفعلیهٔ، و یجب الاحتیاط إن لم نعثر علیه، أو نقول: إنّ الأصل الأولی فی الصلاهٔ بحسب التشریع حیث کان هو الإتمام فاللازم فی المقام هو القضاء تماما، سواء کان فی أوّل الوقت حاضرا و فی

آخره مسافرا أو بالعکس.

و بالجملهٔ إذا لم یکن خصوصیهٔ القصر أو الإتمام، أو الوقوع فی أوّل الوقت أو فی آخره واقعهٔ تحت الأمر کان الفائت من المکلّف الذی تبدّل عنوانه فی الوقت نفس طبیعهٔ الصلاهٔ الواقعهٔ بین الحدّین، و کونه فی الوقت مخیّرا عقلا بین أن یوجدها فی الحضر تماما أو فی السفر قصرا بحیث لو أتی بها لکان یجوز له إیجادها فی ضمن أیّ منهما أراد، لا یقتضی بقاء التخییر فی القضاء بعد ما لم یبق

الحالهٔ المغیّرهٔ للفردیهٔ.

و ثانیا أنّ الأمر و إن تعلّق أوّلا بنفس طبیعهٔ الصلاهٔ من دون أن یسری إلی حیثیهٔ الإتمام أو القصر، لکن الأخبار الدالّهٔ علی أنّ صلاهٔ السفر تقضی قصرا و صلاهٔ الحضر تقضی تماما تدلّ علی اعتبار الخصوصیتین فی باب القضاء.

و حینئذ فمن کان فی أوّل الوقت حاضرا و فی آخره مسافرا مثلا و إن فات منه خصوصیتان لکنّ الخصوصیهٔ الأولی کان ترکها إلی بدل و بإذن الشارع، فما یکون محقّقا لفوت الطبیعهٔ من رأس هو ترکها فی ضمن الخصوصیهٔ الثانیهٔ، فیجب فی القضاء مراعاهٔ أصل الطبیعهٔ بخصوصیتها التی فاتت فی ضمنها.

و علی هذا فلا یبعد فی المسألهٔ القول بکون الاعتبار بحال الفوت، و إن کان الاحتیاط بالجمع لا ینبغی ترکه، فتدبّر.

و الحمد للّه ربّ العالمین، و صلّی اللّه علی سیّدنا محمّد خاتم النبیین و علی آله الطیبین الطاهرین، و لعنهٔ اللّه علی أعدائهم أجمعین إلی یوم الدین.

و قد وقع الفراغ من تقریر ما ألقاه السیّد الأستاذ (مدّ ظلّه العالی) فی باب صلاهٔ المسافر فی الثالث من ربیع الثانی من شهور السنهٔ ۱۳۶۹ ه. ق.

و أنا العبد المفتقر إلی رحمهٔ اللّه و فضله، ابن من لا أطیق أداء حقوقه الحاج علی المنتظریّ، حسین علی المنتظریّ النجف‌آبادیّ.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۷۶

فهرس المصادر

۱- اختیار معرفهٔ الرجال، المعروف ب «رجال الکشی». أصله «معرفهٔ الناقلین»: لأبی عمرو، محمد بن عمر الکشّی (من أعلام القرن الرابع). اختاره شیخ الطائفهٔ. تحقیق الشیخ حسن المصطفوی. نشر جامعهٔ مشهد الرضوی.

۲- الإرشاد» إرشاد الأذهان إلی أحکام الإیمان): للعلّامهٔ الحلّی، جمال الدین أبی منصور، الحسن بن یوسف بن المطهر (۶۴۸- ۷۲۶ ه-). تحقیق الشیخ فارس الحسّون. نشر مؤسسهٔ النشر الإسلامی- قم، فی مجلدین- ۱۴۱۰ ه. ق.

۳- الاستبصار فیما اختلف من الأخبار: لشیخ الطائفهٔ، أبی جعفر، محمد بن الحسن الطوسی (۳۸۵- ۴۶۰ ه). تحقیق السید حسن الموسوی الخرسان. نشر دار الکتب الإسلامیهٔ- طهران، ۴ مجلدات.

۴- الأشعثیات (الجعفریات): یرویه أبو علی، محمد بن محمد بن الأشعث الکوفی (من أعلام القرن الرابع). طبعت مع قرب الإسناد. أفسیت مکتبهٔ نینوی الحدیثهٔ- طهران.

۵- أعیان الشیعهٔ: للسید محسن الأمین (۱۲۸۴- ۱۳۷۱ ه) تحقیق حسن الأمین. نشر دار التعارف- بیروت، ۱۰ مجلدات- ۱۴۰۳ ه. ق.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۷۷

. ۶- الأمالی: للشیخ الطوسی (۳۸۵- ۴۶۰ ه). أفسیت مکتبهٔ الداوری- قم، فی مجلدین.

۷- الانتصار: للسید المرتضی، علی بن الحسین (۳۵۵- ۴۳۶ ه). أفسیت منشورات الشریف الرضی- قم.

۸- بحار الأنوار الجامعهٔ لدرر أخبار الأئمهٔ الأطهار: للعلّامهٔ، محمد بن باقر بن محمد تقی المجلسی (۱۰۳۷- ۱۱۱۱ ه): ۱- أفسیت مؤسسهٔ الوفاء- بیروت. ۲- نشر دار الکتب الإسلامیهٔ- طهران، ۱۱۰ مجلد. مع تفاوت الطبعتین فی ترتیب أرقام بعض المجلدات.

۹- بدایهٔ المجتهد و نهایهٔ المقتصد: لأبی الولید، محمد بن أحمد بن رشد الأندلسی (۵۲۰- ۵۹۵ أو ۵۹۷ ه). نشر مکتبهٔ التجاریهٔ الکبری- مصر، فی مجلدین.

۱۰- البیان: للشهید الأوّل، شمس الدین، أبی عبد الله، محمد بن مکّی (۷۳۴- ۷۸۶ ه):

۱- أفسیت مجمع الذخائر الإسلامیهٔ (من طبعته الحجریهٔ)- قم. ۲- تحقیق الشیخ محمد الحسّون. نشر بنیاد فرهنگی المهدی «عج»- قم.

۱۱- تاریخ الأمم و الملوک (تاریخ الطبری): لأبی جعفر، محمد بن جریر الطبری (۲۲۴- ۳۱۰ ه). أفسیت مکتبهٔ أرومیهٔ- قم، ۸ مجلدات.

۱۲- التحریر (تحریر الأحکام الشرعیهٔ علی مذهب الإمامیهٔ): للعلّامهٔ الحلّی (۶۴۸- ۷۲۶ ه). أفسیت مؤسسهٔ آل البیت «ع» لإحیاء التراث (من طبعته الحجریهٔ). جزءان فی مجلّد.

۱۳- التذکرهٔ (تذکرهٔ الفقهاء): للعلّامهٔ الحلّی (۶۴۸ - ۷۲۶ ه): ۱- أفسیت المکتبهٔ المرتضویهٔ لإحیاء الآثار الجعفریهٔ (من طبعته الحجریهٔ)- طهران، فی مجلدین. ۲-

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۷۸

تحقیق و نشر مؤسسهٔ آل البیت «ع»- قم. خرج منه ۵ مجلدات.

۱۴- تفسیر القرطبی (الجامع لأحکام القرآن): لأبی عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاری القرطبی (ت ۶۷۱ ه علی قول). أفسیت دار إحیاء التراث العربی- بیروت، ۲۰ جزء فی ۱۰ مجلدات.

۱۵- تنقیح المقال فی علم الرجال: للشیخ عبد الله بن محمد حسن المامقانی (۱۲۹۰ - ۱۳۵۱ ه) نشر المطبعهٔ المرتضویهٔ (طبعهٔ حجریهٔ)- النجف الأشرف، ۳ مجلدات- ۱۳۵۲ ه.

۱۶- التوحید: للشیخ الصدوق، أبی جعفر، محمد بن علی بن بابویه (ت ۳۸۱ ه).

تصحیح و تعلیق السید هاشم الحسینی. نشر مؤسسهٔ النشر الإسلامی التابعهٔ لجماعهٔ المدرسین- قم.

۱۷- التهذیب (تهذیب الأحکام فی شرح المقنعهٔ): للشیخ الطوسی (۳۸۵- ۴۶۰ ه): ۱- تحقیق السید حسن الموسوی الخرسان. أفسیت دار صعب و دار المتعارف- بیروت، ۱۰ مجلدات- ۱۴۰۱ ه. ۲- أفسیت مکتبهٔ الفراهانی (من طبعته الحجریهٔ)- طهران، فی مجلدین.

۱۸- جامع المقاصد فی شرح القواعد: للمحقق الثانی، الشیخ علی بن الحسین الکرکی (ت ۹۴۰ ه). تحقیق و نشر مؤسسهٔ آل البیت «ع»- قم، ۱۴ مجلدا- ۱۴۱۵- ۱۴۰۸ ه.

الجعفریات. راجع الأشعثیات.

۱۹- الجوامع الفقهیهٔ: مجموعهٔ من تألیفات القدماء فی الفقه، منها: المقنع، و الهدایهٔ، و الغنیهٔ. و الکتاب طبعتان

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۷۹

۱- طبعهٔ حجریهٔ بخط محمد رضا الخوانساری و ابنه محمد علی- طهران، ۱۲۷۶ ه.

و فیها رسالهٔ فی ترجمهٔ أبی بصیر.

۲- طبعهٔ مصورهٔ من تلک الطبعهٔ، أفسیت انتشارات جهان- طهران، مع حذف الرسالهٔ الرجالیهٔ.

۲۰- الجواهر (جواهر الکلام فی شرح شرائع الإسلام): للشیخ محمد حسن بن باقر النجفی (ت ۱۲۶۶ ه). نشر دار الکتب الإسلامیهٔ- طهران، ۴۳ مجلدا.

۲۱- الحدائق (الحدائق الناضرهٔ فی أحکام العترهٔ الطاهرهٔ): للشیخ یوسف بن أحمد البحرانی (۱۱۰۷- ۱۱۸۶ ه). نشر مؤسسهٔ النشر الإسلامی- قم، ۲۵ مجلدا.

۲۲- الخصال: للشیخ الصدوق (ت ۳۸۱ ه). تصحیح و تعلیق علی أکبر الغفّاری. نشر مؤسسهٔ النشر الإسلامی التابعهٔ لجماعهٔ المدرسین- قم.

۲۳- الخلاف (الخلاف فی الأحکام، أو مسائل الخلاف): للشیخ الطوسی (۳۸۵- ۴۶۰ ه): ۱- نشر مؤسسهٔ النشر الإسلامی- قم، خرج منه ۴ مجلدات. ۲- نشر المطبعهٔ الإسلامیهٔ- طهران، جزءان فی مجلد- ۱۳۶۹ ه. (المطبوع بأمر من آیهٔ الله العظمی البروجردی، بنفقهٔ المغفور له: الحاج محمد حسین کوشانپور).

۲۴- دراسات فی المکاسب المحرّمهٔ: من أبحاث المقرّر المحقق- دامت برکاته. نشر التفکّر- قم، خرج منه جزء واحد- ۱۴۱۵ ه.

۲۵- دراسات فی ولایهٔ الفقیه و فقه الدولهٔ الإسلامیهٔ: من أبحاث المقرّر المحقق- دامت برکاته. نشر المرکز العالی للدراسات الإسلامیهٔ، و دار الفکر- قم، ۴ مجلدات- ۱۴۱۱- ۱۴۰۸ ه.

۲۶- الدروس الشرعیهٔ فی فقه الإمامیهٔ: للشهید الأوّل، الشیخ محمد بن مکّی (۷۳۴-

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۸۰

۷۸۶ ه). تحقیق و نشر مؤسسهٔ النشر الإسلامی- قم، ۳ مجلدات.

۲۷- دعائم الإسلام: للقاضی، أبی حنیفهٔ، النعمان بن محمد (ت ۳۶۳ ه). تحقیق آصف بن علی أصغر فیضی. أفسیت مؤسسهٔ آل البیت «ع» لإحیاء التراث.

۲۸- الذخیرهٔ (ذخیرهٔ المعاد فی شرح الإرشاد): للمحقق السبزواری، محمد باقر بن محمد مؤمن (۱۰۱۷- ۱۰۹۰ ه). أفسیت مؤسسهٔ آل البیت «ع» لإحیاء التراث (من طبعته الحجریهٔ).

۲۹- الذکری (ذکری الشیعهٔ فی أحکام الشریعهٔ): للشهید الأوّل، الشیخ محمد بن مکّی (۷۳۴- ۷۸۶ ه). أفسیت مکتبهٔ بصیرتی (من طبعته الحجریهٔ)- قم.

۳۰- رجال الشیخ: للشیخ الطوسی (۳۸۵- ۴۶۰ ه). نشر المکتبهٔ الحیدریهٔ- النجف الأشرف، ۱۳۸۰ ه.

۳۱- رجال النجاشی: لأبی العباس، أحمد بن علی النجاشی (۳۷۲- ۴۵۰ ه): ۱- تحقیق السیّد موسی الشبیری الزنجانی. نشر مؤسسهٔ النشر الإسلامی- قم. ۲- أفسیت مکتبهٔ الداوری- قم.

الرسائل. راجع فرائد الأصول.

۳۲- رسائل الشریف المرتضی: لعلم الهدی، أبی القاسم، علی بن الحسین (۳۵۵- ۴۳۶ ه). إعداد السید مهدی الرجائی. نشر دار القرآن الکریم- قم، ۳ مجلدات- ۱۴۰۵ ه.

۳۳- رسائل الشهید: مجموعهٔ من رسائل فقهیهٔ، منها: نتائج الأفکار، و رسالهٔ مفصلهٔ و أخری مختصرهٔ فی حکم صلاهٔ الجمعهٔ و الترغیب فیها. للشهید الثانی، زین الدین بن علی العاملی (۹۱۱- ۹۶۵ أو ۹۶۶ ه). أفسیت مکتبهٔ بصیرتی (من

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۸۱

طبعهٔ الحجریهٔ)- قم.

رسالهٔ بحر العلوم. اسمها «مبلغ النظر فی حکم قاصد الأربعهٔ من مسائل السفر»: للسید العلّامهٔ، محمد مهدی بن مرتضی الطباطبائی البروجردی (ت ۱۲۱۲ ه). أوردها بتمامها فی مفتاح الکرامهٔ ۳- ۵۴۳- ۵۰۳.

رسالهٔ الجمعهٔ المفصلهٔ و المختصرهٔ. راجع رسائل الشهید.

۳۴- روض الجنان فی شرح إرشاد الأذهان: للشهید الثانی (۹۱۱- ۹۶۵ أو ۹۶۶ ه).

أفسیت مؤسسهٔ آل البیت «ع» لإحیاء التراث (من طبعته الحجریهٔ).

۳۵- الروضهٔ البهیهٔ فی شرح اللمعهٔ الدمشقیهٔ: للشهید الثانی. تحقیق السیّد محمد کلانتر.

نشر دار العالم الإسلامی- بیروت، ۱۰ مجلدات.

۳۶- الریاض (ریاض المسائل فی بیان الأحکام بالدلائل): للسید علی الطباطبائی (۱۱۶۱- ۱۲۳۱ ه). تحقیق و نشر مؤسسهٔ النشر الإسلامی- قم، خرج منه ۷ مجلدات.

۳۷- السرائر الحاوی لتحریر الفتاوی: لابن إدریس الحلّی، أبی جعفر محمد بن منصور (۵۵۸- ۵۹۸ ه): ۱- تحقیق و نشر مؤسسهٔ النشر الإسلامی- قم، ۳ مجلدات. ۲-

أفسیت منشورات المعارف الإسلامیهٔ (من طبعته الحجریهٔ)- طهران، ۱۳۹۰ ه.

۳۸- سنن ابن ماجهٔ: لأبی عبد الله، محمد بن یزید القزوینی (۲۰۷- ۲۷۵ ه). تحقیق محمد فؤاد عبد الباقی. نشر دار إحیاء التراث العربی- بیروت، فی مجلدین- ۱۳۹۵ ه.

۳۹- سنن البیهقی (السنن الکبری): لأبی بکر، أحمد بن الحسین البیهقی (ت ۴۵۸ ه).

أفسیت دار المعرفهٔ- بیروت، ۱۰ مجلدات- ۱۳۵۵ ه.

۴۰- سیرهٔ ابن هشام: لأبی محمد، عبد الملک بن هشام (ت ۲۱۸ أو ۲۱۳ ه). تحقیق

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۸۲

مصطفی السقاء، إبراهیم الأبیاری و عبد الحفیظ شبلی. أفسیت دار إحیاء التراث العربی- بیروت.

۴۱- السیرهٔ الحلبیهٔ: لعلی بن برهان الدین الحلبی الشافعی (۹۷۵- ۱۰۴۴ ه)، أفسیت دار إحیاء التراث العربی- بیروت، ۳ مجلدات.

۴۲- الشرائع (شرائع الإسلام فی مسائل الحلال و الحرام): للمحقق الحلّی، أبی القاسم، نجم الدین، جعفر بن الحسن (ت ۶۷۶ ه): ۱- تحقیق عبد الحسین محمد علی. نشر مطبعهٔ الآداب- النجف الأشرف، ۴ مجلدات- ۱۳۸۹ ه. ۲- تعلیق السید صادق الشیرازی. نشر الاستقلال- طهران.

۴۳- شرح تبصرهٔ المتعلمین: للشیخ ضیاء الدین العراقی (ت ۱۳۶۱ ه): ۱- تحقیق محمد هادی معرفهٔ. نشر مطبعهٔ مهر- قم. ۲- تحقیق الشیخ محمد الحسّون. نشر مؤسسهٔ النشر الإسلامی- قم، خرج منه ۵ مجلدات.

۴۴- الصحاح (تاج اللغهٔ و صحاح العربیهٔ): لإسماعیل بن حماد الجوهری (ت ۳۹۳ ه).

تحقیق أحمد عبد الغفور عطار. نشر دار العلم للملایین- بیروت، ۶ مجلدات.

۴۵- الصحیفهٔ السجادیهٔ: تشتمل علی نیّف و خمسین دعاء للإمام الهمام، علی بن الحسین بن علی بن أبی طالب «ع» (۳۸ أو ۳۷ أو ۳۶- ۹۵ أو ۹۴ ه).

۴۶- العروهٔ الوثقی: للسیّد محمد کاظم الطباطبائی الیزدی (ت ۱۳۳۷ ه). نشر المکتبهٔ العلمیهٔ الإسلامیهٔ- طهران، فی مجلدین- ۱۳۹۹ ه. مع تعلیقات مراجع الشیعهٔ الإمامیهٔ.

۴۷- علل الشرائع: للشیخ الصدوق (ت ۳۸۱ ه). نشر مکتبهٔ الحیدریهٔ- النجف الأشرف، ۱۳۸۵ ه.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۸۳

۴۸- عیون أخبار الرضا علیه السلام: للشیخ الصدوق (ت ۳۸۱ ه). تحقق السیّد مهدی الحسینی.

نشر رضا المشهدی- قم، ۱۳۷۸ ه.

۴۹- الغدیر فی الکتاب و السنهٔ و الأدب: للعلّامهٔ الأمینی، الشیخ عبد الحسین أحمد (ت ۱۳۹۰ ه). نشر دار الکتاب العربی- بیروت.

الغنیهٔ: لأبی المکارم، حمزهٔ بن علی بن زهرهٔ (۵۱۱- ۵۸۵ ه). راجع الجوامع الفقهیهٔ.

۵۰- فرائد الأصول: للشیخ الأعظم، مرتضی الأنصاری (۱۲۱۴- ۱۲۸۱ ه). ۱-

أفسیت مکتبهٔ المصطفوی (من طبعته الحجریهٔ مع إضافات)- قم، ۱۳۷۴ ه. ۲-

تحقیق و تعلیق الشیخ عبد الله النورانی. نشر مؤسسهٔ النشر الإسلامی- قم، ۱۴۰۷ ه.

۵۱- الفوائد الرضویهٔ: للشیخ عباس بن محمد رضا القمی (۱۲۹۰- ۱۳۵۹ ه). نشر «انتشارات مرکزی»- إیران.

فقه الرضا. راجع الفقه المنسوب للإمام الرضا علیه السلام.

۵۲- الفقه علی المذاهب الأربعهٔ: لعبد الرحمن الجزیری. أفسیت دار إحیاء التراث العربی- بیروت.

۵۳- الفقه المنسوب للإمام الرضا علیه السلام. تحقیق مؤسسهٔ آل البیت «ع» لإحیاء التراث. نشر المؤتمر العالمی للإمام الرضا علیه

السلام- مشهد المقدسهٔ، ۱۴۰۶ ه.

الفقیه. راجع کتاب من لا یحضره الفقیه.

۵۴- القاموس المحیط: لمجد الدین، محمد بن یعقوب الفیروزآبادی الشیرازی (۷۲۹- ۸۱۷ ه). أفسیت دار المعرفهٔ- بیروت، ۴ مجلدات.

۵۵- قرب الإسناد: لأبی العباس، عبد الله بن جعفر الحمیری القمی (من أعلام القرون الثالث و من أصحاب الإمام العسکری علیه السلام). ۱- أفسیت مکتبهٔ نینوی الحدیثهٔ.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۸۴

طهران. ۲- تحقیق و نشر مؤسسهٔ آل البیت «ع»- قم، ۱۴۱۳ ه.

۵۶- القواعد (قواعد الأحکام فی مسائل الحلال و الحرام): للعلّامهٔ الحلّی (۶۴۸- ۷۲۶ ه). أفسیت منشورات الشریف الرضی (من طبعته الحجریهٔ)- قم، جزءان فی مجلد واحد.

۵۷- الکافی: لأبی جعفر، محمد بن یعقوب الکلینی (ت ۳۲۸ ه). ۱- تصحیح و تعلیق علی أکبر الغفّاری. نشر دار الکتاب الإسلامیهٔ- طهران، ۸ مجلدات. ۲- الطبعهٔ الحجریهٔ للفروع من الکافی فی مجلدین، ۱۳۱۵ ه.

۵۸- الکافی: لأبی الصلاح، تقی الدین بن نجم الدین الحلبی (۳۷۴- ۴۴۷ ه). تحقیق الشیخ رضا أستادی. نشر مکتبهٔ الإمام أمیر المؤمنین «ع»- أصفهان.

۵۹- کامل الزیارات: لأبی القاسم، جعفر بن محمد بن قولویه (ت ۳۶۷ ه). تصحیح و تعلیق العلامهٔ، الشیخ عبد الحسین الأمینی. نشر المطبعهٔ المرتضویهٔ- النجف الأشرف، ۱۳۵۶ ه.

۶۰- کتاب الزکاهٔ: من أبحاث المقرّر المحقّق- دامت برکاته. نشر المرکز العالمی للدراسات الإسلامیهٔ، و نشر التفکّر- قم، ۴ مجلدات- ۱۴۱۳- ۱۴۰۹ ه.

۶۱- کتاب الصلاهٔ: للشیخ الأعظم، مرتضی الأنصاری (۱۲۱۴- ۱۲۸۱ ه). أفسیت مکتبهٔ الرسول المصطفی- قم.

۶۲- کتاب الصلاهٔ: لآیهٔ الله العظمی، الشیخ عبد الکریم الحائری (۱۲۷۶- ۱۳۵۵ ه).

أفسیت مکتب الإعلام الإسلامی- قم.

۶۳- کتاب من لا یحضره الفقیه: (الفقیه) للشیخ الصدوق (ت ۳۸۱ ه): ۱- تصحیح و تعلیق علی أکبر الغفّاری. نشر مؤسسهٔ النشر الإسلامی التابعهٔ لجماعهٔ المدرسین-

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۸۵

قم، مجلدات. ۲- نشر المطبعهٔ الجعفریهٔ- لکهنو- هند، فی مجلدین- ۱۳۰۷ ه.

۶۴- کشف الرموز: للفاضل الآبی، أبی علی، زین الدین، الحسن بن أبی طالب (من أعلام القرن السابع). تحقیق الشیخ علی پناه و الشیخ حسین الیزدی. نشر مؤسسهٔ النشر الإسلامی- قم، فی مجلدین- ۱۴۱۰- ۱۴۰۸ ه.

۶۵- الکفایهٔ (کفایهٔ الأحکام): للمحقق السبزواری، محمد باقر بن محمد مؤمن (۱۰۱۷- ۱۰۹۰ ه). أفسیت المهدوی (من طبعته الحجریهٔ)- أصفهان.

۶۶- لسان العرب: لابن منظور، أبی الفضل، أحمد بن علی (۶۳۰- ۷۱۱ ه). أفسیت أدب الحوزهٔ- قم، ۱۶ مجلدا- ۱۴۰۵ ه.

۶۷- المبسوط: لشیخ الطائفهٔ، الطوسی (۳۸۵- ۴۶۰ ه). تصحیح و تعلیق السیّد الکشفی و البهبودی. نشر المکتبهٔ المرتضویهٔ- طهران، ۸ مجلدات.

۶۸- مجمع البیان لعلوم القرآن: لأبی علی، الفضل بن الحسن الطبرسی (ت ۵۴۸ ه).

تصحیح السیّد هاشم الرسولی و السید فضل الله الطباطبائی. من منشورات شرکهٔ المعارف الإسلامیهٔ- طهران، ۵ مجلدات- ۱۳۷۹ ه.

۶۹- مجمع الرجال: للشیخ زکی الدین، المولی عنایهٔ الله بن علی القهپائی (من أعلام القرن الحادی عشر). تصحیح و تعلیق السیّد ضیاء الدین (العلامهٔ الأصفهانی).

أفسیت مؤسسهٔ إسماعیلیان- قم، ۷ أجزاء فی ۳ مجلدات.

۷۰- مجمع الفائدهٔ و البرهان فی شرح إرشاد الأذهان: للفقیه، المحقق، المولی أحمد، المقدس الأردبیلی (ت ۹۹۳ ه). تحقیق الشیخ آقا مجتبی العراقی و الشیخ علی پناه و الشیخ حسین الیزدی. نشر مؤسسهٔ النشر الإسلامی- قم، خرج منه ۱۲ مجلدا- ۱۴۱۴- ۱۴۰۲ ه.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۸۶

۷۱- المختصر النافع: للمحقّق الحلّی، أبی القاسم، جعفر بن الحسن (ت ۶۷۶ ه). أفسیت مکتبهٔ المصطفوی (من طبعته المصریهٔ)- قم.

۷۲- المختلف (مختلف الشیعهٔ فی أحکام الشریعهٔ): للعلّامهٔ الحلّی (۶۴۸- ۷۲۶ ه):

۱- افسیت مکتبهٔ نینوی الحدیثهٔ (من طبعته الحجریهٔ)- طهران. ۲- نشر مرکز الأبحاث و الدراسات الإسلامیهٔ- قم، خرج منه ۳ مجلدات.

۷۳- المدارک (مدارک الأحکام فی شرح شرائع الإسلام): للسیّد محمد بن علی الموسوی العاملی (ت ۱۰۰۹ ه). تحقیق و نشر مؤسسهٔ آل البیت «ع»- قم، ۸ مجلدات- ۱۴۱۰ ه.

۷۴- المراسم: لسلّار، حمزهٔ بن عبد العزیز الدیلمی (ت ۴۶۳ ه). تحقیق الدکتور محمود البستانی. أفسیت منشورات الحرمین- قم.

۷۵- مروج الذهب و معادن الجوهر: لأبی الحسن، علی بن الحسین المسعودی (ت ۳۴۶ ه). نشر دار الأندلس- بیروت، ۴ أجزاء فی مجلدین.

۷۶- مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل: للمحدّث، الحاج میرزا حسین النوری الطبرسی (۱۲۵۴- ۱۳۲۰ ه): ۱- أفسیت المکتبهٔ الإسلامیهٔ (من طبعته الحجریهٔ)- طهران، و مؤسسهٔ إسماعیلیان- قم، ۳ مجلدات مع الخاتمهٔ. ۲- تحقیق و نشر مؤسسهٔ آل البیت «علیهم السلام»- قم، ۱۸ مجلدا بلا خاتمهٔ المستدرک- ۱۴۰۷ ه.

۷۷- مستند الشیعهٔ فی أحکام الشریعهٔ: للمولی أحمد بن محمد مهدی النراقی (ت ۱۲۴۴ و قیل ۱۲۴۵ ه). أفسیت المکتبهٔ المرتضویهٔ (من طبعته الحجریهٔ)- طهران، فی مجلدین.

۷۸- مسند أحمد: لأحمد بن محمد بن حنبل الشیبانی (۱۶۴- ۲۴۱ ه). أفسیت دار صادر- بیروت.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۸۷

۷۹- مسند الإمام الکاظم «ع»: جمع و ترتیب الشیخ عزیز الله العطاردی. نشر المؤتمر العالمی للإمام الرضا «ع»- مشهد الرضوی، ۳ مجلدات- ۱۴۰۹ ه.

۸۰- مصباح الفقیه (کتاب الصلاهٔ): للفقیه الهمدانی، الحاج آقا رضا بن محمد هادی (ت ۱۳۲۲ ه). أفسیت مکتبهٔ الداوری (من طبعته الحجریهٔ)- قم.

۸۱- المصباح المنیر: لأحمد بن محمد الفیّومی (ت ۷۷۰ ه). أفسیت دار الهجرهٔ- قم، ۱۴۰۵ ه.

۸۲- معارف الرجال: للشیخ محمد حرز الدین. أفسیت مکتبهٔ آیهٔ الله المرعشی النجفی- قم، ۳ مجلدات- ۱۴۰۵ ه.

۸۳- المعتبر فی شرح المختصر: للمحقّق الحلّی (ت ۶۷۶ ه). نشر مؤسسهٔ سیّد الشهداء- قم، فی مجلدین.

۸۴- المغازی: للواقدی، محمد بن عمر (۱۳۰- ۲۰۷ ه). أفسیت دار المعرفهٔ الإسلامیهٔ- إیران.

۸۵- المغنی (فی فقه الحنابلهٔ): لابن قدامهٔ، أحمد بن محمد (۵۴۱- ۶۲۰ ه). أفسیت دار الکتاب العربی- بیروت، ۱۲ مجلدا.

۸۶- مفاتیح الشرائع: للمولی محمد محسن، الفیض الکاشانی (ت ۱۰۱۹ ه). تحقیق السیّد مهدی الرجائی. نشر مجمع الذخائر

الإسلامیهٔ- قم، ۳ مجلدات.

۸۷- مفتاح الکرامهٔ فی شرح القواعد العلّامهٔ: للسید محمد الجواد بن محمد الحسینی العاملی (ت ۱۲۲۶ ه). أفسیت مؤسسهٔ آل البیت «ع» لإحیاء التراث- إیران، ۱۰ مجلدات.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۸۸

المقنع: للشیخ الصدوق (ت ۳۸۱ ه). راجع الجوامع الفقهیهٔ.

۸۸- المقنعهٔ فی الأصول و الفروع: للشیخ المفید، أبی عبد الله، محمّد بن محمّد بن النعمان (۳۳۶- ۴۱۳ ه). تحقیق و نشر مؤسسهٔ النشر الإسلامی- قم، ۱۴۱۰ ه.

۸۹- المنتقی (منتقی الجمان فی الأحادیث الصحاح و الحسان): لنجل الشهید الثانی، الشیخ أبی منصور، الحسن بن زین الدین (ت ۱۰۱۱ ه). تصحیح و تعلیق علی أکبر الغفّاری. نشر مؤسسهٔ النشر الإسلامی- قم، ۳ مجلدات.

۹۰- المنتهی (منتهی المطلب فی تحقیق المذهب): العلّامهٔ الحلّی (۶۴۸- ۷۲۶ ه).

أفسیت (؟) (من طبعته الحجریهٔ)- إیران، فی مجلدین.

۹۱- المنجد فی اللغهٔ و الأعلام: لعدّهٔ من المحققین. نشر دار المشرق- بیروت، الطبعهٔ ۲۱.

۹۲- الموسوعهٔ الرجالیهٔ: لآیهٔ اللّه العظمی السیّد حسین البروجردی (۱۲۹۲- ۱۳۸۰ ه).

تنظیم الشیخ حسن النوری الهمدانی. نشر مجمع البحوث الإسلامیهٔ فی الآستانهٔ الرضویهٔ المقدسهٔ- ۷ مجلدات، ۱۴۱۳ ه.

الموصلیات و المیافارقیات: لعلم الهدی، السید المرتضی (۳۵۵- ۴۶۳ ه). راجع رسائل الشریف المرتضی.

۹۳- المهذّب: لابن البرّاج، القاضی عبد العزیز بن البرّاج (۴۰۰- ۴۸۱ ه). نشر مؤسسهٔ النشر الإسلامی- قم، فی مجلدین- ۱۴۰۶ ه.

۹۴- المهذّب البارع فی شرح المختصر النافع: لابن فهد الحلّی، أبی العباس، أحمد بن محمد (۷۵۷- ۸۴۱ ه). تحقیق الشیخ مجتبی العراقی. نشر مؤسسهٔ النشر الإسلامی- قم، ۵ مجلدات.

البدر الزاهر فی صلاهٔ الجمعهٔ و المسافر، ص: ۳۸۹

۹۵- میزان الاعتدال فی نقد الرجال: لأبی عبد الله، محمد بن أحمد الذهبی (۶۷۳- ۷۴۸ ه). تحقیق علی محمد البجاوی. أفسیت دار الفکر- بیروت.

نتائج الأفکار: للشهید الثانی (۹۱۱- ۹۶۵ و قیل ۹۶۶ ه). راجع رسائل الشهید.

۹۶- نجاهٔ العباد فی یوم المعاد: لصاحب «الجواهر»، الشیخ محمد حسن بن باقر النجفی (ت ۱۲۶۶ ه). الطبعهٔ الحجریهٔ، بخطّ محمد باقر، ۱۳۲۳ ه، مع ستّ تعلیقات من الأعاظم و المراجع. منها تعلیقهٔ الشیخ الأنصاری، و تعلیقهٔ الآخوند الخراسانی، و تعلیقهٔ السیّد محمد کاظم الطباطبائی «قدهم».

۹۷- نفائس الفنون فی عرائس العیون: لشمس الدین، محمد بن محمود الآملی (من أعلام القرن ۸). تعلیق الشیخ أبی الحسن الشعرانی. نشر دار الکتب الإسلامیهٔ- طهران، ۳ مجلدات- ۱۳۷۹ ه.

۹۸- النهایهٔ فی مجرد الفقه و الفتاوی: لشیخ الطائفهٔ، أبی جعفر، محمد بن الحسن الطوسی (۳۸۵- ۴۶۰ ه). أفسیت «انتشارات القدس»- قم.

۹۹- نهایهٔ الإحکام فی معرفهٔ الأحکام: للعلّامهٔ الحلّی (۶۴۸- ۷۲۶ ه). تحقیق السیّد مهدی الرجائی. أفسیت مؤسسهٔ إسماعیلیان- قم، فی مجلدین- ۱۴۱۰ ه.

۱۰۰- نهایهٔ الأصول: للمقرّر المحقق- دامت برکاته (تقریرا لأبحاث أستاذه، آیهٔ الله العظمی، السیّد حسین البروجردی). طبعته الحدیثهٔ المشتملهٔ علی المقاصد الثلاثهٔ الأخیرهٔ زیادهٔ علی المقاصد الخمسهٔ الأولی المطبوعهٔ سابقا. نشر التفکّر- قم، ۱۴۱۵ ه.

۱۰۱- الوسائل (تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة): للشيخ محمد بن الحسن، الحرّ العاملى (۱۰۳۳- ۱۱۰۴ ه): ۱- تصحيح و تعليق الشيخ عبد الرحيم

البدر الزاهر فى صلاة الجمعة و المسافر، ص: ۳۹۰

الربانى و الشيخ محمد الرازى. نشر المكتبة الإسلامية- طهران، ۲۰ مجلدا. ۲-

تحقيق و نشر مؤسسة آل البيت «ع»- قم، ۳۰ مجلدا- ۱۴۱۲- ۱۴۰۹ ه. ۳-

الطبعة الحجرية، المشتهرة بطبعة أمير بهادر- طهران، ۳ مجلدات- ۱۳۲۴- ۱۳۲۳ ه.

۱۰۲- الوسيلة إلى نيل الفضيلة: لابن حمزة، محمد بن على الطوسى (من أعلام القرن السادس). تحقيق الشيخ محمد الحسون. نشر مكتبة السيّد المرعشى النجفى.

بروجردى، آقا حسين طباطبايى، البدر الزاهر فى صلاة الجمعة و المسافر، در يک جلد، دفتر حضرت آية الله، قم - ايران، سوم، ۱۴۱۶ ه ق

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علىّ بْنُ موسَى الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فى تلخيص بحار الأنوار، للعلّامة فيض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشّيخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائميّة" الثّقافيّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشهيد آية الله "الشمس آباذى" – رَحِمَهُ اللهُ – كان أحداً من جَهابذة هذه المدينة، الذى قدِ اشتهَرَ بشَغَفِهِ بأهل بَيت النبيّ (صلواتُ اللهِ علَيهِم) و لاسيَّما بحضرة الإمام علىّ بن موسَى الرِّضا (عليه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درايته، فى سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسةً و طريقةً لم يَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَى و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ يوم.

مركز "القائميّة" للتحرّى الحاسوبيّ – بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإماميّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّيجى الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالاتٍ شتّى: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثَقافة الثَّقَلَين (كتاب الله و اهل البيت عليهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشّباب و عموم الناس إلى التّحَرِّى الأدَقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النّافعة – مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة – فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوتريّة)، تمهيد أرضيّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافيّةٍ على أساس معارف القرآن و أهل البيت –عليهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلّاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِجِ العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشُّبُهات المنتشرة فى الجامعة، و...

- مِنها العَدالة الاجتماعيّة: التى يُمكِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، على أنّه يُمكِن تسريعُ إبراز المَرافِق و التسهيلاتِ – فى آكناف البلد - و نشرِ الثّقافةِ الاسلاميّة و الإيرانيّة – فى أنحاء العالَم - مِن جِهةٍ أُخرَى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبة، نشرة شهريّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقيقيّة و مكتبية، قابلة للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثّـلاثيّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّكة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتى "القائميّة "www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِعَ اُخرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضيّة، الخَطابات و... للعرض فى القنوات القمريّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمىّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسيم النظام التلقائىّ و اليدوىّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرّسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخرىّ مع عشراتِ مراكزَ طبيعيّة و اعتباريّة، منها بيوت الآيات العِظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد جَمكرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفيذ مشروع "ما قبلَ المدرسة "الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِكين فى الجلسة

ى) إقامة دورات تعليميّة عموميّة و دورات تربية المربّى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السَّنَة

المكتب الرّئيسىّ: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيّد/ "ما بينَ شارع "پنج رَمَضان "ومُفترَق "وفائى/ "بناية "القائميّة"

تاريخ التأسيس: ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجرية القمريّة)

رقم التسجيل: ۲۳۷۳

الهويّة الوطنيّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاكس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مكتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التِّجاريّة و المَبيعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمين ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

الميزانيّة الحاليّة لهذا المركز، شَعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتُنِيَت باهتمام جمع من الخيّرين؛ لكنّها لا تُوافِى الحجمَ المتزايد و المتّسِعَ للامور الدّينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثّقافيّة؛ لهذا فقد ترجَّى هذا المركزُ صاحِبَ هذا البيتِ (المُسمَّى بالقائميّة) و مع ذلك، يرجو مِن جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرَجَهُ الشَّريفَ) أن يُوفّقَ الكلَّ توفيقاً متزائداً لِإعانتهم – فى حدّ التّمكّن لكلّ احدٍ منهم – إيّانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاءَ اللهُ تعالى؛ و اللهُ ولىّ التوفيق.

مرکز القائمیة للبحوث والتخریبات الکمبیوتریة
اصبهان
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹